جامعـــة الأزهـــر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
الـدراســات العـليـــا
قسم اللـغـويات

اختيارات ابن القواس ت سنة ٦٩٦ هـ فى كتابه :

" شـــرح الكافيـــة "

عـرض ومناقشـــة

إعـداد الباحـــث

رمضان محمود أبو شعيشع عمر
المدرس المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

إشـــراف

الأستاذ الدكتور / خالد عبد الحميد السيد أبو جندية
أستـاذ ورئيـس قسم اللغويـات فى كليـة اللغة العربية بالمنصورة
وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتـذة فى جامعة الأزهر

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

" سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

سورة البقرة من الآية " ٣٢ "

إهـــداء

إلى والدى الكريمين اللذين وجهانى منذ طفولتى إلى حفظ كتاب الله وحببا إلى العلم ورغبانى فيه .

إلى روحهما الطاهرة اعترافا بجميلهما ، وعرفانا بصنيعهما ، داعيا الرحمن الرحيم أن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناتهما ، وأن يـــسكنهما فسيح جناته ، وأن يجزيهما عنى خير الجزاء .

إلى زوجتى ورفيقة رحلتى ، وبناتى الغاليات – آية – أسماء – آلاء .

إلى أخى ونور عينى د/ عبد الله وأسرته ، وجميع أخواتى وكل أهلى .

إلى جميع من تضامن معى وقدم لى يد العون فى إنجاز هذا العمل.

أهدى إليهم هذا البحث المتواضع ، راجيا الحليم المنان أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينبته نباتا حسنا .

الباحـــث

رمضان محمود أبو شعيشع عمر

شكـــــر وتقـــديـــر

أما جزيل شكرى ، وعظيم امتنانى ، ووافر عرفانى : فأقدمه بـــلا حدود إلى من شملنى بطيب قلبه ، وأحاطنى بسعة صدره ، ووافر علمه، ورجاحة عقلة وفكره .

إلى من أهدى إلى نصائحه ، وأولانى برعايته ، وجعل هذا البحث موطن عنايته ، ومنحنى من وقته وجهده القدر الكبير .

إلى العالم المحقق ، والناقد المدقق :فضيلة الأستاذ الدكتور :

خالـــد عبـــد الحميـــد أبـــو جنديـــة

أدعو الله فى علاه أن يسدد خطاه ، وأن يبارك له فى الأهل والمال والولد ، وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

الباحـــث

رمضان محمود أبو شعيشع عمر

جامعـــة الأزهـــر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
قسم اللغويات

اختيارات " ابن القواس "
ت سنة ٦٩٦ هـ فى كتابه :
" شـــرح الكافيـــة "
عـرض ومناقشـة

رسالة لنيل درجة العالمية
" الدكتـــوراه "

إعـداد الباحـــث
رمضـــان محمـــود
أبو شعيشع عمر

إشـــراف
أ.د / خالد عبد الحميد
أبـو جنديـــة
أستـاذ ورئيـس قسم اللغويـات
فى كليـة اللغة العربية بالمنصورة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المقـــــدمـة

المقـــــدمـــــة

الحمد لله الذى من فيض نوره تستمد جميع الأنوار، ومن علمه تشتق جميع العلوم خلق الإنسان ، وميزه بالنطق والبيان .

والصلاة والسلام على خير من نطق بالفصحى ، وتسنم ذروة البيان عليه ، وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوات ، وأتم التحيات .

وبعــــــد

فإن لغتنا العربية أفضل اللغات منزلة ، وأعلاها شرفا ، وأجلها قدرا ، وأعلاها على الإطلاق عزا ، وفخرا . ذلك لأنها لغة كتاب من أجل الكتب ، ورسول من أحب ، وأفضل الرسل إلى الله .

وقد كان من محاباة الله – تعالى قدره وعز شأنه – لهذه اللغه أن جعلها لغة القرآن الكريم الذى تكفل بحفظه ؛ فقال – تعالى – فى محكم آياته " **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** "[١] وكان من مظاهر ذلك أن جند الله لحفظ لغة كتابه - على مر العصور والأزمان وفى كل قطر من الأقطار - من العلماء من جعلها شغله الشاغل، وهمه الناصب ؛ فعكفوا عليها ، الأولون يجمعون شتاتها ، ويضعون قواعدها ، ثم جاء من بعدهم يوضحون غوامضها ، ويشرحون مجملها ، ويتصدون لمن يريد النيل منها ، فيدافعون عن أرضها ، ويذودون عن حوضها ، فأفاض الله عليهم من علمه ، وأضفى عليهم من فضله ما مكنهم من خوض غمارها ، والغوص فى أعماقها ؛ فتركوا لنا تراثا تليدا رفيع المقدار ، ومصنفات جليلة الأثار .

وكان من بين هؤلاء العلماء شيخ العربية الجليل ، وعالمها القدير / عبد العزيز ابن جمعه بن زين بن عزيز الموصلى نزيل بغداد ، والمعيد بالمستنصرية ، والأستاذ فيها ، والمشهور بين أهلها بـــ (القواس) ، أو بـــ (ابن القواس) المتوفى فى ذى الحجة سنة ست وتسعين وستمائة بعد أن ترك لأبناء العربية مؤلفات عظيمة من بينها : " **شرحه لكافية ابن الحاجب** " هذا السفر العظيم الذى أمعنت النظر فيه عن غيره ، وأنا بصدد البحث عن موضوع يكون حقلا لنيل درجة العالمية " الدكتوارة " وذلك نظرا لما

---

(1) الآية من سورة الحجر (٩) .

وجدت فيه من علم غزير ، وفكر جديد ، لصاحب عقلية عليمة سديدة ، وآراء قوية رشيدة .

فابن القواس قد ضمن شرحه هذا ، الكثير من الخلافات النحوية التى نصب من نفسه حكما ، وقاضيا فيها ، وحين تتبعته فى شرحه وجدت أنه قد قضى فى كثير من هذه القضايا باختياره أحد الآراء ، أو المذاهب الأمر الذى جذبنى لمزيد من الاطلاع عليه ؛ فوجد عندى رغبة شديدة فى دراسة هذه الاختيارات التى بدا منها ما عليه صاحبها من ثقته بنفسه ، واعتزازه بعلمه ، والذى لم يتوان فى مقارعة النحاة، والرد عليهم الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، وإبداء الأسباب ، وقد أرت بهذه الدراسة أيضا معرفة موقف النحاة من اختياراته .

وبعد أن استخرت الله – تعالى ثم استشرت أساتذتى الأجلاء فى ذلك هدانى إلى أن تكون رسالتى التى أتقدم بها إلى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية بالمنصورة لنيل درجة العالمية " الدكتوراة " بعنوان : " **اختيارات ابن القواس ت سنة ٦٩٩هـ فى كتابه " شرح الكافية " عرض ومناقشة** " .

وقد كان من دوافع اختيارى لهذا الموضوع – فضلا عما سبق – أسباب أهمها:-

١- مكانة ابن القواس العلمية بين علماء عصره ، وشخصيته المستقلة فى كتابه الذى يعتد به كمصدر من المصادر النحوية الرئيسية .

٢- الوقوف على الفكر النحو لابن القواس ، واتجاهه المذهبى من خلال دراسة اختياراته .

٣- إن كتاب " شرح الكافية " لم يعرض له – فيما أعلم – أحد من الباحثين بدراسة اختيارات ابن القواس فيه ، والتى ستضيف دراستها إلى البحث والباحثين إبراز آراء ، واختيارات عالم له ثقله كابن القواس .

وقد اقتضت خطه البحث ، والدراسة – إن شاء الله – أن يكون من مقدمة، وتمهيد ، وقسمين ، وخاتمه .

أما المقدمة : فتتناول أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والخطة المتبعة فى معالجته.

أما التمهيد : فكان بعنوان : " ابن القواس وكتابه " . ، وقد اشتمل على ما يأتى :-

أ - ابن القواس من حيث :-

عصره - نسبه ، ومولده ، ونشأته – شيوخه – تلاميذه – مكانته العلمية وآثاره – وفاته .

وسيكون تناولى لذلك بأختصار ؛ لأنه قد سبقنى إلى ذلك محقق الكتاب .

ب - كتابه من حيث :

تسميته ، والدافع إلى تأليفه ، والتقسيم المنهجى له . بإيجاز لنفس السبب السابق .

وأما القسم الأول فجاء بعنوان :ـ (اختيارات ابن القواس عرض ومناقشه)

وقد اشتمل هذا القسم على ثلاثة فصول :-

– الفصل الأول وعنوانه : الأسماء وخواصها وتتضمن ستة مباحث :-

المبحث الأول : **مبحث الأسم ويشمل مسألة واحدة** .

المبحث الثانى : الممنوع من الصرف ويضم أربع مسائل .

المبحث الثالث : التثنية والجمع وفيه مسألتان .

المبحث الرابع : المرفوعات وشمل الأبواب الآتية :ـ

أولا : باب التنازع وتحته مسألة واحدة .

ثانيا : باب المبتدأ والخبر ويشمل ثلاث مسائل .

المبحث الخامس : المنصوبات وتحته الأبواب الآتية :ـ

أولا : باب المفعول المطلق ويشمل مسألتين .

ثانيا : المفعول به وفيه مسألة واحدة .

ثالثا : باب النداء وتضمن سبع مسائل .

رابعا : المفعول معه وتحته مسألة واحدة .

المبحث السادس : " **المجـــــرورات** "

واحتوى الأبواب الآتية :-

أولا : باب التوابع وفيه أربع مسائل .

ثانيا : المضمرات ويشمل مسألة واحدة .

ثالثا : الموصولات وفيه مسألة واحدة .

رابعا : أسماء الأفعال ويشمل مسألة واحدة .

- أما الفصل الثانى : فكان عنوانه : " الأفعال وخواصها "

وتحته سبعة مباحث :-

المبحث الأول : نصب المضارع وتضمن أربع مسائل .

المبحث الثانى : جزم المضارع ويشمل ثلاث مسائل .

المبحث الثالث : فعل الأمر واحتوى مسألة واحدة .

المبحث الرابع : الأفعال الناقصة وفيه مسألة واحدة .

المبحث الخامس : أفعال المقاربة وتضمن مسألتين .

المبحث السادس : التعجب وتحته مسألتان .

المبحث السابع : أفعال المدح والذم ويشمل مسألة واحدة .

- وأما الفصل الثالث فكان عن " الحروف "

ويتضمن خمسة مباحث :-

المبحث الأول : حروف الجر ويشمل تسع مسائل .

المبحث الثانى : الحروف المشبهه بالفعل وتحته مسألتان .

المبحث الثالث : حروف العطف ويشمل مسألة واحدة .

المبحث الرابع : حروف الإيجاب وفيه مسألتان .

المبحث الخامس : حروف الردع ويشمل مسألة واحدة .

وسيراعى فى مناقشة هذا القسم بفصوله المنهج التالى :-

أولا : جمع الاختيارات من خلال شرح ابن القواس للكافية معتمدا فى ذلك على الشرح الذى قام بتحقيقه الباحث / زيان أحمد الحاج إبراهيم(١) .

(1) رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

ثانيـا : ترتيب الاختيارات حسب ورودها فى الشرح الذى التزم فيه ابن القواس بترتيب ابن الحاجب للكافية .

ثالثا : وضع العنوان المناسب لكل اختيار من الاختيارات التى تم جمعها ، ووضع كلام ابن القواس فى صدر المسألة ، والدخول للمناقشة بعد التمهيد بسطور معدودة .

رابعا : القيام باستقصاء آراء النحاة – ما أمكن ذلك – وموقفهم ، وأدلتهم مؤيدين ومعارضين حتى يتسنى للباحث بيان موقفه من اختيارات ابن القواس كل على حده باعتبار كل مسألة بحثا مستقلا فى مناقشته ، وعرضه ، وتذييل كل مسألة بما يبين ذلك .

خامسا : ضبط الآيات القرآنية الواردة فى البحث ضبطا صحيحا بعد بيان سورها ، ورقمها فيها .

سادسا : تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحيحة .

سابعا : تخريج الشواهد الشعرية ، والنثرية بنسبتها إلى قائليها – ما أمكن ذلك – ، مع بيان البحر العروضى للأشعار التى وردت فى البحث ، وضبطها ، وتفسير غوامضها .

ثامنا : ترجمة الأعلام الذين لم يكن لهم حظ وافر من الشهرة ، والذيوع .

وأما القسم الثانى فجاء بعنوان :- " و**دراسة الاختيارات** "

وتضمنت الدراسة خمسة فصول :-

الفصل الأول : منهجه فى الاختيارات .

الفصل الثانى : مصادره فى اختياراته .

الفصل الثالث : أصول النحو فى اختياراته .

الفصل الرابع : اتجاهه النحوى وموقفه من النحويين .

الفصل الخامس : ابن القواس واختياراته فى الميزان وفيه بينت ما له وما عليه .

وأما الخاتمة فتأتى لبيان أهم ما توصلت إليه فى البحث من نتائج ، وتوصيات، ثم أتبعت ذلك بالفهارس الفنية للبحث مردفا إياها بالفهرس العام للبحث .

وبعـــــد :

فهذا ما توصلت إليه فى خطة هذا البحث المتواضع الذى بذلت فيه كل طـــاقتى مواصلا فى إنجازه الليل بالنهار ملتزما بتوجيهات أستاذى ونصائحه .

ومما لا شك ، ولا مناص منه عنه أن النقص لازم لأعمال البشر ، فالكمـــال لله وحده ، والعصمة لأنبيائه ورسله . فإن كان التوفيق حليفى فمـــن الله أســـتمد العـــون والتوفيق ثم بتوجيهات أستاذى الفاضل الدكتور / خالد عبد الحميد السيد أبو جندية الذى أحاطنى بسعة صدر وشملنى بطيب قلبه وما بخل على بوقته وجهده حتى خـــرج هـــذا البحث على هذه الصورة التى هو عليها . جزاه الله عنى خيـــر الجـــزاء ، وأبقـــاه الله للعربية عالما شامخا فى سماء جامعتنا المعمورة وأزهرنا العريق .

وإن كانت الأخرى فمنى . وحسبى أننى بشر أصيب ، وأخطئ . فأعوذ بالله من الخذلان وأسأله – سبحانه – العون ، والتوفيق إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جـــدير وهو نعم المولى ونعم النصير .

" **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا** "(١) .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحـــث

رمضان محمود أبو شعيشع عمر

---

(1) سورة البقرة الآية (٢٨٦) .

تمهيـــد

ابـن القــواس وكتــابـه

أ - ابن القـــواس

ب - كتابه :

(أ) ـ ابن القـــواس

- عصره .

- نسبه ومولده ونشأته .

- شيوخه .

- تلاميذه .

- مكانته العلمية وآثاره .

- وفاته .

نبذة مختصرة عن عصره :

تميز العصر العباسى بأنه عصر التقدم العلمى ، والازدهار الثقافى ، والحضارى .

والإنسان بطبيعته ابن البيئة التى يعيش فيها ، ويتأثر بكل ما يدور حوله إيجابا وسلبا.

والمعول عليه هاهنا والأولى بالاهتمام هو الوقوف على الجانب العلمى لهذا العصر والذى كان قد تولى فيه المستنصر بن الظاهر بعد وفاة والده . وقد اتسم المستنصر بظهوره للناس ، وحسن السيرة ، وإظهار العدل أكثر مما كان عليه والده ، فكان من أهم أعماله التى قام بها أنه أنشأ الجامعة المستنصريه التى لم يعمر بناء مثلها، وأكرم الناس ، وأظهر الجود . وذلك سنة ٦٢٣ هـ[١] .

وقد كان لهذه الجامعة التى أنشأها المستنصر فى بغداد عظيم الأثر فى نشر العلم ، والثقافة فى ربوع العالم الإسلامى كله حيث كانت معقلا لتدريس علوم شتى ، من علوم القرآن ، واللغة وفروعها ، والفقه بمذاهبه الأربعة ، والعلوم التى تتعلق بحديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – ولم يتوقف التدريس بها عند هذا الحد من العلوم ، بل شمل دراسة الرياضيات ، وقسمة الفرائض ، والتركات ، ومنافع الحيوان ، والطب ، والفلك ، والفيزياء.

أنشأ المستنصر بالله هذه الجامعة سنة خمس وعشرين وستمائة من الهجرة الموافق سبع وعشرين ومائتين وألف من الميلاد على شاطئ نهر دجله من أجل الأهتمام بالعلم والتعليم ، فكان لإنشائها الأثر البالغ فى تعدد الثقافات وتنوعها ؛ حيث تعددت الأقسام العلمية بها ، ولم تختص اللغة العربية فيها بمبنى خاص بها ، وإنما كانت هناك مشيخة للنحو ، أو العربية ، وكان من تنتهى اليه رئاسة العربية يلقب بأمير المؤمنين فى النحو[٢] .

وقد أمتازت هذه الجامعة بميزات عدة ، فقد كان من أبرز ميزاتها أن الأساتذة الذين يدرسون فيها كانوا يعينون من قبل الخليفة ، كما كان من البديهيات أنه لا يعين فيها إلا من أثبت تفوقه العلمى الفريد فى تخصصه ، ونبوغه فيه عن غيره .

---

(1) ينظر : تاريخ مختصر الدول لأبى الفرج المالطى المعروف بابن العبرى ص٤٢٤ ، ٤٢٥ وقف عليه الأب أنطون صالحا نى اليسوعى ط١ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين فى بيروت . ، تاريخ الأدب العربى للزيات ص٢١٠ ، شرح الكافية لابن القواس ص٦ ، ٧ .

(2) ينظر : الدولة العباسية قيامها وسقوطها ص٢٣٨ : حسن خليفة طبعة القاهرة ، بغداد وتاريخها وآثارها ص١٢ د . بشير فرنسيس طبعة بغداد ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ص٩٤ .

كما وضع الخليفة الحوافز ، والإغراءات لمن يصل إلى مرتبة الأستاذية ؛ حيث يقدم إليه فى كل يوم ستة أرطال من الخبز ، ورطلين من اللحم . بحوائجهما ، وخضرها ، وحطبها وله راتب شهرى يقدر بحوالى ثلاثة دنانير ، وما ذلك من هذا الخليفة إلا رغبة فى تفرغ الأستاذ لعمله ؛ كى يبدع فى عمله ، ويزداد أداؤه ، وعطائه.

أما طريقة الدراسة فى هذه الجامعة ، وافتتاحها : فقد كان له المراسيم المعروفة، والميزات الخاصة : وذلك أن الأستاذ الذى يعمل فى الجامعة كان حين يقدم من بيته إلى العمل فى الجامعة كان يلبس اللباس الخاص به ، ثم يركب على " البغلة " التى يهديها إليه الخليفة ، كما كان يخص بها الولاة ، والحجاب ، وأصحاب المناصب فى الدولة ، ويستمر الأستاذ يسير فى هذا الموكب من بيته حتى يصل إلى الجامعة ، وعند وصوله يجلس على سدة خاصة بالتدريس ، فيلقى الأستاذ محاضرته ، أو بحثه وهو يضع طرحه على عمامته للتفريق بينه وبين غيره من الناس ، والطلاب يستمعون إليه . وبعد الانتهاء من إلقاء المحاضرة يخلع هذه الملابس الخاصة ، ثم يعود إلى ماكان عليه سابقا(١).

ولأهمية النحو ، ومكانته بين العلوم أنشأت الجامعة دائرة للغة العربية ، كان النحو هو الأساس الذى تقوم عليه لكونه داخلا فى جميع التخصصات ، فلم يكن مقصورا على دائرة اللغة العربية فقط ، وإنما كان يساهم فى دوائر الفقة ، والحديث ، والفلك ، والرياضيات ، والطب ، وفى هذا دليل على الاعتناء به أتم الاعتناء .

فى هذه الجامعة أيضا كانت توجد دائرة أو مدرسة للقرآن الكريم اشتلمت على هيئة التدريس المكونة من شيخ متقن للقرآن يلقن الطلاب ، ومن معيد يكرر ، ويعيد على الطلاب ما يقوله الشيخ ، وكذلك أيضا كانت توجد دائرة ، أو مدرسة للحديث ، والفقه . وقد تفرغت مدرسة الفقه إلى مدارس نظرا لتعدد المذاهب ، فهناك المدرسة الشافعية ، والمدرسة الحنفية والمدرسة الحنبلية ، والمدرسة المالكية(٢) .

---

(1) ينظر : مختصر تاريخ دول العرب والإسلام ص٤٢٥ ، الدولة العباسية قيامها وسقوطها ص٢٣٨ ط القاهرة ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٩٥ ، ٩٦ .

(2) ينظر : تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطى ١٧٣/٤ ، تاريخ علماء المستنصريه ص١٨٤ ، شرح الدرة الألفية ص٩٨ ، ٩٩ .

في هذه الجامعة تعلم ابن القواس ، وتربى ، وأخذ العلم ، وتلقـــاه علـــى أيـــدى علماء أجلاء ، وأساتذة نبلاء حملوا على أعناقهم أمانة ثقيلة ، وأخذوا على عـــاتقهم أن يعملوا بكل جد واجتهاد لدفع الحياة العلمية لمزيد من التقدم والازدهار .

في هذه الجامعة تدرج ابن القواس في المناصب ، وارتقـــى فتحـــول للمـــذهب المالكى بعد أن كان شافعيا ، واجتهد فيه حتى وصل إلى درجة أن يكون معيدا فيه[١] .

ونظرا لتفوقه في النحو اختير مع غيره من العلماء البارزين لتدريس مادة النحو في هذه الجامعة مع ابن إياز جمال الدين الحسينى بن بدر بن عبد الله البغدادى المتوفى ســـنة ٦٨١هـــ ،وابن السباك تاج الدين على بن سنجر عبد الله البغدادى المتوفى سنة ٧٥٠هـــ ، ويعقوب بن يوسف بن قاسم الأنصارى الخزرجى ، وابن العقيل الجزرى البغدادى النحوى شيخ الأدب بالمستنصرية المتوفى سنة ٦٧٧ هـــ وغيرهم من العلماء[٢] .

ونظرا لهذا الجو العلمى الذى عاش فيه ابن القواس في جامعة المستنصرية منذ أن اتجه إلى الحياة العلمية وحتى ارتقى ووصل الى أعلى المناصب فيها حتـــى صـــار رئيسا لمشيخة اللغة العربية فلا عجب ألا تحصى تلاميذه لكثرتهم ، فقد تخـــرج علـــى يديه أجيالا من الطلاب ، وهو أستاذ للنحو ، ومعيد للفقه[٣] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٨ من قسم الدراسة .

(2) ينظر : تاريخ علماء المستنصريه ٢٠٤/١ ، تلخيص مجمع الآداب ١١/٤ .

(3) ينظر : شرح الدرة الألفية لابن القواس ص١٠٠ ، ١٠١ .

نسبه، ومولده ، ونشأته :

هو : عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز الموصلى النحوى المعروف بالقواس ، أو بابن القواس ، نزيل بغداد ، والمعبد بالمستنصرية ، والأستاذ فيها[١].

لم يحظ ابن القواس باهتمام علماء التراجم بالقدر الكافى فى كتبهم ، ذلك أننى لم أقف له على ترجمة وافيه ، فكل ما وقفت عليه سطور بسيطة لا تتناسب مع مكانة هذا العالم الذى تخرج على يده أجيالا كثيره من العلماء الذين تتلمذوا عليه فى المستنصرية.

عرف واشتهر بابن القواس أو بالقواس

فأما من ذكره بالقواس ؛ فلأنه كان قد احترف هو بنفسه هذه المهنة وهى صناعة القسى ، فعرف بها[٢] .

فمن الذين لقبوه بذلك صاحب (كشف الظنون) الذى ذكره خلال عرضه لشرح ألفية ابن معط فقال :

" ألفية ابن معط فى النحو أيضا للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطى النحوى المتوفى سنة ثمان وعشرين وستمائة سماها بالدرة الألفية ..... ولها شروح منها : ...... وشرح عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوى المعروف بالقواس الموصلى . "[٣]

وبذلك ذكره أبو حيان[٤] والشيخ الصبان[٥] فى أخذهما عنه .

قال أبو حيان :

(وقال أبو محمد عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلى عرف بالقواس ، وهو من نحاة بغداد فى كتابه " شرح ألفية ابن معطى " : .... "[٦]

وأما من عرفه بابن القواس فيمكن أن يكون ذلك راجع إلى ما كان يحترفه آباؤه من مهنة صناعة القسى[٧] .

---

(1) ينظر : بغية الوعاة ٩٩/٢ ، كشف الظنون ١٥٦/١ ، تاريخ علماء المستنصريه ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ .

(2) ينظر : تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب القسم الأول ٢١٠/٤.

(3) كشف الظنون ١٥٥/١ ، ١٥٦ .

(4) ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٤/١ .

(5) ينظر : حاشية الصبان ١٧٦/٤ .

(6) ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٤/١ .

(7) ينظر : تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب القسم الأول ٢١٠/٤ .

قال السيوطى فى ترجمته :

((عبد العزيز بن زيد بن جمعه الموصلى النحوى . ..... : "شـرح الألفيـة " ، " والأنموذج " قرأ عليه أبو الحسن بن السباك . قلت : وهو المشهور بابن القواس . شرح: " ألفية ابن معطى " وكافية ابن الحاجب ".[١]))

وبذلك ذكره الشيخ ياسين فى أخذه عنه خلال حاشية على التصريح[٢] .

لقب ابن القواس " بعز الدين " ، وكنى " بأبى الفضل " ، و" أبى محمد " .

ولد بالموصل فى الثانى عشر من المحرم سنة ثمان وعشرين وستمائة من الهجرة . ونشأ ببغداد ، وأتخذها موطنا له ، وعمل فى صناعة القسى بهمة ونشاط ، ثم مال إلى الأدب ، والعلم ، فتأدب حتى أصبح أديبا عالما ، ثم أقبل ينهل من علوم عصره ، فحصل الكثير على كبر سنه ، وأخذ من كل فن بطرف ، فدرس الأدب ، والنحو ، والفقه ، والفلسفة ، والحكمة ، والأصول ، والمنطق ، وتفوق فى ذلك كله ولا سيما الفقه ، والنحو الذى قرأه على الشيخ جمال الدين أبى محمد بن إياز بالمستنصرية، وعلى أخيه جمال الدين يوسف[٣] .

وعندما قدم إلى بغداد ، قرأ على الشيخ السعيد نصير الدين الطوسى ، ولازمه ابن القواس ، وظل معه حتى توفاه الله سنة ٦٧٢ هـ .

ثم انتقل للمذهب المالكى ، ورتب معيد للمذهب المالكى بمدرسة المالكية المستنصرية ، ثم صادق أصيل الدين أبا محمد الحسن بن نصير الدين ومدحه . وتودد إلى صفى الدين أبى عبد الله محمد بن الطقطقى وكان كريم الصحبة[٤] .

كان ابن القواس على وعى تام بكتاب الله الكريم ومعرفة واسعة بقراءاته المختلفة ، كما أنه كان يتمتع بذاكره حافظة لأشعار العرب ، وإلمام تام بأمثالهم ، وأقوالهم .

---

(1) بغية الوعاة ٩٩/٢ .

(2) ينظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ١٧٦/١ .

(3) ينظر : تلخيص مجمع الآداب القسم الأول ٢١٠/٤ ، ٢١١ وينظر شرح الكافية ص١٠ و : شرح ألفية ابن معطى ٩٣/١ .

(4) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٣/١ .

فلذا كان من الطبعى أن يتقلد أعلى المناصب فى جامعة المستنصرية التى كانت قبلة رواد العلم ، وطالبى المعرفة، كما أنه لا غرابة فى أن يقربه الوزراء ، ويوقره الأمراء ووجب لمثل هذا العالم وحق له أن يرثيه من عرف علو قدره ورفعة شأنه. [١]

(1) ينظر : تلخيص مجمع الآداب القسم الأول ٢١١/٤ و شرح ألفية ابن معطى ص٩٣ ، ٩٤ وشرح الكافية ص١١ .

شيوخه :

تلقى ابن القواس علمه فى جامعة المستنصرية عن علمـــاء أجـــلاء ، وأســـاتذه عظماء ، من أبرزهم:

ابن إياز :

جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، يكنى بأبى محمد ، ويلقب بابن إياز النحوى ، كان أوحد زمانه فى النحو ، والتصريف ، دمث الأخلاق ، انتهت إليـــه مشيخة النحو بالمستنصرية ، قرأ عليه تاج الدين بن السباك الحنفى ، وولد ســـنة ٥٩٧ سبع وتسعين وخمسمائه .

من تصانيفه : "قواعد المطارحه" ، " الإسعاف فى الخلاف " ، و شرح فصول ابن معط " الذى سماه : " المحصول فى شرح الفصول " ، وله أيضا : "شرح الـــضرورى لابـــن مالك " ، و" شرح التصريف لابن مالك ". توفى سنة ٦٨١ هــ إحدى وثمانين وستمائة[1] .

نصر الدين الطوسى :

محمد بن محمد بن الحسين الطوسى نصير الدين الفيلسوف الشيعى ولد بطوس واشتهر بها وكانت ولادته سنة ٥٩٧هــ سبع وتسعين وخمـــسمائة ١٨ فبرايـــر ســـنة ١٢٠١م وتوفى فى بغداد الثامن عشر من ذى الحجة سنة اثنـــين وســـبعين وســـتمائة الموافق السادس والعشرين من يونيه سنة أربع وسبعين ومائتين وألف من الميلاد.

له تصانيف كثيرة منها : "آداب المتعلمين" ، "إثبات العقل الفعـــال" ، أخـــلاق الناصر، "أوصاف الأشراف"،" تجريد الكـــلام" ، "تجريـــد فـــى الهندســـة" ، "تحريـــر الاعتقادات "، "تذكرة البصرية فى الهيئة" ، "تعديل المعيـــار فـــى نقـــيض الأفكـــار" ، "تلخيص المحصل" ، و"نقد المحصل لفخر الدين الرازى فى الكلام" ، "جامع الحـــساب فى التخت والتراب" ، "شرح الاشارات لابن سيناء" ، "شرح رسالة العلم" ، "الصلوات والتحيات المشهورات على أشرف البريات"[2] .

ابن الطقطقى :

هو : صفى الدين أبو جعفر محمد بن تاج الدين أبو الحسن المعروف بـــ " ابن الطقطقى " ولد سنة ستين وستمائة من الهجرة الموافق سنة اثنين وستين ومائة وألفـــين من الميلاد . كان ابن الطقطقى أحد قادة الجند فى الكوفة ، وبغداد وكان نقيبا للعلـــويين

---

(1) ينظر : كشف الظنون ٣١٣/٥ ، بغية الوعاة للسيوطى ٥٣٢/١ ت/ محمد ابن الفصل ابراهيم – ط المكتبة العصرية.

(2) ينظر : كشف الظنـــون ١٣١/١ شـــذرات الـــذهب ٣٣٩/٥ ، ٣٤٠ ط دار التـــراث العربـــى ، الـــوافى بالوفيـــات ٨٣/١ ، ١٧٩ ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ، القسم الخامس ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ط الهيئة العامة للكتاب .

خلفا لأبيه الذى قد شغل هذا المنصب والذى قد قتل بأمر الجوينى الوزير سنة ثمانين وستمائة من الهجرة الموافق إحدى وثمانين ومائتين وألف من الميلاد وكانت نقابته للعلويين فى " الحلة " و " والنجف " و " كربلاء "[١] .

وقد اضطر للبقاء فى الموصل أثناء رحلته إليها سنة سبعمائة وواحد من الهجرة الموافق سنة ١٣٠٧م من آثاره العلمية كتابة المشهور " الفخرى فى الآداب السلطانيه والدول الإسلامية " نسبه إلى فخر الدين عيسى عامل السلطان المغولى على الموصل والذى أهداه إليه وله مختصر عن الجزء الأول عن السياسة للمؤلف نفسه كما كان له أشعار حكيمه[٢] .

جمال الدين يوسف :

هو جمال الدين يوسف بن جمعه بن زيد أخوه وشقيقه ، قرأ عليه النحو والآداب[٣] .

(1) ينظر : تاريخ الأدب العربى لبرو كلمان القسم السابع ص١٥ ، ١٦ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(2) ينظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢١٧/١ ، ٢١٨ .

(3) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

تلاميذه :

مما لا يدعو إلى الشك أن أستاذا جليلا ، وعالما عظيما كابن القواس ، لا ينفك من أن يلتف حوله الكثير من طالبى العلم ، والمحبين له ، والمقبلين عليه خاصة وأنه قد تولى مسؤلية كبيرة حين عين معيدا للمذهب المالكى بالمستنصرية ، وأستاذا للنحو فى مدرسة اللغة العربية وما ذلك إلا لمنزلته العلمية ومقدرته القوية على المحاورة والمناظرة والفهم والتعليل والاستنتاج ، وقد كان لهذا كله عظيم الأثر فى إقبال الكثير عليه من طالبى العلم ، وراغبى المعرفة ينهلون من منبعه الصافى ، ومعينه الذى لا ينضب دون أن يبخل عليهم بشئ مما أفاء الله عليه ، فلذلك تتلمذ عليه عدد غير قليل كان من أبرزهم :

ابن عبد المحمود الذى هو :

جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام البغدادى المقرئ الفقيه الحنبلى الأديب النحوى المتفنن ، قرأ بالروايات ، وسمع الحديث من محمد بن حلاوة ، وعلى بن حصين ، وعبد الرازق الفوطى وغيرهم ، وقرأ بنفسه على ابن الطبال ، وأخذ عن ابن القواس الأدب والعربية والمنطق وغير ذلك ، وأخذ الفقه من الشيخ تقى الدين الزيزرانى .

كان ابن عبد المحمود نحوى العراق ومقريه ، عالما بالأدب ، له حظ من الفقه ، والأصول ، والفرائض ، والمنطق . نالته محنة فى آخر عمره ، واعتقل لموافقته ابن تميمة فى مسألة الزيارة وكتابته عليها مع جماعة من علماء بغداد . توفى فى حادى عشر شوال سنة ست وعشرين وسبعمائة من الهجرة ، ودفن بمقبرة الإمام أحمد – رضى الله عنه – وكان كهلا رحمه الله تعالى ، رحمة واسعة ، وجزاه خيرا عن العربية وأهلها(١) .

ابن السباك :

هو : على بن سنجر البغدادى تاج الدين بن قطب الدين أبى الحسن ابن أبى النجيب بن السباك الحنفى عالم بغداد .

حكى الصفدى عنه أنه قال : " ولدت فى شعبان سنة ستين أو سنة إحدى وستين وستمائة " . سمع وهو كهل نصف صحيح البخارى من أبى القاسم ، وأحكام ابن تيمية منه ، وإحياء علوم الدين من كمال الدين محمد بن المبارك المخزومى ، وأخذ القراءات

---

(1) ينظر : شذرات الذهب ٤٧/٦ط دار احياء التراث العربى ، طبقات الحنابلة ٣٧٩/٤ ، بغية الوعاة ٣٥٨/٢ .

عن أمين الدين مبارك بن عبد الله الموصلى ، وتفقه على ظهير الدين محمد بن عمر البخارى ، وعلى مظفر الدين أحمد بن على بن تغلب بن الساعاتى صاحب مجمع البحرين ، وقرأ الفرائض على أبى العلاء محمود الكلاباذى ، والأدب على حسين ابن إياذ ، وحفظ اللمع فى المفصل ، والبدايه ، وأصول ابن الحاجب . وانتهت إليه رئاسة المذهب بالمستنصرية ، وكتب " المنسوب "، وقال الشعر ، وله أرجوزة فى الفقه ، وشرح أكثر الجامع الكبير ، وكان فصيحا بليغا ذكيا ، كبير الشأن . توفى سنة خمسين وسبعمائة من الهجرة عفا الله عنه وعنى ، وأسكنه فسيح جناته(١) .

عز الدين محمد

هو عز الدين محمد بن أبى بكر بن على السوقى الصالحى أحد المسندين بدمشق، ولد سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وستمائة .

قال ابن العماد : " وسمع من ابن القواس معجم ابن جميع ، ومن إسماعيل بن الفراء بعض سنن ابن ماجه(٢) . "

وحدث وتفرد وهو أحد من أجاز عاما . توفى بالصالحية فى أحد الجمادين(٣) .

---

(1) ينظر : الدر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى ٥٤/٣ ، ٥٥ ط دار الجيل ، كشف الظنون ١٠/٥ ، الوافى بالوفيات للصفدى ١٤٨/٢١ ، ١٤٩ تحقيق على بن الحسين المسعودى وعلى بن محمد بن الرضا .

(2) شذرات الذهب ٣٢٩/٦ .

(3) ينظر : شذرات الذهب لابن العماد ٣٢٩/٦ .

مكانته العلمية وآثاره :

يعد ابن القواس من علماء العربية الذين أخذوا من كل فن من فنونها ، وعلم من علومها بطرف هيأ له أن يتربع على عرشها ، وأن يتسم ذروتها ، وأن يمسك بزمامها، فكان قائدا عظيما لسفينتها ، ومعلما ، وموجها فطنا لأبنائها .

لقد كان ابن القواس فذا ضليعا فى علوم العربية من لغة ، وأدب وعلوم البلاغة، كما كان بصيرا بالنحو ، متعمقا فى مسائله ، دقيقا فى تعليلاته التى لا تكاد تخلو منها مسألة من مسائل مؤلفاته البديعة ؛ لذلك تجده قد حظى بالإعجاب الشديد ممن حوله . فاسندت إليه مشيخة النحو، والأدب فى الجامعة المستنصرية ؛ لنبوغه ، وعبقريته ، وتميزه بين أقرانه .

ولم يتوقف بن القواس عند هذا الحد من علوم العربية ، وإنما تجاوز ذلك إلى بلوغه ذروة المجد ، ونبوغه فى علم الفقه ، فقد كان لتبحره فيه فضل كبير فى أنه رتب معيدا للمالكية فى جامعة المستنصرية .

وعلى الرغم من أن ابن القواس لم يحظ بتناول كتب التراجم له تناولا يشفى ظمأ المتعطشين لمعرفته والمشرئبين للوقوف على أخبار هذا الطود الشامخ ، فإن لسان حال تراثه العلمى ناطق بعقلية صاحبه الواعية المطلعة على كثير من علوم عصره وفنونه ، والملمة بثقافته ، وآدابه .

وعلى ضوء ما سبق فإنه كان ينبغى أن يحفظ لنا التاريخ كل ما تركه صاحب هذه الدرجة العلمية من مصنفات ، وما خلفه وراءه من مؤلفات تتفق مع ما كان عليه من منزلة علمية كبيرة إلا أنه تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ، فإن ابن القواس وما وصلنا من مصنفاته وما علمنا به من مؤلفاته قليل لا يتناسب مع مكانته العلمية ، ومنزلته الفكرية والتى أمكننى حصرها من مصنفات المترجمين ، أو من تداولها فى كتب العلماء والمؤلفين وإليك سردها :

١- " شرح الدرة الألفية فى علم العربية "، وقد سماها بالمباحث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية ، وفيها تناول ابن القواس شرح ألفية يحيى بن عبد المعطى بن عبد

النور الزواوى المغربى الملقب بزين الدين أشتغل بالعربية على شيخه الجزولى توفى سنة ٦٢٨هـ فى نفس السنة التى ولد فيها ابن القواس رحمهما الله[١] .

وقد قام بتحقيق هذا الشرح الدكتور / عبد الله الحسينى هلال فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر تحت الرقم ١٤٩١ رسائل سنة ١٩٧٨م .

كما حقق أيضا د/ على موسى الشوملي وتم طبعه للمرة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م بالمملكة العربية السعودية نشر مكتبة الخريجى بالرياض[٢] .

وذكر هذا الشرح صاحب كشف الظنون[٣] ضمن عرضه لشرح الدرة الألفية فقال:

(ألفية ابن معطى فى النحو أيضا للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطى النحو المتوفى فى سنة ثمان وعشرين وستمائة سماها بالدرة الألفية ولها شروح منها : ...... وشرح : عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوى المعروف بالقواس الموصلى ......: أوله الحمد لله بارئ النسيم الخ . "[٤]

ومن هذا الشرح أخذ أبو حيان عن ابن القواس . جاء فى التذييل والتكميل :

" وقال أبو محمد عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلى عرف بالقواس وهو من نحاة بغداد فى كتابه : " شرح ألفية ابن معطى " :

" أختلف الناس فى اتحاد الحقيقتين فمنهم من جوز تثنية مختلفى الحقيقة مطلقا إما على تضاد كالجونين للأسود والأبيض وإما من غير تضاد كالعينين للينبوع والباصرة [٥] "

كما أن السيوطى قد ذكره ضمن آثار ابن القواس[٦] . ونقل عنه فى مواطن كثيرة فى الأشباه والنظائر[٧] .

---

(1) ينظر : " معجم الأدباء ٦٣٤/٥ ط دار الكتب العلمية ، وفياة الأعيان ٢٣٥/٢ ، الفصول الخمسون ص٥١ . الكافية لابن القواس ص١٦ من مقدمة المحقق " زيان أحمد الحاج ".

(2) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ط١ ص٢١ من قسم الدراسة .

(3) ينظر : كشف الظنون ١٥٥/١ ، ١٥٦ .

(4) كشف الظنون ١٥٥/١ ، ١٥٦ .

(5) ينظر : التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ٢٣٤/١ .

(6) ينظر : بغية الوعاة ٩٩/٢ .

(7) ينظر : الأشباه والنظائر ٥٧/١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٩٥ ، ١٠/٢ ، ١٥ ، ٨١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

٢- ملخص لشرح ابن القواس على الفية ابن معطى أشار إليه الشيخ يس[١] فى حاشيته وأخذ عنه فقال :

" ويجوز فى نحو : كيف زيد جالس رفع جالس و "كيف "حال من ضميره ونصبه، وكيف هى الخبر و " جالسا " حال من ضمير " كيف " لأنها بمعنى الصفة وهذه فائدة عربية نقلها ملخص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطى.... "[٢] .

٣- شرح الأنموذج للزمخشرى ذكره السيوطى[٣] فى البغية .

٤- شرح كافية ابن الحاجب الذى هو موطن دراسة الاختيارات ، وهذا الشرح أكمله ابن القواس سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة أى : قبل وفاته بعامين[٤] .

وهذا الشرح رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – بتحقيق / زيان أحمد الحاج وتمت مناقشتها سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .وهو الذى اعتمدت عليه فى استخراج الاختيارات.

كما قام بتحقيقه وطبعه د/ على موسى الشوملى سنة ٢٠٠٠م – ١٤٢١هـ طبعة أولى وتولى نشرها دار الكندى للنشر والتوزيع .

---

(1) ينظر : حاشية يس على التصريح ١/١٧٦ .
(2) التصريح ١/١٧٦ .
(3) ينظر : بغية الوعاة ٢/٩٩ .
(4) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص٢٩ ، الفوائد الضيائية ص٣٧ .

وفـــاتــه :

" **لكل أجل كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب** "[١]

بعد حياة " حافلة بالعلم والعطاء قضى ابن القواس نحبة ولبى نداء خالفه القائل :

" يا **أينها النفس المطئمنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية مرضية فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى**[٢] "

وكانت وفاته فى ذى الحجة سنة ست وتسعين وستمائة[٣] من الهجرة عن عمـــر يناهز ثمان وستون عاما قضى ابن القواس أغلبها فى الاشتغال بالعلم والعطاء وتـــرك للعربية وأهلها تراثا خالدا خلود الأيام . رحمه الله شيخ العربية – ابن القواس – رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وجزاه الله عن العربية وأهلها خير الجزاء إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جديد وهو نعم المولى ونعم النصير .

---

(1) سورة : الرعد الآيه (٣٩) .

(2) سورة : الفجر آية (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) .

(3) ينظر : تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب ١١/٤ .

(ب) ـ كتـــابه

- تسميته والدافع إلى تأليفه والتقسيم المنهجى له .

ب ـ كتابـــــه :

تسميته والدافع إلى تأليفه والتقسيم المنهجى له :

أشار ابن القواس فى مقدمة[١] كتابه إلى أن هذا العمل الذى هو بصدده إنما هو شرح للكافية ، وصرح بهذه التسمية بعض المتـــرجمين[٢] ، فـــذكره الـــسيوطى فـــى البغية[٣] بهذا الاسم كما أنه قد أخذ عنه فى الأشباه والنظائر فقال :

" وقال ابن القواس فى شرح الكافية :

" لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ؛ ولذلك جاز : إن زيـــدا لقائم ، وامتنع : إن لزيدا قائم . "[٤]

وهذا النص بعينه فى شرح الكافية[٥] ساقه ابن القواس ردا على الفراء زعمه أن " إن " النافيه بعد " ما " النافية حرفا نفى ترادفا ، لترادف حرفى التأكيد فـــى مثـــل : إن زيدا لقائم . فاستبعد قوله معللا لما سبق ذكره .

ولم يترك ابن القواس لقارئ كتابه أن تجول نفسه بعيدا ، أو قريبا ، متطلعة إلى معرفة الدوافع ، والأسباب التى جنحت بابن القواس إلى القيام بهذا العمـــل العظـــيم ، فقطع عليه حيرته حين ذكر فى مقدمة كتابه أن ثمة أمورا كانت وراء ذلك أهمها :

١ - اهتمام الناس بصاحب الكافية ، فابن الحاجب كان ذا منزلة رفيعـــة ، ومكانـــة علمية كبيرة جعلت المشتغلين بالنحو يحتفون بمصنفاته ، ويقيمون على حفظها؛ لذلك تراه يقول فى ذلك :

" فإنه لما كان كتاب الكافية من تصانيف الشيخ الإمام الحبر العلامة المحقق المحق جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المالكى – تغمـــده الله برحمتـــه –

---

(1) ينظر : شرح الكافية ص١ .

(2) ينظر : البغية ٩٩/٢ ، الأشباه والنظائر ٣٩٥/١ ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمـــان ٣١١/٥ ، شـــرح الوافيـــة ص٢٩ ، الفوائد الضيائية ٣٧/١ .

(3) ينظر : بغية الزعاة ٩٩/٢ .

(4) الأشباه والنظائر ٣٩٥/١ طبعة دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى .

(5) ينظر : ص٩٠٥ من شرح الكافية .

كثير العلم ، كثير الاسم ، جليل القدر ، نبيه الذكر حتى إن الجمهور من المشتغلين بالنحو فى هذا الزمان لا يميلون إلا إلى حفظه ، وفسر معانيه ، ولا يرغبون إلا فى الإطلاع على حقائقه ، ومبانيه ." (١)

٢- رغبة المقربين إليه من بعض المخلصين من الأصحاب ، والأعزة من الأحباب، وإلحاحهم الشديد عليه ، وإلقائهم بالأمر بين يديه فى أن يقوم بوضع شرح متوسط بين الإيجاز ، والإطناب . وقد أشار إلى ذلك فى قوله :

" .... التمس منى بعض الخلص من الأصحاب ، والأعزة من الأحباب إملاء شرح متوسط بين الإيجاز ، والإسهاب ." (٢)

٣- ليعرض بعض الحقائق الهامة عن النحو ، وقد جعل هذه الحقائق فى ثلاث مقدمات ؛ لتكون توطئة إلى المقصود :

أولها : بيان لمية النحو أى : الغرض منه ، وهو أن يكون عند الإنسان آلة قانونية لمعرفة كلام العرب من الهيئة اللفظية الدالة على معان طارئة بالإسناد ؛ ليتمكن من فهم كلامهم ، والتحدث به على تلك الهيئات ، ولذلك قيل فى تعريفه : هو القصد إلى صواب كلام العرب . وسمى نحوا إما لأن المراعى لقوانينه يقصد أن يشبه كلامه بكلام العرب إعرابا ، وبناء ؛ إذ النحو فى اللغة هو القصد ، وإما لأن النحاة المتقدمين قصدوا أن يتبعوا كلام العرب منه بهذه القوانين الكلية. (٣)

المقدمة الثانية :

فى موضوع النحو ، وأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية مفردة، ومركبة وأن النحوى يبحث عن أحوال الكلمة العربية ، مفردة ، ومركبة لا مطلقا ، بل من جهة ما يعرض لها من التراكيب ، والإعراب ، والبناء ، ليتوصل بها إلى معرفة الكلام(٤).

---

(1) شرح الكافية ص١ .

(2) شرح الكافية ص١.

(3) شرح الكافية ص١،٢.

(4) ينظر : شرح الكافية ص٢،٣ .

المقدمة الثالثة :

بيان أهمية علم النحو ، وأن تعلمه واجب ؛ لأنه لما كنا مكلفين بالشرائع الواردة باللغة العربية وذلك ؛ لأنه يتوقف عليه معرفة الواجب ، وكل ما يتوقف عليه معرفة الواجب - وكان مقدورا للمكلف – فهو واجب ؛ لأن فهم معانى كلام الله – تعالى - ، والاطلاع على دقائقة لا يمكن إلا بالإحاطة . بهذه الآلة التى هى علم النحو .[1]

وأما عن التقسيم الموضوعى للكتاب ، فإن ابن القواس قد تابع ابن الحاجب فى ترتيبه الموجود فى الكافية ، فنظم الكتاب ، وقسمه إلى مقدمه ، وثلاثة أقسام رئيسة :

تناول فى المقدمة : الدوافع التى كانت وراء قيامه بهذا الشرح ، ثم تحدث عن الكلمة وحدها ، وأقسامها ، ثم تحدث عن الكلام ، وما يتحقق فيه ، ثم ذكر أقسام الكلمه، وتحدث عن الاسم ، وخواصه التى ينفرد بها عن قسيميه الفعل ، والحرف كـ (دخول لام التعريف عليه ، والجر ، والإضافة، والإسناد إليه ، وكونه مضمرا ، أو مشارا إليه، ونعته ، وتصغيره ، وتثنيته ، وجمعه ، وتأنيثه ، واشتقاقه ، وتقسيمه إلى معرب ، ومبنى ، وتعريف المعرب ، وأنواع الإعراب ، وألقابه ، ونيابة بعضها عن بعض ، وإعراب جمع المؤنث السالم ، ثم الممنوع من الصرف ، والأسماء الستة ، وإعراب المثنى وما يلحق به ، وإعراب جمع المذكر السالم ، وما يلحق به .

والمرفوعات – الفاعل وأحكامه – التنازع – نائب الفاعل – المبتدأ والخبر وأحكامهما – خبر إن – خبر لا النافية للجنس – اسم "ما " و " لا " المشبهتين " بلبس "

المنصوبات وتقسيمها إلى أصل وملحق بالأصل – المفعول المطلق – المفعول به – المنادى – تدخيم المنادى – النديه – الاشتغال – التحذير – المفعول فيه – المفعول له – المفعول معه – الحال – التميز – الاستثناء – خبر كان – خبر لا النافيه للجنس – خبر " ما " و " لا " المشبهات بليس .

المجرورات – الإضافه – التوابع – النعت – عطف النسق – التأكيد – البدل – عطف البيان .

---

(1) ينظر : شرح الكافية ص٣،٤ .

المبنيات – تعريف المبنى وألقاب البناء –أنواع المبينات – الضمير بأنواعــه – أسماء الإشارة – الموصولات – أسماء الأفعال –أسماء الأصــوات – المركبــات – الكنايات – الظروف – المعرفة بأنواعها – النكرة – العــدد – المــذكر والمؤنــث – المثنى – الجمع بأنواعه – المصدر – اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهه – اسم التفضيل .

القسم الثانى : **وهو خاص بالأفعال وفيه تناول** :

تعريف الفعل وخوصه وأنواعه " الماضى – المضارع " إعرابــه – نواصــبه وجوازمه " فعل الأمر – الفعل المبنى المجهول - - المتعدى وغير المتعدى .

الأفعال الناقصة – أفعال المقاربة – صيغتا التعجب – أفعال المدح والذم "

القسم الثالث : : **خاص بالحروف وفيه تناول** :

(تعريف الحرف " حروف الجر – الحروف المشبهه بالفعل – إن وأخواتهــا – حروف العطف – حروف التنبيه – حروف النداء – حروف الإيجاب – حروف الصلة – حرفا التفسير – الحروف المصدرية – حروف التحضيض – حــروف التوقــع – حرفا الاستفهام – حروف الشرط – حروف الردع – تاء التأنيث الساكنة – التنوين - نون التوكيد) .

القســـم الأول

اختيارات ابن القواس عرض ومناقشة

ويشمـــــــل

الفصل الأول : الأسمـــاء وخواصهـــا .

الفصل الثانـي : الأفعـــال وخواصهـــا .

الفصل الثالث : الحـــــــــــروف .

الفصـــــل الأول

الأسمـــــــاء وخــــــواصهـــا

ويشمـــل المباحـــث التاليـــة :-

المبحث الأول : اشتقـــــاق الأســـــــم .

المبحث الثانى : الممنـــوع مـــن الصـــرف .

المبحث الثالث : التثنيـــــة والـجمــــع .

المبحث الرابع : المرفــــــــــوعـــــات .

المبحث الخامس : المنصــــــوبـــــــات .

المبحث السادس : المجــــــــــــــــرورات

المبحـــث الأول

اشتقـــاق الاســـم

وتـحتــه مسألــة واحدة هى :

اشتقاق الاسم والخلاف فيه

اشتقاق الاسم والخلاف فيه[1]

قال ابن القواس :

(.... أما اشتقاقه :

فذهب البصرى[2] إلى أنه من السمو ، ووزنه إما فعل " كـ " عدل " وإما : " فعل كـ " قفل " فحذفت لامه اعتباطا ، ، وأسكنت فاؤه ، وجئ بهمزة الوصل ؛ لئلا يبتدأ بالساكن ، ووزنه حينئذ : " إفع " بحذف لامه .

وذهب الكوفى[3] إلى أنه من السمة ، وهى : العلامة ، لأن الاسم علامة على المسمى . وأصله عندهم : (وسم) فحذفت فاؤه ، وعوض عنها همزة الوصل ، فوزنه: " أعل" .

والأول أظهر لأمور[4] :

أحدها :- أنهم قالوا فى تكسيره : أسماء ، وفى تصغيره : سمى برد لامه ، لأنهما يردان الأسماء إلى أصولها دون أوسام ، ووسيم .

وثانيها :- رد لامه فى تصريف الفعل نحو: سميته ، وأسميته ، وهو من الواو ، إلا أنها لما وقعت الواو رابعة قلبت باء كما قالوا : أغزيت ، وأعليت ، وهما من الغزو ، والعلو .

وثالثها :- أن التعويض أولا لا يكون إلا فى محذوف اللام غالبا نحو : (ابن واثنان)[5] أ هـ .

---

(١) ينظر فى هذا الخلاف : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٠١/١ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المرتجل لابن الخشاب ص٦ تحقيق على حيدر ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠/١ تحقيقد/ عبد الجليل شلبى ط دار الحديث ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٦٣/١ ت موسى بناى العايلى ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ ط مكتبة المتنبى بالقاهرة ، أسرار العربية للأنبارى ص٢٣ ت محمد حسين شمس الدين ط دار الكتب العلمية بيروت .

(٢) ينظر الإنصاف ٦/١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٤ .

(٣) ينظر أئتلاف النصرة ص٢٧ ، المرتجل ص ٦،٧ .

(٤) ينظر أسرار العربية ص٢٤ ، ٢٥ شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٣٢ ، التذبيل والتكميل لأبى حيان ٤٤/١

(٥) شرح الكافية لابن القواس ص ٢١ ، ٢٢ .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة – بصريون وكوفيون - حول اشتقاق " الاسم " منطلقين في اختلافهم من محور الدلالة المعنوية الأقوى ، والأقرب لهذا اللفظ ، مع مراعاة المادة اللغوية له .

ذكر ابن القواس هذا الخلاف في شرحه للكافية حين تعرض لمبحث الاسم فبين ما ذهب إليه كل فريق ، وبعض أدلته منتهيا من ذلك إلى اختياره لمذهب البصريين ، ذاكراً الأدلة التى بنى عليها اختياره .

وسيتضح بالدراسة مدى هذا الخلاف ، وأدلة كل فريق ، وموقف النحاة من هذا الخلاف مع وضع اختيار ابن القواس أمام ميزان النحاة ، وموقف البحث منه على النحو التالى :

المذهب الأول :

ذهب البصريون ومن شايعهم من النحاة إلى أن الاسم مشتق من : " سما " "يسمو " إذا " علا " كأن أصله : " سمو " كـ "قنو" أوسمو كـ " عضو " بدلالة قولهم فى جمعه : أسماء ، فهذا كـ" عدل " و " أعدال " ، " وقفل " و "أقفال " ، أو كـ " قنو " و " أقفاء " ، و " عضو " و " أعضاء " . ثم حذفت لامه – الواو –حذفا اعتباطيا ، وسكنوا أوله – السين –ليعوضوه من الحذف الذى أجروه عليه ، فاجتلبوا له همزة الوصل ليقع الابتداء بها فصار اللفظ "اسما " كما ترى[(١)]

وقد استدل هؤلاء – فضلا على ماذكر – بعدة أدلة منها :

١- أنهم قالوا فى تكسيره " أسماء " ، وفى تصغيره " سمى " برد لامه وهى الواو التى قلبت همزة فى "أسماء" ، لتطرفها بعد ألف زائدة ، وياء فى سمى ؛ لاجتماعها مع الياء الساكنة الأصلية فأدغمت الياءان . ورد اللام (الواو) عند التكسير ، والتصغير دليل على أنه من السمو ؛ لأن التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها [(٢)]

---

(١) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص٣٢ ، معانى القرآن للزجاج ٤٠/١ ، أسرار العربية ص٢٤ ، شرح ابن القواس للكافية ص٢١ .

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٦٣/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص٢٢ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٣٢ ، ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٤ ، ٥ ، ائتلاف النصرة للشرجى ص٢٧ ، ٢٨ ، شرح أنموذج الزمخشرى ٦٦/١ .

٢- أن اللام (الواو) ترد فى تصريف الفعل ، فتقول: سميته ، وأسميته ، وفى فعيل منه (سمى) فاللام (الواو) موجودة فى تصاريف الكلمة ، مما يدل على أن حذفها من الأسم حذفا أعتباطيا كالحذف الواقع فى ابن فعودتها إلى اللام دليل على أن المحذوف من الاسم (اللام) .

ولو كان المحذوف من أوله ، لعاد فى التصريف إلى أوله ، فكان يقال : وسمته، وأوسمته ، ووسيم ، ووسم ، وأوسام(١).

ولا يقال : إن هذا يمكن حمله على القلب المكانى الواقع كثيرا فى كلامهم ؛ وذلك لأن القلب مخالف للأصل ، فلا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة ، ولا ضرورة هنا تدعو إليه ، والدليل على أن هذا لا يحمل على القلب : أن القلب لا يطرد هذا الاطراد(٢)

٣- أن الهمزة فى " اسم " همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تكون فى محذوف اللام ، لا الفاء ؛ لأن التعويض ينبغى أن يكون مخالفا موضعه موضع المعوض منه ، فهم إذا أوقعوا الحذف أولا ، وأرادوا التعويض عوضوا آخرا كما فى : " عدة " وصلة " وبابهما ، فإن الفاء لما حذفت أولا ألزموها تاء التأنيث فى أخرها عوضا من المحذوف .

كما أنهم إذا أوقعوا الحذف آخرا ، وأرادوا التعويض عوضوا أولا ، كما فى " اسم " و " ابن " (٣) .

وعليه : فلو كان المحذوف الفاء من (اسم) للزم التعويض لامه . وحيث إن التعويض ليس فى اللام ؛ فالحذف ليس فى الفاء وإنما هو فى اللام .

٤- ومما يدل على أن الاسم مشتق من " السمو " لا من " السمة " أنه قد سمع عن العرب أن من لغاتهم فيه : " سمى " بوزن " هدى " و " على " إلا أنه تحركت الواو ، وأنفتح ما قبلها فقلبوها ألفا ، فصار سمى(٤) . قال الشاعر :

---

(1) ينظر : شرح المقدمة النحوية لابن بباشاذ ص٣٣ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٤ ، اسرار العربية ص٢٥

(2) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص٦ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ .

(3) ينظر : المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٦ ، المرتجل لابن الخشاب ص٦ ، ٧ ، أسرار العربية للأنبارى ص٢، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص٢٢ .

(٤) ينظر : المرتجل ص٦ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ٤٣/١ ، شرح أنموذج الزمخشرى ٦٦/١ د/ يسرية ابراهيم حسن

والله أسماك سمى مباركا   آثرك الله به إيثاركا[1]

٥-مطابقة اللفظ للمعنى المراد به ، فاشتقاق " الاسم " من السمو الذى يراد به العلو، والارتفاع يطابق ما سما به الاسم ، وارتفع عن أخويه الفعل والحرف ، حيث إنه يخبر به وعنه وليس كذلك الفعل الذى يخبر به ولا يخبر عنه ، ولا الحرف الذى لا يخبر به ولا يخبر عنه، فبذلك سما الفعل عنهما ، وعلا فدل على أنه من " السمو ".[2]

وأيضا : فإن الاسم ينوه بالمسمى ، ويدفعه للأذهان بعد خفائه ، وهو معنى السمو[3]

المذهب الثانى :

وذهب الكوفيون : إلى أن الأسم مشتق من الوسم .

احتج الكوفيون لمذهبهم : بأن الوسم فى اللغة هو العلامة و لما كان الاسم سمة على المسمى ، وعلامة يعرف بها كان اشتقاقه من الوسم .

والأصل فيه : " وسم " إلا أنهم حذفوا فاءه (الواو) ، وعوضوا منها بالهمزة فصار اسما . فوزنه عندهم " "إعل "[4] .

وما استدل به الكوفيون مردود ؛ بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره، وزيادة الإعلال أقيس من عدم النظير[5].

وقوله إنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم فى اللغة العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة عليه يعرف بهما ، فهذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، ووجه فساده من عدة أوجه :

١- أنه لا يوجد فى كلامهم ما حذف فاؤه ، وعوض بالهمزة فى أوله ، كما لا يوجد فى كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء فى آخره ، ولما كان فى أول " اسم "

---

(١) هذا الرجز نسب لأبى خالد القنانى فى إصلاح المنطق ص١٣٤ وبلا نسبة ، فى أسرار العربية ص٢٦ ، الإنصاف ١/١٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١/١٠٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤ ، التذييل والتكميل ١/٤٣ ، اللسان مادة (س.م.و) .

(٢) ينظر أسرار العربية للأنبارى ص٢٤ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٧ ، ائتلاف النصرة للشرجى ص٢٧

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١/١٠١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٦٧.

(٤) ينظر الإنصاف ١/٦ ،أسرار العربية ص٢٤ شرح الكافية لابن القواس ص٢١ ، روح المعانى للألوسى ١/٥٢

(٥) ينظر :معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٠ ، روح المعانى للألوسى ١/٥٢ .

همزة التعويض علم أنه محذوف الام لا الفاء ، لأن حمله على ماله نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم[١]

٢- قولهم : أسميته ، ولو كان من الوسم لوجب أن يقال " وسمته " وكذلك قولهم : فى جمعه : " أسماء " وفى تصغيره " سمى " فهذا لا يتفق لفظا مع ما ذكره الكوفيون ؛ لأنه لو كان كما قالوا لوجب أن يقال فى جمعه : " أوسام " وفى تصغيره : " وسيم "[٢].

٣- ومما يبين الفساد اللفظى لاشتقاق الكوفيين له : ما جاء السماع به ، حيث سمع عن العرب فى الاسم : "سمى " على وزن على وهدى[٣] فقد ورد فى قول الشاعر :

والله أسماك سمى مباركا   آثرك الله به إيثاركا[٤]

وقد نص ابن الخشاب[٥] والعكبرى[٦] وأبو البركات الأنبارى[٧] على صحة ماذهب إليه الكوفيون من جهة المعنى ، وفساده من جهة الفظ ، حيث بينوا أن القياس الفظى يتنافى وقولهم.

يقول ابن الخشاب :

(والذى ذهبوا إليه صحيح من طريق المعنى ، فاسد بمقياس اللفظ ....)[٨]

وبمثله قال العكبرى ، والأنبارى .

---

(١) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص٧ ، معانى القرآن للزجاج ٤٠/١ ،أسرار العربية ص٢٥ ، الإنصاف ٩/١ ، ١٠ .

(٢) ينظر : المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٣٣ ، المرتجل ص٦ ، ٧ ، القرطبى ١٠١/١ ، معانى القرآن للزجاج ٤٠/١ ، ائتلاف النصرة ص٢٧ .

(٣) ينظر : أسرار العربية للأنبارى ص٢٥ .

(٤) البيت سبق تخريجه ص .

(٥) ينظر : المرتجل ص٦ ، وابن الخشاب هو : عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادى (أبو محمد بن الخشاب) نحوى ، لغوى ، أديب ، محدث ، فقيه من مصنفاته : شرح اللمع لابن جنى ، حاشية على درة الغواص ، المرتجل توفى سنة ٥٦٧هـ الموافق ١١٧٢م ينظر معجم المؤلفين لـ عمر رضا كحالة ٢٠/٦ ط دار إحياء التراث العربى ببيروت .

(٦) ينظر : ما من به الرحمن ص١٠ ، والعكبرى هو : عبد الله أبو البقاء النحوى العكبرى الأصل البغدادى المولد والدار ، تفقة على مذهب أحمد بن حنبل ، وأخذ النحو عن ابن الخشاب ، وغيره ، وروى عن مشايخ زمانه . له مصنفات حسان فى إعراب القرآن ، وقراءاته والنحو منها : شرح الإيضاح ، شرح اللمع ، اللباب ، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفى ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الأخر سنة ست عشرة وستمائة ، ودفن يوم الأحد بباب حرب ، ينظر إنباه الرواة ١١٦/٢ وبغية الوعاة ٣٨/٢-٤٠ .

(٧) ينظر :أسرار العربية ص٢٤ .

(٨) المرتجل ص٦

كذلك ترى أن الزجاج[١] وابن منظور[٢] قد غلطا الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وحكموا على قولهم بأنه غلط لا يتمشى وقواعد اللغة ، معللين لحكمهم على نحو ما سبق من تعليلات البصريين السابقة .

قال أبو اسحاق الزجاج : (ومن قال إن اسما مأخوذ من " وسمت " فهو غلط ؛ لأنا لا نعرف شيئا دخلته ألف الوصل وحذفت فاؤه ....)[٣]

وأيد مذهب البصريين ، واختاره – فضلا عما سبق من خطأ مذهب الكوفيين– جماعة منهم القرطبى[٤]، وابن باشاذ[٥]، وأبو بكر الشرجى [٦] ، وأبن الحاجب[٧] ،

---

(١) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٤٠/١ والزجاج هو : ابراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج أخذ عن ثعلب ثم عن المبرد ، وعنه أخذ أبو على الفارسى والزجاجى من مصنفاته : معانى القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف توفى سنة عشر وثلثمائة من الهجرة . ينظر : طبقات النحويين واللغويين اللزبيدى ص١١١ ،١١٢ ، إبناه الرواة ١٩٤/١

(٢) ينظر : اللسان مادة : (س م و) وابن منظور وهو : جمال الدين محمد بن مكرم بن على وقيل : رضوان ابن أحمد بن أبى القاسم بن منظور الأنصارى الأفريقى المصرى . صاحب لسان العرب فى اللغة. ولد فى المحرم سنة ثلاثين وستمائة ، سمع من ابن المقير وغيره ، توفى فى شعبان سنة أحدى عشرة وسبعمائة . بنظر : بغية الوعاة ٢٤٨/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠/١ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٠١/١ والقرطبى هو : محمد بن أحمد أبى بكر بن فرج الأنصارى الخزرجى الأندلسى القرطبى المالكى المفسر . توفى بمدينة بنى حصيب بمصر ، فى شوال سنة احدى وسبعين وستمائة من الهجرة الموافق ثلاث وسبعين ومائتين وألف من الميلاد . من مصنفاته : لجامع لأحكام القرآن ، الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، والتذكرة بأحوال الموتى والآخرة . ينظر : شذرات الذهب لابن العماده ٣٣/٥، معجم المؤلفين ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ .

(٥) ينظر شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص٣٢ وابن بابشاذ هو : أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باشاذ النحوى . يقال إن أصله من (الديلم) وكان بمصر إمام عصره فى علم النحو. من مصنفاته : المقدمة المشهورة وشرحها، شرح الجمل للزجاجى. توفى ٣ من رجب سنة ٤٦٩ ينظر : وفيات الأعيان ٥١٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٣/٣ .

(٦) نظر ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٢٨ . تحقيق طارق الجنانى . ط أولى . وأبو بكر الشرجى هو عبد اللطيف ابن أبى بكر بن أحمد بن عمر الشرجى الزبيدى اليمانى . نحوى فقيه فلكى ناظم ولد بالشرجية ونشأ بها . من أثارة : شرح ملحة الإعراب للحريرى ، نظم مقدمة ابن باشاذ ينظر: البغية ٣/٢ ، هدية العارفين ١١٦/١ .

(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٦٣/١

وأبن يعيش(١)و البعلى(٢)والخوارزمى(٣) وابن القواس(٤) وأبو حيان(٥) والألوسى(٦).

وعليه : فإن مااختاره ابن القواس ، وهؤلاء النحاة لهو الأولى بالاتباع ، وهو نفسه ما أختاره ؛ وذلك لموافقته للقياس اللفظى ، فضلا عن وفائه بالمعنى المراد ، ويقويه تأييد السماع له ، حيث إن السماع قد جاء بما يؤيد قول البصريين ، فقد ورد فى شعر العرب : أن من لغاتهم فى الاسم " سمى " .

هذا بالإضافة إلى إثبات البصريين لأوجه الفساد اللفظى فى قول الكوفيين ، الأمر الذى يحمل الدراسة أن تقول – من خلال العرض السابق – بأن إجماع النحاة يكاد ينعقد على صحة قول البصريين .

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٢٣/١ وابن يعيش هو : يعيش بن على يعيش بن أبى الرايا أبو البقاء موفق الدين الأسدى المولود فى حلب سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة هجرية والمتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة . من مؤلفاته : شرح المفصل ، وشرح تصريف الملوكى لابن جنى . ينظر : وفيات الأعيان ٤٦/٧ ، بغية الوعاة ٣٥١/٢ ، كشف الظنون ٥٤٨/٦ .

(2) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ١٧/١ تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة ط السلسة التراثية بالكويت والبعلى هو : محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل بن أبى على بركات البعلى الحنبلى المذهب الدمشقى المنشأ ولد فى مدينة (بعلبك) إحدى مدن الشام سنة ٦٤٥ هـ على الأرجح ،أقام بدمشق وتعلم فيها ، وعمل إماما وفقيها ومدرسا . وتوفى رحمه الله فى القاهرة سنة (٧٠٩هـ) فى أول زيارة له إليها . ينظر : بغية الوعاة ٢٠٧/١ ، الأعلام ٣٢٦/٦ .

(3) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٥ ، والخوارزمى هو : القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمى (صدر الأفاضل أبو محمد) فقيه نحوى أديب ناظم ناثر لغوى بيانى . ولد بخوارزم وقتله التتار من أثاره : التخمير ، شرح المفصل مطبوع ، الزوايا والخبايا فى النحو ، المحصل للمحصلة فى البيان . ينظر : معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ ، معجم المؤلفين ٩٨/٨ .

(4) ينظر : شرح الكافية ص٢١ ،٢٢ .

(5) ينظر : البحر المحيط ١٢٣/١ ، التذييل والتكميل ٤٣/١ .

(6) ينظر : روح المعانى للألوسى ٥٢/١ والألوسى هو : محمود بن عبد الله الحسينى الألوسى شهاب الدين أبو الثناء ، مفسر ، محدث ، فقيه ، أديب ، لغوى ، نحوى ، ولد ببغداد فى الرابع عشر من شهر شعبان سنة سبع عشرة ومائتين وألف من الهجرة والموافق ثنتين وثمانمائة وألف من الميلاد . وتوفى ببغداد فى الخامس والعشرين من ذى القعدة سنة سبعين ومائتين وألف من الهجرة . وله مصنفات كثيرة . ينظر : الأعلام ٥٣/٨ ، ٥٤، معجم المؤلفين ١٧٥/٢ .

المبحـــث الثانـــى

الممنـــــوع مـــــن الصـــــرف

وتحتـه أربـــع مسائـــل

المسألة الأولـــى : حقيقـــة الصـــرف

المسألة الثانـية : ما لا ينصرف فى الجر بين الإعراب والبناء .

المسألة الثالثة : مانع الصرف فيما جاء من ألفاظ العدد معدولا .

المسألة الرابـعة : " سراويل " بين الصرف والمنع .

المسألة الأولى : القول فى حقيقة الصرف

قال ابن القواس :

(..... فالأصح أنه عبارة عن التنوين[1] .

أما أولا : فلان الصرف دائر معه وجودا وعدما .

أما وجودا : فلأن الأسم المنون المتمكن يسمى منصرفا اتفاقا ، وإن لم يكن مجرورا .

وأما عدما : فلأن غير المنون مما فيه عاتان من موانع الصرف نحو : بأسود كم يسمى غير منصرف على الأصح كما تبين ، وإن كان مجرورا .

وأما ثانيا: فلأن الشاعر إذ أضطر إلى تنوين لإقامة الوزن يقال : صرفه ضرورة[2]

ولأن نحو : عصا منصرف ، وحبلى غير منصرف ، ولا فارق سوى التنوين[3] .

وقيل إنه عبارة عن الجر والتنوين[4] معا لاشراكهما فى كونهما من خصائص الأسماء ، ولأنه لما كان من التصرف وهو التقلب كان مع الجر أكثر .)[5] أ هـ .

التحليل والتعليق

فى هذا النص تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة فى معنى الصرف . فذكر أن للنحاة فى معناه قولين صحح واختار أولهما معتمدا فى ذلك على أمور بنى عليها تصحيحه ، وأختياره له . وسيتضح بالتحليل والتعليق أقوال النحاة وموقفهم والبحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

للنحاة فى معنى الصرف قولان :

الأول : هو ما ذهب إليه المحققون من أن الصرف هو التنوين وحده ، والجر تبع له .

---

(١) هذا مذهب المحققين ينظر :/ شرح المفصل ٥٨/١ ، اللباب ٧٢/١ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١١٩/٤ ، حاشية الصبان ٢٢٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٣٨/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٧٤ ،٧٥ ، المسائل الخلافية ص٨٩ ، حاشية الصبان ٢٢٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٣٨/٢

(٤) هذا مزهب السيرافى وابن السيراج ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٣٧/٢ ، ٣٨ ، ٥٤ ، الأصول ٧٩/٢

(٥) شرح الكافية ص٥٦ ، ٥٧ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ .

وهذا التنوين يبين كون الاسم المعرب خاليا من شبه الفعل ، فيستحق بـــذلك أن يعبر عنه بالإمكان أى : الزائد فى التمكين . وعلامة هذا التنوين : أن يلحـــق الاســـم المعرب لغير المقابلة ، ولا تعويض ، ويسمى الاسم الـــداخل عليـــه هـــذا التنـــوين : المنصرف[١]

قال ابن يعيش : " وقال قوم ينتمون الى التحقيق : إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة ، وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال ، لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتيع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غير[٢] . "

أحتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور هى :

١ - أنه مطابق لاشتقاق اسم الصرف على المختار من أنه مأخوذ من الصريف الذى هو الصوت الضعيف كقولهم صرف ناب البعير . و " صرفت البكرة ، ومنه " صريف القلم " وليس فى آخر المنصرف إلا التنوين الذى هو نون ساكنة فـــى آخر الكلمة ذات صوت ضعيف فيه غنة حيشومبة تجرى مجرى الصريف . وليس للجر صوت مشبه لشئ مما ذكر ، ولا لها ؛ لأنه حركة فذلك لـــم يكـــن صرفا ، شأنه شأن سائر الحركات ، وهى الضمة والفتحة ، وهى فـــى آخـــر الكلمة تسمى حركة ولا تسمى صرفا[٣] .

---

(1) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج١ ص٣٤٢ ، شرح المفصل ٥٨/١ ، اللباب ٧٢/١، شرح الألفيه لابن الناظم ٣٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١٠/١ ، حاشية يسى على قطر النـــدى ، ١٢٨ ١٢٩/١ توضيح المقاصد للمرادى ١١٩/٤ .

(2) شرح المفصل ٥٨/١

(3) ينظر : توجيد اللمع ص٤٠٤ ، شرح الفية ابن معطى ٤٣٨/٢ ، اللبـــاب ٧٢/١ التبيـــين ص١٦٤ ، المـــسائل الخلافية ص٨٨ ، الهمع ٢٤/١ ، حاشية يس ١٢٩/١

٢- أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جره فى موضوع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه ، وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أم فتح، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ؛ لأن المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به(١)

قال ابن الخباز فى عرض أدلة أصحاب هذا القول :

" .... أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين ما لا ينصرف فى موضع الجر نون، وجره ولو كان الجر من الصرف لم يجره ، لأنه لا يزيد على قدر الضرورة "(٢)

٣- أن الصرف دائر معه وجودا وعدما . أما وجودا فلأن الاسم المنون المتمكن يسمى منصرفا اتفاقا وإن لم يكن مجرورا .

وأما عد ما : فلأن غير المنون مما فيه علتان من موانع الصرف نحو : بأسودكم يسمى غير منصرف على الأصح وإن كان مجرورا(٣)

٤- أن مالا ينصرف إذا أضيف أو أدخل فيه الألف واللام فإنه يكسر فى موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتنوين قد سقط هنا لعلة أخرى فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له(٤)

٥- أن " عصا " منصرف ، و "حلبى " غير منصرف ولا فارق إلا وجود التنوين وعدمه(٥) .

فالصرف عند هؤلاء ليس سوى التنوين وحده ، وأما الجر فليس داخلا فى مسماه ، وإنما هو تبع له . كما أنه يدل على ذلك أن التنوين قد يدخل غير المنصرف رفعا

---

(1) ينظر : شرح الفية ابن المعطى ٤٣٨/٢ ، توجيه اللمع ص٧٤ ،٧٥ ، اللباب ٧٢/١ ، ٧٣ ، التبيين ص١٦٥ ، المسائل اتلخلافية ص٨٩ ، حاشية يس ١٢٩/١ ، حاشية الصبان ٢٢٨/٣

(2) توجيه اللمع ص٧٤ ،٧٥ .

(3) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٥٦ ،٥٧ .

(4) ينظر : المرتجل ص٧١ ، ٧٢ ، اللباب ٧٢/١ ، التبيين ص١٦٥ ، المسائل الخلافية ص٨٩ .

(5) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٥٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٣٨/١ .

ونصبا ولا جر فيه ، فلو كان الجر من علامات الصرف لم يصدق على مرفوع ما لا وإلا ينصرف ومنصوبه إذا نون أنه منصرف لعدم الجر .

وإنما حذف الجر بحذف التنوين لأنه لو بقى الجر بدون التنوين وما يقوم مقامه من إضافة أو ألف ولام ، لا لتبس بالمبنى على الكسر نحـــو : " أمـــس " و " " نـــزال " و " دراك " ؛ لأن كسرة البناء بلا تنوين . فلما كان يؤدى ترك الجر بعد حذف التنـــوين إلى التباس المعرب بالمبنى حذف لهذا المعنى لا لأجل أن له تأثيرا فى الصرف(١) .

وإلى هذا القول ذهب ابن الأنبارى(٢) ، وابن يعيش(٣) ، وابن الخشاب(٤) والنيلى(٥) واختاره ابن القواس ، ونسبه إلى الجمهور ، وذكر أنه اختيار ابن معطى(٦) .

وكذلك أختاره ابن مالك(٧) وبه قال ابن عقيل(٨) والأزهرى(٩) .

قال الأزهرى : " والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن . وإليه أشار الفاظم(١٠) بقوله :

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا(١١) .

---

(1) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٤٢ ، حاشية يسى ١٢٩/١

(2) ينظر : أسرار العربية ص ٤٠ ، ١٦٢

(3) ينظر : شرح المفصل ٥٨/١

(4) ينظر : المرتجل ص٧١

(5) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٤٢ والنيلى هو : إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بـــن ثابـــت الطائى البغدادى أبو اسحاق تقى الدين المعروف بالنيلى . له شرح على كافيه ابن الحاجب أسماه " التحفة الوافية " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ولم ينص أحد من المترجمين - فيما أعلم على تحديد سنة وفاته وذكـــر محقق الصفوة الصفية أنه اجتهد فى طلب ذلك وتوفر له من الأدلة ما يكفى على أن النيلى مـــن علمـــاء القـــرن السابع الهجرى . ينظر : كشف الظنون ١٣٧٦/٢ ، البغية ٤١٠/١ ، الصفوة الصفية ١١/١ من قسم الدراسة .-

(6) ينظر : شرح الفية ابن معطى ٤٣٨/٢ وابن معطى هو : زين الدين أبو الحسن يحى بن عبد المعطى بن عبـــد النور الزواوى المغربى المعروف بابن معطى ولد عام ٥٦٤ هـــ الموافـــق (١١٦٨) أو (١١٦٩) ميلاديـــة درس النحو والفقة فى الجزائر على أبى موسى الجزولى . صنف الدرة الألفية ، وكتـــاب الفـــصول الخمـــسون وتوفى عام ٦٢٨ هـــ . ينظر : معجم الأدباء ٦٣٤/٥ ، دائرة المعارف الإسلامية ٣٩١/١ .

(7) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٢٠/٣ .

(8) ينظر شرحه للألفية ٣٢٠/٣.

(9) ينظر : التصريح مضمون التوضيح ٢١٠/١ والأزهرى هو : خالد زين الدين عبـــد الله ولـــد بجرجـــا (فـــى الصعيد) وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة ثم حفظ القرآن الكريم وخدم فى الأزهر وقاداً من مـــصنفاته : الألفاز النحوية . والتصريح بمضمون التوضيح والأزهرية وشرحها توفى وهو عائد من الحج سنة ٩٠٥هـــــ ينظر : كشف الظنون ٣٤٣/٥ ، ٣٤٤ ، نشأة النحو للطنطاوى ص١٧٢.

(10) الألفية فى النحو والصرف ص٥٥ .

(11) التصريح ٢١٠/١ .

القول الثانى

وذهب السيرافى[١] وابن السراج[٢] وبعض النحاة الى أن الصرف عبارة عن الجر والتنوين معا دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين[٣] .

قال السيرافى :

" الصرف إنما هو جواز الجر والتنوين فى الاسم ، ولا ينفرد أحدهما من صاحبه[٤] "

ويمثل هذا قال ابن السراج[٥]

وقال ابن يعيش :

" وهو قول بظاهر الحال[٦] "

استدل أصحاب هذا القول بدليلين :

الأول : صحة اشتقاقه من التصريف الذى هو بمعنى التقليب فى الجهات ، والجر زيادة تقلب وتصرف ، فهو بهذه الصفة يكون من جملة الصرف ، كما أن الجر والتنوين من خصائص الأسماء[٧] ولذلك قيل : إنه أمكن أى : أشد تصرفا فى حركات الإعراب من غير المتصرف[٨]

---

(1) ينظر : شرح الكتاب ٥٤/٢ .

(2) ينظر : الأصول ٧٩/٢ .

(3) ينظر : توضيح المقاصد للمرادى ١١٩/٤ ، الهمع ٢٤/١ ، حاشية يس ١٢٩/١ .

(4) شرح الكتاب ٥٤/٢ .

(5) ينظر : الأصول ٧٩/٢ .

(6) شرح المفصل ٥٨/١ .

(7) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٣٨/٢ ، اللباب ٧٣/١ ، التبين ص١٦٤ ، المسائل الخلافية ص٨٩ ، توجيه اللمع ص٧٥ ، حاشية يس ١٩/١ .

(8) ينظر : حاشية يس ١٢٩/١ .

وعن هذا أجاب أصحاب القول الأول بجوابين

الجواب الأول : أنه لو سلم أن الصرف مشتق من التصرف فى الجهات – مع إمكان منعه – لكان يلزم منه أن لا يكون التنوين من جملة الصرف ، لأنه لا يزداد تصرفه به فى الحركات ، إذ هو ليس من وجوه تقليب الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليب[١] .

الجواب الثانى : أن الرفع والنصب تقليب ، وليس أحدهما من الصرف فى شيئ ولو كانا من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفا[٢]

الدليل الثانى : أنه اشتهر فى عرف النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين ، وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلا فى المحدود[٣] .

وعنه أجابوا بأن ما اشتهر فى عرف النحويين ليس بتحديد للصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف ، فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ، ثم هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام ، فإنهما من خصائص الأسماء وليسا من الصرف[٤] .

وبعـد

فالذى يبنى على هذا الخلاف أن الممنوع صرفه إذا أضيف أو دخله الألف واللام فإنه باق على منع صرفه على قول المحققين ، وإنما يجر بالكسرة فقط ، وعلى القول الثانى هو المنصرف[٥] .

والذى عليه الاختيار وأولى بالاتباع هو قول المحققين ، وذلك لقوة أدلتهم وسداد ردهم على ما استدل به أصحاب القول الثانى ، وبهدا يكون ابن القواس قد وافق فى اختياره ما هو أولى بالاختيار.

---

(1) ينظر : اللباب ٧٣/١ ، التبين ص١٦٦ ، المسائل الخلافية ص٩٠ ، حاشية يس ١٢٩/١ .

(2) ينظر : اللباب ٧٣/١ ، المسائل الخلافية ص٩٠ .

(3) ينظر : المسائل الخلافية ص٨٩ .

(4) ينظر : توجيه اللمع ص٤٠٤ ، التبيين ص١٦٦ ، اللباب ٧٢/١ ، ٧٣ ، المسائل الخلافية ص٩٠.

(5) ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطى ١٩١/٢ .

المسألة الثانية : ما لا ينصرف فى الجر بين الإعراب والبناء[1]

قال ابن القواس :

(غير المنصرف إعرابه فى حالة الرفع بالضم ، وفى النصب والجر بالفتح ؛ حملا للجر على النصب ، لاشتراكهما فى كونهما إعرابا للفضلات ؛ ولأن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة .

والأصح أنها فتحة إعراب – كما ذهب إليه سيبويه[1] :-

أما **أولاً** : فلانتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحروف مطلقا .

وأما **ثانيا** : فلأنه لما كان فى حالة الرفع والنصب معربا ، وجب أن يكون فى حالة الجر كذلك عملا بالاستصحاب[2] .

وذهب الأخفش ، والمبرد إلى أنها بناء[3] ؛لأن الفتح علم المفعول الذى يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والجر علم ما يقتضيه بواسطة ، فتنافيا ، فامتنع أن يؤثر عامل الجر الفتح .

والجواب : أن الفتح إنما لم يقتضيه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة ، وأما إذا كان نائبا عنها فلا نسلم أنه لا يقتضيه مطلقا[4]

<u>التحليل والتعليق</u> :

من الأسماء ما امتنع صرفه لعلتين ، أو لعلة قامت مقامهما ، وهذا النوع إذا جر نابت فيه الفتحة عن الكسرة ؛ لأنه لو جر بالكسرة بعدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها .

كما أنه قد يتوهم أنه مبنى على الكسر ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع التنوين ، أو ما يعاقبه من الإضافة ، أو الألف واللام ، ولذا : إذا أضيف ، أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال هذا التوهم[5] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٢١/٣

(٢)الاستصحاب هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . ينظر : الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص١٧٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٨٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٤٥/٢، ١٤٦

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٣٢ ، ٣٣ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٢٥٩/١ ، ٢٦٠ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ .

وللنحاة خلاف فى نوع حركته فى حال الجر أهى حركة إعراب ، أم حركة بناء ؟

ذكر ابن القواس هذا الخلاف فى نصه السابق منتهيا من ذلك إلى اختياره قـول سيبويه ، معللا لما قد ذهب إلى اختياره .

وسيتضح بالتحليل مدى هذا الخلاف ، وموقف النحاة ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :-

القول الأول :

يرى سيبويه[١] ، وجمهور النحاة أن فتحة الممنوع من الصرف فى حالة الجـر إعراب وليست بناء[٢] .

قال سيبويه – رحمه الله - :

" وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف انجر ؛ لأنهـا أسـماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجر كما يدخل فى المنـصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم[٣] " .

وقال ايضا :

(واعلم أن كل اسم لا ينصرف ، فإن الجر يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت فيـه الألـف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين ، وأجروه مجرى الأسماء .)[٤]

فاستعمال سيبويه لمصطلح (الجر) دون (الكسر) يدل على أنه إعراب لا بناء عنده .

واليه أيضا ذهب ابن الخشاب[٥] ، والمبرد[٦] ، والسيرافى[٧] ، وابن السراج[٨] وإن كان ما نسب الى المبرد خلاف ذلك كما سيأتى بيانه فى القول الثانى .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٢١/٣ .

(٢) ينظر :سر الصناعة لابن جنى ٤٧٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، التذييل والتكميل لابى حيان ١٤٥/٢ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ .

(٤) الكتاب ٢٢١/٣

(٥) ينظر : المرتجل ص٧١ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣١٣/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكتاب ٢٤٠/١ والسيرافى هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد ، ولى القضاء ببغداد، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين ، قرأ على ابى بكر بن مجاهد القرآن وعلى أبى بكر بن دريـد اللغـة . وله مصنفات منها (شرح كتاب سيبويه) الذى لم يسبق مثله إليه ، وكتاب (أخبار النحـويين البـصريين) توفى سنة ثمان وستين ينظر : بغية الوعاة ٥٠٧/١ .

(٨) ينظر : الأصول ٧٩/٢.

وقد استدل لصحة قول سيبويه ، والجمهور بالآتى :-

أولا : انتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف مطلقا[١] .

ثانيا : أنه لما كان الممنوع صرفه معربا فى حالتى الرفع والنصب لوجب أن يكون كذلك فى حالة الجر عملا بالاستصحاب[٢] .

ثالثا : أنه لا يوجد اسم يعرب فى حالين ، ويبنى فى حالة باستثناء لفظ (أمس) لأنه يبنى إذا تضمن معنى الحرف ، ويعرب إذا لم يتضمنه ، وهذا معدوم فيما لا ينصرف ، لأنه لا يتضمن معنى الحرف[٣] .

القول الثانى :

وذهب بعض النحاة إلى أن فتحة الممنوع من الصرف فى حال الجر بناء وليست بإعراب ، وبذلك فهو معرب فى حالتى الرفع ، والنصب ، ومبنى فى حالة الجر[٤] .

نسب أبو سعيد السيرافى[٥] هذا للأخفش[٦] ، وذكره ابن يعيش[٧] ، وأبو حيان[٨] منسوبا للأخفش ، والمبرد ، وللزجاج ، ولهما عند الرضى[٩] .

قال أبو حيان فى حركة مالا ينصرف فى حالة الجر ، وحركة المجموع بالألف والتاء :

(وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهما حركتا بناء ، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يعربان فى حالين ، ويبنيان فى حال . فما لا ينصرف يعرب فى حال الرفع ، والنصب ، ويبنى فى حال الجر .....[١٠])

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٦٠/١ ، التذييل والتكميل لابى حيان ١٤٦/٢.

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٢٦٠/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص٣٢، ٣٣ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل لأبى حيان ١٤٥/٢ .

(٤) بنظر شرح الكافية للرضى ٨٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٤٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكتاب ٢٤٠/١ .

(٦) هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى صاحب معانى القرآن من نحاة البصرة أخذ عن سيبويه ، توفى سنة خمس عشرة ومأتين ، ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٥٨/١ .

(٨) ينظر :التذييل والتكميل ١٤٥/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٨٨/١ .

(١٠) التذييل والتكميل ١٤٥/١ .

احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بالأتى:-

أن من الأسماء ما قد يبنى تارة ويعرب تارة ، وذلك كـ"أمس" فكـذلك مـا لا ينصرف يعرب فى حالتى الرفع ، والنصب ، ويبنى فى حالة الجر على الفتح لخفته ؛ وذلك لأن مشابهته للمبنى أى : الفعل ضعيفة ، فحذفت علامة الإعـراب مطلقـا أى التنوين ، وبنى فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ؛ ليكون كالفعـل المشابه فى التعرى من الجر(١) .

كما احتج هؤلاء بأن الفتح علم المفعول الذى يقتضيه الفعـل بغيـر واسـطة ، والجر علم ما يقتضيه بواسطة ، فتدافعا(٢) .

وعن الأول أجاب أبو حيان إجابة شافية بين فيها : أن هذا القول مردود لأسباب ذكرها فى قوله : (وهذا القول مرغوب عنه ؛ لأنه لا يبنى إلا لسبب ، وقد تقدم ذكر الأسباب التى للبناء ، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منهما . وأيضا فلم نجـد اسـما يعرب فى حالين، أو حالة ، ويبنى فى حالة ، أو حالين .

فأما إحتجاجهما (بأمس(٣)) ، وقولهما إنها تبنى تارة ، وتعرب تارة ، وتـشبيه ذينك (بأمس) فهو فاسد ؛ لأن (أمس) لا يبنى إلا فى حالة تضمنه معنى الحرف ، وهو لام التعريف ، وتضمن معنى الحرف من موجبـات البنـاء . ويعـرب إذا لـم يتضمنه. وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفى ذلك الجمع . ألا ترى : أن (أمـس) إذا كانت نكرة ، أو مضافة ، أو معرفة بلام التعريف هى معربة بالاتفاق ، فـإن كانـت معرفة بغير أداة التعريف نحو قولك : خرجت أمس : تريد : اليوم الذى قبـل يومـك بليلة بنيت لتضمنها معنى أداة التعريف(٤) .)

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٨٨/١ ، ٨٩ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٤٦/٢ .

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٦٠/١ ، شرح الكافية ص٣٢.

(٣) ليس ذلك فى كل حال ولا فى لغة وإليك تفصيل القول فى أمس ، ففيها لغتان : إحداهما : منعه مـن الـصرف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى تميم شريطة أن يكون علما مرادا به اليوم الذى يليه يومك خاصـا ، أو اليـوم المعهود وأن بعد وأن يكون خلوا من ال والإضافة وألا يكون مصغرا أو مجموعا جمع تكسير وألا يكون ظرفا وعلة منعه حينئذ العلمية والعدل . أمام أكثر تميم فيعربونها رفعا ويبنونها على الكسر فى حالتى النصب والجر الأخرى : بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته اذا استوفى الشروط سالفة الذكر وهـى لغـة الحجـازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف . فإن أريد به يوما مبهما أى يوما ماضيا غير معينا بأن أريد أمس مـن الأموس من غير تخصيص كان معربا منصرفا عند تميم وأهل الحجاز وكذلك إذا كان معرفا بأل أو مصغرا أو كان مجموعا جمع تكسير ، أما إذا كان أمس ظرفا مجردا من ال والإضافة وليس اسما فهو مبنى على الكـسر عند الفريقين نحو : سرنى زيارتك أمس ، وخرجت أمس لصلاة الفجر .

(٤) التذييل والتكميل ١٤٥/٢ ، ١٤٦ .

وعن الثانى أجاب ابن القواس بأن الفتح إنما لم يقتضه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة . وأما إذا كان نائبا عنها ، فلا نسلم أنه لا يقتضيه [١] .

وللإنصاف : فإن ما ذكره أبو حيان منسوبا إلى الأخفش ذكره ابن جنى[٢] له فى كسرة المجموع بالألف والتاء ، ولم يذكر شيئا فيما لا ينصرف مما نسبه إليه أبو حيان

قال ابن جنى : (ألا ترى أن كسر تاء الهندات فى موضع النصب ليس له قوة كسرها فى موضع الجر ، وإنما هى حركة أقيمت مقام حركة ، أو لا ترى أن أبى الحسن ، وأبى العباس، ومن قال بقولهما قد ذهب إلى أن كسرة تاء التأنيث فى موضع النصب إنما هى حركة بناء لا حركة إعراب[٣] ....)

ظاهر كلام الأخفش فى معانيه[٤] أنه يقول بقول الجمهور ويؤيد ذلك أمران أحدهما أنه يعبر بالجر قال : أنهما أجميان فلا ينصرفان [هاروت وماروت] وموضعهما جر ، والجر لقب من ألقاب الإعراب . ويعبر فى المقابل عن المبنى بألقاب البناء : الكسر – الضم – الفتح وفيه دليل على أن الممنوع من الصرف غير معرب . والآخر : أنه يسميه غير منصرف وفى هذا دليل على أن الممنوع من الصرف عنده معرب لأن المنصرف وغير المنصرف كليهما معرب متمكن ، يقابلهما المبنى الذى يطلق عليه الأخفش غير متمكن . "

كما أن ما نص عليه المبرد فى كتابه المقتضب[٥] يخالف ما نسب اليه فقد نص المبرد على أن الممنوع من الصرف معرب فى جميع أحواله .

جاء فى المقتضب : (وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه " ألفا " و " لاما " أو أضفته انخفض فى موضع الخفض ؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين ، والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت، وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون فى الفعل ، فرجعت إلى الإسمية الخالصة وذلك قولك : مررت بالأحمر يافتى ، ومررت بأسودكم[٦] .)

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٢٦٠/١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٤٧٣/٢ .

(٣) سر الصناعة ٤٧٣/٢

(٤) ينظر معانى القرآن للأخفش ١٤٧/١ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣١٣/٣ .

(٦) المقتضب ٣١٣/٣

فلم يبقى مخالفا لرأى الجمهور سوى الزجاج فقد قضى بأن الممنوع من الصرف مبنى فى حالة الجر حيث قال : " جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله فأبدل من الكسرة بناء الفتح . "(١)

وذكر الإمام عبد القاهر(٢) : إن قول سيبويه : (فيكون فى موضع الجر مفتوحا) من قوله : (واعلم إن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ، ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو : أبيض ، وأسود ، وأحمر ، أصفر ، فهذا بناء أذهب ، وأعلم ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا .)(٣)

أوهم بعضهم أن عبارته التى أستعمل فيها الفتح الذى هو من أسماء البناء ، فكان الجر الذى هو من أسماء الإعراب فيها تسامح منه : لأنه كان ينبغى أن يقال : (فيكون فى موضع الجر منصوبا)

ورد الإمام عبد القاهر على هؤلاء بقوله :(والقول عندى إن صاحب الكتاب استعمل الفتح تحقيقا ، وأن المعنى يقتضى استعماله هاهنا خصوصا وإن لم يكن ما لا ينصرف مبنيا .)(٤)

وبعد : فإن القول بأن الممنوع من الصرف مبنى فى حالة الجر قول مرجوح ، ومرغوب عنه – كما وصفه أبو حيان(٥) – وذلك لأنه لا يبنى إلا السبب ، وليس ثم سبب يدل على جواز القول ببناء الممنوع صرفه فى حالة الجر .

ولهذا فإن قول سيبويه ، والجمهور بأن الممنوع من الصرف معرب فى جميع أحواله هو القول الصواب ، والأولى بالاتباع ، وهو اختيار السيرافى(٦) ، وابن جنى(٧) ، وابن القواس(٨) الذى بنى اختياره على أدلة قوية ، وحجج منطقية ، وكذلك هو اختيار أبى حيان(٩)

وعليه فإن ابن القواس قد وافق الصواب كله فى اختياره هذا ، وهو ما أوافقه عليه ؛ لأنه القول الذى وضحت أدلته ، ونطقت شواهده على حد وصف ابن جنى له(١٠) .

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤ .

(٢) ينظر : المقتصد لشرح الإيضاح ١/١١٥ ، ١١٦ وعبد القاهر هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى أبو بكر النحوى فارسى الأصل جرجا نى الدار ، عالم بالنحو والبلاغة تصدر بجرجان ، وصنف التصانيف الجليلة منها : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والعوامل المائه ، والجمل. توفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة . ينظر : إنباه الرواة ٢/١٨٨ – ١٩٠ ، بغية الوعاة ٢/١٠٦ .

(٣) الكتاب ١/٢١.

(٤) المقتصد ١/١١٦

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٢/١٤٥

(٦) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ١/٢٤٠

(٧) ينظر : سر الصناعة ٢/٤٧٣

(٨) ينظر شرح الكافية ص٣٢ .

(٩) ينظر : التذييل والتكميل ٢/١٤٥ ، ١٤٦

(١٠) ينظر : سر الصناعة ٢/٤٧٣

المسألة الثالثة : مانع الصرف فيما جاء من ألفاظ العدد معدولا[١]

قال ابن القواس :

" قال – ابن الحاجب – فالعدل خروجه عن حقيقته الأصلية تحقيقا : كثلاث ومثلث وأخر وجمع ، وتقديرا كعمر .... "[٢]

أقول : لما ذكر العلل على سبيل الإجمال شرع فى بيان كل واحدة منهما على التفصيل فبدأ بالعدل أولا ، وبين حقيقتة بقوله : العدل خروجه (أى) : خروج الاسم عن صيغته الأصلية .

وهو كما ذكره ضربان محقق ، ومقدر . أما المحقق فقد ذكر له أنواعا :

الأول : العدد وله لفظان : فعال كأحاد ، وثناء ، وثلاث (ورباع) . ومفعل كموحد، ومثنى ، ومثلث ،ومربع ، ولم يأت فى التنزيل إلا إلى رباع ....

وفى المانع له عن الصرف أقوال :

أحدها : لسيبويه[٣] ومن تابعه من جمهور البصريين : أنه امتنع للعدل والصفة[٤] وفى التنزيل (**أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع**)[٥] لا يقال : إن الصفة فيه ليست أصلية فلا يعتبر كما فى أربع ، لأنا نقول : الوصفية إنما هى غير أصلية فى المعدول عنه لا فى المعدول ، فلا يلزم من كونها غير أصلية فى أحدهما أن لا تكون أصلية فى الآخر،و لهذه الشبهة قال ابن السراج[٦] إنما لا ينصرف ، لأنه معدول فى اللفظ وفى المعنى .

أما اللفظ : فظاهر لخروجه عن صيغته الأصلية .

وأما المعنى : فلإفادة تكريره المعنوى للتكثير .

ثانيها : أن المانع له العدل والجمع . بدليل أن دلالته أكثر من دلالة لفظه .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ /٩٦ – ٩٨ ، العلل فى النحو لابن الوراق ص٢٩٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٢ ، الهمع ١/٢٦ ، الإرتشاف ١/٤٢٧ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٠٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٥/١٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١/٢٦٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٥

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ١/٩٦ ، الارتشاف ١/٤٢٧ ، روح المعانى للألوسى ٤/١٩١ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٠٣ ، الهمع ١/٢٦ ، ٢٧ .

(٥) من الآية الأولى سورة : فاطر

(٦) ينظر : الأصول ٢/٨٨ .

ثالثها : للكوفيين : فالأكثر منهم أن المانع له التعريف والعدل ، بدليل امتناع دخول لام التعريف عليه[١]. ولا يقال : يمتنع ذلك لوقوعه بعد النكرة لاحتمال أن يكون بدلا عنها.

وقال الفراء[٢] : المانع له العدل معنى عن الإضافة إلى الضمير المتقدم . ولا يخفى ضعف هذه الأقوال وأن الأول هو الأظهر [٣]." أ . هـ

التحليل والتعليق :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن آراء النحاة فى المانع من الصرف لما دخله العدل من ألفاظ العدد ، فذكر أربعة أقوال لم ينسب بعضها لصاحبه ، ثم بين أن المختار والأظهر من هذه الأقوال هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وأن ماعداه ضعيف لا ينظر إليه .

وسيتضح بالتحليل والتعليق أدلة أصحاب كل قول ، وما ورد عليه من تضعيف،مع نسبة كل قول لقائليه ، وبيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس لقول سيبويه والبصريين :

القول الأول :

وهو الخليل وسيبويه[٤] والجمهور[٥] وهؤلاء يرون : أن هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف للعدل[٦] والوصف .

أما العدل فى العدد فيكون بلاخلاف فى واحد إلى أربعة ، مما جاء من هذه الأعداد على " فعال " أو " مفعل " وذلك نحو : " رأيت القوم أحاد أو موحد ، ومررت بهم ثناء أو مثنى ، ونظرت إليهم ثلاث أو مثلث ، وأعطيتهم دراهم رباع أو مربع فالأصل : فى " أحاد وموحد " و " ثناء ومثنى " و " ثلاث ومثلث " و " رباع ومربع " : " واحد واحد " و " اثنين اثنين " و " ثلاثة ثلاثة " و " أربعة أربعة " فعدل عن هذا التكرار الى أحاد وثناء وثلاث ....

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى : ٩٨/١ ، ارتشاف الضرف ٤٢٧/١ ، الهمع ٢٧/١.

(٢) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ .

(٣) شرح الكافية ص ٥٨ ،٥٩ ، ٦٠ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٥٠/١ ، ٤٥١

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٣.

(٥) توضيح المقاصد للمرادى ١٢٧/٤ ، المساعد ٧/٣ ، الارتشاف ٤٢٧/١ ، روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ ، اللهمع ٢٦/١ .

(٦) العدل : هو صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر . ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٢٧/٤ ، المساعد ٧/٣ ، اللمع لابن جنى ص٢٣٦.

ولا خفاء فى خفة اللفظ بالعدل ، لأنه كفى مؤنة التكرير[٧] .

وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا نكرات[١] وهى :

إما أخباراً : وذلك واضح فى قوله صلى الله عليه وسلم : " **صلاة الليل مثنى مثنى**[٢] "

و " مثنى " الثانى ليس المراد به التكرار ، لأنه مفهوم من الأول ، وإنما المراد به التأكيد[٣]

وإما أحوالا وذلك كما فى قوله تعالى : " **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع** "[٤] .

وإما نعوتا لنكرات[٥] كقوله تعالى :

" **الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلث ورباع**[٦] "

وقول ساعدة بن جؤبة[٧] الهزلى :

فلو أنه إذ كان ما حم واقعـا   بجانب من يخفى ومن يتـودد

ولكنما أهلى بـواد أنيسـه   ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد[٨]

قـال سيبويه :

" وسألته عن أحاد و (ثناء) ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزله أخر ، إنما حده واحد واحد واثنين اثنين فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه ....

قلت : أفتصرفه فى النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة (وقال لـى) : أبو عمرو : " **أولى أجنحة مثنى**[٩] **وثلاث ورباع** " صفة كأنك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ... "[١٠] .

---

(٧) ينظر : شرح اللمع لابن الخباز ص٤٢٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٤/٢ .

(١) ينظر : توضيح المقاصد للمرادى ١٢٧/٤ ، ضياء السلك إلى أوضح المسالك لابن هشام ٣٦٥/٣ .

(٢) الحديث أخرجه : أبو داود فى سننه كتاب الصلاة باب صلاة الليل مثنى مثنى . ينظر : سنن أبى داود ٤٩٤/١ ط دار الفكر .

(٣) ينظر : ضياء السالك ٣٦٥/٣ .

(٤) سورة النساء من الآية : (٣) .

(٥) ينظر : ضياء السالك لابن هشام ٣٦٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٢٧/٤ .

(٦) أول سورة : فاطر

(٧) هو : ساعدة بن جؤبة وقيل : بن جوين بن عيد شمس بن كليب الهزلى : شاعر مجيد وشعره محشو بالغريب وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليست له صحبة . ينظر ديوان الهذلية ١٦٧/١ ، الشعر والشعراء ٥٤٧/٢ .

(٨) البيتان من الطويل ينظر : ديوان الهزلين ٢٧٧/١ ، الكتاب ٢٢٦/٣ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٦٤١ ، معانى القرآن للأخفش ٤٣٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٤٢٢ تحقيق فايز ذكى دياب . والبيت الثانى شاهد على أن " مثنى " " موحد منعت الصرف للعدل والوصف فهما صفتان لـ " ذئاب " وتبغى . أصلها تبتغى ، ماحم : أى ما قدر ، ومن يخفى : أى من يبالغ فى الاكراه .

(٩) سورة : فاطر من الآية (١) .

(١٠) الكتاب ٢٢٥/٣ .

وفائدة هذا العدل : الاختصار والإيجاز مع المبالغة فإذا قلت :

جاء القوم ثلاثة لم يفهم من لفظ ثلاث إلا العدد وحده . فإذا قلت : جاء القوم ثلاث أو مثلث فهم منه العدد مع التفصيل ، كأنك قلت :جاء القوم متفصلين هذا التفصيل ومتقسمين هذا التقسيم ، ولا يفهم العدد والتفصيل معا من لفظ ثلاثة إلا إذا كررتها فتقول : جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة فعدلوا عن لفظ لا يشعر بالعدد والتفصيل إلا مكررا إلى لفظ يشعر بهما من غير تكرير طلبا للاختصار[1] .

وقد ذهب الزجاج فى أحد قوليه مذهب البصريين وسيبويه فذكر أن المانع من الصرف لما جاء من ألفاظ العدد معدولا نحو : مثنى وثلاث ورباع إنما هو العدل والوصف.

قال الزجاج :" هذا باب ما جاء معدولا من العدد وذلك نحو : " مثنى " و " ثلاث" و" ورباع " ....

اعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصرف فى النكرة وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فاجتمع فيه : أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة ...."[2]

وبه أيضا قال ابن جنى[3] ، وتلميذه أبو على[4] الفارسى،وابن[5] خروف والعكبرى[6] ، وابن أبى[7]الربيع ، والنيلى[8]،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١/١٩٦ ، المرتجل لابن الخشاب ص٨٢ ، الصفوة الصيغية فى شرح الدره الألفية للنيلى ج١ ق١ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣

(٢) ما ينصرف ومالا ينصرف ص٥٩

(٣) ينظر : اللمع ص٢٣٧

(٤) ينظر : الإيضاح ص٢٢٩ ، ينظر : الجامع لأحكام القرأن للقرطبى ٥/١٦

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/٩١٣ وابن خروف هو : أبو الحسن على على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين ابن خروف الأندلاسى النحوى . كان /اما فى العربية ، أخذ عن ابن طاهر . صنف : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل . توفى سنة عشر وستمائة على الصحيح . ينظر : إنباه الرواة ٤/١٩٢ ، بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٦) ينظر : ما من به الرحمن ص١٧٣

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١/٦٢٠

(٨) ينظر : الصفوة الصيفة فى شرح الدرة اللفية ج١ ق١ ص ٣٥٥ ، ٣٥٣

والأنبـــارى[١]، وابن يـــعيش[٢]وابن الخباز[٣]، وابن مالـــك[٤]، وابنـــه بـــدر[٥] الـــدين ، وابن هشام[٦].

قال ابن جنى :

(.........ومن ذلك : مثنى وثلاث ورباع لا تصرف شيئا من ذلك للوصـــف وأنه معدول من اثنين وثلاثة وأربعة[٧] .)

وعلى هذا المذهب اعترض بعض النحاة بأن الوصفية فى أسماء العدد ليـــست أصلية وإنما هى عارضة ، لأن هذه الألفاظ (واحد واثنان وثلاث) موضـــوعة فـــى الأصل أسماء للعدد وليست صفات وأسماء العدد لا تمنع من الصرف[٨] .

وعنه أجاب الرضى[٩] وابن القواس[١٠] بأن هذا التركيـــب المعـــدول (مثنـــى وثلاث ورباع) لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصفية فيـــه ، وبذلك تكون الوصفيةفيه أصلية وليست عارضة بخلاف (واحد واثنين وثلاثة) فما هو فى الأصل اسم وصفيته عارضة ؛ وذلك لأن وضع المعدول يخالف وضـــع المعـــدول عنه[١١].

---

(1) ينظر : أسرار العربية ص١٦٣ .

(2) ينظر : شرح المفصل ٦٢/٢

(3)ينظر : توجيه اللمع ص٤٢٢ وابن الخباز هو : أحمد بن الحسين بن أحمد معالى بن منصور بن علـــى شـــمس الدين بن الخباز الإربلى الموصل النحوى الضرير صنف الفرحان فى النحو ، شرح الفية ابـــن معطـــى تـــوفى بالموصل عاشر رجب سنة سبع وثلاثين وستمائة من الهجرة ينظر : بغية الوعاة ٣٠٤/١ ، نشأة النحو ص١٢٥

(4)ينظر : شرح الكافية الشافية ٧٥/٢ .

(5) ينظر : شرح الألفية ص٤٥٥ وابن الناظم هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن كالك بدر الدين بن الإمام جمـــال الـــدين الطائى الدمشقى الشافعى النحوى بن النحوى . أخذ عن والده صنف : شرح ألفية والده ، شرح كافيته، شرح لاميته ، شرح التـــسهيل مات بالقولنج بدمشق يوم الاحد ثامن المحرم سنة ست وثمانيءة وسته . : ينظر : بغية الوعاة ٢٢٥/١ ، نشأة النحو ص١٦٢ .

(6)ينظر : شرح شذور الذهب ص٤٥٢ .

(٧) اللمع ص٢٣٧ .

(٨) ينظر : روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ ، شرح الكافية للرضى ٩٧/١ ، حاشية الخضرى ١٠٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضى ٩٧/١

(١٠) ينظر : شرح الكافية ص٥٩ ، ٦٠ .

(١١) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٩٧/١ ، حاشية الخضرى ١٠٠/٢ .

القول الثانى

هو قول المبرد[1] وابن السراج[2] والزمخشرى[3] وابن الحاجب[4] حيث ذهبوا الى أن الفاظ العدد من نحو " مثنى وثلاث ورباع " إنما منع من الصرف لما فيه من العدل الفظى والمعنوى ، فكأن هذا النوع من الأسماء قد صار فيه عدلان : أحداهما : لفظى والآخر : معنوى .

أما اللفظى: فقد عدل عن افظ واحد واحد إلى أحاد أو موحد ، وعن اثنين اثنين إلى : ثناء ومثنى ، وعن ثلاثة ثلاثة إلى ثلاث ومثلث ، وعن أربعة أربعة إلى رباع ومربع .

وأما فى المعنى: فلأن أحاد معدول به عن معنى واحد واحد ، وثناء ومثنى فى معنى اثنين اثنين ةهكذا ، فمفهوماتها تضعيف أصولها وتكثيرة ، فإن أدنى العدد المفهوم من أحاد : اثنان ، وأدنى العدد المفهوم من ثناء أو مثنى : أربعة ، ومن ثلاث أو مثلث : ست ومن رباع أو مربع : ثمان[5].

قال ابن السراج :

" فأما الذى عدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد[6] .

وقد أشار ابن السراج بهذا القول ، وجعله القول السديد بدون ما عداه من الأقول فقال مبينا ذلك :

" وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف لأنه معدول ، وأنه صفة ولو قال قائل : إنه لم ينصرف لأنه عدل فى اللفظ والمعنى جميعا وجعل ذلك لكان قولا[7] . "

---

(1) ينظر : المقتضب ٣٨٠/٣ ، ٣٨١ .

(2) ينظر : الأصول ٨٨/٢ .

(3) ينظر : الكشاف ٢٤٤/١ .

(4) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .

(5) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٢٠٤ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٦/٥ ، شرح الكافية للرضى ٩٧/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٢٧/٤ ، اللهمع ٢٦/١ .

(6) الأصول : ٨٨/٢ .

(٧) السابق : ٨٨/٢ .

وقد استدل ابن الوراق على أن فيه عدل عن معناه بأنه لا يستعمل فيه الأعداد غير المعدولة ، ذلك أنك تقول : جائنى اثنان وثلاثة ، ولا يجوز أن تقول جاءنى مثنى وثلاث حتى تقدم قبله جمعا ، لأنه جعل بيانا اترتيب الفعل . فإذا قال قائل : جائنى القوم مثنى أفاد أن ترتيب مجيئهم قد وقع اثنين اثنين ، وأما الأعدلد نفسها فإنما الغرض فيها الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره فقد بان بذلك اختلافهما فى المعنى فلذلك جاز أن تقوم العلة مقام علتين لإيجابها حكمين مختلفين(١) .

وهذا القول هو الذى أشار إليه ابن القواس – عقب رده على الشبهة السابقة التى وردت على قول سيبويه – بقوله : (ولهذه الشبهة قال ابن السراج إنما لا ينصرف؛ لأنه معدول فى اللفظ وفى المعنى(٢)).

وهذا القول نسبه الرضى(٣) لابن السراج ونسبه ابن الناظم(٤) والمرادى(٥) والسيوطى(٦) للزجاج وهو غير منسوب عند كل من القرطبى(٧) والأنبارى(٨) وابن الوراق(٩) والخوارزمى(١٠) والواسطى(١١) وهو اختيار أبى جعفر النحاس(١٢) .

---

(1) ينظر : العلل فى النحو لابن الوراق ص٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(2) شرح الكافية ص٥٩ .

(3) ينظر : شرح الكافية ٩٨/١ .

(4) ينظر شرح الألفية ص٤٥٦

(5) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧/٤ والمرادى هو : الحسن ابن أم قاسم المصرى أخذ عن أبى حيان وغيره وصنف وتفنن وأجاد . من مصنفاته : شرح المفصل ، شرح التسهيل ، الجنى الدانى فى حروف المعانى توفى بالقاهرة يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعون وسبعمائة . ينظر : بغية الوعاة ٥١٧/١ ، نشأة النحو ص١٦٤ ط دار المنار .

(6) ينظر : الهمع ٢٦/١ ، ٢٧ .

(7) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٦/٥ .

(8) ينظر أسرار العربية ص١٦٣ .

(9) ينظر العلل فى النحو ص٢٩٨ .

(10) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص٥٠ .

(11) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٢٠٤ .

(12) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/١ والنحاس هو : أبو جعفر النحوى المصرى . من أهل الفضل الشائع رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج ، وعاد إلى مصر وسمع بها النسائى وغيره .من تصانيفه : إعراب القرآن ، معانى القرآن ، الكافى فى العربية ، شرح المعلقات . مات غرقا فى النيل فى ذى الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة . ينظر : وفيات الأعيان ٩٩/١ ، البغية ٣٦٢/١ ، معجم المؤلفين ٨٢/٢ .

وهذا القول باطل وفاسد عند ابن عصفور[١] وابن الناظم[٢] . وقد بين كل منهم وجه فساده . أما ابن عصفور فوجه فساده عنده أنه لم يثبت لدى أحد من النحاة أن العدل فى المعنى من العلل المانعة من الصرف ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما الذى ثبت عنهم فى هذا الباب العدل فى اللفظ فقط .

وأما ابن الناظم ففاسد عنده من وجهين :

الأول : أن (أحاد) مثلا لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ (واحد) ومن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين ، وهو إما منع صرف كل اسم مغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق.

والثانى :أن كل ممنوع الصرف لابد وأن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى. ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك فى " أحاد " إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعد له عن واحد المتضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية ومثله القول فى أخواته[٣] .

القول الثالث

يرى الزجاج[٤] أن هذه الأعداد (مثنى وثلاث ورباع ممنوعة من الصرف للعدل اللفظى بمعنى أنها معدولة عن (اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة) وأنها معدولة عن التأنيث إلى التذكير ، فلا يقال : ثلاثة ولا مثلثة ، وإنما عدل عن المؤنث لتستعمل بالتذكير مع المذكر والمؤنث ، وبذلك يكون فيها عدلان وهما سببان لمنع الصرف[٥] .

وقد ذكر فيما مضى أن الزجاج قد ذهب مذهب سيبويه فى أن المانع من الصرف لهذه الأعداد (الوصفية والعدل) ، ولكنه فيما يبد وأنه عدل عن هذا القول

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ .

(2) ينظر : شرح الألفية ص ٤٥٦ .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٥٦.

(4) ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٩/٢ .

(5) ينظر : روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ ، شرح الجمل للخوارزمى ص٥٠ ، العلل لابن الوراق ص٢٩٩ ، معانى القرأن وإعرابه للزجاج ٩/٢ .

وذكر أن المانع من الصرف لهذه الألفاظ علتان لا يعلم أن أحدا من النحاة قال بهمـــا ، وهاتان العلتان هما العدل اللفظى والعدل عن التأنيث إلى التذكير .

قال الزجاج :

(وقوله – عز وجل – " **مثنى**[١] **وثلاث ورباع** " بدل من " ما طاب لكم " ومعناه : اثنين اثنين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما ، وهى أنه اجتمع فيه علتان أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث[٢] .

وقد ذكر أبو جعفر[٣] النحاس والألوسى[٤] هذا القول للزجاج بينما ترى أن أباحيان[٥] والإمام السيوطى[٦] قد ذكراه منسوبا إلى الأعلم الشنتمرى .

قال السيوطى :

(وذهب الأعلم إلى أنها لم تتصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التـــاء ، لا يقـــال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت أحمر[٧] .)

ولم يذكر ابن القواس هذا القول فى نصه السابق ، وكذلك غفله فى شـــرحه للـــدرة[٨] الألفية . وذكره ابن الوراق[٩] والخوارزمى[١٠] غير معزو إلى أحد ، واكتفيا بقولهم : (وقيل)

---

(1) سورة : فاطر من الآية رقم (١).

(2) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٩/٢ .

(3) ينظر : إعراب القرآن ٤٣٤/١ . .

(4) ينظر : روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ .

(5) ينظر : الارتشاف ٤٢٧/١ .

(6) ينظر : الهمع ٢٧/١ .

(7) الهمع ٢٧/١ .

(8) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٥٠/١ .

(9) ينظر : العلل لابن الوراق ص٢٩٨ .

(10) ينظر شرح الجمل للخوارزمى ص٥٠ .

<u>**القول الرابع**</u> :

وفيه ذهب الفراء[١] والأخفش[٢] وأبو على الفارسى[٣] إلى أن : " مثنى وثلاث ورباع " ممنوعة من الصرف ، وذلك للعدل اللفظى ، والعدل عن تعريفهم بنية الألف واللام ، ولذلك لم تجز إضافتها ؛ لأن نية أل فيه ، فكأنها موجودة ، وهى لا تجامع الإضافة ، وامتنع دخول ال عليها ؛ لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف[٤] .

قال الفراء :

((وأما قوله : " مثنى وثلاث ورباع " فإنها حروف لا تجرى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن . ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة ، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام ، وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة[٥] .))

ويعد قول أبى على الفارسى هنا هو الثانى ، فقد سبق أن اتبع سيبويه فيما ذهب إليه ، فقد ذكر فى الإيضاح[٦] ، أن هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل، وهو هنا يقول فى المسائل المنثورة[٧] يقول الفراء والأخفش ، وبذلك يكون له رأيان فى هذه المسألة .

قال أبو على :

" أحاد " و " ثناء " و " ثلاث " و " رباع " لا ينصرف ؛ لأنه معدول فى النكرة من واحد واحد و " اثنين اثنين " فلما عدل فى حال نكرته وسميت به صار فيه العدل والتعريف ؛ لأنك نقلته إلى ما هو أثقل وهو التعريف[٨] .

وإليه ذهب الطبرى[٩] مستدلا لما ذهب إليه بأن مثنى ونحوه لا يضاف إلى ما تضاف إليه الثلاثة والثلاث ، وأن الألف واللام لا تدخله ، فكان ذلك دليلا على أنه اسم

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ .

(٢) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٤٣١/١ ، ٤٣٢ ت عبد الأمير محمد أمين ط عالم الكتب .

(٣) ينظر : المسائل المنثورة ص٢٧٨ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ ، روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ ، الهمع ٢٧/١ .

(٥) معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ .

(٦) ينظر : الإيضاح ص٢٢٩ .

(٧) ينظر : المسائل المنثورة ص٢٧٨ .

(٨) المسائل المنثورة ص٢٧٨ .

(٩) ينظر : جامع البيان للطبرى ١٥٩/٤ والطبرى هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد بن كثير الطبرى صنف فى: التفسير ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ . ولد سنة ٢٢٤ ببغداد وتوفى بها سنة ٣١٠ من الكتب التى ألفها : تاريخ الرجال ، جامع البيان فى تفسير القرآن ، الجامع فى القراءات . ينظر : وفيات الأعيان ١٩١/٤ ، ١٩٢ ، هداية العارفين ٢٦/٦ ، ٢٧ .

لعدد معرفة ، ولو كان نكرة لدخلته الألف واللام ، وأضيف كما يضاف الثلاثة والأربعة . حكى القرطبى[١] هذا القول عنه ونسبه الرضى[٢] للكوفين وابن كيسان وكذلك ذكر ابن يعيش[٣] أن ابن كيسان حكاه عن أهل الكوفة .

كما ذكر أبو حيان[٤] وابن عقيل[٥] والألوسى[٦] والسيوطى[٧] منسوبا إلى الفراء وحكوه عنه .

وقد رد أبو إسحاق الزجاج[٨] هذا القول وصفه بأنه محال وذلك ، لأنه صفة للنكرة فكيف تكون المعرفة صفة للنكرة والمعلوم أن الصفة تتبع موصوفها تعريفا وتنكيرا ففى قوله – تعالى - : "**جعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع** "[٩] محال أن يكون المعنى أولى أجنحة الثلاثة والأربعة ، وإنما معناه : أولى أجنحة ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة .

ونحوه قول ساعدة بن جؤية[١٠] :

ولكنما أهلى بواد أنيسة ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد

فقد وصف (ذئاب) وهى نكرة بمثنى وموحد ، ومحال أن يكون المعنى : ذئاب المثنى والموحد لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف[١١] .

كذلك رده ابن عصفور[١٢] ووصفه بأنه قول باطل مستدلا لبطلانه بنجو ما ذكره الزجاج ردا على ما يمكن أن يرد عليه من افتراضات مستدلا بدليل آخر فى قوله تعالى:

" **فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** "[١٣] .

---

(١) ينظر : الجامع فى أحكام القرآن ١٦/٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٩٨/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦٣/١ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٤٢٧/١ .

(٥) ينظر : المساعد ٧/٣ ، ٨ .

(٦) ينظر : روح المعانى للألوسى ١٩١/٤ .

(٧) ينظر : الهمع ٢٧/١ ، الأشباه والنظائر ١٩٢/٢ .

(٨) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٩/١ ، ١٠ وينظر : القرطبى١٦/٥ .

(٩) بعض آية من أول سورة : فاطر .

(١٠) البيت سبق تخريجه ص

(١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٦/٥ .

(١٢) ينظر : شرح الجمل ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ .

(١٣) سورة النساء من الآية : (٣) .

حيث إن (مثنى) فى الآية الكريمة قد وقعت حالا ، والحال لا تكون معرفة والقول بأن(مثنى) معرفة هنا دليل على بطلان هذا المذهب انطلاقا من أن الحال لا تكون إلا نكرة .

كما ذكر : أن مما يدل على بطلان هذا القول إضافتها فى قول الشاعر :

يفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر[1] .

فأضاف مثنى إلى الزقاق ، لو كان علما لم يضف ، لأن إضافة العلم جاء فى الشعر قليلا ، والأولى أن نحمل هذا على الكثير[2] .

هذه هى أقوال النحاة وأدلتهم وردودهم على سبب منع ما كان من ألفاظ العدد على فعال ومفعل من الصرف ، والذى يتضح من خلال ما سبق أن أصح الأقوال وأولاها بالاختيار هو قول سيبويه والجمهور ، بان المانع : هو العدل والوصفية ؛ وذلك لأن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا صفات سواء أكانت خبرا أم نعتا أم حالا كما سبق، ولما كانت الصفة ثقيلة بخلاف الاسم لزمها التخفيف بمنع الصرف . والنصوص الواردة من القرآن والسنة والشعر العربى تؤيد مذهبهم ، ولأنه مذهب أكثر النحاة . وبذلك يكون اختيار ابن القواس له . اختيار وافقه الصواب بكل مقاييسه . وهو اختيار ابن عصفور حين قال :

(ومنهم من قال : إنما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح.)[3]

---

(١) البيت من الطويل وقائله : امرؤ القيس ينظر : الديوان ص١١٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط٥ دار المعارف ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/٢ الهمع ٢٧/١ يفاكهنا : يمازحنا ويبسطنا . بمثنى الزقاق : أى يكرر علينا زقاق الشراب مرة بعد مرة المترعات : المملوءات بالجزر : أى : يغدو لجمعنا فينحر الجزر ويطعم الطعام.

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ .

(٣) شرح الجمل ٢٢١/٢ .

المسألة الرابعة : (سراويل) بين الصرف والمنع[١]

قال ابن القواس :

(......... " سراويل " : وفيه وجهان : الصرف وعدمه

أما عدم الصرف – وهو الأكثر – فقيل : إنه مفرد أعجمى حمل على موازنه من الجمع فى العربية[٢]

وقيل : هو عربى جمع سروالة تقديرا . وقيل : تحقيقا[٣] ومنه :

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستضعف[٤]

وأما صرفه[٥] فلا إشكال فيه ، لأنه اسم جنس مفرد : إما أعجمى ، ولا تعتبر العجمة الجنسية فى منع الصرف . وإما عربى ولا تعتبر الجنسية فيه ولا ينتقض به جمع لا نظير له مطلقا .)[٦] أ هـ

التحليل والتعليق :

تحدث ابن القواس فى هذا النص عن موقف النحاة من " سراويل " حيث ذكر أن منهم من يمنع صرفه على خلاف فى علة ذلك .

وأن منهم من يرى أنه لا إشكال فى صرفه لأسباب تتعلق بذلك .

وقد بين بطرقة التصريح أن القول المختار والأكثر فيه هو قول سيبويه .

وسيتضح بالتحليل والتعليق تفصيل القول فى ذلك وبيان موقف النحاة والباحث من اختياره السابق على النحو التالى :

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٦/١ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٠٩ وشرحها للتبريزى ص٣٦٢ ، شرح الكافية الشافية ٩٨/٢ ، الفوائد الضائية ٢٣٣/١ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، التصريح ٢١٢/٢ ، شرح الأشمونى ٢٤٧/٢ .

(٢) هذا مذهب سيبويه وأكثر النحاة ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ ، الهمع ٢٥/١ المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ص٢٧٥

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٤٥/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٣٦/٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩٦/١ ، الفوائد الضائية للجامى ٢٣٤/١ .

(٤) البيت من المتقارب ولم أقف على قائله وينظر : المقتضب ٣٤٦/٣ ، شرح المفصل ٦٤/١ برواية " لمستعطف " . شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٣٥/٤ ، الكافية الشافية ٩٨/٢ ، شرح الدرة الألفية ٤٥٥/١ ، التصريح ٢١٢/٢ ، شرح الأشمونى ٢٤٧/٢ ، اللسان (سرل) ، معجم شواهد العربية لهارون ٢٤١/١.

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٩٧/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٤٣/١ .

(٦) شرح الكافية لابن القواس ص٧٣ ، ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٥٥/١ .

القول الأول :

يرى سيبويه[١] وأكثر النحاة أن " سراويل " مفرد أعجمى لا يصرف معرفة ولا نكرة لأن بناءه قد جاء فى لسان العرب موافقا بناء مالا ينصرف فى معرفة ولا نكرة وهو " قناديل " و " دنانير "[٢] .

قال سيبويه :

" وأما سراويل فشئ واحد وهى أعجمى أعرب كما أعرب " الآجر " إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة .... "[٣]

ولهؤلاء المانعين لها من الصرف خلاف فى علة المنع :

فعند سيبويه وبعض النحاة أنه اسم أعجمى مفرد عرب كما عرب (الآجر) ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو : (قناديل) (ودهاليز) فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف[٤] .

ولم يمنع " الآجر " لأنه جمع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف وذلك نحو : (أكلب) و (أبحر)[٥]

فعلة المنع عند هؤلاء هى موازنته غير المنصرف .

قال المبرد :

(...... وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو " قناديل " و " دهاليز " . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية[٦] " .

وبهذا قال الزجاج[٧] أيضا حيث ذكر أنها اسم أعجمى أشبه من كلام العرب مالا ينصرف فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها .

---

(1) ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ .

(2) ينظر : المقتضب ٣٢٦/٣ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح الكافية للرضى ١٣٠/١ ، التصريح ٢١٢/٢ .

(3) الكتاب ٢٢٩/٣ .

(4) ينظر : المقتضب ٣٢٦/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ ، شرح الكافية للرضى ١٣٠/١ ، التصريح ٢١٢/٢

(5) ينظر : شرح الكافية للرضى ١٣٠/١ .

(6) المقتضب ٣٢٦/٣ .

(7) ينظر : ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٦٤ .

وعزى إلى المبرد أن " سراويل " عربى وأنه جمع " سروالة " تحقيقا [١] : كما فى قوله : **عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستضعف**[٢]

نسب الرضى[٣] وابن يعيش[٤] للمبرد هذا القول .

قال الرضى :

(وقال المبرد : هو عربى جمع سروالة ......)[٥] .

والواقع أن هذا القول ليس للمبرد ؛ لأنه قد سبق أن المبرد يوافق قوله قول سيبويه . وما نسب للمبرد إنما هو لبعض العرب حكاه المبرد عنهم فى قوله .

" ومن العرب من يراها حمعا واحدها " سروالة " وينشدون :

عليه من اللؤم " سروالة " فليس يرق لمستعطف[٦] ....)[٧]

ورد على من أدعى أنها جمع بأن " سرواله فى البيت ليست مفردا لسراويل بل هى لغة فيها ، لأنهما بمعنى واحد ، يؤيد ذلك أن الشاعر لو كان يريد بسرواله الإفراد فى البيت لكان المعنى ضعيفا . فالشاعر يريد الهجاء ووصف المهجو بأن عليه قطعا من اللؤم تغطى كل جسده أولى من وصفه بأن عليه قطعة واحدة تغطى بعض جسمه[٨] وفى اللسان : الحكم على سراويل بأنها جمع ضعيف لأنها قطعة واحدة متصل بعضها ببعض يلتبمسها الإنسان فكيف تكون جمعا علما أنه قد ذكر لها جمع وهو سروالات. [٩]

ويؤيد ما ذكره المبرد ما حكاه المرادى[١٠] عن الأخفش وغيره أنه سمع :

سروالة وأن من العرب من يقول : (سروال . كما ذكر ابن عصفور أنه قد نطق له بمفرد[11] وبهذا أيضا صحح الشيخ خالد الأزهرى[12] ما قاله أبو العباس المبرد حيث رد على مقولة بعضهم بأن البيت مصنوع لا حجة فيه بما سمعه الأخفش وغيره .

---

(1) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٥٥/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٣٦/٤ .

(2) البيت سبق تخريجه : ص٦٤ .

(3) ينظر : شرح الكافية ١٣٠/١ .

(4) ينظر : شرح المفصل ٦٤/١ .

(5) شرح الكافية ١٣٠/١

(6) المقتضب ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ .

(7) البيت سبق تخريجه ص٦٤ .

(٨) ينظر شرح السيرافى ٩٧/٤ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، الخزانه ٢٣٣/١ ،٢٣٤ .

(٩) ينظر اللسان " سرل " .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٣٦/٤ .

(11) ينظر : شرح الجمل ٢١٦/٢ .

(12) ينظر : التصريح ٢١٢/٢ .

ويرى بعضهم أن " سراويل " عربى وهو ليس بجمع تحقيقا ؛ لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ، لكنه هو جمع (سروالة) تقديرا وفرضا ، ثم نقل اسم الجنس وأطلق على هذه الآلة المفردة[١]

وعليه اعترض ابن الحاجب[٢] بأن النقل بعيد فى أسماء الأجناس ومثل ذلك لم يثبت إلا فى الأعلام.

وعنه أجاب بأن مثل هذه الصيغة لا يمنع من الصرف إلا إذا كان جمعا وهذا معلوم باستقراء كلام العرب ، أما وأنه قد ثبت منعها فى (سراويل) فلذا كان ولابد من تقدير الجمعية فيه ، لئلا تنخرم القاعدة[٣] .

وذكر ابن مالك أن (سراويل) مفرد أعجمى و(سروالة) لغة فيه وغلظ من توهم أن ذاك مفرده [٤] .

القول الثانى :

وذهب بعض النحاة إلى أن (سراويل) اسم أعجمى منصرف ، ومنهم من يقول هو عربى منصرف[٥] .

قال ابن الحاجب :

" .... وأما " سراويل فلا يجب أن يكون مثله ؛ لأنه نكرة والنقل فى مثل ذلك إنما جاء فى الأعلام لا فى الأجناس فلذلك أختلفت أجوبة العلماء فيه :

فمنهم من يقول : هو أعجمى منصرف . ..... ومنهم من يقول : أعجمى غير منصرف .... "[٦]

---

(1) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩٦/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٢٣٤/١ ، شرح الأشمونى ٢٤٧/٢ .

(2) ينظر : شرح الكافية ٢٩٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٢/١ وينظر: توضيح المقاصد للمرادى ١٣٥/٤ ، شرح الكافية للرضى ١٣١/١ ، شرح الأشمونى ٢٤٨/٢ .

(3) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩٦/١ ، شرح الرضى ١٣١/١ .

(4) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٩/٢ .

(5) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٣/١ ، ١٤٤ .

(6) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٣/١ .

وذكر الجامى إن صرف " سراويل" لا إشكال فيه لعدم تحقق الجمعية تحقيقا ؛ لأن الأصل فى الأسماء الصرف[١] .

وحكى أن أبا الحسن قال : إن من العرب من يصرف " سراويل " لكونه مفردا [٢] .

كما ذكر أن بعضهم نسب إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه[٣] أيضا نظرا إلى قوله : عرب كما عرب (الآجر)[٤] .

ورد الجامى[٤] على ما نسب هذا لسيبويه بأنه غلط منه ، لعدم تفهمه ما أراده سيبويه ؛ لأن تشبيه سيبويه له (بالآجر) لأجل التعريف فقط ، لا لكونه منصرفا مثله بدليل أنه قال بعد ذلك " إلا أنه أشبه من كلا مهم مالا ينصرف . "[٥] .

وقد علل ابن القواس لجواز صرفه بأنه اسم جنس مفرد إما أعجمى ولا أعتبار للعجمة الجنسية فيه كما لا عبرة بالجنسية فيه على أعتباره عربيا .

قال ابن القواس :

(وأما صرفه فلا إشكال فيه ، لأنه اسم جنس مفرد ، إما أعجمى ولا تعتبر العجمة الجنسية فى منع وإما عربى ولا تعتبر الجنسية فيه ولا ينتقض به جمع لا نظير له مطلقا .)[٦] .

وقد أنكر ابن مالك على ابن الحاجب نقله عن العرب صرف " سراويل " قاطعا بأنه لا يجوز فيها سوى المنع قولا واحدا[٧] أشار إلى ذلك بقوله :

ولسراويل بهذا الجمع   شبه اقتضى عموم المنع[٨]

ورد على ابن مالك بأن ابن الحاجب فى هذا ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل[٩] .

---

(1) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٣٥/١ .

(2) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ ، ٦٥ .، الفوائد الضيائية للجامى ١٣٢/١ .

(3) ينظر : الفوائد الضيائية ١٣١/١ .

(4) الكتاب : ٢٢٩/٣ .

(4) ينظر : الفوائد الضيائية للجامى ١٣٢/١ .

(5) الكتاب: ٢٢٩/٣ .

(6) شرح الكافية : لابن القواس ص٧٣ .

(7) ينظر : التصريح ٢١٢/٢ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٣٤/٤ .

(8) ألفية ابن مالك ص٥٦ .

(9) ينظر : التصريح ٢١٢/٢

وقد علل الرضى لإمكان توارد الصرف والمنع فى " سراويل " حيث ذكر أنه ينبغى تقدير الجمع فيه مطلقا صرف أو لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرف ، فنظر إلى المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد[١] .

وبعـــد

فقد اختار مذهب سيبويه – رحمه الله – جماعة من النحاة منهم ابـن النـاظم[٢] الذى استدل على صحته بما جاء فى الشعر . قال :

(والصحيح مذهب سيبويه ، ويدل على صحته استعمال العـرب (سـراويل) غيـر مصروف كقول ابن مقبل يصف مكانا فيه بقر الوحش[٣] .... :

يمشى به ذب الرياد كأنه فتى فارسى فى سراويل رامح .[٤]

وكذلك الجامى[٥] والمرادى[٦] والشيخ خالد الأزهرى[٧] وأبو الفداء[٨] .

وعليه فإن المختار والأكثر فى " سراويل " المنع من الصرف كما هو مـذهب سيبويه وأكثر النحويين ، ولا نغفل أن صرفه قد نقل عن العرب ، فنقله حجة على من ينكر الصرف فيها كابن مالك .

وبذلك يكون ابن القواس قد وافقه الصواب فى اختياره لمذهب سيبويه – رحمه الله- وهو ما أختاره وأرجحه .

---

(1) ينظر : شرح الكافية ١٣٢/١ .

(2) ينظر : شرح الألفية ص٩٨.

(3) البيت من الطويل وقائله تميم بن مقبل العجلانى يصف ثوراً وحشيا ، ينظر : الديوان ص٤١ وهو من شـواهد شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ وشرح عمدة احافظ وعدة اللاقظ لابن مالك ٨٥٠/٢ ، وروايته (أتى دونها ذب الرياد) ، وشرح الكافية الشافية ٩٨/٢، وشرح الكافية للرضى ١٣٠/١ ، اللسان (ذبب) ، (رود) ، (سرل)، وينظر معجم شواهد العربية لـ هارون ٨٣/١ ، (ذب الرياد) أى لا يستقر فى موضع ولـذلك قيـل للثـور الوحشى ، وقد شبه الثور الوحشى بالفارسى الذى يرتدى سراويل وذلك للسواد الذى فى قوائم الثـور والعـرب تقول (مسرول) .

(4) شرح الألفية لابن الناظم ص٩٨ .

(5) ينظر : الفوائد الضيائية للجامى ٢٣٤/١ .

(6) ينظر : توضيح المقاصد للمرادى ١٣٧/٤ .

(7) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٣/٢ .

(8) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص١٤ وأبو الفداء هو : اسماعيل بن على بن محمود بن محمد بـن عمـر بـن شاهنشاه بن أيوب بن شارى الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء صاحب حماة . ولد فى جمادى الأولى سنة ٦٧٢ هـ بدمشق ، توفى سنة ٧٣٢ هـ كان أميرا على دمشق . من مصنفاته : المختصر فى أخيار البشر ، والكناش فى النحو والصرف ، والأحكام الصغرى فى الحديث ، ينظر : الأعلام ٣١٧/١ ، النجوم الزاهرة ٢٩٢/٦ .

المبحـــث الثالـــث

التثنيـــة والجمـــع

وتـحته مسألتان :-

المسألة الأولـــى : حقيقة حروف التثنية والجمع

المسألة الثانـية : الخلاف فى حقيقة " كلا " و" كلتا "

المسألة الأولى : حقيقة حروف التثنية والجمع المذكر(١)

قال ابن القواس :

" واختلف في هذه الحروف : فذهب سيبويه (٢) ومن تابعة إلى أنهـا حـروف إعراب وهو الأصح.

أما أولا : فلأنها لما زيدت فى أواخر الكلم لمعنى وجب أن تكون حروف إعراب قياساً على تاء التأنيث ، وياء النسب.

وأما ثانياُ : فلأنها تحذف في الترخيم إذا سمى بما هى فيه ، كحذف حرف الإعراب.

وأما ثالثاً: فلعدم قلب الواو ياءً فى نحو :مذروين، والياء همزة فى الثنايين،وما ذاك إلا أن الزيادة صارت جزءاً من الكلمة ، فتحصنا بها لعدم وقوعهما طـرفين ، كما تحصنا في شقاوة ، وعباية بحرف الإعراب.

لا يقال : لو كانت حرف إعراب لامتنع انقلابها، كما يمتنع انقلاب المقصور ، ولما وقعت تاء التأنيث حشواً ، لأنا نجيب:-

عن الأول : بأن انقلاب هذه الأحرف إنما كان لإزالة اللبس العارض بـين المرفـوع وغيره ، مع امتناع إزالته بقرينة صفة ، أو تأكيد ، أو بدلٍ ، لأنه لا يكـون تابع المثنى إلا مثنى . بخلاف المقصور ، فإنه يمكن إزالة اللبس فيه بواحد من التوابع المذكورة إذا كان صحيحاً مفرداً.

وعن الثاني :أنها لما كان لها دلالة على الإعراب جاز وقوع تاء التأنيث قبلها بـالنظر إلى ذلك ، مع قطع النظر عن كونها حروف إعراب .

ثم إن أصحاب سيبويه بعد اتفاقهم على أنها حروف إعراب ، اختلفوا في تقدير حركـة الإعراب عليها : فذهب الأكثر إلى أنها مقدرة ، ومنهم من ذهب إلى أنها لا تقدر ؛ لأن صورها الدالة على الإعراب تغني عن تقديرها .

وقال الكوفيون : إنها هي أنفسها الإعراب. (٣)

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجىص١٣٠،العلل لابن الوراق ص٤٩، الإنصاف١/٣٥،أسرار العربيـةص٤٨، شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٢،سر الصناعة لابن جنى ٢/٦٩٥، التذييل والتكميل لأبي حيان١/٢٨٧،اللباب ١/١٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٧ ، ١٨ وشرح السيرافي ١/٢١٩

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٠، ائتلاف النصرة ص٢٩.

وقال الأحفش[١] ، و المازنى[٢]، والمبرد[٣]. إنها دلائل إعراب .

والجرمى:إنها حرف إعراب ، وانقلابها هو الإعراب[٤]." أهـ

وقال:

" وهذه الحروف هي حرف الإعراب ، والدالة عليه كما ذهب إليه سيبويه ، وأبو على، ومن تبعهما ،وهو الأصح لما مر." [٥]..أهـ

وقالَ أيضاً:

(الواو في جمع المذكر السالم ، وألو، وعشرون ، وأخواتها حرف الإعراب ، وعلامة الجمع ، والرفع على الأصح ، والياء شاركتها في ذلك إلا أنها علامة النصب، والجر) [٦]. أهـ

التحليل والتعليق:

تعددت أقوال النحاة حول الألف ، والياء في المثنى ، والواو ، والياء ، في جمع المذكر السالم ودار خلافهم حول كون هذه الحروف أهي حروف الإعراب ، أو أنها هي نفسها الإعراب ، أو أنها دلائل إعراب ، أو أنها حروف إعراب وانقلابها هو الإعراب.؟

تحدث أبن القواس عن ذلك فى النصوص السابقة منتهياً من ذلك إلى اختياره وتأييده لقول سيبوبه. ومن شايعه من البصريين مبينا الأسباب التى استند إليها واستدل بها لصحة قول سيبويه .

وسيتضح بالتحليل ، والتعليق بيان أقوال النحاة مفصلة مقرونة بالأدلة التي أستند إليها صاحب كل قول فيما ذهب إليه ، ثم بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى:

---

(١) ينظر : معانى القرآن ١٦٢/١.

(٢)هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازنى البصري ، روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد وروى عنه المبرد واليزيدي . من مصنفاته:التصريف، الديباج، يلحن فيه العامة . توفى سنة تسع وأربعين ومائتين ينظر:إنباه الرواة ٢٨١/١،طبقات الزبيدي ٨٧-٩٣، بغية الوعاة٤٦٣/١.

(٣) ينظر :المقتضب١٥٢/٢ .

(٤) شرح الكافية ص٤٠ ، ٤١ .

(٥) شرح الكافية ص٥٩١ .

(٦) شرح الكافية ص٤٣ .

القول الأول :

يرى سيبويه [١]، وجمهور النحاة ، ومن شايعهم :أن الألف فى التثنية ، والـــواو فى الجمع ، والياء فيهما حروف إعراب وليست بإعراب بمنزلـــة الـــدال فـــى زيـــد. والإعراب فيها مقدر كما يقدر فى أواخر المقصور نحو :" عصا ،ورحـــى " ، وإنمـــا وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها،فوجب أن يكون الإعراب بعدها. [٢].

قال سيبويه :

" وأعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللـــين . وهو حرف الإعراب غير متحرك ، ولا منون يكون في الرفع ألفا ولـــم يكـــن ، واواً ليفصل بين التثنية ، والجمع الذى على حد التثنية ....

وتكون الزيـــادة الثانيـــة نونـــا كأنهـــا عـــوض لمـــا منـــع مـــن الحركـــة ، والتنوين .... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولـــى منهمـــا : حرف المد واللين ، والثانية نون.وحال الأولى فى السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية................" [٣].

احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور :-

١- أن حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها ؛ للدلالة على اخـــتلاف أحوالها ، من الفاعلية ، والمفعولية،ونحوهما نحو: جاءني زيد ،ورأيـــت زيـــداً ، ومررت بزيد، فيختلف حال الاسم بحسب اختلاف الإعراب وذات الاسم واحدة لا تختلف ، فلما كان الواحد دالاً على مفرد ،وبزيادة حرفي التثنية والا على اثنـــين كان حرف التثنية من تمام الاسم ، ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالهاء فى قائمة والألف فى " صباى " لأن الألف والهاء زيدا لمعنى التأنيث ،كما زيد حرف التثنية، وصارا حرفى إعراب فى التثنية [٤].

---

(١) ينظر الكتاب ١٧/١ ، ١٨ .

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢١٩/١،التبصرة والتذكرة للصيمرى٨٩/١، العلل فـــى النحـــو لابـــن الـــوراق ص٤٦،شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤.

(٣)الكتاب١٧/١ ، ١٨ .

(٤) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢١٩/١، سر الصناعة لابـــن جنـــى ٦٩٦/٢، ائـــتلاف النـــصرة ص٢٩،الإنـــصاف ٣٤/،شرح المفصل ١٣٩/٤.

٢- انه اسم معرب ، فكان له حرف اعراب كسائر الأسماء ، والوجه فيه أن المعرب هو الذى يقوم به الإعراب مثل المكرم هو الذى قام به الإكرام ، فالإعراب غير المعرب ؛ لأن محل الشيء غير ذلك الشيء كمغايرة الأسود للسواد [(١)].

٣- أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير الذى إذا سقط منها اختل معنى الكلمة ، وحروف التثنية ، والجمع كذلك ، لأنها إذا أسقطت اختل معنى التثنية، والجمع ، فتصير كالدال من " زيد " ولو كانت إعرابا لم يختل معنى التثنية ، والجمع بسقوطها [(٢)].

٤- أن هذه الأسماء لها حرف إعراب قبل التثنية ، فكان لها حرف إعراب بعدها كالاسم المؤنث وذلك أن المعنى الحادث لا يسلب الاسم معنى ، وإنما يزيده معنى ، فلو حذف حرف الإعراب لكان نقصا لحكم الاسم [(٣)].

٥- أنك إذا سميت رجلا " مسلمان " أو " زيدون ثم رخمته حذفت الألف والنون .

والنون ليست حرف إعراب اتفاقا ، فوجب أن تكون الألف حرف الإعراب ،لأن حكم الترقيم أن يحذف حرف الإعراب ، كما تحذف الثاء من "حارث" [(٤)].

٦- أن العرب قالوا : " جاء ينفض "مذرو يه " و عقدته " بثنايين "، فأثبتوا الواو ، والياء ، وصححوها كما أثبتوها، وصححوها قبل تاء التأنيث فى نحو: " شقاوة " ، " وعباية ". وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة ، وأنه ليس بإعراب ،، فثبت بذلك أنه حرف إعراب [(٥)].

وقد نسب ابن جنى[(٦)] وأبو حيان [(٧)] ، هذا القول إلى أبى إسحاق ، وابن كيسان [(٨)].وابن السراج ، وأبى على الفارسي . وإليه ذهب أبو حيان[(٩)] أيضا.

---

(١) ينظر :التبيين ص٢٠٤.

(٢) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١٠٣/١، التبيين على مذاهب النحويين ص٢٠٥.

(٣) ينظر:اللباب ١٠٣،التبيين على مذاهب النحويين ص٢٠٥ .

(٤) ينظر: اللباب ١٠٤/١ ، التبيين ص٢٠٥.

(٥) ينظر اللباب ١٠٤/١،التبيين ص٢٠٥،٢٠٦

(٦) ينظر : سر الصناعة ٦٩٥/٢.

(٧) ينظر:الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٨)هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أخذ عن المبرد وثعلب فخلط بين المذهبين من مؤلفاته : المهذب فى النحو ، غلط أدب الكاتب ، البرهان ، غريب الحديث ، معانى القرآن ، وعلل النحو وما اختلف فيه البصريون والكوفيون توفى سنة : ٣٢٠ ينظر بغية الوعاة ١٨/١ .

(٩) ينظر : الارتشاف٢٦٤/١ .

كما ذكر أبو حيان[(١)] وابن[(٢)] عقيل أنه اختيار الأعلم [(٣)]، والسهيلى [(٤)].

ونقل أبو حيان أن هذا المذهب قد رد بوجهين:

أحدهما : أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة للزم ظهور الحركة فى الجمع حالة النصب ؛ لأن الفتحة لا تستثقل فى الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكنت تقول: رأيت الزيدين ، كما تقول : رأيت جواريك [(٥)] .

وقد تمثلب هذا الرد واضحاً جلياً فى قول ابن مالك حين رد على هذا المذهب بقوله :

" وأما كون الإعراب مقدراً فى الثلاثة ، فمردود أيضاً ، إذ لازمه ظهور الفتحة فى النحو: رأيت بنيك ، لأن ياءه كياء " جواريك " مع ما فى جواريك من زيادة الثقل . ولما انتفى اللازم ، وهو ظهور الفتحة ، علم انتفاء الملزوم ، وهو تقدير الضمة ، والكسرة. "[(٦)]

الثاني : أنها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب ، والمجرور بالألف لتحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، فيقال: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان. كما أنه لو كان الإعراب مقدرا فيها لوجب ألا يتغير الحرف ، كما

---

(١) ينظر : الأرتشاف ٢٦٤/١،التذييل ٢٩١/١

(٢)ينظر : المساعد ٤٧/١ وابن عقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى كان عالما بالعربية لازم أبا حيان . من مصنفاته : المساعد فى شرح تسهيل الفوائد وشرح الألفية . توفى سنة تسعة وستين وسبعمائة من الهجرة . ينظر البغية ٤٧/٢ وما بعدها .

(٣)هو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم لاشتقاق شفته العليا ولد بشنتمرية (مدينة في غرب الأندلس) رحل إلى قرطبة فتلقى عن الإقليلي وغيره . ولد سنة عشر وأربعمائة ومات سنة ست وسبعين وأربعمائة .من مصنفاته:شرح الجمل للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه وشواهد الجمل ، وديوان زهير . ينظر: بغية الوعاة ٢٣٥/٢،نشأة النحو للطنطاوىص١٣٦.

(٤) سوى السهيلى فى كتابه نتائج الفكر ص٨٤ بين كونها علامات إعراب وكونها حروف إعراب ولم يوجد ما يدل على اختياره هذا ، ولم أعثر فى أماليه أيضاً على إختيار له كهذا . والسهيلى هو : عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ أبو القاسم وأبو زيد السهيلى الأندلسى ولد سنة ثمان وخمسمائة كان عالما للعربية من مصنفاته : الروض الأنف ، نتائج الفكر والأمالى توفى سنة ٥٨١ هـ ينظر : إنباه الرواة ١٦٢/٢، تذكرة الحفاظ للذهبى ١٣٤٨/٤، بغية الوعاة ٨١/٢

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١،التذييل ٢٩٢/١.

(٦) شرح التسهيل ٧٤/١ ، ٧٥ .

أن ألف المقصود لا تتغير ؛ لأن الإعراب مقدر فيه ، ونحن نجد أن المثنى والجمع يتغير [1].

وما رد به هذا المذهب غير لازم .وعنه أجاب أبو حيان بالاتي:

أما الوجه الأول : فإنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية في الياء أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً فكما قدروا الكسرة فى الياء حالة الجر كذلك قدروا حالة النصب الفتحة فى الياء تحقيقاً للحمل ، وإذا كانوا قد قدروا الفتحة فى ياء المنقصوص حالة الإفراد لمراعاة كونها لا تتحرك فى مذهب آخر للعرب ؛ فلأن يقدروا ذلك فيما حمل منه المنصوب على المجرور فى المثنى بجهه الأولى ، وذلك مثل : " معدى كرب " فإن من أعربه إعراب المتضايفين قال : " قام معدى كربٍ، فيقدر الضمة فى الياء ومررت بمعدى كرب منثدرا الكسرة فى الياء ، ورأيت بعدى كرب فيقدر الفتحة فى الياء، لأن هذه الياء لا تتحرك فى لغة من أعربه إعراب مالا ينصرف ، فقال : قام معدى كرب ، ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب ، بخلاف.رأيت قاضى بلدك ، فإنه تظهر فيه الفتحه. فإذا كانوا قد قدروا الفتحة فى معدى كرب ، حالة الإضافة فى النصب مراعاة لمن سكنها فى لغة من منعه الصرف ، فالأحرى أن لا يحركوها بالفتح فى التثنية ، إذ حملها على حالة الجر أولى من حمل " معدى كرب " فى الإضافة على حالة ما لا ينصرف ، ولمراعاة هذه اللغة – أعنى لغة ما لا ينصرف – لم يفتحوا الياء فى: معدى كرب حالة التركيب ، وإن كان المعهود فى المركب تركيب مزج أن اخر الأول يفتح لكون الثانى تنزل منزلة تاء التأنيث ، فكما لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحا فكذلك هذا وإذا كانوا قد راعوا فى لغة التركيب تركيب مزج لغة إعراب ما لا ينصرف مع اختلاف الحدين- أعنى البناء ، والإعراب؛ فلأن يراعى ذلك فى الشيء الواحد بجهة الأولى ، والأحرى [2]

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١، البسيط ١١٩٧، التذييل والتكميل ٢٩٢/١.

(٢) ينظر : التذييل ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ .

وأما الوجه الثانى: فإن القياس ما ذكر فيه ، ولذلك لاحظ هذا القياس بنو الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب فأقروا المثنى بالألف رفعا ، ونصبا وجراً ،وأما غيرهم من العرب فإنما قلبوا ليفرقوا بين المثنى ، وغيره [١]

القول الثانى

ذهب أبو عمرو الجرمى صالح بن [٢]إسحاق إلى أن الألف فى التثنية ، والواو فى الجمع، والياء فيهما حرفا إعراب – كما قال سيبويه ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب[٣]. ونسب هذا لسيبويه ، ونسبه السيوطى [٤] إلى الجرمى ، والمازنى ، وابن عصفور.قال المبرد : " وكان الجرمى يزعم أن الألف حرف الإعراب – كما قال سيبويه – وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب "[٥]

فمراد وأبى عمرو من قوله هذا أن المثنى والمجموع معربان بعدم التغيير والانقلاب في حال الرفع ، وبالتغيير ، والإنقلاب إلى الياء فى حالتي النصب والجر[٦].

وقد بنى قوله هذا على أن الإعراب معنوي ، لا لفظي فكأن الأصل قبل دخول العامل " زيدان " ، و " زيدون " " كاثنان وثلاثون " فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً ، وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب ، والجر قلب الألف ، الواو ياء ، فكان التغيير ، والانقلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر، ولا مقدر [٧].

احتج الجرمى لما ذهب إليه بأنه لما احتيج فى الجر ، والنصب إلى حرف آخر غير الألف علم أن الانقلاب هو الإعراب[٨].

(١) ينظر : التذييل والتكميل١/٢٩٢ ، ٢٩٣

(٢)هو: صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمى النحوى . بصرى قدم بغداد وناظربها يحى بن زياد الفراء ، أخذ عن الأخفش ولقى يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه كما أخذ عن المبرد والمازنى . من مصنفاته : كتاب الفرخ ، والأبنية، كتاب العروض . توفى سنة خمس وعشرين ومائتين . ينظر : إنباه الرواة ٢/ ٨٠ ، معجم الأدباء ٣/٤١٨ ط دار الكتب العلمية أولى ، بغية الوعاة ٢/٨ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢/٦٩٥ ، شرح اللمحة لأبى حيان ١/٢٢٢.

(٤) ينظر : الهمع ١/٤٨ .

(٥) المقتضب ٢/١٥١ .

(٦) ينظر : رصف المبانى للمالقى ص٢١ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ١/١٢٤

(٨) ينظر : التبيين على مذهب النحويين ص٢٠٦ .

كما استدل المالقى[1] لصحته لأن العرب إذا ثنت العدد فبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان وإذا جمعته قالت : " عشرون " فإذا أدخلوا عوامل الرفع بغيا على لفظيهما، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانقلاب وهو ترك العلامة علامة ، ولا ينكر أن يكون العدم علاقة كالسكون فى الجذم فإذا صاروا إلى النصب والخفض بإدخال عامليهما قالوا رأيت اثنين ومررت باثنين ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار التغيير إلى الياء علامة للنصب والخفض والتغيير هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة إذا كان عن عامل[2] .

وذكر ابن أبى الربيع[3] : أن قول أبى عمروا الجرحى هو أقرب الأقوال إلى الصواب.

وبه ايضا قال ابن عصفور[4] وصححه مستدلا على صحته بنحو ما سبق ذكره من أدلة لا داعى لتكرارها هنا .

وإذا كان هؤلاء النحاة قد اختاروا هذا المذهب ، وصححوه ، فإن كثيرا منهم قد ضعفه ، ورده وبين أوجه الفساد فيه ٠.

ذكر أبو العباس المبرد أن ما ذهب إليه أبو عمرو الجرمى يلزمه فيه أمران ذكرهما فى قوله : "ويقال لأبى عمر: إذا زعمت أن الألف حرف إعراب ، وأن انقلابها هو الإعراب ، فقد لزمك فى ذلك شيئان : -

أحدهما : أنك تزعم أن الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته فى الواحد .

---

(1) ينظر : رصف المبانى ص٢١ ، ٢٢ والمالقى هوا :أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقى النحوى كان عالما بالنحو وكان لا يقرأ كتاب سيبويه ، وكان ضيق الحال فحسنت حالته بعد أن اشتغل بالنحو . من مصنفاته شرح الجزولية ، ثم مقرب ابن هشام الفهرى ، رصف المبانى فى حروف المعانى ، توفى يوم الثلاثاء سابع عشرين ربيع الآخر سنه ثنتين وسبعمائة ينظر : البغية ٣٣١/١، ٣٣٢ .

(2) ينظر : المقرب لابن عصفور ٤٨/١ ، رصف المبانى ص ٢١، ٢٢ .

(3) ينظر : البسيط ١/ ١٩٨ وابن أبى الربيع هو : عبد لله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الامام أبو الحسين بن أبى الربيع القرشى الأموى العثمانى الإشبيلى إمام النحو فى زمانه ، ولد فى رمضان سنه نسع وتسعين وخمسمائه وقرأ النحو على الدباج والشلوبينى . من مصنافاته شرح الإيضاح ، الملخص ، لقوانيين ، شرح سيبويه، شرح الجمل توفى سنة ثمان وثمانيين وستمائة . ينظر : بغية الوعاة ١٢٦/٢ .

(٤) شرح الجمل ١٢٤/١ ، المقرب ٤٨/١ ، ٤٩ .

والشئ الآخر : أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنيـــة وقعـــت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها فى موضع الرفع اعراب ، لأنه لا انقلاب معها[١])

وعلى نحو ما سبق جاء اعتراض ابن جنى [٢] ، وابن يعيش[٣] ، فقد عللا لوجه ضعفه، وفساده بأن صاحب هذا القول قد جعل اسماً واحداً فى حال الرفع معرباً لفظاً، وجعل ذلك الاسم بعينه فى حال النصب معرباً معنى ، فخالف بين جهتي إعراب إســـم واحد من حيث لا يجوز الخلاف .

كذلك أورد الواسطي[٤] عليه اعتراضا واصفاً إياه بعدم الصحة ، معللا لـــذلك بأنها لو كانت هذه الحروف إعراباً لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لأن النون عـــوض من الحركة ، والتنوين .

كما اعترض عليه ابن الوراق [٥] ،والأنبارى [٦] راميين إياه بالضعف ،والخلل معللين لذلك بأن أول أحوال الاسم الرفع ، فإذا هو فى حال الرفع غير منقلب ، وإذا لم يكن منقلبا ، وجب أن يكون الاسم غير معرب ، فيؤدى إلى أن يكون بعض التثنيـــة ، والجمع معربا ، وبعضه مبنيا .

ومثل هذا أجاب أبو البقاء [٧] عن شبهة أبى عمرو الجرمى ، أدلته التى استدل بها على مذهبه.

---

(١)المغتضب ١٥٢/٢

(٢) ينظر : سر الصناعة ٧١٤/٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل ١٤٠/٤ .

(٤) ينظر: شرح اللمع ص٢٢ والواسطي هو : القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواســـطي ولـــد " بواسط " سنة خمسين وخمسمائة . وتوفي بحلب سنة ست وعشرين وستمائة كان أديباً نحويا ، لغوياً ، فاضلاً، قرأء النحو بواسط على الشيخ مصدق والقراءات على أبى بكر الباقلانى . من مصنفاته : كتاب " فعلت وأفعلت " وشر ح المقامات ، وكتاب فى اللغة لم يتم . ينظر: فوات الوفيات والزيل عليها ١٩٢/٣ تأليف محمد بن شـــاكر الكيثى تحقيق دكتور إحسان عباس ط دار صادر بيروت ، البغية ٢٦٠/٢

(٥) ينظر :العلل فى النحو ص ٥٠ وابن الوراق هو : محمد بن هبة الله بن أبى الحسن بن عبد الله بـــن العبـــاس أبـــو الحسن ابو الحسن بن الوراق النحوى شيخ العربية ببغداد ، له فى القرآءات وعلوم القرآن باع طويل ، ولد سنه ثمـــان وتسعين وثلثمائة وتوفى فى يوم الجمعه العشرين من رمضان سنه سبعين واربعمائة من مصنفاته : العلل فى النحـــو ، الفصول فى نكت الأصول : ينظر : نزهة الالباء ص٣٦٧ ، البغيه ٢٥٥/١ ، معجم المؤلفين٢٢١/١ .

(٦) ينظر أسرار العربية ص٤٩ والإنصاف ٣٥/١.

(٧) ينظر :التبيين على مذاهب النحويين ص٢٠٧/٢٠٨ .

أما بن مالك فقد تعددت عنده وجوه الرد لهذا القول :-

الاول : أن ترك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب لكان النصب بـــه أولـــى ، لأن الجر له الياء ، وهى به لائقة لمجانسة الكسرة ، والرفع له الواو ، وهى به لائقة لمجانسة الضمة ، وهى أصل الألف فى المثنى ، فأبدلت ألفا كمـــا قيـــل فـــى : يؤجل: ياجل . وفى : يوتعد : ياتعد ، فلم يبق للنـــصب إلا مـــشاركة الجـــر أو الرفع .

الثانى : أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، إذ ليس فى المعربات غير المثنـــى ، والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة ، وما أفـــضى إلـــى مخالفـــة النظائر دون ضرورة فمتروك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الإعراب فالاعتناء به أولى ، وتخصيصه بجعل علامتة عدميه مناف لذلك ، فوجب إطراحه .

الرابع : إن تقدير الإعراب إذا امكن راجح على عدمه باجماع ، وقد أمكن فيما نحـــن بسبيله فلا عدول عنه . وذلك أنا نقدر مغايرة الالف ، والواو فى نحو :" عندى اثنان وعشرون " للألف ، والواو فيها قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف ، والواو والياء فى نحو : نعم الزيدان أنتما يا زيـــدان ، ونعـــم الزيـــدون أنـــتم يا زيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما ،وكما تقدر ضمة "حيث"مرفوعا بعد تسمية امرأة به غير ضمته قبل التسمية به (١).

وقد أجاب أبو حيان عن رد ابن جنى ، كما ناقش ما وجهه ابن مالـــك مـــن رد لمذهب الجرمى .

أما جوابه عن رد بن جنى ، فقد أجاب عنه بأن ما رد به لا يلزم ، لأن صاحب هذا المذهب لم يقل : إن الإعراب فى حال الرفع لفظ ، فيلزمه اختلاف جهتى الإعراب كمـــا زعم ، ولكنه أراد أن الواو ، والألف فيهما فى حال الرفع حرف إعراب ولا إعراب فيهما ، وعدم الإعراب يقوم فيهما مقام الإعراب ، والتغيير يقوم مقام الاعراب (٢).

وأمامنا قشته لوجوه الرد التى أوردها ابن مالك فقد جاءت فى قوله :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٧٤/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٨٩/١ .

"وفى كل من وجوه رده مناقشة :

أما **الأول** : فإن فيه قوله :"وهى – يعنى الواو – أصل فى ألف المثنى ، فأبدلت ألفا كما قيل فى :" يوجل" "ياجل " "وفى يوتعد يا تعد "، وهذا غير مسلم أن أصل ألف المثنى "واو" بل جاءت الألف على الأصل ، إذ كان القياس أن يكون بالألف فى جميع أحواله كالمقصور الذى زيد فى آخره الف ، وليس لام الكلمة كألف "حبلى ، وقبعثرى " .

وأما الثانى : فقوله : " إذ ليس فى المعربات غير المثنى ، والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة " فليس كذلك ، لأن مذهب الجرمى فى الأسماء الستة أنها معربة بالتغيير ، والانقلاب حالة النصب و الجر وبعدم ذلك حالة الرفع ، إذ قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل فى قولهم : "أبو جاد" فليس فى القول بذلك مخالفة النظائر .

وأما الثالث : فقوله :"وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك " لا منافاة فى ذلك ولا يعنى بالعدم العدم الصرف ، بل بقاء الألف فى المثنى ، وبقاء الواو فى المجموع غير مغيرين ، فعدم تغييرهما لازم لبقائهما فالإعراب فى الحقيقه هو بقاء اللفظ على حاله عند دخول عامل الرفع ، لا أن ثم عدم صرفا وليس هذا كما ذكر من أنه جعلت العلامة للرفع العدم ، وإنما تجوز فى ذلك . والمقصود بقاء اللفظ عند دخول الرافع على حاله قبل دخول الرافع ، وليس هذا بعدم حقيقة .

وأما الرابع : فقوله : وكما تقدر ضمه " فلك"فى الجمع غير ضمته فى الإفراد "، فهو لا يقول بهذا الذى رد به ، ، لأنه يذهب إلى أن " فلكا " لفظ مشترك بين المفرد ، الجمع ، وأن هيئة " فلك " لهما هيئة واحدة ، وإنما يقول بهذا الذى رد غير فى " فلك "فقد رد عليه بما لا يصح عنده (١).

---

(١)التذييل والتكميل ١/٢٩٠ ، ٢٩١ .

القول الثالث :

وذهب أبو الحسن الاخفش [١] والزيادى [٢] وقيل المازنى إلى أن حركات الإعراب مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء ، وهذه الحروف دلائل على الإعراب .

ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التى اقتضتها الحروف، بمعنى : أنك إذا قلت قام الزيدان فعلامة الرفع ضمة مقدرة فى الدال منع من ظهورها الألف والألف دليل على الإعراب وإذا قلت : رايت الزيدين ، فعلامه النصب فتحتة مقدرة فى الدال ، وإذا قلت : مررت بالزيدين ، فعلامة الجر فيه كسرة مقدرة فى الدال ومنع من ظهور الفتحة ، والكسرة شغل الحروف بالحركة التى اقتضتها الياء ، والياء دليل على الإعراب ، وكذلك هو الحال فى الجمع [٣].

وإلى هذا ذهب أبو العباس [٤] المبرد مختارا له محتجا هو وأصحابه بأنها لو كانت حروف إعراب لما عرفت بها رفعا من نصب ، ولاجر ، كما أنك إذا سمعت دال "زيد"لم تدل على رفع ، ولا نصب ، ولا جر ، فلما دلت على الإعراب ، علم أنها ليست حروف إعراب .

ورده بن يعيش بأن هذا الاعتلال ليس بلازم ، لأنه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة وتفيد الإعراب ، ألا ترى أنا لا يختلف أن الأفعال المعتلة الآخر نحو:"يغزو" "ويرمى" و"يخشى"جزمها بسقوط هذه الحروف منها ، وذلك كقولك :"لم يقض" و"لم يغزو"و"لم يخش " فإذا كان الإعراب قد يكون بحذف شئ من نفس الكلمة ، جاز أن يكون بإثباته "[٥] .

---

(١) ينظر : معانى القران للأخفش ١٦٢/١ .

(٢) هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو اسحاق الزيادى . كان نحويا لغويا راوية . قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، وروى عن أبى عبيدة و الأصمعى . من مصنفاته : النقط والشكل ، الامثال ، شرح نكت سيبويه . توفى سنه تسع وأربعين ومائتين ينظر: البغية ٤١٤/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٦٤/١ ، التذييل ٢٩٣/١، ٢٩٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ .

(٥) ينظر شرح المفصل ١٣٩/٤ ، ١٤٠ كما بنظر التبيين ص٢٠٦ .

يقول أبو العباس المبرد :

"والقول الذى نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش ، وذلك انه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب ، فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان فى الدال من "زيد" ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا فى حرف."(١)

كما استدل هؤلاء بأنها لو كانت إعرابا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال " زيد " فى قولك : " قام زيد " وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد " لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت "قام زيد"من غير حركه، وهى تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت "رجلان "علم أنه رفع ، فدل على أنها ليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب(٢) .

وكما احتجوا بأنها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب ، ولا يصح تقدير ذلك لوجهين :

أحدهما : أنها تدل على الإعراب ، فلو كان فيها إعراب لكان عليه دليلان .

الثانى : أن حرف الإعراب يلزم طريقة واحدة فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر لم يكن حرف إعراب بل كان دليل الإعراب(٣).

وهوا أيضا اختيار الرضى(٤) .

وما ذهب إليه الأخفش رده كثير من النحاة واصفين إياه بالفساد ، والخلل مبينين أوجه الفساد فيه .

فهذا هو أبو سعيد السيرافى قد بين أنه يفسد أن تكون هذه الحروف دليل الإعراب من وجهين :

الأول : أن الدليل إنما يدل على معنى فى شئ ، فإذا قلنا : الزيدان أو الرجلان ، أو رجلان ، فليس تخلو هذه الألف أن تكون دالة على حركة فيها أو حركة فى

---

(١) المقتضب ١٥٢/٢ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٥/١ .

(٣) ينظر : التبيين على مذاهب النحويين ص٢٠٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٧١/١ .

غيرها، فغير جائز أن تكون دالة على حركة فى غيرها ؛ لأنه لا شئ فى الكلمة سواها يمكن تقدير الإعراب فيه .

وان كانت تدل على حركة فيها فهى الضمة فينبغى أن يكون التغيير إذا وقع دل على حركة أخرى فى الألف ، ولا تتغير الألف ،لأن الألف الدالة إنما دلت على حركة فيها ، كما تكون ألف عصا فى حال واحدة فى حال الرفع و النصب و الجر ، وتقدير الإعراب مختلف فيها ، فيكون الدليل ودالا على اختلاف الحركات فى موضع واحد [١].

وبمثل هذا بين المالقى[٢] وجه فساد قول الأخفش .

الثانى : أن الإعراب دال على المعنى ، فإذا جعلنا هذه الحروف دليلة على الإعـراب والإعراب دال على المعنى ، فهذا الحروف غير دالة على معنى الكلمة وإنمـا الدال على معناها ماليس فى الكلام ، وبعيد أن يجعل معنى الكلمة معلوما مـن غير لفظ الكلمة مع إمكان الأستدلال بلفظها على معناها[٣]

كما أن بن الوراق[٤] والانبارى[٥] قد بينا : أن فساد قول الأخفش قد ظهر مـن حيث دلالة هذه الحروف على الإعراب لأنها هل هى دالة على إعراب فى الكلمـة أو فى غيرها ؟ فإن قيل هى دالة على الإعراب فى الكلمة قبل فلابد حينئـذ مـن تقـدير الإعراب فى هذه الحروف لأنها هى اواخر الكلم ، فيرجع بذلك إلى قـول سـيبويه ، وسقط الاستدلال بذلك .

وإن قيل تدل على الإعراب فى غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش ، وأبى العباس المبرد ،وأبى عثمـان المازنى أن التثنيو والجمع مبنيان ، كما أن ذلك يؤدى إلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها وذلك محال .

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢٢١/١ .

(٢) ينظر : رصف المبانى ص ٢٢ .

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافى ٢٢٢/١

(٤) ينظر : العلل فى النحو ص٤٩ .

(٥) ينظر أسرار العربية ص٤٩ ، الإنصاف ٥٣/١ .

وكذلك نص الواسطى [١] على أن ما ذهب إليه الأخفش غيـر صـحيح دون أن يذكر تعليلا لذلك .

وذكر ابن مالك أن مذهب الأخفش مردود من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الحرف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها كألف التأنيث ، وتائه ،وياء النسب ، فكما لم يكن ما قبـل هـذه محلا للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الاحرف الثلاثة محلاله ، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً .

الثانى : أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلـى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم،وفى ألف المقصور .

ثالثا : أن الإعراب إنما جئ به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحـروف المـذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها [٢].

القول الرابع

وهو ما ذهب إليه الزجاج فيما نقل عنه أن المثنى والجمع المذكر مبنيان [٣].

قال الانبارى :

(وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع [٤] ".

احتج أبو إسحاق لما ذهب إليه بأن المثنى والجمع قد نزلت هذه الحروف التـى زيدت على بناء المفرد منزلة ما ركب من الاسمين ، وأن الاسم معها قد تضمن معنى الحرف؛ ذلك أنك إذا قلت قام الزيدان فأصله : قام زيد وزيد ، فلما نصمن الاسم معنى الحرف بنى كما بنى خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [٥].

وما ذهب إليه الزجاج فاسد من وجهين بينهما الأنبارى :

---

(١) ينظر : شرح اللمع ص ٢٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لأبن مالك ٧٥/١ ، النذييل والتكميل ٢٩٤/١ .

(٣) ينظر : الانصاف ٣٣/١ اللباب فى علل البناء والإعراب ١٠٣/١ ، التبيين على مذاهب النحـو يـين ص٢٠١، التذييل ٢٨٧/١ ، رصف المبانى ص٢١ .

(٤) الانصاف ٣٣/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٥/١، ٣٦ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ٢٨٧/١ .

الأول : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة ليدل على معنييهما من التثنية والجمع وإنما يفرد المفرد فى الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبها بما ركب من شيئين منفصلين كخمسه عشر و ما أشبهه .

والثانى : انهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيها؛ لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف ها هنا آخر التثنية و الجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان [(١)].

كما أنا المالقى قد وضح أن أبا اسحاق حين نظر إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة فى الرفع بناء . وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الإصطلاح فاسدا ؛ وذلك لأن المبنى مالا تغيره العوامل فى رفع ولا نصب ولا خفض، والمثنى والجمع قد تغيرا فى النصب والخفض ،فبذلك يبطل قول الزجاج لأن التغيير يناقض البناء الذى هو الثبوت واللزوم والاستقرار[(٢)] .

وللإنصاف فإن ما عزى إلى أبا إسحاق ونقله بعد النحاه فى كتبهم كالعكبرى[(٣)] وابن الوراق [(٤)] وأبى حيان [(٥)] ، قد يتعارض مع ما ذكره ابن جنى[(٦)] من أن أبا اسحاق من القائلين بأن الألف فى رفع المثنى ، والياء فى نصبه وجره هى حرف الإعراب وليست فيها نية إعراب ، ولا تقدير إعراب فيها ، وهو ما قال به سيبويه والجمهور كما سبق ذكره .

ولعل القول فى ذلك أن يكون أبو إسحاق من القائلين بالقول ؛ لأن كلا القولين قد حكاه الثقاة من النحاة له .

القول الخامس :

ذهب الكوفيون كلهم إلى أن الألف فى التثنية والواو فى الجمع والياء فى التثنية والجمع هى الإعراب نفسه بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة وبه قال أبو على قطرب

---

(١) ينظر : الإنصاف ٣٦/١ .
(٢) ينظر : رصف المبانى ص ٢٢ .
(٣) ينظر : التبيين ص٢٠١ الباب ٢٨٧/١ .
(٤) ينظر العلل فى النحو ص ٥٠ .
(٥) ينظر التذييل والتكميل ١/ ٢٨٧ .
(٦) ينظر : سر الصناعة ٦٩٥/٢ .

من البصريين ، كما نسب هذا إلى الزيادى والفراء والزجاج ، والزجاجى ، وطائفة من المتأخرين (١) . وحكى أبو سعيد السيرافى (٢) أن قوما زعموا أن هذا مذهب سيبويه .

وذكر الأنبارى أن زعم من زعموا أنه مذهب سيبويه ليس بصحيح (٣).

كما أن ما نسب إلى الزجاجى هنا يخالف اختياره لمذهب سيبويه ، والجمهور في الإيضاح (٤).

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات،على حسب اختلاف العوامل ؛ ذلك أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتتغير كتغير الحركات نحو :

قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير زواتها عن حالها فلما تغيرت تغير الحركات دل ذلك على أنها بمنزلتها ويستدلون لذلك بأن سيبويه سماها حروف الإعراب ، لأنها الحروف التى أعرب الاسم(٥) بها . صرح بذلك فى قوله :

"واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون فى الرفع ألفا (٦)" .

والرفع لا يكون إلا إعرابا ، وقد جعله سيبويه رفعا فصح أنه إعراب وكذلك فسر السيرافى كلام سيبويه السابق بأن الألف أو الياء من حروف اللين هو حرف الإعراب بمنزلة الدال من زيد أو منزلة حركة الدال (٧).

---

(١) ينظر: الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص١٣٠ ، ائتلاف النصرة للشرجى ص٢٩ ،الإنصاف ٣٣/١ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٢، منهج السالك إلى ألفيه بن مالك لأبى حيان ص٩ ، الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٢) ينظر شرح الكتاب ٢٢٢/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٣/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص١٣١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٥/١ .

(٦) الكتاب ١٧/١ .

(٧) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ .

كما احتجوا بأن قالوا : إنا لم نشك فى أن إعراب الواحد هو الأصل ، وما بعده فرع عليه ، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجميع وأبنيتها وسائر أحكامها كذلك جاز اختلاف الإعراب .

ولسنا ندفع أيضا أن يكون الإعراب حركة إلا أنه قد يكون أيضا عندنا حرفا ؛ لأن الإعراب دليل على المعانى ، ولذلك احتيج إليه ، فإذا دل غيره دلالته وناب منابه، كانا فى ذلك سواء لا فرق بينهما .

فنقول : إن الإعراب يكون حركة وحرفا . فإذا كان حركة لم يوجد إلا فى حرف ؛ لأن الحركة لا تقوم بنفسها ، وإذا كان حرفا قام بنفسه ، وأنتم أيضا مقرون معنا بأن الإعراب قد يكون حرفا فى بعض المواضع فى قولكم : يذهبان ، وتذهبان ، وتذهبون ، وما أشبه ذلك .

فقد أجمعنا نحن وأنتم على أن الإعراب فى هذه الأفعال حرف ، وهو النون ، وكذلك أيضا اتفقنا جميعا على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة فى الجزم فى قولنا : لم يذهب ، ولم يركب ، فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعرابا فاجتمعنا عليه ، فلم يكن لذلك منكرا أن يكون الإعراب فى بعض الأحوال حرفا إذا دعت الضرورة إليه (١).

وقد أيد الكوفيون فى ذلك ابن مالك ، (٢)ونور الدين الجامى (٣) .

قال ابن مالك معلقا على ما سبق هذا القول من أقوال النحاة بعد أن بين أوجه الفساد والبطلان فيها :

"وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو : أن الحروف الثلاثة هى الإعراب."(٤)

---

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص١٣٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٥٧/١ .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٠٤/١والجامى هو : عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازى المشهور بالجامى عالم مشارك فى العلوم العقلية والنقلية ولد "بجام" فى ٢٣ شعبان ٨١٧ هـ الموافق سنة ١٤١٤ من الميلاد ونشأ بهراة وبها عاش معظم حياته وتوفى بها فى ١٨ من المحرم سنة ٨٩٨ هـ الموافق ١٤٩٢م من مصنفاته : شرح الكافية ، تفسير القرآن . ينظر : الأعلام ٦٧/٤ ، معجم المؤلفين ١٢٢/٥ .

(٤) شرح التسهيل ٧٥/١ .

ورد مذهب الكوفيين وبين عدم صحته : الخطيب التبريـــزى [١] مـــن قبـــل أن الإعراب من شأنه أنه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة ، وهذه الحرف إذا حذفت سقط من الكلمة معنى التثنية والجمع ، فيصير المعنى بحذفها دالا على المفرد .

كما أن الإعراب يدل على نفسه نحو "زيد " بمعنى أنه يدل على اختلاف أحوال الكلم من الفاعلية والمفعوليه ونحوهما ولا يدل على الذات ، فبالإعراب تختلف أحـــوال الكلمه والذات واحدة : بخلاف ما تدل عليه هذه الحروف من التثنيـــة والجمـــع وذوات الكلم فلا تكون إعرابا [٢].

وبنحو ما سبق أنكر الكعبرى على الفراء [٣]ما ذهب اليه وبين أنه باطل .

كذلك حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد مبينا أن فساده من ثلاثة أوجه :

الاول : أن الإعراب زائد على الكلمة واذا قدر إسقاطه لم يخل بالكلمة ، ولـــو قـــدرنا إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع .

الثانى : أن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع ، فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل كل واحد منها على معنيين فى حال واحد ، والحرف لا يدل فى حين واحد على أكثر من معنى واحد .

الوجه الثالث : أن الإعراب يحدثه العامل ، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل؛ لانهم قالوا :

زيدان وزيدون ، كما قالوا اثنان وثلاثون قبل التركيب ، فدل ذلك علـــى أنهمـــا لسا معربين بالحروف فى الرفع ، وإذا ثبت ذلك حمل النصب والخفض عليه فـــى أن الإعراب ليس بالحروف ؛ اذ لا يتصور أن يكون الاسم معربا فى الرفع بمالا يكون به معربا فى حال النصب والخفض [٤].

---

(١) هو ابو زكريا يحى بن على بن الخطيب التبريزى ولد فى تبريز سنه ٤٢١هـــ - سنة ١٠٣٠م وتعلـــم اللغـــه على أبى العلا ء المعرى .اشتغل بالتعليم فى مصر ثم ذهب إلى بغداد وجلس هناك لتدريس الأدب فى المدرســـة النظامية حتى مات فى الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ٥٠٢ ه /٤ يناير سنة ١١٠٩م . ينظر : نزهـــة الالباب ص ٣٧٢ تاريخ الأدب العربى لبر كلمان القسم الثالث ص ١٦٦ .

(٢) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص ٨١ وشرح اللمع للواسطى ص ٢٢

(٣) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١/١٠٥ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ١/١٢٣.

وعلى ما استدل به الكوفيون أجاب البصريون عنه بالآتى :

أما قولهم : " إنها هى الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغير الحركات ". فالجواب عنه من ثلاثه أوجه

أحدهما : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ "**إن هذان لساحران**"(١) على لغة بنى الحارث بن كعب؛ إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ألا ترى أنك لو قلت "ضرب الزيدان العمران " لوقع الالتباس، وليس هذا بمنزلة المقصور فى نحو "ضرب موسى عيسى " ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس، بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصور بخلاف المثنى والمجموع فأن شرط وصف المثنى والمجموع أن يكونا كذلك وكذلك التوكيد فبان الفرق بينهما.

الوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنية والجمع لأن لهما خاصية لا تكون فى غيرهما استحقا من أجلها التغيير ، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات – نحو :

"رحى ، عصا، حبلى،بشرى" له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه؛ فنظير "رحى"و"عصا": جمل وجبل" ونظير حبلى وبشرى : حمراء وصحراء " وإما التثنية وهذا الجمع الذى على حدها فلا نظير لواحد منهما الا بتثنيه أو جمع فعوضا من فقد النظير الدال على مثل اعرابها تغير هذه الحروف فيها .

الثالث : أن هذا ينتفض بالضمائر المتصلة والمنفصله فانها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر وليس تغيرها إعرابا . ألا ترى أنك تقول فى المنفصلة "أنا" و "أنت" فى حال الرفع و "إياى" و"إياك"فى حال النصب ، وتقول فى المتصلة "مررت بك" فتكون الكاف فى موضع جر وهى اسم مخاطب ورأيتك فتكون موضع نصب، وتقول : قمت و فقدت فتكون التاء فى موضع رفع فتغير هذه الضمائر فى هذه الأحوال ولم يقل أحد بأن تغييرها إعراب (٢).

وأما قولهم :" إن سيبويه سماها حروف الإعراب" مردود: بأن هذه حجة عليكم لا لكم، وذلك ؛لأن حروف الإعراب هى أواخر الكلم وهذه الحروف هى أواخر الكلم، فكانت حروف الإعراب .

---

(١) سوره "طه " من الايات (٦٣)وينظر: فى القراءة : معانى القران الكريم للفراء ١٨٤/٢. التذكره فى القراءات لأبى الحسن طاهر بن غلبون تحقيق د / سعيد صالح رعيمة ط دار بن خلدون

(٢) ينظر : الانصاف ٣٦،٣٧/١ .

وقولهم "إنما سماها حروف الإعراب " لأنها التى أعرب الاسم بها كما تقــول: "حركات الإعراب". مردود أيضا بأن هذا خلاف الظاهر لأن الظاهر فــى اصــطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمــة نحــو: الدال من "زيد"والراء من "عمرو" لا على الحرف الذى يكون إعرابا للكلمة ألاترى أن الامثلة الخمسة أعربت بالحروف ولا حرف إعراب لها (١) ؟ .

وقولهم: " إنه جعل الألف والواو و الياء فى التثنية والجمع رفعا وجرا ونــصبا إلى آخر ما ذكروه " مردود عليه بأن معنى قوله "يكون فى الرفع ألفا ويكون فى الجر ياء وفى النصب كذلك " أى : أنه يقع موقع المرفوع ، وإن لم يكن مرفوعــا ، ويقــع موقع المجرور وان لم يكن مجرورا ، وكذلك المنصوب ، كما يقال ضــمائر الرفــع وضمائر النصب وضمائر الجر وإن لم يكن شيئ منهــا مرفوعــا ولا منــصوبا ولا مجرورا ، وإنما المرفوع والمنصوب و المجرور ما يقع موقعهما من الأسماء المعربه فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب ، وإن لم يكــن فيهــا الإعــراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد .

والذى يدل على أنها ليست هى الإعراب ، أنا لو قلنا إنها هى الإعراب ؛ لأدى إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له وهذا لا نظير له (٢).

وبعد هذا العرض السابق لكل قول من أقوال النحاة بماله وما عليه فإننى لا أجد فى تذييل هذا الخلاف السابق ما هو أنسب حكما من قول ابن جنى فى اختياره لمذهب سيبويه :

(واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها ، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها فلم نر فيها أصلب مكسرا ولا أحمد مخبرا من مذهب سيبويه)(٣).

وعليه :

فإن ابن القواس قد بنى اختياره لمذهب سيبويه على أدلة قوية وحجج منطقية تنم عن عقلية نحوية كبيره تبنى أحكامها على أدلة دامغة وحجج سديدة راسخة فلهذا وافقه

---

(١) ينظر : السابق ٣٧/١ ، ٣٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٨/١ .

(٣) سر الصناعة ٦٩٦/٢ .

الصواب كله فى اختياره . وهو أيضا ما أختاره وأوافقه عليه ؛ لأنه أختيار أكثر النحاة كـــ أبى القاسم الزجاجى[١]، والانبارى[٢] والشرجى[٣]،والصيمرى[٤]،وبن الخـــشاب[٥]، وابن بابشاذ[٦] ، والواسطى[٧]،وابن يعيش[٨]،والمالقى[٩]،والأعلـــم[١٠]،والـــسهيلى[١١]، والثمانينى[١٢]،و أبو حيان[١٣]،وأكثر المتاخرين .

---

(١) ينظر : الايضاح فى علل النحو ص١٣١ تحقيق د/ مازن المبارك ط دار النفائس . وأبو القاسم الزجاجى هـــو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى . لزم أبا إسحاق الزجاج وقرأ عليه النحو ، ولذا لقب بـــه وحـــدث أيضا عن نفطوية وابن دريد وابن الانبارى (أبو بكر)من مصنافاته "الجمل" و "الامالى"والإيضاح فى علل النحو. توفى سنة أربعين وثلثمائه . ينظر : طبقات الزبيدى ص ١١٩ ، انباه الرواة ١٦٠/٢ بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٢) ينظر : أسرار العربية ص٤٨ تحقيق محمد حسين شمس الدين ط دار الكتب العلمية .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٣٠ تحقيق د/ طارق الجنابى ط أولى عالم الكتب

(٤) ينظر :التبصرة والتذكرة ١/ ٨٩ تحقيق فتحى أحمد مـــصطفى علـــى الـــدين ط أولـــى دار الفكـــر بدمـــشق . والصميرى هو: عبد الله بن على بن اسحاق الصميرى النحوى أبو محمد من نحاة القرن الرابع الهجرى له كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب . وله كتاب التبصرة فى النحو . أكثر أبو حيان النقـــل عنـــه لـــم يـــذكر المؤرخون على سبيل التحديد سنة ميلاده أو وفاته واجتهد محقق التبصرة أنه توفى أواخر القرن الرابع أو علـــى أكثر تقدير فى أوائل القرن الخامس . ينظر : بغية الوعاة ٤٩/٢ مقدمه محقق التبصرة ص ١٠ .

(٥) ينظر : المرتجل ص ٦١ تحقيق على حيدر طبع بدمشق .

(٦) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٦٧ تحقيق د محمد أبو الفتوح شريف ط الجهاز المركزى للكتب الجامعيـــة والمدرسية .

(٧) ينظر : شرح اللمع ص٢٢ تحقيق رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب ط أولى .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٤ .

(٩) ينظر : رصف المبانى ص٢١ تحقيق أحمد محمد الخراط مجمع اللغة العربية بدمشق .

(١٠) ينظر : التذييل والتكميل ٢٩١/١ ، الارشاف ٢٦٤/١ ، المساعد ٤٧/١ .

(١١) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانينى ص١٤٠ تحقيق د / عبد الوهاب محمود الكحلة . طبعة أولى سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ م مؤسسة الرسالة والثمانينى هو : أبو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى النحوى الضرير . أخذ عـــن اين جنى من تصانيفه : شرح اللمع ، شرح التصريف الملوكى ، والمقيد فى النحو وهو من "ثمانين" هى قريـــة بالموصل بناها الثمانون الذين خرجوا من السفينة بعد الطوفان وسميت بهم توفى ســـنة ثنتـــين وأربعمائـــة . ينظر: البغيه ٢١٧/٢

(١٢) ينظر : التذييل والتكميل ١ /٢٩١، الارشاف ١/ ٢٦٤، المساعد ٤٧/١ .

(١٣) ينظر : التذييل والتكميل ١ /٢٩١، الارشاف ١/ ٢٦٤، المساعد ٤٧/١ .

المسألة الثانية : الخلاف في حقيقة ((كلا)) و((كلتا))

قال ابن القواس:

(وأما ((كلا)) : فاسم مفرد اللفظ مثنى المعنى ــ على الأصح ــ ويعود الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى[١].

أما اللفظ : فكقوله تعالى **(كلتا الجنتين أتت أكلها)**[٢]. ولو كان على المعنى لقال ((آتتا)).

وأما على المعنى فكقوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما .: قد أقلعا وكلا أنفييهما رابى[٣]

ولو حمل على اللفظ لقال :(أقلع) .

وقال الكوفي:[٤] إنها مثناة في اللفظ والمعنى ، محتجاً باختلافهما مع المضمر، وبأن الشاعر قد نطق بمفردها في قوله : **في كلتا رحليها سلامى واحده**[٥]

ولا حجة فيه.

أما الأول[٦]: فلأن الانقلاب ، والتغير فيه ــ وإن فهم منه الإعراب ــ فليس بإعراب حقيقة ، لأن إعرابه مقدر مطلقاً ، وإنما هو للشبهية بلدى " و "إلى". واختلاف آخره مضافا إلى المضمر للفرق بين الاسم ، والحرف

وأما الثاني[٧] : فلاحتمال أن تكون الألف حذفت من ((كلتا)) وبقيت الفتحة دالة عليه.)[٨]أهـ

---

(١) هذا قول البصريين ينظر : سر الصناعة لابن جنى ١٥٢/١ت/د/حسن هنداوي ط/دار القلم دمشق،الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ١٠٨/١، ١٠٩ ن /د/على بن سلطان الحكمى ط أولى ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١١٥ تحقيق / د/ عبد الفتاح سليم طبقة أولى مكتبة الأزهر ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ط مكتبة المتنبي بالقاهرة ، العلل في النحو لابن الوراق ص٢٤٢ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٥٥ ، ٥٦ لابن أبي بكر الشرجي د/طارق الجنابي ط مكتبةالنهضة العربية ، الإنصاف ٤٣٩/٢ توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٨٦/١ت/ عبد الرحمن على سليمان ط ثانية مكتبة الكليات الازهرية ، روح المعاني للالوسى ٢٧٤/١٥ منهج السالك إلى الفية ابن مالك ص١٠، البحر المحيط ٢٤/٦، التذييل والتكميل لابي حيان٢٥٥/١ ، شرح النموذج ١٤٢/١ للدكتورة يسرية محمد ابراهيم حسن .

(٢) سورة الكهف من الاية (٣٣).

(٣) البيت من البسيط للفرذدق ينظر ديوانه ص٣٣ وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، الانصاف ٤٤٧/٢،أسرار العربية ص١٥٤ ، ائتلاف النصرة ص٥٥، الهمع٤١/١ والبيت شاهد علىجواز الحمل على معنى ((كلا)) وحيث إن معناها مثنى فقد عاد الضمير عليهما مثنى في قوله((أقلعا)) وراعى اللفظ فقال(رابى).

(٤) هو الفراء ينظر معاني القرآن ١٤٢/٢ وينظر العلل في النحو لابن الوراق ص٢٤٢،المسائل الخلافية لأبي البقاء ص١١٥ شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١ت/صاحب أبو جناح ، إئتلاف النصرة ص٥٥ ، شرح المفصل ٥٤/١.

(٥) هذا رجز لم أقف على قائله وهو في وصف :نعامة. والسلامى: عظم في فرش البعير وهو بمنزلة الحافر للفرس . وعظام صغار طول الأصبع أو أقل في أصابع اليد والرجل وهو من شواهد معاني القران للفراء١٤٢/٢شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، الانصاف ٤٤٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص٥٥، التذييل والتكميل في شرح التسهيل٢٥٧/١.

(٦) وهو احتجاجه باختلافهما مع المضمر وينظر أسرار العربية ص١٥٤،وائتلاف النصرة ص٥٥، البسيط لابن أبي الربيع ٢٥١/١ .

(٧) المراد بالثاني بالدليل الثاني وهو نطق الشاعر بمفردها في البيت وينظر : أسرار العربيةص١٥٤ .

(٨) شرح الكافية لابن القواس ص٤١ ، ٤٢ .

التحليل والدراسة:

اختلف[١] النحاه البصريون والكوفيون حول حقيقة "كلا،كلتا"إلى قولين .

القول الاول :

ذهب البصريون ومن شايعهم من النحاة إلى أن كلا ، كلتا مفردان فـي اللفـظ، مثنيان فى المعنى مثلهما مثل" زوج " الذى لفظه مفرد ويطلق على الاثنين [٢] .

واليه ذهب المبرد [٣] ، وابن جنى [٤] – حيث نقل إجماع البصريين على ذلك ، والزجاج[٥] والخوارزمى [٦] وابن الحاجب [٧] ،وابن عصفور [٨] ، والرضى [٩] ،وابن أبى الربيع [١٠] وابن الوراق [١١] والجامى [١٢] ،والأنبارى [١٣] ،وابن هشام [١٤] ،وابـن مالك [١٥] ،وأبو حيان [١٦]، والسيوطى [١٧] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بعدة أدله منها :

الأول : إضافتهما إلى المثنى كقولك : " جائنى كلا الرجلين " وكلتا المرأتين ".

---

(١) ينظر فى هذا الخلاف المسائل الخلافية للعكبرى ص١١٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، العلل فى النحـو لابن الوراق ص٢٤٢، وائتلاف النصره ص٥٥ ، ٥٦ ، شرح الجمـل لابـن عـصفور ٢٧٥،١٧٦،١٧٧/١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١١٥ ، أسرار العربيه ص١٥٢ ، شرح الكافية للرضى ٧٥/١ ،٧٦ الهمع ٤٩/١.

(٢) ينظر المرتجل لابن الخشاب ص ٦٧ ت على حيدر ، شرح الجمل لأبن عصفور ٢٧٥/١، توضـيح المقاصـد للمرادى ٨٦/١ .

(٣) ينظر : المقتضب٢٤١/٣ ، ٢٤٢ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١٥٢/١ .

(٥) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٢٨٤/٣ ، ٢٨٥ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ص٣٣ .

(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح الفصل ١/ ١٢٠، ١٢١ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ٢٧٥/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٧٥/١ ، ٧٦ .

(١٠) ينظر : الملخص فى ضبط قوانيين العربية لابن أبى الربيع ١٠٨/١، البسيط ٢٥١/١ .

(١١) ينظر :العلل فى النحو ص ٢٤٢.

(١٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٠٢/١ .

(١٣) ينظر : أسرار العربيه ص١٥٤.

(١٤) ينظر : مغنى اللبيب ٢٢٨/١ .

(١٥) ينظر : شرح التسهيل ٦٧،٦٨/١ .

(١٦) ينظر :البحر ٢٤/٦ ، منهج السالك ص١٠ ، التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ٢٥٥/١ .

(١٧) ينظر : الهمع ٤١/١ .

فلو كانا مثنيين ما جاز إضافتهما إلى المثنى ؛ وذلك لئلا تكون قد أضفت الشئ إلى نفسه من غير مسموع ، فما سوغ إضافتهما إلى المثنى إلا كونهما مفردين في اللفظ وإن كان معناهما المثنى قلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة . ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام.[(١)]

فمن إضافته للمفرد لفظا ما جاء في قوله :

كأن خصيبه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل [(٢)]

فما ذلك إلا لأن "حنظل" ليس مثنى في اللفظ ، وان كان المراد به المثنى ، فقد أغنى عن حنظلتين. [(٣)]

الثاني : عود الضمير إليهما مفردا تارة نظراً إلى اللفظ ، ومثنى تارة أخرى نظرا إلى المعنى.[(٤)]

فمن الاول قوله – تعالى -: " **كلتا الجنتين آتت أكلها** "[(٥)] .فرد الضمير مفردا فقال " آتت "، وذلك نظراً إلى اللفظ ، ولو كان مثنى اللفظ والمعنى لقال " آتتا " .

وقول الشاعر :

فكلتاهما خرت وأسجد رأسها : كما سجدت نصرانة لم تحنف [(٦)] .

فقال : "خرت" بالإفراد نظرا إلى اللفظ .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، الإنصاف ٤٤٨/٢ .

(٢) هذان البيتان من الرجز نسبهما صاحب التصريح إلى جندل بن المثنى ينظر ٢٧٠/٢ وبلا نسبه في الكتاب ٥٦٩/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٦ ، اللسان مادة : (دلل) ، المعجم المفصل في شواهد العربية د/ أميل يعقوب ٣/ ١٢٤١ .

(٣) ينظر : ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ .

(٤) ينظر : ينظر الانصاف ١٤١/٢ ائتلاف النصره ص٥٥ ، المسائل الخلافيه للعكبري ص ١١٦ ، شرح الأنموذج ١٤١/١ .

(٥) ينظر : سوره الكهف آية (٣٣).

(٦) البيت من الطويل لأبي الأحرز الحماني في الكتاب ٤١١/٣ ، الإنصاف ٤٤٥/٢ واللسان (ن ص ر) وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٥٦ وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية د/ أميل يعقوب ٢/ ٥٨١ والبيت في وصف ناقتين .

وقول الآخر:

أكاشره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص (١)

فقد أفرد (حريص) نظرا إلى اللفظ ولم يقل (حريصان) .

وقول الاخر :

كلا يومى أمامة يوم صد \ وإن لم تأتها إلا لما ما (٢)

والشواهد على ذلك كثيرة .

ومن الثانى : (الحمل على المعنى) ما حكى عن بعض العرب أنه قال : " كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتها "(٣)

وقول الشاعر :

كلاهما حين جد الجرى بينهما \ قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى(٤)

فقال : " أقلعا " حملا على معنى " كلا " وهو التثنية .

والحمل على اللفظ فيهما أكثر من الحمل على المعنى .

الثالث : أنهما لو كانا مثنيين في اللفظ لوجب أن يجعلا من باب المثنى الذى لا واحد له نحو : " اثنين " ألا ترى أنهم يقولوان : " إثن" وكذلك لا يقولون " كل " ، ولا " كلت فى الواحد ، وذلك لأن باب التثنية مبنى على واحد ملفوظ به . (٥)

وما زعمه البغداديون (٦) من أن واحد " كلتا " : " كلت " مستدلين على ذلك بقول الراجز:

في كلت رحيلها سلامى واحدة

كلتاهما قد قرنت بزائدة (٧)

---

(١) ينظر : البيت من الوافر لعدى بن زيد فىالكتاب ٧٣/٣ وبلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، الإنصاف ٤٤٣/٢ ، المقتضب ٣/ ٢٤١ .

(٢) البيت من الوافر لجرير ينظر ديوانه ص٣٥٩ وهو من شواهد المسائل الخلافية للعكبرى ص١١٦ ، الملخص ١٠٩/١ ، الانصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، شرح أنموذج الزمخشرى ص ١٤١ ، السان (كلا).

(٣) ينظر الإنصاف ٤٤٦/٢

(٤) البيت سبق تخريجه ص .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/١

(٦) ما نسبة ابن عصفور للبغداديين فى شرح الجمل ٢٧٥/١ هو قول الفراء ينظر :معاني القران ١٤٢/٢ .

(٧) سبق تخريجه ص

فمردود بأن " كلت " فى الأصل :"كلتا " بالألف ، إلا أنه قد حذفت الألف اجتزاء عنها بالفتحة لضرورة الشعر ، كما حذفت فى قوله :

فلست بمدرك ما فات منى \ بلهف ولا بليت ولا لوأنى [١]

الرابـــع : لزوم الألف لهما في حال إضافتهما إلى الظاهر رفعا ، ونصبا ، وجراً ، ولو كانا مثنيين اللفظ لوجب أن يكونا بالألف رفعا ، وبالياء نصباً وجراً [٢].

ويرد عليه بأن لزومهما الألف فى حالة إضافتهما إلى الظاهر رفعا ونصبا وجرا لاستغنائهما فى حالة إضافتهما إلى الظاهر عن قلب ألفهما ياء نصبا وخفضا بـــإنقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف اليهما إذا قلت رأيت إلى أخويك لأنك إذا قلت رأيت كلى أخويك لكنت قد جمعت بين علامتى إعراب فى اسم واحد ؛ لأنهما لا ينفصلان أبـــدا ، ولا تنفك " كلا " عن هذه الإضافة بحال .

ولا يقال إن لزوم المثنى الألف لغة فلعلهما كذلك ، ذلك لأن لزوم المثنى الألف لغة لبعض العرب . أما " كلا" و " كلتا " فجميع العرب تستعملهما بالألف علـــى كـــل حال. ولم يثبت أن استعملت بالياء فى النصب والجر فى حال من الأحوال ، فدل ذلـــك على أنهما ليسا بمثنيين[٣] . ويرد على هذا بأنه قد ثبت ذلك فى لغة بنى كنانة .

قال الفراء : " وقد اجتمعت العرب على اثبات الألف فى كلا الـــرجلين فـــالرفع والنصب والخفض ..... إلا بنى كنانة فإنهم يقولون : رأيت كلى الـــرجلين ومـــررت بكلى الرجلين وهى قبيحة قليلة مضوا على القياس . "[٤]

الخامس : أن ألف (كلا وكلتا) تجوز فيها الإمالة ، وإمالتهما دليل على أنها ليست للتثنية ، لأن ألف التثنية لا تجوز فيها الإمالة . [٥] وبالامالة قرأ حمزة[٦] ، والكسائي[٧]

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة فى سر الصناعة ٥٢١/٢ ، ٧٢٨ ، المحتـــسب ٢٧٧/١ ، العـــسكريات ص ١٣٥ ، رصف المبانى ص٢٨٨ ، الإنصاف ٣٩٠/١ ، اللسان (لهف) ، معجم شواهد النحو الشعرية ١٠٢٥/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، الملخص لابن أبى الربيع ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، الإنصاف ٤٤٩/٢

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ ، ٢٧٧.

(٤) معانى القرآن ١٨٤/٢ .

(٥) ينظر : المسائل الخلافية للعكبرى ص ١١٧ ، شرح الكافية للرضى ٧٥/٧١ ، الإنـــصاف ٤٣٩/٢ ، ائـــتلاف النصرة : ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٦) هو : حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة التميمى أحدى السبعة من القراء وفى الطبعة الرابعـــة مـــن الكوفيين توفى سنة ١٥٨ من تصانيفه : كتاب الفرائس ، كتاب القراءة . ينظر : هدية العارفين ٣٣٦/٥ .

(٧) هو : أبو الحسن على بن حمزة الكسائى موالى بنى أسد أخذ عن أبى جعفر الرءاسى ومعاذ الهرائى ، وكان أحد أئمة القـــراء السبعة توفى بالرى سنة ١٨٩ وكان عظيم القدر فى أدبه وفضله . ينظر : نزهة الألباء ص٦٧ بغية الوعاة ١٦٢/٢ .

القول الثاني

وفيه ذهب الكوفيون إلى أن " كلا وكلتا " مثنيان لفظاً ، ومعنى ، فأصل " كلا " عندهم " كل " المفيد للإحاطة ، فخفف بحذف إحدى اللامين ، وزيدت الألف حتى يعرف أن المقصود الإحاطة فى المثنى ، لا فى الجمع ، وحذفت النون لملازمتهما الإضافة كما زيدت التاء في " كلتا " للتأنيث [١].

قال الفراء :

(وقوله: "كلتا الجنتين أتت أكلها[٢] ولم يقل : آتتا وذلك أن (كلتا) ثنتان لا يفرد واحدتهما . وأصله " كل " كما تقول للثلاثة : كل ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحد شئ فجاز توحيده على مذهب كل ....

وقد تفرد العرب إحدى " كلتا " وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها أنشدنى بعضهم :

فى كلت رجليها سلامى واحدة \ كلتا هما مقرونة بزائدة [٣]

يريد " بكلت " : " كلتا "[٤]).

وإلى هذا القول ذهب أبو البقاء[٥] العكبرى، ونسبه أبو حيان[٦]، والألوسى [٧] ، للبغداديين .

واحتج الكوفيون ، ومن تبعهم ، بالسماع ، والقياس

فمن السماع قول الشاعر:

فى كلت رجليها سلامى واحدة

كلتا هما مقرونة بزائدة [٨]

فإفراد: " كلت " يدل على أن " كلتا " تثنية . ونسب ذلك المرادى[٩] للبغداديين أيضاً.

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص ١١٥ ، التذييل والتكميل ٢٥٦/١ ، الإنصاف ٤٣٩/٢

(٢) سورة :الكهف من الآية (٣٣)

(٣) سبق تخريجه ص

(٤) معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢ .

(٥) ينظر:المسائل الخلافية ص ١١٥ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/١ .

(٧) ينظر: روح المعاني ٢٤٧/١٥ .

(٨) سبق تخريجه ص

(٩) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٨٧/١ .

ومن القياس : أن ألفهما تنقلب إلى الياء جراً ، ونصباً إذا أضيفتا إلي المضمر نحـــو : رأيت الزيدين كليهما ، ورأيت الفاطميتين كلتيهمـــا ومـــررت بالزيـــدين كليهما ومررت بالفاطمتين كلتيهما .

فلو كانت الألف التي فيهما كألف " عصا وفتى " ما انقلبت في حالتي النصب ، والجر ، كما أن ألف " عصا ، وفتى " لم تنقلب فى حالتى النصب ، والجر حيث تقول: رأيت عصاهما وفتاهما ، ومررت بعصاهما وفتاهما ، فلما انقلبت ألف " كـــلا وكلتا " فى النصب والجر عند إضافتهما إلىالمضمر دل ذلك على أن ألفهمـــا ليـــست كألف " عصا وفتى " وأنها فيهما للتثنية ، وبذلك تكون تثنيتهما لفظية ومعنوية(١) .

وما استدل به الكوفيون رد عليه البصريون على النحو التالي:

أما احتجاجهم بما ورد فى السماع من استعمال مفرد " كلتا " فقالوا : " كلـــت " كما جاء فى قول الراجز السابق ، فلا حجة لهم فيه، ذلك لأن الأصل في : " كلـــت " . الوارد فيه :" كلتا " إلا أن الألف قد حذفت منه لضرورة الشعر اجتزاء عنها بالفتحة(٢) كما جاء فى قول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوأنى (٣)

وبهذا رد ابن القواس أيضا :

وأما ما احتجوا به من القياس من أن الألف فيهما تنقلب في حالتى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ، فمردود بأن الألف إنما قلبت إلى الياء مع المضمر لوجهين:

الأول : أن العرب قلبت الألف فيهما في حالة الإضـــافة إلـــى المـــضمر بملازمتهمـــا الإضافة ، وملازمة اتصال الضمير بها ، فحملتا في القلب علـــى " لـــدى " ، و " إلى " ، " على " وذلك ؛ لأن الألف فيهما لا تقلب بإضافتهما للظاهر ، وتقلـــب مع المضمر ، وكذلك الألف في "كلا " و " كلتا " لا تقلب مع الظاهر(٤).

---

(١) ينظر : المسائل الخلافية للعكبرى ص ١١٦ ، أسرار العربية ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص ٤٢ ، أسرار العربية ص١٥٣، ٥٤

(٣) البيت سبق تجريجه ص

(٤) تشبيه البصريين الألف فى كلا وكلتا بألف على ولدى وإلى فى القلب غير مسلم لهم ؛ لأنه لو كان الأمـــر كمـــا قالوا لوجب انقلاب كل ألف نحوه من نحو :العصا والوغى والندى . ولا قائل به والمشبه به حرف أو اسم مبنى غير متمكن ، و" كلا " و " كلتا " من الاسماء المتمكنة بلا خلاف فلا يصح تشبيههما بإلى و على ولدى لما ثبت من مغايرة الأحكام اللفظية بين المتمكن وغيره .

وعليه : فإن " كلا وكلتا " ليسا معربين إعراب المثنى فى حالة إضافتهما إلى المضمر، وأن القلب الذي يحدث لهما فى حالتى النصب والجر ليس لأجل العامل ، إنما هو حمل لهما على " لدى " و " على " ، و" إلى " لأن الإعراب فيها مقدرٌ(١) .

الثاني :أن " كلا وكلتا " لما كانا يضافان إلى المضمر تارة ، وأخرى إلى المظهر ، وكان فيهما الإفراد اللفظي، والتثنية المعنوية ، فقد جعلوا لها حظاً من حالة الإفراد وحظاً من حالة التثنية . فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة رفعا ، ونصبا وجراً . وذلك لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل ، فكان الأصل هو أولى بالأصل .

وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة المثنى ، لأنه المثنى فرع ، والمضمر فرع فناسب الفرع الفرع ، فجعلا بالياء معه نصباً وجراً. (٢)

ونقل أبو بكر الشرجي(٣) عن الحريري (٤) القطع بأنهما مفردان وإن كان الحريرى قد جعله اختيار(٥) .

موقف ابن القواس من القولين:

أيد ابن القواس ما ذهب إليه البصريون ، ورأى أنه هو القول المختار والأصح قال:

("وأما كلا " فاسم مفرد الفظ مثنى المعنى على الأصح ، ويعود الضمير إليه تارة على اللفظ ، وتارة على المعنى ......)(٦)

ورد على الكوفيين قولهم ، وما احتجوا به مقيدا لها ، ،ومخرجا(٧) إياها على وجه يتفق وقواعد اللغة على نحو ما ذكر فى ردود البصريين السابقة .

---

(١) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٢٥١/١، الإنصاف ٤٥٠/٢، ائتلاف النصرة ص ٥٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٥٠/٢

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٥٦ لأبى بكر الشرجى الزبيدي تحقق/ طارق الجنانى.

(٤)هو: القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى البصرى أحد الأئمة ، من أهل الأدب واللغة ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة ، من مصنفاته : كتاب المقامات ، ودرة الغواص ، وملحة الإعراب توفى سنة ست عشرة وخمسمائة : ينظر : إنباه الرواة ٢٣/٣ ، بغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(٥) ينظر : درة الغواص ص١٠٣ .

(٦) شرح الكافية ص٤١ .

(٧) ينظر السابق ص٤٢ .

وهو أيضا ما اختاره أبو بكر الشرجى [١] وابن يعيش[٢] ، والألوسى [٣]، والشيخ عضيمة [٤] .

وهو نفسه ما أختاره وأركن إليه ؛ وذلك لقوة حجج أصحابه وكثرة شواهدهم ، ولأن الحمل على المعنى أمر وارد فى اللغة العربية ، وما ذهب إليه البصريون لا يتعارض وقواعدها ؛ ولأن ما احتج به الكوفيون يجوز فيه أن يحمل على وجه يتفق وقوانين اللغة على نحو ما خرجه البصريون فى ردودهم السابقة ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به.

---

(١)ينظر ائتلاف النصرة فى إختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥٦.

(٢) ينظر شرح المفصل ٥٤/١

(٣) ينظر روح المعانى ٢٧٤/١٥

(٤) ينظر: المقتضب ٢٤١/٣

المبحـــث الرابـــع

المرفـــــوعـــات

أولاً : بـــاب التنـــــازع .

ثانيا : باب المبتدأ والخبر .

أولا : بـــاب التنـــازع

وفيه مسألة واحدة وهي :

أولـــى العاملـــين بالعمـــل

أولى العاملين بالعمل

قال ابن القواس :

(اتفق البصريون وأكثر الكوفيين على جواز إعمال الثانى والأول مطلقا ، واختلفوا فى الأولية . فاختار البصريون[١] إعمال الثانى ، والكوفيون إعمال الأول[٢] .

أما البصريون فاحتجوا بأمرين :

أحدهما : أن إعمال الأول يلزم منه وقوع الفصل بين العامل و المعمول بالجملة . وإعمال الثانى لا يلزم منه ذلك ، فكان إعماله أولى .

ثانيهما : أن إعمال الثانى أولى لقربه من المعمول . بدليل جر ما يجب رفعه لقربه من المجرور نحو: جحر ضب خرب[٣] .

وأما الكوفيون فأحتجوا بأمرين :

أحدهما : أن إعمال الأول يوجب تقدم الطاهر على المضمر ، وهو الأصل فى الإضمار وإعمال الثانى على العكس من هذا .

وثانيهما : أن الأول متقدم، والتقدم يقتضى مزية قوة للعناية بتقديمه . [٤]

ولقوة الوجه الأول من هذين الوجهين ذهب الإمام فخر الدين [٥] إلى القول بالتفصيل وهو :

إن أى موضع يقضى إعمال الأول إلى الإضمار قبل الذكر ، فإعمال الأبعد أولى ، دفعا لهذا المحذور . وفى أى موضع لا يقضى إلى ذلك فإعمال الأقرب أولى رعاية لمعنى القرب[٦] "ا.هـ

---

(١) ينظر : الفصول الخمسون لابن معطى ٢٢٨، المفصل ص٢٠ ، الملخص لابن أبى الربيع ٢٨٣/١ ، ائتلاف النصرة ص١١٣ ، التصريح ٣٢٠/١

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١ ، ائتلاف النصرة ص١١٣ ، التبيين ص٢٥٥ ، المسائل الخلافية ص١٢٣ ، ائتلاف النصرة ص١١٣ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٦٥٤/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٦٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ، اللباب ١٥٤/١

(٤) ينظر : الصفوة الصفية ق٢ جـ١ ص٦٠٤ ، الإنصاف ٨٦/١ ، ٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٨/١ ، التبيين ص٢٥٦ .

(٥) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على التميمى البكرى الطبرستانى الأصل الرازى المولد الملقب فخر الدين المعروف بابن الخطيب ولد سنة ٥٤٤هـ وتوفى سنة ٦٠٦ بمدينة هراه . من مصنفاتة : تفسير القرآن، المطالب العالية ، نهاية العقول ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٨/٤-٢٥٢.

(٦) شرح الكافية ص١٠٠ ، ١٠١ .

التحليل والتعليق :

لا خلاف بين النحاة أنه إذا تنازع العاملان اسما بعدهما يجوز إعمال كل واحد منهما إذا صح المعنى كما أنه لا خلاف فى أنه لا يخير فى إعمال أيهما شاء إذا لم يصح المعنى(١) .

لكنهم اختلفوا فى أى العاملين أولى بالعمل ؟ فيرى البصريون : أنه للثانى بينما ذهب الكوفيون إلى أنه للأول ولكل حجته ودليله . ذكر ذلك ابن القواس فى النص السابق منتهيا منه إلى اختيار أولوية العمل للثانى كما هو مذهب البصريين .

وسيتضح بالتحليل والتعليق استقصاء كل قول بماله وما عليه ، مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول :

يرى سيبويه(٢) ، وجمهور البصريين : أن أولى العاملين بالعمل هو العامل الثانى ؛ وذلك لقربه من الظاهر(٣) .

أحتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس :

فمن السماع ما جاء فى قوله تعالى : (**آتونى أفرغ عليه قطراً**)(٤) فلم يقل " أفرغه " وقوله تعالى : (**يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة**)(٥) فلو أعمل الأول لقال " قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة .وقوله تعالى : (**هاؤم اقرؤا كتابيه**)(٦) فكتابيه منصوب باقرؤا ولو كان منصوبا بهاؤم لكان اقرؤه كتابيه.

ومنه قوله تعالى : (**وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتنا**)(٧) فلم يقل : (بهابآ ياتنا) وقوله تعالى : (**تعالوا يستغفر لكم رسول الله**)(٨) ولم يقل تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله .

---

(1) ينظر : شرح الألفية لابن الجزرى ص١٢١ تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ، اللباب ١٥٣/١ ، الارتشاف ٨٩/٣
(2) ينظر : الكتاب ٧٤/١ .
(3) ينظر : الإنصاف ٨٣/١ ، الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٠٢ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٤٠/١ ، ضياء المسالك ١١٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٨٨/١ .
(4) سورة : الكهف آية (٩٦) .
(5) سورة : النساء الآية (١٧٦) .
(6) سورة : الحاقة من الآية: (١٩).
(7) سورة : الروم آية (١٦).
(8) سورة : المنافقون آية (٥)

وقوله تعالى : ((**وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً**))[١] ولم يقل :
(وأنهم ظنوا كما ظننتموه).

فهذا كله من إعمال الثانى وقد تضمن القرآن المجيد كثيرا من المواضع أعمل فيها الثانى.[٢]

وفى الحديث : ((**لعن أوغصب على سبط من بنى إسرائيل فمسخهم**))[٣]

فهذا من أفصح الكلام ، وقد أعمل فيه الثانى . ولو أعمل الأول لقيل : إن الله لعن أوغضب عليهم سبطا.[٤]

ومما جاء فى الشعر قول الفرزدق :

ولكن نصعا لو سببت سبنى   بنو عبد شمس من مناف وهاشم[٥]

فقال : سبنى لأنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقال : (**سببت وسبونى بنى عبد شمس**)

وقال طفيل الغنوى فى وصف الخيل :

وكمتا مدماة كان متونها   جرى فوقها واستشعرت لون مذهب[٦]

---

(1) سورة : الجن آية (٧) .

(2) ينظر : الايضاح فى شرح المفصل ١/ ١٦٦ ، الملخص ٢٨٤/١ ، الصفوة الصفية ق ٢ جـ ١ ص٦٠١ ، شرح للخوارزمى صـ ٩٢،٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١، المسائل الخلافية ص ١٢٣ ، اللباب ١٥٤/١ ، التبيين ص ٢٥٢، ٢٥٣ ، شرح التسيهل ١٦٨/٢.

(3) الحديث فى صحيح مسلم ٦١٩/٣٥، ينظر الجامع الصغير ١٢٩٥/٢ .

(4) ينظر : شرح التسهيل ١٦٨/٢.

(5) البيت من الطويل وقائله : الفرزدق ينظر : الديوان ص ٨٤٤ ، وروايته : (ولكن عـدلا ، والكتاب ٧٧/١، المقتضب ٧٤/٤ ، الانصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل ٧٨/١ ، اللباب ١٥٤/١ – ائتلاف النصرة ص١١٤ ، شرح الجمل للخوارزمى ص٩٢ والرد على النحاة ص٩٧ وقبله : وليس بقول أن " سب مقاعسا * بأبائى الشم الكرام الخضارم " والنصف : العدل والإنصاف .

(6) البيت من الطويل وقائله : طفيل الغنوى ينظر : الديوان ص٢٣ ، الكتاب ٧٧/١ المقتضب ٧٥/٤، الايضاح فى شرح المفصل ١٦٣/١ شرح المفصل لابن بعيش ٧٧/١ ، ٧٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١، الملخص لابن أبى الربيع ص٢٨٥ ، التبيين ص ٢٥٣ ، الرد على النحاة ص ٩٧ شرح االفية لابن الناطم ص١٨٦ واللسان مادة " كمن " و " ش ع ر " و " دمى " والكمت : من الخيل السود المشربة بحمرة وهى جمع أكمت ، المدماة : الشديدة الحمرة ، متونها :اى ظهورها ، استشعرت ، اتنخذت من المذهب وهو أسم من أسماء الذهب شعارا لها والبيت فى وصف الخيل .

منصب " لون " لأن العامل هو الثانى " استشعر " ، ولو كان العامل هو العامل لرفعه على أنه فاعل جرى وأضمر فى الثانى ، فكان يقول

إجرى فوقها واستشعرته لون مذهب[١]

وقال

قضى كل ذى دين فوفى غريمة وعزة ممطول معنى غريمها[٢]

فأعمل الثانى " وفى " فى غريمه ، ولو أعمل الأول لقال " قضى كل ذى دين فوفاه غريمه " بإيصال ضمير ، المعمول بالثانى على أن يكون تقدير الكلام :: " قضى كل ذى دين غريمة فوفاه[٣] .

والشواهد على إعمال الثانى كثيرة ورد السماع بها :

قال ابن معطى (ولو كان على ما قالوا لوجب ابراز الضمير فى الثانى فلا يحذف فيقولون ضربنى وضربته زيد) [٤].

أما ما استدل لهم بالقياس يتحلى فى الآتى :

١ - أن الثانى هو الأقرب إلى المعمول ، وإعماله فيه لا يغير معنى ، فقربه منه يقتضى له أن لا يلغى عنه لأنه لا فرق فى المعنى بين إعمال الأول والثانى ، فإعمال الثانى تكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة [٥].

ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاوره أنهم قالوا: " جحر ضب خرب" وماء شن بارد" فأتبعوا الأوصاف إعراب ماقبلها ، وهو المضاف إليه ، وإن لم تكن هذه الصفات لها فى المعنى ؛ لأن " الضب لايوصف بالخراب وإنما يوصف الجحر "

---

(1) ينظر : الإنصاف ٨٩/١ ، التبيين ص٢٥٤ .

(2) البيت : من الطويل وقائله : كثيرة عزة ينظر الديوان ص١٤٣ ، المقتصد ٣٤٠/١ ، الإنصاف ٩/١ ائتلاف النصرة ص١١٤ وروايته قضى كل ذى حق ، ضياء المسالك ١١١/٢ ، شرح المفصل ٨/١ ، الهمع ١١١/٢ ، معجم شواهد العربية ٣٤٥/١ . الغريم : المدين الذى عليه الدين ، ممطول : ١ سم مفعول من المطل وهو التسويف فى قضاء الدين ومعنى : مفعول من العناء . .

(3) ينظر : الإنصاف ١/هامش ص٩٠١ .

(4) الفصول الخمسون ص٢٢٩ .

(٥) ينظر : المقتضب ٧٣/٤ ، شرح المفصل ٧٩/١ ، التبيين ص٢٥٤ ، اللباب ١٥٤/١ .

" والشن" لايوصف بالبرودة وإنما يوصف به " الماء" إلا أنهم جروا هذه الصفات مراعاة لمجاورتها المجرور.(١)

كما أنه مما يدل على مراعاتهم الجوار ، وأن المجاورة توجب كثيرا من أحكام الثانى للأول والأول للثانى أنهم قالوا: الشمس طلعت ، وأنه لايجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل وكذلك : قامت هند فلا يجوز فيه حذف التاء. فإذا فصلت بينهما جاز حذفها . وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة(٢) .

وكذلك مما يستدل به على مراعاتهم القرب والمجاورة قولهم : خشنت بصدره وصدر زيد فأجازوا فى المعطوف وجهين : أجودهما الخفض ، فاختير الخفض ها هنا حملا على الباء ، وإن كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة ، وكان إعمال الثانى فيما تنازع فيه العاملان أولى للقرب والمجاورة فهو أقرب الطالبين إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد(٣).

قال سيبويه : " ...... إنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد كما كان : خشنت بصدره وصدر زيد وجه الكلام حيث كان الحرف الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى سووا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب(٤) . "

وفى كلام سيبويه ما يدل على أن إعمال الثانى هو الكثير فى كلام العرب وأن الأول قليل .

٢- احتجوا أيضا بأن المقتضبين إذا وردا على شيئ فالغلبة لآخرهما وجودا بدليل ابطال لام الابتداء لعمل " ظننت " فى قولك : ظننت لزيد قائم وبدليل قولهم : لا أبالزيد ولا غلامى لعمرو(٥) فإن الجر بالام لا بالإضافة وما ذاك إلا لتغليب جانب الآخر فى العمل لقربه(٦) .

---

(١) ينظر : المقتضب ٧٣/٤، شرح المفصل ٧٩/١ التبيين ص ٢٥٤ ، / اللباب ١٥٤/١

(٢) ينظر : اللباب ١٥٥/١ ، التبيين صـ٢٥٤

(٣) ينظر : الإنصاف ٩٢/١ ، شرح الكافية للرضى ١٨٢/١ ، شرح المفصل ٧٩/١ ، اللباب ١٥٥/١ .

(٤) الكتاب : ٧٤/١ .

(٥) رأى سيبويه والمبرد والزجاج والفارسي والزمخشرى وعليه خمهور النحاة فى قولك : لا أبا لزيد ولا غلامى لعمرو : أن اسم " لا " مضاف لما بعد اللام ، واللام مزيدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتأكيد معنى الإضافة وتحسينا للفظ لئلا تدخل " لا " على ما ظاهره التعريف ولم يكتسب المضاف التعريف من اضافته لمعرفة وهى إضافة معنوية ؛ لأن الإضافة المعنوية لا تفيد التعريف من موضعين : أحدهما أن يكون مضاف شديد الإبهام كـ " غير " و " مثل " فتقول : مررت برجل مثلك وغيرك وشبهك وخدنك . والثانية أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة ، كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسما لـ " لا " النافية للجنس نحو جاء زيد وحده ، وكم ناقة وفصيلها ، وقولك : لا أبا لك ولا غلام لزيد . فاللام هاهنا مقحمة بدليل سقوطها فى قوله :

أبى الموت الذى لابد أنى   نلاق لا أباك تخوفينى

فهذه الأنواع كلها نكرات وهى فى المعنى بمنزلة قولك : جاء زيد منفردا ، وكم ناقة وفصيلا لها . ولا أبا لك .

(٦) ينظر : الصفوة الصيفية فى شرح الدرة الألفية ق٢ ج١ ص ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

٣- أن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول ، والعلة لا يفصل بينهما وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك فلا يجوز الفصل بينهما ولو أعملت الأول فى العطف نحو قام وقعد زيد ، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبى بلا ضرورة ، ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل(١) **قال ابن الحاجب** : " إن أصل المعمول أن يلى عامله وهذا الظاهر يلى الثانى فكان أولى بأن يكون عاملا له مما فصل بينه وبينه فاصل(٢) . "

٤- ومما يدل على أولوية إعمال الثانى أن فى إعماله تخلصا من الإخلال بحق ذى حق ذلك أن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم ، فإن قدم أحدهما وأعمل الأخر عدل بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء . والإعمال اعتناء وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمتأخر قسط من العناية ، فكان المخلص من ذلك راجحا(٣) .

القول الثانى :وذهب أكثر الكوفيون فى إعمال الفعلين فى نحو : " أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد إلى أن الأولى بالعامل فى الأسم الظاهر هو العمل الأول واشتغال الثانى بالضمير(٤) .

وعن الفراء نقلان : الأول : أن العاملين إذا اتفقا فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار نحو : قام وقعد زيد ، وإن اختلف أضمرته مؤخرا نحو : ضربنى وضربت زيدا هو (٥) كما نقل عنه أنه لا يجيز إلا إعمال الأول ؛ لأن فى إعمال الثانى إضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل وكلاهما لا يجوز وفى معانى القرآن ما يؤيد هذا حيث أعرب " قطرا " معمولا لـ " آتونى " .(٦)

احتج أكثر الكوفيين لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس :

أما السماع فقد احتجوا بقول عمرو ابن أبى ربيعة

إذا هى لم تسك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل(٧)

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٦٦/١ ، شرح الكافية للرضى ١٨٢/١ ، شرح الفية ابن معطى ٦٥٤/١ ، التبيين ص٢٥٤ ، اللباب ١٥٥/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٦٦/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٦٩/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٣/١ الملخص ٢٨٣/١ الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٠٣ ، المسائل الخلافية ص١٢٣ ، التبصرة ص١١٣ ، شرح الجمل ٦١٧/١ ، تذكرة النحاة ص٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٥) ينظر المساعد ٤٥٢/١ ، الكافية الشافية ٦٤٤/٢ .

(٦) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٦٠/٢ .

(٧) البيت من الطويل نسب لعمرو بن أبى ربيعة وهو فى ملحقات ديوانه ص١٧٧ والصواب أنه لطفيل الفنوى . ينظر : ديوانه ص٣٧ ، الكتاب ٧٨/١ ، المفصل ص٢٠ ، الملخص ص ٢٨٨/١ ، شرح المفصل ٧٨/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٤٠/١ ، الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٠٣ ، التبيين ص٢٥٥ ، المستوفى فى النحو لكمال الدين الفرخان ١٠٣/١ تحقيق محمد بدوى المختون ، الهمع ٦٦/١ ، الإسحل : شجر دقيق الأغصان تتخذ منه المساوك .

فرفع عودا بـــ " تنخل " ، ولو أعمل الثانى لقال : " فاستاكت بعود إسحل " لأن " استاكت " لا يتعدى بنفسه(١) .

وعنه أجاب البصريون بأنه لا حجة فيه لأنه اضطر إلى زيادة الهاء التى هى ضمير ، فأهمل الأول فساقته الضرورة إلى ذلك ، والضرورة تسوغ ما لا يجوز فكيف ما هو جائز(٢) .

وذكر ابن يعيش أن هذا لا حجة فيه لأن البيت يدل على جواز إعمـــال الأول ، وهذا لا خلاف فيه ، وأما أن يدل على الأولية ، فلا(٣) .

وقول الآخر : **فرد على الفـؤاد هوى عميـــــدا وسوئل لو يبين له السؤالا**

وقـــد نغنـــى بهـــا ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا(٤)

فأعمل الأول " نرى " ولذلك نصب " الخرد الخدالا " لأنه مفعول للأول ، ولـــو أعمل الثانى لقال : " تقتادنا الخرد الخدال " لأن الثانى يطلبه فاعلا له ، لكنه أتى بنون النسوة فى " يقتدننا " ليدل على أن إعمال الأول أولى ، كما هو مذهب الكـــوفيين ، لأن الفعل الأول سابق للثانى ، وصالح للعمل ، فكان أسبق لسبقه(٥) .

وعنه أجاب البصريون بأنه لا جحة فيه على الأولوية ، لأن الشاعر إنما أعمـــل الأول مراعاة لحركة الروى فالقصيدة منصوبة ، ولما كـــان إعمـــال الأول جـــائزا ، استعمل الجائز ليسلم من " الإقواء " الذى هو من عيوب القافية ولا خلاف فى الجواز ، إنما الخلاف فى الأولى(٦) وقول الآخر :

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نعب الفرابا(١)

---

(١) ينظر : الصفوة الصفية ق٢ جـ١ ص٦٠٣ ، شرح المفصل للخوارزمى١/٢٣٨ .

(٢) ينظر : الصفوة الصغية للنيلى ق٢ جـ١ ص٦٠٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/٧٩ .

(٤) البيتان من الوافر التام ونسبها سيبويه للمراد الأسدى ينظر : الكتاب ١/٧٨ وروايته : سؤالا ولرجل مـــن بنـــى أسد فى الإنصاف ٨٥٦ ، وفى الإنصاف ١/٩٣ ، المقتضب ٤/٦ ، الملخـــص ١/٢٨٧ ، التبيـــين ص٢٥٥ ، ائتلاف النصرة ص١١٣ بلا نسبة ونسبه " هارون " للمرار ينظر : معجم شواهد العربية ١/٢٧٠ . قوله : أيها الضمير عائد على المنزل وأنثه لأنه فى معنى الدار . الخرد : جمع خريدة وهـــى المـــرأة الحييـــة الطويلـــة السكوت ، الخدال : جمع خدجله وهى الغليطه الساق الناعمة .

(٥) ينظر : الإنصاف ١/٨٥ ، ٨٦ ، ائتلاف النصرة ص١١٣ ، ١١٤ ، المستوفى ١/١٠٧

(٦) ينظر : ائتلاف النصرة ص١١٥.

(١) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وينظر : الإنصاف ١/٨٦ ، التبيين ص٢٥٥ ، معجم شواهد العربية ١/٣٢ بلا نسبة .

والجواب عنه كسابقه من أن إعمال الأول لا يدل على أولويته بالعمل ، وإنما يدل على الجواز دون أولوية له وأيضا القافيه منصوبه فترجح عنده إعمال الأول للحفاظ على القافية ، وتجنب الإقواء(٢)

وأما دليلهم من القياس فقالوا :

١- إن الفعل الأول سابق ومتقدم على الفعل الثانى وهو صالح للعمل مثله . وفى تقديمه اهتمام به ، فلما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به ، وترك إعماله فى الظاهر مصادم لذلك الاهتمام .

والدليل على أن للابتداء دوراً فى العمل أنه لا يجوز إلغاء " ظننت " إذا وقعت متصدرة نحو : " ظننت زيدا قائما " بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : " زيد ظننت قائم " " وزيد قائم ظننت " وكما لا يجوز إلغاء " كان " إذا وقعت مبتدأة نحو :

" كان زيد قائما " بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو : " زيد كان قائم " فدل على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل(٣) .

وعن هذا أجاب البصريون بأن الاهتمام بالأول وتقديمه قد عورض بالقرب من العامل وعدم الفصل منه . فهم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أن عنايتهم بالمقاربة والجوار أكثر وأهم ، وأيضا لو اهتموا به لأولوه معموله ولم يفصلوا بينه وبين معموله(٤) .

٢- أنه مما يقوى ما ذهبنا إليه أنا وجدنا من كلام العرب أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ، فإن التأثير للمتقدم منهما .

والدليل على ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا . فإن العرب تبنى الجواب على الأول منهما وبحذف جواب الثانى لدلالة جواب الأول عليه تقول :

إن قام زيد والله يقم عمرو والله إن قام زيد ليقو من عمرو ، فكذلك ينبغى أن يكون الاختيار إعمال الأول(١) .

---

(٢) ينظر : الإنصاف ٩٣/١ ، التبيين ص٢٥٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٨٦/١ ، ٨٧ ، الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٠٤ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٦٥٥/١، المسائل الخلافية ص١٢٣ ، شرح التسهيل ١٦٩/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٩٣/١ ، الصفوة ق٢ ج١ ص٤٠٦ ، اللباب ١٥٦/١ ، شرح التسهيل ١٦٩/٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٦٥٦/١ .

وعنه أجاب البصريون بأن هذا لا حجة فيه . لأن قولهم إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فإن العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما غير مسلم به على الإطلاق . بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملا والآخر ليس كذلك ، فربما يكون الأمر على ما ذكروا أما إذا اجتمع طالبان عاملان فإن المعمول للمتأخر منهما نحو : إن لم يقم زيد قام عمر . " فيقم " تقدمه عاملان : " إن " " ولم " والذى يعمل فيه إنما هو المتأخر وهو " لم " بدليل أن أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنه يصح استعمال الجواب غير مجزوم فى اللفظ ، بل لا يوجد ذلك إلا فى ضرورة شعر وذلك نحو قوله

من يكدنى بسيئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد[٢]

فلو كان " يقوم " من : " إن لم يقم زيد قام عمرو " مجزوما بإن ، لوجب أن لا يجوز فى الجواب فعل ماض إلا فى الشعر أو فى نادر الكلام ، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم " لم " دون " إن " لمجاورتها له ، بل إنهم إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى فى مثل قولهم : " هذا حجر ضب خرب " فجروا " خربا " على أنه صفة لضب مع أن الخرب فى الحقيقة إنما هو الجحر فالأخرى أن يلحظو المجاورة مع صلاح المعنى[٣] .

٣- كما احتجوا بأن قالوا إذا أعملنا الأول أوقعنا الضمير فى الثانى فى موقعه فلم يكن فيه إضمار قبل الذكر ، وفى إعمال الثانى يلزم منه قبل الذكر[٤] وهو خلاف الأصل .

فهو لا يجوز كما لا يجوز : ضرب غلامه زيدا[٥] .

وعلى هذا أجاب البصريون بأنه إنما جاز الإضمار قبل الذكرها هنا ؛ لأن ما بعده يفسره فهو إنما يمتنع إذا لم يكن على شريطة التفسير ، أما إذا كان هناك ما يفسره

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٩/١ ، شرح التسهيل ١٦٩/٢ .

(٢) البيت من الخفيف لأبى زيد الطائى ص٥٢ وينظر : المقتضب ٥٨/٢ ، شرح التسهيل ٩١/٤ ، المقرب ٢٧٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣/٤ ، معجم شواهد العربية ١٢٩/١ ، يكدنى : من الكبد أى : يخدعنى ويمكر بى ، الشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم ، الوريد : هو الودج وقيل : بجنبه .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/هامش ص٩٠١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٠٣ ، التبيين ص٢٥٦ ، شرح التسهيل ١٧٠/٢ .

فلا يمتنع ، بدليل جوازه فى ضمير الشأن ، و " نعم " و " بئس " فهم يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب قال الله تعالى : (**والحافظين فروجهم والحافظات والذكرين الله كثيرا والذاكرات**)[١] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكر قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى فى حكم الأول قد دخل .

وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما فى قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب "[٢] يعنى الشمس، وإن لم يحر لها ذكر وكما فى قوله تعالى : (**كل من عليها فان**)[٣] يعنى : الأرض فلأن يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ، ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى[٤] .

ثم إن كان هذا ممتنعا أى الإضمار قبل الذكر فينبغى أن لا يجوز عندكم ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز إلا فيما يعد خلافا فدل على فساد ما ذكرتموه[٥]

فما منعه الكوفيون من الإضمار فى هذا الباب قبل الذكر ثابت عن العرب فى شعرهم ونثرهم ،فلا يلتفت إلى منعهم[٦] وحكى سيبويه عنهم ذلك فى قوله :

" .... وكذلك تقول : ضربونى وضربت قومك إذا أعمات الآخر فلابد فى الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل[٧] . "

كما أن ما يؤى إليه إعمال الثانى من الإضمار قبل الذكر يقابله ما يؤدى إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول يجملة أجنبية فى جميع المسائل ، وذلك لا يجوز فى باب من الأبواب إلا فى هذا الباب لتداخل الجملتين ، واشتراكهما فى

---

(١) سورة : الأحزاب آية (٣٥) .

(٢) سورة : ص رقم ٣٢ .

(٣) سورة : الرحمن آية (٢٦) .

(٤) ينظر : الإنصاف ٩٥/١ ، ٩٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، التبيين ص٢٥٧ ، شرح التسهيل ١٦٩/٢

(٥) ينظر : الإنصاف ٩٦/١ .

(٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١٨٦ .

(٧) الكتاب ٧٩/١ .

المعمول ، فما يؤدى فى بعض المسائل إلى ما يجوز فى قليل من كلام العرب أولى مما يؤدى فى جميع المسائل إلى ما لا يجوز فى باب من الأبواب إلا فى هذا الباب[١] خاصة .

وقد استحسن أبو العباس المبرد إعمال الأول على ما ذهب إليه الكوفيون قال : " .... ولو أعلمت الأول كان جائزا حسنا[٢] "

ونقل سيبويه يدل على أنه استقبح واستهجن إعمال الأول بالنظر إلى أن إعمال الثانى الأقرب أولى[٣] .

قال سيبويه :

" ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومربى بزيد . وإنما قبح هذا أنهم قد جلعوا الأقرب أولى ما لم ينقضى معنى[٤] ..... "

كذلك نص الزمخشرى على أن إعمال الأول قليل قال :

" وقد يعمل الأول وهو قليل "[٥]

وذكر ابن مالك أن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد إلا فى الشعر ، بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن فى مواضع كثيرة[٦] مما يدل دلالة قطعية على أن المختار إعمال الثانى ، ولكان كان أفصح الكلام – أى القرآن – على غير المختار. أى : على إعمال الأول وحذف المفعول من الثانى عند إعمال الأول[٧] .

ولهذا كان إعمال الثانى موطن اهتمام وتقدير الكثير من النحاة ، فقد ذهب إليه واختاره جماعة ليست بالقليلة منهم :

أبو على الفارسى[٨] الذى قال به وحكى اختيار الخليل له .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/٢ .
(٢) المقتضب ٧٤/٤ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٨٩/٣ .
(٤) الكتاب ٧٦/١ .
(٥) المفصل ص٢٠ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٦٧/٢ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضى ١٨٦/١ .
(٨) ينظر : الإيضاح ص١٠٣ ، المسائل البصريات ٩٢٠/٢ ، التعليق على كتاب سيبويه ١١٢/١ ، ١١٣ .

والزمخشرى[١] وأبو على[٢] الشلوبينى وابن أبى[٣] الربيع والصيمرى[٤] والنيلى[٥] والحوارزمى[٦] وابن الحاجب[٧] وابن هشام[٨] وابن القواس[٩] والرضى[١٠] وابن يعيش[١١] وابن خروف[١٢] وابن عصفور[١٣] وأبو البقاء[١٤]العكبرى ، وابن[١٥] مالك وابن[١٦] عقيل والسلسيلى[١٧] والصبان[١٨] والفاكهى[١٩]والخضرى[٢٠] .

---

(١) ينظر : المفصل ص٢٠ .
(٢) ينظر : التوطئة ص٢٧٦ .
(٣) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٢٨٣/١ .
(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٤٨/١
(٥) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق٢ ج١ ص٦٠٢ .
(٦) ينظر : شرح المفصل فى صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير ٢٣٧/١ .
(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٦٦/١ .
(٨) ينظر : شرح الجمل ص١٩٢ .
(٩) ينظر : شرح الكافية ص١٠١ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية ١٨٦/١ .
(١١) ينظر : شرح المفصل ٧٧/١ ، ٧٨ .
(١٢) ينظر : شرح الجمل ٦٠٤/٢ .
(١٣) ينظر : شرح الجمل ٦١٥/١ .
(١٤) ينظر : اللباب ١٥٣/١ ، التبيين ص٢٥٢ .
(١٥) ينظر : التسهيل ص٨٦ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ .
(١٦) ينظر : المساعد ٤٥٢/١ .
(١٧) ينظر : شفاء العليل ٤٤٧/١ والسلسيلى هو محمد بن عيسى بن عبد الله المصرى الشافعى النحوى المعروف بالسلسيلى نزل بدمشق مهرفى العربية وشغل الناس بها . له أرجوزة فى التصريف ، وله أمثلة فى العربية وتعليق على المنهاج النووى توفى على الأرجح سنة خمس وستين وسبعمائة هجرية . ينظر : هدية العارفين ١٦٣/٦ ، البغية ٢٠٥/١ ، معجم المؤلفين ١٠٦/١١ .
(١٨) ينظر : حاشية الصبان ١٠١/٢ ، ١٠٢ والصبان هو أبو العرفان محمد بن على ولد بالقاهرة وكان فقيرا عفيفا، حفظ القرآن الكريم والمنون واجتهد فى طلب العلم . من مصنفاته حاشيته على شرح الأشمونى . توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ست ومائتين وألف هجرية:ينظر : كشف الظنون ٢٤٩/٦ ، نشأة النحو ص١٨٢ .
(١٩) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٩٢/٢ والفاكهى هو : عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى جمال الدين الملكى الشافعى ولد سنة ٨٩٩ وتوفى سنة ٩٧٢ من تصانيفه : حدود النحو ، الفواكه الجنيه على متن الأجرومية ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، شرح ملحه الإعراب . ينظر : هداية العارفين ٤٧٢/٥، شذرات الذهب ٣٦٦/٨ .
(٢٠) ينظر : حاشية الخضرى ١٨٣/١ والخضرى هو : محمد بن مصطفى بن حسين الدمياطى المعروف بالخضرى . نحوى ، مفسر ، فقيه ، أصولى : ولد بدمياط ، ودخل الأزهر . من مصنفاته : منظومة فى متشابهات القرآن ، مبادئ التفسير ، حاشية على شرح ابن عقيل . توفى سنة سبع وثمانين ومائتين وألف من الهجرة بدمياط . ينظر: الأعلام ٣٢٢/٧ ، معجم المؤلفين ٢٧/٢ .

وبعد هذا الإجماع السابق - لهذا الكم الذى لا بأس به من النحاة على أن الأولى بالعمل هو العامل الثانى ومنهم ابن القواس فإننى أرى : أن ابن القواس قد وافق الصواب فى اختياره لهذا القول ، وهو أيضا ما أختاره وأوافقه عليه ، لكثرة ورود السماع به ، ولأن القرآن الكريم – وهو أفصح كلام – إنما جاء بإعمال الثانى ولم يجئ بإعمال الأول .

لم يبق سوى أن أشير إلى ما ذكره ابن عقيل[١] والصبان[٢] من أن هناك قولا ثالثا لم يعزى لأحد من النحاة ، وأن كل ما ذكراه أن من النحاة من سوى بين العاملين فى العمل فليس أحدهما بأولى من الأخر .

قال ابن عقيل " (وقال بعض النحويين يتساويان)[٣] وبمثله قال الصبان[٤] .

---

(١) ينظر : المساعد ٤٥٢/١ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١٠١/٢ .

(٣) المساعد ٤٥٢/١ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ١٠١/٢ .

ثانيا : بـــاب المبتـــدأ والخبـــــر

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : رافع المبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : متعلق الظرف الواقع خبرا .

المسألة الثالثة : تقدير الخبر فى " ضربى زيدا قائما "

المسألة الأولى : رافع المبتدا والخبر

قال بن القواس : " واعلم أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا " [١]

أحدها : وهو اختيار أكثر المتاخرين أن العامل فيهما الابتداء بشرط التجرد عن العوامل المذكوره .

والابتداء عبارة عن مجموع وصفين : التجرد وهو عدمى ، والإسناد وهو وجودى.

وقال الجزولى[٢] هو جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر. وكلا العبارتين يدل على أنه معنى مركب من الوصفين المذكورين .

الثانى : أن الابتداء عمل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر ، وهو نص[٣] سيبويه وإليه ذهب أبو على[٤] ، وأبو الفتح [٥] .

الثالث : للمبرد [٦] وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ وكلاهما عمل فى الخبر .

لا يقال : التجرد قيد عدمى ، لأنه عبارة عن نفى المانع ، ونفى المانع عدمى، والعدمى لا يكون علة ولا جزء علة . لأنا نقول

أما أولا : فلأنا لا نسلم أن العدمى لا يكون جزءا من العلة لما قسر .

وأما **ثانيا** : فلأن المراد بالعامل الأمارة لا ما يوجب بذاته .

والرابع : للفراء [٧] والكسائى : أن المبتدأ والخبر يترافعان لأ ن عمل العامل بحسب الاقتضاء ولما اقتضى كل واحد منها الآخر عمل فى صاحبه بدليل قوله تعالى

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، اللباب ١٢٧/١ ، التبيين ص٢٢٨ ، التزييل ٢٦٤/٣ ، الهمع ٩٥/١ .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية ص٩٣ تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب ط مطبعة أم القرى ، والجزولى هو : أبو موسى عيسى بن يللبخت من قبيلة (جزولة) من قبائل البربر بمراكش . قرأ على ابن برى وأخذ العربية عنه الشلوبين وابن معطى شرح اصول بن السراج وله المقدمة المشهورة. توفى بمراكش سنه ٦٠٥ . ينظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ ، نشاه النحو ص١٣٨ .

(٣) ينظر الكتاب٢٣/١ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٤٠٦ ، ١٢٦/٢ ، ١٢٧ ، ١٦٠ .

(٤) ينظر: الايضاح ص٧٣.

(٥) ينظر اللمع ص١٠٩ ، ١١٠.

(٦) ينظر : المقتضب ٤٨/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦/٤.

(٧) ينظر: معانى القران للفراء ١٨٥/٣ .

" **أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى** " [1] فإن "أيا" منصوب "بتدعوا" "وتـــدعوا " مجزوم بها .

ويبطله : وجوب تقدم كل واحد منها على الاخر من جهة العاملية وتأخره مـــن جهة المعمولية فى حالة واحدة وهو محال .

قوله : لأن العمل بحسب الاقتضاء . قلنا : الاقتضاء لا يوجب عملا على إطلاقه ، لأن كل واحد من الفاعل والمفعول يقتضى الآخر مع كونهما غير متعاملين ، لأن العامل هو الذى يحدث فى المعمول بسببه اعرابا يدل عليه كالفعل فانه لما أحدث فى الاسمين الفاعلين والمفعولين كان العامل فيهما .

وأما الفاعل والمفعول فلم يحدث أحدهما معنى فى الآخر يستوجب به العمل .

وبهذا يتبين أن الحق هو الأول ؛ لأن التجرد مع الإسناد أحدث للاســـم كونـــه مبتـــدأ والآخر خبرا وأما التسمك بالآية فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن أياً ليست عاملة بالأصالة لأنها اسم ، و الاسم أصـــله أن لايعمـــل ، وإلا لعمل كل اسم ، بل يعمل إما لشبه الفعل أو شبه الحرف .

فالعامل فى "تدعوا"ما تضمنه "أى"من معنى حرف الشرط و"تدعوا"عامل بذاتـــه فى "أى" فليس عملهما من جهة واحدة [2] .

وثانيهما :أن "أيا"وإن كان مقدما فى اللفظ فهو مؤخر فى المعنـــى ، لأنـــه مفعـــول ، والمفعول مرتبته التأخير لما مر ، وما عرف له من تضمنه معنى حرف الشرط وإن منع تأخيره لفظا لكن لا يمنع تقديرا بخلاف خبر المبتدأ ، فانـــه إذا تقـــدم عندهم بطلت خبريته وارتفع المبتدأ على جهة الفاعلية . [3]

<u>**القول الخامس**</u> :

لبعض الكوفيين وهو : أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير فى الخبـــر ، والخبر بنفس المبتدأ وهو باطل أيضا ؛ لأنه يلزم منه تقدم الشئ على نفسه . بمرتبتين من حيث أن المبتدأ عامل فى الخبر ، والخبر عامل فى الضمير العامل فى المبتدأ . [4]

---

(١)سورة الاسراء من الآية (١١٠) .

(٢) ينظر : الانصاف ٤٨/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٠/١ .

(٤) شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ وينظر : شرح ألفيه بن معطى ٨١٦/٢ ، ٨١٧ ، ٨١٨ .

التحليل والتعليق :

فيما سبق تحدث ابن القواس عن أقوال النحاة وخلافهم فى رافع المبتدأ والخبر فذكر : أن للنحاة فى ذلك خمسة أقوال ذكرها مناقشها لها ، مبينا القول المختار من هذه الأقوال والأدلة التى اعتمد عليها فى اختياره .

وسيتضح بالتحليل والتعليق عرض كل قول وأدلته والرد عليه وموقف النحاة منه مع بيان موقف الباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى .

القول الاول :

ذهب الكثير من النحاه البصريين إلى أن الميتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى[١] لكنهم اختلفوا فى معناه :فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظيه [٢] .

قال ابن يعيش :

(وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتدا وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية ....[٣])

وبمثل هذا قال السيوطى [٤] .

وإليه ذهب الصيمرى فى قوله :

(والا بتداء هو : التعرية من العوامل اللفظية .... وإنما خص الابتداء بعمل الرفع لأن المبتدأ أول والضمه من اول مخارج الحروف فأعطى الأول للأول ......والعامل فى الميتدأ والخبر جميعا هو الابتداء الذى قدمنا ذكره .) [٥]

وذهب أكثرهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه بمعنى الاهتمام بالاسم ، والاهتمام به أن تجعله أولا مقتضيا ثانيا يكون الثانى حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية . فإذا قلت : زيد قائم ، فزيد أول لثانى وذلك

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، شرح الجمل ٣٥٧/١ ، الصفوه الصافيه فى شرح الضره الالفيه للنيلى ط ق٢ ص٧٨٦ ، اسرار العربيه ص٥٥ .

(٢) ينظر المرتجل لابن الخشاب ص١١٤ ، التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص٢٢٤ ، اللباب ١٢٦/١ ، المفصل ص٢٤ وشرحه ٨٤/١ .

(٣) شرح المفصل ٨٤/١ .

(٤) ينظر : الهمع ١٩٥ .

(٥) التبصره والتذكره ٩٩،١٠٠/١ .

الثانى هو خبر عن الأول وهو "زيد "المجرد من العومال اللفظية . فعلى هذا فقس كل مبتدأ [١] .

فهذا هو العامل المعنوى الذى ذكر بن بابشاذ [٢] أنه قد دقت معرفته على كثير من أئمة البصريين والكوفيين فعبر عنهم بغير هذه العبارة .

قال ابن يعيش :

" وقال الآخرون : هو التعرى وإسناد الخبر إليه ....[٣] .

وقال مصححا لهذا المعنى الثانى :

" والصحيح : أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه والاولوية معنى قائم به يكسبه قوة ، إذ كان غيره متعلقا به كانت رتبته متقدمه على غيره [٤] .

استدل هؤلاء بأن قالوا : إنما قلنا أن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة لسيت مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هى علامات للعمل ودلالات .

لا أنها تعمل شيئا فى الحقيقة . وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع انما هى أمارات ودلالات فإن الأمارات والدلالات تكون بحدوث الشئ كما تكون بعدمه .

ويدل على هذا أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت الاخر لكان فى ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر .

واذا قد ثبت أن عدم العلامة يكون علامه وجب أن تكون التعرية من العوامل تجرى مجرى العوامل فى أنها تستحق عملا ، كما أن العوامل إذا ذكرت استحقت عملا [٥].

---

(١) ينظر :الايضاح للفارسى ص٧٣ ، المقتصد ٢١٤/١ ، شرح الجمل للخوارزمى ص٨٠ ، التوطئه للشلوبينى ص٢١٦ ، ائتلاف النصرة ص٣١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمه النحوية ص٢٩٥، ٢٩٦ ، والشلوبينى هو : محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارى المالقى أبو عبد الله المعروف بالشلوبينى الصغير ، لازم ابن عصفور . من مصنفاته شرح أبيات سيبويه وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزوليه . توفى سنه ٦٦٠هـ ينظر : كشف الظنون ١٢٧/٦ ، البغية١٨٧/١ ، نشأة النحو ص١٣٩ .

(٣) شرح المفصل ٨٤/١ .

(٤) شرح المفصل ٨٥/١ .

(٥) ينظر أسرار العربية ص٥٦، الإنصاف ٤٩/١ ، التبصرة والتذكرة ١٠٠/١ و العلل فى النحو لابن الوراق ص١٣٥ ، ١٣٦ .

ولأن هذه الصفة (الابتداء) مختصة بالاسم والمختص من الأسماء عامل فكذلك المعانى [١].

وذكر الدمامينى[٢] أن هذا القول هو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين، ونقل أن من أدلتهم أن قالوا : إن الابتداء يطلب المبتدا والخبر على السواء فكان عاملا فيهما [٣]

وبهذا قال الزمخشرى[٤] ، وأبو على الفارسى[٥] ، والجرجانى[٦] ، وابوعلى الشلوبينى[٧] ، وابن برهان العكبرى[٨] ، والواسطى[٩] ، وابن ابى الربيع[١٠] ،وابن الوراق[١١] ، والنيلى [١٢] ، والخوارزمى [١٣] ، والأزهرى [١٤]، والعينى [١٥] الذى عزاه إلى الأخفش، والزجاج ، والرمانى[١٦] ، والمصنف .

---

(١) ينظر : اللباب للعكبرى ١/١٢٦ .

(٢) هو : محمد بدر الدين بن أبى بكر بن عمر المخزومى أصله من دمامين (قرية قريبة من الاقصر) ولد بالاسكندريه وتعلم بها وهبط إلى مصر وارتفع قدره فيها . من تصانيفه : شرح التسهيل لابن مالك ، وله تعليق على المغنى . توفى بالهند سنه ٨٢٧ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١/٦٦ ، نشاه النحو ص١٦٩ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/١٧ .

(٤) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٤ .

(٥) ينظر : الإيضاح ص٧٣ .

(٦) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٢١٤ ، ٢١٥ .

(٧) ينظر التوطئة ص٢١٦ .

(٨) ينظر : شرح اللمع ١/٣٣ تحقيق د/ فائز فارس الطبعة الأولى بالكويت وابن برهان هو : أبو القاسم عبد الواحد بن على العكبرى النحوى صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب . كان أول أمره منجما ثم نظر فى النحو واشتهر فيه توفى فى جمادى الاخرة سنه ست وخمسين وأربعمائة . ينظر: شذرات الذهب ٣/٢٩٧ هـ البغية ٢/١٢٠ ، نشأه النحو ص١٢٢ .

(٩) ينظر : شرح اللمع ص٢٩ .

(١٠) ينظر : الملخص فى ضبط قوانيين العربية ١/١٥٨ ، ١٦٤ .

(١١) ينظر : العلل فى النحو ص١٣٥ ، ١٣٦ .

(١٢) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الالفية ج١ ق٢ ص٧٨٦ ، ٧٨٧ .

(١٣) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص٨٠ .

(١٤) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/١٥٩ ، شرح العوامل المائه فى أصول علم العربية ص٣٣٦ تحقيق د/ البدراوى زهران ط دار المعارف أولى ١٩٨٣ م .

(١٥) ينظر : وسائل الفئه فى شرح العوامل المائة للعينى ص١٩٩ ، ٢٠٠ تحقيق أ/د/ خالد عبد الحميد أبو جندية ط أولى ٤١٢ ه /١٩٩٢ م والعينى هو : محمود أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود العنتابى العلامة قاضى القضاة بدر الدين العينى ولد فى رمضان سنة ٧٦٢ بعنتاب ونشأ بها وتفقه واشتغل بالفقه وبرع ومهر فى النحو وأصول الفقه والمعانى من مصنفاته : شرح البخارى ، شرح الشواهد الكبير والصغير ، مختصر تاريخ عساكر ، شرح الهداية فى الفققه . ينظر : بغية الوعاة ٢/٢٧٥ .

(١٦) هو أبو الحسن على بن عيسى نشأ برمان بمدينة واسط ثم وفد إلى بغداد فأخذ عن الزجاج وابن دريد و ابن السراج وغيرهم من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه وشرح مقتصد المبرد وشرح أصول ابن السراج توفى فى بغداد سنة ٣٨٤هـ . ينظر : نزهة الألباء ص١١٨ نشأة النحو ١٢١ .

قال الزمخشرى :

(..................وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ،لأنه معنـــى قـــدتنا ولهما معا تناولا واحد من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليـــه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى :كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملـــة فـــى الجزأين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله فى أنه مسند إليه والخبر فى أنه جزء ثان من الجملة [١]) .

وقال أبو على :

(الابتداء وصف فى الاسم المبتدأ يرتفع به وصفة المبتدأ أن يكون معـــرى مـــن العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شئ مثال ذلك : زيد منطلق ....فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو : أن وكأن وظننت وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه [٢] .)

ونقل عبد القاهر الجرجانى حكاية عن أبى على أنه كان يقول فى المبتـــدأ (إن عامل الرفع فيه هو كونه أو لالثان ذلك الثانى حديث عنه [٣].

وعليه علق بقوله (فهوا بمنزله أن تقول : إن العامل فيه تعريه مـــن العوامـــل الظاهرة ، لأنه لا يتعرى من العوامل حتى يكون أولا لثان هو حديث عنه [٤].

ونسب الدمامينى [٥] ،وأبو حيان [٦]،وابن عقيل[٧] هـــذا القـــول لأبـــى عمـــرو الجرمى، والسيرافى ، وكثير من البصريين .

كما ذكر أبو حيان أن الفراء نسبه للخليل ، ورده بأن أصحاب الخليل لم يعرفوا ذلك ؛ لأن الخليل لو قال بذلك لنقله أصحابه عنه [٨] .

---

(١) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٤ .
(٢) ينظر : الايضاح ص٧٣ .
(٣) المقتصد فى شرح الايضاح ٢١٥/١ .
(٤) المقتصد ٢١٥/١ .
(٥) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٧/٣ .
(٦) ينظر : الارتشاف ٢٨/٢ .
(٧) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ .
(٨) ينظر : الارتشاف ٢٨/٢ ، التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ .

وعلل الخوارزمى لرفعهما بتجردهما للإسناد بأنه معنى قد رفعهما لتناوله إياهما وأن الإسناد يقتضى الطرفين وهذا كما أن التشبيه الحاصل فى (كأن) لما كان يستدعى مشبها ومشبها به كانت عامله فى الجزأين[١] .

كما أنهم عللوا لوجوب الرفع خاصة دون النصب والجر بالحمل على الفاعل ؛ لأن المبتدأ محدث عنه كما أن الفاعل محدث عنه فلما استحق الفاعل الرفع حمل المبتدأ عليه وبأن المبتدأ أول موضوع ليحمل عليه غيره ى الأصل والمرفوع أقوى من المحمول والضمة أول الحركات وأقواها فنوسب بأن جعل الأول الأقوى للأول الأقوى.

بهذا علل ابن الوراق [٢]، والتبريزى [٣]، والنيلى [٤]، والخوارزمى [٥]، والأنبارى [٦].

وصحح هذا القول واختاره جماعة من النحاة منهم : ابن الخشاب [٧]،وابن الوراق [٨]،وابن عصفور[٩] ، وابن القواس [١٠]، والصميرى [١١]، وأبو البقاء العكبرى [١٢]، وأبو بكر الشرجى [١٣].

قال ابن عصفور:

"........زمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعربه من العوامل اللفظية وهو الصحيح عندى ؛ لأن التعرى ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجة ما وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحدً واثنان وثلاثة وأربعة إذا عدوا

---

(١) ينظر : شرح الجمل ص٨٠ .
(٢) ينظر : العلل فى النحو ص١٣٦ .
(٣) ينظر : شرح اللمع ص٨٩ .
(٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج١ ق٢ ص٧٨٧ .
(٥) ينظر : شرح الجمل ص٨٠ .
(٦) ينظر : أسرار العربية ص٥٦ .
(٧) ينظر : المرتجل ص١١٥ .
(٨) ينظر : العلل فى النحو ص١٣٦ .
(٩) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية ص١١٦ .
(١١) ينظر : التبصره والتذكره ١٠٠/١.
(١٢) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ١٢٥/١ .
(١٣) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣١ .

ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة اربعة . وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه إذن قدثبت أن التعرى رافع [١] "

وعلى هذا المذهب اعترض الكوفيون بأن قالوا : لا يجوز أن يقال : إن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنا نقول : الابتداء لا يخلوا : إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شئ ،فإن كان شيئا فلا يخلوا من أن يكون اسما أو فعلا أو اداة من حروف المعانى فإن كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له وذلك محال .

وإن كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال (حضر زيد قائما).

وإن كان أداة فالادوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان غير شئ فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود ، غير معدوم ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى تقدم ذكرها فهو غير معروف [٢].

كما قالوا : ولا يجوز أن يقال : إنا نعنى بالابتداء التعرى من العوامل اللفظية لأنا نقول إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا [٣].

والذى يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع : أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع [٤].

وعن ذلك أجاب البصريون بأن قالوا : وأما قولهم :(إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة – إلى آخر ما قرروا) قلنا :قد بينا أن الابتداء عبارة عن التعرى عن العوامل اللفظية [٥] .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٣٥٦/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٥/١ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٤٥/١ ، ٤٦ .

(٤) ينظر : السابق ٤٦/١ .

(٥) ينظر : السابق ٤٨/١ .

وأما قولهم : فإذا كان معنى الابتداء هو التعرى عن العوامل اللفظية فهو إذاعبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا :

فإنا نقول : إننا قد بينا وجه كونه عاملا فى دليلنا بما يغنى عن الإعادة هاهنا على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع ، فإنكم تقولون : (يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة) وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرى عاملا فى الفعل المضارع جازلنا أيضا أن نجعل التعرى عاملا فى الاسم المبتدأ[(١)].

وأما قولهم : إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة) فالجواب عنه : أن المنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدأة لأنها وإن كانت متقدمة فى اللفظ إلا أنها متأخرة فى التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلوا إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول ، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة فى اللفظ متأخرة التقدير ولم يصح أن تكون مبتدأة لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان فى تقدير التاخير .

وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو أما إن تقع مقدمة فلفظ دون التقدير أو تقع مقدمة فى اللفظ والتقدير ، فإن وقعت متقدمة فى اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات لأنها فى تقدير التأخير .

وإن وقعت متقدمة فى اللفظ والتقدير فلا يخلوا : إما أن تستحق الإعراب فى أول وضعها أول لا تستحق الإعراب فى أول وضعها .

فان كانت تستحق الإعراب فى أول وضعها نحو (من ، كم) وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر فى اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره وهى شبه الحرف أو تضمن معنى الخرف .

وان كانت لا تستحق الإعراب فى أول موضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئا من الإعراب فى أول الوضع فلم يكن الأبتداء موجبا لها الرفع لأنه نوع منه .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ،٤٩ .

وهذا هو الجواب عن قولهم _ إنهم يبتدئون بالحروف فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة) وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل . ألا ترى أن السيف يقطع فى محل ولا يقطع فى مجل آخر؟! وعدم قطعه فى محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه فى محل يقبل القطع لأن عدم القطع فى محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه فى المحل لا لأن السيف غير قاطع فكذلك هاهنا عدم عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل إنما كا لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل [١].

كذلك رد ابن مالك فى هذا المذهب مبينا أنه غير صحيح من أربعة أوجه :

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع [٢].

وعلى هذا أجاب أبو حيان بقوله :

(قد عد بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه اتباع لرفع المبتدأ فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوى رفعين بالإتباع كما عمل العامل اللفظى رفعين بالإتباع [٣].

والثانى : أن المعنى الذى ينسب اليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه والأقوى لا يعمل إلا فىشئ واحد وهو الحال ، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بالأيعمل إلا فىشئ واحد[٤].

وعنه أجاب أبو حيان بقوله :

(لا نسلم أن التمنى والتشبيه لا يعمل إلا فى شئ واحد ، بل قد عمل فى الاسم والخبر، وفى الحال فهذه ثلاثة والابتداء قد عمل فى اثنين المبتدأ والخبر فقد انحط عن العامل اللفظى درجة [٥] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٠/١ ، ٥١ ..

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٩/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٠/١ .

الثالث : أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى ممتنع . فما ظنك بالأضعف (١) ؟

وأجاب عنه أيضا بقوله :

" لا يلزم ما ذكر لأنا لا نسلم أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط ؛ بل هو معنى قائم بهما معا وإن الابتداء وقع بهما معا ، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوى الأضعف كما ذكروإنما تقدم أحد معمولى الابتداء على الآخر ، إذ ليس معنى الابتداء قائما بالمبتدأ وحده دون الخبر (٢).

الرابع : أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ،ولفظ المبتدأ . فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط ، والاسم الذى تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذى تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ (٣).

وأجاب عنه أبو حيان بقوله : (هذا يبنى على أن الابتداء هو معنى حل بالمبتدأ فقط وقد منعنا ذلك (٤) .

<u>القول الثانى</u> :

أن الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر .

وهذا هو ما ذهب اليه سيبويه ونسب إلى جمهور البصريين ، والمبرد (٥).

قال سيبويه :

(فأما الذى يبنى شئ هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) وارتفع (المنطلق) لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته (١))

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٠/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٠/١، ٢٧١ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٠/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ ، وتعليق الفرائض للدماميى ١٧/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، شرح بن عقيل ٢٠٠/١ .

وإلى هذا ذهب ابن جنى [٢]، ونسب أيضا للفارسى[٣].

قال ابن جنى : (اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولا أن يكون الثانى خبرا عن الأول ومسندا إليه وهو مرفوع بالابتداء [٤])

وقال فى رافع الخبر (وهو مرفوع بالمبتدأ [٥]) .

وقد علق ابن الخباز على كلام ابن جنى بقوله (ومذهب أبى على وابن جنى : أن رفع الخبر هو المبتدأ بعد أن رفع المبتدأ الابتداء [٦] .

وقد اضطرب كلام بن جنى فى ذلك فقد ذكر فى الخصائص [٧]، أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا كما سيأتى بيانه فيما بعد .

احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه من أن المبتدا رفع بالابتداء والخبر رفع بالمبتدأ ، وصح رفعه به وإن كان جامداً لأن أصل العمل لطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما ، كما أن فعل الشرط لما كان طلبا للجواب عمل فيه عند طائفة [٨].

قال سيبويه :

(ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا ، وليت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج امبتدأ إلى ما بعده [٩]).

وقد ذكر بن القواس من أدلتهم بعد أن عزى هذا القول لأبى على وابن جنى بقوله

(وإليه ذهب أبو على ، أبو الفتح . اما أولا : فلأن المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره) .

وأما ثانيا : فلعدم اقتضاء الابتداء له لأن الابتداء ليس وصفا للخبر [١٠].

---

(١) ينظر : الكتاب ١٢٣/٢ .

(٢) ينظر : اللمع ص١٠٩ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨١٧/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٠٦ .

(٤) ينظر : اللمع ص١٠٩ .

(٥) ينظر : اللمع ص١١٠ .

(٦) ينظر : توجيه اللمع ص١٠٦ .

(٧) ينظر : الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٣/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ /١٥٨ ، ١٥٩ ، حاشية ياسين على الفاكهى ٢٣٤/١ .

(٩) ينظر :الكتاب ١/ ٢٣ .

(١٠) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ وينظر : شرح الكافية ص١١٥ .

كما أنه من أدلتهم : أن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضـعيف فـلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى [١].

والعامل فى المبتدأ عند سيبويه معنوى ، وهو الابتداء وفى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ.

قال بن عقيل :

(مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفـوع بالابتـداء وأن الخبـر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل فى المبتدأ معنوى وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ....والعامل فى الخبر لفظى وهو المبتدا وهذا مـذهب سـيبويه رحمه الله ...... [٢])

وإلى هذا ذهب الناظم بقوله [٣] ...

ورفعوا مبتدا بالابتداء * كذلك رفع خبر بالمبتدا .

كما نص على اختياره له وتصحيحه إياه لسلامته من كثير من الاعتراضات الواردة على غيره من موانع الصحة بقوله :

" ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ صـرح بذلك مواضع كثيرة ... وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره مـن موانـع الصحه [٤]."

وبنحو ما سبق تعليله صحح ابن عقيل [٥] والفاكهى [٦]قول سيبويه وجعل ابـن عقيل مذهبه أعدل المذاهب .

وضعف ابن يعيش مذهب سيبويه بأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسـم ، ولـيس أحدهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه [٧].

استدل ابن عصفور [٨] لبطلانه بأمرين :

---

(١) ينظر :الإنصاف ٤٧/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٠٠/١ ، ٢٠١ .

(٣) ينظر : الألفية ص١٧ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .

(٥) ينظر : شرح بن عقيل ٢٠١/١ .

(٦) ينظر : حاشيه ياسين على شرح الفاكهى ٢٣٤/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١ وينظر أيضا فى ذلك التزييل والتكميل ٢٥٨/٣ ، التصريح ١٥٩/١ .

الأول : أن المبتدأ قد يرفع الفاعل مثل : القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين معا من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له فى المتصرف فكيف به فى غيره .

وعلى هذا أجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كونه الفاعل محكوما عليه ، وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به له [(١)].

الثانى : أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو "زيد" والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك عل أنه غير عامل فيه [(٢)].

وعنه أجيب أيضا بأن العامل إذا لم يتصرف فيه نفسه لم يتصرف فى معموله ، فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولا على الفعل ومشبها به والمبتدأ ليس من ذلك القبيل ؛ لأن عمله متأصل ، لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له ، كما يعمل الفعل فى الفاعل لطلبه له ، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى [(٣)].

وكما رد أيضا :بأن المبتدأ قد يكون ضميراً والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير مالا يعمل [(٤)].

وأجيب عنه بأن هذا لا يلزم إلا إذا كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر .

والجامد والمشتق وإنما يعتبر هذا الذى ذكروه بالنسبة إلى الأفعال المتصرف منها وغير المتصرف ، أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء [(٥)].

لذلك ضعفه الأنبارى بأنه : متى وجب كون الابتداء عاملا فى المبتدأ فكان يجب أن يعمل فى خبره ، وذلك لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ؛ ذلك لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى كقولك :"زيد قائم وعمرو ذاهب" أو منزل منزلته كقولك "زيد الشمس حسناً" و "عمرو والأسد شدة" أى يتنزل منزلته فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلته تنزل منزلة الوصف لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف ومنها لما تنزل الخبر منزلة

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٨/٣ .

(٤) ينظر : التذييل ٢٥٨/٣ .

(٥) ينظر : التذييل والتكمييل ٢٥٩/٣ .

الوصف كان تابعا للمبتدأ فى الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف سواء أكان العامل قويا أم ضعيفا فكذلك ها هنا [١].

القول الثالث

لأبى العباس المبرد وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ و الابتداء [٢] و المبتدأ عملا فى الخبر فالابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ .

قال أبو العباس المبرد :

(فأما رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام ، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوىالابتداء على المبتدأ والابتداء و المبتدأ يرفعان الخبر [٣].)

وقال أيضا :

(وأما حيث كان رفع فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء [٤].)

وإلى هذا ذهب ابن السراج [٥]، وابن جنى [٦] .

قال ابن السراج :

(وهما مرفوعان : فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما [٧] ....)

وذكر الدمامينى أنه قول أبى إسحاق الزجاج وأصحا به كما ذكر نسبته [٨] إلى المبرد هو وابن عقيل [٩].

احتج من قال بذلك بأن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفة [١٠] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٧/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، التبيين على مذاهب النحويين ص٢٣٠ ، شرح التسهيل ٢٧١/١ ، التزييل والتكميل ٢٦١/٣ .

(٣) المقتضب ١٢٦/٤ .

(٤) المقتضب ١٢/٤ .

(٥) ينظر : الأصول ٥٨/٢

(٦) ينظر : الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٧) الأصول ٥٨/٢

(٨) ينظر: تعليق الفرائدعلى تسهيل الفوائد ١٨/٣ .

(٩) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ .

(١٠) ينظر : التبيين على مذاهب النحويين ص٢٣١ ، التصريح ١٥٩/١ .

قال المبرد :

"فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع. فإذا قلت: إن تاتنى آتك .فـ(تأتنى) مجزومة بـ"إن" وآتك مجزومه بـ"إن و تأتنى" ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ [١]" .

................وإلى هذا ذهب ابن يعيش معللا لما ذهب إليه بقوله :

" والذى أراه : أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر ، كما كان عاملا فى المبتدأ إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطة ، وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل ، إلا أنه كالشرط فى عمله ، كما لو وضعت ماء فى القدرة ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ها هنا [٢] " .

وعلى هذا النحو كان اختيار الأنبارى لهذا القول : حيث ذكر إن التحقيق فى هذا الخلاف عنده أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ، وذلك لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به إلا أنه أى: المبتدأ عامل معه لأنه اسم والأصل فى الاسماء أن لا تعمل [٣].

كذلك صحح هذا الرأى ابن بابشاذ بقوله

"فأما الرافع للخبر ففيه أقوال أربعة : أصحها أن الابتداء والمبتدأ جميعا رفعا للخبر ، فإذا قلت زيد قائم فزيد يرتفع بالابتداء والابتداء وزيد جميعا رفعا الخبر [٤]" .

وهذا القول قوبل بعدة ردود :

فيرى ابن عصفور [٥] والدمامينى [١] أن هذا القول رد لأنه يلزم عليه امتناع تقديم الخبر ، لأن المعمول لا يتقدم عل عامله إلا حيث يكون العامل متصرفا . ولا يرد

---

(١) المقتضب ٤٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٦/١ ، ٤٧ .

(٤) شرح المقدمة النحوية ص٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١ .

بأنه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ؛ لأن العمل عنـــد صـــاحب هـــذا القـــول منسوب لمجموع الأمرين لا لكل منها .

كما اعترض ابن مالك[٢] وأبو حيان[٣] هذا القول فذكروا أنه مردود ؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظـــا متقويـــا بلفـــظ كتقوى الفعل بواو المصاحبة ، أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى كتقـــوى المـــضاف بمعنى اللام ،أو معنى "من" فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له فوجـــب رده .

كما أن تنظيرهم ذلك بحرف الشرط وفعله حيث يعمل فى الجواب بواســـطة فعـــل الشرط مردود بأن الأمر ليس كما زعموا فى استدلالاتهم ، لأن حرف الشرط وفعله لفظان فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعا . وأما الابتداء فمعنى والمبتدأ لفظ ، فلو قوى اللفـــظ بالمعنى لكان قريبا بخلاف ما يحاولونه من العكس ، فإنه بعيد ولا نظير له [٤].

و بانعدام النظير كان إنكار الأشمونى [٥] لهذا القول أيضا .

وعليه فانه قد ثبت بهذه الردود القوية التى وجهها النحاة لمذهب المبـــرد فـــساد مذهبه، ومن قال بقوله .

القول الرابع والخامس :

ذهب إليهما الكوفيون حيث يرون أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفـــع المبتـــدأ فهما يترافعان أى أن كل واحد منهما يرفع الآخر مطلقا سواء أكان فى الخبـــر ذكـــر للمبتدأ أم لايكون له ذكر [٦].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٧١/١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٧/١ ، التزييل والتكميل ٢٦١/٣ .

(٥) ينظر : شرح الأشمونى على الالفيه ١٨٣/١ .

(٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٢/١ ، شرح ألفيه ابن معطـــى لابـــن القـــواس ٨١٧/٢ ، ائتلاف النصرة ص٣١ ، التذييل والتكميل ٢٦٤/٣، ٢٦٥ .

فكأنهم حين قالوا "زيد ضربته" وجدوه مرفوعا ، فلما زال الضمير انتصب زيد فقالوا : زيداً ضربت فنسبوا الرفع فى الأول للضمير . وعندما وجد الرفع فيما لا ضمير فيه أصلا نحو :"القائم زيد " قالوا ترافعا فرفع كل منهما الآخر [(١)].

قال الفراء فى قوله تعالى (**"كلا إنها لظى نزاعه للشوى"**) [(٢)] .

وقوله : "نزاعة للشوى" [(٣)]مرفوع على قولك : إنها لظى إنها نزاعة للشوى وإن شئت جعلت الهاء عماداً فرفعت لظى بنزاعة ونزاعة بلظى ، كما تقول فى الكلام: إنها جاريتك فارهة ، وإنها جاريتك فارهة . والهاء فى الوجهين عماد [(٤)].

وذكر أبو حيان[(٥)] أن قول الكوفيين يتلخص عنه مذهبان :

احدهما : أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ مطلقا سواء أكان الخبر ذكر للمبتدأ أو لا يكون له ذكر . وهذا القول نسبه ابن القواس [(٦)] للفراء والكسائى ونسبه العكبرى [(٧)] للفراء .

الثانى : التفصيل بين أن يكون له ذكر فيكون المبتدأ مرفوعا بذلك الذكر ، أولايكون ، فيكون مرفوعا بالخبر ونسبه ابن القواس [(٨)] لبعض الكوفيين .

استدل الكوفيين لما ذهبوا اليه بانهم وجدوا أن المبتدأ لا بد له من خبر وأن الخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل منهما فى صاحبه عمل صاحبه فيه ،لأن العمل بحسب الاقتضاء ، ولأن كل واحد منهما صار بصاحبه عمدة .

وقالوا : لا يمتنع أن يكون الشئ عاملا ومعمولا فى حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها :

قوله تعالى: "**أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى** " [(٩)] فنصب "أيا" ب "تدعوا" وجزم "تدعوا" بـــ"أى" فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا فى حال واحدة .

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٤/٣ .

(٢) سورة المعارج آية (١٥،١٦).

(٣) ينظر : سوه المعارج ايه (١٦) .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٨٥/٣ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٥/٣ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ص١١٥، شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ .

(٧) ينظر : اللباب ١٢٩/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ص١١٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ .

(٩) ينظر : سورة الاسراء من الآية (١١٠) .

وقوله تعالى "**أينما تكونوا يدرككم الموت** "[1] فـ "أينما" منصوب بـ"تكونوا" لأنه الخبر و"تكونوا" مجزوم بـ"أينما"

ورد هذا بأن الفعل بعد " أياما " و " أينما " ليس مجزوما بهما وإنما هو مجزوم بـ " إن " و " أياما " و " أينما " نابا عن " إن " لفظا وإن لم يعملا شيئا ، وبناء عليه فأينما في قوله تعالى " أينما تكونوا يدرككم الموت " منصوبا بـ " تكونوا " مجزوم بـ " إن " النائبة عنها أينما لفظا .

"**فأينما تولوا فثم وجه الله**" [2]ومثل ذلك كثير في كلامهم فكذلك هاهنا [3].

وقالوا : لا يلزم على ما ذكرنا بالفعل والفاعل فإن كل واحد منهما لا يستغني عن الآخر ومع هذا فالفعل لا يرتفع بالاسم . لأنا نقول : الفعل غير قابل لعمل الاسم فيه بخلاف المبتدأ والخبر [4].

وقد رد البصريين ما ذهب إليه الكوفيون وما استدلوا به فأشاروا إلى : أن ما ذهب إليه الكوفيون فاسد ، لأنه يؤدى إلى محال ؛ وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخر في حال واحدة ، وما يؤدى إلى المحال محال [5].

ومما بين فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيد أخاك ، وإن زيد أخوك ، وظننت زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره لأن عاملا لا يدخل على عامل [6].

وقد أثار قول الكوفيين العجب عند ابن بشاذ الذى يرى : أنه يلزم منه أن يكون الشئ عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهذا فيه ما فيه من التضاد [7].

كما رده أبو البقاء العكبرى[8] وحكاه أبو حيان[9] بأن العمل تأثيره ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيفضى مذهبهم إلى أن يكون الشئ قوياً ضعيفا من وجه واحد إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه .

---

(١) سورة : النساء من الاية (٧٨) .

(٢) ينظر : سورة البقرة من الآية (١١٥).

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٤،٤٥/١ ، شرح المفصل ٨٤/١ ، التبيين ص٢٢٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ ، الهمع ٩٤/١.

(٤) ينظر : التبيين على مذاهب النحويين ص٢٢٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، شرح المفصل ٨٤/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٤٨/١، شرح المفصل ٨٤/١ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٢٩٥،٢٩٦ .

(٨) ينظر : اللباب ١٣٠/١.

(٩) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .

كما ذكر أبو البقاء [١]،وابن عصفور [٢] أن رفع كل واحد منهما بالآخر فاسد ولا يصح لوجهين :

أحدهما :أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له .

كما أنه لو كان المبتدأ مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون المبتدأ فاعلا ، إذا كان الخبر فعلا والفاعل لا يكون قبل الفعل [٣].

والاخر : أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو"زيد"والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه فدل ذلك على أنه غير عامل فيه [٤].

كما أن ابن مالك قد رد مذهب الكوفيين بعد أن حكاه بقوله :

"وهو مردود أيضا ؛ إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما فى التقدم رتبتة اصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع : صاحبها فى الدار كما لا يمتنع : فى داره زيد ، وامتناع الأول وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه [٥]"

وأما ما استدلوا به من الآيات فإن الجواب عنها من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل بنفس الاسم المنصوب ، وانما هو بتقدير حرف الشرط الذى هو "إن" والنصب فى الاسم بالفعل المذكور ، فإذا العامل فى كل واحد منهما غير الآخر .

الثانى : أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل فى الآخر إلا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابتة عن حرف الشرط إلا من حيث هو اسم ، والنصب فى الاسم بالفعل نفسه، فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه، لأنه بإعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبر [٦].

---

(١) ينظر : اللباب ١٢٧/١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، اللباب ١٢٧/١ . ، التبيين ص٢٢٧ ، المساعد ١٠٦/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١،التبيين ص٢٢٧.

(٥) شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، شرح المفصل ٨٤/١ .

واما من ذهب من الكوفيين إلى أن العامل فى المبتدأ هو الضمير العائد إليه فيهما من الخبر فقد أبت أبو البقاء[١] عدم صحته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العائد لا يعمل فى الظرف ولا فى الحال ، مع أن العامل فيهما قد يكون معنى ضعيفا فألا يعمل هاهنا أولى .

الثانى : أن الضمير العامل قد يكون فى الصلة فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول وهو باطل ؛ لأن الفعل الذى هو الاصل فى العمل لوكان فى ذلك الموضع لم يعمل، فالضمير أولى بعدم العمل [٢].

الثالث : أن العائد لو رفع للزم الرفع فى قولك "زيدا ضربته" ولما جاز أن يعمل فيه المحذوف ويلغى العائد دل على أنه ليس بعامل [٣].

كما رد بن القواس بأنه باطل لأنه يلزم منه تقدم الشيئ على نفسه بمرتبتين من حيث إن المبتدأ عامل فى الخبر ، والخبر عامل فى الضمير العامل فى المبتدأ .

ولأن الضمير قد يكون فى الصلة نحو : زيد الذى قام ولأنه لا تعمل الصلة ولا شئ منها فيما قبلها ولأن الضمير لا يعمل مطلقا بدليل امتناع : "مرورى بزيد حسن" "وهو بعمرو قبيح" ، لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير [٤].

وقد اختار مذهب الكوفيين أبو حيان [٥]، والسيوطى[٦] الذى ذكر أنه اختيار ابن جنى أيضا علما بأن ابن جنى من القائلين بمذهب البصريين كما سبق بيانه .

قال أبو حيان :

"والذى نذهب اليه ونختاره – وهو الذى يقتضيه النظر – قول الكوفيين فى أن كلا منهما رافع للآخر ، وذلك أن كلا منهما يقتضى الآخر وما كان مقتضيا لشئ وليس بمستقل فينبغى أن يكون عاملا فيه [٧]."

---

(١) ينظر : اللباب ١٢٧/١، والتبيين ٢٢٧ .

(٢) ينظر : التذييل ٢٦٦/٣ .

(٣) ينظر : التبيين ص٢٢٧ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص١١٦ وشرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٢٢٦/٣ .

(٦) ينظر : الهمع ٩٥/١ .

(٧) التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .

ولم يقف اختيار أبى حيان لمذهب الكوفيين عند هذا الحد ، وانما قام بالرد على كثير من الأمور التى احتج بها على بطلان هذا المذهب .

يقول أبو حيان :

"ونحن نرد جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب :"

اما الرد أولا بـ: "أن كلا منهما قد يرفع الاخر فيؤدى إلى إعمال عامل رفعين من غير تشريك " فهذا لا يلزم الا لو اتحدت جهتا الرفع ، أما إذا اختلفت، بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية والآخر على غير جهة الفاعلية فلا يمتنع "(١).

"واما من رد بـ :"أن الخبر قد يكون جامدا لا يعمل "فهذا لا يلزم إلا فى الأفعال أو ما عمل لشبهه بها أو لنيابته منابها "(٢).

"واما من قال: (رتبته بعد المبتدأ ورتبته العامل قبل المعمول فتنافيا) فهذا منقوض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم : أيا تضرب أضرب ، فرتبة فعل الشرط بعد أدلته وهو عامل فى اسم الشرط ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط فلا تنافى فى ذلك "(٣).

واما قولهم : "إنه يكون فعلا فلو عمل فى المبتدأ لكان فاعلا " فليس بصحيح ، ليس الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ ، بل الاسم الذى وقع الفعل موقعه هو العامل فى المبتدأ ، لا على جهة الفاعلية ، ولو سلمنا أن الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلا ، لأن رفعه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم فلا يكون فاعلا "(٤).

"وأما قولهم : "ولأن الضمير قد يكون فى الصلة : فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول " فهذا لا يلزم لأنى لم أختر أن المبتدأ يرفع بالضمير الذى فى الخبر وإنما قولنا "إن الخبر رافع للمبتدأ "(٥).

---

(١) التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ ، ٢٦٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٦٧/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٦٧/٣ .

(٤) ينظر : التزييل ٢٦٧/٣ .

(٥) السابق ٢٦٧/٣ .

واما قولهم أن الخبر كالصفة : فليس الخبر كالصفة لا يشبه شئ هو أحد ركنى الإسناد بشئ غير مفتقر إليه فى كيفية الإسناد " [١].

" واما قولهم :" إن العامل اللفظى إلى آخره فنحن نجد أن العامل اللفظى يبطل عمله بالعامل اللفظى تقول : ما قام رجل ، فرجل مرفوع بقام وليس زيد قائما فقائما منصوب بـ ليس ، ثم تدخل من على "رجل " والباء على قائم فبطل عمل العامل اللفظى وهو "قام "و"ليس"[٢].

كما رد على اعتراض ابن مالك[٣] السابق- الذى ذكر فيه بأنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما فى التقدم رتبه أصلية إلى آخره – بأنه منقوض باسم الشرط وفعله ، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عامل أن يتقدم على معموله . وأما امتناع : صاحبها فى الدار وجواز : فى داره زيد مبنيا على ماذكره المصنف من أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وإنما ذلك لأن وضع الخبر أن يكون ثانيا للمبتدأ لفظا أو نية ، لا من حيث العمل ، بل من حيث ترتيب الإسناد ؛ لأن الأصل فى الوضع أن يطابق المعنى اللفظ فتبدأ أولا بالمسند إليه الحكم وتأتى ثانيا بالمسند ؛ لأنه حديث عنه ، ولذلك كان باب وضع الفاعل على خلاف الأصل لأنه ليس المعنى فيه مطابقا للفظ ؛ لأنك بدأت أولا بالمسند ثم أتيت بالمسند إليه فلما اتصل بالمبتدأ ضمير شئ هو فى الخبر كان مفسره متأخراً عنه لفظا ونية ، إذا وقع فى موقعه ثانيا وهو أصله فلم تجز المسألة إذ ليست فى المواضع المستثناة فى تغيير المضمر بما بعده ، وأما جواز "فى داره زيد" فإن مفسره وإن تاخر لفظا فهو مقدم رتبة و"فى داره" وإن تقدم لفظا فهو مؤخر رتبة فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك "[٤].

كما رد على قولهم "العمل تأثير إلى آخره بأنهم ليس قويا ضعيفا من وجه واحد بل اختلفت جهتا القوة والضعف لأن طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك فى اسم الشرط وآداته [٥] " .

---

(١) السابق ٢٦٧/٣ .

(٢) السابق ٢٦٧،٢٦٨/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

(٤) التذييل ٢٦٨/٣ .

(٥) السابق ٢٦٨/٣ .

وقد رام بعض النحاة أن يفرق بين عمل المبتدأ والخبر وبين أداة الشرط وفعله بأن العمل فيه مسألة المبتدأ والخبر واحد يعنى رفعا ، وعمل أداة الشرط وفعله مختلف إذ عمل أداة جزما وعمل الفعل نصبا فلذلك جاز ذلك فى أداة الشرط وفعله ومنعناه فى المبتدأ والخبر [١].

كذلك رد على من زعم من النحويين أن الجزم فى فعل الشرط ليس فى أداة الشرط إذا كانت اسما ، بل الجازم هو "إن" مقدرة قبل أداة الشرط الاسمية ، ولا يجوز أن تظهر ، كما لم يجز أن تظهر "أن" مع "حتى" فإذا قلت "من يقم اقم معه" و" إن"مقدره قبل "من "وعلى هذا لا يلزم أن يكون كل واحد من اسم الشرط وفعله عاملا معمولا ، إذ النصب فى اسم الشرط فى نحو : "أيا تضرب اضربه" بـ "تضرب " والجزم فى "تضرب" بـ "إن"مقدره قبل "أى".

فهذا الزعم باطل ، لأن النحويين ذكروا أن "من " و "ما" وما أشبههما من أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى حرف الشرط ولولا تضمنها معناه لم تبن ، فإذا كان حرف الشرط مقدرا قبلها لم تتضمنه فيلزم أن تكون معربة وأيضا فما ادعاه من التقدير لم يلفظ به فى موضع من المواضع[٢].

وبعد :

فبهذه الردود القوية التى وجهها أبو حيان انتصاراً لمذهب الكوفيين ممن ارادوا تقويضه وإبطال أدلته وتعليلاته فإنه يمكننى القول بان المختار عندى من هذه المذاهب السابقة هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن كل من المبتدأ والخبر ترافعا فكل واحد منهما رافع للآخر وذلك ؛ لأن كل منهما يقتضى صاحبه وما كان مقتضيا لشئ وليس بمستقل عنه ينبغى أن يكون عاملا فيه ، وهذا ما اختاره أبو حيان [٣]، السيوطى[٤].

ويكفى أن اسوق لاختيار هذا المذهب ما به علل أبو حيان لاصطفائه لهذا القول من بين مذاهب النحاة المتعددة فقد قال :

---

(١) السابق ٢٦٨/٣، ٢٦٩.

(٢) السابق ٢٦٩/٣ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٧٠/٣ .

(٤) ينظر : الهمع ٩٥/٣ .

"وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه "جار على القواعد . إذا أصل العمل إنما هو للفظ ولم نجد الا مبتدأ وخبرا ووجدناهما مرفوعين وأمكن أن ينسب العمل لكل منهما فى الآخر إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء ، كما وجدنا ذلك فيما هو متفق عليه ، أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله ، وكان فى ذلك بقاء على أن العامل لفظى دون إدعاء مالا يصح من أن يكون العامل معنوياً كمن ذهب إلى أن العامل فى المبتدأ الابتداء أو من ذهب إلى أنه الإسناد ، أو من ذهب إلى أنه التعرى من العوامل اللفظية اومن ذهب إلى انه التهمم والاعتناء ، أو من ذهب إلى أنه شبهه بالفاعل .وهذه كلها معان ليس ثم لفظ يدل عليها . والمعانى لم يثبت لها عمل فى موضع اتفاق فيحمل عليه هذا المختلف فيه " [1].

وعليه فلست أوافق ابن القواس فيما ذهب إلى اختياره مما ذهب إليه البصريون القائلون بأن العامل هو الابتداء لأنه مرجوح بأن العامل عندهم معنى ، والمعانى لم يثبت لها عمل فى موضع اتفاق حتى يحمل عليه هذا .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٧٠/٣ .

المسألة الثانية : متعلق الظرف الواقع خبراً[(١)]

قال ابن القواس :

" إذا وقع الخبر ظرفاً مطلقاً فلابد له من متعلق[(٢)].خلافـا للكـوفيين[(٣)] فإنـه لا يتعلق عندهم بشئ مطلقاً . والأول أظهر ؛ لأنه معمول وكل معمول لابد له من عامل، وإذا لم يكن محققا فلابد وأن يكون مقدراً:

واختلف فى المقدر فذهب أبو على ، وأكثر المتأخرين إلى أنه فعل[(٤)].أي :جملة. فزيد فى الدار تقديره:استقر فى الدار .

وذهب ابن سراج[(٥)]، وأبو الفتح[(٦)] إلى أنه اسم فاعل :

أما الأول : فاحتج بأنه الأصل فى عمر الرفع ، والنصب :إنما هو الفعل ، فتقديره أولى.

أما الثاني : فاحتج . أما أولاً : فلأنه إذا قدر باسم الفاعل كان مفرداً.وهو الأصل في كونه خبرا لمبتدأ لما تقدم.

وأما ثانياً:فلأنه إذا قدر بالفعل كان مركباً ،لاستلزامه الفاعل . والمفرد أصل المركب.

وأما ثالثاً: فلأنه أقل تقديراً من الفعل.

واختار المصنف [(٧)]الأول محتجاً بأن الظرف إذا وقع صلة ، أو صفة للمبتـدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره فلا يقدر إلا الفعل اتفاقا ، فيجب أن يقدر فـي محـل الخلاف طرداً للباب.

وفيه نظر : لأنه إذا وقع خبر المبتدأ الواقع بعـد الفـاء فـي جـواب " أمـا " كقولك:"أما خلفك فزيد" فإنه لا يقدر إلا بمفرد ؛لامتناع الفصل بين :أما والفـاء بغيـر المفرد "[(٨)] أهـ

---

(١) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٣٦/١ ، ٣٧ تحقيق د/فائز فارس ط أولى ، الملخص في ضبط قـوانين العربيـة لابن أبى الربيع١٦٧/١، شرح الجمل للخوارزمي ص ٨٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، العلـل فـى النحو لابن الوراق ص١٣٨،شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/٢.

(٢) هذا مذهب البصريين ينظر،: شرح المفصل ٩٠/١، ائتلاف النصرة ص٣٥ .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٥، الفوائد الضيائية للجامي ٢٨٤/١، الارتشاف ٥٤/٢.

(٤) ينظر : الارتشاف ٥٤/٢.

(٥) ينظر: الأصول فى النحو ٦٨/١.

(٦) ينظر : اللمع ص١١٢، سر الصناعة ١٢٥/١.

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١.

(٨) شرح الكافية ص١٢٩،١٣٠ ، شرح ألفية ابن معطى ٨٣١/٢ ، ٨٢.

التحليل والتعليق:ـ

في النص السابق تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة حول تعلق الظرف الواقع خبراً ، وعدم تعلقه فذكر قول الكوفيين ، وقول البصريين منتهياً من ذلك إلى اختياره للمذهب البصري ، معللا لذلك ، ثم عرض خلاف النحاة في تقدير المتعلق.

وسيتضح بالتحليل والتعليق مدى هذا الخلاف ، وأدلة كل ، وبيان موقف النحاة، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالي:

ــ ذهب الكسائي ، والفراء ، وشيوخ الكوفيين إلى أن الظرف الواقع خبراً لا يتعلق بشيء ، وإنما ينتصب على الخلاف(١).

واحتجوا بأن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى ، فإذا كان ظرفاً لم يكن كذلك ،فلما خالفه نصب على الخلاف.

بيان ذلك أنك : إذا قلت:زيد أخوك ، فزيد هو الأخ في المعنى ، فلذلك رفع كل واحد منهما الآخر.

أما إذا قلت : زيد عندك ، أو خلفك ، فليس الخبر هو المبتدأ.وإنما هو خلافه فليس عندك هو زيد، فلما خالفه نصب على الخلاف.

فالنصب عنهم أمر معنوي فلا متعلق له(٢).

ــ وذهب ثعلب(٣) من الكوفيين إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف غير مقدر .

ــ ويرى البصريون أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجروراً نحو : زيد عندك أو : زيد في الدار . فليس الظرف هو الخبر في الحقيقة ، وذلك لأن الخبر ليس هو المبتدأ ، وإنما الظرف وكذلك الجار والمجرور معمولان للخبر المحذوف ، ونائبان عنه. وإنما حذف هذا المتعلق ، وأقيم الظرف مقامه إيجازاً ، واختصاراً ولما في الظرف من الدلالة علية(٤).

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٥،شرح الكافية للرضى ٢١٤/٢،شرح المفصل لابن يعيش٩١/١ ، الارتشاف ٥٤/٢

(٢) ينظر : شرح المفصل ٩١/١ ، ائتلاف النصرة ص٣٥، المغنى ٤٩٩/٢

(٣)ائتلاف النصرة ص٣٥ ، الارتشاف ٥٤/٢ وثعلب هو : أبو العباس أحمد بن يحي المعروف بـ (ثعلب) مولى بني شيبان ، ولد فى بغداد فى عصرها الذهبي وتلقى عن ابن الأعرابى من مصنفاته : ما ينصرف ومالاينصرف ، ومجالس ثعلب توفى سنة٢٩١ ينظر : نزهة الألباء ص٢٨ ، مراتب الحويين ص ٥ ، نشأة النحو ص٧٣.

(٤) ينظر : شرح المفصل ٩٠/١، البسيط لابن أبى الربيع ٥٤٧/١، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزرى ص٥٥ تحقيق د/مصطفى احمد خليل النماس ط مطبعة السعادة .

احتج البصريون لما ذهبوا إليه بالاتى :

١- أن كل ظرف زماني ، أو مكاني يوجد به معنى " في " . و"في" حرف من حروف الجر ، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ، وذلك لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك : عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ، فإذا قلت : " من زيد " ،و "إلى عمرو " لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ، فدل هذا على أن التقدير في قولك : " زيد أمامك وعمرو وراءك " زيد استقر أو مستقر في أمامك وعمرو استقر أو مستقر في ورائك، ثم حذف الحرف فاتصل العامل بالظرف فنصبه ، فالمحذوف مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع حرف الجر(١) .

٢- ان الظرف معمول ، وكل معمول لابد له من عامل ، وإذا لم يكن محققا فلابد وأن يكون مقدراً (٢).

يقول النيلى:

" .... والدليل على أن الظرف ليس بخبر أن قولك: " خلفك " عبارة عن الجهة لا عبارة عن زيد ، ولأنه منصوب ، والخبر المفرد لا يكون منصوبا، ونصبه يقتضى ناصبا ، وليس الناصب هو المبتدأ ؛ لأنه اسم جامد فدل على أن ناصبه محذوف مقدر هو الخبر في الحقيقة." (٣)

وما ذهب إليه الكوفيون فاسد ومردود من عدة أوجه:

الأول : قولهم ، " إن الظرف الواقع خبراً منصوب على الخلاف " فاسد ؛ لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ ، لوجب أن يكون المبتدأ أيضاً منصوباً ، لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً فكان يبغي أن يقال :" زيداً أمامك " و " عمراً وراء " ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه. (٤)

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ص،الإنصاف ٢٤٦/١.

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٣٠ أبن معطى ٨٣١/٢

(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية جـ١ ق ٢ ص ٨٠٨

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٧/١ ، المساعد ٣٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١

الثانى : أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع نحـــو: أبـــو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير ، ونهارك صائم . فلو صلحت المخالفـــة للعمـــل فـــى الظروف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها (١).

الثالث : أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فـــلا يـــصح أن تكـــون عاملة؛ لأن العامل عملاً مجمعا عليه لا يكون غير مختص . هذا إذا كان العامل لفظياً مع أنه فى العمل أقوى من المعنوى. وعليه فالمعنوي إذا عدم الاختصاص كان أحق بعدم العمل لضعفه (٢).

كما أن ما ذهب إليه أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ، فاسد أيضا ومردود .

ووجه الفساد :أنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجـــه لفظـــا وتقديراً ، والفعل لا يخلوا : إما أن يكون مظهراً موجوداً ، أو مقدراً في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهراً موجوداً ولا مقدراً فى حكم الموجود كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملا ، وكما يستحيل فى الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشى برجل معدوم ، والقطع بسيف معدوم والأحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل فى هـــذة الصناعة النصب بعامل معدوم ، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية وكما أن مـــا ذهب إليه لا نظير له فى العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية فلـــذلك كـــان فاسداً (٣) .

هذا ما بين به البصريون أوجه فساد قول الكوفيين ، وأحمد بن يحـــى ثعلـــب . وعليه : فإن ما ذهب إليه البصريون من أن الظرف الواقع خبراً لابد له من متعلق هو الخبر فى الحقيقة ــ هو القول المختار؛ لقوة أدلتهم ، وتفوقها علـــى أدلـــة الكـــوفيين وأقوالهم هذا بالإضافة إلى أن ما ذهب إليه الكوفيون ، وثعلب ضعيف فى العربيـــة ، ولا نظير له فيها (٤) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣١٣/١.
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣١٣/١.
(٣) ينظر : الإنصاف ٢٤٧/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٧/١ .

وبذلك يكون اختيار ابن القواس لمذهب البصريين اختيارا قد وافق الصواب. كله . وهو اختيار أبى بكر الشرجي [١]، وهو نفسه ما أختاره ، وأرجحه.

ورأيت من الجدير بالذكر أن أوجز اختلافهم فى تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا لتكتمل للمسألة صورتها : فذهب جمهور النحاة واختاره الزمخشرى [٢]، وابن الحاجب [٣] ، والرضى [٤]، وأبو بركات [٥] الأنبارى . إلى أن الظرف ، وكذلك الجار والمجرور يعدان من قبيل الجمل ؛ لأنهما يقدر معهما الفعل فإذا قلت : زيد عندك ، وعمرو فى الدار كان تقديره : زيد استقر عندك ، وعمرو استقر فى الدار. [٦]

وحجة هؤلاء :

١- أن الظرف لابد له من متعلق عامل فيه ، والأصل فى العمل هو الفعل ، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى [٧] .

٢- أن الظرف والجار والمجرور يقعان فى صلة الأسماء الموصولة نحو : " الذى " و " التى " ومعلوم أن الصلة لا تكونن إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصلة دلنا ذلك على أنهما يعدان من الجمل ، لا من المفردات ، وأن التقدير : استقر لا مستقر ؛ لأن أستقر يصلح ان يكون صلة ومستقر لا يصلح لأنه مفرد [٨].

وذهب ابن السراج[٩] ، وتبعة وابن جنى[١٠] ، وابن برهان[١١] ، واختاره ابن مالك[١٢] ، وابن عقيل[١٣] إلى ان الظرف وكذلك الجار والمجرور يقدر متعلقهما اسم فاعل ، فهما من قبيل المفرد لا الجملة.

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٦،٣٥.

(٢) ينظر : المفصل في علم العربية ص٢٤.

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/٢

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢١٥/١ ت أحمد سيد أحمد.

(٥) ينظر : أسرار العربية ص٥٩.

(٦) ينظر : شرح المفصل ٩٠/١، الفوائد الضيائية للجامى ٢٨٤/١.

(٧) ينظر : شرح ألفية أبن معطى ٨٣١/٢، المساعد ٣٦/١ ؟، شرح المفصل ٩٠/١.

(٨) ينظر : أسرار العربية للأنبارى ص٥٩.

(٩) ينظر : الأصول ٦٨/١.

(١٠) ينظر : اللمع ص١١٢ ، سر الصناعة ١٢٥/١ تحقيق د/ حسن هنداوى ط دار القلم.

(١١) ينظر : شرح اللمع ٣٧/١،٣٦.

(١٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠/١.

(١٣) ينظر : المساعد ٣٦/١.

وأحتج هؤلاء لذلك بالآتي :

١- أن الظرف فى قولك : زيد عندك ، والجار والمجرور في قولك : زيد فى الدار ــ خبر ، والأصل فى الخبر الإفراد [١] .

٢- أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ؛ لأنه واف بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع . وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذا لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم به لايظهر إلا فى اسم الفاعل[٢] .

٣- أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل[٣] .

٤- أن تقدير الفعل يعنى جملة ، وتقدير اسم الفاعل ليس بجملة ، والمفرد أصل ، وقد أمكن فلا عدول عنه [٤].

ونسبق إلى الأخفش وحكاه أبو على الفارسى عن شيخه ابن السراج أنهما جعلا الإخبار بالظرف قسما برأسه ليس من قبيل الجمل ولا من قبيل المفردات[٥] .

وعزى بعضهم إلى ثعلب أنه منصوب بفعل محذوف والتقدير فى نحو : زيد أمامك : زيد حل أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه من الفعل . [٦]

وقد ذكر ابن القواس أن الأول هو اختيار المصنف والواضح أنه لم يرتض اختيار المصنف تعلق الظرف بالفعل ، ولذلك اعترض عليه بقوله " وفيه نظر "

والذى يبدو أنه يركن إلى القول الثاني الذي يرى : أنه يتعلق باسم فاعل ، ولذلك تراه يعلل لاعتراضه على ابن الحاجب بأن الظرف إذا كان خبرا للمبتدأ الواقع بعد الفاء فى جواب " أما " كقول : أما خلفك فزيد ، فإنه لا يقدر إلا بمفرد لامتناع الفصل بين " أما " و " الفاء " بغير المفرد . [٧]

والمختار عندي كما جاء في المغنى [٨] أن تقديره يكون بحسب المعنى ،فلا يترجح تقديره اسما ، ولا فعلا ، وأنما يكون بحسب المعنى .

قال أبن هشام : "والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ، ولا فعلا بل بحسب المعنى" [٩]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للجامى ٢٨٤/١، والتصريح ١٦٦/١، والمساعد٣٥/١.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠/١ ، شرح التسهيل ٣١٧/١.

(٣) ينظر :شرح التسهيل ٣١٨/١ و شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣١٨/١ .

(٥) ينظر : التسهيل ص٤٩ ، منهج السالك ص٤٢ ، شرح ابن عقيل ٢١١/١ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٤٥/١ ، الأرتشاف ٥٤/٢ ، التبيين ص٣٧٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٢٩، ١٣٠ وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٣١/٢ .

(٨) ينظر : المغنى ٥١٦/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٦٦/١، ١٦٧.

(٩) المغنى ٥١٦/٢.

المسألة الثالثة : تقدير الخبر فى " ضربى زيداً قائما "[١]

قال ابن القواس :

"وأما وجوب حذف الخبر فبشرطين :

أحدهما : ما التزم فى موضعه لفظ ، والآخر : مادل عليه قرينة . بخصوصيته .

وقد ذكر له أربع صور : الأولى ....

الثانية : قولهم : ضربى زيدا قائما . وإنما وجب حذف الخبر لوجود الأمرين معا وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها : للبصريين : وهو أن التقدير : ضربى زيداً حاصل إذا كان قائما . فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به وهو " إذا " عليه . ثم حذف " إذا " لدلالة المضاف إليه عليه ، ثم " كان " التامة وفاعلها لدلالة الحال عليها[٢] .

وثانيها : للكوفيين وهو : أن " قائما " معمول المصدر الذى هو المبتدأ ، والخبر محذوف . والتقدير : ضربى زيداً إذا كان قائما حاصل[٣]

وثالثها : لابن درستويه[٤] وابن بابشاذ : إنه من حيث المعنى بمنزلة : أقائم الزيدان ؟ والتقدير : ضربت زيدا قائما . ويجوز حينئذ إذ أن يكون حالا من الفاعل .

ويجوز أن يكون من المفعول ، والأظهر قول البصريين .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ومعنى[٥] :

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١ ، الفوائد الضيائية ٢٩٨/١ ، الأرتشاف ٣٣/٢ ، التصريح ١٨٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٤٧/١ – ٢٥٢ ، الهمع ١٠٦/١ ، ما فات الإنصاف ص١٦٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١ شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٢٩٦/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١ ، الفوائد الضيائية ٢٩٨/١ .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بين درستويه الفارسى النحوى أحد النحاة المشهورين ، والأدباء المذكورين أخذ عن المبرد ، وابن قتيبة ، وأخذ عنه عبد الله المرزبانى ، وغيره . له كتاب الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمى ، وكتابه فى الهجاء . توفى فى يوم الاثنين ست بقين من صفر سنة سبع وأربعين وثلاثمائة . ينظر : نزهة الألباب للأنبارى ص٣٨٣ ، ٣٨٤ ت محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار نهضة مصر – الفجالة .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٩/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٢٩٧/١ .

أما المعنى : فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام ؛ لأن المعنى : ما ضربت زيدا إلا قائما . وعلى قولهم لا يبقى فيه إشعار بنفى الضرب عن حال أخرى .

وأما اللفظ : فشرط وجود الحذف قيام غيره مقامه ، وفى جعله من تسمية المبتدأ لا يوجد هذا الشرط ، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه .

وأما القول الأخير : فيعلم بطلانه من جهة المعنى ، وهو عدم إفادة عموم النفى عن حال أخرى غير القيام . والفرق بينه وبين اسم الفاعل أنه لا يستقل بفاعله كلاما ، كما استقل اسم الفاعل بمرفوعه كلا ما فى : أقائم الزيدان ؟

ولا يقال : إن " قائما " يجوز أن يكون خبر " كان " فتكون ناقصة .

لأنا نقول : **أما أولا** : فلعدم دلالته حينئذ على الظرف المحذوف .

وأما ثانيا : فلامتناع تعريفه مطلقا فكان تامة[١] .) أ هـ

التحليل والبيان

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة فى تقدير الخبر عند القول بابتدائية "ضربى " من نحو قولهم : " ضربى زيدا قائما "

فذكر أن للنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال : ذكرها منتهيا من مناقشتها إلى اختياره لأحد هذه الأقوال ، مبينا وجه فساد ما دون اختياره .

وسيتضح بالتحليل مناقشة هذه الأقوال ، وحجة أصحاب كل قول ، والرد عليه ، مع بيان موقف النحاه ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو لتالى :

أولا :مذهب البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلى أن تقدير الخبر فى نحو : ضربى زيدا قائما : إنما هو : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، أو " إذ " كان قائما .

فحذف " حاصل " " الخبر " كما يحذف متعلقات الظروف فى نحو " زيد عندك " فبقى : " إذا كان " أو " إذ كان " ثم حذف " إذا " مع شرطه العامل فى الحال ، وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأن فى الحال معنى الظرفية ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ؛ فيكون الحال قائما مقام الخبر ، وليس هو الخبر ، لأن الخبر وصف فى المعنى والضرب[٢] لا يوصف بالقيام .

---

(١) شرح الكافية ص١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٣٥/٢، ٨٣٦ .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١،الفوائد الضيائية ٢٩٦/١،التصريح ١٨٠/١، الأشباه والنظائر للسيوطى ٣٣٥/٤

ووجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسع ، والظرف أليق به . والزمان دون المكان ، لأن المبتدأ حدث ، والزمان أجدر به ، وإنما قــدر " إذ " و " إذا " دون غيرهما للإستغراق . فتقدر " إذ " عنــد إرادة الماضـــى ، وتقــدر " إذا " عنــد إرادة المستقبل[١] وكان هنا هى التامة .

ولم تقدر كان الناقصة هنا ؛ أنها لو كانت الناقصة هى المقدرة لكان " قائما " هو الخبر ، ولو كان هو الخبر ، لجاز أن يقع معرفة . لأن أخبار كان تكــون معرفــة ، ونكرة ، فلما اقتصر ها هنا على النكرة ، ولم تقع المعرفة فيه البته ، دل ذلك على أنه حال وليس بخبر[٢] .

وعلى مذهب البصريين اعترض الرضى[٣] بالأتى :

١- ما فيه من تكلفات كثيرة بحذف" إذا "مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت ذلــك فى غير هذا المكان .

٢- العدول عن ظاهر " كان " الناقصة إلى معنى " كان " التامة .

ثانيا : **مذهب الكوفيين** :

وذهب الكوفيون إلى أن تقدير الخبر فى نحو : ضربى زيدا قائما هو : ضربى زيدا قائما حاصل بجعل " قائما " من متعلقات المصدر الذى هو المبتدأ والخبر محذوف تقديره : ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل ، أو ثابت ، فالخبر على قولهم مقدر بعــد الحال وجوبا ، والحال عندهم من تتمة المبتدأ[٤] .

وما ذهب إليه الكوفيون مردود بأنه تقدير ما لا دليل فى اللفظ عليه ، وذلك لأنه كما يقدر " ثابت " ، أو " حاصل " يجوز أن يقدر أيضا منفى ، أو معدوم . ولأنـــه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزا ، لا واجبا ؛ لأن (قائما) حينئذ يكون حالا من (زيــد) والعامل فيه المصدر ، فلا يكون الحال ساداً الخبر مسد؛ فلا يلزم حذفه. وإنمـــا يجــب حذف الخبر فى مثل هذا إذا سدت الحال مسده؛ لأن الحال إذا زكى عوض من الخبــر

---

(١) ينظر: إرتشاف الضرب ٣٤/٢، التصريح ١٨٠/١، الهمع ١٠٦/١، الملخص لابن أبى الربيع ١٧٥/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١ ، الارتشاف ٣٤/٢ ، التصريح ١٨٠/١، البسيط لابن الربيع ٥٥٦/١ ، ٥٥٧ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ج١ ق٢ ص٨١٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٤٩/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٢٩٨/١

بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، ولا تجرد خبر هذه المصادر إلا مـع وجـود الأحـوال للمناسبة بين الحال، والخبر. والحال مقيدة كما أن الخبر كذلك، وأنه يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضية ولا يتصور العوضية إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال[١].

كما بين ابن الحاجب[٢] والرضى[٣]، وابن القواس[٤]، والجامى[٥]: أن ما ذهب إليـه الكوفيون فاسد من جهة اللفظ والمعنى .

أما من جهة اللفظ : فإنه ليس فى تقديرهم ما يسد مسد الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، ومن المعلوم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ[٦] .

وأما من جهة المعنى : فلأن المعنى المتفق عليه لقولهم : ضربى زيدا قائما هو : مـا أضرب زيدا إلا قائما أى : الحكم على كل ضرب منى واقـع على " زيد " بأنه فى حال لقيام .

وهذا المعنى المتفق عليه لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنـسبة إلـى مـا أضيف إليه على حد تقدير البصريين .

أما لو قيد بالحال كما هو الشأن فى تقدير الكوفيين- : لخرج بالتقييد عن كونه عاما . فيكون المعنى : ضربى زيدا المختص بحال القيام حاصل . وهو غير مطـابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الـضرب المقيد بالقعود أيضا فى وقت آخر ، فليس فى تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه[٧] .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٩٨/١ ، الهمع ١٠٦/١ ، الأشباه والنظائر ٣٣٤/٤ ، ٣٣٥ .
(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧٧/٢ ، ٣٧٨ .
(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٤٩/١ .
(٤) ينظر : شرح الكافية ص١٤٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٨٣٦/٢ .
(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٩٧/١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٤٩/١ ، الفوائد الضيائية ٢٩٧/١ .
(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧٧/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/١ ، الفوائد الضيائية ٢٩٧/١ .

ثالثا : **مذهب ابن درستويه وابن باشاذ**

وقد ذهبا إلى أنه لا خبر لهذا المبتدأ وذلك لأنه بمعنى الفعل ، فالفاعل أغنى عن الخبر ؛ لأن المصدر واقع موقع الفعل .

فمعنى قولك : ضربى زيداً قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما . وهو عندهما نحو قولك :أقائم الزيدان(١) .

والحال يجوز أن تكون من الفاعل ، ويجوز أن تكون من المفعول(٢) .

وقد بين ابن الحاجب(٣) ، والرضى(٤) ، ابن القواس(٥) ، وابن مالك(٦) والسيوطى(٧) ضعف هذا المذهب من وجوه :

١- أن المصدر لو كان واقعا موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله ، كالمشبه به . إذ الفعل ، والفاعل يصح الاقتصار عليهما . وكما يصح فى : أقائم الزيدان ؟ وحيث لم يصح أن يقال : ضربى ، أو ضربى زيداً ؛ لأنه ليس كلامه فبطل بذلك ماذكروه .

٢- أن ما ذهب إليه فاسد من حيث المعنى ، حيث إن الإخبار على قولهم إنما هو عن وقوع ضرب على زيد فى حال القيام ، وهو لا يمنع من حيث المعنى من أن يكون ثم ضرب قد وقع على زيد فى غير حال القيام ؛ لأنك إذا قلت ضرب زيد قائما لم يمنع من أن يكون ضرب قاعدا(٨) . وهو نفسه ما أبطل به مذهب الكوفيين .

رابعا : **مذهب الأخفش**

وهناك مذهب آخر لم يذكره ابن القواس وهو مذهب الأخفش وفيه ذهب إلى أن الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال . فتقدير : ضربى زيدا قائما عنده : ضربى زيدا ضربه قائما أى : ما ضربى إياه إلا هذا الضرب المقيد(٩) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/١ ، الأرتشاف ٣٣/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٩٨/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٨١/١ ، الهمع ١٠٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٧/١ ، شرح الفية ابن معطى ٨٣٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن المعطى ٨٣٦/٢ .

(٣) ينظر : الأيضاح فى شرح المفصل ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٤٩/٢٤٨/١ .

(٥)ينظر : شرح الكافية ص١٤٧ ، شرح ألفية ابن معطر ٨٣٦/٢ .

(٦)ينظر : شرح التسهيل ٢٨١/١ .

(٧) ينظر : الاشباه والنظائر ٣٣٣/٢ والهمع ١٠٦/١ .

(٨) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٨/١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٣٦/٢ .

(٩) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٣٥/٤ .

فالمصدر الثانى هو الخبر ، فاعله محذوف ، والهاء مضاف إليها مفعوله ، وهى صاحبة الحال(١)

وما ذهب إليه الأخفش اختاره ابن هشام(٢) ، وهو أحد اختيارى ابن مالك(٣) .

وقد بنى ابن هشام ، وابن مالك اختيار هما لقول الأخفش على أن تقديره للمحذوف أقل ، وأقصر من غيره .

قال ابن هشام تحت بيان مقدار المقدر :

(ينبغى تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل . وذلك كان تقدير الأخفش فى : " ضربى زيدا قائما " ضربه أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان أو إذا كان – قائما لأنه قدر اثنين ، وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى(٤) .)

وبمثله قال ابن مالك فى تعليله لأولوية هذا المذهب(٥) .

وما ذهب إليه الأخفش غير مرضى عند سيبويه ، وجمهور اللبصرين ، لما فيه من حذف المصدر ، وإبقاء معموله ، وهو ممتنع عندهم ، لأنه بتقدير" أن " الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف إلا أن يقال إذا : كانت قرينة قوية دالة عليه ، فلا بأس بحذفه(٦) .

كما رد أيضا بأن تقديره ليس فيه زيادة فائدة على ما أفاد الأول(٧) .

قال الرضى :

" وبرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع . إذ هو بتقدير أن الوصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف إلا أن يقال : إذا قامت قرينه قوية دالة عليه ، فلا بأس بحذفه(٨) ...."

<u>خامسا</u> : **<u>القول بأن الحال نفسها هى الخبر</u>** :

وهو قول الكسائى ، وهشام ، والفراء ، وابن كيسان : وقد ذهبوا إلى أن الحال نفسها هى الخبر لا سادة مسد الخبر(٩)

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/١٨٠ .
(٢) ينظر : المغنى ١/٧٠٥ ، ٧٠٦ وينظر : حاشية الشمنى على المغنى ٢/٢٥١ .
(٣) ينظر : شرح النسهيل ١/٢٨٠ .
(٤) ينظر : المغنى ١/٧٠٥ ، ٧٠٦ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٨٠ .
(٦) ينظر: شرح الكافية للرضى١/٢٤٨، ٢٤٩ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٢١١، التصريح١/١٨٠ ، ١٨١
(٧) ينظر : الهمع ١/١٠٦ .
(٨) شرح الكافية ١/٢٤٨ .
(٩) ينظر : الارتشاف ٢/٣٣ ، الأشباه والنظائر ٤/٣٣٣ ، الهمع ١/١٠٦ .

وقد اختلف هؤلاء :

فقال الكسائى ، وهشام ، : إذا وقعت الحال خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان **أحدهما** من صاحب الحال ، والآخر من المصدر ؛ وذلك لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ ، والحال هنـا قـد جمعت الوصفين فاحتاجت إلى ضميرين(١) وضعف هذا القول بأن العامـل الواحـد لا يعمل رفعا فى ظاهرين ، فكذا لا يعمل فى ضميرين(٢)

وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عن الخبر ، لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربى زيداً فى حال قيام(٣) .

ورد هذا بأنه ليس بشئ ؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير ، لجاز مع الجثة أن يقول زيـد قائما لأنه بمعنى زيد فى الحال قيام ، وحيث لم يجيزوا ذلك دل على فساد ما ذكره(٤) .

وبعد

فهذه أقوال النحاة فى تقدير الخبر عند القول بابتدائية ضربى فى نحو : " ضربى زيـدا قائما " وبعد مناقشة هذه الآراء تبين : أن اختيار ابن القواس لقول البصريين اختيار قد وافقه الصواب . وقد استقى ابن القواس اختياره لقول البصريين ، وبيان أسباب فـساد غيره من اختيار ابن الحاجب(٥) الذى سبقه إلى هذا .

وهو أيضا اختيار ابن مالك(٦) ، والشيخ خالد الأزهرى(٧) ، والسيوطى(٨) ، وهـو مـا أختاره وأرجحه ؛ لأن المعنى المتفق عليه وهو : ما ضربت زيدا إلا قائما لا يستقيم إلا على تقدير البصريين ، وما عدا قولهم مردود عليه .

---

(١) ينظر :الارتشاف ٣٣/٢ ، الأشباه والنظائر ٣٣٣/٤ ، الهمع ١٠٦/١ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٣٣/٤ ، الهمع ١٠٦/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨١/١ ، الأشباه والنظائر ٣٣٤/٤ ، الهمع ١٠٦/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٨١/١ ، الأشباه والنظائر ٣٣٤/٤ .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٠/١ ، ٢٨٢ .

(٧) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٨٠/١ .

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٣٥/٤ .

المبحث الخامس

المنصوبات

ويشمل :-

أولا : باب المفعول المطلق .

ثانيا : باب المفعول به .

ثالثا : باب النداء .

رابعا : باب المفعول معه .

أولا : باب المفعول المطلق

وفيـــه مسألتـــان

المسألة الأولـــى : أصـــل المشتـــقـــات .

المسألة الثانـية : " لبيك " بين الإفراد والتثنية .

المسألة الأولى : أصل المشتقات[1]

قال ابن القواس:

"........ ويسمى مصدرا أيضا ، لصدور الفعل عنه على المذهب الصحيح ؛ لأنه أصل له كما يأتى بيانه . وهو منقول من مصدر الإبل وهو الموضع الذى توليه صدورها بعد الشرب ويسمى الحدث والحدثان ، والأثر ، والقائم بغيره ."[2]

وقال :(واعلم أن الفعل مشتق من المصدر – على الأصح – كما ذهب إليه البصرى[3] :

أما أولا : فلأن الاشتقاق هو اقتطاع لفظ فرعى من لفظ أصلى يدور فى تصاريفه ، مع ترتيب الحروف ، وزيادة المعنى كما مر .

وحينئذ يجب أن يكون بين المشتق ، والمشتق منه تناسب فى المعنى والحروف بحيث لا ينفك صدق المشتق منه على المشتق من غير العكس .

ولما كان الفعل مستلزما الصدق المصدر من غير عكس ؛ لتضمنه المصدر والزمان المعين مع المناسبة التى بينهما فى الحروف دل على أن الفعل مشتق منه .

وأما ثانيا : فلأن المصدر جزء مفهوم الفعل ؛ لأنه يدل على مجرد الحدث الذى هو الحركات ، والسكنات الصادرة عن الفعل مطلقا . والجزء متقدم على الكل .

وذهب الكوفى[4] إلى أن المصدر مشتق من الفعل – على العكس – محتجا بأمور:

أحدها: أن الفعل عامل فى المصدر نحو : ضربت ضربا ، والعامل أصل للمعمول.

وثانيها : أنه تابع للفعل فى الصحة ، والاعتلال كاستحوذ استحواذاً واستقام استقامة .

وثالثها : أنه يؤكد به الفعل ، والمؤكد أصل للمؤكد ؛ لأنه تابع له .

ورابعها : أن من الأفعال ما لا مصدر له كـ " نعم " ؛ و " بئس " ، و " ليس " ، ونحوها من الأفعال التى لا تتصرف ، فلو كان الفعل مشتقا منه لو جب أن يكون لهذه أصل لها كالمادة.

---

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٦ ، شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١ ، الإنصاف ٢٣٥/١ ، أسرار العربية ص١٠٣ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧ ، اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٦٠/١ ، التبيين على مذاهب النحويين ص١٤٥ ، الأشباه والنظائر ٦٦/١ .

(٢) شرح الكافية ص١٦١

(٣) ينظر : الكتاب ١٢/١ شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١ التعليق على كتاب سيبويه للفارسى ٤٣/١ ، المرتجل ص١٥٩ ، المفصل فى علم العربية للزمخشرى ، ص٣١ ، الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٦ .

(٤) ينظر: الإيضاح للزجاجى ص٦٠ ، ٦١ ، شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣ ، أسرار العربية ص١٠٣ ، التصريح ٣٢٥/١

والجواب :

أما عن الأول : فلأن الحروف عاملة ، وليست أصلا للمعمول . وعلى تقدير تسليمه أن الاشتقاق إنما يؤخذ من جهة التصريف ، والمعنى لا من جهة العمل .

وأما عن الثانى : فلأنه لا يلزم من التبعية فى الاعتلال كون التابع فرعا للمتبوع ، فإن بعض الأفعال كالمستقبل يقل باعتلال بعضها كالماضى ، وليس المسقبل فرعا على الماضى

أما عن الثالث : فلأنه يبطل بنحو : قام القوم أجمعون ، فإن أحدهما ليس مشتقا من الآخر .

وأما عن الرابع: فلأنه معارض بالمصادر التى لا أفعال لها نحو: و " يل " ، و" ويح " و " ويس "[1].) أ هـ

التحليل والتعليق :

فيما سبق تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة البصريين ، والكوفيين حول المصدر ، والفعل أيهما أصل للآخر . فذكر مذهب البصريين ، والأدلة التى استند إليها فى تصحيحه لمذهبهم ثم ذكر قول الكوفيين وادلتهم والرد عليها وهناك مذهب آخر لم يتعرض له .

وسيتضح بالتحليل ، والتعليق مدى هذا الخلاف ، وأدلة كل فريق ، وموقف النحاة ، والباحث من خلافهم هذا على النحو التالى :

أولا مذهب البصريين :

يرى سيبويه[2] ، وجمهور النحاة أن الفعل مشتق من المصدر ، وفرع عليه ، فالمصدر سابق له فهو اسم للفعل ، ومتقدم عليه[3] .

وهذا هو معنى قول سيبويه فى حد الفعل :

" وأما الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء .... "[4]

يعنى أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التى تحدثها الأسماء ، وأراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون[5] .

---

(1) شرح الكافية ص٦٢١ ، ٦٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٢/١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص١٠٣ ، الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٦ ، شرح الكتاب للسيرافى ٥٤/١ ، ٥٥ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٦٠/١ ، الخصائص لابن جنى ١١٣/١ ، ١١٩ ، ١٢١ ، اللمع ص١٣١ ، المرتجل لابن الخشاب ص١٥٩ ، نتائج الفكر للسهيلى ص٥٣ ، التسهيل ص٨٧ .

(٤) ينظر : اللكتاب ١٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٥٤/١ ، ٥٥ .

قوله أيضا : (وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هى الأولى ، وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون وإنما هى من الأسماء . ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما . والاسم قد يستغنى عن الفعل . تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا . "[(١)]

وإليه ذهب كثير من النحاة كالسيرافى[(٢)] ، وابن السراج[(٣)]، والفارسى[(٤)] ، وابن جنى[(٥)]وعبد القاهر[(٦)] والزمخشرى[(٧)] ، والسهيلى[(٨)]، وابن أبى الربيع[(٩)] ، وابن يعيش[(١٠)] .

وذهب بعض البصريين أن الفعل مشتق من المصدر ، والوصف مشتق من الفعل . أى . أن الوصف فرع الفرع[(١١)] .

احتج جماعة البصريين لما ذهبوا إليه بأمور :

أن الفعل يدل بصيغته على شيئين الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شئ واحد فقط . وهو الحدث ، والمعلوم مما سبق أن المصدر أحد الشيئين اللذين دل الفعل عليهما ، وحيث إنه قد صح فى الترتيب أن الواحد قبل الاثنين؛ فقد صح أن المصدر قبل الفعل ؛ لأن المصدر أحد الشيئين اللذين دل الفعل عليهما[(١٢)]

أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة نحو : " ضرب ويضرب واضرب " والمصدر فى جميع ذلك واحد فصار المصدر هو الذى يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة ؛ وذلك لأن المصدر واحد يوجد فى صور الفعل المختلفة وليس العكس ، وإذا كان ذلك كذلك دل على أن المصدر أصل، والفعل فرع عليه .

---

(1) الكتاب ٢٠/١ ، ٢١ .

(2) ينظر : شرح الكتاب ٥٥/١ .

(3) ينظر : الأصول ١٦٢/١ .

(4) ينظر : التعليق على كتاب سيبويه ٤٣/١ .

(5) ينظر : اللمع ص١٣١ ، الخصائص ١١٣/١ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(6) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٥٣/١ .

(7) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٣٢ .

(8) ينظر : نتائج الفكر ص٥٣ .

(9) ينظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١٦٨/١ ، ٤٦٧ .

(10) ينظر : شرح المفصل ١٠/١ .

(11) ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص١٣٧ .

(12) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١ ، شرح الكافية للرضى ٤٦٩/٣ ، اللباب ٢٦٠/١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٧٣ ، أسرار العربية ص١٠٤ .

ويبين ذلك : أن الفضة ، والذهب ، وغيرهما مما يضاغ منه الصور الكثيرة المختلفة أصل للصور لوجوده فى كل واحد منها ، فكذلك المصدر أصل الأفعال لوجوده فى كل واحد من أمثلتها المختلفة . (١)

أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه من قبل أنه لا يقوم بنفسه ، والفرع لابد له من أصل يؤخذ منه يكون حكم ذلك الأصل قائما بنفسه غير محتاج إلى سواه ، فعلم بذلك أن الفعل فرع ، ولا أصل له غير المصدر(٢) .

أن النحاة اجتمعوا على تسميته مصدرا ، ومفهوم المصدر فى اللغة هو : الموضع الذى يصدر عنه كقولهم : " مصدر الإبل ، وموردها " للموضع الذى تصدر عنه وترده ، فعلم بذلك أن الفعل قد صدر عن المصدر حين استحق المصدر بذلك أن يسمى مصدرا (٣)

.أن المصدر معناه مفرد ، والفعل معناه مركب من حدث ، وزمان . والمفرد سابق للمركب، وأصل له ؛ ولأنه لا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده ، وأن الدال على المفرد أولى بالأصالة من الدال على المركب ، كما أن زمن المصدر مطلق ، وزمان الفعل مقيد ، والمطلق قبل المقيد(٤) .

أن كل ما سوى الفعل ، والمصدر من شيئين أحدهما أصل والآخر فرع : تجد أن الفرع يحمل معنى الأصل وزيادة كالتثنية ، والجمع بالنسبة إلى الواحد ، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ؛ وكان فرعا ، والمصدر أصلا(٥) .

كما أنه من أدلتهم : أن المصدر اسم الفعل ، ومن المتفق عليه أن الاسم سابق الفعل لذا يجب أن يكون المصدر سابقا للفعل ، ألا ترى أن فعل الضرب ، والخروج ،

---

(1) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١ ، شرح الكافية للرضى ٤٦٩/٣ ، اللباب ٢٦٠/١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص٧٣ ، أسرار العربية ص١٠٤ .

(2) ينظر : تعليق على كتاب سيبويه للفارسى ٤٤/١ ، شرح الكتاب للسيرافى ٥٥/١ ، العلل فى النحو لابن الوراق ص٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) ينظر : شرح الكاتب للسيرافى ٥٧/١ ، العلل لابن الوراق ص٢١٨ ، شرح اللمع للتبريزى ص١٣٣ ، أسرار العربية ص١٠٣ ، الإنصاف ٢٣٦/١ ، شرح اللمع للواسطى ص٥٨ ، شرح الجمل للخوارزمى ص١٢٧

(٤) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧ ، التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص١٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ ، المساعد ٤٦٤/١ .

والأكل ، وما أشبه ذلك إنما يقع قبل فعل زيد له ثم يفعله زيد ، فيخبر عنـــه بـــذلك ، ولولا أن فعل الضرب ، والخروج ، والأكل ، والشرب وقع قبل فعل زيد - ومعروف لدينا - ما فهمنا بالإخبار عنه ، والمصدر الحدث ؛ لأنه الحدث الذى أحدثه زيد ، ثـــم حدث عنه ، والفعل حديث عنه ، والحدث سابق للحديث[1] عنه .

أن من المصادر مالا فعل له لفظا ، ولا تقديرا . وذلك : " ويح " ، و "يل " ، و " ويس " ، و "ويب " .فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لهـــا وذلك محال .

وإنما كانت هذه المصادر لا أفعال لها تقديرا ؛ لأنها لو صيغ من بعضها فعـــل لاستحق فاؤه فى المضارع من الحذف ماستحق فاء " يعد " ، ولاســـتحق عينـــه مـــن السكون ما استحق عين " يبيع " ؛ فيتوالى ‘إعلال الفاء ، والعين ، وذلك مرفوض فـــى كلامهم ؛ فوجب إهمال ما يؤدى إليه ، وليس فى الأفعال مالا مصدر له مـــستعمل إلا وتقديره ممكن كـــ " تبارك " وفعل التعجب إذ لا مانع فى اللفظ ، وتقابل تلك الأفعـــال مصادر كثيرة تزيد على الأفعال كالبنوة والأبـــوة والخئولـــة والعمومـــة والعبوديـــة واللصوصية .... فبطلت المعارضـــة بالأفعـــال ، وخلـــص الاســـتدلال بأصـــالة المصادر[2] .

أن المصدر كثر كونه واحداً لأفعال ثلاثة : ماض ، مضارع ، وأمر . فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل من أن يشتق من الثلاثة ، أو من بعضها . واشـــتقاق مـــن الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منهما يستلزم ترجيحا مـــن دون مـــرجح ، فيتعـــين اطراح ما أفضى إلى ذلك[3] .

كماأنه مما يدل على أوليتها للأفعال : أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وكل مـــا وجد من الأفعال فى اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل، فقد علم بهذه أوليته وأن الاسم أكثر من الفعل فى العدد ، وإذا كان أكثر منه فى العـــدد

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٦ ، ٥٧ ، الإنصاف ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص٥٨ ، ٥٩ ، شرح التسهيل ١٧٩/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ .

كان أكثر منه فى الاستعمال ، وعلى الألسنة وإذا كان أكثر كان أخف على اللسان ؛ لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب ، وهو عليه أسهل[١] .

والمراد بأن المصدر مبهم الأبنية كثيرها[٢] فلو كان مشتقا من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورا لا يتعداها كاسم الفاعل ، واسم المفعول المشتقين من الفعل ، فلما كثرت ابنيته وانتشرت دل ذلك على أنه اسم أول وأن الفعل هو الذى اشتق منه[٣] .

وكما استدلوا على أن المصدر ليس مشتاقا من الفعل ، بأنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنى واحد فى القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين ، والمفعولين . فلما اختلفت المصادر اختلاف أسماء الأجناس ، كالرجل ، والثوب ، والتراب ، والماء ، والزيت ، وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل[٤] .

هذا ما استدل به البصريون ، ومن شايعهم على ما ذهبوا إليه .

ثانيا: مذهب الكوفيين:

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، فهو " مفعل" بمعنى المصدر . مثله مثل قعدت مقعدا حسنا" أى : قعودا ، والمصدر بمعنى : الفاعل أى: صادر عن الفعل كالعدل . بمعنى : العادل .[٥]

استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأمور:

أولها : أن الفعل يعمل فى المصدر كقولك : ضربته ضربا ، فـ " ضربا" منصوب بـ " ضربت" والعامل مؤثر فى المعمول ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة تجعل القوى أصلا لغيره كما أن العامل قبل المعمول.[٦]

وعنه أجاب البصريون بأن العامل ، والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعانى ، ولايدل أحدهما على الآخر اشتقاقا . كما أن النحاة أجمعوا على أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال . ولا خلاف فى عدم أصالتها ، كما لايدل ذلك على أنها مشتقة أصلا.

---

(١) ينظر : التعليق على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ٤٣/١ .

(٢) هذا الاختلاف وهذه الكثرة تخص الثلاثى دون ذوات الزوائد فإنها تجئ على نهج واحد إلا ما شذ وندر .

(٣) ينظر : شرح الجمل ١٠٠/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى علل النحوة للزجاجى ص٥٩ ، الإنصاف ٢٣٨/١ ، أسرار العربية ص١٠٤ .

(5) ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ١ق٦١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، شرح الألفية لابن الناظم ص١٩١ .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، المسائل الخلاقية للعكبرى ص٧٤ ، ٧٥ ، التبيين على مذاهب النحويين لللعكبرى ص١٤٧ أسرار العربية ص١٠٤ ، الإنصاف ٢٣٦/١

كما أن المصدر قد يعمل عمل الفعل كقولك : يعجبنى ضرب زيد عمرا ، فلا يدل ذلك على أنه أصل وأن معنى : " ضرب ضربا " أى : أوقع ضربا كقولك : " ضرب زيدا فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا ، فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعة ، مقصود إليه ، ولذا يصح أن يؤمر به ، " ضرب" وإذا تبت أنه معقول قبل إيقاعة ، معلوم قبل فعله دل ذلك على أنه قبل للفعل .(١)

ثانيها : أن المصدر يصح بصحة الفعل ، ويعتل باعتلاله. ألاترى أن نحو :" قاوم قواما" قد صح فيه المصدر ، وذلك لتصحيح الفعل ، وكذلك استحوذ استحواذا وأن نحو : قام قياما ، وصام صيام ، واستقام استقامة : قد أعلت عين المصدر ، وذلك لاعتلالها فى الفعل والاعتلال فى المصدر حكم تسبقه علته فى الفعل أولا ، واذا كان الاعتلال فى الفعل أولا ، وفى المصدر ثانيا، وتبعاله ،، وجب أن يكون الفعل أصلا له .(٢)

وعنه أجاب البصريون بأن :

المصدر إنما صح لصحة الفعل ، واعتل لاعتلاله،وذلك طلبا للتشاكل ؛ ليجرى الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة وهذا لا يدل على الأصل والفرع ، وصار هذا كما قالوا :

" يعد " فحذفوا الواوا لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسر وقالوا " أعد " ، " وتعد " و " تعد " فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسر جملا لها على ما وقعت بين ياء وكسر فى " يعد " ؛ ليصير الباب على سنن واحد ، وحذفوا الهمزة فى نحو : نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، حملا لها على حذفها فى البدوء بالهمزة (أكرم) تخلصا من الثقل الحاصل باجتماع الهمزتين ، فحذفوا من المبدوء بغير الهمزة حملا على المبدوء بها ليجرى الباب على سنن واحد ، ولا يدل هذا على أن المحمول عليه أصل للمحمول ، وأن المحمول مشتق من المحمول عليه(٣) .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٦٨/٣ ، الصفوة الصفية للنيلى ق١ /٦١ ، العلل فى النحو لابن الوراق ص٢١٩ ،التبيين على مذاهب النحويين ص١٤٩.

(٢) ينظر : العلل فى النحو لابن الوراق ص ٢١٨، الايضاح للزجاجى ص٦٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٦١/١ شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١/ ٢٢١ ، التبيين ص ٤٧ ، المسائل الخلافية ص ٧٤ ، الإنصاف ٢٣٥/١، ٢٣٦ ، أسرار العربية ص ١٠٤ .

(٣) ينظر العلل لابن الوراق ص٢١٩ ، الإنصاف ٢٣٩/١ ، التبيين ص١٤٨ ، شرح المفصل ١١٠/١ ، الصفوة الصفية ٦١/١ .

كما أن هناك من الأفعال ما يعتل ويصحح مصدره كقولك : " وعد و عدا " و " وزن وزنا " ، " وقام قومة " ، و " كال يكيل كيلا " و " ومال يميل ميلا " ، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من الأفعال المعتلة التى صححت مصادرها . وإذا كان الأمر كذلك علم أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر ، وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقل ما لزم الفعل ، وما لا يلزمه ثقل صح معناه ، فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقه من الأفعال لمفارقتها لها فى الاعتلال الذى جعلتموه دليلا لذلك(١) .

ثالثها : أن المصدر يذكر توكيداً للفعل ، ولاشك إن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل(٢) .

وهذا أيضا مردود لا حجة فيه ، وذلك لأن الشئ قد يؤكد بنفسه نحو : زيد زيد قام ، فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد للزم منه كون الشئ فرع نفسه ، وذلك محال(٣) كما أن توكيد المصدر للفعل ليس تأكيدا صريحا بدليل جواز تقديمه على الفعل عند جميع النحاة ، فتقول : قياما قمت ، وضربا ضربت ، بتقديم المصدرعلى الفعل ، ولو كان توكيدا له على الحقيقة تابعا كتواكيد الأسماء لما جاز تقديمه عليه ، كما لا يجيزون نفسه ضربت زيدا . ومع ذلك فليس فى كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكد مأخوذ منه ، فيكون المصدر ملحقا به فى أن يكون مشتقا من الفعل توكيدا له(٤) .

رابعها : أنك تجد فى اللغة أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم نحو : " نعم " ، و " بئس " ، و " ليس " ، و " عسى " ، فلو كان الفعل فرعا لوجب أن يكون لهذه الأفعال مصادر ، لأن الفرع لابد أن يسبقه أصل ، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل فهذه الأفعال لها مصادر متروكه ، فليس هناك فى الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن . (٥)

وهذا أيضا مردود عليه بأن خلو هذه الأفعال عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا ، وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع ، وإن لم يستعمل

---

(١) ينظر : الإيضاح للزجاجى ص٦٠ ، المسائل الخلافية ص٧٥ ، ٧٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧ .الإيضاح للزجاجى ص٦١ ، أسرار العربية ص١٠٤ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق١ ٦١/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٨٠/٢ ، أسرار العربية ص١٠٥ ، العلل لابن الوراق ص٢١٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح للزجاجى ص٦١ ، العلل لابن الوراق ص٢١٩ ، أسرار العربية ص١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٦٧ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق ٦٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١ ، الصفوة الصفية للنيلى ١ق ٢٢١/١ ، الإنصاف ٢٣٦/١ ، المقتصد ١١٢/١ ، شرح التسهيل ١٧٩/٢ .

الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ، كما أن ما استدلوا به من أفعال لا مصادر لها معارض بالمصادر التى لا أفعال لهـا نحـو : " ويل " ، و " ويح " ، والرجولة ، والأبوة ، والأمومة ، فلو كان المصدر مأخوذا مـن الفاعل على زعمهم للزم أن لا يوجد مصدر إلا وله فعل مستعمل[(١)] .

هذا ما استدل به الكوفيون ورد عليه البصريون .

وهناك قول ثالث لم يتعرض له ابن القواس ، وذكره بعض النحاة وهو قول : أبى بكر بن طلحة[(٢)] الذى زعم أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر[(٣)] .

استدل ابن طلحة لما ذهب اليه بأن هناك فى اللغـة مـصادر لا أفعـال لهـا " كالأمومة " وأفعال لا مصادر لها نحو : " ليس " ، و " عسى " ؛ فـدل ذلـك علـى بطلان مذهب البصريين ، والكوفيين . لأنه من الضرورى أنه لو كان واحـد منهمـا أصلا ، والآخر فرعا لما وجدت أحدهما دون الآخر ، أما وقد وجد أحدهما دون الآخر ؛ فدل على عدم الأصلية والفرعية[(٤)] .

وبعد :

فإنه من خلال ما سبق عرضه يتبين أن ما رد به البصريون على أدلة الكوفيين جدير بإبطالها ، وكفيل بتنفيذها ، وتبديدها ؛ ذلك لأنها ردود سديدة توفر لها من أسباب الإقناع ما يجعل القارئ لها يسلم ببطلان مذهب الكوفيين .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٩٩/١ ، الصفوة الصغية ١ق ٦٢/١ ، الإنصاف ٢٤٠/١ ، ٢٤١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٢١/١ .

(٢) هو : محمد ابن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد أبو بكر . كان اماما فى العربية ، تأدب علـى يد أبى اسحاق بن ملكون ، وأبى بكر بن صاف . درس بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ، وكان يميل إلى مـذهب ابن الطراوة . ولد : سنة ٥٤٥ هـ وتوفى سنة ٦١٨ هـ . ينظر : البغية ١٢١/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٠٢/٢ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيـان ص١٣٧ ، التـصريح بمـضمون التوضيح ٣٢٥/١ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٦٤/١ .

(٤) ينظر : منهج السالك لأبى حيان ص١٣٧ .

وعليه :

فإن القول السديد والرأى الرشيد هو ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن القواس فى نصه السابق ، والذى بناه على أدلة قوية ، وردود واقعية على ما نحو ما سبق عرضه

ولهذا فقد رأى البحث أن تأييد ابن القواس فى اختياره لمذهب البـــصريين هـــو الصواب كله ؛ لأن المدلول اللغوى للفظ المصدر يؤيد ما ذهبوا إليه ، ولأنـــه اختيـــار جماعة من النحاة البارزين كـــ الزجاجى[١] ، وأبو البركات[٢] الأنبارى ، وابن مالك[٣] ، والشيخ خالد الأزهرى[٤] والأشمونى[٥] .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص٥٦ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص١٠٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٧٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٩٣/١ .

(٤) ينظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٦٤/١ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٥/١ .

المسألة الثانية : " لبيك " بين الإفراد والتثنية [١]

قال ابن القواس :

" ...... فالأصل فى : " لبيك " لبا لبا من ألب بالمكان إذا أقام به ، فكأنه قال : إلبابا بعد إلباب أى : طاعة بعد طاعة . وفى سعديك : سعدا سعدا . أى : إسعادا بعد إسعاد، فعدل إلى التثنية طلبا للتوكيد ، والمبالغة[٢] .

ولهذا لا يجب حذف الفعل فى التثنية الحقيقية نحو : ضربته ضربتين .

والأصح أن " لبيك " مثنى كما ذهب إليه سيبويه[٣] ، خلافا ليونس ،[٤] فإنه يزعم أن ألف " لبا " انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر ، كألف : " لديك " ، وعليك . وهو مفرد

وأبطل[٥] بأن ألفه قد قلبت ياء مع إضافته إلى الظاهر .

قال[٦] :

دعوت لما نابنى مسورا ... فلبى فلبى يدى مسور . "[٧] أهـ

التحليل والتعليق :

" لبيك " من المصادر الملازمة للإضافة ، والمنصوبة على الفعل المتروك اظهاره .

وليونس بن حبيب ، وسيبويه خلاف حول حقيقة لفظه ، من حيث كونه مفردا ، أو مثنى . ذكره ابن القواس فى النص السابق منتهيا منه إلى اختياره لقول سيبويه .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٠/١ ، ٣٥١ ، ٣٢٥ ، المحتسب ٧٨/١ ، سرالصناعة ٧٤٥/٢ – ٧٤٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢ ،شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١، الملخص لابن أبى الربيع ٣٣١/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٩٦/١ ، الارتشاف٢٠٨/٢ ،الفاخر ص٤ ، ٥ ،التصريح بمضمون التوضيح ٣٨/٢، حاشية الخضرى ٨/٢ ، ٩

(٢) ينظر : الكتاب ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ وينظر يونس البصرى حياتة وآثاره ومذاهبه ص٢٣٢ تأليف د/ أحمد مكى الأنصارى ط دار المعارف .

(٥) أبطله سيبويه ينظر: الكتاب ٣٥٢/١ وينظر: يونس البصرى حياته وآثاره ص٢٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١

(٦) البيت المتقارب ولم أقف على قائله ، وينظر : الكتاب ٨٣٥٢/١ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٨٠/١، سر الصناعة ٧٤٧/٢ ، شرح المفصل ١١٩/١ ، المحتسب ٧٨/١ ، المغنى ٦٦٣/٢ ، حاشية الشمنى على المغنى ٢٣٢/٢ ، اللباب ٤٦٥/١ ، لباب الإعراب ص٢٨٠ بلا نسبة فى الجميع .

(٧) شرح الكافية لابن القواس ص١٦٨ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٥٣٢/١ ، ٥٣٣ .

وسيتضح بالتحليل أقوال النحاة فى هذا الخلاف ، وموقفهم ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

ذهب يونس[١] بن حبيب – رحمه الله – إلى أن : " لبيك " اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التى فى : " عليك " ، و " لديك " ، و أن الأصل فيه : " لبب " ، ووزنه " فعلل " ، ولا يجوز حمله على : " فعل " لقلة "فعل" فى الكلام ، وكثرة " فعلل "، فقلبت " الباء " التى هى اللام الثانية من لبب ياء هربا من التضعيف ، فصارت : " لبى " ، ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت " لبى " ، ثم إنها لما وصلت بالكاف فى " لبيك " وبالهاء فى " لبيه " – على نحو ما أنشد القائل[٢] :

إنك لودعوننى ودونى　　　زوراء ذات مترع بيون

لقلت : لبيه لمن يدعونى

قلبت الألف " ياء " ، كما قلبت فى " إلى " ، و " على " ، و " لدى " إذا وصلتها بالضمير ، فقلت : " إليك " ، و " عليك " ، و " لديك. "[٣]

ووجه الشبه بينهما : أن " لبيك " اسم له تصرف غيره من الأسماء ؛ لأنه لا يكون إلا منصوبا كما لا يكون إلا مضافا ، مثل ما أن : " إليك " ، و " عليك "، و " لديك " لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة ، فلذلك قلبوا ألفه " ياء " ، فقالوا : " لبيك " ، كما قالوا : " عليك " ، و " إليك " ، و " لديك".[٤]

ويرى الخليل ، وسيبويه ، والجمهور أن " لبيك " من " ألب بالمكان ، و " ولب به " إذا أقام وهى تثنية : " لب " ، كما أن حنانيك تثنية " حنان " فهو مصدر مضاف مثنى اللفظ مراد به التكثير ، والتكرير .[٥]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ ،وينظر : يونس البصرى حياته وآثاره ومذاهبه ص٢٣٢ .

(٢) هذا الرجز لم أقف على قائله وهو من شواهد سر الصناعة ٧٤٦/٢ ، المغنى ٦٦٣/٢ ، شرح التسهيل ١٨٦/٢، التصريح ٣٨/٢ ، اللسان مادة " لبب " ، الدر اللوامع للشنقيطى ٤١٣/١ ، معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٥٥٤/٢ وفى الجميع بلا نسبة .

(٣) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ٧٤٥/٢ ، ٧٤٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١ ، الخزانة ٩٣/٢ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ٧٤٦/٢ .

(٥) ينظر : المحتسب ٧٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢ ، اللسان : " ل ب ب " ، شرح الكافية للرضى ٢٩٦/١ ، الارتشاف ٢٠٨/٢ ، اللباب ٤٦٥/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣١٨/١ ، أمالى الزجاجى ص ١٣٢، شرح ابن عقيل على الألفية ٥٤/٣ ، كاشف الخصاصة ص١٧٦ .

أحتج سيبويه – رحمه الله – على يونس بأن ياء " لبيك " لو كانت بمنزلة يـــاء " عليك " ، و " إليك " ، و " لديك " : لوجب أن تقرها ألفا متى أضفتها الى المظهـــر ، كما إنك متى أضفت : "عليك " و" إليك " ، و " لديك " إلى المظهر ، أبقيت ألفها على حالها ، فكنت تقول على هذا : لبى زيد ، ولبى جعفر ، كما إنك تقول : إلـــى زيـــد ، وعلى جعفر ، ولدى سعيد .[١] .

كما احتج سيبويه بما أنشده من قول الشاعر :

دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور[٢]

فيرى – رحمه الله - : أن فى قوله : " فلبى " بالياء مع إضافته إياه إلى المظهر دلالة على أنه اسم مثنى بمنزلة : غلامى زيد ، وصاحبى سعيد ، ولو كان مفردا مـــن قبل : " لدى " ، و " كلا " : لكان بالألف[٣] .

ونسب أبو حيان القول بأنه اسم فعل لابن مالك . قال :

" وزعم ابن مالك اسم فعل فاسد لإضافته فى قوله[٤]

دعونى فيالبى إذا هدرت لهم شقائق أقوام فأسكتها هدرى.)[٥]

علما بأن ابن مالك قد نص فى أكثر من[٦] موضع على أن " لبيك " مصدر مثنى متبعا فى ذلك مذهب سيبويه .

أما الذى جعله ابن مالك اسم فعل ، فإنما هو ما قد يغنى عن لبيك ، وهو " لب " مفردا مكسورا ، فقد ذكر أنهم جعلوه اسم فعل بمعنى " أجبت " .

قال ابن مالك :

(وقد يغنى عن " لبيك " : " لب " مفردا مكسورا جعلوه اسم فعل بمعنى أجبت)[٧]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٢/١ ، سر الصناعة ٧٤٧/٢ ، الملخص فى ضبط قـــوانين العربيـــة لابـــن أبـــى الربيـــع ٣٨٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٥٤/٣ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٢/١ .

(٤) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وينظر فيه : شرح الجمل لابـــن عـــصفور ٤١٥/٢ ، المغنـــى ٦٦٣/٢، الارتشاف ٢٠٩/٢ ، معجم شواهد العربية ١٧٤/١ " هارون " بلا نسبة .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢٠٩/٢ ، وينظر: توضيح المقاصد للمرادى ٢٥٠/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤١٨/١، شرح التسهيل ١٨٦/٢ .

(٧) شرح التسهيل ١٨٦/٢ .

وحكى ابن يعيش : أن بعض العرب يجعله صوتا معرفة كأنه علم على صوت الملبى[١] .

وقد أيد مذهب سيبويه ، واختاره جماعة من النحاة منهم المبرد[٢] ، وابن جنى[٣]، والعكبرى[٤] ، والإسفراييني[٥] ، وابن الحاجب[٦] ، وابن أبى الربيع[٧]

وابن القوال حيث قال :

" والأصح أن لبيك مثنى كما ذهب إليه سيبويه ...."[٨]

كما أن ابن عصفور[٩] قد رد على يونس ما ذهب إليه ، ووصف قوله بأنه قول فاسد ، مبينا أسباب فساده ، مستدلا لذلك بدليلين :

الأول :أن " لبيك " قد ثبت فيه الياء مع إضافته إلى الظاهر فى قوله :

دعوت لما نابنى مسورا   فلبى فلبى يدى مسور.[١٠]

ويرى أبو على[١١] أنه من الممكن الاعتذار ليونس فى هذا بأنه قد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على " أفعى " بالياء فقال : أفعي

وقد رد ابن جنى[١٢] ذلك بأنه ليس عذرا مقنعا حتى يمكن الأخذ به .

الثانى : أنه قد سمع " لب " ، ولم يسمع : " لبى " اسما . قال الشاعر :

دعونى فيالبى إذا هدرت لهم   شقائق أقوام فأسكتها هدرى[١٣]

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٢٣/٣ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٧٤٧/٢ .

(٤) ينظر : اللباب ٤٦٥/١ .

(٥) ينظر : لباب الإعراب ص٢٨٠ "والإسفرايينى" هو: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين المعرف بالإسفرايينى اللغوى صنف : ضوء المفتاح فى المعانى ، ولباب الإعراب فى النحو توفى سنة ٦٨٤ هـ . ينظر : كشف الظنون ١٣٤/٦ ، البغية ٢١٩/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٤٠٣/٢ .

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٣٣١/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ص١٨٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٥٣٣/١ .

(٩) ينظر : شرح الجمل ٤١٤/٢ .

(١٠) البيت سبق تخريجه ص

(١١) ينظر : المحتسب ٧٩/١ ، سر الصناعة ٧٤٧/٢ .

(١٢) ينظر : سر الصناعة ٧٤٧/٢ .

(١٣) ينظر : البيت سبق تخريجه ص

فقال : لبى فلو كان أصله : لبى ؛ لقال : لباي على الفتح ، أو لبى على القليل[١]
كذلك أيد مذهب سيبويه المرادى[٢] ، الزجاجى[٣] وأبو على[٤] الشلوبينى ، وابن عقيل[٥]، وابن الجزرى[٦] .

وبعد هذا العرض السابق لأقوال النحاة ، وبيان موقفهم من هذا الخلاف ، فإنه يجدر بى أن أقوال : إن قول يونس وإن كان جاريا على القياس اللغوى ، حيث إن القياس اللغوى فى المصادر الإفراد ، ويقل فيها التثنية والجمع على حد توجيه[٧] قول يونس . إلا أن قول سيبويه هو المختار ، وذلك لقوة حججة ، وصحة أدلته ، وتأييد السماع الذى هو الأصل فى أخذ اللغة لهذه الأدلة .

وعليه فإن ما اختاره ابن القواس هو الصواب ، وهو أيضا ما أختاره وأميل إليه

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٤١٤/٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ٢٤٩/١ .

(٣) ينظر : أمالى الزجاجى ص١٣٢ تحقق عبد السلام هارون ط دار الجبل ، بيروت (الثانية) .

(٤) ينظر : التوطئة ص٣٥٢ ، ٣٥٣ تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع

(٥) ينظر : شرح الألفية ٥٤/٣ ، ٥٥ .

(٦) ينظر : كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ص١٦٧ وابن الجزرى هو : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزرى الدمشقى الشافعى ولد بدمشق سنة ٧٥١ هـ وتوفى بشيراز ص٨٣٣ هـ من تصانيفه : النهاية فى طبقات القراء ، مقدمة الجزرية فى التجويد ، أصول القراءات ، البداية فى علوم الرواية وغير ذلك كثير . ينظر : كشف الظنون ١٨٧/٦ .

(٧) ينظر : هامش (١) ق ص٣٥١ ج١ من الكتاب .

ثانيا : باب المفعول به

وفيه مسألة واحدة هى :

الخلاف فى ناصب المفعول به

ناصب المفعول به[1]

قال ابن القواس :

" وفى عامله ثلاثة أقوال :

أحدها :- للبصريين :- أن العامل هو الفعل ؛ لاقتضائه إياه[2] .

الثانى :- لبعض الكوفيين :- وهو أن العامل هو الفاعل[3] وحده ؛ لأنه مؤثر فيه .

الثالث :- للفراء :- أن العامل هو الفعل والفاعل[4] جميعا ؛ لأن الفاعل جزء من المؤثر ، وجزء المؤثر مؤثر .

والأول أظهر بدليل انقسام الفعل إلى لازم ، ومتعد .

وأما الثانى فباطل :

أما أولا : فلأن الفاعل قد يكون مضمراً ، والمضمر لا ينسب العمل إليه .

وأما ثانيا : فلأنه ليس مؤثرا حقيقة ، ولأنه لو كان عاملا لما جاز تقديم المفعول على الفعل لامتناع تقديم الفاعل عليه ، لأن المعمول يقع حيث يقع العامل .....

وفى هذه الملازمة نظر لأن الخصم لا يمنع تقديم الفاعل على فعله .

وأما الثالث : فاستحالته أيضا ظاهرة :

أما أولا : فلأنه ليس جزءاً حقيقيا ، بل كالجزء .

وأما ثانيا : فلأنه على تقدير كونه جزءاً ، يلزم ألا يتقدم على الفاعل لامتناع تقديم معمول الجملة عليها ، أو على شيئ منها لعدم تصرفها كـ :

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى   وهل بدارة باللناس[5] من عار ؟ [6] أهـ

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٤ ، أسرار العربية ص٦٤ ، العلل فى النحو لابن الوراق ص١٤١ ، شرح الكافية للرضى ٤٩/١ ،٥٠ ، شرح اللمع لابن الخباز ص١٧٦ تحقيق أد/ فايز محمد دياب ط دار السلام ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ص٤٠٤ من الجزء الأول من القسم الثانى ت محسن بن سالم العميرى ط١ .

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور ١١٣/١ ، شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٧٢/٢ ، المساعد ٤٢٦/١ ، التصريح ٣٠٩/١ .

(٣) هذا قول هشام بن معاوية الضرير ينظر : ص٨٦ من كتاب : هشام الكوفى النحوى عصره – حياته – آرؤه النحوية أ . د / أحمد محمد عبد الله ط مطبعة الأمانة ، وينظر أيضا : المساعد ٤٢٦/١ ، الهمع ١٦٥/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٩/١ ، ٣٠٤ ، شرح المفصل ١٢٤/١ ، الهمع ١٦٥/١ .

(٥) البيت من البسيط نسبه سيبويه " لسالم بن دارة اليربوعى " ودارة " : أمه . ينظر : الكتاب ٧٩/٢ ، وكذلك هو فى الخصائص . ينظر : ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، معجم شواهد العربية لـ عبد السلام هارون ١٨١/١

(٦) شرح الكافية لابن القواس ص١٦٩ ، ١٧٠ ، وينظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٨٩/١ .

التحليل والتعليق :

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن خلاف النحاة فى ناصب المفعول به ، منتهيا منه إلى اختياره لقول البصريين ، مستدلا لاختياره ، مبينا أن ما سواه من الأقوال باطل ، موضحا أسباب بطلانها .

وفى المسألة قول آخر لم يذكره ابن القواس سيأتى بيانه – إن شاء الله - .

وسيتضح بالتحليل تفصل هذه الأقوال ، وحجة كل قول ، مع توضيح أدلته، وموقف النحاة ، والباحث من اختيار ابن القواس .

القول الأول :

يرى جمهور البصريين[(١)] ، ومن شايعهم أن العمل فى المفعول النصب : هو الفعل ، أو شبهه ، وذلك كاسم الفاعل نحو قوله تعالى : " **وكلبهم باسط**[(٢)] **زراعته بالوصيد** " ، والمثال المحول إلى المبالغة نحو : " أما العسل فأنا شراب "، والمصدر نحو قوله تعالى " **ولولا دفع الله الناس**[(٣)] " ، واسم الفعل كقوله تعالى : " **عليكم أنفسكم** "[(٤)]

وقد استدل البصريون لقولهم بالآتى :

١- أنه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع أى : الفاعلية ، أو المعنى المقتضى للنصب أى : المفعولية[(٥)] .

٢- أن أصل العمل للأفعال[(٦)] .

٣- إجماعهم على أن الفعل له تأثير فى العمل ، وأما الفاعل : فلا تأثير له فى العمل؛ لأنه اسم؛ والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، فهو باق على أصله فى الأسميه . فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، ولأن إضافة ما لا تأثيرله فى العمل(الفاعل) إلى ماله تأثير (الفعل) لا تأثير له ، فدل على أن العامل هو الفعل فقط[(٧)]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١/ ٤٩ ، ٥٠ ، ٣٠٤ ، شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٧٢/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٧٦ .

(٢) من الآية : (١٨) من سورة الكهف .

(٣) سورة البقرة من الآية : (٢٥١) .

(٤) سورة المائدة من الآية : (١٠٥) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ .

(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٩/١ .

(٧) ينظر : أسرار العربية للأنبارى ص٦٤ ، ٦٥ ، ائتلاف النصرة ص٣٤ .

٤ - أن المفعول يكون بحسب الفعل ، وشبهه من الأشياء التى تعمل فيه ، فإن كان لها مانع من أن يتقدم عليها من ضعف ، أو غيره امتنع تقديمه ، وإلا جاز فنحو: ما أحسن زيدا لا يتقدم فيه المفعول ، لضعف الفعل بالجمود ، ولأنه فى كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير .

ونحو قوله تعالى : " **فريقا هدى** "[١] تقدم فيه المفعول لقوة العامل[٢] .

٥ - انقسام الفعل إلى لازم ومتعد ، دليل على اقتضاء الفعل له ، وتطلبه إياه يؤذن بأنه هو العامل فيه وحده لا غير[٣] .

القول الثانى :

وذهب هشام[٤] بن معاوية صاحب الكسائى إلى أن العامل فى المفعول النصب هو الفاعل وحده ؛ لأنه مؤثر فيه[٥]

احتج هشام لقوله بالآتى :

١ - أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما ، والدوران يفيد العلية[٦] .

٢ - أنه يرفع إذا لم يذكر الفاعل نخو : ضرب زيد[٧] .

وهذا القول أحد إختيارى الرضى[٨] فقد أختاره ، وقول الفراء الآتى بيانه فيما بعد .

وقد رد البصريون هذا القول بالآتى :

أنه لو كان الفاعل عاملا فى المفعول لما جاز تقديمه عليه ، إذا كان الفاعل اسما جامدا غير مشتق من متصرف ، ولأن الفاعل يكون مضمرا ، والمضمر لا يعمل

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : (٣٠)

(٢) ينظر : شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٧٢/٢ ، ٧٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٦٩ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٨٩/١ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ص٤٠٤ من الجزء الأول القسم الثانى .

(٤) هو : هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله من تلاميذ الكسائى كوفى النزعة ، ولقب بالضرير ؛ لأن بصره قد كف . نشأ فى أسرة فقيرة ولم يكن لها حظ من الوجاهة كان من انبه تلاميذ الكسائى بعد الفراء . ألف فى النحو ثلاثة كتب هى : الحدود و المختصر والقياس . توفى سنة ٢٠٩ هـ . ينظر : البغية ٤٢٨/٢، نزهة الألباء ص١٦٤،الفهرست ص٧٠ .

(٥) ينظر : هشام الكوفى النحوى آراؤه النحوية ص٨٦ وينظر : الإنصاف ٧٨/١ ، ٧٩ ، ائتلاف النصرة ص٣٤ ، التصريح ٣٠٩/١ .

(٦) ينظر : التصريح ٣٠٩/١ .

(٧) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ ، ٧٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضى ٥٠/١ ، ٣٠٤ .

بالاتفاق ، ولأن المفعول يجوز تقديمه على الفعل . والفاعل لا يجوز تقديمه عليه ، والمعمول لا يقع إلا بحيث يقع العامل[(١)] .

كما ردوا قوله : إن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما ، بأن غير المفعول قد ينوب مع وجوب المفعول[(٢)] .

كما أن قوله أنه يرتفع إذا لم يذكر الفاعل ، بأنه مستلزم أن لا يتقدم على الفاعل كسائر الأسماء الجوامد إذا نصبت نحو : عندى عشرون درهما[(٣)] .

وبمثل هذا رد ابن القواس[(٤)] هذا القول .

<u>القول الثالث</u> :

وهو قول الفراء : وفيه ذهب إلى إن العامل فى المفعول النصب هو الفعل والفاعل جميعا[(٥)] .

وقد استدل أبو زكريا الفراء لما ذهب إليه بأن الفاعل جزء من المؤثر وجزء المؤثر مؤثر ، بمعنى أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[(٦)] .

وبأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل ، وفاعل لفظا ، أو تقديرا ، لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد ، فوجب أن يكونا عاملين فيه[(٧)] .

وقد ذكر الرضى أن قول الفراء أقرب وأولى[(٨)] هو وقول هشام السابق .

قال الرضى : (وأختلف فى ناصب الفضلات : فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معا سبب كونهما فضلة ، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة .)[(٩)] .

---

(١) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ص٤٠٤ ج١ من القسم الثانى .
(٢) ينظر : التصريح وحاشية الشيخ يس ٣٠٩/١
(٣) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ ، ٧٣ .
(٤) ينظر : شرح الكافية ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، شرح الدرة الألفية له ٤٨٩/١ .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٩/١ ، ٣٠٤ ، المساعد ٤٢٦/١ ، التصريح ٣٠٩/١ ، الهمع ١٦٥١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٦٩ ، التصريح ٣٠٩/١ .
(٧) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٤ .
(٨) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ ، ٥٠ .
(٩) شرح الكافية ٥٠/١ .

وقول الفراء رده البصريون ، بأنه ليس بصحيح ، وبأنه خطأ وباطل . معللين لذلك ، بأن الفعل قد استقر أنه عامل فى الفاعل ، فيجب أيضا أن يكون هو عاملا فى المفعول ؛ لأن الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل فى المفعول ، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضاف إليه فى العمل ما لا تأثير له فى هذا الباب إذ كان " زيد " ، " وعمرو " وما أشبهها لا يصح أن يعملا فى غيرهما من الأسماء ؛ لأنه لو جاز للاسم أن يعمل فى الاسم ، لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه ، إذ هما مشتركان فى الاسمية . هذا هو تعليل ابن الوراق[(١)] لوجه الخطأ فى قول الفراء .

كما علل ابن الأنبارى لعدم صحته ، بأن الفاعل اسم ،كما أن المفعول اسم كذلك . فإذا استويا فى الاسمية والأصل فى الاسم أن لا يعمل - فليس عمل أحدهما فى صاحبه أولى من الآخر ، وإذا ثبت هذا ، وأجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، فإضافة مالا تأثير له فى العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له ، فدل ذلك على أن العامل هو الفعل فقط[(٢)] .

كذلك علل ابن القواس لبيان استحالة قبول قول الفراء بقوله :

" وأما الثالث فإستحالته ظاهرة :

أما أولا : فلأنه ليس جزءا حقيقيا ، بل كالجزء .

وأما ثانيا : فلأنه على تقدير كونه جزءا ، يلزم ألا يتقدم على الفاعل لامتناع تقديم معمول الجملة عليها ، أو على شئ منها ، لعدم تصرفها[(٣)] .

وبمثل ما سبق علل لبطلان ما ذهب الفراء إليه : تقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلى[(٤)] وأبو حيان[(٥)] مبينا هذا الأخير أن إعمال شيئين فى شئ واحد لم يثبت .

---

(١) ينظر : العلل فى النحو لابن الوراق ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص٦٤ ، ٦٥ .

(٣) شرح الكافية ص١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ص ٤٠٤ من الجزء الأول من القسم الثانى .

(٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ ، ٧٣ .

القول الرابع :

وهو قول خلف الأحمر[(١)] من الكوفيين : وفيه ذهب إلى أن العامل فى المفعـول معنى المفعولية .

احتج خلف الأحمر لما ذهب إليه : بأن المفعوليه صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها[(٢)] .

وقد رد مذهبه بنحو : ضرب زيد ، إذ معنى المفعولية موجود وقد ارتفع " زيد " بما لم يسم فاعله ، مع وجود معنى المفعولية ، كما ارتفع أيضا فى نحو: " مات زيـد " ، مع عدم معنى الفاعلية ، فلما ارتفع مع وجود معنى المفعولية فى الأول ، كما ارتفـع مـع انعدام معنى الفاعلية فى الثانى ، دل على أن معنى المفعولية ليس هو العامـل ، وأن مـا ذهب إليه خلف باطل ، وفساده بين ، وواضح[(٣)] .

ونقل ابن القواس عن الكوقيين أنه منصوب على الخلاف وحجتهم أنه لما خـالف الفاعل فى المعنى خالفه فى الإعراب ، وهذا المذهب لم أقف عليه عند غيره[(٤)] .

ورد بأن الخلاف لو كان يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثـانى ؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضا ، ولأن المخالف معنى مـا يخـتص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عامله ؛ لأن العامل اللفظى شـرطه أن يكـون مختصا ، فالمعنوى الأضعف أولى .

وعليه :

فأرى أن القول المختار من هذه الأقوال هو قول البصريين ، وأن اختيار "ابن القواس " له على نحو ما سـبق فـى نـصه الـسابق - والـذى بنـى اختيـاره لـه علـى

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ ، التصريح ٣٠٩/١ ، الهمع ١٦٥/١ ، وخلف الأحمر هو : أبو محـرز خلف ابن حيان المعروف بخلف الأحمر ، معلم الأصمعى ، ومعلم أهل البصرة وكان أعلم الناس بالشعر ، أخذ النحو عن عيسى ابن عمر واللغة عن أبى عمرو ، تـوفى سـنة ١٠٣ . ينظـر : المزهـر ٤٠٣/٢ وفيـات الأعيان ١٤٣/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٧٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٦/١ ، المساعد ٤٢٦/١ ، التصريح ٢٩/١ ، الهمع ٥/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٨١/١ ، حاشية الشيخ يس على التصريح ٣١٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الفية ابن معط ٤٨٩/١ .

الأدلة التى تقويه ، وتبين بطلان ما عداه – لهو إختيار قد وافق فيـــه ابـــن القـــواس الصواب كله ، وهو ما أختاره ، وأرجحه ، وذلك لأمور :

الأول : قوة أدلة البصريين ، وعدم وجود اعتراضات عليها ، على نحو ما ورد علـــى آراء وأدلة الكوفيين " هشام ، والفراء ، وخلف ".

الثانى : فى قول غير البصريين تكلف ، واجتلاب ما ليس له عمل فى المفعـــول مـــع وجود ما هو أصل فى العمل فيه وفى غيره وهو الفعل .

الثالث : وهو الأهم : اختيار كثير من النحاة لهذا المذهب ومنهم :

أبو البركات الأنبارى بقوله : " والقول الصحيح هو الأول "(١) وأبو بكر الشرجى (٢) ، وابن الخباز(٣) ، والنيلى(٤) وأبو حيان(٥) .

---

(١) أسرار العربية ص٦٥ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٤ .

(٣) توجيه اللمع ص١٧٦ .

(٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج١ ق٢ ص٤٠٤ .

(٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ .

ثالثا : بـــاب النـــــداء

وفيــه سبــع مسائــل

المسألة الأولـــى : ناصب المنادى .

المسألة الثانـية : المنادى الموصوف بابن .

المسألة الثالثة : حكم صفة أى فى النداء .

المسألة الرابـعة : توجيه النصب فى نحو ي" ياتيم تيم عدى " .

المسألة الخامسة : حقيقة التاء فى نداء الأب والأم .

المسألة السادسة : كيفية تـرخيم المنادى .

المسألة السابـعة : اسم الإشارة والخلاف فى حذف حرف النداء منه

المسألة الأولى : ناصب المنادى

قال ابن القواس :

(....... واختلف[1] فى العامل فيه :

فذهب سيبويه[2] وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء – وهو اختيار المبرد[3] ، ومنهم من زعم أن " يا " وأخواتها أسماء أفعال .

والأول أظهر ؛ لأن الفعل هو الأصل فى العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل .

وأما الحروف فإنما ينصب منها ما شابه الفعل . وإذا أمكن أن ينسب العمل إلى الفعل الذى هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف وقد أمكن ، فوجب القول به .

واحتج المبرد بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل بدليل إمالتها وتعلق الجار بها نحو : يا لزيد ، ونصبها للحال كقوله :

.... يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام[4]

وأجيب بأن الإمالة لا توجب لها عامل بدليل إمالة (بلى) مع عدم عملها .

وأما تعلق الجار بها ونصب الحال فممنوع وإنما هو بالفعل لأنه يلزم منه أن يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل ، وهو محال لامتناع أن يكون الحرف خبرا أو مخبرا عنه كما مر[5] .

وأما القول بأنها أسماء أفعال فظاهر الفساد :

---

(١) ينظر فى هذا الخلاف الكتاب ٢٩١/١، المقتضب ٢٠٢/٤ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٥٤/٢ ، المرتجل ص١٩١ ، ١٩٢ ، اللمع لابن جنى ١٩٢ ، الخصائص ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧لباب الإعراب للإسفراييني ص٢٩٥ ، ٢٩٦ ، واللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٣٢٩/١ ، شرح الجمل للخوارزمى ص١٧٠ ، شرح المفصل له ص٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للشيخ محمد الأهدل ٣٣٣/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) قال به ابن جنى ينظر : الخصائص ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، واللمع ص١٩٢ .

(٤) هذا عجز بين من البسيط للنابغة الزبيانى وصدره : قالت بنوعامر : خالو بنى أسد ينظر : الديوان ص١٠٥ ، الكتاب ٣٤٦/١ ، المقتضب ٢٥٣/٤ ، المحتسب ٢٥١/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥، الهمع ١٧٣/١ ، اللسان مادة (خلا) والبيت شاهد على أن أداة النداء قوية الشبه بالفعل لنصبها للحال .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٥٠/١ ، ٢٥١ .

أما أولا : فلأن أسماء الأفعال لا يوجد فيها ما هو على حرف واحد .

وأما ثانيا : فلأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع بها ولا مرفوع ههنا فامتنع أن تكون أسماء أفعال(١) .

ولا يقال : إن الفاعل مضمر فيها لأنا نقول :

لو كان فيها ضمير لكان لا يخلو إما أن يعود على غائب أو متكلم أو مخاطب والكل باطل .

وأما الأول : فلعدم تقدم من يعود عليه .

وأما الثانى : فلامتناع كون اسم الفاعل لمتكلم .

وأما الثالث : فلأنه يؤدى إلى أن يكون المخاطب هو الداعى بالنسبة إلى ضميره والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه(٢)

وإذا ثبت أن الحق هو الأول فوجوب حذف الفعل عندهم لأمرين :

أحدهما :- أنه كثير الاستعمال ؛ إذا الحاجة إليه ماسة فالتزم حذف الفعل معه تخفيفا .

الثانى :- أن النداء إنشاء والحرف يدل عليه قطعا ، وصيغة الفعل مشتركة بين الإخبار والإنشاء نحو : أدعو زيدا وأنادى زيدا . فلو ظهر الفعل لحصل اللبس .) (٣) أهـ

التحليل والبيان :

تحدث ابن القواس – فى نصه السابق – عن خلاف النحاة فى ناصب المنادى فذكر أن للنحاة ثلاثة أراء حول هذا الخلاف مختارا منها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة .

وسيتضح هذا الخلاف من التفصيل الآتى ، وحجة كل فريق والموقف من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول :يرى سيبويه وجمهور النحاة أن المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بفعل واجب الإضمار نائب عنه " يا " اختصارا ورفعا للبس الواقع بظهور الفعل(٤) . فقولك : يازيد فى الأصل : أدعو زيدا ، ولما كان قولك هذا فيه إيهام للسامع أنك تقصد الإخبار بدعائك إياه فيما يستقبل ؛ لأن " أفعل " ليس مختصا بالحال ، وإنما هو مشترك بينه وبين الاستقبال .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ ، الهمع ١٧١/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٥٠/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

(٣) شرح الكافية لابن القواس ص١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٩١/١ ، شرح الكافية للرضى ٣١٣/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣٢٤/١ ، الهمع ١٧١/١ .

فلما كان ذلك كذلك التزم ترك إظهار هذا الفعل وجعل الحرف كالغائب عنه فصار قولك : يا عبد الله يفيد أنك فى حال دعائه وأن فى نفسك إرادة متوجهة إليه وقصدا مختصا به[١] .

وقد استدل هؤلاء بعدة أدلة :

أولا : أنه أى المنادى ينتصب عند حذف حرف النداء نحو : " ربنا اغفر لنا "[٢] والحروف لا يعمل مضمرا ، فلولا أنه كان منصوبا بالفعل لما بقى منصوبا عند حذف حرف النداء . فبقاؤه منصوبا مع حذف الحرف دليل على أن ناصبه الفعل المقدر[٣] .

ثانيا : ما ورد عن العرب من قولهم : " يا إياك " فالغعل محذوف تقدير : أعنى[٤]

قال سيبويه :

(ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياك إنما قلت : يا إياك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار " يا " و " أيا " و " أى " بدلا من اللفظ بالفعل .)[٥]

ثالثا : أن " يا " حرف والأصل فى الحروف ألا تعمل ، ولأنها لو عملت لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها ، لاسيما الهمزة التى هى على حرف واحد فتعين ؟أن يكون العامل فعلا لكنه استغنى عن إظهاره لدلالة " يا " عليه ، ولئلا بجمع بين العوض والمعوض عنه[٦] .

رابعا : أن الفعل هو الأصل فى العمل ، فإذا قدر قدر ما هو الأصل فى العمل وهو الفعل[٧] .

---

(١) ينظر لباب الإعراب للإسفراييني ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجـانى ٧٥٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .

(٢) سورة : الحشر من الآية (١٠)

(٣) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص١٧٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٩١/١ ، لباب الإعراب للإسفراييني ص٢٩٥ ٢٩٦ ، المساعد ٤٨٠/٢

(٥) الكتاب ٢٩١/١ .

(٦) ينظر : اللباب ٣٢٩/١ ، ايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١ ، الكواكـب الدريـة علـى متممـة الأجرومية ٣٣٣/١ .

(٧) شرح الكافية لابن القواس ص١٧٥ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

وإلى مذهب سيبويه والجمهور ذهب جماعة من النحاة كالمبرد(١) علما بأن ابن القواس(٢) وكثيرا(٣) من النحاة قد نسبوا إليه قولا آخر سيأتى بيانه فى مكانه – إن شاء الله – وهو لمذهب سيبويه والجمهور مؤيدا ومصرحا بتأييده .

قال المبرد :

(اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: يا عبد الله ؛ لأن " يا " بدل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك . وكذلك كل ما كان نكرة نحو : يارجلا صالحا وياقوما منطلقين والمعنى واحد .) (٤) وإليه ذهب الإسفراييني(٥) وابن الحاجب(٦) وعبد القاهر(٧) والخوارزمى(٨) وابن مالك(٩) وابن عقيل(١٠) .

موقف ابن القواس من هذا المذهب :

بعد أن عرض أنب القواس أقوال النحاة فى ناصب المنادى عقب عليها بقوله : (والأول أظهر) (١١) .

وقد علل للاختياره بأن الفعل هو الأصل فى العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل(١٢) .

وهو أيضا ما أختاره ابن الحاجب(١٣) وأبو حيان(١٤) .

---

(١) ينظر المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ص١٧٥ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

(٣) منهم الرضى فى شرح الكافية ٣١٣/١، ابن يعيش فى شرح المفصل ١٢٧/١، الجامى فى الفوائد الضيائية ٣٢٤/١ .

(٤) المقتضب ٢٠٢/٤ .

(5) ينظر : لباب الإعراب ص٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(6) ينظر : شرح اللكافية له ٤٠٩/٢ .

(٧) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٥٤/٢ .

(٨) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، شرح الجمل ص١٧٠ .

(٩) ينظر : التسهيل ص١٧٩ وشرحه ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .

(١٠) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٠/٢ .

(١١) شرح الكافية ص١٧٥ وينظر شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٤/٢ ، ١٠٣٥ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية ص١٧٥ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

(١٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٤٩/١ ، ٢٥١ .

(١٤) ينظر : شرح اللمحة البدرية ١٣٦/٢ .

القول الثانى: يرى ابن جنى،[1]وجماعة من النحاة ، كابن الخشاب[2]، وابن أبى الربيع[3]، وابن الأنبارى[4] ونسب للمبرد[5] أن ناصب المنادى : " يا " نفسها ، وذلك لنيابتها عن الفعل ولشبهها به .

وقد استدل هؤلاء بأمور :

أحدها : أن هذه الحروف قوية الشبه بالفعل ؛ وذلك لنصبها للحال كما جاء فى قوله[6] .

قالت بنو عامر خالو بنى أسد .:. يا بؤس للحرب ضرارا لأقوام[7]

الثانى : أنها تدخلها الإمالة نحو :" يازيد "و" ياعمرو " والإمالة إنما تكون فى الاسم والفعل دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل .[8]

الثالث : أن لام الجر تتعلق بها نحو : " يا لزيد " و " يالعمرو " فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهى حرف جر ، فلو لم تكن " يا " قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدل على أنها قد قامت مقام الفعل . ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل[9] .

ولابن الخشاب تعليل آخر ساقه فى قوله :

(.......... ولأن حرف النداء لما قام مقام الفعل نفسه لا العبارة عنه ،قوى وتمكن فنزل منزلة الفعل الصريح وذلك أدون أحواله ولهذا ضمنه بعضهم ضميرا مرفوعا هو ضمير المنادى ، وأميل فقيل: يازيد كما تمال الأفعال .)[10]

---

(١) ينظر : الخصائص ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، اللمع ص ١٩٢.

(٢) ينظر : المرتجل ص١٩١ ، ١٩٢.

(٣) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٤٥٥/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ .

(٥) نسبه إليه ابن القواس فى شرح الكافية ص١٧٤ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٤/٢ ، الرضى فى شرح الكافية ٣١٣/١ ، ابن يعيش ١٢٧/١ .

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٨٢.

(٧) ينظر : اللباب ٣٢٩/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضى ١١٣/١ ، شرح المفصل ١٢٧/١ اللباب ٣٢٩/١ ، الملخص ٤٥٥/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ ، الإنصاف ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ .

(٩) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٤٩/١ ،٢٥٠ . اللباب ٣٢٩/١ ، الإنصاف ٣٢٦/١ .

(١٠) المرتجل ص١٩٢ .

وإذا كان الخوارزمى قد قال بالمذهب الأول فى شرح الجمل[١] إلا أنه قد أعرض عنه إلى المذهب الثانى راميا المذهب الأول بالبرود والبطلان فيقول :

(...... ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ولذلك أورد الشيخ المنادى فى باب المنصوب باللازم إضماره وما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله ؟ !

وهذا لأنه لو كان الفعل مضمرا هاهنا لكان كلا ما يتطرق إليه التصديق والتكذيب وشئ منه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيب .) [٢]

وما استدل به أصحاب هذا المذهب رد عليه ابن القواس وبعض النحاة بالآتى :

أما قولهم : إن للحرف قوة شبة بالفعل بدليل نصبه للحال كما فى قول الشاعر السابق فلا حجة لهم فيه ؛ لأن الحال إنما هو منصوب بالفعل المقدر[٣] .

وأما قولهم : إن هذه الحروف تدخلها الإمالة فمردود بإن الإمالة لا توجب لها عملا بدليل إمالة : " بلى " ولا عمل لها .[٤]

وأما قولهم : إن الجار يتعلق بها كما يتعلق بالفعل فلا دليل فيه لأن الجار فى الحقيقة إنما هو متعلق بالفعل المقدر ، وذلك لأنه يلزم أن يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل فائدة تامة ، وهو محال لامتناع أن يكون الحرف خبرا أو مخبرا عنه[٥] .

كما أنه قد رد هذا المذهب بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام وحينئذ يكون العوض والمعوض عنه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض عنه، كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

القول الثالث : وفيه زعم الرضى[٦] والجامى[٧] وابن يعيش[٨] أن أبا على الفارسى قال فى بعض كلامه : إن " يا " وأخواته أسماء أفعال .

وللإنصاف فإن أبا على الفارسى قد ذكر فى كتابه : " الإيضاح "[٩] ما ينفى هذا الكلام حيث ذكر أن يا وأخواتها فى باب النداء حروف فقال فى باب أسماء الأفعال :

---

(١) ينظر : ص١٧٠ منه .

(٢) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٧٥ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ .

(٤) ينظر : المرجعين السابقين نفس الصفحات .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٥٠/١ .

(٦) ينظر شرح الكافية ٣١٣/١ .

(٧) ينظر الفوائد الضيائية ٣٢٥/١ . .

(٨) ينظر شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٩) ينظر ١٩١/١ .

(......... ومنه قولهم : بله زيدا .... ويدل أن هذه الكلم أسماء أفعال وليست حروف أن الحروف لا يستقل بها الكلام إلا فى النداء .) [(١)]

ولعل قوله هذا يكون كامنا فى أحد مصنفاته التى لم يتيسر لى الوقوف عليها علما بأننى قد بحثت عنه فى الكثير منها[(٢)] وعليه فإن هذا القول مردود بما يأتى .

أن هذه الحروف لو كانت أسماء أفعال للزم أن يكون فيها مرفوع ولا مرفوع فيها . فإن قيل : فالمرفوع يكون مضمرا فيها قيل : إنه لا يستقيم ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون عائدا إلى غائب وهو محال ؛ لعدم تقدم ما يعود عليه . أو يعود على متكلم وهو أيضا ظاهر البطلان ؛ لامتناع كون اسم الفعل لمتكلم بل لمخاطب أو غائب .

وأما كون المرفوع مخاطبا فظاهر الفساد لأنه يؤدى إلى أن يكون المخاطب هو الداعى بالنسبة إلى ضمير الفاعل ، والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه[(٣)] .

أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ، وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهى حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقى إذ لا قائل بالفرق ؛ ولأن الجميع فى معنى واحد بإتفاق ، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقى كذلك[(٤)] .

أنها لو كانت أسماء أفعال لجاز الاقتصار عليها ؛ لأنها جملة تامة والاقتصار عليها لا يجوز ، كما أن أسماء الأفعال لا تحذف ويبقى معمولها كما هو جائز مع أدوات النداء كقوله تعالى : (يوسف أعرض [(٥)] عن هذا)[(٦)] .

وذكر السيوطى : أن بعض النحاة زعم أن حروف النداء أفعال ، وأنها هى الناصبة وهو قول مردود لأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا : يا إياك منفصلا ولم يقولوا : إياك فدل على أن العامل محذوف[(٧)] .

---

(١) الإيضاح لأبى على الفارسى ١٩١/١ .

(٢) كالإيضاح ، والمسائل المنثورة والمسائل الحلبيات والعسكريات والبغداديات والشيرازيات والعضديات والإيضاح العضدى التعليق على كتاب سيبويه . والبصريات .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١ ، شرح الكافية للرضى ٣١٣/١ .

(٥) سورة يوسف من آية : (٢٩)

(٦) ينظر شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٧) ينظر الهمع ١٧١/١ ، لباب الإعراب ص٢٩٥ .

كما ذكر هو وابن عقيل أن بعضهم ذهب إلى إن ناصبه معنوى وهو القصد[١] ورد هذا القول بأنه لم يعهد بين عوامل النصب العامل المعنوى ، وإنما يكـــون ذلك فى عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع[٢] .

والحقيقة : فإن المختار من هذه الأقوال هو القول الأول وهو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو اختيار ابن القواس وابن الحاجب وأبو حيان ، وهو نفسه ما أختاره وأميل إليه وذلك ؛ لقوة أدلة أصحابه ولسلامته من كثير من الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء .

ولأنه إذا قدر عامل وجب تقدير ما هو الأصل فى العمل وهو الفعل . وهذا ما علل به ابن القواس لاختياره .

(١) ينظر المساعد ٤٨٠/٢ ، الهمع ١٧١/١ .

(٢) ينظر الهمع ١٧١/١ .

المسألة الثانية : المنادى الموصوف بابن مضافا إلى علم بين الضم والفتح(1)

قال ابن القواس :

(المنادى العلم المفرد إذا وصف بابن أو ابنه مضافين إلى علم مطلقا نحو : يازيد بن عمرو ، وياخالد بن أبى عمرو ، وياهند بنت عمرو ففيه وجهان :

البناء على الضم ، والبناء على الفتح ، وهو اختيار المصنف(2) ؛ لأنه الأكثر إتباع حركة المنادى حركة الصفة لطوله بالصفة ، وتنزله منزلة الكلمة الواحدة .

واشترط كونه مضافا إلى علم ؛ لأنه لكثرة استعماله يفتح طلبا للخفة .

فإن أضيف إلى غير علم ، أو كان المنادى غير علم كقولك : يازيد ابن أخينا ، وياهند ابنة عمنا ، ويارجل ابن زيد لم يكن المنادى إلا بالضم . وأما الصفة فليس فيها إلا النصب .

وقيل : إن حركة المنادى وحركة ابن " الصفة حركتا بناء " ؛ لأنه لما كثر صار بمنزلة الكلمة الواحدة(3) .

وقيل : حركتا إعراب ؛ لأن الكلمة الأولى لما تبعت الثانية سرى حكم الثانية إليها(4)

والحق :أن الأولى حركة بناء لنيابتها عن حركة البناء ، وحركة الثانى إعراب لكونه صفة مضافة(5) أهـ

التحليل والتعليق :

أجاز النحاة فى المنادى العلم المفرد الموصوف بابن مضافا إلى علم غير مفصول عنه الضم والفتح .

لكنهم اختلفوا فى المختار منهما ، كما اختلفوا فى نوع الحركة فيهما من حيث كونها بناء أو إعراب .

---

(1) ينظر : الكتاب ٢٠٣/٢ ، المقتضب ٢٣١/٤ ، الأصول ٣٤٥/١ ، المقتصد ٧٨٥/٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٣٥/١ ، شرح الجمل له ص١٧٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، شرح اللمع للواسطى ص٤٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٧/١ ، المقرب ١٧٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ .

(2) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .

(3) هو قول عبد القاهر الجرجانى ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٥/٢ .

(4) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٨/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٥٢/٢ .

(5) شرح الكافية لابن القواس ص١٨٧ وينظر : شرح ألفية ابن المعطى ١٠٥٢/٢ .

وقد تناول ابن القواس فى نصه السابق هذا الخلاف منتهياً إلى ترجيحه واختياره لأحد الأقوال وسيتضح بالتحليل والتفصيل أقوال النحاة ، وموقفهم من اختيار ابن القواس ، وموقف الباحث منه .

أولا:اتفق أكثر النحاة(١) على أن المنادى العلم المفرد إذا وصف بابن أو ابنة مضافا إلى علم غير مفصول جاز فيه وجهان : الضم والفتح وذلك بأربعة شروط هى :

١- كون المنادى علما احترازا عن نحو : يارجل ابن زيد .

٢- وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو فى الدار على أن ابن عمرو مبتدأ .

٣- وكون ابن متصلا احترازا عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو .

٤- وكونه مضافا إلى علما احترازا من نحو : يازيد ابن أخينا .

قال الرضى : " فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى جامعا لها ولا يجب ، وذهب بعضهم إلى وجوبه "(٢) . **تقول : يازيد ابن عمرو ، ولا يجوز فى " ابن " إلا الفتح**

لكنهم اختلفوا فى أى الوجهين أولى بالاختيار :

فيرى سيبويه(٣) وجمهور(٤) البصريين – غير المبرد – أن الفتح هو الوجه المختار مع جواز الضم أيضا .

وحجتهم فى ذلك أنه لما كثر فى لسان العرب استعمال المنادى بهذه الصورة – موصوفا بابن .... – ناسبه التخفيف فى اللفظ والخط(٥) .

أما فى اللفظ فيناسبه الفتح المتحقق فيه الخفة من وجهين :

الأول : كون الفتح حركته المستحقة له فى الأصل ؛ لكونه مفعولا به(٦) .

الثانى : أن الفتح فيه إتباع حركة لحركة ، والإتباع أخف من مخالفة الحركات(٧) .

وأما فى الخط فخففوه بحذف ألف " ابن " و " ابنة " وذلك لأن الاسمين قد صارا كالشيئ الواحد ؛ فاستحقا حذف الألف ؛ لأن الألف هنا لا تقوى أن تصير فاصلا بين الصفة " ابن " والموصوف " المنادى " إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيئ الواحد ، كما حذفوا التنوين أيضا وكأنهم قد جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الثانى(٨) .

---

(١) خالفهم ابن السراج فى ذلك فقضى بوجوب نصبه . ينظر الموجز ص٤٧ ، المقتصد ٤٨٥/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣٣٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٢٢/٣ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٥٠/٣ ، شرح الأشمونى ١٤٢/٢، حاشية الصبان على الأشمونى ١٤٢/٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٨/١ ، الفوائد الضيائية ٣٣٤/١ .

(٦) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر ٧٨٥/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٨/١ .

(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٧/١ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، ٦ ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٤ ١٤٥ ، الملخص لابن أبى الربيع ٤٦٢/١ .

وعليه فقد شبهه سيبويه " بامرئ " و " ابنم " فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون فى " ابنم " تابعة لحركة الميم[(١)] .

وقد تبين هنا أن الإتباع بين الصفة والموصوف قد جرى على غير المألوف . إذ المألوف أن تتبع الصفة موصوفها ، وهنا أتبع الموصوف الصفة ؛ وذلك من أجل التخفيف الداعى إليه كثرة الاستعمال[(٢)] .

استشهد البصريون بقول الشاعر :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود[(٣)]

وأنشد سيبويه للعجاج : **ياعمر بن معمر لا منتظر**[(٤)]

وحكى أبو حيان وابن عقيل عن ابن كيسان أن الضم وإن كان هو القياس إلا أن الفتح أكثر استعمالا فى لسان العرب[(٥)] .

وكذلك يرى أبو زكريا الفراء[(٦)] أن النصب هو المختار ، لأنه هو الأكثر فى كلام العرب .

وقد اختار هذا الوجه (الفتح) فى المنادى العلم الموصوف بابن جماعة من النحاة – متبعين البصريين فى ذلك – منهم :

ابن السراج[(٧)] ، وأبو على الفارسى[(٨)] ، والإمام عبد القاهر[(٩)] ، والزمخشرى[(١٠)]

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، ٦

(٢) ينظر : شرح المفصل للخوارزمى ٣٣٥/١ .

(٣) هذا الرجز نسبه سيبويه لرجل من بنى الحرماز ينظر الكتاب ٢٠٣/٢ ونسب لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص١٧٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٢٣٢/٤، الأصول ٣٤٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦/٢

(٤) هذا الرجز للعجاج ينظر : الديوان ص١٨ ومعجم الشواهد العربية لأميل يعقوب ١١٥٥/٣

(٥) ينظر : الارتشاف ١٢٢/٣ ، المساعد ٤٩٤/٢ ، التصريح ١٦٩/٢ .

(٦) ينظر : معانى القرآن للفراء ٣٢٦/١ .

(٧) ينظر : الأصول ٣٤٥/١ .

(٨) ينظر : الإيضاح ص١٩٠ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ط٢ عالم الكتب .

(٩) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٧٥/٢ .

(١٠) ينظر : المفصل ص٣٨ .

والخوارزمى[(١)] وابن يعيش[(٢)] ، وابن الحاجب[(٣)] وأبن القواس[(٤)] ، وابن عصفور[(٥)] ، والرضى[(٦)] ، وابن عقيل[(٧)] ، والجامى[(٨)] ، وأبو الفداء[(٩)] ، والكيشى[(١٠)] .

ويرى أبو العباس[(١١)] المبرد أن الضم هو أجود الوجهين مخالفا فى ذلك البصريين وجمهور النحاة .

قال أبو العباس :

(والأجود أن تقول : يازيد بن عمرو ....

وعلى هذا ينشد هذا البيت :

ياحكم بن المنذر بن الجارود   سرادق المجد عليك ممدود "[(١٢)]

ولو أنشد : ياحكم بن المنذر كان أجود ....) [(١٣)]

وقد ذكر أبو العباس أن الرفع وإن كان الأجود إلا أن النصب أكثر وقوعا فى الكلام ذكر ذلك فى الكامل[(١٤)] .

وبعد هذا العرض السابق لأقوال النحاة فى الوجه المختار فى المنادى العلم الموصوف بابن ، فإننى أرى أن الوجه الأولى بالاختيار هو الأول وهو وجه الفتح والذى اختاره جمهور النحاة وابن الحاجب وتبعهم فى ذلك ابن القواس وذلك لما يأتى :

---

(١) ينظر : شرح الجمل للخوارمى ١٧٤ ، وشرح المفصل ٣٣٥/١ ،

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥/٢ ، ٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص١٨٧ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٥٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٩٧/١ ، المقرب ١٧٩/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٣٣٨/١ .

(٧) ينظر : المساعد ٤٩٤/٢ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢٦١/٣ .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٣٤/١ .

(٩) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٤٨ .

(١٠) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٣٨ والكيشى هو : محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشى الكيشى شمس الدين عالم مصنف ولد بكيش ، ودرس بالمدرسة النظامية ببغداد ، وتوفى بشيراز سنة ٦٩٥ هـ .
ينظر: الوافى بالوفيات للصفدى ١٤١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

(١١) المقتضب ٢٣١/٤ ، ٢٣٢ .

(١٢) البيت سبق تخريجه ص

(١٣)المقتضب ٢٣١/٤ ، ٢٣٢ .

(١٤) ينظر : الكامل ١٩٠/٤ .

١- كثرة استعمال المنادى فى اللسان العربى بهذه الصورة الأمـر الـذى يتطلـب التخفيف بالفتح لا بالضم ، لأن الفتح فيه تناسب بين الحركات ، إذ فيه إتبـاع حركة الموصوف حركة الصفة ، بخلاف الضم فإن فيه ثقل فى النطق ؛ لما فيه من الانتقال من ضم خالص إلى فتح خالص ، فضلا على ما فى الفـتح مـن التخلص من ثقل مخالفة الحركات .

٢- وقوع النظير فى امرئ وابنم . فإذا كان الإتباع فى مثل ذلك من أجل التخفيف فهو فى المنادى أحرى وقوعا ؛ لكثرة الاستعمال .

٣- أنه إذا أريد بناء الأول مع الثانى كان الأولى أن يبنى على إحدى الحـركتين ، ولا يؤتى بأجنبية ، وأولى هاتين الفتحة ، لأنها حركة ابن فى حـال الإعـراب والضم فى زيد حركة بناء ، والحركة التى تكون لها فى حال الإعراب أولـى بأن تكون متبوعة من حركة البناء ، فقيل : يازيد بن عمرو بفتحهما معا ولـم يقل : يازيد بن عمرو فيضم الثانى ويبنى مع الأول لضم الأول .

كما أن الفتحة فى دال زيد فى قولك : يازيد بن عمرو من جنس ما يستحقه فى الأصل لأن أصله النصب ولا فرق بينهما فى النصب[١] .

ثانيا : الخلاف فى نوع الحركة فيهما :

يرى الإمام عبد القاهر الجرجانى أن حركة المنادى الموصوف بابن ، وحركـة ابن حركتا بناء ، وذلك أن ابن قد ركب مع المنادى ، وصار معه شيئا واحد ، وبنيـا على الفتح فى النداء[٢] .

ويرى ابن الحاجب[٣] ، وابن القواس[٤] أن الصحيح أن حركة المنادى حركـة بناء ، وأن حركة ابن المضاف حركة إعراب ؛ لأن ابـن صـفة مـضافة ، وحقهـا الإعراب .

---

(١) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٨٥/٢ ، ٧٨٦ .

(٢) ينظر :المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٥/٢

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٧/١ ، ٢٦٨

(٤) ينظر : شرح الكافية ص١٨٧ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٥٢/٢ .

قال ابن القواس : (والحق أن الأولى حركة بناء ، لنيابتها عن حركة البناء ، وحركة الثانى إعراب لكونه صفة مضافة .) (١)

وإنما قضى بأن حركة ابن حركة إعراب لا حركة بناء اعتدادا لتشبيه سيبويه هذا بامرئ وابنم ، فكما لا يشك أحد فى أن حركة الهمزة والميم فيهما حركة إعراب كذلك لا يشك فى أن حركة الابن حركة إعراب . ومن ثم يقال : لما تعين النصب لـ " ابن " من حيث إن المضاف فى النداء لا يكون إلا منصوبا صفة كان أو موصوفا ففتحوا المنادى ، لأن الفتح يشبه النصب من حيث إن صورتهما واحدة ، وإنما آثروا فتح المنادى لتحصل الخفة .

وصرح الشيخ خالد الأزهري بأن المنادى الموصوف بابن إذا فتح ، ففتحه . إما: على الإتباع لفتحة ابن ، وإما : على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما كالشيء الواحد ، وإما : على الإقحام أي : على إقحام الابن ، وجعل المنادى مضافا لما بعد الابن .

ورد بأن ادعاء الإقحام باطل ، لأن المقحم إذا حذف لم يختل المعنى بحذفه ، وأنت لو قلت : يازيد عمروه لكان معناه مخالف لمعنى يازيد بن عمرو(٢).

وعليه : ففتحته فتحة إتباع على الوجه الأول ، وفتحة بناء على الثانى ، وفتحة إعراب على الثالث . وفتحة ابن فتحة إعراب على الأول ، وفتحة بناء على الثانى ، وغيرهما على الثالث(٣) .

وهناك قول لم ينسب إلى أحد بعينه . وهو أن الحركة فى الاثنين حركة إعراب، لأن الكلمة الأولى لما تبعت الثانية سرى حكم الثانية إليها(٤) .

وبعد : فإن القول المختار من هذه الأقوال أن حركة المنادى حركة بناء لنيابتها عن حركة البناء ، وأن حركة الابن حركة إعراب ؛ وذلك لأن المنادى فى هذه الصورة لم يخرج عن كونه مبنيا ، كما أن الصفة (ابن) لم تخرج عن كونها مضافة ، وهى واجبة النصب ، وهذا ما اختاره ابن الحاجب وابن القواس .

---

(١) شرح الكافية ص١٨٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٩٨/٢ .

(٣) ينظر : التتصريح بمضمون التوضيح ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٨/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص١٨٧ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٥٢/٢ .

المسألة الثالثة : حكم صفة (أي) فى النداء[1]

قال ابن القواس :

(أما " أى " من نحو : يا أيها الرجل – فاسم مبهم ، مفرد منادى ، مبنى على الضم مشفوعا بحرف التنبية ، إما لأنه عوض عما تضاف إليه أى ، أو عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة لإفادتها التنبيه كحرف النداء ، وما فيه اللام صفة لـ(أى).

وقيل : خبر مبتدأ محذوف[٢] ، والجملة صلة لـ (أى) . والأول أظهر :

أما أولاً : فلعدم ما يدل على حذف المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل .

وأما ثانيا : فلشدة اقتضاء (أى) الصفة لإبهامها .

والتزموا – أى أوجبوا – رفع الصفة خلافاً للمازنى[٣] ، فإنه أجاز نصبها قياسيا على صفة العلم ، وهو ضعيف ؛ لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح ، والمنادى هناك هو العلم ، وههنا الصفة هى المنادى ، و (أى) وصلة الى ندائه . وإذا كان هو المنادى وجب رفعه ، لتناسب حركته حركة المنادى المفرد المعرفة .)[٤] أ هـ

التحليل والتعليق :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن الخلاف الواقع فى الاسم المقترن بالألف واللام بعد (أى) فى النداء ، ثم تعرض للخلاف فى رفع هذا الاسم منتهيا من ذلك كله إلى اختيار ما يراه من هذه الآراء أحق بالاختيار ، مبينا الأسباب التى بنى عليها اختياره .

وسيتناول التحليل والتعليق جذور هذا الخلاف ، وأدلة كل فريق ، وموقف النحاة والبحث من اختيار ابن القواس .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٨/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ ، الأصول ٢٣٧/١ ، اللمع ص١٩٦ ، شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٦ ، المفصل فى علم العربية ص٣٩ ، الأمالى الشجرية ٢٩٩/٢ ، المقتصد ٧٧٨/٢ ، الإيضاح للفارسى ص٢٤٧ ، أسرار العربية ص١٢٨ ، المرتجل ص١٩٤ ، شرح الجمل للخوارزمى ص١٧٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ص٣٤٠ ، شرح الألفية للمكودى ص٢١٧ ، الفوائد الضيائية ٣٣٣/١ ، التصريح ١٧٤/٢ ، حاشية الصبان ١٥١/٣، حاشية الخضرى ٧٧/٢ ، الكناش فى النحو والصرف لأبى الفداء ص٤٦، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص٢٣٩ .

(٢) هو قول الأخفش ينظر : الأخفش ومنهجه النحوى ص١٠٣ .

(٣) ينظر : أمالى ابن الشجرى ٢٩٩/٢ ، الهمع ١٧٥/١ .

(٤) شرح الكافية ص١٨٨ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤٤/٢ .

أولا : الخلاف فى الاسم المقترن بأل بعد (أى) فى النداء :

يرى جمهور[(١)] النحاة إلا الأخفش أن الأسم المقترن بأل بعد (أى فى النداء صفة لها ، وليس خبراً لمبتدأ محذوف .

وقد استدل هؤلاء لذلك بالأتى :

١- شدة اقتضاء (أى) للصفة ، وإحتياجها إليها ، لإبهامها ؛ ذلك أنها لا تثنى ولا تجمع فتقول : يا أيها الرجلان ، يا أيها الرجال كقولك : يا أيها الرجل .،فهــى مع المثنى والجمع كهى مع المفرد ، فلذلك لزمها النعت .

فـــ " يا " أداة النداء ، و" أى " منادى و " ها " تنبيه و " الرجل " نعته[(٢)] .

٢- أن الأصل فى : يا أيها الرجل أنهم أرادو نداء الرجل ، وهو قريب من المنادى وفيه الألف واللام ، فلما لم يمكن نداءه والحالة كرهوا نزعهما وتغييــر اللفـظ عند النداء ؛ إذ الغرض إنما هو نداء الأسم فجاءوا بأى وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل نعته ، ولــزم النعــت حيث كان هو المقصود ، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالــة علــى خروجها عما كانت عليه وعوضا مما حذف منها من الاضافة ؛ إذ هــى مــن الأسماء الملازمة لها .[(٣)]

٣- انعدام ما يدل على حذف المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل ، وذلك أنه لــو حذف لجاز ظهوره . بل كان أولى ، لأن هذا ليس من مظان وجــوب حــذف المبتدأ ، ولأن تمام الصله أولى من اختصارها .

كما أنه لو كانت " أى " فى النداء موصولة ، وما بعدها صلة ، لكــان يجــوز أن توصل بالجملة الفعلية ، والظرف ، ولم يقع هذا فى كلامهم[(٤)] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٨/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ ، الأصول ٢٣٧/١ ، اللمع ص١٩٦ ، شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٦، المفصل فى علم العربية ص٣٩ ، أمالى ابن الشجرى ٢٩٩/٢ ، المقتصد ٧٧٨/٢ ، أسرار العربية ١٢٨ .

(٢) بنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣ ، شرح الأشمونى ١٥١/٢ حاشية الصبان ١٥١/٣ .

وذهب الأخفش[1] فى أحد قوليه إلى أن " أيا " فى النداء موصولة ، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة لأى ، ولذلك التزم رفع ما جاء بعدها ، لأنه خبر لمبتدأ محذوف .

فتقدير قولك : " يا أيها الرجل " عنده : يا أيها هو الرجل ، وإنما وجب حذف المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ، ولا سيما إذا ريد عليه كلمتا : (أى ها) [2]

ويرى الرضى[3] أن مما يقوى مذهب الأخفش وقوع (أى) موصولة فى غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة .

وقد رد هذا بأنها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف ، فوجب نصبها[4]

وعنه أجاب الرضى بأنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم ، فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وإن كان مضارعا كما فى قولك : يا من قال كذا[5] .

كما اعترض أبو على الفارسى على ما ذهب إليه الأخفش بأنه لو كان صلة لجاز أن يظهر المبتدأ المحذوف فى موضع من المواضع ، وأيضا فإن الصلة تكون بالجملتين ، وبالظرف ، ولم نرهم وصلوا (أيا) بواحدة من الجمل بالمبتدأ والخبر على قوله[6] .

وأيضا فإن الخبر لا يفيد إذا كان معرفة ، وهاهنا " الرجل " فيه الألف واللام ، وأنت لو قلت : هو الرجل لم يكن كلا ما مفيدا . وأيضا فلو كان صلة لطال الاسم به ونصب كما ينصب الطويل [7]

---

(١) ينظر : الأخفش ومنهجه النحوى ص١٠٣ ، شرح اللمع للواسطىص١٤٦ ، الهمع ١/١٧٥ ، الأرتشاف ١٢٩/٣ ، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٨٠٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٤٢/١ .

(٣) شرح الكافية ٣٤٢/١ .

(٤) ينظر السابق ٣٤٢/١ .

(٥)ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٤٢/١ .

(٦) ينظر : التعليق على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ٣٤٠/١ تحقيق د / عوض بن حمد القوزى ط١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٨ ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٦

وبعد :

فالأصح أن ذا اللام وصف لــ " أى " فى النداء ؛ لأنه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية فى قولك : ياأيها الرجل وهذا حد النعت أى مـــا دل على معنى فى متبوعه .

ثانيا : الخلاف فى حكم صفه (أى)[1] :

اختلف النحاة فى إعراب الاسم المقترن بأل بعد (أى) فى النداء :

فذهب جماهير النحاة إلى أن هذا الاسم المقترن بأل بعد (أى) فى النـــداء صـــفة ، لا يجوز فيها إلا الرفع ، وذلك لأمور منها :

١- أنها صفة لا يجوز الوقف دونها ، ذلك أن (أى) اسم مبهم يلزمـــه التفـــسير والتوضيح ، فلذلك صار هو والاسم بمنزله اسم واحد ، فلا يجوز فى نحو : يا أيها الرجل : (يا أي) ولا (يا أيها) ، لأن الصفة هى المناداة فى المعنـــى، بخلاف الصفة فى قولك : (يازيد الظريف ، فلذا جعلوا حركة إعرابه الحركة التى يستحقها لو باشره حرف النداء لتشاكلهما صورة . [2]

٢- أن الصفة كالجزء من الموصوف وإذا لزمته قوى الاتصال فيجرى اللام مــن (الرجل) فى قولك : (يا أيها الرجل) مجرى آخر الكلمة ، فكمـــا أن آخـــر الكلمة فى نحو : ياجعفر يضم كذلك جعل حركة اللام فى قولك يا أيها الرجـــل الرفع ، ليكون مشاكلا لذلك فى اللفظ ، وينفصل مما لا يلـــزم نحـــو : يازيـــد الظريف ، ذلك أنه يجوز لك أن تقول : يازيد . مستغنيا عـــن الظريـــف ، ولا يجوز : " يا أى " لأنه اسم مبهم لا يستقل بنفسه[3] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٨/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ ، الأصـــول ٢٣٧/١ اللمـــع لابـــن جنـــى ص١٩٦ ، المفـــصل ص٣٩ ، ٤٠ ، أسرار العربية للأنبارى ص١٢٨ ، الإيضاح للفارسى ص٢٤٧ ، المرتجل ص١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص١٧٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٤٠/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧٠/١ ، الكناش ص٤٦ .

(٣) ينظر : المقتصد للإمام عبد القاهر ٧٧٨/٢ .

٣- أن المقصود بالنداء فى قولك : (يا أيها الرجل) إنما هو الـصفة " الرجـل " وليس أي ولذا جعل ألتزام الرفع فى الصفة إيذانا بأن هذه الصفة هى المقصودة بالنداء ، ولتوافق حركته الإعرابية الحركة البنائية التى هى علامة المنادى . [١]

وذهب المازنى إلى أن صفة (أي) فى النداء يجوز فيها النصب قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة[٢] .

ونصب صفة أي قياسا على صفه غيرها أمر يحتاج فى تقريره إلى مساندة الاستعمال اللغوى الوارد عن العرب له .

يقول أبو البركات الأنبارى :

" وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه يجوز فيه النصب نحو :

يا أيها الرجل " كما يجوز : يازيد الظريف . وهو عندى القياس لو ساعده الاستعمال [٣]

وحكى أبو حيان أن ابن الباذش[٤] ذكر أن النصب فى صفة " أى " مسموع عند بعض العرب[٥] .

وقرئ فى الشواذ : " قل يا أيها الكافرين "[٦]

وهذه القراءة تعضد المازنى فيما ذهب إليه[٧]

ورد الثمانينى على المازنى بقوله : " وهذا لا ينبغى أن يؤخذ به لخروجه عن القياس ، والجمهور ، ومخالفة خط المصحف "[٨]

ونقل التبريزى[٩] والواسطى[١٠] عن النحاة تخطئتهم لقول المازنى قالا :

---

(١) ينظر : المقتضب ٢١٦/٤ ، الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن ابى الربيع ص٤٥٧ ، الفوائـد الـضيائية للجامى ٣٣٣/١ .

(٢) ينظر : الأمالى الشجرية ٢٩٩/٢ ، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسيلسيلى ٨٠٨/٢ ، الكناش فـى النحـو والصرف لأبى الفداء ص٤٦ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص١٢٨ .

(٤) هو : أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى المعروف بابن الباذش أبو جعفر ولد فى ربيع الأول سنة ٤٩١ هـ وتوفى فى جماد الآخر سنة ٥٤١ هـ . له : الإقناع فى القراءات السبع ، الطرق المتداولة فـى القراءات . ينظر : البغية ٣٣٨/١ ، معجم المؤلفين ٣١٦/١ .

(٥) ينظر : الارتشاف ١٢٧/٣ ، حاشية الصبان ١٥٠/٣ .

(٦) أول سورة : الكافرون ولم أقف على هذه القراءة.

(٧) ينظر : حاشية الصبان ١٥٠/٣ .

(٨) شرح اللمع ٥٧٣/٢ .

(٩) ينظر : شرح اللمع ص٢٦٧ .

(١٠) ينظر : شرح اللمع ص١٤٥ ، ١٤٦ .

(....... والمازنى يجيزه وهو عند النحويين خطأ . قالوا : لأن الحمل على الموضع حمل على التأويل ، ولا يحمل على التأويل ما لم يتم الكلام) . [١]

كذلك رد أبو على الفارسى[٢] على المازنى ما ذهب إليه من جواز النصب بأن نصبه لهذا الاسم لا يخلو من أن يكون من جهة القياس أو السماع والسماع لم يرد بنصبه ، والقياس يوجب الرفع فيه .

وقد ضعف قول المازنى أيضا ابن الخشاب[٣] وابن الحاجب[٤] وابن القواس[٥] وذلك ؛ لأن قياسه ليس بشئ لمخالفة كلام العرب له .

واضطرب ابن مالك فى نقله عن الزجاح الحكم فى صفة (أى) فنقل عنه فى شرح الكافية[٦] موافقته للمازنى .

قال :

(وأجاز المازنى والزجاح نصب صفة أى قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة)[٧] .

وتبعه فى ذلك ابنه فى شرح الألفية[٨] .

بينما تراه ينقل عنه فى شرح التسهيل[٩] مخالفته لما ذهب إليه المازنى محتجا بأن النصب لم يجزه أحد من النحويين قبله ، ولا تابعه أحد بعده وعليه فهو مردود مطروح لمخالفته لكلام العرب .

والزجاج قد نص بنفسه فى كتابه[١٠] على هذه المخالفة وقرر أن النحويين لا يقولون إلا : (يا أيها الرجل) بالرفع ، والعرب لغتها فى هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره . ولهذا كان هذا الوجه هو المختار عند ابن القواس .

وهو أيضا ما أختاره وأميل إليه وذلك لإجماع النحويين عليه ، ولأنه هو القياس لموافقته المسموع عن العرب واللغة بنت السماع .

---

(١) شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٧ والنص بعينه فى شرح اللمع للواسطى ص١٤٥.

(٢) لم أعثر عليه فى الإيضاح والتكملة ولا فى البغداديات ولا فى البصريات ولا فى الحلبيات ولا فى المسائل المنثورة ولا فى كتاب الشعر ولا فى كتاب التعليق على كتاب سيبويه ولا فى العضديات ولا فى العسكريات .

(٣) ينظر : المرتجل ص١٩٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ص١٨٨ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٤٤/٢ .

(٦) ينظر : ص١٥ ج٢ من الشرح .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤١٠ .

(٩) ينظر : ص٤٠٠ ج٣ من شرح التسهيل .

(١٠) ينظر : معانى القرأن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ ، ٩٩ .

المسألة الرابـعة : توجيه النصب فى نحو : "ياتيم تيم عدى "[١]

قال ابن القواس :

(إذا تكرر المنادى فى حال الإضافة كقوله :

ياتيم تيم عادىلا أبالكم   لا يلقينكم فى سوأة عمر[٢]

فالثانى : ليس فيه إلا النصب .

وأما الأول : فيجوز فيه وجهان :

أحدهما : البناء على الضم، وهو الأظهر، لكونه علما مفردا ، ونصب الثانى حينئذ إما : على أنه عطف بيان ، أو بدل .

وثانيهما : النصب وله تأويلان :

أحدهما : أن " تيم " الأول مضاف و" تيم الثانى منصوب ، لأنه توكيد لفظى ولا أثر له فى جر (عدي) [٣] .

التأويل الثانى : أن كل واحد منهما مضاف ، وقد حذف المضاف إليه : أما من الأول : فلدلالة الثانى عليه والتقدير : (ياتيم عدى تيم عدى) كقوله :

يامن رأى عارضا أسر به   بين زراعى وجبهة الأسد[٤]

---

(١)ينظر : الكتاب ٢٠٥/٢ ، المقتضب ٢٢٧/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، شرح اللمع للتبريزى ص٢٦٤ ، ٢٦٥ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٤٧/١ ، التوطئه لأبى على الشلوبيني ص٢٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢ ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٦/١ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٢٨/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ، المقرب ١٨٠/١ ، شرح عمدة الحافظ ١٧٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٦/٢ ، العلل فى النحو لابن الوراق ص٢٠٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٤١١ ، شرح الجامع الصغير لابن هشام ١٨/٢ .

(٢) البيت من البسيط وقائلة : جرير ينظر ديوانه ص٢١٩ وهو من شواهد الكتاب ٢٠٥/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٨/١ ، الفوائد الضيائية ٣٣٦/١ ، الإرشاد للكيشى ص٢٤٢ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٢٢٩/٤ ، المسائل المنثورة للفارسى ص٩٠ ، الأصول ٣٤٢/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٥٣/١ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٣٩ ، المساعد ٥١٩/٢ . و " تيم عدى " هو تيم بن عبد مناة و (عمر) هو : عمر بن لجأ .

(٣) هذا قول سيبويه ينظر الكتاب ٢٠٥/٢ .

(٤) البيت من المنسرح وقائله : الفرزدق ينظر :الديوان ٢١٥ ، الكتاب ٢٩٠/١ ، شرح الكتاب للسيرافى ٤٠٢/١ المقتضب ٢٢٩/٤ ، وغير منسوب فى الخصائص لابن جنى ٤٠٧/٢ .

وأما من الثانى : فلدلالة الأول عليه والحذف من الأول أولى لعدم الفصل وارتكاب مجاز التقديم والتأخير من غير ضرورة .

وقيل(١) : الثانى نعت للأول ، وقد أتبعت حركة الأول حركة الثانى ، كما فى : يازيد ابن عمرو ، وهو ضعيف :

أما أولا : فلأن مثل هذا الإتباع فى النداء لم يأت إلا فى " ابن " .

أما ثانيا : فلأن الاسم الثانى بالتأكيد اللفظى أشبه من النعت لكونه مناسبا للأول "(٢)

التحليل والتعليق

من أقسام المنادى ما يجوز فيه الضم ، والفتح وذلك نوعان(٣) :

الأول : أن يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن ....

الثانى : أن يكرر المنادى حال كونه مضافا وذلك نحو : ياسعد سعد الأوس ويا تيم تيم عدى تناول ابن القواس فى النص السابق النوع الثانى ، وهو المنادى الذى تكرر لفظه مضافا ، فبين أن الاسم الثانى لا يكون إلا منصوبا ؛ لأنه مضاف وأما الاسم الأول فالمختار فيه الضم .

كما اختار من بين توجيهات النحاة توجية سيبويه لوجه النصب .

وسيتضح بالتحليل والتعليق اختلاف النحاة فى ذلك وبيان المختار عندهم ، وموقفهم ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو الآتى :

أجمع النحاة على أن المنادى الذى تكرر لفظه مضافا يجوز فيه وجهان : النصب ، والرفع ، وأن الرفع هو الوجة المختار .

صرح بذلك كثير منهم كالمبرد(٤) ، وابن السراج(٥) وأبو على الشلوبينى(٦)

---

(١) هذا قول السيرافى ينظر شرح السيرافى على كتاب سيبويه ١١٣/٣ .

(٢) شرح الكافية لابن القواس ص١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٧١/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٢٧/٤ .

(٥) ينظر : الأصول ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ .

(٦) ينظر : التوطئة ص٢٩٣ .

وابن يعيش[١] وابن القواس[٢] وابن مالك[٣] كذلك اختاره أبو حيان[٤] ؛لأنه الأوجه والأكثر .

وإليه ذهب المكودى[٥] ، والشيخ خالد الأزهرى[٦] وغيرهم .

والمراد برفعه : بناؤه على الضم ، وذلك لكونه علما مفردا . ويكون الاسم الثانى منصوبا على أنه إما عطف بيان، أو بدل من محل المنادى ، لأن محل النصب .

أما نصب المنادى الذى تكرر لفظه مضافا ، فقد اختلف النحاة فى توجيهه على النحو التالى :

الأول : يرى سيبويه[٧] ، والخليل[٨] ، وابن السراج[٩] واختاره ابن جنى[١٠] : أن نصب الاسم الأول على أنه هو المضاف إلى ما بعد الثانى ، وأن الثانى تكرر وأقحم لضرب من التأكيد بين المضاف ، والمضاف إليه ، فالأصل فى قولك : يازيد زيد عدى : يازيد عدى زيده أو يازيد عدى زيد عدى .

فحذف الضمير ، وعدى الثانى (المضاف إليه) ، ثم أقحم " زيد " الثانى بين المنادى (الاسم الأول) ، وعدى (ما أضيف إليه) لضرب من التأكيد .

قال جرير :

ياتيم تيم عدى لا أبالكم لايلقينكم فى سوأة عمر[١١] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ص١٩٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١٦/٢ .

(٤) ينظر الارتشاف ١٣٥/٣ .

(٥) ينظر : شرح الألفية ص٢١٩ والمكودى هو : عبد الرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى صاحب شرح الألفية وشرح الأجرومية ويعرف بالمترزى توفى فى فارس سنة ٨٠٧ هـ فى ١١ شعبان . من مصنفاته : شرح ألفية ابن مالك ، الألفاظ ، المقصورة فى مدحه صلى الله عليه وسلم - . ينظر : معجم المؤلفين ١٥٦/٥ ، البغية ٨٣/٢ ، شذرات الذهب ٤/٨ .

(٦) ينظر : التصريح ١٧١/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٩) ينظر : الأصول ٣٤٢/١ .

(١٠) ينظر : الخصائص ٤٠٧/٢ .

(١١) البيت سبق تخريجه ص

وقد علل سيبويه لما ذهب إليه بقوله :

(وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم ، كان الأول نصبا ، فلما كرر الاسم توكيدا ، تركوا الأول على الذى كان يكون عليه لو لم يكرروا .) (١)

وشبهة الخليل باللام الزائدة فى قولهم : " لا أبالك " ، فقد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة لقال : " أباك " ، فتركه على حالته الأولى ، فاللام هاهنا بمنزلة الاسم الثانى فى زيادتها وإقحامها . (٢)

وكذلك حكم أبو على الفارسى(٣) على زيادة اللام فى حيذ (لا) فى قولهم : " لا أبالك " بأنها لم تفد الإضافة شيئا كانت تفتقده مع عدم وجودها شأنها فى ذلك شأن " تيم " الثانى فى قول الشاعر : **ياتيم تيم عدى لا أبالكم   لا يلقينكم فى سوأة عمر .**

واعترض ابن الحاجب(٤) والأزهرى(٥) مذهب سيبويه بأن قوله يترتب عليه ارتكاب محظورين :

الأول :ما فيه من تقديم وتأخير من غير فائدة . وعدم تنوين الثانى وهو غير مضاف .

الثانى : ما فيه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ويمكن أن يجاب عنه بأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الأول وكأنه لا فصل هناك . ألا ترى أنك تقول إن زيدا قائما مع قولهم : ما يفصل بين إلا واسمها إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجل فى الدار مع أن النكرة المفصولة بينها وبين " لا " التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى " لا فيها غول " .

وقال : **فلا والله لا يلقى لما بى   ولا للما بهم أبدا دواء**

مع أن الجر لا يدخل إلا فى الاسم(٦)

وتوجيه سيبويه بهذا هو أحد توجيهى أبى " العباس المبرد " فقد قال فى تعليله لوجه النصب فى الاسم الأول : (والوجه الآخر أن تقول : ياتيم تيم عدى ، يازيد زيد عمرو ؛ وذلك لأنك أردت بالأول : يازيد عمرو ، فإما أقحمت الثانى تأكيد للأول ....) (٧)

التوجيه الثانى : وهو ثانى توجيهى أبى العباس(١) المبرد والذى يرى فيه أن الاسم الأول منصوب؛ لأنه فى الأصل مضاف إلى اسم محذوف مماثل لما أضيف إليه الاسم الثانى المذكور

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٣) ينظر : المسائل المنثورة ص٩٠ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/١ .

(٥) ينظر : التصريح ١٧١/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٥٧/١ .

(٧) المقتضب ٢٢٧/٤ .

فالأصل فى مثل قولهم : ياتيم تيم عدى . عنده - :

أن يكون ياتيم عدى تيم عدى فحذف عدى الأول اكتفاءً عنه بالثانى كما هو الحال فى قوله[٢] :

إلا علا لة أو بدا   هه قارح نهد الجزارة

يقول أبو العباس المبرد :

(...... وإما حذفت من الأول المضاف إستغناء بإضافة الثانى ، فكأنه فى التقدير : ياتيم عدى ياتيم عدى كما قال :

إلا علالة أو بدا   هة قارح نهد الجزارة

أراد : إلا علالة قارح ، أو بداهة قارح ، فحذف الأول لبيان ذلك فى الثانى ....

وقال الفرزدق :

يامن رأى عارضا أكفكفه   بين زراعى وجبهة الأسد[٣]

أراد : بين زراعى الأسد وجبهة الأسد .) [٤]

وأيد المبرد فيما ذهب إليه ابن الحاجب[٥] حيث بين أن المحذوف منه المضاف إليه هو الأول وأن الثانى مضاف للمذكور بعده . هذا هو الظاهر عنده .

واستدل لذلك بأن فى القول : بأن المحذوف منه المضاف إليه هو الثانى ثم قدم – كما هو مذهب سيبويه – ارتكاب المحذورين السابقين هما :

التقديم والتأخير من غير فائدة وفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وكذا أختاره ابن القواس[٦] والرضى[١] متبعين فى ذلك ابن الحاجب . قال الرضى : (.... فالأولى قول المبرد) .

---

(٧) ينظر : المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ .

(١) البيت من مجزوء الكامل وقائله : الأعشى ينظر : الديوان ص١٥٣ وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، وينظر : معجم شواهد العربية لـ عبد السلام هارون ١٤٥/١ وبلا نسبه فى معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/١ ، المقرب ١٨٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ . والعلالة : آخر جرى الفرس . والبداهة : أول جريه . والقارح من الخيل : الذى بلغ أقصى أسنانه والنهد : الغليظ . والجزارة : القوائم والرأس .

(٢) البيت سبق تخريجه ص

(٣) المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ص١٩١ .

وذكر ابن عصفور[٢] أن أبا العباس المبرد قد استدل على صحة ما ذهب إليه بأن فى كلا المذهبين حذفا . وفى مذهب سيبويه – رحمه الله – تقديم وإقحام وعليه فإن ما ذهب إليه أبو العباس من وجهة نظر نفسه أولى لاقتصاره على الحذف .

وقد رد ابن عصفور على المبرد ما ذهب إليه وفند ما استدل به بقوله :

(وهذا الذى قال ليس بصحيح ؛ لأن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو : أعطيته بعض الدراهم فإذا حذفت قلت : بعضاً إلا أن يكون فى اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر :

إلا علالة أو بدا   هة قارح نهد الجزارة[٣]

فحذف التنوين من بداهة ؛ لأنه فى اللفظ كالمضاف وحذف من علالة ؛ لأنه المضاف الحقيقى .

وأيضا فإن مذهب أبى العباس المبرد على غير طريقة الحذف ؛ لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثانى عليه ، وإنما يحذف الثانى لدلالة الأول عليه . والدليل على فساد مذهبه : أنه لا يخلو أن يقدر إلا " علالة قارح أو بداهة قارح " أو تقدر بداهته . فإن قدر " أو بداهة قارح " فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلا قليلا . فلم يبق إلا أن تقدر أو بداهتة . فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه .

وسيبويه – رحمه الله – فيحذف الضمير من بداهة وأقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف إليه ......)[٤]

التوجيه الثالث

ذكر ابو حيان[٥] وابن عقيل[٦] وخالد الأزهرى[٧] والأشمونى[١] أن الأعلم الشنتمرى ذهب إلى تركيب الاسمين معا وإضافتهما إلى ما بعدهما وبنيا على الفتح ، ففتحتهما فتحة بناء كهى فى خمسة عشر وبناؤهما على الفتح فى موضع نصب منادى

---

(٦) ينظر : شرح الكافية ٣٥٧/١ .

(١) ينظر : شرح الجمل ٩٦/٢ ، ٩٧ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص

(٣) شرح الجمل ٩٦/٢ ، ٩٧ .

(٤) ينظر : الإرتشاف ١٣٥/٣ ، ١٣٦ .

(٥) ينظر : المساعد ٥١٨/٢ .

(٦) ينظر : التصريح ١٧١/٢ .

وعليه اعترض الأزهرى(٢) بأن فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء .

التوجيه الرابع :

حكى ابن هشام(٣) والأزهرى(٤) وجها رابعا عزاه كلاهما إلى الفراء ذهب فيه إلى أن الاسمين الأول والثانى مضافان للمذكور ولا حذف ولا لإقحام .

وضعفه الأزهرى بأن فيه توارد عاملين على معمول واحد(٥)

التوجيه الخامس :

وهو توجيه السيرافى(٦) حكاه عنه الرضى(٧) والكيشى(٨) والجامى(٩) وفيه يرى أن نحو :

ياتيم تيم عدى فى الأصل : " ياتيم " بالضم لكنه فتح الأول إتباعا لنصب الثانى كما فى " يازيد بن عمرو "

وهذا القول ضعفه ابن القواس بعد أن ذكره غير منسوب من وجهين :

أما الأول : فلأن مثل هذا الاتباع فى النداء لم يأت إلا فى " ابن " .

وأما الثانى : فلأن الاسم الثانى بالتأكيد اللفظى أشبه من النعت ؛ لكونه مناسبا للأول(١٠)

وبعد هذا العرض لأقوال النحاة فإن القول المختار فى المنادى الذى تكرر لفظه مضافا هو رفع الاسم الأول لأنه أمثل الوجهين والأكثر فى لسان العرب ، فالاسم الأول مفرد علم فيبنى على ما يرفع به وهو اختيار جمهور النحاة وابن القواس وهو أيضا ما أختاره وأميل إليه .وأما وجه النصب فالمختار من التوجيهات السابقة فيه هو توجيه أبى العباس المبرد ، وذلك لأنه بعيد عن التكلف والمخالفات السابقة لقواعد اللغة من

---

(٧) ينظر : الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٥٥/٢ .

(١) ينظر : التصريح ١٧١/٢ .

(٢) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٥٣/٣ .

(٣) ينظر : التصريح ١٧١/٢ .

(٤) ينظر : السابق ١٧١/٢ .

(٥) ينظر : شرح السيرافى للكتاب ١١٣/٣ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٣٥٧/١ .

(٧) ينظر : الإرشاد إلىعلم الإعراب ص٢٤٢ .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٨٣٧/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ص١٩١ .

تقديم وتأخير وفصل بين المضاف والمضاف إليه وغير ذلك من الأمور التى لا تتمشى وقوانين اللغة

المسألة الخامسة : حقيقة " التاء " فى نداء الأب والأم[١]

قال ابن القواس :

" أما قولهم " بأبى " و " يأمى " فعلى القياس فى الإضافة إلى ياء المتكلم مطلقا .

وأما " يا " أبت فى النداء خاصة ، فالتاء عوض عن ياء المتكلم عند البصرى **وأما عند الكوفى** : فالتاء للتأنيث ، وياء الإضافة مقدرة بعدها[٢] ،

والأول : أصح . أما أولا : فلأنها لو كانت للتأنيث لما امتنع الجمع بينهما وبين ياء المتكلم، ولما متنع نحو : ياأبتى ، وياأمتى ، دل على أنها للعوض ، لا للتأنيث .

وأما ثانيا : فلأن ياء الإضافة لو كانت مقدرة ، لامتنع قلبها "هاء" فى الوقف ؛ لتوسطها تقديراً ، وهو باطل بالاتفاق .

ويجوز تحريك التاء فتحا وكسرا ، أما الفتحة [٣]: فلأنها حركة الحرف الذى[٤] أبدلت منه التاء فى الأصل. وأما الكسرة ؛ فلأنها مناسبة بالحرف الذى أبدلت منه ." [٥] أهـ

التحليل والتعليق :

الأب والأم من الألفاظ التى يدخلها التغيير فى النداء خاصة ، فتدخل عليهما التاء عند النداء فقط ، فتقول : ياأبت لا تفعل ، وياأمت لا تفعلى .

وجاء فى التنزيل : " **ياأبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا** "[٦] وقوله تعالى " **ياأبت إنى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك** "[٧] .

ولا تدخلهما التاء فى غير النداء ، فلا يقال : جاء أبت ، ولا أمت .

وقد اختلف النحاة فى هذه التاء وذكر ذلك ابن القواس فى نصه السابق مرجحا ما يراه مختارا من الأقوال مبينا الأسباب التى أعتمد عليها فى اختياره .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٠/٢ ، المقتضب ٢٦٣/٤ ، الأصول لابن السراج ٣٤٠/١ ، المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص٤٣ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٤٩/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٢ ، ما من به الرحمن للعكبرى ص٤٤ ، معانى القرآن للزجاج ٨٨/٣ ، التوطئه لأبى على الشلوبينى ص٢٥١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٨١/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٤٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٥٩/١

(٣) فى الشرح : "الضمة" والصواب مأأثبته .

(٤) فى الشرح "التى" والصواب مأأثبته.

(٥) شرح الكافية لابن القواس ص١٩٣ .

(٦) من الآية (٤) من سورة : (يوسف) .

(٧) من الآية (٤٣) من سورة : (مريم) .

وسيتضح بالتحليل هذا الخلاف وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

ذهب الكوفيون من النحاة إلى أن التاء الداخله على على الأب والأم المضافين إلى ياء المتكلم فى النداء للتأنيث ، وياء المتكلم مقدرة بعدها كأنه قيل فى ندائهما : ياأبتى ، وياأمتى ، ثم اجتزئ بالكسرة عن الياء ، فصارا : ياأبت وياأمت[١] .
ولا مانع عند الكثير من الكوفيين أن يجمع فى الكلام بين التاء والياء[٢] .

ويرى الخليل[٣] ،وسيبويه[٤] ، وعامة البصريين كالمبرد[٥] ، وابن السراج[٦] والزمخشرى[٧] والخوارزمى[٨] ، والشلوبينى[٩] ، وابن مالك[١٠] ، والكيشى[١١] وغيرهم إلا أن هذه التاء للتأنيث دخلت على الأب والأم المضافين إلى ياء المتكلم فى النداء خاصه كالعوض من ياء الإضافة[١٢] .

فالأصل فى ندائهما : ياأبى ، وياأمى فحذفت الياء إجتزاء بالكسرة قبلها عنها ، ثم دخلت التاء عوضا منها .

ولذلك لا يجتمعان إلا فى ضرورة الشعر[١٣] كما جاء فى قوله :

أيا أبتى لاذلت فينا فإنما لنا أمل فى العيش مادمت آملا[١٤]

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨١/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٥٩/١ .
(٢) ينظر الإرتشاف ١٣٧/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٢٢/١ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢١٠/٢ ، ٢١١ .
(٤) ينظر : السابق ٢١١/٢ .
(٥) ينظر : المقتضب ٢٦٣/٤ .
(٦) ينظر : الأصول ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .
(٧) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٤٣ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٣٤٩/١ .
(٩) ينظر : التوطئة ص٢٥١ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠/٢ .
(١١) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٣
(١٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨١/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٥٩/١ ، الإرتشاف ١٣٧/٣ .
(١٣) ينظر : الارتشاف لأبى حيان ١٣٧/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٢١/٢ .
(١٤) البيت من الطويل بلا نسبة فى المساعد ٥٢/٢ ، التصريح ١٧٨/٢ ، شرح المكودى على ألفية ابن مالك ص٢٢٠ ، شرح الأشمونى ١٥٩/٢ ط دار إحياء الكتب العربية ، حاشية الخضرى ٧٩/٢ وروايتة "مادمت عائشا" .

وقول رؤبة العجاج :

تقول بنتى قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا[(١)]

وقد استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يأتى :

١- أنها تقلب فى الوقف هاء ، ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها ، ما جاز قلبها هاء فى الوقف لأنها تصير حينئذ متوسطة لا تقلب هاء[(٢)] .

٢- أن التاء لو لم تكن عوضا عن الياء لجاز الجمع بينهما فى الكلام ؛ فكان يجوز أن يقال :ياأبتى، وياأمتى كما يقال : ياضاربة ، فلما لم يجز أن يقال : يا أبتى ويا أمتى بالجمع بينهما دل ذلك على أن التاء عوض من الياء ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه[(٣)] .

ولما كانت هذه التاء تدخل على الأب والأم فى حال ندائهما ، امتنع دخولها عليهما فى غير النداء ؛ فيمتنع أن يقال : جاء أبت ، وحضرت أمت[(٤)] .

كما أنه يمتنع أيضا دخولها على غيرهما من الألفاظ مما كان له مؤنث من لفظه؛ فلا يجوز فى نحو : ياخالى ، وياعمى أن يقال : ياخالت ، ولا ياعمت وذلك ؛ لأنه حينئذ يلتبس بالمؤنث .[(٥)]

وعلل الخوارزمى للتعويض بها فى الأب ، والأم دون الأخ ، والأخت ، بأن الأصل في هذا التعويض لفظة الأم ، كأنهم أظهروا التاء المقدرة فيها لمعنى التفخيم ، وذلك لأن كل مؤنث لا تظهر فيه التاء ، فهو فى تقدير التاء ، ثم رأوا أن يكتفوا . بها عن الياء . حتى لا يجمعوا فى آخر الاسم بين زيادتين كل منها كلمة ، وثم زادوا فى الأب أيضا هذه التاء للمعنيين روما للمطابقة بين الأسمين ، ولما يستحق الوالد من

---

(١) هذا الرجز لرؤبة ينظر : ديوانه ص١٨١ وينظر الكتاب ٣٧٥/٢ ، الخصائص ٩٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٢ ، التصريح ١٧٨/٢ ، الهمع ١٣٢/١ ، شرح الأشمونى ١٦٠/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨١/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٥٩/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص١٩٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨١/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٤٩/١ ، شرح الكافية لابن القواس ١٩٣ ، شرح الرضى ٣٥٩/١

(٤) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٥٩/٢ ط دار إحياء الكتب العربية .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، ١٢ .

التفخيم : بخلاف الأخ ، فإنه ليس فيه تلك المطابقة ولأن الأخ لا يستحق التعظيم حسبما يستحق الوالدان[١] .

وقد أيد ابن القواس مذهب البصريين، فقال بعد أن عرض قول البصريين أولا ، وقول الكوفيين ثانيا : (والأول أصح)[٢] .

وعلل لاختياره بنفس ما سبق ذكره من تعليلات البصريين .

وعليه فإن ما أختاره هو مذهب البصريين مؤيدا ابن القواس فى اختياره وذلـــك لقوة أدلتهم ومنطقية حججهم ولأن ياء المتكلم لو كانت مقدرة بعد التاء لامتنع الوقــف عليها بالهاء لأنها ليست متطرفة حينئذ والوقف عليها هاء أقره كثير من النحاة .

(١) ينظر : شرح المفصل للخوارزمى ١/٣٥٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص١٩٣ .

المسألة السادسة : الخلاف فى : " كيفية ترخيم غير المنادى "

قال ابن القواس فى قول ابن الحاجب : " ويجوز ترخيم المنادى وفى غير ضرورة . [1]

" **وأما قوله :** " وفى غير ضرورة " أى : لا يكون فى غير النداء ألا فى ضرورة الشعر .

وختلف[2] فى كيفية جوازه :

فسيبويه[3] يجيزه على لغتى الترخيم مطلقا .

والمبرد[4] لا يجيزه إلا على لغة الضم .

والأول أظهر كقوله :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما[5]

وأما المبرد فرواه[6] :

" وما عهدى كعهدك يأماما "

وهو تعسف . "[7] أهـ

---

(١) الكافية ص٩٣ .

(٢) ينظر : فى هذا الخلاف : الكتاب ٢٦٩/٢ – ٢٧٢ ، المقتضب ٢٥١/٤ ، الأصول ٣٦٦/١ ، الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٣٦٣/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢ ، المقرب ١٨٨/١ ، ضرائر الشعر له ص١٠٧ ، لباب الإعراب الإسفراييني ص٣١٤ ، الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ٤٨٤/١ ، الأمالى الشجرية ص٨٩ – ٩٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٥/١ – ٢٩٧ ، أسرار العربية للأنبارى ص١٣٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٥١/٤ .

(٥) البيت من الوافر لجرير ينظر : ديوانه ص٢٢١ وهو من شواهد الكتاب ٢٧٠/٢ ، أسرار العربية ص١٣٣ ، الأمالى الشجرية ٨٩/٢ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١٤٦ ، الملخص ٤٨٥/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٦٥/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٩/١ ، لباب الإعراب ص٣١٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠٧ و "رماما " الرمام : جمع رميم وهو الخلق البالى وهو يريد أن حبال الوصل بينه وبين أمامة قد بليت وتقطب للفراق الشاسع بينهما والبيت شاهد على ترخيم " أمامة " وهى غير منادى للضرورة ، وتركها مفتوحة وهى فى موضع رفع على لغة الترخيم مطلقا .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٨ ، المساعد ٥٦٠/٢ ، شفاء العليل ٨٣١/٢ ، الأشمونى ١٨٩/٢ .

(٧) شرح الكافية لابن القواس ص١٩٥ . وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٦٥/٢ ، ١٠٦٦ .

التحليل والتعليق :

الترخيم من خصائص المنادى وليس كل منادى يرخم ؛ ذلك أن المنادى تغيــر بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير[١] .

وحيث إن الترخيم مختص بالنداء بشروط فإن غير المنادى بعيد من التــرخيم ؛ لذا كان استعماله فى غير النداء على خلاف الأصل ، الأمر الــذى حــدا بالنحــاة أن يحكموا عليه تارة بالشذوذ كابن الأنبارى[٢] وتارة بأنه من الضرورات المستقبحة كابن الشجرى[٣] .

وقد اختلف النحاة فى كيفية وقوعه فى غير النداء . ذكر ذلك ابن القواس فــى نصه السابق منتهيا من ذلك إلى اختيار ما هو أحق بالاختيار من الأقوال .

وسيتضح بالتحليل والتعليق هذا الخلاف ، وحجة كل . وموقف النحاة ، والباحث مــن اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

يرى إمام النحاة [٤] سيبويه – رحمه الله – أن ترخيم غير المنادى جــائز فــى ضرورة الشعر على اللغتين . لغة من نوى المحذوف ، ومن لم ينو ، أوعلى لغة مــن ينتظر ، ومن لا ينتظر .

وذهب المبرد[٥] إلى منع الترخيم فى غير النداء على لغة من نــوى ، وقــصره على لغة من لم ينو خاصة .

يقول أبو العباس معلقا لعى قول رؤبة :

إما ترينى اليوم أم حمز   قاربت بين عنقى وجمزى[٦]

---

(١) ينظر : الضرائر الشعرية للألوسى ص٦٠ .

(٢) ينظر : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٣٦٣/٢ ت د/ حاتم صالح الضامن ط مؤسسة الرسالة .

(٣) ينظر : الأمالى الشجرية ٩١/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٦٩/٢ – ٢٧٤ وينظر : شرح الكافية للرضى ٣٦٥/١ ، شرح الألفية لابن النــاظم ص٤٢٨ ، التصريح ١٨٩/٢ ، ١٩٠ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ وينظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٨٣٢/٢، شرح الألفية لابن النــاظم ص٤٢٨ .

(٦) هذا الرجز لرؤية ينظر : الديوان ص٦٤ وهو من شواهد الكتاب ٢٤٧/٢ ، المقتــضب ٢٥١/٤ ، الإنــصاف ٣٤٩/١ ، أسرار العربية ص٢٤٠ . والعنق : ضرب من السير السريع . والجمز : أشد من العنق وهو يــشبه الوثب .

" فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك : ياحار ، فجعله اسما على حياله ، فأضاف إليه كما تضف إلى زيد . "[(١)]

وقد احتج أبو العباس لما ذهب إليه بأن هذا حذف فى غير النداء ، فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير القياس نحو : " يد " و " ودم " وهذا النوع إنما يكـــون إعرابه فى الحرف الذى يلى المحذوف ولا ينتظر غيره[(٢)] .

وأنشد أبو العباس قول الشاعر :

على دماء البدن إن لم تفارقى أبا حردب ليلا وأصحاب حردب[(٣)]

قال والأسم " حرد به ، فرخمه على لغة من قال : " ياحار "[(٤)]

وعليه أيضا جاء قول الآخر :

وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل[(٥)]

أراد : يا مالك بن حنظلة ، فرخم " حنظلة " على لغة من قال : " ياحار " فجعله اسما قائما بنفسه منصرفا ، فخفضه بعد الترخيم لخروجه عن النداء[(٦)] .

وأنشد أيضا بيتا أنشد سيبويه شاهدا مرخما فيه " أمامة " على لغة من ينتظر وهو قوله

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما[(٧)]

فإنشاد سيبويه : " وأضحت منك شاسعة أماما " دليل على صحة ما ذهب إليه من جواز ترخيم غير المنادى ضرورة على لغة من ينتظر .

وأما ما رواه المبرد من قوله : " وإنما الشعر : " وما عهدى كعهدك يأماما "[(٨)] فأقرب الأحوال أن تكون رواية ثانية ولا ترد الرواية الأخرى ، فسيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل لرجل من مازن كما فى سيبويه ٢٥٥/٢ وينظر : الأمالى الشجرية ٨٩/٢ ، ٩١ بـــلا نـــسبة وفى معجم شواهد العربية نسبه المحقق لرجل من مازن ينظر معجم الشواهد ٥٤/١ . والشاعر يخاطب ناقتـــه ويحثها على مفارقة أبى حردبة الذى كان لصا قاطعا وكان الشاعر من أصحابه - فتاب .

(٤) ينظر : الأمالى الشجرية ٨٩/٢ .

(٥) البيت من الطويل نسبة سيبويه الأسود بن يعفر ينظر : الكتاب ٢٤٦/٢ وروايته : (حقى) وهو من شواهد ابن هشام فى شرح الجمل ص٢٥٧ وابن عصفور فى ضرائر الشعر ص١٠٦ والمقـــرب ص١٨٨ والـــشيخ خالـــد الأزهرى فى التصريح ١٨٩/٢ و"أمال " أصله : " أمالك " فالهمزة حرف النداء . و " مال " منادى مرخم حذفت الكاف منه للترخيم .

(٦) ينظر : الأمالى الشجرية ٨٩/٢ .

(٧) البيت سبق تخريجة ص

(٨) ينظر : الأمالى الشجرية ٨٩/٢ ، شرح التسهيل ٤٣٠/٣ .

وأيد المبرد فيما ذهب إليه واختار قوله : ابن الشجرى[1] ، فذكر أن لغة من لا ينتظر فى الاسم المرخم فى غير النداء أسهل و أوجه .

قال ابن الشجرى :

" فمن اضطر إليه فجعل الاسم قائما بنفسه فهو أسهل ؛ لأنه كأنه غير مرخم إذ لم يبق فيه للترخيم دلالة كقوله :

(على دماء البدن إن لم تفارقى)   أبا حردب ليلا وأصحاب حردب[2] .

ومن ترك فيه دلالة على الترخيم ، فقد أساء لمخالفه للأصول ، وإنما يجوز فى الضرورات مراجعة الأصول كصرف مالا ينصرف ...... فإذا رخمت فى غير النداء على قول من قال : ياحار بالضم فهو الأوجهة ؛ لأن من يقول هذا يجعل الاسم بمنزلة ما لم يحذف منه شيئ ، فهو لا يريد المحذوف ..... "[3]

وأما سيبويه : فقد احتج له ابن عصفور[4] فيما قرره من أن ترخيم غير المنادى يجوز على لغتى الترخيم ، بأن هذا الحذف وإن كان فى غير النداء إلا أنه مشبه بـه ؛ ولذا جاز فيه ما جاز فى النداء .

والدليل على أنه مشبه به : أنه يكون فيما كان الترخيم فى النداء واقعا فيه .

ولو كان على حد الحذف من " يد " و " دم " لم يكن مقتصرا به على ما عدا الثلاثى ، فكونهم فى النداء لا يرخمون إلا ما زاد على الثلاثى فهذا دليل على أنه مشبه بذلك ، إذ لو لم يكن كذلك لجاء من كلامهم : مررت بعمر يريدون : بعمرو وهم لا يقولون ذلك ، فثبت أنه وإن كان حذفا فى غير النداء فهو مشبه بالترخيم فى النداء مع أن السماع القاطع قد ورد بذلك[5] .

فمن مجئ السماع به مؤيدا قول سيبويه ما جاء فى قول إمرئ اقيس :

وعمرو بن ردماء الهمام الذى غزا   بذى شطب عضب كمشية قسورا[6]

(١) ينظر : الأمالى الشجرية ٩١/٢ ، ٩٢ .

(٢) البيت سبق تخريجة ص

(٣) الأمالى الشجرية ٩١/٢ ، ٩٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٥) ينظر : السابق ١٢٥/٢ .

(٦) البيت من الطويل لامرئ القيس ينظر : زيادات ديوانه ص٣٩٤ ، ضرائر الشعر لابـن عـصفور ص١٠٨ ، واللسان مادة : (و س ط) وروايته : (إذا غدا) وقوله : بذى شطب : صفة لموصوف محذوف أى بـسيف والشطب جمع واحدة شطبه وهى الطريقة أى بسيف ذى طرائق فى متنه . والعضب : القاطع ، قسورا : أسد .

أراد : قسورة فحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه .

وقول الآخر :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته … أو أمتد حه فإن الناس قد علموا[١]

وقول الآخر :

أبا عروولا تبعد فكل ابن حرة … سيدعوه داعى موته فيجيب[٢]

أراد : أبا عروة فحذوف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه وهو " الواو " ، ولا يمكن لأحد أن يتأول فيه أنه لا ينصرف لأنه كنية وليس بقبيلة .

ومنه أيضا ما أنشده سيبويه من قول جرير :

ألا أضحت حبـــا لكم رماما … وأضحت منك شاسعة أماما

يشق بها العساقل مؤجدات … وكل عرندس ينفى اللغــاما[٣]

وأنشد قول زهير :

خذوا حظكم ياآل عكرم واذكروا … أواصرنا والرحم بالغيب تذكر[٤]

فحذف التاء من : " عكرمة " ويتركه على لفظه وهذا يقوى ما ذهب إليه سيبويه لأنه أراد : " يآل عكرمة " فرخم فى غير النداء ولم يجعل " عكرم " كأنه اسم برأسه إذ لو جعله كذلك لما امتنع من الصرف .

والشواهد على ذلك كثيرة

وأيد سيبويه جماعة من النحاة واختاروا قوله بجواز الترخيم فى غير النداء على لغتى الترخيم .

ومنهم : العكبرى[٥] ، والأنبارى[٦] ، وابن عصفور[٧] ، الذى رد على المبرد ما احتج به ، وبين أن ما ذهب إليه سيبويه صحيح سماعا وقياسا .

---

(١) البيت من البسيط نسبه سيبويه للمغيرة بن جبناء ينظر : الكتاب ٢٧١/٢ ، ٢٧٢ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص١٣٤ ، المقرب ١٨٨/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٨ ، شفاء العليـل ٨٣٢/٢ ، المسـاعد ٥٦١/٢ ، التصريح ١٩٠/٢ وفيه نسبة إلى أوس التميمى ، شرح الأشمونى ١٨٩/٢ ، حاشية الخضرى ٨٦/٢ .

(٢) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وهو بلا نسبه فى أسرار العربية ص١٣٣ ، الإنصاف ٣٤٨/١ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١٤٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠٨ ، عمدة الحـافظ وعـدة اللافـظ ٣٠٨/١ ، أوضح المسالك لابن هشام ٥٦/٤ ، التصريح ١٨٤/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص٢١٣ .

(٤) البيت من الطويل لزهير بن أبى سلمى ينظر الديوان ص٢١٤ وينظر : الكتاب ٢٧١/٢ ، أسرار العربية ص١٣٣ ، الإنصاف ٣٤٧/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠٧ ، شرح الكافية للرضى ١٣٦/١ ، شرح الأشمونى ١٧٩/٢ .

(٥) ينظر : المسائل الخلافية ص١٤٦ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص١٣٤ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، المقرب ١٨٨/١ .

وكذلك ابن أبى الربيع[١] ، وابن الوراق[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، وابن القواس[٤] الذى صرح بأن مذهب سيبويه هو الأظهر ، وما رواه المبرد فى رواية أخرى للبيت الذى استشهد به سيبويه يعد تعسفا من تعسفاته .

وبصحته أيضا قال ابن مالك[٥] الذى علل لذلك بصحة الكثير من الشواهد ، وبأن حذف بعض الأسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل[٦] .

وبجوازه أيضا قال أبو حيان[٧] ، وابن هشام[٨] ، وابن عقيل[٩] ، والألوسى[١٠] ، والأشمونى[١١] ، والخضرى[١٢] .

وبعد

فإن ابن القواس قد حالفه الصواب فى اختياره لما ذهب إليه سيبويه من جواز ترخيم غير المنادى على اللغتين ، وهو أيضا ما أختاره وأرجحه وذلك لعدة أمور :

١- أن السماع قد ورد بالترخيم على اللغتين ، وهو الأساس الأول فى أخذ اللغة التى هى بنت السماع .

٢- أن بقاء بعض الاسم المحذوف منه دليلا على المحذوف أحق بالجواز من الحذف دون بقاء دليل .

٣- أن ترخيم غير المنادى إنما يقع فى ضرورة الشعر الأمر الذى يناسبه ما ذهب إليه سيبويه إذ فيه ضرب من التوسع اللغوى فيحتوى ما قد يضطر إليه الشاعر لإقامة وزنه فيجد فى هذا المذهب وجها صحيحا فى اللغة يحمل عليه ما اضطرته إليه الضرورة بخلاف ما عليه مذهب المبرد فليس فيه ذلك .

---

(١) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٤٨٥/١ .

(٢) ينظر : العلل فى النحو ص٢١٠ .

(٣). ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٩٦/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص١٩٥ ، شرح ألفية ابن معطى له ١٠٦٦/٢

(٥) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٠٨/١ ، شرح التسهيل ٤٣٠/٣ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٠/٣ .

(٧) ينظر : الارتشاف ١٦٤/٣ . .

(٨) ينظر : شرحه للجمل ص٢٥٨ ، ضياء السالك إلى أوضح المساالك ٣٠٢/٣ .

(٩) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦١/٢ .

(١٠) ينظر : الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٦٠ .

(١١) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٨٨/٢ .

(١٢) ينظر : حاشية الخضرى ٨٦/٢ .

المسألة السابعة : اسم الإشارة والخلاف[١] فى حذف حرف النداء منه

قال ابن القواس :

" ويمتنع حذفه من اسم الجنس مطلقا ....

وأما اسم الإشارة – على الأصح – فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة فلو حذف منه حرف النداء ، لالتبس النداء بغيره ؛ ولأنه يصح أن يكون وصفا لأى . "[٢] أهـ

التحليل والتعليق :

اتفق النحاة على أنه يجوز حذف حرف النداء من المنادى إلا فى مسائل اختلف فى بعضها .

من هذه المسائل : خلافهم فى جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة ، فقد نقل عن النحاة – البصريين والكوفيين – أقوالهم فى جواز هذا الحذف ومنعه .

وقد تناول ابن القواس فى نصه السابق جانبا من هذا الخلاف وهو الجانب الذى اختاره ، ومال إليه معضداً اختياره لمنع جواز الحذف – كما هو مذهب البصريين – بعدة أدلة

وسيتضح بالتفصيل والتحليل حجة كل من المانعين والمجيزين والقول الفصل فى هذه المسألة .

مذهب البصريين :

ذهب سيبويه[٣] وجمهور البصريين ومن شايعهم إلى أنه يمتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة فى النداء ، فلا يجوز عندهم أن تقول فى : " يا هذا أقبل " : " هذا أقبل "[٤]

---

(١) ينظرفى المسألة : الكتاب ٢٣٠/٢ ، الأصول ٢٣٨/١ ، إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢٤٣/١ ، اللمع فى العربية لابن جنى ص١٩٣ ت ، د/ حسين محمد محمد شرف ط أولى ، شرح اللمع لابن برهان العكبرى ٢٧٦/١ ت فائز فارس ط أولى ، شرح اللمع للخطيب التبريزى ص٢٥٩ ت د/ السيد تقى عبد السيد ط أولى ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٠ ، المفصل فى علم العربية ص٤٤ .

(٢) شرح الكافية لابن القواس ص٢٠٨ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤١/٢ ، ١٠٤٢

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٠/٢ .

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج ٢٣٨/١ ، اللمع لابن جنى ص١٩٣ ، شرح اللمع لابن برهان العكبرى ٢٧٦/١ ، أسرار العربية للأنبارى ص١٢٨ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣٥٤/١ .

استدل هؤلاء على منع حذف النداء من اسم الإشارة بأسباب وأدلة :

الأول : أن الأصل فى قولك : " هذا " المراد به النداء : " ياأيهذا " ، فلما حذفت " أى " صار حرف النداء وكأنه بدل منها ؛ فلزم ذكره ، حتى لا يجمع بين حذف الموصوف " أى " وحذف الحرف فيكون إجحافا[(١)] .

يقول سيبويه – رحمه الله - :

" ولا يحسن أن تقول : هذا ...... وأنت تريد : ياهذا ...... ولا يجوز ذلك فى المبهم ؛ لأن الحرف الذى ينبه به لزم المبهم ، كأنه صار بدلا من " أى " حين حذفته . "[(٢)]

الثانى : أنك تشير لمن تخاطبه إلى غيره ، فإذا ناديت ، فالإشارة إنما هى إلى من تخاطبه ، ولابد من " يا " ؛ ليعلم المستفهم أنك لا تشير إلا إليه ، وحذفها يؤدى إلى وقوع البس والتنافر الظاهر بين كون الاسم مشارا إليه – أى غير مخاطب – بأصل وضعه ، وبين كونه منادى – أى مخاطبا .

ومن هنا احتاج فى حالة خروجه عن الأصل إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا . وهذه العلامة هى حرف النداء[(٣)]

وعليه فقد لحن أبو الطيب فى قوله :

هذى برزت لنا فهجت رسيساً ثم انثنيت وما شفيت نسيسا[(٤)]

الثالث : أن فى اسم الإشارة من الإبهام ما يجعله شديد الشبه بالنكرة ، الأمر الذى يحتاج فيه إلى مخصص ، وهو حرف النداء ، ولو حذف المخصص لبقى على إبهامه[(٥)] .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٨/٢ ، ٨٩ ، شرح اللمع للخطيب التبريزى ص٢٥٩ ، ٢٦٠ ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح اللمع لابن برهان العكبرى ٢٧٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٨٧/١ ، مافات الإنصاف من مسائل الخلاف ص٣٣١ ، ٣٣٢ ، أسرار النداء فى لغة القرآن الكريم ص٢٦ .

(٤) البيت من الكامل ينظر الديوان ص٥٨ ، المغنى ٧٣٨/٢، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٤٢/٣ ، شرح الجمل ٨٩/٢ ، المقرب لابن عصفور ١٧٧/١ ، شرح المفصل ١٦٥/٢ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٣٨/٣ ، والرسيس : الشيئ الثابت الذى قد لزم مكانه . اللسان (ر س س)

(٥) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٨٨/٢ ، ٨٩ .

الرابع : أن بناء العلم على الضم فى أعم صوره فى النداء دليل على ندائه ، وقرينة لفظية ناطقة بذلك، وهذه القرينة منتفية فى اسم الإشارة ؛ حيث لا ظهور لأثر البناء على الضم عليه ، ولذلك لا يفرق بينه منادى وغير منادى إذا حذف حرف النداء منه(١) .

وقد أيد البصريين فيما ذهبوا إليه جماعة من النحاة منهم : ابن السراج(٢) ، وأبو جعفر النحاس(٣) ، وابن جنى(٤) ، وابن برهان(٥) ، والزمخشرى(٦) ، وأبو البركات(٧) الأنبارى ، وأبو البقاء(٨) العكبرى ، والخوارزمى(٩) وابن يعيش(١٠) ، وابن عصفور(١١)، والرضى(١٢) ، وابن أبى الربيع(١٣) ، وابن القواس(١٤) ، وأبو حيان(١٥) ، وابن هشام(١٦) والألوسى(١٧) ، والكيشى(١٨) ، وأبو الفداء(١٩) .

---

(١) ينظر : الأصول ٢٣٨/١ ، الأشباه والنظائر للسيوطى ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .
(٢) ينظر : الأصول ٢٣٨/١ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢٤٣/١ .
(٤) ينظر : اللمع فى العربية ص١٩٣ .
(٥) ينظر : شرح اللمع لابن برهان العكبرى ٢٧٦/١ .
(٦) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٤٤ .
(٧) ينظر : أسرار العربية ص١٢٨ .
(٨) ينظر : ما من به الرحمن ص٥٥ .
(٩) ينظر : شرح المفصل للخوارزمى ٣٥٤/١ .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ١٦/٢ .
(١١) ينظر : المقرب ١٧٧/١ ، شرح الجمل ٨٨/٢ ، ٨٩ .
(١٢) ينظر : شرح الكافية ٣٨٧/١ .
(١٣) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ص٤٧٣ .
(١٤) ينظر : شرح الكافية ص٢٠٨ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٤١/٢ ، ١٠٤٢ .
(١٥) ينظر : الإرتشاف ١١٧/٣ ، ١١٨ ، البحر المحيط ٤٥٨/١ .
(١٦) ينظر : مغنى اللبيب ٧٣٨/٢ ، شرح الجمل له ص٢٣٧ ، أوضح المسالك ص١٦ ، ضياء السالك إلى أوضح المساالك ٢٤٠/٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .
(١٧) ينظر : الضرورة الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٧٢ ، ٧٣ .
(١٨) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٤٠ .
(١٩) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٥٢ .

وأما التبريزى[1] ، والواسطى[2] : فقد وضعا شرطا لجواز الحذف من اسم الإشارة فى النداء هو أن تكون هناك قرينة تدل على النداء ، كأن يوجه النداء نحوه كقولك : هذا أقبل ، فهو مثل قولك : زيد أقبل .

فإن انعدمت القرينة ، ولم يوجد الدليل امتنع الحذف ؛ كأن يكون اسم الإشارة صفة لأى ، أو وصلة لندائه[3] .

مذهب الكوفيين

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف حرف النداء من اسم الإشارة فى النداء حذفا قياسيا مطردا[4] ، وحجتهم فى ذلك عدة أدلة :

الأول :أن حق الحرف أن لا يحذف من المعرفة المتعرفة بالنداء ؛ لأنه حينئذ حرف تعريف أيضا ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به ؛ حتى لا يظن بقاؤه على أصل تنكيره . أما اسم الإشارة فمعرفة قبل النداء لا بالنداء ؛ فلا يضر حذف الحرف منه[5] .

الثانى : السماع والقياس :

أما السماع : فقد ورد السماع بالحذف فى فصيح النثر والشعر . فمن وروده فى النثر ما جاء فى قوله تعالى : " **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** "[6] فتقديره ياهؤلاء[7] .

ورده البصريون بأن الآية لا حجة فيها ؛ لاحتمال أن يكون " هؤلاء " منصوبا بإضمار أعنى أو أخص ، وأنتم مبتدأ ، وجملة تقتلون الخبر[8] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع ص٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) ينظر : شرح اللمع له ص١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص٢٥٩ ، ٢٦٠ ، شرح اللمع للواسطى ص١٤٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٦٥/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٣٨٧/١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤١/٢ ، الضرورة الشعرية للألوسى ص٧٢ ، شرح شواهد التوضيح لابن مالك ص٢١١ ، ٢١٢ ، الكافية الشافية ٣/٢ ، ٤.

(٥) ينظر : أسرار النداء فى لغة القرآن الكريم ص٢٣ د/إبراهيم حسن إبراهيم .

(٦) سورة : البقرة من الآية " ٨٥ " .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٤٠/١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤١/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٦٥/٢ ، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ص٣٣١ .

(٨) ينظر : مامن به الرحمن للعكبرى ص٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤٢/٢ ، البحر المحيط ٤٥٨/١ .

أو أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر أو العكس وجملة : " تقتلون " حال .[١]

أو أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر ، وهو اسم موصول بمعنى " الـذين " ، وجملـة: " تقتلون أنفسكم " صلة .[٢]

أو " هؤلاء " خبر على حذف مضاف والتقدير : ثم أنتم مثل هؤلاء[٣] .

ومن وروده فى الشعر ما جاء فى قول ذى الرمة :

إذا هملت عينى لها قال صاحبى   مثـلك هـذا لـوعـة وغـرام[٤]

وقول لآخر :

إن الألى وصفوا قومى لهم فبهم   هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا[٥]

وقول الآخر

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر   رأس شيباً إلى الصبا من سبيل[٦]

وقول الآخر :

نـولى قبـل نـأي دارى جمـانا   وصلينـى كمـا زعمت تـلانـا[٧]

أراد : " وصلينى الآن ياتا " أى : ياهذه .

وعليـه أنشـد المتنبـى بيتـه السـابـق الـذى لحـن فيـه علـى

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٨٧/١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٤٢/٢ ، حاشية الخضرى ٧٢/٢

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٤٣/١ ، مامن به الرحمن للعكبرى ص٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢.

(٣) ينظر : مامن به الرحمن للعكبرى ص٥٥ .

(٤) البيت من الطويل لذى الرمة ينظر : الديوان ص٧٩ ط دار المعارف ، شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، شرح الكافيـة الشافية ٤/٢ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٩٢/١ ، شواهد التوضيح ص٢١١ ، التصريح ١٦٥/٢ ، شرح الأنموذج ٢٦٦/١ وبلا نسبة فى المغنى ٧٣٨/٢ ، أوضـح المـسالك ص١٦ ، ضـياء الـسالك ٢٤٢/٣ ، الضرورة الشعرية للآلوسى ص٧٢ ، شرح الأشمونى ١٣٧/٣ .

(٥) البيت من البسيط لرجل من طئ فى البحر ٤٥٨/١ و بلا نسبة فى شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، شـواهد التوضـيح ص٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٤/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٢٩٣/١ ، أوضح المسالك ص١٦ ، ضـياء الـسالك ٢٤٢/٣ ، الضرورة الشعرية للألوسى ص٧٢ ، الأشمونى ١٣٨/٢ .

(٦) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله ينظر شرح التسهيل ٣٨٧/٣ ، شـرح الكافيـة الـشافية ٥/٢ ، شـواهد التوضيح ص٢١١، أوضح المسالك ص١٦ ، المساعد ٤٨٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥٧/٣ ، الأشمونى ١٣٨/٢

(٧) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله وهو من شواهد ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشـارة فالمراد منه : " وصلينى الآن يا تا " أى : ياهذه . ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص٢١١ ، ٢١٢ .

مذهب البصريين ، والحقيقة : أن المتنبى وهو كوفى – أنشده على مذهبه الكوفى المجوز لذلك . وأما استدلال الكوفيين بالقياس فهو إنما جاز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قياسا على جواز حذفه من العلم(١)

وقد أيد الكوفيين ، ووافقهم فى ذلك ابن مالك حيث أجاز حذف حرف النداء من اسم الإشارة معتمدا فى ذلك على ماساقه الكوفيون من شواهد معضدا لها بشواهد أخرى تقوى تأييده لهم .

فمن شواهده الشعرية ما جاء فى قول الشاعر :

لا يغرنكم أولاء من القو م جنوح للسلم فهو خداع(٢)

وقول الآخر :

ذى دعى اللوم فى العطاء فإن ال لوم يغرى الكرام بالإجزال(٣)

ومن شواهده النثرية : استشهاده بقول الرسول - **صلى الله عليه وسلم** - :

(فقال الذئب : هذا استنقذتها منى ، فمن لها يوم السبع يوم لاراع لها غيرى "(٤) **)**

ذكر ابن مالك فى تخريج قوله صلى الله عليه وسلم - : " هذا استنفذتها " ثلاثة أوجه منها :أن تكون منادى محذوفا منه حرف النداء ، وهو مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون ، وإجازته أصح لثبوتها فى الكلام الفصيح كقول ذى الرمة .... وساق شواهد الكوفيين السابقة(٥) .

ومن عباراته التى أيد بها الكوفيين قوله :

" والكوفيون يقيسون عليه وقولهم فى هذا أصح . "(٦)

ورد البصريون على الكوفيين ما استشهدوا به بأنه شاذ لا يقاس عليه وإنما يقصر على السماع(٧) .

---

(١) ينظر : شرح الفية ابن معطى لابن القواس ٢/ ١٠٤٢، شرح الكافية الشافية ٤/٢ .

(٢) البيت من الخفيف ولم أقف على قائل واستشهد به ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة فالأصل : " يا أولاء " ينظر : شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٣) البيت من الخفيف نسبه ابن مالك لرجل من طئ لم يعينه ينظر : شرح عمدة الحافظ ١٩٣/١ وغير منسوب فى شرح التسهيل ٣٨٦/٣ والبيت شاهد على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة فالأصل فى قوله : "ذى " : " ياهذى " فحذف حرف النداء منه .

(٤) الحديث أخرجه البخارى : ٦ – كتاب الأنبياء ٥٤ باب حدثنا أبو اليمان . حديث رقم : " ١١٦١ " .

(٥) ينظر : شواهد التوضيح والتصريح ص٢١١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/٢ .

(٧) ينظر : ضياء السالك ٢٤٣/٣ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢ ، كاشف الخصاصة لابن الجزرى ص٢٥٥ ، الأشمونى ١٣٨/٢.

ويرى ابن الناظم أن اختيار أبيه لمذهب الكوفيين مجرد وهم يفهم من قوله :
ومن يمنعه فأنصر عازله حيث علق عليه بقوله :
" وقول الشيخ : .... ومن يمنعه فانصر عازلة يوهم اختيار مذهب الكوفيين[١] "

وهو قول يدعوا إلى العجب ، ولعله اقتصر فى ذلك على عبارة أبيه فى التسهيل حيث قال : " ويقل الحذف مع اسم الاشارة ..... "[٢]

وأيد الكوفيين وابن مالك فى ذلك المرادى[٣] إلا أنه قصر جواز الحذف من اسم الإشارة على السماع .

كما أيد الكوفيين وابن مالك جماعة من النحاة منهم ابن عقيل[٤] ، والسلسيلى[٥] ، وابن الجزرى[٦] ، والمكودى[٧] ، والأشمونى[٨] ، والشيخ الخضرى[٩] ، وفتحى بيومى[١٠]

وبعد

فقد تبين لى من خلال التحليل السابق لأقوال النحاة أن ما اختاره ابن القواس من منع حذف حرف النداء من اسم الإشارة فى النداء - كما هو مذهب البصريين – اختيار مخالف للمسموع عن العرب من الكثرة[١١] الهائلة من الشواهد الناطقة بصدور هذا الاستعمال عن فصحاء العرب ، وأن الذى أراه : أن الأولى بالاختيار هو ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الحذف وذلك لأسباب منها :

١- كثرة المسموع فى ذلك عن العرب كثرة لا يمكن ردها ، ولا سبيل إلى تأويل أكثرها
٢- ورود الحذف فيما لا تدعو الضرورة لارتكابه ، وذلك مسموع فى النثر .
٣- صحة قياس اسم الإشارة على العلم ؛ فكما جاز حذف الأداة من العلم المعرف بغير أداة النداء كذلك جاز حذفها من اسم الإشارة وهو كذلك أيضا .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٣ .
(٢) التسهيل ص١٧٩ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد للمرادى ٢٧٤/٣ .
(٤) ينظر : المساعد ٤٨٤/٢ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٧/٣ .
(٥) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٨٠٢/٢ .
(٦) ينظر : كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزرى ص٢٥٥ .
(٧) ينظر : شرح المكودى على ألفية ابن مالك ص٢١٣.
(٨) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١٣٩/٢ .
(٩) ينظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٧٢/٢ .
(١٠) ينظر : مافات الإنصاف من مسائل الخلاف ص٣٣٢ . .
(١١) ينظر : شرح شواهد التوضيح ص٢١١ ، شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، ٣٨٧ ، شرح الكافية الشافية ٤/٢ ، ٥ .

رابعا : باب المفعول معه

وفيه مسألة واحدة هى :

الخلاف فى ناصب المفعول معه

الخلاف فى ناصب المفعول معه[١]

قال ابن القواس :

" واعلم أنه اختلف فى العامل فى المفعول معه :

فقال سيبويه[٢] ومن تابعه – وهو اختيار المصنف - : إنه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى " مع " ؛ لأن الواو لما علقت الفعل بالأسم بعدها تعدى الفعل إليه فنصبه كما عدت الهمزة والباء الفعل اللازم إلى المغعول به .

وقال الزجاج[٣]: الناصب له فعل مضمر بعد الواو وهو : لا بست وصاحبت ؛ لـئلا يفصل بين (الفعل) والمفعول معه بالواو ، وليست الواو للتعدية بدليل امتناع : ضربت وزيدا .

وقال الكوفى[٤] : إنه ينصب على الخلاف . ومعناه : أن هذه لا تقتضى المشاركة فى الفعل بدليل امتناع تكرار الفعل فلا يقال : استوى الماء واستوى الخشبة ؛ لأنه لا يراد بالاستواء ضد الاعوجاج . فلما لم يشاركه فقد خالفه ، فنصب على الخلاف .

وقال الأخفش[٥] : ينصب انتصاب الظرف لأنه ناب عن " مع " الظرفية كما أن " غيراً " لما ناب عن " إلا " والاسم المنصوب بعدها انتصب .

والأول أظهر ؛ لأن الواو لما كانت معدية كانت كالجزء فلم يعتد بها فصلا بين العامل والمعمول[٦] . "أهـ

<u>التحليل والتعليق</u> :

المفعول معه هو الاسم التالى واو يجعله بنفسها فى المعنى كمجرور " مع " وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة[٧].

وللنحاة خلاف فى العامل فيه ، ذكر ابن القواس أغلبه فى نصه السابق منتهيا منه إلى اختياره لأرجح الأقوال وأصوبها مستدلا ومعللاً لما ذهب إلى اختياره .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، الإنصاف ٢٤٨/١ ، الهمع ٢٢٠/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٩٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص٣٦ ، شرح المفصل ٤٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص٣٦ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١٢٨/١ ، الارتشاف ٢٨٦/٢ ، التصريح ٣٤٣/١ .

(٦) شرح الكافية لابن القواس ص٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٥٨٧/١ .

(٧) هذا تعريف أبى حيان ينظر : الارتشاف ٢٨٥/٢ .

وسيتضح بالتحليل والتعليق استقصاء هذه الأقوال ، وحجة أصحاب كل قول مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول :

يرى سيبويه[1] وجمهور النحاة[2] : أن ناصب المفعول معه ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بواسطة الواو التى بمعنى " مع " .

وإنما افتقر الفعل إلى الواو ؛ لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها ، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل[3] .

يقول سيبويه – رحمه الله – بعد تمثيله بما صنعت وأباك ، " ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها : " إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها[4] . "

وقد احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور منها :-

١ - أن هذه الواو هى العاطفة فى الأصل ، وحرف العطف لا يعمل مع بقائه على أصله ، فكيف يعمل مع خروجه عن أصله ، فهذه الواو نائبة هنا عن " مع "؛ لأن أصل الكلام : فى نحو قولهم : استوى الماء والخشبة : استوى الماء مع الخشبة . ثم حذف " مع " اتساعا فلم يتوصل الفعل بقوة نفسه إلى المفعول فأقيم الواو مقام المحذوف لتقاربها فى المعنى ، لأن " مع " للمصاحبة والواو للجمع، وهما من واد واحد فقوى الفعل فنصبه كما قوى بالهمزة فى قولهم : أخرجت زيداً وبالتضعيف فى قولك : صعدت زيداً . ونظير هذا نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية " إلا " نحو : قام القوم إلا زيداً[5] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٦ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣٧٩/١ ، التصريح ٣٤٣/١ ، الإنصاف ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .

(٤) الكتاب ٢٩٧/١ وينظر : سر الصناعة لابن جنى ٦٤٠/٢ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٦٥٩/١ ، ٦٦٠

(٥) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص١٥٦ ، شرح اللمع للتبريزى ص١٥٣ وشرحها للواسطى ص٦٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، أسرار العربية ص١٠٨ .

٢- أن هذه الواو فى مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جرا ولا غيره ؛ لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال ، بل تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء والحروف التى تباشر الأسماء والحروف لم يجر أن تكون عاملة ، إذ العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه ، وإذا لم يجر أن تعمل الواو شيئا كان ما بعدها منصوبا لفعل الذى قبلها[١] .

٣- أن الأولى إحالة العمل على العامل اللفظى ما لم يضطر إلى المعنوى ، ولا داعى إلى التكلف بالبحث عن عامل مقدر ، وإعمال ما ليس مختصا ، أو غير ذلك[٢] .

٤- أن المفعول معه لو كان منصوبا بغير الفعل أو ما فى معناه لما احتيج معه إلى الفعل أو ما هو بمعناه ، ولجاز أن ينتصب فى قولهم:" كل رجل وضيعتة " لو كانت الواو هى العاملة فلما احتيج معه إلى الفعل أو ما هو بمعناه ولم ينصب فى المثال السابق دل على أن العمل إنما هو لما سبقه من فعل أو ما هو بمعناه ، وليست الواو هى العاملة ولا غيرها[٣] .

ومن شواهد سيبويه قول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم   مكان الكليتين من الطحال[٤]

أراد : مع بنى أبيكم . فلما حذف : " مع " وأقام الواو مقامها ، أفضى الفعل الذى قبل الواو إلى الاسم الذى بعدها فنصبه بوساطة الواو وذلك أن الواو قوته فأوصلته إليه[٥]

القول الثانى :

وفيه ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، ذلك أنك إذا قلت : استوى الماء والخشبة ، فإنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتسوى ، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف قالوا : وهذه قاعدتنا فى الظرف[٦] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ .

(٣) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة للعينى ص١٣٧ تحقيق أ د / خالد عبد الحميد أبو جندية .

(٤) البيت من الوافر التام ولم أقف على قائله وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/١ ، سر الصناعة ٦٤٠/٢ ، شرح المفصل ٤٨/٢ ، الهمع ٢٢٠/١ ، ٢٢١ ، معجم شواهد العربية لـ عبد السلام هارون ٣١٦/١ بلا نسبة فى الجميع

(٥) ينظر : سر الصناعة ٦٤٠/٢ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، شرح المفصل ٤٩/٢ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص١٥٦

احتج هؤلاء أيضا : بأن الفعل المتقدم على المفعول معه لا يجوز أن يعمل فيه ؛ لأن نحو : " استوى و " جاء " فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل النصب فى هذا النوع من الأسماء ، فدل ذلك على صحة ما ذهبنا إليه(١) .

وقد رد البصريون على الكوفيين قولهم وما احتجوا به على النحو التالى :

أولا : أنه لو جاز نصب الثانى لأنه مخالف للأول ، لجاز نصب الأول أيضا لأنه مخالف للثانى ؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى ، فليس نصب الثانى للمخالفة أولى من نصب الأول . ثم هو باطل بالعطف الذى يخالف فيه الثانى الأول نحو : قام زيد لا عمرو وأن قولهم : إنه منصوب على الخلاف مردود أيضا بأن الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز : ما قام زيد بل عمراً بنصب عمرو . فلما لم يجر نحو هذا ، بطل ما ذهبوا إليه(٢) .

ثانيا : وأما قولهم إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرار الفعل ، فمردود عليه بأن هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها، لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك لجاز أن يقال : إن زيدا فى قولك : ضربت زيدا منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا.(٣)

ثالثا : كما أن قولهم إن الفعل السابق عليه من نحو " استوى " و "جاء" لازم ،فلا عمل له فى المفعول معه ، مردود بأن الفعل تقوى بالواو فتعدى إليه وخرج عن كونه لازما .(٤)

القول الثالث :

وذهب الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر بعد الواو ، وتقديره ، فى مثل قولك : جاء البرد والطيالسة :" ويلابس " أو " ولابس".(٥)

وقدر فعل الملابسة ؛ لأنها أعم الأفعال ؛ إذ لا يتحقق فعل بدونها .(٦)

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، المساعد ٥٤٠/١ ، التصريح ٣٤٤/١ ، الهمع ٢٢٠/١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٥٠/١.

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص ٣٦ ، منهج السالك ص١٥٦ ، الهمع ٢٢٠/١.

(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٤/١ .

احتج أبو إسحاق لما ذهب إليه بأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو [١]وما ذهب إليه أبو إسحاق رد عليه الرضى[٢] بأن الإضمار على خلاف الأصل.

ورده الشرجى[٣]بأن فعل الملابسة لا يقدر إلا مع عدم العامل اللفظى الفعلى عند بعضهم .

كما أن تقدير فعل فيه إحالة لباب المفعول معه ، إذ يصير بالتقدير المذكور مفعولا به[٤] .

كما رد عليه الأنبارى[٥] وابن مالك[٦]قوله : إن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو بأن:الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما . وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها .

ألا ترى أنك تقول : أكرمت زيداً وعمراً فتنصب عمراً بأكرمت كما تنصب زيداً به ، فلم تمنع الواو من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك ها هنا .

كما ذكر ابن مالك[٧] أنه مما يبين فساد تقدير الزجاج فعل ، أنك إذا قلت : ما صنعت وأباك ؟ إن تقديره : ولا بست ، فيه فساد من حيث أنك إما أن تقصد تشريك صنعت ولا بست فى الاستفهام وإما ألا تقصده :

فإن قصدته لم يصح ؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم استفهام : جواز الاستغناء بالثانى عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك فى التقدير المذكور .إذ لا معنى لقول القائل : ما لابست أباك .

وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضا ، إذ لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما فألا يجوز ذلك مع الاستقلال كما فى المثال المذكور أحق وأولى .

كما أن ما بعد الواو لو كان منصوبا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو ، كما لا يحتاج إليها مع إظهاره .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١ ، شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس٥٨٧/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ .

(٣) ائتلاف النصرة ص٣٦ .

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٤٠/١ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، ١٠٩ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٩/٢ وينظر أيضا : شرح المفصل ٤٩/٢ ففيه نفس الرد .

(٧) ينظر : شرح التسهيل بتصرف ٢٤٩/٢ ، ٢٥٠ ،

ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة فى قولك : ما شأنك وزيدا قلت : ما شأنك تلابس زيداً دون " واو " فيلزم من الحكم بإضمار " تلابس " الاستغناء عن الواو ، كما يستغنى عنها مع إظهاره ، فالاستغناء فيها باطل ، وما أفضى إلى الباطل باطل .

القول الرابع :

ويرى أبو الحسن الأخفش : أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف ، والواو هى التى هيأت ذلك لما بعدها ، حيث إن " مع " ظرف ، فلما نابت عنها الواو ولم يمكن أن ينتقل الإعراب إليها ؛ لأن الحروف لا يكون فيها إعراب ، فانتقل إلى الاسم بعدها(١).

ونظير ذلك عنده " غير " تقول : قام القوم غير زيد ، وما قام القوم غير زيد، وما قام غير زيد ، فجرت غير بوجوه الإعراب ، فلما أتيت " بإلا " بدلها لم تكن لتعرب ؛ لأنها حرف فانتقل الإعراب إلى الاسم بعدها فقالوا : قام القوم إلا زيدا ، وما قام القوم إلا زيد وإلا زيداً وما قام إلا زيد(٢) .

وهذا القول نسبه أبو حيان(٣) للأخفش وجمهور الكوفيين ونسبه صاحب التصريح(٤) للأخفش وجماعة من الكوفيين .

وضعف أبو بكر الشرجى(٥) ما ذهب إليه الأخفش لأنه دعوى لا دليل عليها .

كما أعترضه الرضى بأنه لو كان كما قال لكان النصب مطرداً فى كل واو بمعنى مع نحو : كل رجل وصيغته كذلك أنكر الأنبارى(٦) .

وابن يعيش(٧) عليه قوله أنه ينتصب انتصاب " مع " وذلك لأن " مع " ظرف والمفعول معه فى نحو : " استوى الماء والخشبة " و " جاء البرد والطيالسة " ليس بظرف ، وعليه فلا يجوز أن ينتصب انتصاب الظروف .

---

(١) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ١٢٨/١ ، ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، الجنى الدانى للمرادى ص١٥٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص١٥٦ ، الهمع ٢٢٠/١ .

(٣) ينظر : منهج السالك ص١٥٦ ، الارتشاف ٢٨٦/٢ ، شرح اللمحة ص٢٠٠ .

(٤) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

(٥) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٦ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١ .

(٧) شرح المفصل ٤٩/٢ .

القول الخامس :

وفيه يرى أصحابه أن الواو هى الناصبة(١) بنفسها . وهذا القول لم يذكره ابن القواس فى نصه السابق ولم يشر إليه ، وإنما اقتصر على ما سبقه من آراء .

وقد نسب هذا الرأى للإمام عبد القاهر الجرجانى كثير من النحاة منهم الرضى(٢) وابن هشام(٣) وابن مالك(٤) والمرادى(٥) وأبو حيان(٦) والشيخ خالد الأزهرى(٧) وابن عقيل(٨) والسيوطى(٩) والشمنى(١٠) .

وعلل لهذا ابن عقيل بأنه لما رأى اختصاصها بالأسم ادعى أن النصب(١١) بها كإن .

والحقيقة أن الإمام عبد القاهر وإن كان قد قال به فى العوامل المائة(١٢) إلا أنه عدل عنه فى المقتصد(١٢) ، حيث ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من أن ناصب المفعول معه هو ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بواسطة الواو .

قال :

" اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً ، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذى هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ، إذ لا تقول : أى شيئ صنعت زيداً ، وكذلك جاء البرد والطيالسة ، كان لا يمكنك أن تقول : جاء البرد الطيالسة فتوقع على الطيالسة ، فلما جئت بالواو صار

---

(١) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٠/٢ ، الهمع ٢٢٠/١ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ .
(٣) ينظر : المغنى ٤١٥/٢ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢ .
(٥) ينظر : الجانى الدانى ص١٥٥ .
(٦) ينظر : شرح اللمحة ٢٠١/٢ ، الارتشاف ٢٨٦/٢ .
(٧) ينظر : التصريح ٣٤٣/١ .
(٨) ينظر : المساعد ٥٤٠/١ .
(٩) ينظر الهمع ٢٢٠/١ .
(١٠) ينظر : حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ١٠٩/٢ والشمنى هو :أحمد بن محمد بن حسن بن على بن يحيى يمنى بن خلف الله التميمى نشأ فى القاهرة وعرف بالشمنى نسبه إلى مزرعة ببعض بلاد المغرب أو إلى قرية ، ولد فى العشر الآخير من رمضان سنة ٨٠١هـ من تصانيفه : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، حاشية المعانى توفى سابع عشر من ذى الحجة سنة ٨٧٢هـ ينظر : البغية ٣٧٥/١ ، معجم المؤلفين ١٤٩/٢ .
(١١) ينظر : المساعد ٥٤٠/١ .
(١٢) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٥٩/١ ، وسائل الفئة فى العوامل المائة ص١٣٧ .

متوسطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت : ما صنعت وأباك ، وجاء البرد والطيالسة ، فنصبت زيداً وما أشبهه بالفعل الذى لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو ... "[1]

ولعل ما صرح به الإمام هو الذى منع ابن القواس من ذكر هذا القول مع ما تقدم من أراء .

وعلى كل فإن للنحاة السابقين أدلة وبراهين توضح إبطال هذا القول وتبين أوجه فساده مجملها :

١- أن الأولى رعاية أصل الواو فى كونها غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى " مع " لنصبت نصبا مطردا فى نحو : كل رجل وضيعته[2] .

٢- أن الحكم يكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له ؛ إذ ليس فى الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ، كإن وأخواتها أو يشبه ما أشبه الفعل كـ " لا " المشبهة بإن ، والواو المرادفة " مع " ، لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم[3] .

٣- ادعاء أن النصب بها " كإن " باطل من حيث إنها لو كانت كذلك لوجب اتصال الضمير بها إذا وقع مفعولا معه ، كما يتصل بـ " إن " فكان يجوز أن تقول : " قمت وك " تريد وإياك ؛ لأن الضمير المنصوب إذا كان عامله حرفا وجب أن يتصل به ، فتقول : إنك ولا يجوز أن تقول : إن وإياك فعلم بذلك أن النصب ليس بها ولا عمل لها[4] .

٤- أن الواو لو كانت هى العاملة لعملت الجر ؛ لأنها مختصة بما دخلت عليه وهو الاسم ولم تنزل منه منزلة الجزء ، فكون ما بعدها جاء منصوبا لا مجرورا دليل على أنها ليست[5] بعاملة .

٥- أنه لو كان النصب بها ما اشترط فى المفعول معه أن يتقدمه فعل أو ما هو بمعناه كغيرها من النواصب[1] ولجاز كل رجل وضيعته .

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٥٩/١ ، ٦٦٠ وينظر: الإيضاح لأبى على الفارسى ص٢١٥ ط عالم الكتب فهو يوافق الجمهور وسيبويه

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢ ، شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٢٠١/٢ ، التصريح ٣٤٣/١ ، المساعد ٥٤٠/١ ، الهمع ٢٢٠/١ .

(٥) ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص١٥٦ .

وبعد :

فإن اختيار ابن القواس لمذهب الجمهور[٢] وسيبويه هو اختيار سديد ، وهو أيضا ما أختاره وأوافق عليه ؛ وذلك لعدة أمور :

١ - أن أصحاب هذا القول يقولون بإعمال العامل اللفظى الموجود ، وفى قول غيرهم إهمال لهذا العامل الموجود ، والبحث عن غيره بالتقدير والتكلف . والأولى : إحالة العمل على العامل اللفظى الموجود لما فيه من البعد عن التقدير والتكلف.

٢ - قوة أدلتهم ومنطقيتها مع سلامة قولهم وأدلتهم من الاعتراضات الواردة على غيرها من الأقوال والأدلة .

٣ - أنه اختيار كثير من النحاة وموقع إعجابهم . من هؤلاء : ابن جنى[٣] وابن الخشاب[٤] وابن بابشاذ[٥] وأبو بكر الشرجى[٦] والخوارزمى[٧] وابن أبى الربيع[٨] والأنبارى[٩] وابن يعيش[١٠] والرضى[١١] وابن مالك[١٢] والمرادى[١٣] وأبو حيان[١٤] وابن عصفور[١٥] والعينى[١٦] وأبو الفداء[١٧] .

---

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢ .

(١) ينظر : شرح الكافية ص٢٣٧ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٥٨٧/١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ١٢٧/١ ، ١٢٨ .

(٣) ينظر : المرتجل ص١٨٣ ، ١٨٤ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٢٥٢ .

(٥) ينظر : ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٣٦ .

(٦) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص ١٠٥ .

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٣٧٧/١ .

(٨) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، ١٠٩ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٨/٢ .

(١٢) ينظر : الجنى الدانى ص١٥٥ ، ١٥٦ .

(١٣) ينظر : الارتشاف ٢٨٥/٢ ، شرح اللمحة البدرية ص١٩٩ .

(١٤) ينظر : المقرب ١٥٨/١ .

(١٥) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة ص١٣٧ تحقيق أ د / خالد عبد الحميد أبو جندية .

(١٦) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٦٠ .

المبحث السادس: المجرورات

ويشمل:

أولا : باب التوابع

ثانيا : باب المضمرات

ثالثا : باب الموصولات

رابعا : أسماء الأفعال

أولا : باب التوابع

وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى : نعت العلم باسم الإشارة

المسألة الثانية : نعت المضمر والنعت به

المسألة الثالثة : العامل فى المعطوف نسقا

المسألة الرابعة : إبدال النكرة من المعرفة

المسألة الأولى : نعت العلم باسم الإشارة

قال ابن القواس :

" .... اسم الإشارة إذا جرى صفة على العلم نحو : زيد هذا فهذا صفة لزيد لأن معناه : (زيد) المشار إليه[١] .

وقيل[٢] " هذا " عطف بيان ، والأول أظهر . "[٣] أهـ

التحليل والتعليق :

للنحاة فى النعت باسم الإشارة قولان : تعرض لهما ابن القواس فى نصه السابق مبينا : أن اسم الإشارة إذا وقع بعد العلم فالأولى والأظهر فيه أن يكون نعتا للعلم ، وهو فى ذلك قد خالف من يرى أن اسم الإشارة الواقع بعد العلم لا يكون نعتا له وإنما هو بدل أو عطف بيان منه ، لأن اسم الإشارة عنده لا ينعت به ، لكونه جامدا فى نظره.

وسيتضح بالتحليل والتعليق بيان القولين ، ومن قال بهما ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول :

المشهور الذى عليه سيبويه وجمهور النحاة أن اسم الإشارة يجوز أن ينعت به وأن ينعت ، وسيقتصر التحليل على الجانب الأول وهو وقوعه نعتا ؛ لأنه المعنى بالاختيار فى نص ابن القواس السابق .

فيرى سيبويه[٤] وجمهور النحاة ، أن اسم الإشارة من الجامد المؤول بالمشتق فيجوز أن ينعت به . تقول : مررت بزيد هذا . فلفظ " هذا " يفهم منه الذات ، ومعنى زائد وهو الإشارة والحضور كأنك قلت مررت بزيد المشار إليه أو الحاضر[٥] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ينظر : الكتاب ٦/٢ ، الارتشاف ٥٩٧/٢ ، المساعد ٤١٩/٢ ، الهمع ١١٨/٢ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الكوفيون والسهيلى ، ونسب إلى الزجاج ينظر : نتائج الفكر ص١٦٨ ، الارتشاف ٥٩٧/٢ ، شفاء العليل ٧٥٨/٢ .

(٣) شرح الكافية ص٣٤٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٦/٢ .

(٥) ينظر : الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٧١٦ ، البسيط ٣٢٣/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٩٩/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٥/٢ ، المساعد ٤١٩/٢ ، شرح ابن عقيل ١٩٥/٣ .

قال سيبويه :

" واعلم أن العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، بالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة . فأما المضاف .... وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا وبعمرو ذاك[(١)] . "

ويمثل هذا قال أبو العباس[(٢)] المبرد ، وأبو بكر ابن السراج[(٣)] ، وأبو على الفارسى[(٤)] وابن الحاجب[(٥)] ، والرضى[(٦)] وابن أبى الربيع[(٧)] ، والصيمرى[(٨)] ، وابن الخباز[(٩)] ، والخوارزمى[(١٠)] ، وابن عصفور[(١١)] ، وابن مالك[(١٢)] ، وابن عقيل[(١٣)]، والسلسيلى[(١٤)] .

قال أبو حيان :

" وأما أسماء الإشارة فمذهب البصريين أنها توصف ويوصف بها .... ومن الوصف به " **بل فعله كبيرهم هذا** "[(١٥)] " **إحدى ابنتى**[(١٦)] **هاتين** . "[(١٧)]

ومنه أيضا قوله تعالى : " **فابعثوا أحدكم بورقكم هذه** "[(١٨)] .

---

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٨١/٤ ، ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الأصول ٣٢/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح ص٢٨٩ .

(٥) ينظر : الكافية ص١٢٩ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٣١٦/٢ .

(٧) ينظر : البسيط ٣٢٣/١ ، الملخص ٥٥٧/١ .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٧٠/١ .

(٩) ينظر : توجيه اللمع ص٢٦٢ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٩٩/٢ ، ترشيح العلل فى شرح الجمل ص٢٧٥ .

(١١) ينظر : شرح الجمل ٢٠٦/١ .

(١٢) ينظر : التسهيل ص١٧٠ وشرحه ٣٢٠/٣ ، شرح الكافية الشافية ٥٢٠/١ ، الألفية ص٤٥ .

(١٣) ينظر : المساعد ٤١٩/٢ ، شرح ابن عقيل ١٩٥/٣ .

(١٤) ينظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٧٥٨/٢

(١٥) سورة الأنبياء من الآية (٦٣) .

(١٦) سورة : القصص من الآية (٢٧) .

(١٧) الارتشاف ٨٩٧/٢ .

(١٨) سورة : الكهف من الآية (١٩) .

وقد علل الخوارزمى لكون اسم الإشارة فى قولك : "مررت بزيد هـذا " نعتـا وأنه يمتنع فيه أن يكون عطف بيان بقوله :

" وكما يوصف العلم بالمعرف باللام وبالمضاف يوصف باسم الإشارة أيضا فى نحو : مررت بزيد هذا ؛ كأنك قلت : بزيد المشار إليه . فإن سألت : لم لا يجـوز أن يكون " هذا " فى " زيد هذا " عطف بيان . والدليل عليه أن هذا غير جار ، لأنـه لـو كان جارياً لجاز إعماله عمل الفعل كما ذكرت ؟

أجبت : لأن هذا يفسر فى نحو : هذا المقام بالمعرف بـاللام ، فيـصير كأنـه المعرف باللام ، ولو كان المعرف باللام لكان صفة فكذلك هذا[١] "

واستدل الخوارزمى لصحة كلامه بقول سيبويه :

" وإنما وصفت بالأسماء التى فيها الألف واللام لأنها المبهمة كشيئ واحد[٢] "

كما ذكر أنه مما يشهد لذلك أنك تقول : مررت بالزيدين الراكب والجالس والـضاحك فتجمع الاسم وتفرق الصفة ، وليس لك مثل هذا فى المبهم[٣] .

وقال ابن السراج : " وليس لك مثل هذا فى المبهم ، لا يجوز أن تقول : مررت بهذين : الراكع والساجد وأنت تريد الوصف ؛ لأن المبهم اسم وصـفته اسـم ، فهمـا اسمان يبين أحدهما الآخر ، فقاما مقام اسم واحد ، ولا يجوز أن يفرقا لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر ، بل يجب أن يكون مناسبا له فى توحيده وتثنيته وجمعه ، ليكون مطابقـا له لا يفصل أحدهما عن الآخر[٤] . "

كما أنك إذا ثنيت الموصوف أو جمعته امتنع وصفه بالمبهم ، لأن التثنية والجمع يخرجانه عن العلمية فلا تقول : مررت بالزيدين هذين ، ولا بالزيدين هؤلاء[٥] ".

وقد أشار ابن مالك إلى كون اسم الإشارة مؤول بالمشتق يصح النعت به فى قوله :

" **و انعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنتسب**[٦] "

---

(١) شرح المفصل للخوارزمى ٩٩/٢ .

(٢) الكتاب ٧/٢ ، ٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل للخوارزمى ٩٩/٢ .

(٤) الأصول ٣٣/٢ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٦٢ .

(٦) الألفية فى النحو والصرف لابن مالك ص٤٥ .

فإن المراد بقوله " وشبهه الجامد المشبه للمشتق فى المعنى اى أنه يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الإشارة . فقولك : مررت بزيد هذا معناه : الحاضر فلفظ الحاضر مشتق . وعليه فإن " هذا " قد فسر وأول بمشتق .

والمراد بالإشارة هنا فى النعت الإشارة الزمانية كما فى الأمثلة السابقة .

فإن دلت الإشارة على المكان امتنع الوصف بها وذلك نحو قولك :

مررت برجل هنا ، أو هناك ، أو ثم ، فاسم الإشارة الدال على المكان ليس صفة ، لأنه ظرف ولابد له من متعلق يكون هذا المتعلق صفة للرجل . [١]

قال صاحب التصريح :

" وأما أسماء والإشارة المكانية نحو : مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلق بمحذوف صفة لرجل ، لأنها ظروف وليست صفات[٢] . "

القول الثانى :

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به وإليه ذهب السهيلى[٤] .

علل السيوطى لما سبق من أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به بقوله :

" ومنه أى مما لا ينعت ولا ينعت به الإشارة . أما الثانى فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار ، وأما الأول فلأن غالب ما يقع بعده جامد[٥] . "

وهذا القول نسبه الرضى[٦] لابن السراج فقال :

" فإن وجدت الأخص فى مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة ؛ فاسم الإشارة فى قولك : " بزيد هذا " بدل عند ابن السراج صفة عند غيره . وعليه فقس[٧] . "

وقد علل الرضى[٨] وابن يعيش[١] لذلك بأنه إنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت ؛ لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أخص ،فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة .

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢ .
(٢) التصريح ١١١/٢ .
(٣) ينظر : الارتشاف ٥٩٧/٢ ، شفاء العليل ٧٥٨/٢ ، المساعد ٤١٩/٢ ، الهمع ١١٨/٢ .
(٤) ينظر : نتائج الفكر ص١٦٨ .
(٥) الهمع ١١٨/٢ .
(٦) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٣٤/٢ .
(٧) شرح الكافية ٣٣٤/٢ .
(٨) ينظر : شرح الكافية ٣٣٤/٢ .

والذى يربط بين قول الرضى السابق من أن النعت لا يجوز أن يكون أخص من المنعوت وبين قوله إن اسم الإشارة فى " بزيد هذا " بدل عند ابن السراج صفة عند غيره يجد أن الرضى قد بنى نسبة هذا القول لابن السراج اعتماداً على أن اسم الإشارة أعرف المعارف عنده[٢] فحين يكون بعد العلم لا يكون صفة للعلم ؛ لأن النعت (اسم الإشارة) لا يكون أخص من المنعوت (العلم)

يقول ابن السراج :

" فإن قلت : " زيد هذا " فزيد مبتدأ وهذا خبره ، والأحسن أن تبدأ " بهذا " لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ فإن قلت : زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب فالرفع على أن تجعل " هذا " معطوفا على " زيد " عطف بيان ، وترفع " عالما بأنه خبر الابتداء ، وإن جعلت " هذا " خبرا لزيد نصبت " عالم " على الحال[٣] . "

فالواضح من كلامه أن اسم الإشارة بعد العلم فى حالة رفع " عالم " عطف بيان من العلم " زيد " ، ولم يقل إنه نعت له . وهذا ما قال به الرضى منسوبا لابن السراج . والحقيقة أننى قد سبق أن ذكرت أن ابن السراج من أصحاب القول الأول وذلك ظاهر صريح فى قوله :

" الأسماء المعارف خمسة .... فالموصوف منها أربع : الأول : وهو العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله بالألف واللام .... وأما المبهمة فنحو : مررت بزيدا هذا وبعمرو ذاك ، والمرفوع والمنصوب فى إتباع الأول كالمجرور [٤] .

وبهذا يكون ابن السراج قد أخذ بالقولين .

كما أن أبا حيان[٥] قد نسب هذا القول للزجاج ، وذكر ابن عقيل[٦] أنه قد نقل عنه أيضا

وبعد :فإن البصريين قد أجازوا فى اسم الإشارة الواقع بعد العلم أن يكون نعتا له ، بينما منع الكوفيون ذلك ؛ ذاهبين به إلى حملة على البدلية أو البيان والقول فى هذا ما قاله البصريون ، واختاره ابن القواس ؛ وذلك لأن اسم الإشارة من الجامد المؤول بالمشتق ، فيصح النعت به ؛ لأنه : يفهم منه المعنى الذى يفهم من المشتق بالإضافة إلى دلالته على الذات .

---

(٩) ينظر : شرح المفصل ٥٨/٣ .

(١) ينظر : الأصول ١٥٤/١ .

(٢) الأصول ١٥٤/١ .

(٣) الأصول ٣٢/٢ .

(٤) ينظر الارتشاف ٥٩٧/٢ .

(٥) ينظر : المساعد ٤١٩/٢ .

المسألة الثانية : نعت المضمر والنعت به

قال ابن القواس :

" الموصوف إن كان معرفة اشترط فيه أن تكون الصفة أعم منه أو مساوية لـــه فى العموم والخصوص . ولا يجوز أن يكون الموصوف أعم من الصفة عند النحاة فلا يجوز عندهم : الحيوان الكاتب والموجود الإنسان وذلك لأنه كان وضع الصفة أن تدل على شئ ما قام بالموصوف ووضع الموصوف أن يدل على أصل الـــذات وجـــب أن يكون الاسم الدال على الذات أخص ليكون شهر وأقرب إلى فهم السامع ولأن الـــصفة إنما جى بها زيادة للاسم وتتممه ليكون لبيان . وحق التتممة والزيادة أن تكون أنقـــص مما يزاد عليه من حيث إنها زيادة .

.... وإذا تقرر هذا فاعلم أن الاسم المعرفة إن كان مضمرا امتنع أن يوصف ويوصف به[(١)]

أما الأول : فلأن ما يفسره يعينه فلا يحصل له بسببه اشتراك يزيله الوصف ؛ ولأنـــه لما أوغل فى شبه الحرف امتنع من الوصف الذى لا يقبله الحرف .

وأما الثانى : فلعدم دلالته على المعنى الذى هو المقصود من الوصف لأنه ليس مشتقا ولا فى حكمه بل هو موضوع للذات ومن غير معنى زائد كالعلم[(٢)] .

وأجاز الكسائى[(٣)] وصف ضمير الغائب نحو : مررت به المسكين لأن مفسر . وهو الظاهر – لما جاز وصفه جاز وصف المفسر الذى هو المضمر .

والأولى أن يحمل هذا وأمثاله على البدل .)[(٤)] أهـــ

<u>التحليل والتعليق</u> :

خالف الكسائى عامة النحاة فيما اتفقوا عليه من أن الضمير لا ينعت ولا ينعـــت به فأجاز هو نعت ضمير الغيبة " محتجا لذلك بالسماع .

وقد بين ابن القواس أن الأولى أن يحمل ما استدل به الكسائى على البدل مؤيدا ومختارا بذلك ما ذهب إليه عامة النحاة .

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة ينظر : الكتاب ١١/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣١/٢ ، المقتضب ٢٨١/٤ ، اللمع ص١٦٧ ، المرتجل ٢٨٦ ، شرح المقدمة الكافية ٦٣٣/٢ ، الفوائد الضيائية ٤٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح شرح ألفية ابن معطى ٧٥١/١ ، الصفوة الصفية ق٢ جا ص٧١٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٢١/٣ ، الارتشاف ٥٩٥/٢ .

(٤) شرح الكافية ص٣٥١ ، ٣٥٢ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٧٥١/١ .

وسيتضح بالتحليل والتفصيل أدلة أصحاب كل قول وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

يرى سيبويه[١] ومن شايعه من النحاة كالمبرد[٢] وأبو على الفارسى [٣] وابن جنـــى[٤] وابن الخشاب[٥] والجزولى[٦] وابن أبى الربيع[٧] وابن الحاجب[٨] وابن هشام[٩] وكثيــر من النحاة أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به .

قال سيبويه : " وأعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ...... "[١٠]

وللنحاة فى منع نعت الضمير تعليلا وأدلة كما أن لهم فى منع الوصف به أسباب اعتمدوا عليها وحجج استندوا إليها .

أما تعليلاتهم التى اعتمدوا عليها فى منع نعته فقد تعددت رؤيتهم لها وتنوعــت تعبيراتهم نحوها .

فقد علل لذلك سيبويه ؛ بأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف وبذلك قد استغنى عن النعت أشار إلى ذلك فى قوله :

" واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حــين تــرى أن المحدث قد عرف من تعنى . "[١١]

كما أن من تعليلاته أن الظاهر لا يكون نعتا للضمير وقد صرح بذلك فى قوله :

" وأما قوله – عز وجل – " **هو الحق مصدقا** "[١٢] فإن الحق لا يكون صفة لهو من قبل أن هو اسم مضمر والمضمر لا يوصف ؛ بالمظهر أبدا ؛ لأنه قد استغنى عن الصفة . "[١٣]

---

(١) ينظر : الكتاب ١١/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٨١/٤ ، ٢٨٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح ص٢٨٩ : تحقيق د .حسن شاذلى فرهود د . ط الثانية دار العلوم .

(٤) ينظر اللمع ص١٦٧ .

(٥) ينظر : المرتجل ص٢٨٦ .

(٦) ينظر : المقدمة الجزولية ص٦٦ .

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ص٥٥٨ ، البسيط ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

(٨) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٤٤٦/١ ، شرح المقدمة النحوية ٦٣٣/٢ .

(٩) ينظر : شرح الجمل ص١١٢ .

(١٠) الكتاب ١١/٢ .

(١١) الكتاب ١١/٢

(١٢) سورة : فاطر من الآية (٣١) .

(١٣) الكتاب ٨٧/٢ ، ٨٨ .

وبنفس ما سبق عند سيبويه علل أبو العباس المبرد . ترى ذلك واضحا فى قوله :

" والمضمر .... ولا يوصف ؛ لأنه لا يضمر حتى يعرف ؛ ولأن الظاهر لا يكون نعتا . "[١]

وقال :

" فالمضمرة لا تنعت ؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس . "[٢]

وبمثل ما سبق علل أبو القاسم[٣] الزجاجى وابن يعيش[٤] وابن الحاجب[٥] والصيمرى[٦]

وعلل ابن أبى الربيع إلى جانب ما ذكر سابقا بأن النعت والمنعوت كالشيئ الواحد والشيئ الواحد لا يكون ظاهر و مضمرا ؛ لأن المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر والمضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود ويكون معه ما يفسره والظاهر إنما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به[٧] .

وكان النيلى[٨] والرضى[٩] فى تعليلها أكثر دقة وأشد تفصيلا فقد ذكرا أنه إنما لم ينعت المضمر ؛ لأنه فى غاية الوضوح والانكشاف ؛ لأن منه ضمير المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف عند قوم ولا لبس فيها لتعينهما بالحضور والأصل فى الوصف إنما هو للنكرات كما أن الأصل فى وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل ، وأما الوصف المقيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيه؛ لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى وصف المعارف .

كما الغائب إما لأن مفسره فى الأغلب لفظى ، فصار بسببها واضحا غير محتاج الى التوضيح لم يوصف المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ، لأنه من جنسهما .

---

(١) المقتضب ٢٨٤/٤ .
(٢)المقتضب ٢٨١/٤ .
(٣) ينظر : الجمل للزجاجى ص١٣٥ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ .
(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٤٤٦/١ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٣٣/٢ .
(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٧١/١ ، ١٧٢ .
(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٥٥٨/١ والبسيط ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .
٨) ينظر : الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٧١٥ .
٩) ينظر : شرح الكافية ٣٣١/٢ .

وبنحو ما سبق علل لذلك الثمانينى[1] وأبو على الشلوبينى[2] والجامى[3] وابن القواس[4] وابن الخباز[5] وابن هشام[6] وابن عقيل[7] والسيوطى[8] .

وأما تعليلهم لمنع الوصف به فقد علل سيبويه[9] والمبرد[10] وابن يعيش[11] والجامى[12] بأن الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف والمضمرات لا اشتقاق لها؛ فلذلك لا تكون تحليه وعليه فلا يوصف بها .

قال سيبويه :

(وليست صفة ؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل أو قرابة نحو : أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك)[13]

وذكر النيلى أن المضمر لم ينعت به شيئ إما لعدم الإشتقاق فيه ، وإما لأنه لا يفهم منه معنى زائد على الذات ؛ لأن المضمر وضع لدلالة على الذات ولم يوضع للدلالة على المعنى الحاصل للذات ، وإما لشبهه بالحرف ولذلك بنى كما أن الحرف لا يوصف ولا يوصف به فكذلك المضمر[14] .

كما علل ابن القواس[15] لمنع الوصف بالمضمر بعدم دلالته

على المعنى الذى هو مقصود الوصف كما هو الشأن عن سيبويه والمبرد .

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد ص٣٥٩ تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة.

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٥٧/٢ .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية ٤٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٣٥١ ، ٣٥٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٧٥١/١ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ص٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن هشام ص١١٢ .

(٧) ينظر المساعد ٤٢٠/٢ .

(٨) ينظر : الهمع ١١٧/٢ .

(٩) ينظر : الكتاب ١١/٢ .

(١٠) ينظر : المقتضب ٢٨٤/٤

(١١) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ .

(١٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٤٠/٢

(١٣) الكتاب ١١/٢ .

(١٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق٢ ج١ ص٧١٥ .

(١٥) ينظر : شرح الكافية ص٣٥٢ .

واعترض الرضى[١] بأن الضمير يدل على ما يدل عليه مفسره ولو عاد على ما دل على المعنى كاسم الفاعل واسم المفعول لكان دالا على المعنى أيضاً .

قال الرضى :

(وقول بعضهم : " لم يقع صفة ، لأنه لا يدل على معنى : " فيه نظر إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره ، فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لدل أيضا عليه كقولك : " زيد كريم وأنت هو " .) [٢]

ويرى ابن الخباز أنه لا يوصف به ؛ لأنه بعيد عن لفظ الفعل[٣]

والرضى الذى ساق الاعتراض السابق علل هو والصيمرى بأن الموصوف فى المعارف ينبغى أن يكون أخص أو مساويا والمضمر أخص الأسماء وأعرفها وحق الصفة أن يكون تعريفها أقل من تعريف الموصوف لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها . فإن عرفته استغنى عن الوصف ؛ وإن لم يعرفه وصفه . بصفة تبين عنه ، فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعا لما هو أنقص منه فى التعريف . [٤]

وأجاز الكسائى[٥] نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم .

وذلك نحو قولهم : صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم ونحو قوله تعالى :

(**لا إله إلا هو العزيز الحكيم**)[٦] ونحو قولك : " مررت به المسكين " وعمرو غضب عليه الظالم المجرم حكى ذلك عنه الرضى[٧] وابن مالك[٨] وابن عقيل[٩] والسيوطى[١٠] وابن القواس.[١١]

---

(١) ينظر : شرح الكافية ٣٣١/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٣٣١/٢ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع ص٢٦٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣٣١/٢ ، التبصرة والتذكرة ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٣١/٢ ، شرح التسهيل ٣٢١/٣ ، الإرتشاف ٥٩٥/٢ ، الهمع ١١٧/٢ .

(٦) سورة : آل عمران من الآية (٦) .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٣٣١/٢ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣٢١/٣ .

(٩) ينظر : المساعد ٤٢٠/٢ .

(١٠) ينظر : الهمع ١١٧/٢ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ص٣٥١ ، ٣٥٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٧٥١/١ .

وأبو حيان(١) احتج لذلك بقوله تعالى :
(**قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب**)(٢) " فعلام الغيوب نعت للضمير الذى في يقذف .

قال الرضى :

(وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى : " **لا إله إلا هو العزيز الحكيم** "(٣) وقولك : " مررت به المسكين " .)(٤)

وذكر ابن مالك أن رأيه قوى فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم(٥)

وعلل ابن القواس لما ذهب إليه الكسائى بأنه لما جاز وصف المفسر وهو الظاهر جاز وصف المفسر الذى هو المضمر(٦)

والجمهور يحملون مثل ما استدل به الكسائى على البدل(٧)

ولذلك ترى أن ابن القواس عقب على ما ذهب إليه الكسائى بقوله : " والأولى أن يحمل هذا وأمثاله على البدل(٨) "

وذكر ابن مالك أن حمله على البدل فيه ما فيه من التكلف(٩)

وبعد :

فإن ابن القواس فى منعه نعت المضمر قد وجه ما خرج عن ذلك على أن يكون حمله على البدلية أولى . وهو بذلك قد ساير جمهور النحاة فيما اتفقوا عليه مخالفين بذلك الكسائى الذى أجاز نعت ضمير الغيبة محتجا بورود السماع به . ولا أرى مانعا فى جواز الأخذ بما ذهب إليه الكسائى تحاشيا للتكلف الذى أشار إليه ابن مالك من حمل ما استدل به الكسائى على البدل ولتأييد السماع له .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٥٩٥/٢ .
(٢) سورة : سبأ الآية (٤٨) .
(٣) سورة : آل عمران من الآية (٦) .
(٤) شرح الكافية ٣٣١/٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٢١/٣ .
(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٧٥١/١ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٣١/٢ .
(٨) شرح الكافية ص٣٥٢ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٧٥١/١.
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٢١/٣ .

المسألة الثالثة : العامل فى المعطوف نسقا(١)

قال ابن القواس :

" واختلف فى العامل :

فقيل العامل فيه مقدر ، وهو اختيار أبى على وابن جنى ؛ لأنه يجئ فيما يمتنع عمل الأول فيه(٢) ويتحتم التقدير فى قوله(٣) :

ياليت بعلك قد غدا   متقلدا سيفا ورمحا

ونحو : يازيد وعمرو ؛ لأنه لو لم يقدر حرف النداء فى الثانى لامتنع بناؤه على الضم، لوجود حرف العطف فاصلا .

وقيل : العامل حرف العطف(٤) ؛ لأنه لما استوفى الأول معموله وتقدير عامل آخر خلاف الأصل ، كان نسبة العمل إلى الحرف أولى لنيابته عن العامل .

وقيل : العامل هو الأول بتوسط(٥) الحرف ، كالواو فى المفعول معه كما هو مذهب سيبويه ، وهو الأصح بدليل : قام زيد وعمرو الظريفان ، فلو لم يكن العامل فيهما هو الأول ، لما جاز الجمع بين وصفيهما ، ولأنه لو قدر العامل فى نحو :

جاءنى غلام زيد وعمرو لفسد المعنى ؛ لأن تقدير العامل يوجب تقدير الغلام ، وليس كذلك ، بل هو واحد ، ولامتناع التقدير فى نحو : رب شاة وسخلتها وفى : يازيد والحارث ، وفى نحو : اختصم زيد وعمرو . "(٦) أ هـ

التحليل والتعليق :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة فى العامل فى المعطوف نسقا منتهيا من ذلك إلى بيان القول الصحيح المختار عنده ، داعما اختياره بالدليل ،

---

(١) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ٦٣٥/٢ ، ٦٣٦ ، شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، البسيط ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨

(٢) ينظر : سر الصناعة ٦٣٥/٢، ٦٣٦، شرح المفصل ٧٥/٣، ٨٩/٨، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦١

(٣) البيت من مجزوء الكامل وقائله : عبد الله بن الزبعرى ينظر : شعره ص٣٢ تحقيق د. يحى الجابورى ط مؤسسة الرسالة بيروت – الثانية وينظر : الخصائص٤٣١/٢ ، أمالى الشجرى ٣٢١/٢ ، كتاب الشعر لأبى على الفارسى ٥٣٢/٢ تحقيق د/ محمود محمد الطناحى ط١ مطبعة المدنى ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢، الإنصاف ٦١٢/٢ وروايته : فى الوغى مكان " قد غدا " معجم شواهد العربية٨١/١ وفيه نسبه هارون لعبد الله ابن الزبعرى .

(٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦٠ ، اللباب للعكبرى ٤٣١/١ ، شرح المفصل ٧٥/٣ ، ٨٩/٨ .

(٥) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، البسيط لابن أبى الربيع ٣٢٩/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤

(٦) شرح الكافية لابن القواس ص٣٥٥ ، ٣٥٦ وينظر : شرحه على ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .

وسيتضح بالتحليل والتعليق تفصيل هذا الخلاف ، وأدلة كل قول ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

القول الأول :

ذهب جماعة من النحاة منهم ابن جنى[١] والعكبرى[٢] ونسبه ابن يعيش[٣] للفارسى ، وجعله ابن القواس[٤] اختيار الفارسى وابن جنى – ذهبوا إلى أن العامل فى المعطوف محذوف دل عليه العامل المذكور فى المعطوف عليه قبل الواو[٥] .

يقول ابن جنى تعقيبا على أن حذف حرف العطف ضعيف فى القياس معدوم فى الاستعمال : " ووجه ضعفه : أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار ، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل . ألا ترى أن قولك : قام زيد وعمرو أصله : قام زيد وقام عمرو ، فحذفت " قام " الثانية وبقيت الواو كأنها عوض منها ، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف .... "[٦]

احتج هؤلاء بالآتي :

١ - أنه يجوز إظهار هذا العامل فكما أنه إذا ذكر كان هو العامل ، فكذلك هو العامل إذا كان محذوفا من اللفظ مرادا من جهة المعنى[٧] .

٢ - أنه يجئ فيما يمتنع عن الأول فيه ويتحتم التقدير[٨] .

ففى قول الشاعر : **ياليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا**[٩]

يتحتم تقدير عامل للمعطوف (رمحا) وذلك ؛ لأنه يمتنع فيه أن يتقلد الرمح فلذلك تعين تقدير : حاملا رمحا .

وعنه أجيب بأن الواو عاطفة على تأويل العامل المذكور قبل الواو بعامل يصح تسلطه عليهما فيئول : جامعا سيفا ورمحا . وكذلك وزين الحواجب والعيون ، وانلتها تبنا وماءا . قال به الجرمى ، والمازنى ، والأصمعى ، وأبو عبيدة ، والمبرد .

---

(١) ينظر : سر الصناعة ٦٣٥/٢ ، ٦٣٦ .

(٢) ينظر : اللباب ٤٣١/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٨٩/٨ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٣٥٥ وشرح ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤ ، شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦١ ، شرح المفصل ٨٩/٨ ..

(٦) سر الصناعة ٦٣٥/٢ ، ٦٣٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٥٥ وشرحه على ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .

(٩) البيت سبق تخريجه ص٢٤٩ .

وكذلك فى نحو : يازيد وعمرو يتحتم تقدير " يا " مع " عمرو " ؛ لأنه لـو لـم يقدر حرف النداء معه لامتنع بناؤه على الضم لوجود الواو فاصلا[١] .

وقد اعترض ابن عصفور[٢] وابن أبى الربيع[٣] وغيرهما على هذا القول بأنـه يبطل بنحو : " تضارب زيد وعمرو " و " اختصم زيد وعمر " وذلك ؛ لأنه لا يـسوغ تكرار الفعل ؛ لأن تكراره يفسد المعنى ويبطل اللفظ .

ذلك أنك لو قلت تضارب زيد تضارب عمرو ، واختصم زيد اختـصم عمـرو بتكرير العامل لم يكن كاملا[٤] .

وقد رد ابن القواس على هذا الاعتراض بقوله :

" ولا يقال : لو قدر العامل لامتنع اختصم زيد وعمرو، هو جائز بالاتفاق ؛ لأنا نقول : لما لم يظهر المقدر صار كأنه غير مقدر ؛ لأن الواو صار عوضا عنه ، أو اسـتغنى بالأول . "[٥]

كما أن ابن يعيش يرى : أن ما ذهب إليه ابن جنى من القول بأن العامـل فـى المعطوف الفعل المحذوف قول لا ينفك عن ضعف – وإن كان فى الحسن بعـد قـول سيبويه – وذلك لأن حذف العامل إنما هو لضرب من الإيجاز والاختصار ، وإعمالـه مضمرا يؤذن بإرادته ، وفى ذلك نقض للغرض من حذفه[٦] .

<u>القول الثانى</u>

وذهب قوم آخرون إلى أن العامل فى المعطوف عليه الفعل المـذكور ، وأمـا العامل فى المعطوف فهو حرف العطف ؛ لأن حرف العطف إنما وضع لينـوب عـن العامل ويغنى عن إعادته[٧] .

فإذا قلت : قام زيد وعمرو . فالواو أغنت عن إعادة قام مرة أخرى ، فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، أو مجرور ؛ فإنها تنـصب وتجر .

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٥٥ ، شرحه على ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢٦١/١ .

(٣) ينظر : البسيط ٣٣٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١ ، البسيط ٣٣٠/١ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨ .

(٧) ينظر : البسيط ٣٢٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦٠ .

وهذا القول نسبه ابن برهان[١] لأبى على الفارسى وأبى الفتح ابن جنى ، ونسبه ابن يعيش[٢] لأبى على أيضا ولابن السراج .

احتج أصحاب هذا القول بالآتى :

١- أنه لما استوفى الأول معموله و تقدير عامل آخر على خلاف الأصل فكان نسبة العمل إلى الحرف أولى لنيابته عن العامل[٣] .

٢- عدم ظهور العامل مع حرف العطف . وليس منه قوله تعالى : " قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول "[٤] لأن هذا من قبيل عطف فعل على فعل ، لا أنه جمع بين العامل وحرف العطف[٥] .

٣- أن حرف العطف لو سقط لا ختل الكلام ، والعامل الأول لا يقتضيه[٦] .

وقد رد أبو البقاء[٧] وابن يعيش[٨] هذا القول بأن حروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملا واحدا ، والواقع بعدها أعمال مختلفة .

وبأنه ينبغى أن يكون الحرف العامل له اختصاص بالمعمول ، وحرف العطف لا اختصاص له ، لأنه يدخل على الاسم والفعل ، فلم يصح عمله فى واحد منهما ، فعلم بذلك أنها نائبة عن ذكر العامل ، لا نائبة عنه فى العمل .

كذلك اعترض ابن أبى الربيع[٩] على هذا المذهب والذى قبله مبينا وجه بطلانهما فى الآتى :

١- أن الحرف لم يوجد نائبا مناب الفعل المتصرف الباقى على أصالته . وأن نيابته فى نحو : أما أنت منطلقا ، إنما ناب الحرف هنا عن كان ؛ لأنها ناقصة وهى ضعيفة لتعريها عن الدلالة على الحدث[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع ٢٣٧/١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٧٥/٣ .
(٣) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٥٥ ، شرحه على ألفية ابن معطى ٧٨٧/١ .
(٤) سورة : النور آية (٥٤) .
(٥) ينظر : الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق٢ ص٧٦٠ .
(٦) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤ .
(٧) ينظر : اللباب ٤٣١/١ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٨٩/٨ .
(٩) ينظر: البسيط ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .
(١٠) ينظر : البسيط ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

٢- أنك تقول : استوى زيد وعمرو ، ولو قلت : استوى زيد استوى عمرو لم يكن كلاما وقد سبق ذكر هذا[١] .

٣- أنك تقول : مررت برجل قائم زيد أخوه . ولو قلت : مررت برجل قائم زيد قائم أخوه لم يجز ؛ لأنك تنعت الرجل بما ليس من سببه.

وكذلك تقول : كان عمرو قائما زيد وأخوه ، ولو قلت كان زيد قائما أخوه لم يكن جائزاً لأنك أخبرت عن زيد بما ليس له ولا لسببه .

٤- أنك تقول : أزيداً لقيت عمرا وأباه ، وتنصب زيدا بإضمار فعل يفسره .

هذا الظاهر ؛ لأنه قد عمل فيما هو من سببه ، ولو قلت : أزيدا لقيت عمرا لقيت أباه لم يجز ؛ لأن لقيت الأول عامل فى أجنبى ، فلا يصح أن يفسره[٢] .

القول الثالث :

ويرى سيبويه وجماعة من البصريين أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، كما هو مذهبه فى المفعول معه[٣] .

فإذا قلت : ضربت زيداً وعمراً : فزيد وعمرو جميعا انتصبا بضربت ، والحرف العاطف دخل بمعناه وشرك بينهما .

احتج أصحاب هذا المذهب بأمور :

١- اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود ، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله ، لأن العامل إنما يعمل عملا واحداً إما رفعا وإما نصبا وإما خفضا وإما جزما[٤] .

٢- الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فى الوصف . تقول : قام زيد وعمرو الظريفان ، فلو لم يكن العامل فيهما هو الأول لما جاز الجمع بين وصفيهما[٥] .

٣- أن تقدير العامل فى نحو : جاءنى غلام زيد وعمرو يفسد المعنى ؛ لأن تقدير العامل يوجب تقدير الغلام ، وليس كذلك بل هو واحد .

---

(١) ينظر : البسيط ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

(٢) ينظر : البسيط ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

(٣) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ج١ ق١ ٧٦٠ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨ ، ٨٩ ، ٧٥/٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨ .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٥٦ ، شرح الدرة الألفية لابن القواس ٧٨٧/١ .

كما أنه يمتنع تقدير العامل فى نحو : رب شاة وسخلتها "

وفى نحو : يازيد والحارث

وفى نحو : اختصم زيدا وعمرو[١]

٤ - أن حذف حرف العطف يؤدى إلى اختلال العامل فى المعطوف ؛ لأن العامل إنما عمل فى المعطوف بواسطته[٢] .

وبعد :

فإنه قد تبين من خلال العرض السابق لأقوال النحاة : أنه لا يصلح أن يكون العامل فى المعطوف حرف العطف ؛ لعدم اختصاصه ، ولا يصلح أن يكون عاملا مضمرا بعد الواو ؛ لأن ذلك يفسد المعنى أحيانا كما فى نحو : اختصم زيد وعمرو. فلو قدرت : " اختصم " بعد الواو لفسد المعنى .

وبذلك يتعين أن يكون العامل فى المعطوف إنما هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[٣]

كما هو بين فى المذهب البصرى ، والذى استند أصحابه إلى أدلة قوية وحجج دامغة تدل على صحة ما ذهبوا إليه ، كما أن قولهم قد سلم من الاعتراضات الواردة على أقوال غيرهم من النحاة .

وعليه :

فإن ابن القواس قد اختار هذا المذهب وهو فى اختياره قد بناه على أدلة قوية وحجج منطقية على نحو ما سبق ذكره من أدلة عند البصريين ، وهو نفسه ما أختاره وأميل إليه ، لأنه اختيار أعلام النحو كـ : ابن أبى الربيع[٤] وابن برهان[٥] وابن يعيش[٦] وابن عصفور[٧] .

---

(١) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤ وشرح الدرة الألفية لابن القواس ٧٨٧/١ .

(٢) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ج١ من القسم الثانى ص٧٦٠ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١ .

(٤) ينظر : البسيط ٣٣١/١ .

(٥) ينظر : شرح اللمع ٢٣٧/١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٨٩/٨ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ٢٦١/١ .

المسألة الرابعة : إبدال النكرة من المعرفة

قال ابن القواس

(إنما لم تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة كما اختاره المصنف[(١)] – وهو رأى صاحب المفصل[(٢)] ، وإليه ذهب عبد القاهر، والكوفيون[(٣)] وهو الأظهر ؛ لعدم حصول بيان المعرفة وإيضاحها من مجرد النكرة ، فإذا وصفت حصل بها الفائدة كقوله تعالى : **(بالناصية ناصية كاذبة)** [(٤)] ....

وأجاز جمهور البصريين إبدال النكرة من المعرفة مطلقا ، محتجين بأنه يحصل من اجتماعهما فائدة لم تحصل منهما فى حال الانفراد نحو : مررت بصاحبيك : عاقل وجاهل .

ومنه قوله :

فلا وأبيك خير منك إنى ليؤذينى التحمحم والصهيل[(٥)]

فأبدل : " خيرا منك " من المعرفة .

والجواب :

أما عن الأول : فلأنا لا نسلم حصول الفائدة من مجرد اجتماعهما بل من كون البدل صفة وموصوفها محذوفا ، فكأن النكرة موصوفة .

وعن البيت : بأن " أفعل منك " إنما أفاد لأنه قريب من المعرفة لتخصصه بالتفضيل .) [(٦)]

مناقشة القضية :

يأتى البدل والمبدل منه فى اللغة من حيث التعريف والتنكير على أربع صور[(٧)]

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف ٦٦٣/٢ .

(٢) ينظر : المفصل ص١٢١ ، ١٢٢ ، الكشاف ٢٣٤/٤ ، ٢٣٥ ، الأنموذج ٣٧٤/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، الدر المصون ٥٤٧/٦ ، شرح التسهيل ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ .

(٤) العلق من الآيتين (١٥ ، ١٦)

(٥) البيت من الوافر لـ " شمير بن الحارث الضبى فى الخزانة ١٧٩/٥ وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ والمقرب ٢٤٥/١ وشرح الكافية للرضى ٤٠١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢ وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٠٥/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٢٩/٢ والتحمحم : صوت البرذون عند الشعير ، والصهيل : صوت الفرس .

(٦) شرح الكافية لابن القواس ص٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٧) ينظر : اللمع لابن جنى ص١٧٣ ، ١٧٤ د / حسين محمد محمد شرف ط١ أولى ، أنموذج الزمخشرى ٣٧٤/١ ، المقرب لابن عصفور ٢٤٤/١ ، ٢٤٢ ، الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ٥٦٣ .

الصورة الأولى :

أن يكون البدل والمبدل منه معرفتين وذلك كقولك تعالى : (**اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم**) [(١)]

الثانية :

أن يكونا نكرتين وذلك كقوله تعالى : " **إن للمتقين مفازاً حدائق وأعنابا** "[(٢)]

الثالثة :

أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة كقوله تعالى : " **وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله** "[(٣)] .

وليست الصور السابقة محل خلاف بين النحاة بينما دار الخلاف بينهم في الصورة الرابعة والتي يكون البدل فيها نكرة ، والمبدل منه معرفة ، كما جاء في نص ابن القواس السابق .

وقد انحصر خلافهم فيها حول البدل النكرة . أيلزم وصفه عند إبداله من المعرفة وكونه من لفظ المبدل منه ، أم أنه لا يلزم ذلك فيه ، بل يجوز إبداله مطلقا بلا قيد ولا شرط . وإليك تفصيل هذا الخلاف :

ذهب الكوفيون ومن شايعهم من النحاة إلى أنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت النكرة موصوفة[(٤)] .

وزاد البغداديون أن تكون من لفظ الأول ، وذلك لأنه لم يجئ شيئ من إبدال النكرة من المعرفة إلا كذلك[(٥)] كقوله تعالى :" **لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة** "[(٦)]

---

(١) آية (٦ ، ٧) من سورة الفاتحة .

(٢) آية (٣١ ، ٣٢) من سورة النبأ .

(٣) سورة : الشورى من الآيتين (٥٢ ، ٥٣) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٠٥/٢ ، الدر المصون للسمين ٥٤٧/٦ ط دار الكتب العلمية ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ ، ارتشاف الضرب لأبى حيان ٦١٩/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٢٨/٢ ، ٤٢٩ .

(٥) هذا الشرط نسبة ابن مالك للكوفيين ينظر شرح التسهيل ٣٣١/٣ ، عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ ويرى أبو حيان : أن ما نقله ابن مالك منسوبا للكوفيين على خلاف النقل ينظر : ارتشاف الضرب ٦١٩/٢ ونسبه إليهم السمين أيضا ينظر : الدر المصون ٥٤٧/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، روح المعانى للآلوسى ١٨٧/٣ ، حاشية يس على الفاكهى ٢٥/٢، المساعد ٤٢٨/٢ .

(٦) سورة العلق آية (١٥،١٦) .

وقول الشاعر :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت[١]

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن النكرة لا تفيد فـي البـدل إلا أن تكـون موصوفة . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بمحمد رجل ،لم يكن مفيـدا إذ معلـوم أن محمداً رجل . فإذا وصفته أفاد[٢] .

وبأن البدل للإيضاح والشيئ لا يوضح بما هو أخفى منه ، فلا تحـصل فائـدة بدون الصفة[٣] .

وقد أيد هذا المذهب واختاره جماعة من النحاة منهم :

الزمخشرى حيث قال فى أنموذجه :

" ويشترط فى النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة "[٤]

وقال فى الكشاف :

" ..... " ناصية " بدل من الناصية وجاز بدلها عن المعرفة وهى نكرة ؛ لأنها وصفت فاستقلت بفائدة ." [٥]

وابن الحاجب حيث قال فى شرحه للكافية :

(وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل : " بالناصية ناصية كاذبة : .) [٦]

وعلل ابن الحاجب لما ذهب إليه من ضرورة وصف النكرة المبدلة بقوله :

" .... كأنهم كرهوا أن يكون المقصود بالنية ناقصا فـي الدلالـة علـى غيـر المقصود ، ومن كل وجهة فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص ." [٧]

---

(١) البيت من الطويل لكثير عزة ينظر الديوان ص١٧٨ ط دار الجبل ، الكتاب ٤٣٣/١ ، الخزانة ٢١١/٥ ، وبـلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٩٢/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، الفصول الخمسون لابن معـط ص٢٣٩ ، شـرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣ ومعنى اللبيب ٥٤٤/٢ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميـد والبيـت استـشهد بـه البغداديون على إبدال النكرة من المعرفة لكون البد من لفظ المبدل منه .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٥/٢ ، حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٥٠/٢ .

(٤) أنموذج الزمخشرى ٣٧٤/١ شرح ودراسة يسرية محمد إبراهيم حسن وينظر : المفصل ص١٢١ .

(٥) الكشاف ٢٣٤/٤ ، ٢٣٥ ط دار المعرفة – بيروت – لبنان .

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٦٣/٢ .

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٦٣/٢ وينظر الفوائد الضيائية للجامى ٦٦/٢ .

وإليه أيضا ذهب السهيلى[١] ،وعبد القاهر الجرجانى[٢] ،وابن أبـــى الربيـــع[٣]، ونورالدين الجامى[٤] ، وابن خروف[٥] ،والعكبرى[٦] ،والكيشى.[٧]

كما علل الجامى لنعت النكرة المبدلة بقوله :

(......... وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أى : نعت البدل النكرة لـــئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه ، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة[٨] مثل : " **بالناصية ناصية كاذبة** " .) [٩]

موقف ابن القواس من هذا المذهب :

اختار ابن القواس ما ذهب إليه الكوفيون ومن ذهب مذهبهم من النحاة متبعا فى ذلك المصنف فى شرحه للكافية ، فقد صرح باختياره معللا له رادا على البصريين ما استدلوا به[١٠] .

وسوف أبين رده على أدلة البصريين عند بيان موقفه من مذهبهم .

وذهب البصريون ،ومن شايعهم إلى أنه لا يشترط فى بدل النكرة من المعرفـــة سوى حصول الفائدة من البدل .

وأما كونها من لفظ الأول – كما اشترطه البغـــداديون – أو موصـــوفة – كمـــا اشترطه الكوفيون فغير مشروط لدى البصريين .فالمعول عليه عندهم هو الفائدة التـــى

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) لم أقف على رأيه فى المقتصد ولافى شرح الجمل ولا فى العوامل المائة.

(٣) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ص٥٦٣/١ ، ٥٦٤ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٦٦/٢ .

(٥) ينظر شرح الجمل ٣٤٦/١ .

(٦) ينظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٢/١ وينظر ما من به الرحمن ص٥٨٦ .

(٧) ينظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص٣١٦ .

(٨) الفوائد الضيائية ٦٦/٢ .

(٩) سورة العلق آية : (١٥ ، ١٦)

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٧٨ ، ٣٧٩ .

تحصل من وراء اجتماع البدل والمبدل منه ، والتى لم تكن موجودة فى حال انفرادهما وذلك نحو قولك : مررت بصاحبيك عاقل وجاهل.(١)

قال سيبويه :

" وتقول : مررت بأخويك مسلما وكافرا ،هذا على من جر وجعلها صفة للنكرة ، ومن جعلها بدلا من المعرفة كما قال الله – عز وجل - : " **لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة**"(٢)

وأنشدنا لبعض العرب(٣) الموثوق بهم :

فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتى عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف

ملك إذا نزل الوفود ببابه عرفوا موارد مزيد لا ينزف . "(٤)

واستدل البصريون لمذهبهم بعدة أدلة منها :

قول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك إنى ليؤذينى التحمحم والصهيل(٥)

فأبدل " خير منك " من " أبيك " والبدل نكرة ليست من لفظ الأول ، ولا موصوفة والمبدل منه معرفة ، ولا يتصور أن يكون " خير منك " صفة ؛ لأنه نكرة و " الأب " موصوف ؛ لأنه معرفة .

وقول الآخر :

---

(١١) ينظر : الدر المصون ٥٤٧/٦ ، روح المعانى للألوسى ١٨٧/٣ ، شرح الكافية لابن القواس ص٣٧٨ ، ٣٧٩ ، شرح ألفية ابن معطى له ٨٠٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، المقرب لـه ٢٤٤/١ ، ١٤٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٢٨/٢ .

(١) سورة العلق آية : (١٥ ، ١٦)

(٢) البيتان من " الكامل " لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ١٥٥ كما فى المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية ٥٦٦/٢ وفيه البيت الأول فقط وإليه أيضا نسبه ابن منظور فى اللسان مادة : (ز ح ف) وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٤٩٦/٢ والبيتان فى الهمع بلا نسبة أيضا ١٢٧/٢ و(تزحف) مأخوذ من قولهم : (زحف البعير يزحف زحفا) إذا أعيا وكل . والموارد : المناهل . و (المزبد) هو ما يعلو البحر إذا تلاطمت أمواجه والمعنى : إنى أرحل بناقتى إلى عمرو بن أم أناس فأنا لا أرأف بها ولا أشفق عليها ولا أعطها شيئا من الراحة فلذلك فهى إما أن تبلغنى مقصدى وإما أن تتعب وتعيا فلا تسطيع السير والبيتان شاهد على إبدال النكرة (ملك) من المعرفة (عمرو)

(٣) الكتاب ٩/٢ .

(٤) البيت سبق تخريجه فى صدر المسألة .

إنا وجدنا بنى سلمى بمنزلة كساعد الضب لا طول ولا قصر(١)

فلا طول ولا قصر نكرة ، وهما بدلان من ساعد الضب ، ولم ينعتا ولا هما من لفظ المبدل منه ، ولا يجوز أن يكونا نعتين ؛ لأن ساعد الضب معرفة .

وقول الآخر :

ولن يلبث العصران يوم وليلة إذا طلبا أن يدركا ما تيمما(٢)

فأبدل لـــ : " يوم وليلة " وهما نكرتان من العصران المعرفة ، ولـــم يوصـــف البدل وليس من لفظ المبدل منه .

وقول الآخر :

فألقت متاعا دونه الشمس واتقت بأحسن موصولين كف ومعصم(٣)

وفى حديث أبى ذر – رضى الله عنه – سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم - : هل رأى ربه ؟ فقال : (**رأيته نورا أنى أراه** .) (٤) فأبدل نورا وهو نكرة من مفعول " رأيته " وهو من إبدال الظاهر المفسر من المضمر المفسر به. (٥)

وأيضا فإن قولك : مررت بمحمد رجل مفيد ؛ لأنه يمكن أن يكون اسم امـــرأة لأن الرجل قد يسمى باسم امرأة وكذلك المرأة قد تسمى باسم الرجل(٦)

قال الشاعر :

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره(٧)

---

(٥) البيت من البسيط ولم أقف على قائله وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ وشرحه ألفيـــة ابـــن معطى لابن القواس ٨٠٥/٢ وروايته : " بنى خولان قاطبة " وينظر اللسان مادة " جلل " وشرح الكافية للرضـــى ٤٠١/٢ وروايته : " بنى جلان كلهم " :ولا عظم ، شرح عمدة الحافظ ٥٨١/٢ .

(١) البيت من الطويل لحميد بن ثور الهلالى ينظر : ديوانه ص٨ وروايته : ولا يلبث العصران وينظر اللسان مادة: (عصر) وروايته : (ولن يلبث) ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢ ، شرح التـــسهيل ٣٣١/٣ وفيـــه (ولم) بدلا من (لن يلبث) .

(٢) البيت من الطويل ولم أقف على قائله . والبيت من شواهد ابن عقيل فى المـــساعد ٤٢٩/٢ للـــرد علـــى بعـــض الكـــوفيين لاشتراطهم وصف النكرة المبدلة من المعرفه ، وهو يؤيد ما ذهب إليه البصريون فى عدم اشتراطهم ذلك .

(٣) الحديث فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٧/٥ . برقم ٢١٣٥١ ط مؤسسة قرطبة .

(٤) ينظر : شرح عمد الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٥٨٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ .

(٦) البيت من الطويل لعبد الله بن جذل الطعان فى شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ واللسان مـــادة : (هلـــك) وروايته فيه : " إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك) وبعده فأيقنت أنى ثائر بن مكرم * غداة إذ أو هالك فى الهوالك وبلا نسبة فى التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٩/٢ ، شرح المفصل ٩٣/٥ .

وقال الآخر :

ياجعفر ياجعفر ياجعفر إن كنت دحداحا فأنت أقصر[1]

ففى الأول سمى الرجل باسم امرأة ، وفى الثانى سميت المرأة باسم الرجل .

ففائدة البدل فى مثل هذا رفع الإلباس .

وقد أيد مذهب البصريين جماعة من النحاة منهم : أبو على الفارسى[2] ، وابن عصفور[3] ، وابن مالك[4] ، وابن عقيل[5] ، والشيخ يس[6] .

فأبو على الفارسى علل لجواز إبدال النكرة المحضة من المعرفة بقوله :

" فإن أبدلت النكرة من المعرفة ، ولم تنعت النكرة فهو اتساع ، ووجه تجويزه أنك إذا قلت : " مررت بزيد رجل ، جاز ، وإن كان قد علم أنه رجل قبل " الرجل " فهو بمنزلة التأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : " مررت بزيد نفسه " فقد علم أنه نفسه قبل ذكرك لها ، فكذلك أيضا البدل وهو مشبه بالتأكيد ؛ فلهذه العلة احتج إليه . "[7]

وابن عصفور : أبدى فساد مذهب الكوفيين مبينا وجه فساده مستدلا بكثير من الأدلة التى سبق ذكرها .

قال ابن عصفور

(وما ذهبوا إليه فاسد بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون فى البدل فائدة)

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه .... الخ النص)[8] وكذلك غيرهم .

وقد جعل جماعة من النحاة كالإسفراييني[9] والخوارزمى[10] وابن يعيش[11] نعت النكرة المبدلة من تمام حسن وقوع مثل هذا النعت فى اللغة .

---

(٧) هذا الرجز لم أقف له على قائل ، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥ وينظر معجم شواهد العربية لـــ عبد السلام هارون ٤٧٧/٢ . والدحداح : القصير .

(١) ينظر : المسائل المنثورة ص٤٦ ، ٤٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، المقرب ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٣١/٣ ، شرح عمد الحافظ وعدة اللافظ ٥٨١/٢ .

(٤) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٨/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٥٥/٢ .

(٦) المسائل المنثورة ص٤٦ ، ٤٧ ط مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٧) شرح الجمل ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ .

(٨) ينظر لباب الإعراب ص٣٩٣ .

(٩) ينظر : شرح المفصل فى صفة الإعراب الموسوم بالتخمير ١٢٠/٢ ت / عبد الرحمن سليمان العثيمين .

(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣ .

يقول الإسفراييني :

(ولا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة ، ولا يشترط أن يكون على لفظ المبدل على الصحيح .) (١)

موقف ابن القواس من مذهب البصريين :

تبين فيما سبق أن ابن القواس قد أيد ما ذهب إليه الكوفيون واختاره من أن النكرة المبدلة من المعرفة يجب أن توصف حتى تحصل الفائدة من وراء البدل ولم يقف ابن القواس عند اختياره جامدا ، وإنما تطلع إلى بعض ما والديه من أدلة للبصريين وقام بالرد عليها والجواب عنها .

فقد أجاب عن احتجاجهم بحصول الفائدة من اجتماع البدل النكرة المحضة مع المبدل منه المعرفة لم تحصل منهما في حال الانفراد وذلك كما في قولك :

" مررت بصاحبيك عاقل وجاهل "(٢)

وكذلك احتجاجهم بقول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل(٣)

بقوله :

" والجواب : أما عن الأول فلأنا لا نسلم حصول الفائدة من مجرد اجتماعهما ، بل من كون البدل صفة وموصوفها محذوفا ، فكأن النكرة موصوفة . وعن البيت : بأن " أفعل منك " إنما أفاد لأنه قريب من المعرفة لتخصصه بالتفضيل . "(٤)

والحقيقة فلست أوافق ابن القواس فيما ذهب إلى اختياره .

فمذهب الكوفيين مرجوح لا راجح وذلك لما فيه من تضييق باب على أهل اللغة قد يضطرون للدخول منه فلا يسعهم على هذا المذهب .

وأن ما ذهب إليه البصريون هو الأولى بالاختيار ؛ لقوة أدلتهم ووفرة شواهدهم التي استشهدوا بها .

---

(١١) لباب الإعراب للإسفراييني ص٣٩٣ .

(١) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٣٨٩ .

(٢) البيت سبق تخريجه في صدر المسألة .

(٣) شرح الكافية لابن القواس ص٣٧٩ .

ولأن ما أجازوه بلا شرط يعد ضربا من التوسع اللغوى الذى قد يحتــاج إليــه شاعر ، أو ناظم لإقامة وزن أو قافية ، فيبدل نكرة محضة من معرفــة ؛ فيجــد فــى مذهب الكوفيين تضييقا عليه ، وفى مذهب البصريين وجها صحيحا يحمل كلامه عليه

ثانيا : المضمرات

وفيه مسألة واحدة

ألف (أنا) بين الأصالة والزيادة

ألف (أنا) بين الأصالة والزيادة[1]

قال ابن القواس :

" وأما ضمائر المرفوع المنفصل . فأنا للمتكلم وحده مذكرا كان ، أو مؤنثا . والاسم هو الهمزة والنون ، والألف لبيان الحركة[2] خلافا للكوفيين[3] فإن الاسم عندهم عبارة عن المجموع .

والذى يدل على ترجيح الأول : أن الألف لا تثبت فى الوصل فى الأظهر . ولو كانت جزءا من الكلمة لما حذفت ، كما لا تحذف فى الوقف ، ولأن من لغاته :

أن فعلت بغير ألف وصلا ووقفا ، وأنه بهاء السكت قال :[4]

إن كنت أدرى فعلى بدنه   من كثرة التخليط أنى من أنه "[5] أ هـ

التحليل والتعليق :

من ضمائر الرفع المنفصلة للمتكلم مذكرا أو مؤنثا " أنا " . وقد اختلف النحاة فى أصالة الألف فيه وزيادتها . ذكر ابن القواس هذا الخلاف فى النص السابق منتهيا منه إلى اختيار مذهب البصريين .

وسيتضح بالتحليل حجة كل فريق ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

ذهب سيبويه[6] وجمهور البصريين إلى أن الاسم من (أنا) هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة لبيان حركة النون[7] .

---

(١) ينظر هذا الخلاف فى : الكشف عن وجوه القرءات السبع للقيسى ٣٠٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٩٤/٢ ، الضرورة الشعرية وما يسوغ للشاعر للألوسى ص٨١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ ، الهمع ٦٠/١ .

(٢) هذا هو قول سيبويه والبصريين ينظر : الكتاب ١٦٤/٤ ، شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ ، الارتشاف ٤٧٣/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، ٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

(٤) البيت من الرجز المشطور ولم أقف على قائل وينظر : شرح الكافية للرضى ٢٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ بلا نسبة .

(٥) شرح الكافية ص٣٩٦

(٦) ينظر : الكتاب ١٦٤/٣ .

(٧) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص١٣٤ ، شرح الجمل للخوارزمى ص٣٣٤ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٩٤/٢ ، المساعد ٩٨/١ ، الهمع ٦٠/١ .

استدل البصريون لذلك بالآتى :

١ - أنها تحذف فى الوصل كقولك : أنا فعلت ومنه قوله تعالى : " **وأنا أخترتك** "[١] ولو كانت الألف من نفس الكلمة لم تسقط[٢] .

قال سيبويه – رحمه الله - : (..... ومن ذلك قولهم : أنا فإذا وصل قال : أن أقول ذاك . ولا يكون فى الوقف فى " أنا " إلا الألف .) [٣]

٢ - إن هاء السكت تعاقب الألف فى الوقف وفى هذا دليل على أن الألف زائدة لبيان الحركه وليست بأصل[٤] .

فمن نيابة الهاء عنها فى الوقف ما جاء فى قول حاتم : " **هذا فردى أنه** "[٥] وقول الشاعر "[٦]

إن كنت أدرى فعلى بدنه   من كثرة التخليط فى من أنه

فقد جاءت هاء السكت معاقبة للألف فى " أنا " فى الوقف ، وذلك لبيان حركة النون وفيه دلالة على أن الألف زائدة وليست من أصل الضمير ، وأن أصله الهمزة والنون فقط[٧] .

وذكر ابن يعيش أنه مما يؤيد مذهب البصريين : أن من العرب من يسكن النون من أنا فى الوصل والوقف فيقول : أن فعلت ، ففى هذا دلالة على أن الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهه فى زيادتها ، وهى الهاء ، وسقوطها فى هذه اللغة . [٨]

وأكد ابن برهان على زيادة الألف فبين أنها إنما جئ بها ليوقف عليها شأنها فى ذلك شأن هاء السكت بقوله :

" أنا " اسم المتكلم الهمزة والنون منه فقط . وأما الألف حرف جاء ليوقف عليه كما جاءت الهاء كذلك .... وليست الألف من نفس الاسم ولذلك لم تثبت فى الوصل ...." [٩]

---

(١) سورة طه من الآية (١٣) .

(٢) ينظر : العلل فى النحو لابن الوراق ص٢٥٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد للمرادى ١٣٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لابى حيان ١٩٤/٢ .

(٥) فزدى أى قصدى وفصد الناقة أى : شق عرقها ليستخرج دمه فيشربه.

(٦) البيت سبق تخريجه فى الصحيفة السابقة .

(٧) ينظر :شرح المفصل ٩٣/٣، ٩٤، شرح الكافية للرضى ٢١/٣، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ص٤٠٩

(٨) ينظر : شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٤ .

(٩) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٩٨/١ .

وبمثله قال الواسطى[١] وابن الوراق[٢] الذى ذكر – بعد تعليله لزيادة الألف – تعليلا آخر لأولوية الألف بالزيادة دون الهاء .حيث ذكر : أن الألف كانت أولى بالزيادة لأنها أخف الحروف ، كما أنها كانت أكثر من الهاء ، لأنها قد تتصل بالضمير ، إذ كانت أن العاملة قد يتصل بها ضمير الغائب كثيرا ، فلذلك كانت الألف أكثر استعمالا فى هذا الموضع من الهاء[٣] .

كذا قال ابن أبى الربيع[٤] وابن الخشاب[٥] بذلك فقد ذكرا أن الضمير هو الهمزة والنون ، وما زاد على ذلك إنما جئ به لبيان الحركة والوقف عليه فقط .

وقد بين ابن جنى[٦] أن الذى قضى على الألف بالزيادة ليس طريق الاشتقاق ، وذلك لأن الاشتقاق فى الضمائر محال ؛ لأنها أسماء جامدة مبنية كالحروف تماما . إنما الذى قضى بزيادتها إنما هو ذهابها وزوالها فى الوصل ، كما تذهب وتسقط الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف .

ويرى الكوفيون : أن (أنا) ضمير المتكلم المنفصل هو الاسم بكماله ، وليست الألف فيه زائدة كما زعم البصريون . وإنما حذف الألف من حذفها استخفافا[٧] .
احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بإثبات الألف فى حال الوصل[٨] .
فمن ذلك ما جاء فى قوله حميد بن ثور[٩] :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى　　　حميدا قد تذريت السناما

ومن ذلك ما حكاه الفراء[١٠] أن من العرب من يقول : أنا قلت ذاك بتمام الألف .

---

(١) ينظر : شرح اللمع ص١٣٤ .
(٢) ينظر : العلل فى النحو ص٢٥٨ .
(٣) ينظر : العلل فى النحو لابن الوراق ص٢٥٨ .
(٤) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ٥٨٢/١ تحقيق د / على بن سلطان الحكمى الطبعة الأولى .
(٥) ينظر : المرتجل ص٣٢٨ ، ٣٢٩ تحقيق على حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق ط١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م .
(٦) ينظر : المنصف لابن جنى ٩/١ ، الخزانة ٢٤٢/٥ ، ٢٤٣ .
(٧) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ١٩٤/٢ ، الكشف عن وجود القراءات ٣٠٦/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٣٥/١ .
(٨) ينظر : الأرتشاف ٤٧٣/١ ، شرح التسهيل ١٤١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .
(٩) البيت من الوافر التام بلا نسبة فى شرح الكافية للرضى ٢٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٧/٣ ، ونسبه أبو حيان لحميدين ثور ينظر : التذييل والتكيل ١٩٥/٢ ، ونسبه المحقق عبد السلام هارون لحميد بن يجدل الكلبى ينظر : معجم شواهد العربية ٣٣٥/١ . والبيت فى ديوان حميد بن ثور ص١٣٣ .
(١٠) ينظر : معانى القرآن ١٤٤/٢ .

وحكى أبو حيان أن تميم وقيس وربيعه تثبت الألف وصلا ووقفا .[١]
وبهذه اللغة قرأ ابن عامر[٢] قوله تعالى : " **لكنا هو الله ربى** "[٣] .
والأصل : لكن أنا ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون وأدغمت النون فى النون[٤] .

وقراءة نلفع[٥] قبل همزة قطع : " أنا أحيى "[٦] وقوله تعالى : " **إن ترن أنا أقل** "[٧]

وذكر ابن يعيش أن الفراء قد حكى فيه : " آن فعلت " بقلب الألف إلى موضع العين وبين أن هذه الرواية إذا صحت فهى تقوى مذهب الكوفيين ، لأن الألف بذلك تكون من حروف الاسم الأصلية ، ويبعد كونه قلبا أن الحرف وشبهه برئ من الصرف، والقلب نوع منه[٨] .

وقد أيد ابن مالك[٩] الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وصحح مذهبهم محتجا لذلك فقال:
" زعم الأكثرون أن ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ....
والصحيح أن " أنا " بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل وهى لغة بن تميم ......
ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها ، كما أن من حذف ألف أما فى الاستفتاح قال : أم والله .
ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون ، فحسب لكانت النون ساكنة ، لأنها آخر مبنى بناء لازما وقبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كـ " من " و " عن" و " أن " و " لن " .... "[١٠] .
ويمكن الجواب عنه بأنهم فتحوه لئلا يشبه الأدوات[١] .

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤٧٣/١ والتذييل والتكميل ١٩٥/٢ .
(٢) ينظر : فى القراءة الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ٢٦١/٢ ، البحر ١٢١/٦ وابن عامر هو : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة المكنى بأبى عمران . ولد سنة ثمان من الهجرة . إمام أهل الشام فى القراءة ، جمع بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق ، وتوفى بها سنة ثمانى عشرة ومائة . ينظر : غاية النهاية ٤٢٣/١ .
(٣) سورة الكهف آية : (٣٨) .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .
(٥) ينظر فى القراءة الكشف ٣٠٦/١ ، البحر ٢٩٩/٢ ، نافع هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى المدنى أحد القراء السبعة أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعى أهل المدينة كالزهرى ، وقانون وورش توفى بالمدينة سنة تسع وخمسين . ينظر : غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ٣٣٠/٢ ، ٣٣٤ ، وفيات الأعيان ٣٦٨/٥ .
(٦) سورة البقرة آية (٢٥٨) .
(٧) من الآية (٣٩) من سورة الكهف .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٩٤/٣ وحاشية الصبان ١١٤/١.
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .
(١٠) شرح التسهيل ١٤١/١ .

ورد ابن يعيش[٢] وابن عصفور[٣] ما استدل به الكوفيون بأنه لا حجة فيه لقلته ؛ ولأن الأعم الأغلب سقوط الألف ، وأن البيت الذى استدلوا به وكذلك القراءة يمكن تخريجها على أنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، وأن البيت ضرورة لا يلتفت إليها .

كما أن أبا إسحاق الزجاج جعل إثبات الألف فى الوصل كما فى نحو : " أنا قمت " شاذا وضعيفا جداً .[٤]

وبعد :

فبهذا العرض السابق لأقوال النحاة فى الذى هو الاسم من " أنا " يتبين :

أن مذهب البصريين قد اختاره ابن القواس ، وجماعة من النحاة كابن أبى الربيع،[٥] وابن يعيش[٦] ،وابن عصفور[٧] .

وللإنصاف فإن ابن القواس قد جانب الصواب فى اختياره هذا ، وأن مذهب الكوفيين هو الأولى بالاختيار وذلك لما يأتى :

١ - أن المذهب البصرى قد يوقع فى اللبس ، وذلك لأن هذا الضمير قد يلتبس بأن الحرفية الساكنة فى حالة الوقف إذا سقطت الألف والفتحة للوقف ، كما قال الرضى[٨] .

---

(١١) ينظر : شرح المفصل ٩٤/٣ .
(١) ينظر : شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٤ .
(٢) ينظر : شرح الجمل ٢٢/٢ .
(٣) ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/٣ .
(٤) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٥٨٢/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٤ .
(٦) ينظر : شرح الجمل ٢٢/٢ .
(٧) ينظر : شرح الكافية ٢١/٣ ، ٢٢ .

٢- وروده فى القراءات القرآنية التى لا تقبل التأويل ، وكذلك فى لهجات العــرب كلهجة تميم وربيعة وبعض قيس .

٣- اختيار ابن مالك[(١)] له وتصحيحه إياه ، والذى بناه على وجود النظير ، وعــدم تكلف التقدير على حد ما جاء فى عبارته .

" فإذا قيل : إن الألف أصل وحذفها عارض ، وأبقيت الفتحة دليلا عليها سلم مــن مخالفة النظير ، وتكلف التقدير ؛ لكون أنا فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحــة دلــيلا مذكرا برد ما يوقف عليه نظير " أما " حين قيل : أم الله ونظير " ما " الأســتفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل : لم فعلت ؟ وفى قول من قال فى : أنا فعلت : أن فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال : لم فعلت ؟"[(٢)]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٤١/١ .

ثالثا : الموصولات

وفيه مسألة واحدة

" حقيقة " الذى " والتى "

" حقيقة " الذى " والتى "

قال ابن القواس :

" أما " الذى " و " التى " فأصلها " لذ " و " لت " كـ " عم " و " شج " عند البصرى .

فاللام فاء الكلمة والذال عين و الياء لام[١] .

وعند الكوفى : أصل الكلمة : الدال وحدها لحذفها فى التثنية ومجيئها محذوفة الياء ساكنة الذال فى الشعر فى بعض لفاتها[٢] .

والأول أظهر ؛ لامتناع أن يكون اسم غير مضمر ولا مخفف بالحذف على حرف واحد[٣] .

وأما حذف الياء فى التثنية ، فللفرق بين المعرب والمبنى .

وأما الحذف والإسكان فإنه فى بعض لغاتها ، والألف واللام زائدتان لازمتان لهما لتحسين اللفظ لا للتعريف ؛ لأن الموصول إنما يتعرف بصلته بدليل تعريف سائر الموصولات المجردة عن اللام ، فلو كانا للتعريف لزم اجتماع معرفين على معرف واحد وهو محال[٤] . "[٥] أ هـ

التحليل والتعليق :

لا يجوز فى العربية أن يكون اسم غير مضمر ولا مخفف بالحذف على حرف واحد . بهذا علل ابن القواس فى النص السابق لاختياره ما ذهب إليه البصريون فى حقيقة " الذى " و " التى " الأمر الذى يرد على الكوفيين ما ذهبوا اليه .

وسيتضح بالتحليل والتعليق ما قاله فى ذلك ، وأدلتهم وموقفهم والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول : يرى سيبويه[٦] وجمهور البصريين أن أصل " الذى " و " التى " : " لذى " و " لتى " ، فاللام والياء فيهما أصلان مثل : عمى و شجى ، ثم أعلت الياء فيهما كما أعلت

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ ، اللباب ١٤/٢ ، ائتلاف النصرة ص٦٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٩٩/٣ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص٢٦ ، الارتشاف ٥٢٥/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٦٧٢/٢ .

(٤) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠٤/٢ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ .

(٥) شرح الكافية ص٤٤٢ ، ٤٤٣ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٦٨٩/١ ، ٦٩٠ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٨/٣ الأزهية فى علم الحروف للهروى ص٢٩١ ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١١٠ .

" عم" و " شج " إعلال قاض فصارتا : " لذ ولت " ، ثم زيد الألف واللام فيهما ، وليس الذال وحدها فى الاسم[(١)].

قال سيبويه :

" وأما " الذى " فإذا سميت به رجلا ، أو بالتى أخرجت الألف واللام ؛ لأنك تجعله علما له ولست تجعله ذلك الشيئ بعينه كالحارث ، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة وتصرفه وتجريه مجرى[(٢)] عم "

وقال ابن يعيش :

(" وأصل الذى : " لذ " كعم و " شج " فاللام فاء الكلمة ، والذال عينها والباء لامها . هذا مذهب البصريين[(٣)] .")

استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور هى :-

١- أن كلا من " الذى " و " التى " اسم ظاهر ، وكلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة ؛ لأنه لابد من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وهو محال ، لما فيه من الجمع بين النقيضين . فالحركة ضد السكون ، وهما لا يجتمعان فى شيئ واحد ، ولذلك وجب أن يكون اللام والياء فيهما أصلا لا زيادة ، ويكون وزنهما فعلا ونظير ذلك فى كلامهم : شجى وعمى وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التى أوغلت فى شبه الحروف ، فعلى خلاف الأصل ولا يمكن إلحاق " الذى " و " التى " بها[(٤)] .

٢- أنه لو كانت الذال وحدها هى الاسم فى الأصل لما جاء تصغيرها ، والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا يدخل إلا على اسم ثلاثى . وقد قالوا فى التصغير " اللذيا " فالياء الأولى للتصغير ، والألف كالعوض من ضم أوله ،

(١) ينظر : الأمالي الشجرية ٣٨/٢ ، شرح المفصل ١٣٩/٣ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق٢ ج١ ص٦٤٠ ، التذييل والتكميل ٢٠/٣ ، حاشية يس ٢٠٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٨١/٣ .

(٣) شرح المفصل ١٣٩/٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٦٧٢/٢ ، اللباب ١١٤/٢ ، ائتلاف النصرة ص٦٥ ، شرح الكافية لابن القواس ص٤٤٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٦٨٩/١ .

والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف : اللام والذال والياء ، ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل ؛ إذا الأصل عدم الزيادة[١] .

٣- أنه لو كانت الذال وحدها هى الاسم ، والياء واللام زائدتان لجاز حذفهما فى هذا الجنس ، ولجاز أن تستعمل الذال وحدها فى هذا الاسم ، ولما لم يثبت أن الذال استعملت فى هذا الاسم وحدها دل ذلك على أن الاسم هو مجموع الحروف كلها . اللام والذال والياء زيدت عليهم " ال "[٢]

يدل على زيادة " ال " فيه وجود أسماء موصولة مثلها معراة من الألف واللام ، وهى مع ذلك معرفة كـ " من " و" ما " فى نحو قولك :

ضربت من عندك وأكلت ما أطعمنى . فتعرف هذه الأسماء التى هى أخوات الذى والتى بغير لام ، وحصول ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام ، يدل على أن الذى والتى إنما تعرفه بصلته دون اللام التى فيه وأن اللام فيه زائدة لازمة لتحسين اللفظ لا للتعريف ؛ لأنها لو كانت للتعريف للزم منه اجتماع معرفين على معرف واحد وهو محال[٣] .

وقد أيد هذا القول وأختاره ابن جنى[٤] ،وابن الشجرى[٥] ،وابن السراج[٦]،والزجاج[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن القواس[٩] ، وأبو حيان الذى قرر أن أصل الذى هو : اللام والذال والياء فى قوله :

" وعندنا : أن الذى أصوله اللام والذال والياء فهو مركب عندنا من " ل ذ ى " .[١٠]

القول الثانى :للكوفيين فقد زعموا أن الأصل فى الذى هو الذال الساكنة وحدها ، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ، لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٧٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٣١ .

(٢) ينظر : اللباب ١١٤/٢ .

(٣) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ ، شرح اللمع لابن برهان ص٢٠٨ ،شرح ألفية لابن معطى ٦٩٠/١ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٣١ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١ .

(٥) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠٥/٢.

(٦) ينظر : الأصول ٢٦٤/٢ .

(٧) ينظر : ما ينصرف وما لاينصرف ص١١٠ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٣٩/٣ ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٠ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ص٤٤٣ ، شرح ألفية لابن معطى ٦٩٠/١ .

(١٠) منهج السالك الى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص٢٦

ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال " ذ ا " بالفتح ، وأشبع فتولدت ألف [١] . وكذلك الحال فى " التى " بقلب الذال تاء ، والتاء وحدها هى الأصل ، فهى عندهم منقولة من" تاء " فى الإشارة .

قال أبو حيان " وذهب الكوفيون إلى أن اللام والياء زائدتان ، وأن الأصل فيها الذال وحدها كما زعموا فى اسم الإشارة فى " ذ ا " أن الاسم هى الذال وحده "[٢]

وقال ابن يعيش " وقال الكوفيون : هى منقولة من " تا " فى الإشارة وأصل " تا " عندهم التاء وحدها والكلام عليها كالكلام فى الذى "[٣]

ونسب ابن الشجرى[٤] ، والهروى[٥] ، وأبو حيان[٦] هذا القول للفراء .

قال ابن الشجرى :

" وقال الفراء : إن أصل الذى : " ذا " المشار به إلى الحاضر ، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة فأخلوا عليه الألف واللام للتعريف ، وحطواً ألفه إلى الياء ، للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب ." [٧]

وقال أبو حيان :

" ومذهب الفراء أن الأصل " ذا " و " تى " أسمى إشارة . "[٨]

وذكر ابن السراج[٩] أن هناك من غير البصريين من قال : إن أصل " الذى ": هذا ، "وهذا " عندهم أصله : ذال " فقط .

وحكى الخوارزمى[١٠] أن بعضهم زعم أن الذى أصله " ذا " وأستدل من زعم ذلك بأنك تقول ماذا رأيت بمنى : ما الذى رأيت ، وأنك تقول فى تصغيره : اللذيا بتشديد الياء كما تصغر " ذا " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٩٩/٣ ، الصفوة الصفية ق٢ ج١ ص٦٤١ ، ائتلاف النصرة ص٦٥ ، التذييل والتكميل ١٩/٣ ، الارتشاف ٥٢٥/١ .

(٢) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص٢٦ .

(٣) شرح المفصل ١٤٢/٣ .

(٤) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠٤/٢ .

(٥) ينظر : الأزهية فى علم الحروف ص٢٩١ .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ٢٠/٣ ، الارتشاف ٥٢٥/١ .

(٧) الأمالى الشجرية ٣٨/٢ .

(٨) الارتشاف ٥٢٥/١ .

(٩) ينظر : الأصول ٢٦٣/٢ .

(١٠) ينظر شرح المفصل فى صنعة الإعراب للخوارزمى ١٨٩/٢ .

قال ابن السراج :

وقال غير البصريين : أن أصل الذى هذا ، وهذا عندهم أصله ذال واحدة "[١]

أحتج الكوفيين لذلك بأن قالوا :

أننا رأينا الياء تسقط فى التثنية نحو : اللذان والذين ، واللتان واللتين ، ولو كان الأمر كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لايحذفان ولوجب أن يقال فى التثنية اللذيان واللتيان كما يقال فى نظرهما العميان والشجيان ، واللذيون واللتيون كما يقال : العميين والشجيين فلما حذفت الياء فى التثنية دل ذلك على أنها زائدة وليست بأصل ، وأن ما زيد عليها فى الذى والتى تكسير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منها على حرف واحد وحركوا الذال لالتقاء الساكنين[٢] .

٣- ما جاء فى الشعر من حذف الياء وتسكين الذال[٣] كقول الشاعر :

فظلت فى شر من الذ كيدا كاللذ تزبى زبية فاصطيدا[٤]

وقول الأخر :

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة من الذ له من آل عزة عامر[٥]

وعن هذه الأدلة أجاب البصريون بالآتى :

أما قولهم " إن " الياء تسقط فى التثنية فى نحو : اللذان واللتان فدل على زيادتها " فمردود بأن اللذان واللتان ليس التثنية فيهما على حد التثنية فى قولهم : " زيد وزيدان" وإنما هى صيغ مرتجلة للتثنية كما أن " هؤلاء " صيغة مرتجلة للجمع[٦] .

والذى يدل على أن هذه الصيغ مرتجلة : أنه لو كانت التثنية فيها على حد التثنية فى : " زيد وزيدان " لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان

---

(١) الأصول ٢٦٣/٢ .

(٢) ينظر :الإنصاف ٦٧٠/٢ ، شرح المفصل ١٣٩/٣ ، اللباب ١١٤/٢ .

(٣) ينظر الإنصاف ٦٧١/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، اللباب ١١٥/٢

(٤) هذا الرجز لم أقف له على قائل وهو بلا نسبة فى شرح الكتاب للسيرافى ٢٠٧/٢ ، الأمالى الشجرية ٣٠٥/٢ ، الأزهية ص٢٩٢ ، الإنصاف ٦٧٢/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، الكامل للمبرد ٢٧/١ ، تحقيق د / محمد أحمد الدالى ط ٢ مؤسسة الرسالة ، اللباب ١١٥/٢ ، التذييل والتكميل ٢٣/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص١١٠ و " تزبى " : أى أتخذ زبيه. والزبيه حفرة غائرة لصيد السبع .

(٥) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٦٧١/٢ ، شرح التسهيل ١٨٩/١ ، التذييل والتكميل ٢٣/٣ وروايته "من آل عزة ".

(٦) ينظر : الإنصاف ٦٧٤/٢ .

والعمران فلما لم يجز دخول الألف واللام فيقال : " ال للذان " و" ال للتان " دل على أنه صيغه مرتجلة للتثنية(١) .

ورد هذا بأن الألف واللام فى الذى والتى زائدان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه بدليل أنهما فى الموصولات زيادة لازمة ، بل يجوز اسقاطها نحو : القلم والكتاب وقلم وكتاب ، ولم نجدهم قالوا : " لذ " كما قالوا : " قلم " ، فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف ، كما يزاد غيرها من الحروف ، فالذى والتى من المعارق وتعريفها بما بعدها من صلاتها ، وإذا كانت الصلة معرفة لم يكن الألف واللام فيها معرفة أيضا لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين ، وإنما الألف واللام زائدان لضرب من اصلاح اللفظ ، لأن الذى وأخواته مما فيه " ال " إنما دخل إلى وصف المعارف بالجمل . وإذا تكرر ذلك فكيف يقال ما لم يجز دخول الألف واللام ، وهل تدخل الألف واللام على الألف واللام وما الغرض من دخولهما وهما من المعارف وكيف يفترض هذا وهذه الأسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها ، ومن ثم لم تكن تثنيتها حقيقية وإنما هى صيغ وضعت للدلالة على التثنية(٢) .

كما أن دليلهم هذا مردود وأيضا بأن الياء إنما حذفت لالتقاء الساكنين كما فى هذان ؛ وإنما لم تثبت الياء وتحرك فيقال : اللذان كما قالوا : " العميان " لنقص تمكنها وخروجها إلى شبه الحروف ، والحروف جامدة لا تصرف لها كتصرف المتمكنة .وأما حذف الياء وإسكانها فلضرب من التخفيف(٣) .

وأما قولهم : " لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا تحذف الياء من " الذى " والتى كما لا تحذف الياء من : " عمى " و " شجى " فمردود وباطل من وجهين

أحدهما أن تثنية : عمى وشجى على حد تثنية : زيدان ، بخلاف الذى على ما هو واضح فيما سبق .

الثانى : أن ياء شجى وعمى يدخلها النصب نحو : " رأيت عميا وشجيا " بخلاف الياء فى الذى والتى فإنها لا يدخلها النصب بل يلزمها السكون أبدا ، فبذلك بان الفرق بينهما .(٤)

وأما قولهم : " إن الاسم هو الذال وحدها ، وما زيد عليها فهو تكثير لهما ": مردود بأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر فى الذى والتى على زيادة حرف واحد ، كما فى زيادة " ذا " أما أن يزاد أربعة أحرف فهذا ما لا نظير له فى كلامهم(٥) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٤١/٣ ، الإنصاف ٦٧٤/٢ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٣ ، ١٤١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ١٤٠/٣ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٦٧٤/٢ ، ٦٧٥ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٦٧٥/٢ .

وأما ما استدلوا به من الشعر على حذف الياء وتسكين الذال مما يدل على أن أصل " الذى " السكون فمردود بأن هذه لغة فيها ، ولو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات[١] الأخر ففيها أربع لغات **إحداها** : إثبات الياء ساكنة وهى الأفصح ، والثانية " الذي " بالياء المشددة والثالثة " اللذ " بكسر الذال من غير ياء . والرابعة : " اللذ " بسكون الذال وبالأولى فإن: " اللذ بسكون الذال أقل فى الاستعمال من " الذى " وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر فى الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل[٢] .

وبنحو ما سبق خطأ الواسطى[٣] ما ذهب إليه الكوفيون ، وذكر ابن يعيش[٤] أن ما ذهبوا إليه فاسد معللا لذلك بنحو ما سبق ذكره ضمن أدلة البصريين من أنه يترتب على قولهم أن يكون اسم فى كلام العرب على حرفا واحدا ، وهو ما لا يجوز إلا أن يكون مضمرا متصلا ، ولأنه لا يجوز أن يصغر لو كان حرف واحد ، وحيث جاز تصغيره دل على أنه ليس على حرف واحد لأن التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها ولا يتصور فيما هو على أقل من ثلاثة أحرف[٥] .

وقد رد ابن السراج هذا القول بأنه شديد البعد عن الصواب ، معللا لذلك بأنه لا يجوز أن يكون اسم على حرف فى كلام العرب إلا المضمر المتصل ، ولو كان أيضا الأصل حرفا واحدا ما جاز أن يصغر ، والتصغير لا يدخل إلا على اسم ثلاثى ، وقد صغرت العرب " ذا " والموجود والمسموع مع ردنا له إلى الأصول من " الذى " ثلاثة أحرف لام وذال وياء ، وليس لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح والحجة البينة على أنى لا أدفع أن " ذا " يجوز أن تستعمل فى موضع " الذى " فيشار به إلى الغائب ويوضح بالصلة لأنه نقل من الإشارة إلى الحاضر إلى الإشارة إلى الغائب فاحتاج إلى ما يوضحه[٦]

وكان ابن الشجرى شديد اللهجة فى رده على ما ذهب إليه الفراء ، فقد رمى قوله بالفساد الظاهر موضحا أوجه الفساد فيه فى قوله :

" وهذا قول ظاهر الفساد ، وهو من دعاوى الكوفيين ، فمن فساده أن " ذا " معرفة بما فيه من الإشارة فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام ؛ لأن ادعاء أن الذى معرف

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٧٥/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٧٥/٢ ، أسرار العربية ص١٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ ، المساعد ١٤٠/١، الفوائد والقواعد للثمانينى ص٧٠٦ تحقيق د/ عبد الوهاب كحلة ط ج١ مؤسسة الرسالة .

(٣) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٢٣١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ ، شرح اللمع للواسطى ص٢٣١ .

(٦) ينظر : الأصول ٢٦٣/٢ .

بالألف واللام غير صحيح وهو معرف بصلته لا بـ " ال " لأنها فيه زيادة لازمة ، ولام التعريف لا تعرفها جائت لازمة بل يجوز اسقاطها ، ولأن نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معراه من الألف واللام وهى مع ذلك معرفة وهى : من ، وما ، وأى ، فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولام فيها كما كانتا فى الذى والتى وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها ، وإذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضا ، لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين بل هما زائدان لضرب من اصلاح اللفظ ، لأن الذى وأخواته مما فيه الألف واللام إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل[1] .

ثم قوله حطوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب فاسد أيضا ؛ لأننا لسنا نجد فى الذى إشارة إلى غائب كما نجد فى ذلك ، وفى تلك وذانك وأولئك إشارة إلى غائب ، وأقوى وجوه فساده : أنه إذا كان أصل " الذى " " ذا " بزعمه فما وجه هذه اللام المدغمة فيها لام التعريف فقد وضح لك . بما ذكرته أن أصل " الذى " و " التى " لذ ولت كما قال البصريون ." [2]

القول الثالث : وذهب السهيلى إلى أن أصل الذى " ذو " بمعنى صاحب[3] .

قال السهيلى : " أعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذى هو " الذى " (ذو) وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس ...." [4]

وقال أبو حيان :" ومذهب السهيلى أن أصل الذى ذو بمعنى صاحب "[5]

وقد رد أبو حيان ما ذهب إليه الفراء والسهيلى لما فيهما من تقديرات فى " الذى " جعلته فى غاية الاضمحلال والتعسف[6] .

وبعد : فإن القول المختار من هذه الأقوال السابقة هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين واختاره ابن القواس ؛ وذلك لقوة أدلتهم وسلامة مذهبهم من الكثير مما ورد على غيره من الردود ؛ ولأنه لا يمكن أن يكون فى العربية اسم ظاهر على حرف واحد ، وليس محذوفا منه كما أن جواز تصغير " الذى " يدل على أنه ليس على حرف واحد ، فإن أقل ما يكون عليه المصغر أن يكون على ثلاثة أحرف ، فإن " فعيلا " أقل صيغ التصغير .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٤١/٣ .
(٢) الأمالى الشجرية ٣٠٤/٢ ، ٣٠٥ .
(٣) ينظر : نتائج الفكر ص١٣٦ ، التذييل والتكميل ٢٠/٣ .
(٤) نتائج الفكر ص١٣٦ ، ١٣٨ .
(٥) التذييل والتكميل ٢٠/٣ .
(٦) ينظر : التذييل والتكميل ٢٠/٣ .

رابـعا : أسماء الأفعال

وفيه مسألة واحدة هى :

(هلم) نوعها واللغات فيها والخلاف فى أصلها

(هلم) نوعها واللغات فيها والخلاف[1] فى أصلها

قال ابن القواس :

" .... " هلم " فإن لها معنيين :

أحدهما : تحضر وهى بهذا المعنى متعدية . والآخر : بمعنى : أقبل .

وفى التنزيل : " **هلم**[2] **إلينا** " أى : أقبل وهى بهذا المعنى لا تتعدى كما لا يتعدى مسماها .

وهى مبنية لوقوعها موقع الجملة ، وحركت لالتقاء الساكنين وهى الميم الأولى والثانية وكانت الحركة فتحة لخفتها .

وهى مركبة من " ها " التى للتنبيه و " لم " من : " لم الله شعثه " وحذفت ألفه إما : طلبا للتخفيف ، وإما لأن أصل اللام السكون قبل الإدغام ؛ لأن أصله : " المم " فنقلت حركة الميم إلى اللام وحذفت الهمزة وأدغمت الميم فى الميم[3] .

وقال الكوفى : هى مركبة من " هل " التى للحث والزجر مع (أم) التى بمعنى : اقصد ثم حذفت همزتها وحركت لام " هل " لالتقاء الساكنين[4] .

وقيل إنها كلمة مفردة لأنه لا دليل على التركيب[5]

وقيل : إنها فعل[6] . والأول أظهر ."[7] أهـ

التحليل والتفصيل :

اختلف النحاة فى حقيقة " هلم " وتناول خلافهم البساطة والتركيب فيها وشمل خلافهم أصل تركيبها عند القائلين به .

---

(١) ينظر فى الخلاف فيها : المسائل العضديات لأبى على الفارسى م (١٠٤ ، معانى القران للفراء ٢٠٣/١ ، أمالى ابن الحاجب النحوية ٤٨/٤ ، الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٢٥٤/٢ ، الخصائص ٣٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤ ، ما من به الرحمن ص٤٧١ ، الكافية الشافية لابن مالك ١٣٩٠/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٦٤٥/٢ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية (١٨) .

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ينظر : الكتاب ٥٢٩/٣ معانى القرآن للزجاج ٣٣٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ ، ٤٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٤/٢ ، المساعد ٦٤٥/٢ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١ وينظر الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٥) هو أحد قولى ابن الحاجب ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٨/١ وحكاه أبو حيان وعضده وينظر الارتشاف ٢٠٩/٣ .

(٦) لغة بنى تميم فيها ينظر الزاهر ٢٥٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٤/٢ .

(٧) شرح الكافية لابن القواس ص٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ينظر : شرح ألفية ابن معطى له ١٠١٨/٢ .

تحدث ابن القواس : فى نصه السابق عن هذا الخلاف منتهيا منه إلـى تـرجيح المذهب الذى راق له أنه المختار الراجح ، كما أشار فى قوله إلى لغات العرب فيها .

وسيتضح بالتحليل والبحث تفصيل القول فى هـذا الخـلاف وموقـف النحـاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

هلم لفظ يفهم منه معنى أقبل وتعال . تقول : هلم يارجـل أى أقبـل وتعـال . ويكون بمعنى : هات ، وقرب كما فى قوله تعالى : " **هلم شهداءكم** "[(١)] أى : هاتوا أو قربوا شهداءكم[(٢)] .

وقد ورد فى الاستعمال اللغوى عن العرب بلفظ الإفراد كما ورد ملحقا بعلامـة التثنية مع المثنى وبعلامة الجمع مع الجمع . فالعرب فيه لغتان سـوف اسـتهل هـذه المسألة بعرضهما من أول الأمر الوقوف على حقيقة هذا اللفظ واستعماله .

اللغة الأولى : اللغة التميمية .

حيث هو فى هذه اللغة فعل أمر يتصرف تصرف الأفعال من اتصاله بالضمائر التى تتصل بالأفعال كألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المؤنثة المخاطبـة ودخول نون التوكيد عليه كما تدخل سائر الأفعال فيقولون :

هلم يارجل ، وهلما يارجلان ، وهلموا يارجال ، وهلمى يامرأة وهلممن يانسوة وعند الفراء : هلمن يانسوة وحكى بعضهم : هلمين[(٣)] .

وحجة أصحاب هذه اللغة : أن أصل " هلم " التصرف إذ هى عندهم من أممـت أو م أما، فعملوا على الأصل[(٤)] .

وقد استعمل أصحاب هذه اللغة منه المضارع متعديا ، ولازما ، فإذا قال الرجل للرجل :

" هلم " فأراد أن يقول لا أفعل قال : لا أهلم ولا أهلم . بفتح الهاء وتـسكينها ، ويقال : " هلم إلى كذا " فيقال : لا أهلم إليـه ، وهلـم كـذا فيقـال لا أهلمـه حكـاه الأصمعى[(٥)] .

---

(١) سورة الأنعام آية (١٥٠) .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٠٢/٣ ، حروف المعانى للزجاجى ص٧٣ ، المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى كتـاب الهاءص٥٤٤ ، شرح المفصل ٤١/٤ ، اللسان : (هـ ل م) المعجم الوسيط مادة : (هـ ل م) .

(٣) ينظر : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأنبارى ٢٥٤/٢ ، الكافية الشافية لابن مالك ٤٦/٢ ، وشرح ألفية بن معطى ١٠١٨/٢ ، الارتشاف ١١٠/٣ ، حاشية الصبان ٢٠٥/٣ ، ٢٠٦ .

(٤) ينظر : الزاهر ٢٥٤/٢ .

(٥) ينظر : الزاهر ٢٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضى ٧٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤ ، الارتشاف ٢١١/٣

وذكر ابن جنى[١] ، وابن يعيش[٢] أن " هلم " فى لغة بنى تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل فى اتصال الضمائر بها لشدة شبهها بالفعل وفائدتها فائدته إلا أنهـا عنـد أغلبهم اسم فعل أيضا ، وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم .

ودليلهما على ذلك إن التميميين قد أجمعوا على فتح الميم منها ، ولم يوجد منهم من يكسرها ، أو يضمها وفى هذا دليل على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلـصت اسما للفعل شأنها شأن دونك ، ورويدك .

اللغة الثانية : اللغة الحجازية

حيث يستعمل مفردا ، فهو عندهم أسم فعل أمر مبنى لوقوعه موقـع المبنـى ، وكان بناؤه فى الأصل على السكون ، وإنما حرك تخلصا من التقاء الساكنين ، وهمـا الميمان فى آخره وفتح تخفيفا من ثقل التضعيف .

فـ " هلم " عندهم ملازم الإفراد كسائر أسماء الأفعال فيكون مع المثنى والجمع كما كان مع المفرد مذكرا ، ومؤنثا. [٣]

فتقول على هذه اللغة :

هلم يارجل ، وهلم يا رجلان ، وهلم يا رجال ، وهلمى يامرأة ، وهلم يامرأتان وهلم يا نسوة ، فيوحد لأنه مزال عن تصرف الفعل .

وهذه اللغة هى اللغة المختارة ، وهى أفصح اللغتين فيه ، وبها نـزل القـرآن الكريم قال الله – تعالى - : " **قل هلم شهداءكم** "[٤] وقال تعالى : " **والقائلين لإخوانهم هلم إلينا** "[٥] فقد أفرد والمخاطبون جماعة . وهو أيضا ما أختاره ابن القواس[٦] .

وأبو بكر بن الأنبارى حيث قال :(والاختيار التوحيد ؛ لأن هلم ليست فعلا يتـصرف وبالتوحيد نزل كتاب الله ....) [٧]

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٧/٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٣/٤ .

(٣) ينظر الزاهر ٣٧١/١ ، ٢٥٣/٢ ، ما من به الرحمن ص٢٧١ ، الخصائص ٣٧/٣ ، شرح المفصل ٤١/٤ ، ٤٢ .

(٤) سورة الأنعام اية : (١٥٠) .

(٥) سورة : الأحزاب آية (١٨) .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معطى له ١٠١٨/٢ .

(٧) الزاهر فى معانى كلمات الناس ٣٧٢/١ وأبو بكر هو : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان ابن سماعة بن فروة . بن قطن بن دعامة الأنبارى . ولد فى الأنبار على الفرات سنة ٢٧١هـ الموافـق ٨٨٥م أخذ عن أبيه وعن أبى العباس أحمد بن يحى النحوى ، كان أبو بكر رأسا فى المذهب الكوفى وحامل لوائه .من مصنفاته : الزاهر فى معانى كلمات الناس ، الأضداد ، إيضاح الوقف والابتداء . توفى ليلة عيد النحـر ببغـداد سنة ٣٢٨ ينظر : نزهة الألباء ص٣٧١ ، بغية الوعاة ٢١٢/١ .

واختاره ابن جنى[١] ، والفخر الرازى[٢] ، وابن يعيش[٣] والشوكانى[٤] ، والطاهر بن عاشور[٥] ، وابن منظور[٦] ، وهو أيضا ما اختاره وأوافقهم عليه .

أما عن خلافهم فى البساطة والتركيب فيها ، فللنحاة فى ذلك قولان :

الأول :

يرى ابن الحاجب أن الظاهر فى " هلم " أنها بسيطة ، لا تركيب فيها ، وأن الذى حمل النحاة على القول بالتركيب أنهم رأوا العرب قد حكموا بالتركيب فى مثله[٧] وذكر أبو حيان أن بعض النحاة حكى أن " هلم " ليست مركبة ، وعضده بأنه قول لا بأس به لأنه هو الأصل إلا أن يقوم دليل واضح على التركيب فيقال به ، وحيث لا دليل قائم عليه فالأولى أن يحكم بالأصل الذى هو البساطة[٨] .

وحكى ابن القواس هذا القول بما يشير إلى ضعفه ، حيث عبر عنه بقوله :

" وقيل : إنها كلمة مفردة ، لأنه لا دليل على التركيب . [٩] "

الثانى : القول بالتركيب :

وهو الغالب والأقرب للإجماع والذى يؤيده ما حكاه أبو حيان عن بعض معاصريه أن تركيبها إجماع[١٠] . ولكنهم انقسموا فى أصل تركيبها إلى مذهبين :

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٧/٣ .

(٢) ينظر : مفاتيح الغيب ٦٢٦/٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٢/٤ .

(٤) ينظر : فتح القدير ٢٤٨/٢ والشوكانى هو : محمد بن على بن محمد بن على بن الحسن بن محمد بن صلاح بن على بن عبد الله الشوكانى الخولانى ولد سنة ١١٧٣ هـ وتوفى ١٢٥٠هـ صنف : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . ينظر : الأعلام للزركلى ١٩٠/٧ ، ١٩١ . معجم المؤلفين ٥٣/١١ .

(٥) ينظر : التحرير والتنوير ١٥٣/٨ والطاهر بن عاشور الطاهر بن عاشور بن محمد الطاهر بن عاشور رئيس المفتيين المالكيين بتونس وشيخ جامعة الزيتونيه بها ولد سنة ١٢٩٦هـ وتوفى ١٣٩٣هـ من مصنفاته : مقاصد الشريعة الإسلامية ، أصول النظام الاجتماعي فى الإسلام ، التحرير والتنوير فى تفسير القرآن . ينظر الأعلام ١٧٤/٦ط دار العلم للملاين ، معجم المؤلفين ١٠١/١٠ ، ١٠٢ .

(٦) ينظر : اللسان (هـ ل م) .

(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٨/١ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢٠٩/٣ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ص٤٨٣ .

(١٠) ينظر الارتشاف ٢٠٩/٣ ، الهمع ١٠٦/٢ .

المذهب الأول :

ذهب الخليل ، وسيبويه ، ومن شايعهم من البصريين إلى أن " هلم " مركب من " ها " التى للتنبيه ، و " لم " من قولهم : " لم الله شعثه " أى : جمعه ، كأنهم أرادو : لم نفسك الينا أى : قرب ، وذلك بعد حذف ألف " ها " التى للتنبيه تخفيفا لكثرة الاستعمال، أولا لتقائها ساكنة مع اللام التى وإن بدت متحركة إلا أنها فى الأصل ساكنة[(١)] .

قال سيبويه : "وزعم – أى الخليل – أنها لم ألحقتها هاء للتنبيه فى اللغتين . "[(٢)]

وإلى هذا القول ذهب أبو على الفارسى ،[(٣)] وأبو البقاء العكبرى[(٤)] .

فقد أعترضا على ما ذهب إليه الفراء مبينين وجه ضعف قوله .

ويستدل أبو على لصحة قول سيبويه والجمهور بقوله :

(ومما يدل على أن الكلمة " ها " ضمت إليها " لم " وليست هل : أن " هل " التى تستعمل للحث ، والبعث على الأمر متحركة الآخر بالفتح ....) [(٥)]

وأختار هذا المذهب جماعة من النحاة منهم : ابن القواس حيث عقب بعد عرض أقوال النحاة بقوله : " والأول أظهر "[(٦)] يقصد قول الخليل وسيبويه .

وابن الحاجب[(٧)] فى أحد قوليه حيث يرى أن مذهب البصريين أقرب للصواب لبعد معنى الاستفهام الذى فى " هل " فى التركيب عند الفراء من معنى " هلم " .

وكذلك ابن مالك حيث قال :

(وقول البصريين أقرب للصواب) [(٨)]

ومما يؤيد هؤلاء فى اختيارهم ما حكاه أبو حيان[(٩)] وابن عقيل[(١٠)] من أنهم نطقوا بالأصل فقالوا : (هالم)

---

(١) ينظر : الكتاب ٥٢٩/٣ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٣/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٧٨/٢ ، حروف المعانى للزجاجى ص٧٤ ، الخصائص لابن جنى ٣٧/٣ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٣٤/٢ ، المساعد ٦٤٥/٢ .

(٢) الكتاب ٥٢٩/٣ .

(٣) ينظر : المسائل العضديات على جابر المنصورى م (١٠٤) .

(٤) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ص٢٧١ .

(٥) المسائل العضديات م (١٠٤) .

(٦) شرح الكافية ص٤٨٣ .

(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٤٩٩/١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١٣٩١/٣ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٢٠٩/٣ .

(١٠) ينظر : المساعد ٦٤٥/٢ .

المذهب الثانى :

وذهب الفراء إلى أن أصله " أم" يارجل أى : أقصد ، فضموا " هـل " إلـى أم وجعلوهما كلمة واحدة وأزالوا " أم " عن التصرف ، وحولوا ضمة همـزة " أم " إلـى " اللام " ، وأسقطوا الهمزة ، فاتصلت الميم باللام(١) .

أعترض أبو على الفارسى(٢) ، وأبو البقاء العكبرى(٣) على الفراء ما ذهب إليه وأنكرا عليه ذلك .

وجاء فى اعتراضهما : أن هل قد تكون للاستفهام ، ولا مدخل لـه هنـا ، أو تكون " هل " بمعنى " "قد " التى تتدخل على الخبر ، ولا مدخل لها على الأمـر ، أو تكون " هل " التى للحث ، والبعث ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لظهرت همـزة " أم " فى قول من لم يبنها مع " هل " ، وهم بنو تميم ، فكان يقال : " هل أمو " وبـأن " هل " التى للحث متحركة الآخر بالفتح(٤) .

وإذا كان الفارسى ، وأبو البقاء قد أنكرا على الفراء ما ذهب إليه ، فهـذا ابـن الحاجب قد وقف موقفا وسطا بين المذهبين حيث قال :

(ومذهب البصريين على أن أصلها : " ها ألمم " أمشى من حيث المعنى ، ومـذهب الكوفيين أمشى من حيث اللفظ .)(٥)

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٢٥٣/٢ ، شـرح الكافية للرضى ٧٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ .

(٢) ينظر : المسائل العضديات م (١٠٤) .

(٣) ينظر : ما من به الرحمن ص٢٧١ .

(٤) العضديات م (١٠٤) ، ما من به الرحمن ص٢٧١ .

(٥) الأمالى النحوية أمالى القرآن الكريم لابن الحاجب ٤٨/٤ ت/ هادى حسن حمودة .

وبعد

فيرى البحث بعد هذا العرض السابق لأقوال النحـــاة فـــى بـــساطة " هلـــم " ، وتركيبها أن أصح هذه الآراء وأقومها ما قال به الخليل ، وسيبويه ، وجمهور النحـــاة، وهو ما اختاره ابن القواس[١] ، وابن مالك[٢] ، وأبو حيان[٣] ، وابن عقيل[٤] ، وذلـــك لسلامته من الاعتراضات الكثيرة الواردة على قول الفراء ، ولمـــا فـــى قولـــه مـــن المخالفات التى لا تتفق وقوانين اللغة .

كما أن مما يؤيد قول الخليل وسيبويه والجمهور – إلى جانب ما سبق – أنه ليس فيـــه سوى حذف الألف للتخفيف ، وهو مباح جائز لا يتعـــارض والقواعـــد اللغويـــة هـــذا بالإضافة إلى أنهم نطقوا بالأصل فقالوا : " هالم " .

---

(١) ينظر : شرح الكافية ص٤٨٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٧/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٠٩/٣ .

(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٦٤٥/٢ .

الفصـــــل الثانـــــى

الأفعـــال وخـــواصهـــا

وفيــه سبعـــة مباحـــث :-

المبحث الأول : نصـــب المضـــارع .

المبحث الثانى : جــــزم المضــــارع .

المبحث الثالث : فعـــل الأمـــــــر .

المبحث الرابع : الأفعـال الناقصة .

المبحث الخامس : أفعال المقاربـــة .

المبحث السادس : التعـجــــــب .

المبحث السابع : أفعال المدح والذم .

المبحث الأول : نصـــب المضـــارع

وفيــه أربـــع مسائـــل :-

المسألة الأولى : ناصب المضارع بعـد " حتـــى " .

المسألة الثانية : ناصب المضارع بعـد " كـى " .

المسألة الثالثة : ناصب المضارع بعـد " اللام " .

المسألة الرابعة : حقيقة " إذن " والخلاف فى إعمالها .

ناصب المضارع بعد " حتى " و " كى " و " اللام "

قال ابن القواس :

" .... واختلف فى : " حتى " و " كى " واللام مطلقا :

فذهب البصرى[١] إلى أن الناصب بعدها أن مضمرة .

وذهب الكوفى[٢] إلى أنها الناصبة والأول أظهر . "[٣] أ هـ

التحليل والبيان :

فى النص السابق تناول ابن القواس ما دار من خلاف بين النحاة فى ناصب المضارع الواقع بعد كل من " حتى " و " كى " و " اللام " فذكر أن للنحاة فى ذلك مذهبين وقد انتهى ذكره لهما باختياره لأحدهما وقد جاء حديثه فى ذلك مجملا .

وسيتضح بالتحليل تفصيل القول فى ذلك ، وذكر ما استدل به كل فريق على صحة مذهبه مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس الذى جاء مشتملا على ثلاث مسائل ، رأيت أن أفرد كل مسألة بدراسة مستقلة لما لكل مسألة من خصوصيات تتعلق بها دون غيرها .

المسألة الأولى : ناصب المضارع بعد " حتى " :

للنحاة فى ناصب المضارع الواقع بعد " حتى " قولان :

ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع الواقع بعد حتى هو حتى نفسها ، ولو أظهرت " أن " فقلت : لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز ذلك وكان النصب بـ " حتى " ، وأن بعدها توكيد لها .[٤]

قال العكبرى :

" **وقال الكوفيون** : " حتى " هى الناصبة ؛ لأن أن لا تظهر معها فى غالب الاستعمال فصارت بدلا منها . "[٥]

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٩٨/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٥٣ ، الارتشاف ٤٠٣/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٩٧/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٥٣ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٣٦ .

(٣) شرح الكافية ص٦٩٤ .

(٤) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٣٦ ، توجيه اللمع ص٢٤٩ ، ائتلاف النصرة ص١٥٣ ، شرح الكافية ٥٣/٤ ، شرح المفصل ١٩/٧ ، شرح التسهيل ٢٤/٤ ، الهمع ٨/٢ .

(٥) اللباب ٤٤/٢ .

وإليه ذهب الكسائى ، ونقل عنه أن الجر فى الاسم بعدها بإضمار "إلى"[(١)] .

وذكر الفراء[(٢)] أنها الناصبة بنفسها وليست الجارة ، وعنه أن الجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها عن " إلى "[(٣)] .

قال الفراء :

" .... والوجه الثالث فى يفعل من " حتى " أن يكون ما بعد " حتى " مستقبلا – ولا تبال كيف كان الذى قبلها – فتنصب كقول الله – عز وجل – " **لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى** "[(٤)] و " **فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى** "[(٥)] وهو كثير فى القرآن .... وأما الأوجه الثلاثة فى الأسماء .... فالحرف بعد حتى مخفوض فى الوجهين،من ذلك قول الله – تبارك وتعالى - : " **تمتعوا حتى حين** "[(٦)] و " **سلام هى حتى مطلع الفجر** "[(٧)] لا يكونان إلا خفضا ؛ لأنه ليس قبلها اسم يعطف عليه ما بعد " حتى " فذهب بحتى إلى معنى إلى . "[(٨)]

استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى " كى " كقولك : " اطع الله حتى يدخلك الجنة " أى: " كى " يدخلك الجنة وإما أن تكون بمعنى " إلى أن كقولك : " اذكر الله حتى تطلع الشمس " أى : إلى أن تطلع الشمس . فإن كانت بمعنى " كى " فقد قامت مقام " كى " و " كى " تنصب ، فكذلك ما قام مقامها .

وإن كانت بمعنى إلى أن : فقد قامت مقام " أن " وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها وصار هذا بمنزله واو القسم فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو " رب " لما قامت مقامها عملت عملها فكذلك هاهنا[(٩)] .

---

(١) ينظر : الغرة المخفيه فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز ص١٧٩ ، شرح المفصل ١٥/٨ ، ائتلاف النصرة ص١٥٤ ، شرح التسهيل ٥٤/٤ ، الارتشاف ٤٠٣/٢ .

(٢) ينظر : معانى القرآن ١٣٦/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٤/٤ ، الارتشاف ٤٠٣/٢.

(٤) سور طه الآية (٩١)

(٥) سورة يوسف من الآية (٨٠)

(٦) سورة الزاريات من الآية (٤٣)

(٧) سورة القدر الآية (٥)

(٨) معانى القرآن ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٥٩٨/٢ .

وإنما كانت تخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام " إلى " وإلى تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامها(١) .

وأما قول الكسائى إنها تخفض " بإلى " مضمرة أو مظهرة فذلك لأن التقدير فى قولك : " ضربت القوم حتى زيد " إنما هو : حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف : " انتهى ضربى إلى " تخفيفا فوجب أن تكون إلى هى العاملة(٢) .

وبمذهب الكوفيين قال الهروى فذكر أن من مواضع حتى : أن تكون ناصبة للفعل المستقبل وتكون معه بمعنيين : تكون بمعنى " كى " وذلك كقولك : سرت حتى أدخل المدينة أى : كى أدخل المدينة . فحتى فى هذا ومثله ناصبة بمعنى كى .

وتكون بمعنى " إلى أن " كقولك : وقفت حتى تطلع الشمس أى " إلى أن تطلع الشمس " ولا يجوز أن تكون هاهنا بمعنى " كى " ، لأن وقوفك لا يكون سببا لطلوع الشمس لأن طلوعها واقع لا محاله(٣) .

كما أن من أدلتهم على أن حتى تنصب بنفسها من غير تقدير : أن كما أن اللام كذلك وجميع الحروف عندهم تنصب بنفسها ، وليس بأن مضمرة – ما احتجوا به من قول الشاعر :

لقد عزلتنى أم عمرو ولم أكن ... مقالتها ما دمت حيالأ سمعا(٤)

قالوا : إنما أراد : ما كنت حيا لأسمع مقالتها . والتقديم يدل على عدم إضمار " أن " لأن مقالتها منصوب بالفعل " اسمع " ولو أضمرت أن ناصبة له لكان هذا الفعل من صلتها ، ومعمول الصلة لا يجوز تقديمه على الموصول فثبت بذلك أن النصب باللام نفسها ، وليس بأن مضمرة بعدها وكذلك جميع الحروف التى يأتى المضارع

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٩٨/٢

(٢) ينظر : الأنصاف ٥٩٨/٢ .

(٣) ينظر : الأزهية فى علم الحروف ص٢١٥ .

(٤) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وينظر : الصفو الصفية ق١ ج١ ص٣٧ والإنصاف ٥٩٣/٢ وروايته : (ما كانت) ، وشرح الكافية للرضى ٨٠/٤ وشرح المفصل ٢٩/٧ برواية :" لقد وعدتنى " التصريح ٢٣٦/٢ ، معجم شواهد العربية ٢١٢/١ بلا نسبه فى الجميع .

منصوبا بعدها مثل " حتى " واللام و " كى " فإن النصب يكون بها نفسها وليس بأن مضمرة بعدها[١] .

كما علل المالقى لقول من قال إنها تنصب بنفسها بأن من قال بذلك لم يـر أن " أن " فى موضع من المواضع بعدها تنصب الفعل ، فجعل الحكم لها ولكنه رآها تلى الفعل وينصب بعدها فجعل الحكم فى النصب لها[٢] .

ويرى سيبويه[٣] وجمهور البصريين أن الفعل بعد حتى ينصب " بأن " مقدرة والاسم يجر بها بعينها ، لأنها من عوامل الأسماء[٤] .

قال سيبويه فى باب الحروف التى تضمر فيها أن :

(هذا باب الحروف التى تضمر فيها " أن " وذلك اللام التى فى قولك : جئتك لتفعل ، وحتى وذلك قولك : حتى تفعل ذاك ، فإنما انتصب هذا بـ " أن " و " أن " ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ، لأن اللام وحتى إنما يعملان فى الأسماء فيجران وليسا من الحروف التى تضاف إلى الأفعال . فإذا أضمرت أن حسن الكلام لأن " أن " ونفعل بمنزلة اسم واحد ، كما أن الذى وصلته بمنزلة اسم واحد ....)[٥]

استدل سيبويه وجمهور البصريين لصحة مذهبهم بأن " حتى " حرف غير مختص لأنه يدخل على الاسم والفعل ، ولا اختصاص له بأحدهما ، وما كان كذلك لا يعمل لأن عمله فى الأسماء ليس بأولى من عمله فى الأفعال ، كما أن عمله فى الأفعال ليس بأولى من عمله فى الأسماء ، ولذلك كان حكم النصب بغيره وليس به وهو " أن " المقدرة بعدها . فإذا قلت : سرت حتى تسير فتقديره : سرت حتى أن تسير ، فالفعل " تسير " منصوب بأن مضمره بعد حتى و " أن تسير " فى موضع جر " بحتى "[٦] .

---

(١) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) ينظر : رصف المبانى ص١٨٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥/٣ ، ٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٩٨/٢ ، توجيه اللمع ص٢٤٩ ، ائتلاف النصرة ص١٥٤ ، الارتشاف ٤٠٣/٢ ، المساعد ٧٩/٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٥/٣ ، ٦ .

(٦) ينظر : شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص١٧٢ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٨٠/٢ ، شرح اللمع للوسطى ص١٠٢ .

كما استدل بعضهم بأنهم أجمعوا على أن " حتى " من عوامل الأسماء " وإذا كانت من عوامل الأسماء ، فهى مختصة بها ومن ثم عملت فيها العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، ولا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت ذلك فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير " أن " بعد " حتى "[(١)] .

وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها ، وإنما ساغ حذف أن والنصب بعد حتى لأن حتى ، صارت عوضا منها ، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها[(٢)] .

وذكر عبد القاهر الجرجانى[(٣)] – ونقل ذلك عنه الأنبارى[(٤)] ، وابن الخباز[(٥)] - أنه مما يقطع بأن النصب بعد " حتى " " بأن " ما أنشده أبو على الفارسى – رحمه الله– عن أبى الفضل[(٦)] الرياشى من قول الشاعر :

داويت غبن أبى الدهيق بمطله حتى المصيف وتغلو القعدان[(٧)]

فالمصيف مجرور بـ :"حتى" وقوله "تغلو" معطوف عليه . ومعلوم أن النصب للفعل " تغلو" لا يحتمل إلا أن يكون بإضمار أن ؛ لأنه بمنزلة قولك : حتى المضيف وغلاء القعدان ، فلو كانت " حتى " هى الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجئ الفعل هاهنا منصوبا بعد مجئ الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل " تغلوا " فعل منصوبً

---

(١) ينظر : المغنى ١٤٤/١ ، الإنصاف ٥٩٨/٢ ، ترشيح العلل للخوارزمى ص١٨١ ، المقتصد ١٠٨٠/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٧ ، رصف المبانى ص١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٩٨/٢ ، شرح المفصل ٢٠/٧ .

(٣) ينظر : المقتصد ١٠٧٩/٢ ، ١٠٨٠ .

(٤) ينظر الإنصاف ٥٩٩/٢ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ٢٤٩ .

(٦) هو : أبو العباس بن الفرج من أهل البصرة كان عالما باللغة ، وروى عن الأصمعى كثيرا ، وقرأ على المازنى كتاب سيبويه ، توفى بالبصرة مقتولا سنة ٢٥٧ هـ فى ثورة الزنج من مصنفاته : كتاب الخيل ، كتاب الإبل . ينظر : وفيات الأعيان ٢٣٣/٢ ، البغية ٢٧/٢

(٧) البيت من الكامل ولم أقف على قائله وهو من شواهد الأنبارى فى الإنصاف ٥٩٩/٢ ، ابن الخبازقى توجيه اللمع ، وينظر معجم شواهد العربية لهارون ٣٩٣/١ ، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية ٩٩٤/٢ ، وأبو الدهيق : كنية رجل ، القعدان : جمع قعود من الإبل .

وكان قبله اسم مجرور تيقن لك أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا . وإذا تقرر الجر له ثبت أن الفعل " تغلوا " منصوب بأن مضمرة ، لأن أن والفعل بعدها بمنزلة الاسم[1] .

وبنحو ما سبق استدل كثير من النحاة على صحة الأخذ بقول البصريين وسيبويه وتصحيحهم له واختيارهم إياه ، فقد ذهب إليه واختاره واستدل لصحته جماعة من النحاة منهم :أبو على الفارس[2] ،وابن جنى[3] ، والمبرد[4] ،وابن السراج[5] ، والأصفهانى[6] ،والزمخشرى[7] ، وابن الحاجب[8] ، والموزعى[9] ، والجرجانى[10]، والنيلى[11] ، وابن بابشاذ[12] ، والواسطى[13] ، والخوارزمى[14] ، وابن هشام[15]، وابن مالك[16] ، وابن القواس[17] ، والرضى[18] ، والصيمرى[19] ، وابن الناظم[20]، وأبو بكر الشرجى[21] ، والفاكهى[22] .

---

(١) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٨٠/٢ ، ١٠٨١ ، الإنصاف ٥٩٩/٢ ، توجيه اللمع ص٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدى ص٣٢٥ .

(٣) ينظر : اللمع ص٢٠٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٧/٢ .

(٥) ينظر : الأصول ١٥١/٢ .

(٦) ينظر : شرح اللمع ٥٢٦/٢ والأصفهانى هو : على بن الحسين بن على الضرير البغدادى أبو الحسن الباقولى النحوى المعروف بالجامع توفى سنة ٥٤٣ من تصانيفه : البيان فى شواهد القرآن ، شرح اللمع لابن جنى : ينظر : هدية العارفيين ٦٩٧/٥ ،/ البغية ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

(٧) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٤٦ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٧٠/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢١/٢ ، شرح الوافية نظم الكافية ص٣٤٦

(٩) ينظر : مصابيح المغانى ص١٧٣ والموزعى هو : جمال الدين محمد بن على بن عبد الله المعروف بابن نور الدين من تصانيفه : تيسير البيان لأحكام القرآن فى تفسير الأحكام فرغ منها سنة ٨٠٨ . ينظر : هدية العارفين ١٧٨/٦ .

(١٠) ينظر : المقتصد ١٠٧٩/٢ .

(١١) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٣٤ .

(١٢) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص١٧٢ .

(١٣) ينظر : شرح اللمع ص١٠٢ .

(١٤) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل ص١٨١ .

(١٥) ينظر : المغنى ١٤٣/١ ، ١٤٤ . وشذور الذهب ص٢٩٥ .

(١٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٣/٤ .

(١٧)ينظر : شرح الكافية ص٦٩٤ .

(١٨)ينظر : شرح الكافية ٥٣/٤ ، ٥٤ .

(١٩) ينظر : شرح التبصرة والتذكرة ٤٠٤/١ .

(٢٠) ينظر : شرح الألفية ص٤٨١ .

(٢١) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٥٤ .

(٢٢) ينظر : حاشية يس على شرح قطر الندى ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

وأما ما أستدل به الكوفيون على صحة مذهبهم فعنه أجاب البصريون بالأتى :

أما قولهم : إنها إذا كان بمعنى " كى " فقد قامت مقام " كى " و " كى " تنصب فكذلك ما قام مقامها فالجواب عنه بأن القول بأن " كى " تنصب بنفسها قول غير مسلم به على الإطلاق ، لأنها إنما تنصب تارة بتقدير " أن " وتارة تنصب بنفسها ، فليس حملها على إحدى الحالين بأولى من حملها على الأخرى . بل حمل حتى على " كى " فى الحالة التى تنصب فيه الفعل بتقدير " أن " أولى من جملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير " أن " حرف جر ، كما أن " اللام " حرف جر ، وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب . وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن " كى " فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير " أن " فكذلك " اللام " ينبغى أن تنصبه بتقدير " أن "[(١)] .

وأما قولهم : " أنها إذا كانت بمعنى " إلى أن " فقد قامت مقام " أن " و " أن " تنصب بنفسها ، فكذلك ما قام مقامها" فالجواب عنه : بأنه قول فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور " أن " بعد " حتى " ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل وأيضا أنك إذا أدخلت حتى على فعل فلو أظهرت أن لكان مصدرا ظاهرا ، فلهذا لم يظهروا " أن " . ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء امتنع الجمع بينهما فلا يقال : " بو الله لأفعلن " ، وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو : فلا يقال تو الله لأقومن " لما فى ذلك من الجمع بين البدل والمبدل .[(٢)]

كما رد الرضى قولهم هذا بأنه قول فيه بعد عن الصواب ؛ لأن الأصل عدم خروج الشئ عن أصله ، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن الأصل[(٣)] .

وأما قول الكسائى إن الجر بعد حتى بتقدير " إلى " بعدها ، وأنها حرف ناصب بنفسه فلا يكفى فى الرد عليه بأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ، كما رد على

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٧٧/٢ ، ٦٠٠ .

(٢) ينظر : البيان فى شرح اللمع لعمر بن إراهيم الكوفى ص٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٤٤٠ ، الإنصاف ٦٠٠/٢.

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٥٣/٤ .

سائر الكوفيين . بل يرد عليه أيضا بأنه قول ظاهر الفساد لبعده فى التقدير كما لا يخفى ما فيه من أن حذف الجار " إلى " وإبقاء عمله فى غاية القلة فكيف اطرد بعد " حتى ".

هذا بالإضافة إلى ما فى القول بأن ما بعد حتى مجرور بها ، وأن النصب بعدها بأن مضمرة من عدم الخروج عن قياس العربية والمتناولات القريبة(١) .

ومما يؤكد كون " حتى " هى الجارة حذف ألف " ما " الاستفهامية عند دخول " حتى " عليها ، كما تحذف "مع " إلى " و " فى " فيقال : " حتام " و " حتامه " كما يقال : " إلام " و " إلامه " و " كيمه " وفيمه وبمه ولمه " لأن ألفها لا تحذف إلا مع دخول حرف الجر عليها(٢) .

كما أجابوا عن استدلالهم بقول الشاعر :

لقد عزلتنى أم عمرو .... البيت(٣)

بأن " مقالتها " فى البيت ليس معمولا " لأسمعا " المذكور ، وإنما هو منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الفعل المذكور(٤) .

هذا ما رد به البصريون على أدلة الكوفيين وأرى : أنها ردود صائبة وشافية كافية تجعلنى أتطلع إلى القول بأن ما عليه سيبويه وجمهور البصريين ، وأكثر النحاة هو الصواب الأحرى بالاتباع والأجدر بالأخذ به . وباختيار ابن القواس له يكون قد تحرى الدقة فى الاختيار ففيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد " حتى " الجارة كى تبقى على أصلها من الجر . على حد تعبير الرضى – مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها ولاسيما انها قد ثبت تقدير " أن " الناصبة بعد " أو " و " الواو " و " اللام " وحتى للغاية وليست بمعنى " أن فكيف تحمل " حتى " فى النصب عليها ، وليست بمعناها ؟ فلذلك كانت أولى بتقدير " أن " بعدها من غيرها من الحروف السالفة الذكر(٥) .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٦٠٠ ، ٦٠١ ، وشرح الكافية للرضى ٤/٥٤ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٢/٦٠١ .
(٣) البيت سبق تخريجه ص
(٤) ينظر الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٣٧ ، الإنصاف ٢/٥٩٥ .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤/٥٤ .

المسألة الثانية : ناصب المضارع بعد " كى " .

اختلفت النحاة فى ناصب المضارع بعد " كى " بين كونها الناصبة بنفسها وكونها جارة والنصب بأن مضمرة بعدها وإليك تفصيل القول فى ذلك :

ذهب الكوفيون إلى أن " كى " لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض[1] .

احتج الكوفيون لذلك بأن " كى " من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأن حروف الخفض من عوامل الأسماء ، ولا يجوز أن يعمل الحرف فى الأفعال والأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال لا يصح أن تكون عوامل الأسماء[2] .

كما أنه مما يقطع بأنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك : جئتك لكى تفعل هذا ؛ لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وما جاء من ذلك فمن الشاذ الذى لا يعرج عليه ، ولا يؤخذ به بالإجماع كقول الشاعر[3] :

فلا والله ما يلقى لما بى ولا للما بهم أبدا دواء. [4]

وإليه ذهب سيبويه[5] والزمخشرى[6] ، واختاره ابن الحاجب[7] ، وبه قال عمر الكوفى[8] ، والصيمرى[9] ، وأبو الفداء[10] وابن عصفور[11] .

---

(١) ينظر : المغنى ٢٠٦/١ ، الإنصاف ٥٧٠/٢ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢١٦ ، ائتلاف النصرة ص١٥٠ ، الجنى الدانى ص٢٦٢

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢ .

(٣) البيت من الوافر التام نسبه الفراء لبعض بنى أسد ينظر : معانى القرآن ٦٨/١ ونسبه المحقق عبد السلام هارون لمسلم بن معبد الوالبى ينظر : معجم شواهد العربية ٢١/١ وينظر : الأنصاف ٥٧١/٢ ،سر الصناعة لابن جنى ١ /٢٨٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ .

(٤) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢ ، ٥٧١ ، المقتصد ١٠٥٣/٢ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢١٦ ، ائتلاف النصرة ص١٥٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٥/٣ .

(٦) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٤٦ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٧٠/٣ ، شرح الوافية ص٣٤٦ .

(٨) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٢٨ وعمر الكوفى هو : عمر بن ابراهيم بن محمد بن محمد العلوى الزيدى الكوفى ، كان من أهل الكوفة وكان نحويا لغويا فقيها محدثا . شرح اللمع شرحا وافيا ، وأخذ عن أبى القاسم زيد بن على الفارسى ، وعنه أخذ أبو محمد عبد الله المقرئ النحوى ولد الشريف عمر سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة بالكوفة وتوفى فى شعبان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ينظر : نزهة الألباء ص٣٩٩ ، ٤٠٠ ، بغية الوعاة ٢١٥/٢ .

(٩) ينظر : التبصرة فى علم العربية ص٢٤٦ .

(١٠) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٢٦٨ .

(١١) ينظر : شرح الجمل ١٤٠/٢ .

قال سيبويه فى باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء :

اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل فى الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال ، وهى : " أن " وذلك قولك : أريد أن تفعل . وكى " وذلك : جئتك لكى تفعل . و " لن " . [١]

والذى يبدو من تمثيل سيبويه أن كى تكون ناصبة بنفسها إذا سبقتها اللام كما فى قولهم : " جئتك لكى تفعل " وذلك حتى لا يدخل حرف الخفض على مثله ، وهو مما احتج به الكوفيون ، وقد نص السيوطى على نصبها بنفسها عند سيبويه فى قوله : (............ فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها . "[٢] وعلل ابن عصفور لنصب " كى" بنفسها ، وكذلك " أن " و " لن " و " إذن " بأن هذه الحروف وجد النصب بعدها ، ولم يقم دليل على النصب بإضمار ، فنسب النصب إليها ، وما عداها من الحروف فهو إما عطف أو جر[٣] .

كما صرح ابن الحاجب باختياره لهذا القول فى أكثر من موضع قال فى شرح المقدمة الكافية .

" وكى " تنصب ، ومعناها السببية أى : تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها ، وقد اختلف : هل هى ناصبة بنفسها أو بإضمار " أن " بعدها ؟ والصحيح أنها الناصبة لحصول الاتفاق على أنها الناصبة فى مثل قولهم : أسلمت لكى أدخل الجنة "[٤] .

وقال فى شرح الوافية :

" وكى تنصب أبدا ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها ، كقولك : " أسلمت كى أدخل الجنة ، والصحيح أنها الناصبة ...." [٥]

وقد خالف ابن الحاجب فى اختياره السابق لمذهب الكوفيين ابن القواس[٦] الذى اختار القول بأن كى تنصب بإضمار أن بعدها ، وهو ما ذهب إليه أكثر البصريين وهذا مما يدل دلالة واضحة على أنه كان ذا عقلية نحوية مستقلة ، وشخصية قوية

---

(١) الكتاب ٥/٣ .
(٢) الهمع ٥/٢ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ١٤٠/٢ .
(٤) شرح المقدمة الكافية ٨٧٠/٣ .
(٥) شرح الوافية ص٣٤٦ .
(٦) ينظر : شرح الكافية ص٦٩٤ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٤٠/١ .

تعتمد فى الكثير من آرائها واختياراتها – إن لم تكن كلها – على عقيلتها السديدة وشخصيتها الرشيدة .

و " كى " عند البصريين يأتى بوجهين[(١)] : يكون حرفا ناصبا للفعل بنفسه كما تنصبه " أن " ، ويكون حرف جر والفعل بعده منصوبا بإضمار " أن " .

فأما الموضع الذى ينصب الفعل فيه بنفسه لا بإضمار حرف فهو أن يكون فى لغة من يدخل عليها لام الجر فيقول : جئتك لكى تفعل فــ " كى " بعد اللام لا يجوز إلا أن يكون ناصبا بالفعل بنفسه ، ولا يجوز أن يكون فى هذا الموضع كلام الجر وكالتى ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن لدخول اللام عليها ، فلو انتصب الفعل بإضمار " أن " لكانت اللام التى الجر كأنها دخلت على لام جر ، وذلك غير جائز ؛ لأن حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض . فإذا لم يجز أن يكون " كى " فى قولك : جئت لكى تفعل وفى قوله نعالى : " لكيلا تأسوا "[(٢)] التى ينتصب الفعل بعدها بإضمار " أن " ثبت أنها هى الناصبة للفعل بنفسها لا بإضمار " أن " إذا كان لابد من ناصب لها ، ولا يجوز أن يكون " أن " لما تقدم[(٣)] .

وهذا الوجه أشار إليه سيبويه فى تمثيله " لكى " الناصبة بنفسها بقوله (.... " وكى " وذلك " جئتك لكى تفعل " .)[(٤)]

فوجد اللام قبلها قضى بكونها ناصبة وليست جارة ، حتى لا يدخل حرف الجر على حرف جر مثله[(٥)] .

كذلك أجاز الأخفش[(٦)] هذا الوجه فى " كى " وإن كان بعضهم[(٧)] قد قصر قوله على الجارة كما سيأتى بيانه .

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدى ص٣١٩ ، المقتصد للجرجانى ١٠٥١/١ ، ١٠٥٢ ، البسيط فى شرح الجمل ٢٣١/١ ، المقتضب ٨/٢ .

(٢) سورة : الحديد من الآية (٢٣) .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدى ص٣١٩ ، ٣٢٠ ، البغداديات ص١٩٥ ، ١٩٦ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ص١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، أسرار العربية ١٧١ ، ١٧٢ ، الغرة المخفية لابن الخباز ص١٦١ ، البسيط ٢٣١/١ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٦/٢ .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة ص١٤٤ ، ١٤٥ تحقيق د/ خالد عبد الحميد أبو جندية

(٦) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٣٠/١ .

(٧) كابن هشام فى المغنى ٢٠٦/١ ، الرضى فى شرح الكافية ٤٧/٤ وابن القواس فى شرح ألفية ابن معطى ٣٤٠/١ .

قال فى المعانى " وقد تكون " " كى " بمنزلة " أن " . هى الناصبة وذلك قوله : " **لكيلا تأسوا** "[1] فأوقع عليها اللام ، ولو لم " تكن " " كى " وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام "[2] .

وأما الموضع الذى يكون فيه " كى " حرف جر والفعل بعده منتصب بإضمار " أن " فهو أن يكون فى لغة من يدخلها على الاسم نحو قوله : " كيمه " كما تقول :" لمه" فـــ " ما " التى للاستفهام فى موضع جر بـــ " كى " كما أنه فى " لمه " فى موضع جر باللام ومعناها فى هذا الموضع معنى اللام . وفى الموضع السابق بمعنى " أن " ، ولا يجوز أن تكون فى الموضع الأول بمعنى اللام لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد بعد وجوده[3] .

حكى سيبويه ذلك عن العرب فى قوله :

((وبعض العرب يجعل " كى " بمنزلة " حتى " وذلك أنهم يقولون " كيمة " فى الاستفهام ؛ فيعملونها فى الأسماء كما قالوا : حتى مه " ، وحتى متى ولمه .

فمن قال " كيمه " فإنه يضمر " أن " بعدها[4] ....))

وبذلك تكون " كى " عند سيبويه . وكذلك أكثر البصريين – جارة بمعنى اللام وناصبة للمضارع فإذا نصب احتمل أن تكون تعليلية جارة على تقدير أن بعدها ، والمضارع منصوب بـــ " أن " لا بها والمصدر المنسبك من " أن " والفعل مجرور بها ، ويحتمل أن تكون هى الناصبة بنفسها على تقدير اللام قبلها ، والمصرد المنسبك مجرور باللام .

قال أبو حيان :

" كى حرف باتفاق . ومذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام وناصبة للمضارع فإذا نصبت فسيبويه يقول تنصب هى بنفسها ." [5]

وقد استدل البصريون على كونها حرف جر فى هذا الموضع بدخولها على الاسم الذى هو " ما " الاستفهامية ، كما تدخل عليها حروف الجر الأخرى ، وحذف ألفها مع كى كما تحذف فى " لم " و " بم " فقالوا : " كيمه " ولا تحذف ألف " ما "

(١) سورة الحديد من الآية (٢٣) .

(٢) معانى القرآن للأخفش ٣٠/١ .

(٣)ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسى ص١٩٦ ، البيان فى شرح اللمع لـــ عمرو الكوفى ص٤٢٩.

(٤) الكتاب ٦/٣ .

(٥) الارتشاف ٣٩٢/٢ .

الاستفهامية إلا إذا كانت فى موضع جر ، كما فى قوله تعالى : " **فيم أنت**[١] **من ذكراها**" وقوله تعالى : " **عم**[٢] **يتساءلون** "[٣] .

قال النيلى :

(اعلم أن كى إنما تنصب بإضمار أن لأنها حرف جر بدليل أنك تقول : قصدت فلانا فيقال لك : كيمه ؟ فتقول : ليحسن إلى فلو لم تكن حرف جر لما حذفت – عند دخولها – الألف من " ما " الاستفهامية كقولك : لم فعلت ؟ ولم أخذت زيدا ؟ فإذا وقفت ألحقت الهاء فتقول : " لمه " وبمه " ، فالهاء فى " كيمه " زائدة للوقف كالهاء فى " لمه " و " بمه " فإذا ثبت أنها حرف جر وحرف الجر لا يدخل على الفعل فوجب إضمار " أن " بعدها ، ليصير الفعل مع " أن " فى تأويل الاسم "[٤]

وعلى هذا الدليل أجاب الكوفيون بأنه لا حجة فيه ؛ لأن " مه " فى قولهم : كيمه ليست مخفوضة ، وإنما هى منصوبة على المصدر أى : كى تفعل ماذا ؟ فليس " لكى " عمل فيها ؛ لأنها ليست فى موضع خفض ، وإنما هى فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم . فمثلا يقول القائل : أقوم كى تقوم فيسمعه المخاطب ولم يفهم " تقوم " فيقول : كيمه ؟ يريد كى ماذا والتقدير : كى ماذا تفعل ثم حذف . " فمه " فى موضع نصب ولبس لكى فيه عمل[٥] .

وأبطل الأنبارى جوابهم هذا بأنها لو كانت فى موضع نصب لكان ينبغى أن لا يحذف الألف من " ما " ؛ لأن ألفها لا تحذف إلا إذا كانت فى موضع جر ، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع فإنه لا يجوز حذف ألفها . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : " م تفعل " فى قولك : " ما تفعل " و " م عندك " فى قولك : ما عندك ، فلما حذفت الألف هاهنا دل على أنها ليست فى موضع نصب ، وإنما هى فى موضع جر[٦]

---

(١) سورة : النازعات الآية (٤٣) .

(٢) سورة النبأ الآية (١) .

(٣) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٥٢/٢ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢١٥ ، الإنصاف ٥٧١/٢ ، اللباب ٣٤/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٥٠.

(٤) الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢١٥ .

(٥) ينظر : المغنى ٢٠٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ ، الإنصاف ٥٧٢/٢ ، الجنى الدانى ص٢٦٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٧٤/٢ ، الجنى الدانى ص٢٦٢ ، ٢٦٣ .

كما رد ابن هشام[١] والرضى[٢] كلام الكوفيين السابق مبينين أنه قد جاء مخالفا لعدة أصول :

أحدها : حذف الصلة وإبقاء معمولها .

الثانى : نصب : " ما " الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر ، ولا تنصب إلا متقدمة عليه . ولهم أن يقولوا : المقدر كالمعدوم ، إلا أن " كى " يكون إذن متقدما على كلمة الاستفهام ، مع أنه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة فيسقط " ما " بهذا الوجه عن التصدر اللفظى

الثالث : حذف ألف " ما " الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له فى كلامهم .

والرابع : أنه يلزم منه كثرة الحذف وخروج " ما " الاستفهامية عن الصدارة ، وحذف الفعل المنصوب وبقاء عامله[٣] وكله لم يثبت .

هذه الردود لو كان التقدير : كى يفعل ما ؟ . أما على تقدير : كى يفعل ماذا ؟ فتلزمهم مخالفتان فقط هما : ١- كسرة الحذف . ٢- حذف الفعل مع بقاء ناصبه .

ولا يقال : يلزمهم إخراج ما الأستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر . وذلك لأن " ما " الاستفهامية إذا ركبت مع " ذا " تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ما قبلها رفعا كقولهم : كان ماذا ؟ ، ونصبا كقول عائشة أم المؤمنين – رضى الله عنها - : " أقول ماذا " ، وجرا كقولهم : لماذا ؟ ، كما أنها فى هذه الحالة لا يحوز حذف ألفها لا فى الجر ولا فى غيره[٤] .

وأما ما استدل به الكوفيون على صحة مذهبهم فعنه أجاب البصريون بالآتى :

أما : قولهم : " إن " كى ، من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء " فالجواب عنه : أن هذا الحرف إما أن يكون من عوامل الأفعال فى كل الأحوال ، وإما أن يكون كذلك فى بعضها ، فإن قلتم إنه كذلك فى كل الأحوال فإننا لا نسلم به ، وإن قلتم فى بعض الأحوال سلمنا بذلك لأن " كى " على ضربين . أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال ، كما ذكرتم وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك : " جئتك لكى تكرمنى ، " فكى هاهنا هى الناصبة بنفسها من غير تقدير " أن " ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وهذا لا إشكال فيه . والثانى : أن تكون حرف جر كاللام نحو : " جئتك كى تكرمنى " فـ " كى " هذه حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير " أن " كما هو منصوب بعد اللام بتقدير " أن " وحذفت فيهما طلبا للتخفيف[٥]

---

(١) ينظر : المغنى ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ .

(٣) ينظر : المغنى ٢٠٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ ، الجنى الدانى ص٢٦٢ .

(٤) ينظر : إعراب الفعل ص ٢١ أ.د / إبراهيم حسن .

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٧٣/٢ .

والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: " جئتك كى تكرمنى " وبين قولك : " جئتك لتكرمنى " ، وإذا كانا بمعنى واحد

فلا معنى لترك الظاهر لشيئ لم يقم عليه دليل ، فدل على أنها تكون حرف جر ، كما تكون حرف نصب ، فإن ذهبت بها مذهب الجر لم يتوهم فيه غيره . وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم يتوهم فيه غيره ، فهى وإن كانت حرفا واحدا فقد تنزلت منزلة حرفين وصار هذا كما قلتم فى " حتى " فإنها تنصب الفعل فى حال من غير تقدير ناصب وتخفض الاسم فى حال من غير تقدير خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم فكذلك هاهنا[١]

وحكى ابن هشام[٢] ، والرضى[٣] ، والمرادى[٤] عن الأخفش القول بأن " كى " لا تكون إلا حرف جر ، وأن نصب الفعل بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة .

قال الرضى :

" اعلم أن مذهب الأخفش أن " كى " فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن ...."[٥]

ونسبة عمر بن إبراهيم الكوفى[٦] ، وأبو حيان[٧] إلى الخليل أيضا بناء على مـــا روى عنه أنه لا ناصب سوى " أن " .

وللإنصاف فإن الأخفش قد نص[٨] على جواز استعمالها ناصبة وكونها جارة .

وما حكى عن الأخفش يرى ابن هشام[١] أنه مردود بنحو قوله تعالى :

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٧٣/٢ ، ٥٧٤ .

(٢) ينظر : المغنى ٢٠٦/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٤٧/٤ .

(٤) ينظر : الجنى الدانى ص٢٦٤ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٤٧/٤ .

(٦) ينظر : البيان فى شرح اللمع ٤٢٩ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٣٩٢/٢ .

(٨) ينظر : معانى القرآن ٣٠٠/١ .

" **لكيلا تأسوا** "[٢]

فإن زعم أن " كى " تأكيد للام كما فى قول الشاعر :

فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم أبدا دواء[٣]

رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ .[٤]

وبعد :

فهذه أقوال النحاة فى ناصب المضارع بعد " كى " أرى أن الصحيح منها هو القول بجواز الاستعمالين فى " كى " وهو ما ذهب إليه أكثر البصريين ، واختاره ابن القواس ، وأبو بكر الشرجى[٥] ، والمرادى[٦] . وبذلك يكون ابن القواس قد وافق الصواب فى اختياره لهذا المذهب .

---

(٩) ينظر : المغنى ٢٠٦/١ .

(١٠) سورة : الحديد من الآية (٣٣) .

(١) البيت سبق تخريجه ص .

(٢) ينظر :المغنى ١٤٣/١ ، ١٤٤ . وينظر أيضا مصابيح المغانى للموزعى ص٢٧١ .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٥١ .

(٤) ينظر : الجنى الدانى ٢٦٤ .

المسألة الثالثة : ناصب المضارع بعد اللام

اللام التى ينصب المضارع بعدها ، إما أن تكون للتعليل بمعنى " كـى " وهـذه تسمى لام " كى " وذلك نحو قوله تعالى :" **ليعلم أن قد أبلغوا** "[1] ونحو قولك : جئتك لتكرمنى، وأحسنت إليك لتشكر. وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاما قائما بنفسه ، وهى بهذا تخالف لام الجحود[2] .

وأما أن تكون هذه اللام لتوكيد النفى وهذه تسمى لام الجحود ، وهى الواقعة بين كون ماض منف أى : " ما كان " أو " لم يكن " سواء أكان مذكورا أو مقدرا . فالمذكور كقوله تعالى : " **وما كان الله ليطلعكم على الغيب** "[3] وقوله تعالى : " **لم يكن الله ليغفر لهم** "[4] والمقدر كقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفرد [5]

ولملازمتها النفى سماها أكثر النحاة لام الجحود . والخلاف فى اللامين واحد[6] .

و للنحاة أقوال فى ناصب المضارع بعدها وإليك تفصيلها :

ذهب الكوفيون إلى أن لام "كى" وكذلك لام الجحود هى الناصبة بنفسها من غير تقدير " أن" بعدها . فهى بمنزلة "أن" وليست هى لام الخفض التى فى الأسماء ، ولكنها لام تفيد الشرط بمعنى "كى" [7] .

قال العكبرى :

(وذهب أصحابنا إلى أن لام كى هى الناصبة للفعل من غير تقدير أن نحو قولك: "جئت لتكرمنى[8] ".

---

(١) سورة : الجن من الآية (٢٨).

(٢) ينظر : مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص٢٩٤ ، رصف المبانى ص٢٢٤ .

(٣) سورة : آل عمران من الآية (١٧٩) .

(٤) سورة النساء من الآية (١٣٧) .

(٥) البيت من الوافر ولم أقف على قائله ينظر : المغنى ٢٣٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣/١ ، الجنى الدانى ص١١٧ ، الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٧/٣ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص٢٩٤ .

(٦) ينظر مصابيح المغانى ص٢٩٤ ، الإنصاف ٥٩٣/٢ ، رصف المبانى ص٢٤٤ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٩٧/٤ ، الجنى الدانى س١١٨ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١٢/٧ ، المسائل الخلافية ص١٥٩ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ ، الارتشاف ٤٠١/٢ ، التصريح ٢٤٣/٢ ،/ الهمع ٧/٢ .

(٨) المسائل الخلافية ص١٥٩ .

وقال أبو بكر الشرجى :

(وذهب االكوفيين إلى أن لام الجحد هى الناصبة للفعل بنفسها ويجوز إظهار " أن " بعدها للتوكيد [١].)

استدل الكوفيين لما ذهبوا إليه بأمور :

أنه يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بها عليها وذلك كما فى قول الشاعر :

لقد عزلتنى أم عمرو ولم أكن   مقالتها ما كنت حيا لأ سمعا[٢]

فإن " مقالتها " معمول للفعل " أسمعا " المنصوب باللام ، إذ لو كان منصوبا بأن مقدرة لكانت مع الفعل بتأويل المصدر ، وما كان فى صلة المصدر لا يتقدم عليها .

ومثله قولك : ما كان زيد دارك ليدخل ، وما كان عمرو طعامك ليأكل[٣] .

واستدلوا على نصب لام كى بنفسها ؛ بأنها قامت مقام " كى " ولهذا فهى تشتمل على معنى " كى " وكما أن " كى " تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه[٤] .

كما احتجوا بأن قالوا : لو كانت اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة لجاز لك أن تقول : أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم ، فجعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل . وتقدير أن لا يصح ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها من عوامل الأفعال فى بعض الأحوال ، ويدل ذلك أنها تجزم الأفعال فى غير هاتين الحالتين فى الأمر والدعاء نحو : " ليقم زيد وليغفر الله لعمرو " فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزما جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصبا[٥] .

ومن الكوفيين من قال : إنما نصبت الفعل ؛ لأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية إلا أن " إن " لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بإن، ونصبوا باللام للفرق بينهما[٦] .

وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك : أنه قال في : جئت لأكرمك إن المستقبل منصوب باللام ، وذلك لقيامها مقام " أن " فخالف أصحابه ، لأنها

---

(١) ائتلاف النصرة ص١٥٣ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ ، ٥٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤ ، ائتلاف النصرة ص١٥٣ .

(٤) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٥٥٦/٢ ، الإنصاف ٥٧٥/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٥١ .

(٥) ينظر : البيان فى شرح اللمع للكوفى ص٤٣٩ ، الفاخر للبعلى ٥٥٦/٢ ، توجيه اللمع ص٣٦٧ ، ٣٦٨ ، الإنصاف ٥٧٦/٢ ، شرح المفصل ٢٠/٧ ، اللباب ٣٩/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٧٥/٢ .

يقولون :إن النصب بها بطريق الأصالة ، كما لم يوافق البصريين لأنه يقول : إن النصب بها لا بمضمر بعدها[١] .

وقول ثعلب يلزم منه أنه إذا ظهرت أن بعد اللام . كما في قوله تعالى : "**وأمرت لأن أكون أول المسلمين** "[٢] – كان الناصب حيئذ هو " أن إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معا ، إذ لا يعمل عاملان فى معمول واحد[٣] .

وذهب السيرافى ، وابن كيسان إلى أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها ، بل يجوز أن يكون الناصب هو " أن " مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو " كى " مضمرة ، بدليل أن كلا من " أن" و "كى" يظهر بعد اللام فى بعض التراكيب كإظهار "أن" كما فى قوله تعالى : "**وأمرت لأن أكون** "[٤] وكإظهار "كى " كما فى قوله تعالى " **لكى لا تأسوا**[٥] "[٦] .

ويرى سيبويه[٧] وجمهور البصريين : أن ناصب المضارع بعد اللام هو أن مقدرة بعدها[٨] .

استدل البصريون لصحة مذهبهم بأمور

أن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الفعال غالبا ، فوجب أن يكون ما بعدها منصوبا بتقدير " أن " ، إِذْ لا يكون حرفا واحدا خافضا للاسم ناصبا للفعل ، فوجب أن يكون النصب بأن مضمرة ، لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر[٩] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٢٠/٧، توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٩٧/٤، الجنى الدانى ص١١٥ ، الهمع ٧/٢ .

(٢) سورة الزمر الآية (١٢) .

(٣) ينظر : عدة السالك إلى أوضح المسالك ١٩٢/٤ .

(٤) سورة : الزمر من الآية (١٢)

(٥) سورة الحديد من الآية (٢٣)

(٦) ينظر : المغنى ٢٣٥/١ ، عدة السالك ١٩٢/٤ ، الجنى الدانى ص١٥٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب ٥/٣ ، ٦ .

(٨) ينظر : اللامات للزجاجى ص٥٣ ، شرح المفصل ١٩/٧ ، المسائل الخلافية ص١٥٩ ، اللباب ٣٩/٢ .

(٩) ينظر : توجيه اللمع ص٣٦٧ ، الغرة المخفية ص١٦٧ ، اللباب ٣٩/٢ ، رصف المبانى ص٢٢٥ ، شرح المفصل ١٩/٧ ، ائتلاف النصرة ص١٥١ ، الجنى الدانى ص١١٤ .

قال العكبرى عقب ذكر هذه الحجة :

" هذه حجة حسنة لهم[(١)]

وقال سيبويه – رحمه الله –

" هذا باب الحروف التى تضمر فيها " أن " وذلك اللام التى فى قولك : جئتك لتفعل .... فإنما انتصب هذا " بأن " و " أن " ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان فى الأسماء ، فيجران وليستا من الحروف التى تضاف إلى الأفعال . فإذ أضمرت " أن " حسن الكلام ؛ لأن " أن " ونفعل بمنزلة اسم واحد .... "[(٢)]

وقد علل لهذا القول بمثل ما سبق وذهب إليه جماعة من النحاة منهم : المبرد[(٣)]، والزجاجى[(٤)]والأخفش[(٥)] ، وابن الخباز[(٦)] ، وابن بابشاذ[(٧)] ، وابن الحاجب[(٨)] ، وابن هشام[(٩)] ، وابن أبى الربيع[(١٠)] ، والرضى[(١١)] ، والصيمرى[(١٢)] ، والمالقى[(١٣)] ، والجامى[(١٤)] ، وابن مالك[(١٥)] ، وابن يعيش[(١٦)] ، والنيلى[(١٧)] ، والخوارزمى[(١٨)] ،وعمر بن ابراهيم الكوفى[(١٩)] ، والسهيلى[(٢٠)] .

---

(١) المسائل الخلافية ص١٥٩ .

(٢) الكتاب ٥/٣ ، ٦ .

(٣) ينظر : المقتضب ٧/٢ .

(٤) ينظر : اللامات ص٥٣ .

(٥) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٣٠٠/١ .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ص١٦٧ ، توجيه اللمع ص٣٦٧ .

(٧) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص١٧٢ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٧٣/٣ ، شرح الوافية ص٣٤٧ .

(٩) ينظر :ضياء السالك ١٥/٤ ، المغنى ٢٠٧/١ .

(١٠) ينظر : الملخص ١٣١/١ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٦١/٤ ، ٦٢ .

(١٢) ينظر : التبصرة والتذكرة ٤٠٤/١ .

(١٣) ينظر : رضف المبانى ص٢٢٥ .

(١٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٤٠/٢ .

(١٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٢/٤ .

(١٦) ينظر : شرح المفصل ١٩/٧ .

(١٧) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢١٧ .

(١٨) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص١٨٢ .

(١٩) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٣٩ .

(٢٠) ينظر : نتائج الفكر ص١٠٦ .

وأما ما استدل به الكوفيون فعنه أجاب البصريون بالآتى :

أما ما استدلوا به على أن اللام هى الناصبة بنفسها لتقديم معمولها عليها فى قول الشاعر :

لقد عزلتنى أم عمرو .... البيت[١]

فلو كان النصب بإضمار أن لم يجز التقديم فالجواب عنه . أن قولهم : إن لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أن لم يجر تقديم معمولها عليها ، كما ذكروا فصحيح، لكنهم قد حكوا تقديم المعمول على " أن " ضرورة كقول العاجاج :

ربيته حتى إذا تمعدوا   كان جزائى بالعصا أن أجلدا[٢]

فإن قوله بالعصا متعلق بقوله : " أجلدا " وهو معمول لأن المصدريه[٣] .

وقول الآخر :

هلا سألت وخبر قوم عندهم   وشفاء غيك خابرا أن تسألى[٤]

فإن قوله " خابرا " مفعول به تقدم على عامله وهو قوله : " تسألى " المنصوب بأن المصدرية .[٥]

كما يمكن أن يكون " مقالتها " منصوب بفعل مقدر كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها لا بقوله " لأسمعا " .

وكذلك قوله : كان جزائى بالعصا أن أجلد ، فإن قوله " بالعصا " متعلق بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير : كان جزائى أن أجلدا بالعصا أن أجلدا[٦] .

وأما قولهم : إنها عملت لأنها قامت مقام " كى " فإننا لا نسلم بأن " كى " تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير " أن " لأنها حرف جر ، وتارة تنصب

---

(١) البيت سبق تخريجه ص

(٢) البيتان من الرجز للعجاج ينظر ديوانه ص٧٦ ، شرح المفصل ١٥١/٩ ، المحتسب ٣١٠/٢ ، الهمع ٨٨/١ ، ٣/٢ ، الإنصاف ٥٩٤/٢ ، شرح الكافية للرضى ٣٣/٤ ، معجم شواهد العربية ٤٦/٢، اللسان " معد " و "تمعددا " : أى شب وغلظ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٩٤/٢ .

(٤) البيت من الكامل لربيعة بن مقروم فى معجم شواهد العربية ٣١٩/١ ، بلا نسبة فى الإنصاف ٥٩٤/٢ ، شرح الجمل ٢٤٥/٢ ، شرح الكافية ٣٤/٤ وفى الخزانة ٤٣٣/٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ لامرأة من بنى سليم أو لربيعة بن مفروم

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٩٤/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٩٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ .

بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ؛ بل حملها علـــى الحالـــة التى تنصب فيها الفعل بتقدير " أن " أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمـــل حـــرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن " كى " فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير " أن " فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير أن[(١)] .

وقولهم : إنها تشتمل على معنى " كى " مردود عليه بأنها كما تشتمل على معنى " كى " إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى " كى " إذا كانت جاره ، فإنه لا فرق بين " كى " الناصبة و " كى " الجارة فى المعنى على أن كونها فـــى معنـــى " كـــى " الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفـــان فـــى المعنـــى وإن اختلفا فى العمل[(٢)]

وكذلك قولهم : " إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكـــرم علـــى معنى أمرت بأن تكرم " مردود بأن اللام حرف معناه التعليـــل ، وهـــو لا يكـــون إلا بالأحداث لأنها أغراض الفاعلين ، وهى شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال / لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضا فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ، و " كى " و " حتى " فى ذلك المعنى . ألا ترى أنك تقول : مدحت الأمير ليعطينى وحتى يعطينى ، وكى يعطينى . فجاز أن تقدر بعدها أن وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر[(٣)] .

وقولهم : " إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء إلا أنها من عوامـــل الأفعـــال فـــى بعض أحوالها بدليل أنها تجزم الأفعال فى قولهم : ليقم زيد " فالجواب عنه : أنكـــم إذا سلتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كـــان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل[(٤)] .

وقولهم : " إنها تجزم الفعل " أيضا غير مسلم بأن هذه اللام هى اللام الجازمة ، فإن لام الجر غير لام الأمر ، ويدل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لابـــد أن

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٧٧/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٧/٢ .

(٣) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٣٩ ، الإنصاف ٥٧٨/٢ ، توجيه اللمع ص٣٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٧ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٧٨/٢ .

تتعلق بفعل أو معنى فعل نحو : " جئتك لتقوم " وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشئ قبلها . ألا ترى أنك تقول : " ليقم زيد وليذهب عمرو " فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان وظهر الفرق بينهما[١] .

وأما قول من قال منهم : " إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية " فالجواب عنه : أن كونها تفيد الشرط أمر غير مسلم به ، وإنما المسلم به كونها تفيد التعليل ، ثم إنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يبغنى أن تحمل عليها فى الجزم ، فيجزم ، باللام كما يجزم بإن لأجل المشابهة التى بينهما[٢] .

هذا ما أجاب به البصريون عن حجج الكوفيين وأدلتهم التى استدلوا بها على صحة مذهبهم أرى : أن فى جواب البصريين عنها ما يرجح لغة مذهبهم .

وبعد :

فإن القول الأولى بالقبول والأحرى بالاتباع هو ما ذهب إليه سيبويه ، وجمهور البصريين ، واختاره ابن القواس[٣] . وذلك ، لأن اللام قد ثبت أنها حرف جر بالأصالة وبقاؤها على أصلها أولى .

ولأنه اختيار كثير من النحاة كابن هشام[٤] ، وابن عصفور[٥] ، والبعلى[٦] ، وأبو بكر[٧] ، الشرجى[٨] ، والمرادى[٩] ، واستحسن العكبرى أدلته .

---

(١) ينظر : المرجع السابق ٥٧٨/٢ ، ٥٧٩ .

(٢) ينظر : السابق ٥٧٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ص٦٩٤ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ .

(٤) ينظر : المغنى ٢٠٧/١ ، ٢٣٥ وينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٥/٤ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ١٤٢/٢ .

(٦) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٥٥٦/٢ .

(٧) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٥١ .

(٨) الجنى الدانى ص١١٤ ، ١١٥ .

(٩) ينظر : المسائل الخلافية ص١٥٩ .

المسألة الرابعة : حقيقة " إذن " والخلاف فى إعمالها

قال ابن القواس :

" إذن : حرف معناه الجواب[1] والجزاء لكلام إما محقق وإما مقدر ....

وهى مفردة – على الأصح – وهو اختيار سيبويه ، وجمهور النحاة[2] .

وذهب الخليل[3] إلى أنها مركبة ، وأصلها : " إذ أن " ، فخففت كما خففت " لا أن " ، وتشبه نونها بالتنوين ، فتبدل منها الألف فى الوقف ....

واختلف فى إعمالها فقيل :هى الناصبة بنفسها[4] ، وهو الأعرف .

وقيل الناصب بعدها " أن "[5]مضمرة . "[6] أهـ

<u>التحليل والبيان</u> :

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن خلاف النحاة فى البساطة والتركيب فى: " إذن " وكونها الناصبة بنفسها ، أو النصب " بأن " مضمرة بعدها ، وكان اختياره لمذهب القائلين ببساطتها ، وأنها الناصبة بنفسها .

وسيتضح بالتحليل أدلة كلا الفريقين ، وموقف النحاة ، والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

جاء اختلاف النحاة فى بساطة " إذن " وتركيبها ، وكون النصب بها ، أو بغيرها على قولين .

القول الأول : أنها بسيطة ، وأن النصب بها

وإليه ذهب سيبويه[7] ، وجمهور البصريين ، وأكثر النحويين المتأخرين ، فهؤلاء يرون أنها حرف بسيط لا تركيب فيه وأنه الناصب بنفسه وليس بأن مضمرة بعده[8] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه فى معناها ينظر : الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٢/٣ ، شرح الكافية للرضى ٤٢/٤ ، ٤٣ ، الارتشاف ٣٩٥/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٦/٣ ، الارتشاف ٣٩٥/٢ ، الجنى الدانى ص٣٦٣ .

(٤) هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين ينظر : الكتاب ١٢/٣ ، المغنى ٢٧/١ ، التصريح ٢٣٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٤ .

(٦) شرح الكافية ص٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٤١/١ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٢/٣ .

(٨) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ ، المغنى ٢٧/١ ، التصريح ٢٣٤/٢ ، الهمع ٦/٢ ، الجنى الدانى ص٣٦٣ .

قال سيبويه :

" اعلم أن " إذن " إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمــل " أرى " فـــى الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك : إذن أجيئك ، وإذن آتيك ، ومن ذلك : أيضا قولك : إذن والله أجيئك . والقسم ههنا . بمنزلته فى أرى إذا قلت : أرى والله زيدا فاعلا . "(١)

وقال ابو حيان :

" .... إذن ذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط . "(٢)

وبهذا الرأى قال المبرد(٣) ، وابن السراج(٤) ، والفارســـى(٥) ، والأنبـــارى(٦) ، وابـــن الحاجب(٧) ، وابن يعيش(٨) ، والواسطى(٩) ، والعكبرى(١٠) ، وابن أبى الربيع(١١).

استدل هؤلاء لذلك بأن قالوا إنما وجب أن تعمــل إذن لاختـــصاصها بالفعــل وحملالها على " أن " ، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ، ووجه الشبه بينهما : أن " أن" الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال والجـــزاء و " إذن " هـــذه تخلـــص الفعـــل المضارع للاستقبال والجراء فلما اشتركا فى هذا المعنى حملت عليها(١٢) .

وذكر ابن مالك(١٣) أن " إذن " غير مختص ، وكأنه نظر إلى نحو قوله تعالى : " **ولن تفلحوا إذا أبدا**(١٤) "

فرأى أن لفظه " إذن " دخلت على الاسم ؛ فحكم عليها بعدم الاختصاص .

---

(١) الكتاب ١٢/٣ .
(٢) الارتشاف ٣٩٥/٢ .
(٣) ينظر : المقتضب ١٠/٢ .
(٤) ينظر : الأصول ١٤٨/٢ .
(٥) ينظر : الإيضاح ص٣٢٠ .
(٦) ينظر : أسرار العربية ص١٧٠ .
(٧) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ .
(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٩ .
(٩) ينظر : شرح اللمع ص١٦٧ .
(١٠) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٤/٢ .
(١١) ينظر : البسيط ٢٣٠/١ .
(١٢) ينظر أسرار العربية ص١٧٠ ، شرح اللمع للواسطى ص١٦٧ ، شرح المفصل ١٣/٩ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٠/٤ .
(١٤) سورة : الكهف من الآية (٢٠) .

ورأى أنها إذا كانت غير مختصة فحقها أن لا تعمل ، ولكنهم شبهوها بأن لغلبة استقبال الفعل بعدها ، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله فى تأويل المصدر ، فحملت على " أن " فنصب المضارع وإن لم تختص به كما عملت ما عمل ليس ، وإن لم تختص بالأسماء(١) .

كما أن الفاكهى قد بين أن القياس فى " إذن " إلغاؤها لعدم اختصاصها ولكنهم أعملوها حملالها على ظن ؛ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزئيها ، كما حملت " ما " على " ليس " وإن كانت مختصه(٢) .

كما أن من أدلتهم على بساطتها أن الأصل فى الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع ، وحيث لا دليل فالتمسك بالأصل أولى(٣)

وقد نص الأخفش على أنها الناصبة " كأن " و " لن " قال فى معانيه :

" وأما " **لن يخلف**(٤) **الله وعده** " فنصب بـ " لن " كما نصب بأن .... وكذلك ما نصب بـ " إذن " تقول : " إذن آتيك " تنصب بها كما تنصب بـ أن و بـ " لن " . "(٥)

القول الثانى : أنها مركبة من شيئين : من " إذ " و " أن " ، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها " الفتحة " إلى الذال ، وركبت النون مع " إذ " فصارتا " إذا " . وألتزم هذا النقل وغلب عليها حكم الحرفيه(٦) .

وإلى هذا ذهب الخليل فيما حكاه سيبويه عنه فى قوله :

(وقد ذكر لى بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد إذا . ولو كانت مما يضمر بعده " أن " فكانت بمنزلة " اللام " و" حتى " لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إن يأتيك ، فكان ينبغى أن تنصب " إذن " يأتيك ؛ لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذى كان فى قوله : إذن يأتيك عبد الله ....) (٧)

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٠/٤ ، حاشية يس على الفاكهى ١٤٨/١ .
(٢) ينظر : حاشية الفاكهى على شرح قطر الندى ١٤٨/٢ .
(٣) ينظر : رصف المبانى ص٧٠ .
(٤) سورة الحج من الآية (٤٧)
(٥) معانى القرآن للأخفش ٣٠١/١ ، ٣٠٢ .
(٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ ، الصفة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج١ ص٢١١ ، شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ ، الفاخر ٥٥٢/٢ .
(٧) الكتاب ١٦/٣ .

ويقوى كلام سيبويه ما ذكره السيرافى فيما روى عن الخليل أنه لا ينصب شيئ من الأفعال إلا بأن مظهرة ، أو مضمرة فى : " كى " و" لن " و " إذا "[١] ، وبه أيضا قال الزجاج[٢] ، واختاره ، وإن كان قد أستحسن قول سيبويه الذى يرى فيه أنها هى الناصبة بنفسها ؛ لأنه يرى أن النصب فى سائر الأفعال يكون " بأن " .

قال الزجاج :

(.......... قال سيبويه : حكى بعض أصحاب الخليل عن الخليل أن " أن " هى العاملة فى باب إذا . فأما سيبويه فالذى يذهب إليه ، ونحكيه عنه إن إذن نفسها الناصبة ، وذلك أن " إذن " لما يستقبل لا غير فى حال النصب ، فجعلها بمنزلة " أن " فى العمل كما جعلت " لكن " نظيرة : " إن " فى العمل فى الأسماء .وكلا القولين حسن جميل ، إلا أن العامل – عندى - النصب فى سائر الأفعال " أن " وذلك أجود ، إما أن تقع ظاهره ، أو مضمرة . [٣])

وقد علل الزجاج لاختياره هذا بأن رفع المستقبل يكون بالمضارعة فيجب أن يكون نصبه فى مضارعة ما ينصب فى باب الأسماء تقول: أظن أنك منطلق ، فالمعنى: أظن انطلاقك . وتقول : أرجوا أن تذهب ، أى : أرجوا ذهابك . فأن الخفيفة مع المستقبل كالمصدر . كما أن الشديدة مع أسمها ، وخبرها كالمصدر وهو وجه المضارعة[٤] .

و" إذن " عن هؤلاء ليست الناصبة بنفسها ، وإنما النصب بأن مضمرة بعدها، ويقوى ذلك عندهم تجويز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم ، والدعاء ، والنداء[٥] .

قال الرضى :

(وتجويز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم ، والدعاء ، والنداء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كـ " إن " و " لن " ؛ إذ لا يفصل بين الحرف ، ومعموله بما ليس من معموله . وأما قولهم فى الشرط : " إن زيدا تضرب " فهو عند البصريين بفعل مقدر ....) [٦]

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤ ، ٢٠ .
(٢) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٦٣/٢ .
(٣) معانى القرآن وإعرابه ٦٣/٢ .
(٤) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٦٣/٢ ، ٦٤ .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٢/٤ .
(٦) شرح الكافية ٤٢/٤ .

وذكر المالقى[١] أن من يرى أن النصب بإضمار " أن " إنما قال بذلك كأنه قاسها على " حتى " و " كى " ولامها ولام الجحود .

ورد المالقى ذلك بأن القياس على هذا لا يصح ؛ لأن " حتى " و " كى " ولامها ولام الجحود إنما تنصب بإضمار " أن " لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت أن مع بعضها فى بعض المواضع على ما يبين بعد ، ولما كانت " إذا " لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر ، ولا يصح إظهار " أن " بعدها فى موضع من المواضع لم يجز القياس فى نصب ما بعدها على ما ذكر[٢] .

كذلك نسب بعض النحاة هذا القول لأبى على الفارسى[٣] فذكروا أن النصب عنده بأن مضمره بعد " إذا " .

ومن الكوفيين من زعم أن إذن مركبة من " إذ " الظرفية و " أن " وعلى هذا فإن النصب يكون " بأن " المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبا تركيبا واحدا[٤] .

وقد بين المالقى أن هذا القول فاسد من وجهين :

الأول : أن الأصل فى الحروف البساطة ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع[٥]

الثانى : أنها لو كانت مركبة من "إذ" و " أن " لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل فى المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب[٦].

وذهب قوم – واختاره الرضى[٧] – إلى أنها اسم وأصلها " إذ" الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط .

---

(١) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ .

(٢) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ .

(٣) نسب القول بأن النصب بأن مضمره بعد إذن للفارسى المرادى فى الجنى ص٣٦٣ ، ابن عقيل فى المساعد ٧٤/٣ ، السيوطى فى الهمع ٦/٢ ولم أقف عليه فى : البصريات ، الحلبيات ولا البغداديات ولا العسكريات ولا العضديات ولا المسائل المنثورة ولا إيضاح الشعر الإيضاح العضدى ولا فى التعليقية ولعلهم أستشعروا ذلك من قوله فى التعليق على الكتاب : (........ قبح جواز الإيجاب هنا يدعى أن النصب لا يكون فى الفعل "بإذن " ....) فإذا لم يكن النصب بإذن كان بأن ينظر التعليق على كتاب سيبويه ١٣٣/٢ ويمكن أن يكون صرح به فى غير ذلك من مؤلفاته .

(٤) بنظر : رصف المبانى ص٦٩

(٥) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ ، ٧٠ .

(٦) ينظر : رصف المبانى ص٧٠

(٧) ينظر : شرح الكافية ٣٦/٤

والسبب ، وأصلها : إذا جئتنى أكرمتك ،حذف ما يضاف إليه إذا وعوض منها التنوين كما عوضوا فى حينئذ ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين(١) .

وبعضهم يرى أنها مركبة من " إذا " و " أن " لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كـ " إذا " والنصب " كأن " ، ثم حذفت همزة " أن " ثم ألف " إذا " لالتقاء الساكنين(٢) .

احتج القائلون بأن الناصب للفعل هو أن المضمرة بعدم اختصاص " إذن " ؛ لأنها تدخل على الجمل الابتدائية وذلك نحو قولك : إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنيه على غير الفعل / والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا(٣) .

ورد قول من قال بإضمار " أن " بعدها بأن أن لا تضمر إلا بعد حرف جر ، أو عاطف(٤) . كما رده ابن الحاجب(٥) أن قولهم النصب بأن بعدها ليس . بشيئ . "

وبعد هذا العرض السابق لأقوال النحاة فى بساطة إذن وتركيبها ترى الدراسة أن القول الصحيح الأولى بالاتباع هو ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة وأختاره ابن القواس(٦) ؛ ذلك لأن البساطه هى الأصل ، ولا يقال بالتركيب إلا بالدليل ، ولما كان التركيب دعوى لا دليل عليه كان القول به باطلا وفاسدا ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها(٧) .

ولأنه قول أكثر النحاة ، وموطن اختيارهم فقد اختاره ابن هشام(٨) ، والبعلى(٩) ، والموزعى(١٠) ، والمالقى(١١) ، والمرادى(١٢) ، والفاكهى(١٣) ، وتبعه الشيخ يس(١٤) ،

---

(١) ينظر : الارتشاف ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ ، المهمع ٦/٢ .

(٢) ينظر : المساعد ٧٤/٣ ، الهمع ٦/٢ .

(٣) ينظر : الهمع ٦/٢ .

(٤) ينظر : المساعد ٧٤/٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ص٦٩٨ ، ٦٩٩ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٤١/١ .

(٧) ينظر : المغنى ٢٧/١ ، رصف البانى ص٧٠ التصريح ٢٣٤/٢ .

(٨) ينظر : المغنى ٢٧/١ .

(٩) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٥٥٢/٢ .

(١٠) ينظر : مصابيع المغانى فى حروف المعانى ص٣٣ .

(١١) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ .

(١٢) ينظر : الجنى الدانى ص٣٦٣ .

(١٣) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(١٤) ينظر : حاشية يس ١٤٨/١ .

والأزهرى[١] . وجعل ابن مالك[٢] النصب بها هو الغالب .

قال ابن هشام :

" .... فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من " إذ " و " أن " وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها . "[٣]

وقال البعلى :

" وأما إذن فحرف غير مركب .... وقال الخليل .... والصحيح الأول لموافقته لغالب الحروف ، وما ذكره الخليل تحكم لا دليل عليه فلا يلتفت إليه ." [٤]

وبمثله قال الباقون ، وبهذا يكون ابن القواس قد وافقه الصواب فى اختياره .

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٤/٢ .

(٢) ينظر التسهيل ص٢٣٠ وشرح التسهيل ١٩/٤ ، ٢٠ .

(٣) مغنى اللبيب ٢٧/١ .

(٤) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٥٥٢/٢ .

المبحث الثانى : جزم المضارع

وفيه ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى : " مهما " بين البساطة والتركيب .

المسألة الثانية : الناصب لأسماء الشرط .

المسألة الثالثة : حكم اقتران المضارع الصالح للشرطية بالفاء .

المسألة الأولى : "مهما" بين البساطة والتركيب

قال ابن القواس :

(وأما " مهما " فكقوله تعالى - : (**مهما تأتنا**[1] **به من آية**) .

والأصح أنها " ما " الشرطية ، زيدت عليها " ما " للتأكيد ، وأبدل من الألف الأولى هاء ؛ لئلا يجتمع مثلان . وهو رأى الخليل .

- **وقال الأخفش** : أصلها : " مه " للكف ، زيدت عليها " ما " التى للجزاء .

وهو ضعيف ؛ لأنه لا معنى للكف ههنا .

ويقوى الأول : أنه قد استفهم بما وحدها .

ومنه قوله : **مهما لى الليلة مهما ليه   أودى بنعلى وسرباليه**[2]

- **وقيل** : هى اسم مفرد يجازى بها، ووزنها " فعلى" نظرا إلى أن الأصل هو الإفراد ، فعلى هذا لوسمى بها لم تتصرف للتعريف وشبه ألفها بألف التأنيث إن كانت الإلحاق، وإلا لو كانت للتأنيث امتنع صرفها معرفة ونكرة .

- **وقيل** : هى مركبة من " مه ، ومن " كما قوله[3] :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه   ....)[4] أ هـ

تفصيل القول فى المسألة :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن " مهما " الشرطية ، فتناول خلاف النحاة فى كونها بسيطة ، أو مركبة . وشمل حديثه آراء النحاة فى أصل تركيبها، وجاء اختياره موافقا لما ذهب إليه الخليل .

وستبين الدراسة حقيقة هذا الخلاف ، وموقف النحاة والباحث من ما ذهب ابن القواس إلى اختياره :

---

(١) سورة : الأعراف من الآية (١٣٢)

(٢) البيت من السريع من قصيدة لعمر بن ملقط رواها أبو زيد الأنصارى فى نوادره ص٦٢ وينظر : البغداديات ص٣١٤ ، مغنى البيب ١٢٦/١ ، شرح المفصل ٤٤/٧ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٣٢٢/١ ، شرح التسهيل ٦٩/٤ ، الهمع ٥٨/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه * أقاويل هذا الناس ماوى يندم . ولم أقف على قائله وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ، الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٢٦٦/٢ ، شرح المفصل ٨/٤ ، و " ماوى " منادى مرخم علم على امرأة .

(٤) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٢٢/١ .

- **خلاف النحاة فى بساطتها وتركيبها** :ـ

اختلف النحاة فى ذلك ولهم فيه قولان :

الأول : القول بالبساطة :ذهب جماعة من النحاة كابن الأنبارى[١]، وابن هشام[٢] إلى أن " مهما " الشرطية بسيطة ، لا تركيب فيها . فهى اسم بكمالها وضع للجـزاء ؛ وذلك لأن البساطة هى الأصل ، والتركيب دعوى لم يقم دليل عليها ؛ فلذلك لا يقال به إلا مع الدليل[٣] .

ولأنها لو وزنت لكانت بوزن " فعلى "، وقد أفادت معنى الشرط فيما وقع بعدها، فهى متضمنة لمعنى الحرف ، وعلى هذا فهى بسيطة لا تركيب فيها[٤] .

قال ابن هشام :

" وهى بسيطة ، لا مركبة[٥] .... "

واختار هذا المذهب جماعة من النحاة منهم : ابن عصفور[٦] ، والبعلى[٧] ، والموزعى[٨] ، وأبو حيان[٩] ، والألوسى[١٠] ، والسيوطى. "[١١] .

قال الألوسى : " وأسلم الأقوال – كما قال غير واحد – القول بالبساطه . "[١٢]

وبمثله قال الآخرون .

الثانى : **القول بالتركيب** :

يرى جماعة من النحاة أن " مهما " مركبة ، ولهم فى أصل تركيبها آراء :

---

(١) ينظر : البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ٣٧١/١ .

(٢) ينظر : المغنى ٣٩٢/١ .

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ص٢٩٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٢٧٩٦/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢ ، الارتشاف ٥٤٧/٢ ، الهمع ٥٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤٢/٧ ، الجنى الدانى ص٦١٢ ، توضيح المقاصد للمرادى ٢٤١/٤ .

(٥) المغنى ٣٩٢/١ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ١٩٥/٢ .

(٧) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٧٥٩/٢ ، ٧٦٠ .

(٨) ينظر : مصابيح المغانى فى حروف المعانى ص٣٦٦ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٥٤٧/٢ .

(١٠) ينظر : روح المعانى ٣٣/٩ .

(١١) ينظر : الهمع ٥٧/٢ .

(١٢) روح المعانى ٣٣/٩ .

الأول : يرى الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين ، ومن شايعهم أن " مهما " هى "ما " المتضمنة معنى الجزاء ضمت إليها " ما " الزائدة لتوكيد الجزاء ، وزيادة فى التعميم كما تزاد فى سائر كلمات الشرط نحو زيادتها مع " متى " و " أى " فى " نحو " : متى ما تخرج أخرج ، وقوله تعالى : " **أيما تدعوا** "(١)

فاستقبحوا تكرار اللفظ الواحد لما فيه من ثقل ، فأبدلوا من الألف الأولى هــاء لتحسين اللفظ ، ولرفع الثقل . (٢)

وإنما قلبت الألف هاء بتجانسها فى الهمس ، وكونهما من مخرج واحد ، فصار اللفظ" مهما "(٣)

يقول سيبويه – رحمه الله - :

" وسألت الخليل عن " مهما " فقال : هى " ما " دخلت معها " ما " لغوا بمنزلتها مــع " متى " إذا قلت : متى ما تأتنى آتك . وبمنزلتها مع " إن " إذا قلت : إنما تأتنى آتــك ، وبمنزلتها مع أين كما قال : - سبحانه وتعالى - : " **أينما تكونوا يدرككم الموت** "(٤) ، وبمنزلتها مع أى إذا قلت : " **أينما تدعوا فله الأسماء الحسنى** " ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحداً فيقولون : " ماما " فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى . "(٥)

وإنما كان القلب فى الألف الأولى ، لا فى الثانية لأنها اسم ، والاسماء أقبل للتغييــر ، والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال(٦) .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بأنه ليس شيئ من حروف الجــزاء إلا و " ما " تزاد فيه .

يقول أبو اسحاق الزجاج عقب ذكره لهذا المذهب :

---

(١) سورة : الإسراء آية (١١٠) .
(٢) ينظر : الكتاب ٥٩/٣ ، المقتضب ٤٧/٢ ، البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٢٣٩/١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٢/٧ ، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٦٨/٥ .
(٤) سورة النساء آية : (٧٨) .
(٥) الكتاب ٥٩/٣ ، ٦٠ .
(٦) ينظر شرح المفصل ٤٢/٧ ، ٤٣ .

" ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيئ من حروف الجزاء إلا و " ما " تـزاد فيه قال الله – جل ثناؤه - : " **فإما تثقفنهم فى الحرب فشردبهم** "[١]

وقوله : " **وإما تعرض عنهم** "[٢] أيضا وهذا فى كتاب الله كثير . "[٣]

اختار مذهب الخليل ، وسيبويه جماعة من النحاة منهم : أبو على الفارسى[٤] ، والزجاج[٥] ، والرضى[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابـن القـواس[٨] ، وابـن منظـور[٩] ، والطاهر[١٠] بن عاشور .

قال ابن القواس : " والأصح أنها " ما " الشرطية زيد عليها " ما " للتأكيد[١١] ...."

واستدل الفارسى[١٢] لصحة قول الخليل أن الشاعر استفهم بـ " مهمـا " كمـا يستفهم بـ أين وغيرها من الأسماء التى يجازى بها فى قوله :

مهما لى الليلة مهما ليه ؟ أودى بنعلى وسرباليه[١٣] .

وضعف ابن عصفور[١٤] قول القائلين بهذا الأصل ؛ بأنه أصل لم ينطق به فـى موضع من المواضع .

قال ابن عصفور :

---

(٧) سورة : الأنفال آية : (٥٧) .

(١) سورة : الاسراء : (٢٨) .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٩/٢ .

(٣) ينظر : البغداديات ص٣١٣ ، العضديات ص٥٢ .

(٤) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٣٥٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤٧/٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ص٧٢٠ .

(٨) ينظر : اللسان (م هـ هـ)

(٩) ينظر : التحرير والتنوير ٦٨/٥ .

(١٠) شرح الكافية ص٧٢٠ .

(١١) ينظر : البغداديات ص٣١٤ .

(١٢) البيت سبق تخريجه ص

(١٣) ينظر : شرح الجمل ١٩٦/٢ .

(ومن قال إن " مهما " مركبة من " ماما " ثم قلبت الألف هاء هروبا من اجتماع المثلين نحو قولهم فى : " حيحيت " : " حاحيت " فممكن إلا أنه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل فى موضع[1] . "

---

(١٤) شرح الجمل ١/١٩٦ .

الثانى :

وذهب الأخفش ، والبغداديون كما نسب[1] للزجاج – إلى أن " مهما " مركبة من " مه " بمعنى : اكفف أو اسكت و " ما " الشرطية[2] .

وعلى هذا : فاللفظ لم يدخله أى تغيير ، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما .

قال المرادى :

" وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هى مركبة من " مه " بمعنى : " اسكت " و " ما " الشرطية ..... "[3]

ضعف ابن القواس[4] هذا القول بعد أن عزاه إلى الأخفش مبينا وجه ضعفه أن كونها مركبة من " مه " للكف زيدت عليها " ما " التى للجزاء ، بأنه لا معنى للكف ههنا.

والحقيقة أن هناك نظرا فى نسبة ابن القواس ، وبعض النحاة كالرضى[5] ، والمرادى[6] ، وأبو حيان[7] ، والسيوطى[8] هذا القول للزجاج ؛ وذلك لأنه إبان تعرضه للحديث عن " مهما " وأقوال النحاة فيها أثناء تفسير قوله تعالى :

" **وقالوا مهما تأتنا به من آيه لتسحرنا بها**[9] "

عقب على كلامه عنها بما يدل على اختياره لمذهب الخليل فقال :

" والتفسير الأول هو الكلام ، وعليه استعمال الناس[10] ".

وهو يريد بالتفسير الأول تفسير الخليل ، وسيبويه لتركيب " مهما " .

ومما يعضد ذلك أن هذا القول نسبه الفخر الرازى[11] ، والقرطبى[12] ، والشوكانى[13] ، إلى الكسائى بينما نسبه ابن مالك[14] لعامة الكوفيين .

---

(١) شرح الجمل ١٩٦/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ، الجنى الدانى ص٦١٢ ، الارتشاف ٥٤٧/٢ ، الهمع ٥٧/٢ .

(٣) الجنى الدانى ص٦١٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٧٢٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٢٥٣/٢ .

(٦) ينظر : الجنى الدانى ص٦١٢ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٥٤٧/٢ .

(٨) ينظر : الهمع ٥٧/٢ .

(٩) سورة : الأعراف من الأيه (١٣٢)

(١٠) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٨/٢ .

(١١) ينظر : مفاتيح الغيب ٢٢٦/٧ .

(١٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٧٩٦/٤ .

(١٣) ينظر : فتح القدير ٣٣٤/٢ .

(١٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٩/٢ .

كما أن سيبويه أجاز هذا التركيب فى " مهما " على قلة حيث قال :

(وقد يجوز أن يكون : " مه " كـــ " إذ " ضم إليها " ما "[١] .)

يريد : "إذ " التى قد جوزى بها حين ركبت مع " ما " وصارتا : " إذ ما "[٢]

الثالث :

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها مركبة من " مه " بمعنى أكفف ، و " من " فقالوا منها : " مهمن "[٣]

وحكى أبو بكر بن الأنبارى[٤] أن من أدوات الشرط : " مهمـــن " ، وأصـــلها : " من من " فاستثقلوا الجمع بين لفظتين متفقتين ؛ فأزالوا النون الأولى ، وجعلوا الهـــاء فى موضعها ، وبدلا منها .

قال أبو بكر الأنبارى بعد ذكره أقوال النحاة فى " مهما " :

" وكذلك " مهمن " أصله : " من من " فاستثقلوا الجمع بين لفظتين متفقتـــين ، فـــأزالوا النون الأولى ، وجعلوا الهاء فى موضعها وبدلا منها .

أنشد الفراء :

أماوى مهمن يستمع فى صديقه أقاويل هذا الناس ماوى يندم[٥]

أراد من يستمع فى صديقه . "[٦]

وذكر الرضى[٧] ، وابن يعيش[٨] أنه لو ثبت ما حكى عن الكوفيين لكان ذلـــك مقويا لمذهب الزجاح ، والأخفش ، القائل بتركيبها من " مه " ، و " ما " لأنه كمـــا أن: " مهمن " مركبة من " مه " و " من " ، فكذلك " مهما " مركبة من : " مه " و " ما " .

وقد أشار ابن القواس فى نصه السابق إلى هذا القول إشارة تدل على تـــضعيفه له، وابتذاله إياه حيث قال :

---

(١) الكتاب ٦٠/٣ .

(٢) ينظر : المسائل العضديات لأبى على الفارسى ص٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ .

(٤) ينظر : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى ٢٦٦/٢ .

(٥) البيت سبق تخريجه ص

(٦) الزاهر ٢٦٦/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢٥٣/٢ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤٣/٧ .

" وقيل : هى مركبة من : " مه " و " من " . "[1]

واستبعد أبو على الفارسى[2] القول السابق مبينا وجه استبعاده له بأنه يلزم منه أن تكون : " مه " بمعنى : " كف " التى هى بمعنى الأمر ، ولو كانت بمعنى الأمر لوجب أن ينجزم الفعل الذى بعدها بالجواب كما ينجزم إذا قال : كف أكعطك ، لأن الفعل الثانى فى قوله : مهما تعطنى آخذ لا يكون له جازم ، وإذا كان كذلك لم يحمل على أنه بمعنى : كف ، ولكنه يكون حرفا . بمنزلة " إذ " .

كما اعترض عليه أيضا جماعة من النحاة بأن كونها مركبة من " مه " بمعنى : " اكفف " لا يتناسب مع وجود الشرط ؛ لأنه لا معنى للكف هنا إلا على بعد كأن يقال فى : مهما تفعل أفعل : إنه رد على كلام مقدر ، فكأن قائلا قال لك : أنت لا تقدر على ما أفعل . فقلت له : مهما تفعل أفعل . فكأنك قلت له : اكفف . ما تفعل أفعل . ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة ، وصار يجزم به كما يجزم ما بعد " ما " و " من "[3] .

ولابن عصفور اعتراض آخر على هذا المذهب بين فيه أسباب بطلانه بالحجة والدليل.

يقول ابن عصفور :

" فمن قال إنها مركبة من " مه " و " ما " فلا يخلو أن يجعلها كالشيئ الواحد ، أولا يجعلها ،فإن لم يجعلها كالشيئ الواحد ، فلا يخلو الجازم من أن يكون " مه " ، أو " ما " فإن قال الجازم " مه " فلا ينبغى له أن يجزم إلا فعلا ؛ لأنه بمنزلة الأمر ، والأمر لا يطلب إلا جوابا خاصة ، وهذا قد جزم فعلين ، فدل ذلك على بطلان قوله .

وإن قال : إن الجازم " ما " فباطل ؛ لأن العرب تقول : " مهما تمرر أمر به " ، فلا تفصل بين حرف الجزم ، والمجزوم بشيئ فدل على بطلان قوله .

ومن قال إن " مه " مع " ما " كالشيئ الواحد فيقال له : لا يدعى التركيب إلا بدليل ولا دليل على ذلك . "[4]

---

(١) شرح الكافية ص٧٢٠ .

(٢) ينظر : المسائل العضديات ص٥٢ .

(٣) ينظر : البغداديات ص٣١٤ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ١١١٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ، الهمع ٥٧/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢ ، ١٩٦ .

كذلك ضعف ابن يعيش هذا بأنه يلزم أن يكون كل موضع جاء فيه " مهما " أريد فبه معنى الكف ، وما يظن القائل :

.... **وأنك مهما تأمرى القلب يفعل**(١)

أراد : وإنك اكففى . ما تأمرى القلب يفعل(٢) .

وبعد هذا العرض السابق لأقوال النحاة فى مهما من حيث كونها بسيطة ، أو مركبة ، فقد رأت الدراسة أن القول بالتركيب عامة قول مردود عليه بأنه على خلاف الأصل ، وبأنه دعوى لا دليل عليها ، فلذلك لا يصح القول به . والأولى الأخذ بالبساطة التى هى الأصل ، ولأنه قول سلم من الاعتراضات الوارد على غيره ، كما أنه إختيار جماعة من النحاة كابن هشام ، وأبو حيان ، والألوسى ، وابن عصفور ، والبعلى ، والموزعى

وعليه فلست أوافق ابن القواس فى اختياره لمذهب سيبويه ، لأنه اختيار لأصل لم ينطق به .

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : أغرك منى أن حبك قاتلى * وقائله امرؤ القيس من معلقته وقبله :

أفاطم مهلا بعد هذا التدلل   وإن كنت قد أزمعت صرمى فاجملى

وإن تك قد ساءتك منى خليقة   فسلى ثيابى عن ثيابك تنسل

ينظر : ديوانه ص   والبيت من شواهد الكتاب ٢١٥/٤ ، البغداديات ص٣١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ ، الهمع ٢١١/٢ ، معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٣٠٤/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٣/٧ .

المسألة الثانية : الناصب لأسماء الشرط

قال ابن القواس :

" واعلم أن هذه الكلم التى يجازى بها – غير الحرف – إن كانت أسماء فموضعها من الإعراب على حسب ما يقتضيه ما بعدها ؛ لأنه إن لم يقتض النصب نحو : من يقم أقم معه كان موضعها رفعا بالابتداء . وإن اقتضاه نحو : من تكرم أكرم كان موضعها نصبا وإن كانت ظروفا كانت منصوبة مطلقا[١] .

واختلف فى الناصب لها :

فمنهم من ذهب إلى أنه فعل الشرط[٢]

ومنهم من ذهب إلى أنه الجواب[٣] والأول أولى ؛ لأن الجواب قد يكون جملة اسمية وهى لا تعمل[٤] كقوله تعالى : " **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى**[٥] . "[٦]أ هـ

<u>**التحليل والبيان**</u> :

تعرض ابن القواس فيما سبق لخلاف النحاة فى عامل النصب فيما جاء منصوبا من أسماء الشرط فذكر أن للنحاة فى الناصب قولين ذكرهما ، منتهيا من ذلك إلى إختياره لأحدهما . وسيتضح بالتحليل مدى هذا الخلاف وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

الأسماء التى يجازى بها قد تكون تارة فى موضع رفع ، وتارة فى موضع نصب فإذا كانت فى موضع رفع نحو قولك : " من يقم أقم معه " فـ " من " رفع بالابتداء وما بعدها من الجملة خبر لها ، وكذلك تقول : من يأتنى أكرمه . فـ " من " مبتدأ وفعل الشرط هو الخبر ، وليس لها هنا ولا فى الاستفهام صلة ولا صفة[٧] .

---

(١) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٥٠ ، المقتصد ١١١٦/٢ .

(٢) هذا مذهب الفارسى فى الايضاح ص٣٣٢ ، وابن الحاجب فى الايضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ وغيرهم .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(٤) ينظر : الايضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(٥) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(٦) شرح الكافية ص٧٢٥ ، ٧٢٦ . وينظر شرح ألفية ابن معطى ٣٢٢/١ .

(٧) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٥٠ .

ومثل من فى ذلك " ما " و " مهما " تقول : " ما تأمر به أفعله " . وما تصنع أصنع مثله فـ " ما " فيما سبق – فى موضع رفع بالابتداء ؛ لأن فعل الشرط مشغول عنه بالعمل فى ضميره[١] .

وأما إذا كانت فى موضع نصب فللنحاة فى عامل النصب فيها قولان :

القول الأول :

يرى جماعة من النحاة كأبى على الفارسى[٢] ، وعبد القاهر الجرجانى[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وابن الخباز[٥] ، والنيلى[٦] ، وابن أبى الربيع[٧] : أن العامل فى أسماء الشرط المنصوبة ، أو الظروف إنما هو فعل الشرط الواقع بعدها .

تقول : من تكرم أكرم ، ومن تضرب أضرب ، فـ " من " موضعها نصب بتضرب ، ولا يجوز تقديم الناصب عليها ، لأن " من " فى الاستفهام ، والجزاء لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها شيئ .

وكذلك تقول : ما تفعل أفعل وأى الناس تكرم أكرم . [٨]

قال أبو على الفارسى :

(وقد تقع أسماء موقع " إن " وتلك الأسماء منها ما هى غير ظروف ومنها ما هى ظروف . فما كان غير ظروف فنحو : ما ومن وأيهم تقول : من تكرم أكرم وأيهم تعط أعطى وما تركب أركب وفى التنزيل : " **ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها** "[٩] وقال عز وجل : " **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى** "[١٠] .... والظروف التى يجازى بها : متى وأين وأنى وأى .... تقول : متى يأتنى آتة ومتى ما تقم أقم وأين

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٩٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدى ص٣٢٣.

(٣)ينظر : المقتصد ١١١٦/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(٥) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٥٧ .

(٦) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٠٢ .

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١٥٣/١ ، ١٥٤ .

(٨) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٥٠ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص١٥٣ .

(٩) سورة : فاطر الآية (٢) .

(١٠) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

تذهب أذهب وأى حين تركب أركب . فهذه الأسماء التى جوزى بها اذا نصبت أنتصبت بالفعل الذى هو شرط . [١])

وقد استدل عبد القاهر على أن فعل الشرط هو العامل لا غيره بأن اسم الشرط قد يكون منصوب المحل نحو بمن " تمرر أمرر " ، فهو متعلق حينئذ بفعل الشرط[٢] .

قال الجرجانى :

(والعامل فى هذه الأسماء والظروف هو فعل الشرط فإذا قلت : أى رجل تضرب أضرب كان النصب فى أى رجل بتضرب .... وكذا إذا قلت : أين تقم أقم كان العامل فى أين تقم .... ومما يقطع بأن فعل الشرط عامل فى الاسم أنك تقول بمن تمرر أمرر ، وبأيهم تذهب أذهب . فترى حرف الجر داخلا على الاسم هو لا محالة متعلق بفعل الشرط . [٣])

واسم الشرط – من غير الظرف إما أن يكون منصوبا لفظا بفعل الشرط وذلك إذا كان معربا كما فى : " أى فى " قوله تعالى : " **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى**[٤] " .

وإما أن يكون فى موضع نصب بفعل الشرط لفظا كما فى الأسماء المبنية نحو : من تضرب أضرب ومهما تصنع أصنع مثله .

وإما أن يكون فى موضع نصب بفعل الشرط محلا وذلك إذا دخل عليه حرف جر كما فى قولك : بمن تمرر أمرر[٥] .

فإن اسم الشرط فى الأول لما كان معربا ظهر النصب عليه " فأى " فى الآية الكريمة منصوب بـ " تدعوا " .

ومن فى قولك من تضرب أضرب مبنى فى موضع نصب ، ولولا بناؤه لظهر النصب على لفظه ؛ لأن المفعول به حكمه النصب وقد وقع مفعولا .

---

(١) الإيضاح العضدى ص٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) ينظر المقتصد ١١١٦/٢ .

(٣) ينظر : المقتصد ١١١٦/٢ .

(٤) سورة : الإسراء من الآية (١١٠)

(٥) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٩٦ .

وهو فى نحو قولك بمن تمرر فى محل نصب ، لأنه فى موقع المفعول به ، لأن " مر " لما كان قاصرا عن نصب المفعول به بنفسه توصل له بحرف الجر ، فالجار والمجرور " بمن " فى محل نصب مفعول به للفعل بعده .

واسم الشرط إنما يعمل فى الفعل بإعتبار تضمنه معنى الحرف الذى وضع لمعنى الشرط بينما عمل فعل الشرط فى اسم الشرط بإعتبار تعلق حرف الشرط به ، وقد عمل فعل الشرط فيما قبله لقوته ، ولا يجوز أن يعمل حرف الشرط فيما قبله لضعفه[١] وإليه ذهب كثير من النحاة فقد قال به وصححه ابن يعيش[٢] وعمر بن إبراهيم الكوفى[٣] والصيمرى[٤] ، وابن عصفور[٥] ، وأبو حيان[٦] ، وابن الناظم[٧] ، وابن القواس[٨] ، متبعا فى ذلك ابن الحاجب[٩] الذى صحح هذا المذهب بقوله

(............ وهذه الأسماء العامل فيها شرطها على الصحيح .[١٠])

وقال عمر بن إبراهيم الكوفى :

(واعلم أن هذه الأسماء التى يجازى بها قد تكون فى موضع رفع ، وتارة فى موضع نصب ، فإذا كانت فى موضع نصب كان العامل فيها ما بعدها من فعل الشرط دون فعل الجزاء ؛ لأنه هو الذى يليها .)[١١]

فإن قيل : فكيف تكون جازمة للفعل والفعل ناصب لها فيكون كل واحد منهما عاملا معمولا فيلزم منه الدور ؟ .

والجواب عن هذا أنه لا يلزم من عمل كل واحد منهما الدور ؛ لأن كل واحد منهما عمل فى الآخر من جهة تخالف الجهة التى عمل منها غيره ؛ لأن أسماء الشرط تجزم

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٦/٢ ، التبصرة والتذكرة للصيمرى ٤١٦/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٥/٧ .

(٣) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٥٠ .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ٤١٦/١ .

(٥) ينظر : المقرب ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٥٦٤/٢ .

(٧) ينظر : شرح الألفية ص٤٩٦ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ص٤٢٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٢٢/١ .

(٩) ينظر : الايضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(١٠) الايضاح ٣٥/٢ .

(١١) البيان فى شرح اللمع ص٤٥٠ .

الفعل بما فيها من تقدير حرف الشرط ، ويعمل الفعل فى اسم الشرط بإعتبار تعلقه به فالجهة التى عمل كل منهما فى صاحبه مختلفة وليس عملهما من جهة واحدة ، والممتنع أن يكون من جهة واحدة [١] .

القول الثانى :

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل فى أسماء الشرط هو جواب الشرط[٢] .

وهذا قول لم ينسبه أحد من النحاة إلى أحد بعينه وإنما عبروا عنه بقيل مما يدل على ضعفه . ورد هذا القول ابن الحاجب[٣] وتبعه فى ذلك ابن القواس[٤] بأن قوله ليس بشئ ، لأنه يجوز أن يكون جواب الشرط مما لا عمل له كأن يكون جملة اسمية كما فى نحو قوله تعالى : " **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى**[٥] " ونحو قولك : أى رجل تضرب فإنى أكرمه . فأسم الشرط فيما سبق ليس له جواب يصح عمله فى اسم الشرط وبذلك وجب أن يكون العامل فعل الشرط لا الجواب[٦] .

ولا يجوز أن يقال أن كل واحد من الشرط والجزاء عامل فى اسم الشرط ؛ وذلك لأن اسما واحدا لا يكون معمولا لفعلين فى حال واحدة ، ولو جاز هذا لجاز أن تقول فى قولك : ضربت وأعطيت زيدا : إن زيدا منصوب بكل واحد منهما دون أن يكون التقدير : ضربت زيدا وأعطيت زيدا[٧] .

وبعد :

فهذا ما قاله النحاة فى عامل النصب فى أسماء الشرط . أرى أن الصحيح الأولى بالاختيار القول الأول الذى يرى أصحابه أن فعل الشرط هو عامل النصب فى اسم الشرط وهو ما اختاره ابن القواس متبعا فى ذلك ابن الحاجب ؛ وذلك لأنه قول أكثر النحاة ، ولأن اسم الشرط يتعلق به ، كما أن فى القول الثانى ما يدل على بطلانه بأن الجواب إذا كان جملة اسمية فليس ثم عامل فيها يعمل النصب فى اسم الشرط .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٨٣/١ ، ٣٥/٢ ، ٣٦ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج١ ص٢٠٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٢٢/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(٣) ينظر : الايضاح ٣٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٧٢٥ .

(٥) سورة : الإسراء من الآية : (١١٠)

(٦) ينظر : الايضاح فى شرح المفصل ٣٥/٢ .

(٧) ينظر : المقتصد فى شرح الايضاح ١١١٦/٢ .

المسألة الثالثة : حكم اقتران المضارع الصالح للشرطية بالفاء

قال ابن القواس :

" .... فالحاصل أن الجزاء بالنسبة إلى الفاء ثلاثة أقسام :

قسم يمتنع فيه دخولها ، وقسم يجوز فيه الوجهان ، وقسم يجب .

أما الأول .... وأما الثانى . وهو ما يجوز فيه الوجهان – فهو أن يكون الجزاء مضارعا مجردا من السين أو سوف ، إما مثبتا أو منفيا بلا نحو : إن تقم لا أقوم .... أما المضارع المثبت فلأنه يحتمل أن يجعل خبر مبتدا محذوف ، وحينئذ يجب دخول الفاء لعدم تأثير الجازم ، وفى التنزيل : " **ومن عاد فينتقم الله منه**[١] " أى:فهو ينتقم الله منه .

وأن يجعل هو الجزاء ، وحينئذ لا حاجة إلى الفاء ؛ لارتباطه بالشرط لذاته ، وهو أولى لعدم الحذف والإضمار ."[٢] أ هـ

التحليل والبيان :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن حكم دخول الفاء على المضارع الصالح لأن يقع شرطا إذا وقع جوابا مثبتا كان أو منفيا . وقد ذكر فى المثبت الواقع جوابا أن من النحاة من يوجب دخول الفاء عليه ، ومنهم من يرى أن تركها أولى وهو ما اختاره ابن القواس .

وسيتضح بالتحليل تفصيل القول فى ذلك ، وبيان موقف النحاة ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

الأصل فى جواب الشرط أن يكون فعلا ، كما أن الشرط الذى هو علة له فعل ، فالأول سبب للثانى ، والثانى مسبب عنه ، ثم توصلوا بالفاء إلى المجازاة بالجملة الاسمية ؛ لأن الفعل يلزم فاعله ، فهو مع فاعله مركب من مخبر به ومخبر عنه ، والجملة الاسمية مركبة من مخبر به ومخبر عنه ، لكنها لا دلالة لها على استقبال ، ولا على كونها مسببة عن الشرط فتوصلوا إلى إيقاعها موقع الجملة الفعلية بأن أولوها

(١) سورة : المائدة من الآية (٩٥) .

(٢) شرح الكافيه ص٧٣٠ وينظر : شرح ألفيه ابن معطى ٣٣٢/١ .

حرفا عاطفا مقتضيا للتعقيب والسببية ، فتحصل فائدة الجملة الفعلية ، فهذه هى الحكمة فى دخول الفاء فى الجواب[١] .

ودخول الفاء على الجواب يكون واجبا وغير واجب

فيجب دخول الفاء فى كل جواب يمتنع أن يكون شروطا[٢] وذلك فى :

الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : " **وإن يمسسك بخير فهو على كل شـيئ قـدير** "[٣]

والطلبية نحو قوله تعالى : " **قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى** "[٤]

والجملة الفعلية التى فعلها جامد . كقوله تعالى : " **إن ترن أنا أقل منـك مـالا وولدا فعسى ربى** "[٥]

أو مقرون بقد نحو : " **إن يسرق فقد سرق أخ له** "[٦]

أو تنعيس نحو : " **وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله** "[٧]

أو مقرون " بلن " نحو : " **وما يفعلوا من خير فلن يكفروه** "[٨]

أو " ما " نحو : " **فإن توليتم فما سألتكم من أجر** "[٩]

فكل ما لا يصلح أن يقع شرطا إذا وقع جزاء فلابد فيه من الفاء تقول : إن قـام زيد فعمرو يكرمه ، فتأتى بإلفاء لأن المبتدأ لا يلى الشرط ، فلا يكون شرطا ، فلـذلك احتاج إلى الفاء للربط ، وكانت الفاء أولى من الواو لأن معناها التعقيب بغير مهلـة ، وجواب الشرط كذلك ؛ لأنه يقع عقيب الشرط بلا مهلة[١٠] .

وجواب الشرط فى الأصل يجب أن يكون صالحا للشرط بأن يكـون فعـلا ماضـيا متصرفا عاريا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أى مثبتا أو منفيا بـ " لا " أو " لم "[١١] .

---

(١) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٥٨١/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٢/٢ .
(٢) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤٥/٤ ، ٤٦ .
(٣) سورة : الأنعام من الآية (١٧) .
(٤) سورة : آل عمران من الآية (٣١) .
(٥) سورة : الكهف من الآية : (٣٩ ، ٤٠) .
(٦) سورة : يوسف من الآية (٧٧) .
(٧) سورة : التوبة من الآية (٢٨) .
(٨) سورة : آل عمران من الآية (١١٥) .
(٩) سورة : يونس من الآية (٧٢) .
(١٠) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١ ج١ ص١٩٨ ، ١٩٩ ، شرح اللمع للوسطى ص١٧٦ .
(١١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١١٥/٤ ، الجنى الدانى ص٩٦ .

فإن كان كذلك لم يحتج إلى الفاء .

واختيار ابن القواس هنا يختص بالمضارع المثبت الواقع جوابا للشرط ، وحكم اقترانه بالفاء ، وهذا موطن خلاف بين النحاة يتضح ذلك فيما يأتى :

أولا :

يرى أكثر النحاة أن الفعل المضارع الذى يصلح لأن يقع شرطا يمتنع اقترانـه بالفاء إذا وقع جوابا ، فإذا ورد مقترنا بها وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محـذوف ، بمعنى أن جملة المضارع من الفعل و الفاعل تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وبذلك تكون الفاء داخلة على جملة اسمية مكونه من مبتدإ وخبر ، والجملة الاسمية لمـا كانـت لا تصلح لأن تقع شرطا وجب اقترانها بالفاء ، فدخول الفاء على قـولهم لازم وواجـب للسبب المذكور(١) .

فمن ذلك ما جاء فى قوله تعالى : " **ومن عاد فينتقم الله منه** "(٢)

فالفاء فى الحقيقة داخلة على مبتدأ محذوف ، والمضارع خبر لهذا المبتدأ ، ولذلك رفع المضارع ؛ لأنه واقع موقع الخبر ، والتقدير : ومن عاد فهو ينتقم الله منه .

وإنما كان دخول الفاء واجبا عند هؤلاء لعدم تأثير الجازم بجعل المضارع خبر لمبتـدأ محذوف ، ولذلك رفع(٣) .

ومثل ذلك فى حكم المضارع المنفى بـ " لا " نحو قوله تعالى : " **فمن يـؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا** "(٤) فلما لم يكن للجازم تأثير ورفع المضارع ، وجـب دخول الفاء ، والحقيقة أنها داخلة على مبتدأ محذوف والمضارع خبر له ، والتقـدير : فهو لا يخاف بخسا ولا رهقا(٥) .

قال سيبويه :

(............ إن تأتنى فأكرمك أى : فإن أكرمك ، فلابد من رفع فأكرمك إذا سـكت عليه ؛ لأنه جواب وإنما ارتفع لأنه مبنى على مبتدأ . ومثل ذلك قوله – عز وجل - :

---

(١) ينظر : المقتصد ١٠٩٩/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٥٢٨/٢ ، توجيه اللمع ص٣٧٧ ، ٣٧٨ ، معانى القـرآن للأخفش ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ .

(٢) سورة: المائدة من الآية (٩٥)

(٣) ينظر : توجيه اللمع ص٣٧٨ ، حاشية الخضرى ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .

(٤)سورة : الجن الآية (١٣) .

(٥) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص١٩٨ .، توجيه اللمع ص٣٧٧ ، ٣٧٨ .

" **ومن عاد فينتقم الله منه** "[١] ومثله : " **ومن كفر فأمتعه قليلا** "[٢] ومثله : " **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا**[٣] " .)[٤]

ففى نص سيبويه ما يؤكد ما سبق تقريره من وجوب رفع الفعل المضارع الذى اقترن بالفاء ؛ لأنه مبنى على مبتدأ مقدر بعد الفاء التى لزمته ، لأن فى عدم تقدير المبتدأ مخالفة لما سبق أن قرره النحاة ، وجرى فى كلام العرب من أن الفاء لا تدخل على ما يصلح أن يقع شرطا والمضارع فى نحو الآيات السابقة لا حاجة له إلى الفاء ما لم يقدر المبتدأ ، ففى تقدير المبتدأ تكون الفاء لازمة ، لأن جواب الشرط بذلك يكون جملة اسمية ، وهى لا تقع شرطا فلذلك لزمته الفاء .

وبذلك قال ابن جنى[٥] ، وعبد القاهر الجرجانى[٦] ، وأبو على الشلوبين[٧]، وعمر ابن إبراهيم الكوفى[٨] وابن الخباز[٩] ، وابن أبى الربيع[١٠] ، وابن مالك[١١] .

وقال ابو على الشلوبين

(وكذلك كان ينبغى فى الفعل المستقبل الذى ليس معه حرف التنفيس نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، وإن يقم زيد يقم عمرو ، إلا يدخل عليه الفاء أصلا ، لأنه يتصل بأداة الشرط ، فينبغى أن يسأل كيف دخلت الفاء فيه وحقها ألا تدخل فيه ؟ وإذا كان حقها ألا تدخل فى الموضع ، فكان ينبغى ألا يكون لدخولها أثر من إيجاب الرفع ، لأن دخولها دخول فى غير موضعه ، فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنها دخلت على الفعل المستقبل وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ هو ضمير

---

(١) سورة : المائدة من الآية (٩٥) .
(٢) سورة البقرة من الآية (١٢٦) .
(٣) سورة : الجن الآيه (١٣) .
(٤) الكتاب ٦٩/٣ .
(٥) ينظر : اللمع ص٢١٥ ، ٢١٦ .
(٦) ينظر : المقتصد ١٠٩٩/٢ .
(٧) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٥٢٧/٢ .
(٨) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٤٥٢ .
(٩) ينظر : توجيه اللمع ص٣٧٦ .
(١٠) ينظر : الملخص ١٥٦/١ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ٧٩/٤ .

الأمر والشأن فى مثل قولك : إن قام زيد فيقوم عمرو أو غيره فى مثل : " **ومن عاد فينتقم الله منه**[١] " أو فى مثل : إن يقم فأقوم .

والسبب فى هذه الدعوى ما استقر بالاستقراء مما تقدم من أن الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء ، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها ، فلما وجد النحويون الفاء فى هذه المواضع أعنى فى مثل : إن يقم زيد فيقوم عمرو " **ومن عاد فينتقم الله منه** [٢] " وإن يقم فأقوم ،وكان هذا الذى بعدها فى الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط ، دل ذلك على أن الفاء لم تدخل عليه ، وإنما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط والذى يمكن أن يكون من ذلك هنا جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هى الخبر والمبتدأ مضمر بعدها ، لأن الفاء مما يضمر المبتدأ بعدها كثيرا ، ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنه واقع موقع الخبر والخبر أصله أن يكون اسما مفردا ، والوقوع موقع الاسم هو سبب الرفع فى الأفعال ، فيستقم ذلك الاستقراء ويستتب على هذا الذى ذكرناه ويجئ على قياس كلام العرب .

فإن لم يقل ذلك لم يجئ على قياس كلام العرب ولا على ما استقام عليه الاستقراء واستتب ، فلذلك ادعى النحويون فى ذلك ما " ادعوه من إضمار المبتدأ على ما ذكرنا من تنويعه . "[٣]

والذى يبدو مما سبق أن الفاء هنا لزم دخولها ؛ لأنها لم تدخل فى الحقيقة على المضارع نفسه ؛ لأن المضارع إذا كان هو الجواب فإنه لا حاجة له بدخولها لصلاحيته، لأن يقع شرطا ، وإنما هى داخلة فى الحقيقة على جملة اسمية المضارع هو الركن الثانى فيها ، والركن الأول " المبتدأ " مضمر .

ولولا ذلك لقضى بزيادة الفاء وجزم المضارع ، لأن الفاء حينئذ تكون فى حكم الساقطة ، فلما التزمت العرب رفع المضارع بعدها ، علم من ذلك بأنها ليست زائدة وأنها داخلة على المبتدأ المقدر ، كما تدخل على المبتدأ الصريح[٤] .

---

(١) سورة : المائدة من الآية (٩٥) .

(٢) سورة : المائدة من الآية (٩٥) .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٢٧/٢ ، ٥٢٨ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٧٩/٤ ، حاشية الخضرى ١٢٣/٢ .

قال ابن مالك :

(وينبغى أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف ، ولولا ذلـك لحكـم بزيادة الفاء وجزم المضارع ؛ لأنها حينئذ فى تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل علـى مبتدأ مظهر .) [١] .

ثانيا :

وذهب ابن الناظم[٢] إلى أن المضارع الصالح لأن يقع شرطا الأكثـر فيـه أن يخلو من الفاء ، بأن يجعل هو الجواب ، وحينئذ لا حاجة إليها لارتباطه بالشرط لذاتـه وهذا ما اختاره ابن القواس[٣] لعدم الحذف والإضمار فيه .

قال ابن القواس :

(.... أما المضارع المثبت فلأنه يحتمل .... وأن يجعل هو الجزاء ، وحينئذ لا حاجة إلى الفاء لارتباطه بالشرط لذاته ، وهو أولى ، لعدم الحذف والإضمار . [٤])

وهو نفسه ما قرره فى شرح ألفيه ابن معطى بقوله :

" أما الفعل فلا يخلو إما أن يكون ماضيا منصرفا أو لا يكون ، فإن كـان الأول ... وإن كان الثانى فإن لم يكن طلبا جاز أن يجعل نفس الجواب ، فلا تدخل الفاء مثبتا كان أو منفيا وهو الأكثر . [٥] "

وقد صرح ابن الناظم بما ذهب إليه فيما سبق أن ذكرته بقوله :

" واعلم أن الجواب متى صح أن يجعل شرطا وذلك إذا كان ماضيا منـصرفا مجردا عن قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بـ " لا أو لم " فالأكثر خلوه مـن الفاء ، ويجوز اقترانه بها . "[٦]

---

(١) شرح التسهيل ٧٩/٤ .

(٢) ينظر : شرح الألفية ص٤٩٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطى ٣٣٢/١ .

(٤) شرح الكافية ص٧٣٠ .

(٥) شرح ألفية ابن معطى ٣٣٢/١ .

(٦) شرح الألفية ص٤٩٨ .

وقد وافقه فى ذلك ابن عقيل فصرح بأن مدخولها هو الجواب بقوله :

" ويمكن جعل الفاء رابطة كهى فى الجملة الاسمية ، ولا حذف بل المقترن بالفاء هو الجواب.(١) "

وعلى ما ذهب إليه ابن الناظم اعترض المرادى(٢) بأن قوله : " ويجوز اقترانه بها " يقتضى أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء . وهو نفسه ما قال به ابن عقيل.

وأجاب المرادى بأن التحقيق حينئذ أن يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية . (٣)

ثالثا :

وذهب ابن الحاجب إلى أن المضارع المثبت أو المنفى " بلا " يجوز فيه إثبات الفاء كما يجوز تركها . (٤)

قال ابن الحاجب :

(وإن كان مضارعا مثبتا أو منفيا " بلا " فالوجهان . (٥))

وإنما جاز الوجهان عنده لصحة تقدير تأثير حرف الشرط فيهما ، وصحة نفى تأثيره وبيان ذلك :

أن المنفى بـ " لا " إن أجريتها مجرى " لن " فى أصل وضعها تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع " لن " والسين وسوف ، إذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء .

وإن قدرت " لا " هذه مثل تقديرها فى نحو قولك : أريد أن لا تقوم – لمجرد النفى – صح لحرف الشرط "أن يكون له تأثير فى الفعل ، فيمتنع دخول الفاء ، كأنهم

---

(١) المساعد ١٥٢/٣ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ٢٤٩/٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٥٠/٤ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٨٤/٣ وينظر أيضا : شرح الوافية نظم الكافية ص٣٥٣ .

(٥) الكافية ص٢٠٠ وشرح الكافية ٨٨٤/٣ .

لما قصدوا إلى نفى الفعل الواقع بعد " أن " المصدرية جردوا " لا " عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفى خاصة .

وتوجيه جواز الوجهين فى المضارع المثبت عنده أنك إن جعلته خبرا لمبتدأ محذوف تعذر تأثير حرف الشرط فيه ، فيتعين دخول الفاء فيه ، وليس بالكثير لما يلزم منه الإضمار من غير حاجة .[1]

ويبدو من هذا أنه إذا كان دخول الفاء عند جعله خبرا لمبتدأ محذوف ليس بالكثير لما فيه من الإضمار من غير حاجة ، فإن الكثير هو ألا يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإنما يكون هو الجزاء ، ولا حاجة إلى الفاء كما أنه لا حاجة هنا إلى الحذف والإضمار . وهو ما اختاره ابن القواس[2] والذى يبدو لى أنه قد استقى اختياره من كلام ابن الحاجب السابق ، فهذا مفهوم من ذاك .

ومن مجيئه على وجه دخول الفاء على المبتدأ المضمر ما استدل به ابن الحاجب من قراءة حمزة [3] قوله تعالى : " **إن تضل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى** "[4]

قال ابن الحاجب : " وهو قليل "[5] .

وأما إن جعلته هو نفسه الجواب تحقق تأثير حرف الشرط للاستقبال ، فيتعين حينئذ حذف الفاء ولا إضمار حينئذ[6] .

وبه أيضا قال الرضى[7] متبعا ابن الحاجب فى ذلك فذكر : أن المضارع المثبت والمنفى " بلا " يجوز فيهما إثبات الفاء وتركها ، وقد استدل لإثباتها بقوله تعالى : " **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا** "[8]

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٨٨٤/٣ (بتصرف) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٠ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٣٢/١ .

(٣) ينظر : فى هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر ص١٦٦ ، معانى القرآن للفراء ١٨٤/١ ، ما من به الرحمن ص١٢٦ ، البحر ٢٢٢/٢ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٨٢ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٨٨٥/٣ .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٨٨٥/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ١١٧/٤ .

(٨) سورة : الجن الآية (١٣) .

كما استدل لحذفها بقوله تعالى : " **إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم** "[١]
وقد علل لجواز الوجهين بنحو ما سبق أن علل به ابن الحاجب .
وبمثله قال الجامى[٢] ، وأبو الفداء[٣] .

وبعد :

فهذه آراء النحاة فى حكم الفاء الداخلة على المضارع الواقع جوابـا للـشرط . اختار ابن القواس أن يكون المضارع هو الجواب لارتباطه بالشرط ، ولا حاجة إلـى إثبات الفاء فيه ولا لإضمار المبتدأ . ولست أوافقه على اختياره هذا وأرى : أن القول الأولى بالاختيار ما قال به ابن الحاجب من جواز الوجهين وذلك لورود الوجهين فـى القرآن الكريم فقد جاء بالفاء وبدونها ، فلا يحمل أحدهما على القلة والآخر على الكثرة

---

(١) سورة : فاطر الآية (١٤) .
(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٦٢/٢ .
(٣) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٢٨٠ ، ٢٨١ .

المبحث الثالث

فعل الأمر

وفيه مسألة واحدة هي :-

الأمر من الأفعال مبني أم معرب ؟

الأمر من الأفعال مبنى أم معرب ؟

قال ابن القواس :

(وحكم آخر الأمر المبنى للفاعل المخاطب حكم الجزم أى : أنه مبنى على السكون كما هو مذهب البصرى[١] – وهو الأظهر - .

أما أولا : فلعدم علة الإعراب التى هى مضارعة .

وأما ثانيا : فلبناء ما وقع موقعه من أسماء الأفعال نحو مه ونزال .

وذهب الكوفى إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة[٢] لأمرين :

أحدهما : حذف النون منه فى الأمثلة الخمسة ، وحذف حرف العلة من الفعل المعتل كما يحذف فى الجزم .

وثانيهما : أنه قد جاء حذف اللام ، وجزم الفعل بها فى قوله :

محمد تفد نفسك كل نفس[٣]   إذا ما خفت من أمر تبالا

وأجيب : أما عن الأول : فبأن هذه الحروف إنما حذفها الجازم لتنزلها منزلة الحركات

وأما عن الثانى : فلأنه خبر يراد به الدعاء وحذفت الياء للضرورة . "[٤]

التحليل والبيان :

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن خلاف النحاة ، وموقفهم من بناء فعل الأمر وإعرابه ، فاختار فيه البناء على السكون كما هو مذهب البصريين معللا لذلك بتعليلين ، ثم ذكر ما ذهب إليه الكوفيون من كونه معربا ، وما استدلوا به ، وما رد به مذهبهم .

وفى المسألة كثير من الأدلة لكلا المذهبين سيتضح بالتحليل والتعليق مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق .

---

(١) ينظر : المقتضب ١٢٩/٢ ، شرح المقدمة الكافيه لابن الحاجب ٨٨٩/٣ ، الفوائد الضيائية ٢٦٧/٢ ، الأمالى الشجرية ١١١/٢ ، المفصل ص٢٥٧ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص١٦٥ ، أمالى الشجرى ١١٢/٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٦٠/٣ ، المغنى ٢٥٤/١ ، شرح الكافية للرضى ١٢٨/٤ .

(٣) البيت من الوافر نسبه الرضى لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه ينظر شرح الرضى للكافية ١٢٨/٤ ونسبه ابن هشام فى شرح الشذور ص٢١١ لأبى طالب وليس فى ديوانه – وبلا نسبه فى المقتضب ١٣٠/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/٩ ، المغنى ٢٥٠/١ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٦٠/٣ ، الإنصاف ٥٣٠/٢ ، الكتاب ٨/٣ ، أمالى الشجرى ٣٧٥/١ والتبال : بمعنى الوبال .

(٤) شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ . وينظر : شرح الفية ابن معطى ٣١٠/١ ، ٣١١ .

المراد بفعل الأمر هنا :

الفعل الذى يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب ، وذلك يكون بعد حذف حروف المضارعة من المضارع .

وهذا الفعل اختلف النحاة فى كونه معربا ، أو مبنيا على قولين :

القول الأول :

يرى سيبويه(١) ، وجمهور البصريين أن فعل الأمر مبنى على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم فى حذف الحركة ، وحرف العلة ، والنون ، لأن قياسه كما مر فى باب المجزوم أن يكون مجزوما باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزالت علة الإعراب . أى : الموازنة فرجع إلى أصله من البناء ، وبقى محذوفا للوقف كما كان فى الأصل محذوفا للجزم . (٢)

استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور منها :

أنه إنما بنى على السكون ، لأن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال ، أو بنى منها على فتحة ، لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر ، والأسماء ، فكان باقيا على أصله فى البناء . (٣)

كما أن من أقوى ما يدل على أنه مبنى: أن أسماء الأفعال نحو: نزال ، وحزام ، وقطام ، وتراك ، ومناع ، وكل ما كان منها على وزن فعال فجمع على بنائه ، وإنما بنيت ؛ لأنها نابت عن فعل الأمر التى هى بمعناه ، والمشبه كالمشبه به ، وحيث إن هذه الأسماء مبنية ، فما هى بمعناه مبنى ، ولو كان معربا لم يبن ما قام مقامه(٤).

أن فعل الأمر لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى ، ومن المعلوم أن الإعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغى أن يثبت إلا إذا دل على معنى ، وفعل الأمر لا

---

(١) ينظر : الكتاب ١٧/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح لأبى على الفارسى ص٢٤٠ ، اللمع ص٩٤ ، شرح الكافية للرضى ١٢٨/٤ ، شرح المفصل ٦١/٧ ، الارتشاف ٣١٥/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٣٤/١ ، اللباب ١٧/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٢٦ .

(٤) ينظر : الأمالى الشجرية ١١١/٢ ، ١١٢ .، اللباب ١٧/٢ .

يحتمل معان يفرق بالأعراب بينها ؛ فلم يحتج إلى الإعراب ؛ ولأن الإعراب إمـــا أن يثبت أصلا ، أو استحسانا ، وكلاهما معدوم فى فعل الأمر[١] .

أما انعدامه فى الأصل ؛ فلأنه لا يحتمل معان يفرق الإعراب بينهما .

وأما انعدامه فى الاستحسان ؛ فهو : أن فعل الأمر لا يشابه الاسم حتى يحمـل عليه فى الإعراب بخلاف المضارع ، فإنه يشبه الإسم بوجود حـرف المـضارعة ، وليس فى لفظ الأمر هنا حرف مضارعة يشبه به الاسم ، فعند ذلك يجـب أن يكـون مبنيا[١].

كما علل بعضهم لبنائه بأنه أشبه الحرف فى كونه لا يخبر به[٢] .

قال سيبويه " والوقف قولهم : اضرب فى الأمر لم يحركوها ؛ لأنها لا يوصف بها ، لا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة "بعدكم " "وإذ " مـن المتمكنـة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعل[٣] . "

وقد فسر السيرافى ذلك بأن فعل الأمر يكون موقوفا غير مجزوم ، وذلك مـن قبل أن الأفعال كلها كان حكمها فى الأصل أن تكون موقوفة – والذى أبطل أن يكـون مجزوما : أن الصورة الموضوعة للأمر من الفعل إذا لم يكن فى أولها الزوائد الأربع لا تكون إلا على طريقة واحدة ، وشريطة المعرب أن يعتقب على أخـره أكثـر مـن حركة ، والمبنى لا يتغير عما يصاغ عليه من حركة " أو سكون ؛ فقـضينا بـذلك أن فعل الأمر الذى ليس فى أوله الزوائد الأربع مبنى على السكون .

يتضح ذلك أنك إذا قلت : زيد يذهب ، أو أنا أذهب ، أو أنت تذهب ، أو نحـن نذهب ؛ فإنك تجد أن آخره يتغير مرة بالرفع ، ومرة بالنصب، ومرة بالجزم إذا قلت : أنا أذهب ، ولن أذهب ، ولم أذهب ، وما ذلك إلا لوجود مقتضى الشبه للاسـم وهـو وجود الزوائد . فإذا أمرت من هذا الفعل قلت : أذهب فغيرت الـصورة ، ونزعـت حرف المضارعة ، ولزم السكون ، فلما لزم السكون بنى هذه البنية علمنا أن هذه البنية

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٩٠/١ ، الخصائص ٨٣/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص١٧٣ ، التبيين ص١٧٦ ، المسائل الخلافية ص٩٨ .

(٢) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج١ ص١٧٣ .

(٣) الكتاب ١٧/١ .

هى التى أوجبت أن تكون مبنية على حال واحد ، وكان على السكون على أصـــل مـــا يستحقه[١] .

وإليه ذهب أبو العباس[٢] المبرد ، وابن السراج[٣] ، وأبو علـــى الفارســـى[٤] ، وابن جنى[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن الخباز[٧] ، والأنبارى[٨] ، والنيلى[٩] ، واختـــاره ابن القواس[١٠] ، والشرجى[١١] ، والأزهرى[١٢] .

القول الثانى :

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة هى لام الأمر . فالأصل فى قولك : اذهب : لتذهب ، وإنما حذفت اللام تخفيفا ، وما حذفت للتخفيف ، فهو فى حكم الملفوظ به ؛ فلذلك كان معربا مجزوما بذلك الحرف المضمر ، كما تضمر أن الناصبة للفعل[١٣] .

احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور منها :

أن الأصل فى أمر المواجهة أن يكون مجزوما ، كما لـــو كـــان فيـــه حـــرف المضارعة، فالأصل فى قولك : قم ، واذهب : لتقم ، ولتذهب . وعلى ذلك قرأ من قرأ

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ١٥٦/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٢ ، ٤ ، ١٢٩ .

(٣) ينظر : الأصول ١٤٥/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح ص٢٤٠ .

(٥) ينظر : الخصائص ٨٣/٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٦١/٧ .

(٧) ينظر : توجيه اللمع ص٧٣ .

(٨) ينظر : الانصاف ٥٤٨/٢ .

(٩) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١ ج١ ص١٧٣ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٨ .

(١١) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٢٦

(١٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥٥/١ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ١٢٨/٤ ، الأمالى الشجرية ١١٢/٢ ، المغنى ٢٥٤/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٢٦٧/٢ ، الارتشاف ٣١٥/١ .

من أئمة النحاة قوله تعالى " **فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون** "[١] بالتاء التى للخطاب[٢] .

وجاء فى الحديث " **ولتزره ولو بشوكة** "[٣] أى : زره

وجاء عنه – صلوات الله عليه – أنه قال فى بعض مغازيه : "**لتأخذوا مصافكم** "[٤] أى : خذوا .

وقال الشاعر :

لتقم أنت ياابن خير قريش فتقضى حوائج المسلمينا[٥]

وقال الآخر :

لتبعد إذ نأى جدواك عنى فلا أشقى عليك ولا أبالى[٦]

فثبت بذلك أن الأصل فى الأمر فى نحو : " افعل " أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب ، إلا أنه لما كثر استعماله الأمر للمواجة فى كلامهم ، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب أستثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال محذوفا مع حرف المضارعة للتخفيف كما قالوا : " أيش " فى " أى شئ " ، و " عم صباحا " فى : أنعم صباحا ، وكذلك : " ويلمه فى " ويل أمه " فحذفوا فى هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ، وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصولها ، ولا مبطلا لعملها ، لأن ما حذف للتخفيف فهو فى حكم الموجود الملفوظ به[٧] .

---

(١) سورة : يونس من الآية (٥٨) .

(٢) هذه القراءة نسبها " ابن جنى " للنبى – صلى الله عليه وسلم – وعثمان ابن عفان وأبى بن كعب والحسن وأبى رجاء بن سيرين والأعرج وأبى جعفر والسلمى وقتاده والجحدرى وهلال بن يساف والأعمش وعباس ابن الفصل وعمرو بن فائد . ينظر : المحتسب ٣١٣/١ .

(٣) الحديث فى مسند الإمام أحمد بلفظ : "زره ولو لم تجد إلا شوكه "ينظر " المسند ٤٩/٤ ، ٥٤ . ط مؤسسة قرطبه

(٤) الحديث : أخرجه الترمذى فى سننه " كتاب التفسير " باب ومن سورة " ص " ج٥ ص٣٦٨ ، رقم " ٣٢٣٥ " وأحمد فى المسند ج٥ ص٢٤٣ وروايته " على مصافكم كما أنتم " .

(٥) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله وهو من شواهد المغنى ٢٥٤/١ ، الأنصاف ٥٢٥/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٢٨/٤ ، ٨٨ برواية : فتقضى ، شرح ألفية ابن معطى ٣١١/١ ، التصريح ٥٥/١ وهو بلا نسبه فى الجميع .

(٦) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وينظر : الإنصاف ٥٢٧/٢ بلا نسبة وكذلك فى معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٣١٧/١ ، المعجم المفصل فى شواهد النحو العربية لأميل يعقوب ٧٣٦/٢ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، أسرار العربية ١٦٥ ، ١٦٦ .

أنا أجمعنا على أن قولهم : اضرب أمر ، ولتضرب كذلك أمـر ، فـإذا كـان أحدهما معربا وجب أن يكون الآخر كذلك ، وأن ما ليس فيه حرف المضارعة لفظا - وهو المقتضى للشبه – فهو مقدر مراد ، وحذف لفظا للعلم به(١) .

كما أن حروف العلة تسقط ، وتحذف من هذا الفعل فى نحو : أعز ، واسـع ، وارم . وكذلك النون فى الأمثلة الخمسة ، كما تسقط للجزم فـى نحـو : " ليغـز " و " ليسع" ، و " ليرم " . والبناء لا يوجب حذفا(٢) .

ويدل على أنه مجزوم باللام المحذوفة : أنهم يحذفون الـلام حـذفا صـريحا ، ويجيزون إعمالها كما جاء فى قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من أمر تبالا(٣)

فإن التقدير فيه : " لتفد نفسك " ، فحذف اللام ، وأعملها فى الفعل الجزم .

وقال الأخر :

فقـلت ادعـى وأدع فـإن أنـدى   لصـوت أن ينـادى داعيـان(٤)

وقال الأخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى   لك الويل حر الوجه أويبك من بكى(٥)

وهذا كثير فى أشعارهم ، فإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف فى مثل ما سبق ، جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال(٦) .

---

(١) ينظر : التبيين ص١٧٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٣١٠/١ ، اللباب ١٨/٢ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص

(٤) البيت من الوافر نسبه سيبويه فى الكتاب ٤٥/٣ للأعشى وليس فى ديوانه ، ونسبه ابـن يعـيش فـى شـرح المفصل ٣٥/٧ للأعشى أو الخطيئة أو ربيعة بن جشم وينظر : الإنصاف ٥٣١/٢ ، المغنـى ٤٥٨/٢ والـرد على النحاة ص١٢٩ وفيه أنه للأعشى والتصريح ٢٣٩/٢ وروايته : " وأدعو وكذلك روايته فى ابـن عقيـل ١٥/٤ وبذلك لا يكون شاهدا وينظر : اللسان " ندى " و قوله " أندى " : أى : أبعد صوتا . والبيت أستشهد به الكوفيون على جواز حذف الجازم وابقاء عمله كما فى وأدع "

(٥) البيت من الطويل نسبه سيبويه فى الكتاب ٩/٣ لمتمم بن نويرة وكذلك هو فى المقتـضب ١٣٠/٢ ، الأمـالى الشجرية ٣٧٥/١ وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٣٢/٢ ، التبيين ص١٧٩ ، المسائل الخلافية وروايته " فـأحتمى " وينظر اللسان "بعض " والبعوضة : مكان معين كان فى موقعه قتل فيها جماعة من قوم "متمم " وفيه يخض النساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ويخدش أحرار وجوههن .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٢٨/٢ ، أسرار العربية ص١٦٦ ، شرح الكافية لابن القواس ص٧٣٩ ، اللبـاب ١٨/٢ ، التبيين ص١٧٧ ، المسائل الخلافية ص٩٩ .

كما أن من أدلتهم : أن النحاة أجمعوا على أن فعل النهى معرب مجزوم مثـــل : " لا تقم ، لا تذهب " ، فكذلك فعل الأمر نحو : " قم ، وأقعد " ، لأن النهى ضد الأمر ، وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما أن فعل النهـــى معـــرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر[١] .

وأيد الكوفيين فيما ذهب إليه ابن هشام[٢] ، فقال بقولهم معللا بذلك بـــأن الأمـــر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، لأن الأصل فى المعانى أن توضع لها حـــروف تـــدل عليها كما وضع " لا " للنهى ، والنهى أخو الأمر ، وحيث إن الفعل بعد النهى معرب ، فكذلك يجب أن يكون الأمر ، ولأنهم نطقوا بالأصل كقول الشاعر :

لتقم أنت يابن خير قريش كى لتقضى حوائج المسلمينا[٣]

وساق الكثير من الأدلة على نحو ما سبق ذكره للكوفيين[٤]

وإذا كان ابن هشام قد أيد الكوفيين ، فقد عارض قولهم ، ورد أدلتهم ورماهـــا بالضعف الشديد ، والفساد البين جماعة من النحاة منهم :

أبو العباس المبرد[٥] ، وابن الشجرى[٦] ، والزمخـــشرى[٧] ، والأنبـــارى[٨] ، وابـــن الحاجب[٩] ، وابن يعيش[١٠] ، والنيلى[١١] ، وأبو بكر الشرجى[١٢] ، والخوارزمى[١٣] ، والعكبرى[١٤] ، والصبان[١٥] .

---

(١) ينظر : أسرار العربية ص١٦٦ ، الإنصاف ٥٢٨/٢ ، شرح المفصل للخوارزمى ٢٦٠/٣ .
(٢) ينظر : مغنى اللبيب ٢٥٤/١ .
(٣) البيت سبق تخريجه ص
(٤) ينظر المغنى ٢٥٤/١ .
(٥) بنظر : المقتضب ٣/٢ ، ٤ ، ١٢٩ .
(٦) ينظر : الأمالى الشجرية ١١٢/٢ .
(٧) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٥٧ .
(٨) ينظر : أسرار العربية ص١٦٦ .
(٩) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٨/٢ ، ٤٩ ، شرح المقدمة الكافية ٨٨٩/٣ .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ٦١/٧ ، ٦٢ .
(١١) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص١٧٣ .
(١٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٢٦ .
(١٣) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٢٦٠/٣ .
(١٤) ينظر : اللباب ١٩/٢ ، ٢٠ ، المسائل الخلافية ص١٠٠ ، ١٠١ .
(١٥) ينظر : حاشية الصبان ٥٨/١

وقد جاء ردهم على الوجه التالى :

أما قولهم : " إن الأصل فى قم : لتقم ، واذهب : لتذهب إلا أنهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال فمردود بأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : اقعنس ، و احرنجم ، واعلوط ، وما أشبه ذلك بالحذف مع مالا يكثر استعماله دل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه .

ألا ترى أنهم قالوا فى : "لم يكن " : "لم يك " فحذفوا النون لكثرة الإستعمال ولم يقولوا فى : "لم يصن : لم يص " ، ولا فى "لم يهن : لم يه " ؛ لأنه لم يكثر استعماله وكذلك قالوا فى : " أى شئ : أيش " بالشين معجمة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا فى : أى شئ : أيس –بالسين غير معجمة لقلة الاستعمال ، وقالوا : " عم صباحا " فى : أنعم صباحا لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا : " عم بالا " فى : " أنعم بالا " لقلته .

فلما حذفت اللام ، وحرف المضارعة فى محل الخلاف من جميع الأفعال التى تكثر فى الاستعمال ، والتى تقل فى الاستعمال ، دل ذلك على أن ماا دعوه من التعليل ليس عليه تعويل .

ثم إن علة الإعراب فى المضارع هى وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة عن المضارعة كان حكمها ثابتا .(١)

ولهذا كان قوله تعالى : " **فبذلك فلتفرحوا** "(٢) معربا ، وكذلك كل ما استدلوا به مما جاء فى الحديث ، والشعر . وإنما كان معربا لوجود حرف المضارعة ولا خلاف فى حذف حرف المضارعة فى محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة – وهى علة وجود الإعراب فيه - ، فقد زالت العلة ، وإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا(٣) .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٤٠/٢ ، أسرار العربية ص١٦٦ .

(٢) ينظر : سورة : يونس من الآية (٥٨) .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٤٨/٢ ، الإنصاف ٥٤١/٢ ، التبيين على مذهب النحويين للعكبرى ص١٧٩ .

قال النيلى :

(وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم باللام المضمرة ، كما تضمر " إن" الناصبة للفعل وهذا ليس بشئ ، لأن الموجب لإعراب المضارع هى حروف المضارعة ، وقد انتفت ، فينتفى الإعراب ، ولو كانت اللام مضمرة كـ " أن " الناصبة للفعل لوجب أن تبقى حروف المضارعة كما فى " أن " الناصبة للفعل .) [١]

أما قولهم : إنه يحذف منه الواو ، والياء ، والألف مثل : اعز ، ارم ، احش " كما تقول : " لم يغز ، لم يرم ، لم يخش " فإن هذه الأحرف إنما حذفت لأجل البناء ، للإعراب ، وذلك حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الأصل ، والذى يدل على صحته أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف . وهى الأقوى فى العمل، فحروف الجزم بعدم العمل أولى لضعفها[٢] .

وأما ما استدلوا به من الشعر على أنهم – يحذفون اللام حذفا صريحا ، ويجزمون بها : فإن أبا العباس المبرد بين أن فسادها يأتى من وجهين :

الأول : أن الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلا أن يعوض من العامل .

الثانى : أنه لو كان ينجزم بجازم مضمر لكان حرف المضارعة فيه ، والذى به يجب للفعل أن يكون معربا ، لأن المضمر كالظاهر[٣] .

كما ذكر الأنبارى[٤] ، والألوسى[٥]أنه على الفرض بصحة ما قاله فإنه يمكن الرد عليه بأن الياء فى " تفد " ، ونحوه لم تحذف بالجزم بلا م مقدرة ، وإنما حذفت الياء للضرورة إجتزاء بالكسرة عنها ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى . ولو سلمنا أن الأصل : " لتفد " ، وأنه مجزوم بلام مقدرة إلا أنه يمكن القول بأن ذلك شاذ سوغته الضرورة الشعرية ، وما حذف للضرورة لا يجوز أن يجعل أصلا يقاس عليه[٦] .

---

(١) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١ ج١ ص١٧٣ .

(٢) ينظر : الأمالى الشجرية ١١٢/٢ ، أسرار العربية ص١٦٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ التبين ص١٨٠

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص١٦٧ .

(٥) ينظر : الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ص٨٤ ، ٨٥ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص١٦٧ ، اللباب ٢٠/٢ ، المسائل الخلافية ص١٠٢ ، الضرائر الشعرية للألوسى ص٨٤ ، ٨٥ .

أو أن الشعر على الخبر لا على الأمر إلا أنه حذفت الياء من آخر الفعل للضرورة ، والأصل " تفدى ، وتبكى " أو أن اللام الجازمة قد حذفت وبقيت حرف المضارعة ، ولم تغير صيغة الفعل[١] .

وأما قولهم : " إن فعل النهى معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر لأنهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظير " ، فمردود بأن حمل فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب ، فإن النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معربا ، وأما فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فيستحق أن لا يعرب ، فكان باقيا على أصله فى البناء .[٢]

وقد أثار قول الكوفيين حفيظة ابن الشجرى ، فوصفه بأنه قول شاذ مناف للقياس، وأن مما يبطله أن الفعل المضارع إنما يستحق الإعراب لمضارعته للاسم ، وذلك بوجود حروف المضارعة فيه ؛ لأنه بذلك يتخصص بدخول السين ، أو سوف عليه بعد أن كان شائعا كما يتعرف الاسم بالألف واللام بعد تنكره ، ولأنك تقول : إن زيد لينطلق ، كما تقول إن زيد لمنطلق ، فتدخل عليه لام التوكيد ،ـ ولا يصح دخول هذه اللام على الفعل الأمرى ، كما لا يصح دخولها على الماضى ، والماضى أقوى من فعل أمر المواجهة بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبة حركة الإعراب من حيث لا تلحق أخره هاء السكت كما لا تلحق أواخر الأسماء المعربة[٣] .

فهو بهذا يقرر ما كان من مضارعة ، ومشابهة بين المضارع . والاسم ، والتى من أجلها أعرب المضارع ، فبينهما تخصيص بدخول حروف التسويف على المضارع ، كما أن الاسم يخصص بدخول الألف واللام عليه ، والمضارع تدخله لام التوكيد فى خبر " إن " كما تدخل على الاسم ، وهذه المضارعة والمشابهة غير متحققة فى فعل الأمر ، ولا توجد فيه ، فلذلك ظل على أصله من البناء ولا يصح القول بإعرابه .

---

(١) ينظر : المسائل الخلافية ص١٠١ ، التبيين ص١٨٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٤١/٢ ، ٥٤٢ ، أسرار العربية ص١٦٧ .

(٣) ينظر : الأمالى الشجرية ١١٢/٢ .

كما أن الزمخشرى[١] قد وصف ما ذهب إليه الكوفيون بأنه خلف من القول لا اعتداد به ، ولا وزن له عند النحاة ، وتبعه فى ذلك : ابن الحاجب[٢] ، وابن يعيش[٣] ، والخوارزمى[٤] ، فى شرحهم للمفصل معللين لذلك بتعليلات مختلفة .

ولم يكن " ابن الخباز " بأقل من هؤلاء تنديدا وتنكيلا فى القول بإنكار مذهب الكوفيين ، فقد صرح بأن ما ذهبوا إليه فاسد ، مبينا وجه فساده بأنه لما حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الفعل الماضى فى التعرى منه ، فعاد إلى البناء الذى هو الأصل فى الأفعال[٥] .

هذا ما أجاب به البصريون عن قول الكوفيين وما استدلوا به ، والذى يتضح من خلال العرض السابق له أن البناء على السكون فى فعل الأمر المبنى للفاعل المخاطب هو القول الصحيح الأولى بالإتباع كما هو مذهب الجمهور .

واختيار ابن القواس[٦] ، وأبو بكر الشرجى[٧] ، والأزهرى[٨] . وهو ما اختاره، وأميل إليه ، وذلك لقوة أدلتهم ، وسلامتها من الإعتراضات الواردة على المذهب الكوفى ، وبذلك فابن القواس قد وافقه الصواب فى اختياره لهذا المذهب .

---

(١) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٥٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦١/٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٢٦٠/٣ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ص٧٣ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٨ .

(٧) ينظر :ائتلاف النصرة ص١٢٦ .

(٨) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥٥/١ .

المبحــث الرابــع

الأفعـــــال الناقصـــــــــة

وفيه مسألة واحدة هى:-

" كـان " الواقعـة بـين " مــا " وفعـل التعجــب

" كان " الواقعة بين " ما " وفعل التعجب

قال ابن القواس فى حديثه عن أقسام كان :

(..... الخامس : الزيادة .... ومنه قولهم فى التعجب : ما كان أحسن زيدا، لأن " ما " مبتدأ وأحسن خبره .

وفى كان ثلاثة أقوال :

أحدها – للزجاج - : وهو أن " كان " ناقصة وأحسن فى موضع نصب ؛ لأنه خبرها ، وهو ضعيف لدخول " ما " التى للتعجب على كان دون أحسن [١].

وثانيها : أنها تامة و " أحسن " فى موضع نصب على الحال . وهو أضعف من الأول لأن فعل التعجب – حينئذ – يصير فضلة[٢] .

وثالثها – وهو الأظهر – أن " كان " زائدة .... [٣]) أ هـ

التحليل والتعليق :

عن كان الواقعة بين " ما " وفعل التعجب تحدث ابن القواس فى نصه السابق فذكر أن للنحاة ثلاثة أقوال فيها فمن قائل بأنها الناقصة ومن قائل بأنها التامة ومن قائل بأنها الزائدة ، وهو ما اختاره ابن القواس ورأى أنه الأظهر .

وسيتضح بالتحليل مدى هذا الخلاف وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

أجاز الكثير من النحاة الفصل بكلمة " كان " بين " ما " وفعل التعجب مثل : ما كان أحسن زيدا . وللنحاة فى كان هذه أقوال ثلاثة[٤] :

القول الأول :

ذهب الزجاجى إلى أن " كان " الواقعة بين " ما " وفعل التعجب هى كان الناقصة ، واسمها مضمر فيها يعود إلى " ما " و " أفعل " بعد " كان " فى موضع خبرها ، وكان واسمها وخبرها فى موضع رفع خبر المبتدأ " ما "[٥] .

((١) ذهب إليه الزجاجى ينظر الجمل ص ١٠٣ تحقيق على توفيق الحمد ط مؤسسة الرسالة : الخامسة سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ونسبه أبو حيان للجرمى ينظر : الارتشاف ٩١٣/٣ .

(٢) نسبه أبو حيان هذا القول للسيرافى وكذلك العكبرى ينظر : الارشاف ٣٩/٣ ، اللباب ١ / ٢٠٤ .

(٣) شرح الكافية ص ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٢ / ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٩٦١ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية للجامى ٢ / ٣٠٩ .

(٥) ينظر : الجمل للزجاجى ص ١٠٣ ، شرح الجمل لابن هشام ص ١٨٥ ، شرح الجمل لابن عصفورا / ٥٨٥ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق ١ ج ٢ ص ١٠٨ ، ص ١٠٩ .

قال الزجاجى :

" واعلم أن كان تدخل فى باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ، ولأنها أصل فى كل فعل وحدث ، وذلك قولك : " ما كان أحسن زيدا " " ما " رفع بالابتداء ، و " كان " فعل ماضى فى موضع خبر الابتداء واسمها مضمر فيها ، وما بعدها خبرها .[(١)] "

وهذا القول نسبه ابن القواس[(٢)] للزجاج ، بينما نسبه للزجاجى ابن أبى[(٣)] الربيع، وأبو البقاء[(٤)] ، العكبرى ، وابن الخباز[(٥)] ، ونص ابن يعيش[(٦)] على حكاية الزجاجى له

كما ذكر ابن يعيش : أن السيرافى كان يذهب إلى جواز أن تكون " كان " ههنا غير زائدة وتكون هى خبر المبتدأ " ما " وفيها ضمير " ما " هو اسمها ، وأحسن زيدا خبرها[(٧)] .

وإلى السيرافى نسبه الرضى[(٨)] أيضا .

ونسبه أبو حيان[(٩)] لأبى عمرو الجرمى كما حكى أن بعضهم عزاه للبصريين .

قال أبو حيان : (ومذهب الجرمى أنها " كان " الناقصه واسمها " ما " وخبرها أفعل وعزاه بعضهم إلى البصريين[(١٠)] .)

وإلى هذا أيضا ذهب ابن هشام بقوله :

(واعلم أن " كان " تدخل فى باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ، ولأنها أصل فى كل فعل وحدث . وذلك قولك : ما كان أحسن زيدا . " ما " اسم مبتدأ معناه التعجب " كان " فعل ماض فى موضع خبر الابتداء ، واسمها

---

(١) الجمل ص ١٠٣ .

(٢) ينظر : شرح : الكافية ص ٧٦٩ .

(٣) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٢٢٤ .

(٤) ينظر : اللباب ١ / ٢٠٤ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٨٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٥٠ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٥٠ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٢٢٦ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٣ / ٣٩ .

(١٠) الارتشاف ٣ / ٣٩ .

مضمر فيها و " أحسن " فعل ماض فيه ضمير التعجب ، و " زيدا " نصب بالتعجب موضع خبر كان .) [١] .

وقد رد هذا القول كثير من النحاة وتعددت أوصافهم له ، فمنهم من وصفه بأنه قول فاسد كأبى على الفارسى[٢] ، وابن عصفور[٣] ، ومنهم من يرى أنه قول ردئ كابن الخباز[٤] . ومنهم من ذكر أنه بعيد عن الصواب كالرضى[٥] ، وابن يعيش[٦] ، ومنهم من وصفه بالضعف وعدم الصحة كابن أبى الربيع[٧] ، والعكبرى[٨] ، وابن القواس[٩] ،وأبو حيان[١٠] ، ونقل التبزيزى[١١] عن ابن السراج تضعيفه له .

وقد تمثل تضعيفهم لهذا القول وردهم له فى الأوجه التالية :

١- أنها لو كانت الناقصه للزم منه أن تكون هى خبر " ما " التعجبية وخبر " ما " لا يكون إلا على " أفعل " منقولا من فعله ، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير . كما يلزم منه أن يكون فعل التعجب خبرا عن غير " ما " التى للتعجب وهذا كله خروج عن القياس[١٢] .

٢- أن " ما " التعجبية لم تدخل على أفعل وإنما دخلت على " كان "[١٣] .

٣- أن التعجب لا يكون من الجمل وإنما يكون من المفرد ، وكان واسمها وخبرها جملة[١٤] .

---

(١) شرح الجمل ص ١٨٥ .

(٢) ينظر : البصريات ص ٢٩٤م ٢٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ١ / ٥٨٥ .

(٤) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٨٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٢٢٦ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٥٠ .

(٧) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٢٢٤ .

(٨) ينظر : اللباب ١ / ٢٠٤ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ص ٧٧٠ ، شرح ألفية ابن معطى ٢/ ٨٦٦ .

(١٠) ينظر : الارتشاف ٣ / ٣٩ .

(١١) ينظر : شرح اللمع ص ٣٢٢ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤ / ٢٢٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٥٠ ، اللباب ١ / ٢٠٤ شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٥ ، الملخص ص ٢٢٤ .

(١٣) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص ٣٨٣ ، شرح الكافية لابن القواس ص ٧٦٩ ، ٧٧٠ .

(١٤) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص ٣٢٢ .

٤ - أنها إن كانت التامة لم يستقم ؛ لفساد المعنى ، وإن كانت الناقصة لـم يـستقم أيضا ؛ لأن خبرها إذا كان فعلا ماضيا قدرت معه " قد " وتقدير " قد " ها هنا فاسد لأنه يصير محض خبر[(١)] .

٥ - أنه ليس لدخول " كان " ها هنا فائدة ؛ لأن التعجب يكون من زيد ولا يكون من " كان "[(٢)] .

القول الثانى :

وذهب السيرافى إلى أن " كان " الواقعة بين " ما " وفعل التعجب هـى كـان التامة . ففى نحو قولك : " ما كان أحسن زيد " كان تامة وفاعلها ضمير يعود إلى " ما " و " أحسن " منصوب على الحال[(٣)] .

وفاعلها عنده هو ضمير المصدر الدال عليه " كان "[(٤)] .

وذكر ابن عصفور أن السيرافى قد استدل على صحة مذهبه بأن الفعل لابد لـه من فاعل ، وهى على هذا القول كان التامة[(٥)] .

ولم ينسب ابن القواس هذا القول لأحد ، وقد نسبه إلى الـسيرافى الرضـى،[(٦)] والعكبرى[(٧)] ، وأبو حيان[(٨)] . وذكر ابن أبى الربيع[(٩)] أنه منقول عن السيرافى ، كمـا ذكر أن مما يقوى هذا القول أن الفصل وقع هنا بكان ، ولم يقع بغيرها ؛ لأن كل فعل إليها ينحل ، فكأنها هى أم الباب وأم الأفعال ، فتصرفوا فيها لذلك ، وليس هذا المعنى إلا فى كان التامة[(١٠)] .

---

(١) ينظر : اللباب ١ / ٢٠٤ .

(٢) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص ٣٢٢ .

(٣) ينظر : اللباب ١ / ٢٠٤ ، الارتشاف ٣ / ٣٩ ، الصفوة الصفية للنيلى ق ١ ج ٢ ص ١٠٨ ، توجيـه اللمـع لابن الخباز ص ٣٨٣ .

(٤) ينظر : شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٣٥٤ ، الارتشاف ٣ / ٣٩ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضى ١٨٥/٤ .

(٧) ينظر : شرح اللباب ٢٠٤/١

(٨) ينظر : الارتشاف ٣٩/٣ .

(٩) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٢٢٤/١ .

(١٠) ينظر : الملخص ٢٢٤/١ .

وقد سفه الرضى[1] ما ذهب إليه السيرافى من أن فاعل كان التامة هنا هو ضمير المصدر لأنه لا معنى من ورائه .

قال الرضى :

(وقد ذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو هوس ، إذ لا معنى لقولك : " ثبت الثبوت "[2] .)

كما انتقد ابن الخباز[3] ، وابن القواس[4] هذا القول بأنه أضعف من الأول وأردأ منه ، معللين لذلك بأن فعل التعجب حينئذ قد صار فضله .

القول الثالث :

يرى أكثر البصرين ، والكوفيين أن " كان " الواقعة بين " ما " التعجبية و " أفعل " زائدة ، لا اسم لها ولا خبر ، والإعراب باق على حاله . ففى نحو : " ما كان أحسن زيدا " تكون " ما " مبتدأ وأحسن فى موضع الخبر و " كان " زائدة ودخولها كخروجها بالنسبة للإعراب[5] .

وإنما دخلت " كان " مع أن فعل التعجب يدل على المضى ، لأن فعل التعجب لما لم يتصرف كان مضيه كـ لا مضى ، فاحتاج إلى ما يدل على مضيه ، وكان هذا الفعل أولى بالزيادة ؛ لأن كل فعل فيه معنى " كان " فهى أم الأفعال [6].

قال ابن السراج :

" .... وتقول : " ما كان أحسن زيدا " وما كان أظرف أباك " فتدخل كان ليعلم أن ذلك وقع فيما مضى ، كما تقول : من كان ضرب زيدا تريد : من ضرب زيدا ، ومن كان يكلمك ؟ تريد : من يكلمك ، فكان تدخل فى هذه المواضع وإن ألغيت فى الإعراب لمعناها فى المستقبل والماضى من عبارة الأفعال . "[7]

---

(١) ينظر : شرح الكافية ١٨٥/٤ .

(٢) شرح الكافية ١٨٥/٤ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع ص٣٨٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص٧٦٩ ، ٧٧٠ .

(٥) ينظر : الأصول ١٠٦/١ ، شرح المفصل ١٥١/٧ ، الارتشاف ٣٩/٣ ، التنزيل والتكميل ٢١٢/٤ .

(٦) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص ٣٢٢ ، شرح اللمع للواسطى ص ١٨١ .

(٧) الأصول ١٠٦/١ .

وقد قرر الجامى هذا أيضا فذكر أن المعنى الذى أفاده دخول " كان " فى قولك : " ما كان أحسن زيدا " هو أنه كان له فى الماضى حسن واقع دائم ، إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله [١].

وقد ذهب إلى هذا القول أبو على الفارسى[٢] ، وابن جنى[٣] ، والسيرافى[٤] ، وابن خروف[٥] ، وابن السراج[٦] ، والصيمرى[٧] ، وابن الحاجب[٨] ، والرضى[٩] ، والعكبرى[١٠] ، وابن هشام[١١] فى قول آخر له ، وابن مالك[١٢] ، وابن الناظم[١٣] ، وابن عقيل[١٤] ، والسيوطى[١٥] .

وقد اختلف فى كان الزائدة ألها فاعل أم لا ؟

فيرى السيرافى[١٦] ، والصيمرى[١٧] أن فاعلها مضمر ، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل . كأنه قيل : كان هو أى كان الكون ، ويعنى بالكون : كون الجملة التى تزاد فيها " كان " .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائيه ٣٠٩/٢ .

(٢) ينظر : البغداديات ص ١٦٧ ، البصريات ص ٢٩٤ م ٢٣ .

(٣) ينظر : اللمع ص ٢١٨ .

(٤) ينظر : شرح الكتاب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٥٨٣/٢ .

(٦) ينظر : الأصول ١٠٦/١ .

(٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، ٢٦٩ .

(٨) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١٢/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٢٢٦/٤ .

(١٠) ينظر : اللباب ٢٠٤/١ .

(١١) ينظر : ضياء السالك ٢٥٦/١ .

(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، شرح الكافية الشافية ١٧٧/١ .

(١٣) ينظر : شرح الألفية ص ٩٩ .

(١٤) ينظر : المساعد ٢٦٨/١ .

(١٥) ينظر : الهمع ١٢٠/١ .

(١٦) ينظر : شرح السيرافى للكتاب ٣٥٤/٢ .

(١٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ .

قال السيرافى :

(والوجه الثالث : أن تكون زائدة وقولنا تكون زائدة ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها فى كل معنى ، وإنما يعنى بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر ، ولا هى لوقوع شئ مذكور ، ولكنها دالة على زمان وفاعلها مصدرها وذلك قولك : زيد كان قائم .... تريد ذلك الكون ، وقد دلت على الزمان الماضى لأنك لو قلت : زيد قائم ولم تقل كان لوجب ان يكون ذلك فى الحال .[1])

وذهب أبو على الفارسى[2] إلى أنها لا فاعل لها . وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل وذلك أن " قلما " فعل لكن لما استعملته العرب للنفى فقالت قلما يقوم زيد فى معنى ما يقوم زيد لم تحتج إلى فاعل كما أن " ما " فى : ما يقوم زيد لم تحتج إلى فاعل ، فكذلك كان لما زيدت للدلالة على الزمان الماضى[3] .

وبعد :

فهذه هى أقوال النحاة فى " كان " الواقعة بين " ما " وفعل التعجب ، وقد تبين من خلال التحليل السابق اعتراضات النحاة على القولين الأول والثانى ، بينما قد ذهب إلى القول الثالث الكثير منهم وهو ما اختاره ابن القواس من بين الأقوال وهو نفسه ما أختاره وأوافقه على اختياره ؛ لأنه اختيار كثير من النحاة كأبى على الفارسى[4] – الذى ذكر ابن عصفور أنه استدل لصحة اختياره لزيادة كان هنا دون فاعل بأن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة ؛ لأنها إذا كانت مفرغة من الفاعل كانت من قبيل المفردات[5] . وقد بين ابن القواس أن زيادتها هنا تقوية لمعنى فعل التعجب ؛ لأنه قد صار بها كأنه ماض حقيقة فكأن الفصل بها لم يحصل[6] . وكذلك اختاره الرضى[7] ، وابن أبى الربيع[8] ،والتبريزى[9] ، وابن الخباز[10] ، والصبان[11] .ولسلامته هذا القول من الاعتراضات والردود التى وجهت إلى القولين الآخرين .

---

(١) شرح السيرافى للكتاب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ .
(٢) ينظر : البغداديات ص ١٦٧ ، البصريات ص ٢٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١ .
(٣) ينظر : البغداديات ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ٢١٤/٤ .
(٤) ينظر : البغداديات ص ١٦٧ وينظر : التذييل ٢١٤/٤ .
(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١.
(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٦١/٢ .
(٧) ينظر : شرح الكافية ١٨٦/٤ .
(٨) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٢٢٤/١ .
(٩) ينظر : شرح اللمع ص ٣٢٣ .
(١٠) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٨٣ .
(١١) ينظر : حاشية الصبان ٢٣٩/١ .

المبحث الخامس

أفعال المقاربة

وفيه مسألتان

المسألة الأولى : الاسم المرفوع بعد الفعل الواقع بعد "عسى" .

المسألة الثانية : دلالة " كاد " على النفى والإثبات .

المسألة الأولى : الاسم المرفوع بعد الفعل الواقع بعد " عسى "

قال ابن القواس فى حديثه عن استعمالات عسى :

" وتستعمل على ضربين : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة تحتاج إلى خبر ....

وأما التامة ؛ فهى التى تدخل على " أن " والفعل وتقدر " بقرب " نحو : عسى أن يخرج زيد وفى التنزيل : " **وعسى أن تكرهو شيئا وهو خير لكم** "[(١)] واستغنى فيها بأن والفعل عن الجزأين كما استغنى عن مفعولى ظننت فى نحو : ظننت أن يقوم زيد – لاشتمالها على مسند ومسند إليه – وفى ارتفاع زيد من نحو : عسى أن يخرج زيد[(٢)] وجهان :

أحدهما : أنه فاعل يخرج وأن والفعل فاعل " عسى " وهى بمنزلة فعل لازم ولذلك قدرت بقرب[(٣)] .

وثانيهما : أن يكون مرتفعا بعسى والنية به التقديم وفى يخرج ضمير الفاعل[(٤)] .

والأول هو الوجه ، وعليه قوله تعالى:" **عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا**[(٥)] " وأما على الثانى فلا يصح لأنه لو كان " ربك مرتفعا بعسى ومقاما محمودا بيبعثك " للزم الفصل بين الصلة والموصول بأجنبى[(٦)] وهو محال[(٧)] . "

التحليل والبيان :

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن الظاهر المرفوع بعد " عسى أن يقوم " كما فى قولك : " عسى أن يقوم زيد ، وعسى أن يخرج عمرو ، فذكر أن للنحاه فى رفع هذا الاسم وجهين منتهيا من ذلك باختيار أحد الوجهين .

وسيتضح بالتحليل تفصيل هذا الخلاف وبيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

---

(١) سورة : البقرة من الآية (٢١٦) .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٧ .

(٣) ذهب إليه المبرد فى المقتضب ٧٠/٣ ، الفارسى فى الايضاح ص ١١٨ .

(٤) قال به ابن يعيش فى شرح المفصل ١١٨/٧ ، ابن خروف فى شرح الجمل ٨٣٥/٢ .

(٥) سورة الإسراء من الآية (٧٩) .

(٦) علل بذلك ابن يعيش فى شرح المفصل ١١٨/٧ ، ابن عصفور فى شرح الجمل ١٧٨/٢ .

(٧) شرح الكافية ص ٧٨٤ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٠١/٢ .

" عسى " فعل جامد لا يتصرف لتضمنها معنى " لعل " وهو الترجي والفعل إذا أشبه الحرف بنى ومنع من الإعراب ولذلك نصبوا بها الاسم ورفعوا[١] بها الخبر . وتختص " عسى " و " اخلولق " و " أوشك " بأنها تستعمل ناقصة وتامة . فالناقصة هى التى تدخل على المبتدأ فترفعه اسما لها ويكون خبره خبرا لها فى موضع نصب[٢] .

وأما التامة فهى المسندة إلى " أن " والفعل نحو عسى أن يقوم و " أن " والفعل فى موضع رفع فاعل " عسى " واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها .

هذا إذا لم يل الفعل الذى بعد " أن " اسم ظاهر يصح رفعه بذلك الفعل .

فإن وليه اسم ظاهر نحو : عسى أن يقوم زيد فللنحاة فى وجه رفعه مذهبان [٣]:

المذهب الأول :

يرى جماعه من النحاة كأبى العباس[٤] المبرد ، وأبى على الفارسى،[٥] والزمخشرى[٦] ، والجرحانى[٧] أن الاسم الظاهر فى نحو : عسى أن يقوم زيد فاعل الفعل الواقع بعد عسى " يقوم " وأن والفعل بعدها فاعل عسى وعسى هنا تامه تكتفى بالمرفوع وهى بمعنى " قرب " ولا يكون مرفوعها فى هذه الحالة إلا أن والفعل ومن ذلك قوله تعالى : " **وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم** "[٨] فأن تكرهوا فى موضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذى كان فى الخبر .

وبه أيضا قال ابن أبى الربيع[٩] ، وابن الحاجب[١٠] ، واختاره ابن القواس[١١] ، وإليه ذهب ابن هشام[١٢] ،والعكبرى[١٣] ، والجامى[١٤] ، والخوارزمى[١٥] ، وعمر بن إبراهيم الكوفى[١٦] والسلسيلى[١٧] ، وأبو حيان[١] ، وأبو الفداء[٢] .

---

(١) ينظر : الفاخر ٢٦١/١ ، الصفوة الصفية ق ١ ج ٢ ص ٥٠ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٤١/١ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٤١/١ .
(٤) ينظر : المقتضب ٧٠/٣ .
(٥) ينظر : الإيضاح ص ١١٨ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٢٦٩ .
(٧) ينظر : المقتصد ٣٥٨/١ .
(٨) سورة : البقرة من الآية (٢١٦) .
(٩) ينظر : الملخص ٤٤١/١ .
(١٠) ينظر : شرح المقدمة النحوية ٩١٩/٣ .
(١١) ينظر : شرح الكافية ص ٧٨٤ وشرح ألفية ابن معطى ٩٠١/٢ .
(١٢) ينظر : المغنى ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، شرح الجمل ص ٢٨١ .
(١٣) ينظر : اللباب ١٩٣/١ .
(١٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٠٠/٢ .
(١٥) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص ١٠٣ .
(١٦) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص ٤٨٣ .
(١٧) ينظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٣٤٧/١ .

قال ابن هشام :

" .... فإن قدمت " أن " قلت : عسى أن يقوم زيد " إعرابه : عسى : فعل ماض . " أن " رفع بعسى . يقوم : نصب " بأن " . زيد : فاعل ، والمعنى : قرب قيام زيد . قال الله – عز وجل - : " **عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا** [٣]" . إعراب : " عسى " فعل ماض . " أن " : رفع بعسى . يبعثك نصب : بأن . ربك : فاعل . مقاما : مصدر . محمودا : نعت له ويكون أيضا مقاما ظرف فى موضع المصدر . [٤] "

وذكر أبو حيان[٥] ، وابن عقيل[٦] أنه مذهب أبى على الشلوبين واختياره .

قال أبو حيان :

" عسى واخلولق وأوشك إذا اسندت إلى أن يفعل نحو : عسى أن يقوم فتكون تامات ويكون أن يفعل فى موضع الفاعل ولا تحتاج إلى ثان ، فإن رفع الفعل بعدها ظاهرا نحو : " عسى أن يخرج زيد فمنهم من يحكم عليها بالتمام فتكون " أن يقوم " فى موضع فاعل بعسى وزيد فاعل بارز ل " يقوم " ولا يجوز غير ذلك وهو اختيار أبى على الشلوبين . [٧]

المذهب الثانى :

وأجاز بعض النحاة كابن يعيش[٨] وابن خروف[٩] فى نحو قولك : عسى أن يقوم زيد أن يكون " زيد " مرفوعا بعسى و " أن " يقوم فى موضع نصب وفى يقوم ضمير الفاعل[١٠] .

قال ابن يعيش :

" ويجوز فى قولك : عسى أن يقوم زيد أن يكون زيد مرفوعا بعسى " وأن يقوم " فى موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون فى الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد

---

(١٨) ينظر : التذييل والتكميل ٣٥٥/٤ .
(١٩) ينظر : الكناش ص ٣٠٠ .
(١) سورة : الإسراء من الآية (٧٩) .
(٢) شرح الجمل ص ٢٨١ .
(٣) ينظر : منهج السالك ص ٧٠ .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٤١/١ .
(٥) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص ٧٠ .
(٦) ينظر : شرح المفصل ١١٨/٧ .
(٧) ينظر شرح الجمل ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ .
(٨) ينظر : الفوائد الضيائيه ٣٠٠/٢ ، منهج السالك ص ٧٠ ، شرح ابن عقيل ٣٤١/١ ، ٣٤٢ .

يظهر فى التثنية والجمع نحو قولك : عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون؛ لأن التقدير : عسى الزيدان أن يقوما وعسى الزيدون أن يقوموا . [١] "

وقال ابن خروف :

" ويجوز فى قولهم: " عسى أن يقوم زيد ": أن يكون على التقديم والتأخير . [٢]

وحكى ابن عقيل[٣] جواز هذا الوجه عند المبرد ، والسيرافى ، والفارسى فضلا عن أنهم أجازوا الوجه الأول .

قال ابن عقيل :

" وذهب المبرد ، والسيرافى ، والفارسى إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد " أن " مرفوعا بعسى " اسما لها و " أن " والفعل فى موضع نصب بعسى " وتقدم على الاسم والفعل الذى بعد " أن " فاعله ضمير يعود على فاعل " عسى " وجاز عوده عليه – وإن تأخر – لأنه مقدم فى النية[٤]. "

وتظهر ثمرة هذا الخلاف فى التثنية والجمع فنقول على المذهب الأول : عسى أن يقوم الذيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات ، فلا تأتى فى الفعل بضمير لأنه رفع الظاهر الذى بعده .

وتقول على المذهب الثانى : عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات ، فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع " بعسى " لأن التقدير : عسى الزيدان أن يقوما ، وعسى الزيدون أن يقوموا وعسى الهندات أن يقمن[٥] .

وقد منع أصحاب المذهب الثانى جواز الحمل عليه فى قوله تعالى : " **عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا** [٦]" وإنما يجب حمله على المذهب الأول وهو أن يكون

---

(١) شرح المفصل ١١٨/٧ .

(٢) شرح الجمل ٨٣٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٣٤١/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٤١/١ ، ٣٤٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١١٨/٧ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص ٧٠ ، شرح ابن عقيل ٣٤٢/١

(٦) سورة : الإسراء من الآية : (٧٩) .

" ربك " فاعلا " بيبعثك " وأن وما بعدها فى موضع رفع بعسى وأما حمله على الثانى يجعل ربك فاعلا بعسى وأن وما بعدها فى موضع نصب " بعسى " فلا يصح لأنه يؤدى إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى[1] .

قال ابن يعيش :

" فأما قوله تعالى : " **عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا** "[2] فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو ان يكون ربك فاعلا بيبعث ، وأن " مع ما " بعدها فى موضع رفع بعسى ولا يجوز أن يكون " أن " فى موضع نصب على الوجه الآخر ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى ، لأن مقاما محمودا منصوبة بيبعث فلا يكون الرب مرتفعا إلا به وإلا كان أجنبيا إذ لم يكن عاملا فيه . [3] "

واعترض الرضى[4] القول الثانى الذى استعملت فيه عسى تامة . بمعنى قرب بأن مجئ عسى للمقاربة أمر لم يثبت وضعا ولا استعمالا .

وهناك قول آخر فى نحو : " عسى أن يخرج زيد " يرى أصحابه أنه على الإعمال[5] .

ورده أبو حيان بأنه قول فاسد ، ويفسده أن قولك : عسى أن يقوم إخوتك وعسى أن يقوم الزيدان أنه على إعمال الأول يجب الإضمار فى أن يقوم وعلى إعمال الثانى يجب الإضمار فى عسى[6] .

هذه هى أقوال النحاة فى الاسم المرفوع بالفعل الواقع بعد عسى أرى أن الأرجح منها هو القول الأول الذى يرى أصحابه أنه مرفوع بالفعل الواقع بعد عسى وأن والفعل ومرفوعة فاعل عسى التامة وهو ما اختاره ابن القواس ؛ وذلك لأنه لا يند عنه شئ فى كل ما دخلت فيه عسى على أن والفعل بخلاف القول الثانى فقد لا يتأتى عليه ويند عنه

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١١٨/٧ ، شرح الجمل لابن خروف ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢ .
(٢) سورة : الإسراء من الآية (٧٩) .
(٣) شرح المفصل ١١٨/٧ .
(٤) ينظر : شرح الكافية ٢١٠/٤ .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢١١/٤ ، التذييل والتكميل ٣٥٥/٤ ، الارتشاف ١٢٣/٢ .
(٦) ينظر : التنذيل والتكميل ٣٥٥/٤ .

كل ما كان نحو قوله تعالى : " **عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا** [(١)]" وذلك لما فيـــه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبى وهو حال .

ولأنه مما يقطع بأن عسى قد أسند إلى أن والفعل ، والمرفوع بعد الفاعل فاعل له . اتصال المرفوع إذا كان ضميرا بالفعل الثانى كما فى نحو قوله تعالى :

" **وعسى أن تكرهوا شيئا** [(٢)]" لأن فاعل فعل لا يتصل بفعل آخر [(٣)].

---

(١) سورة : الإسراء من الآية : (٧٩) .

(٢) سورة البقرة من الآية : (٢١٦) .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٣٥٥/٤ .

المسألة الثانية : دلالة " كاد " على النفى والإثبات

قال ابن القواس :

" اختلف فى دلالة " كاد " على النفى والإثبات :

فقال قوم : إنه فى الإثبات يدل على الإثبات ، وفى النفى يدل على النفى ، قياسا على غيره من الأفعال[١] .

وقال قوم : إنه فى النفى إثبات ، وفى الإثبات نفى خلافا لسائر الأفعال[٢] .

وقال آخرون : إن لم يدخل عليه نفى ، فهو مطلقا يدل على الإثبات ماضيا كان افظه ، أو مستقبلا . وإن دخل عليه نفى : فإن كان لفظه ماضيا دل على الإثبات ، وإن كان مستقبلا دل على النفى[٣] ....

والأول أظهر ، لأن كل فعل يدل على ما وضع له ، فإذا دخل عليه النفى نفى ذلك المعنى الثابت ، و " كاد " فعل موضوع لإثبات المقاربة فإذا دخل عليه النفى نفى تلك المقاربة . "[٤] **أهـ**

<u>التحليل والبيان</u> :

كاد فعل ماض لاتصال ضمائر الرفع البارزة به ، وكذلك أيضا لحاق تاء التأنيث به نحو قوله تعالى : " **كادوا يكونون عليه لبدا** "[٥] وقولك : كادت هند تفعل ومعناه : شدة المقاربة والمشارفة ؛ ولذلك حذفوا " أن " من الخبر ، لأنه يقارب الحال وذلك ينافى " أن " التى تخلصه للاستقبال[٦] .

وللنحاة خلاف فى دلالة " كاد " على النفى والإثبات . تحدث عنه ابن القواس فى نصه السابق منتهيا منه باختياره لأحد هذه الأقوال معللا لذلك .

---

(١) قال به كثير من النحاة كالمبرد فى المقتضب ٧٥/٢ وابن هشام فى المغنى ٧٦٢/٢ وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٨٢ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٣٣٩/١ ، ٤٠٠ .

(٢)ذهب إليه العكبرى فى اللباب ١٩٥/١ وابن يعيش فى شرح المفصل ١٢٥/٧ .

(٣) لم ينسبه أحد من النحاة إلى أحد معين وإنما عبروا عنه ب " وقيل " .

(٤) شرح الكافية ص ٧٨٧ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ .

(٥) سورة : الجن من الآية : (١٩) .

(٦) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٢٦٦/١ ، الفوائد الضيائية ٣٠١/١ ، الصفوة الصفية ق ١ ج ٢ ص ٥١ .

وسيتضح بالتحليل تفصيل القول فى ذلك ، وأدله كل قوم ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

القول الأول :

وهو القول بأن " كاد " فعل حكمه حكم سائر الأفعال فى أن نفيه نفى ، وإثباته إثبات .

ذلك لأن معناه المقاربة ، ولا شك أن معنى قولك : " كاد يفعل " : قارب الفعل ومعنى : " ما كاد يفعل " : ما قارب الفعل ، فخبر هذا الفعل منفى دائما[١] .

أما الفعل إذا كان منفيا فواضح أن خبره منفى من باب أولى ، وذلك لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ؛ يدل على ذلك قوله تعالى : " **إذا أخرج يده لم يكد يراها** "[٢] ، فهذا أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : " لم يرها " ؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ؛ فلذلك كان نفى المقاربة أبلغ فى نفى الرؤية[٣] .

وأما الفعل إذا كان مثبتا ؛ فالمقاربة مثبة ، والخبر منفى وذلك لأن الإخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله ، وإلا لكان الأولى الأولى الإخبار حينئذ بحصوله ، وليس بمقاربة الحصول ، إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة[٤] .

ذهب إلى هذا القول واختاره جماعة من النحاة منهم : المبرد[٥]،والزمخشرى[٦] ، وأبو العباس أحمد بن يحى ثعلب[٧] ، وابن هشام[٨] ، والنيلى[٩]

(١) ينظر : المغنى ٧٦٢/٢ .
(٢) سورة : النور من الآية (٤٠) .
(٣) ينظر : المغنى ٧٦٢/٢ .
(٤) ينظر : المغنى ٧٦٣/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢١٨/٤ .
(٥) ينظر : المقتضب ٧٥/٢ .
(٦) ينظر : المفصل ص ٢٧١ .
(٧) ينظر : محالس ثعلب ١٤٢/١ .
(٨) ينظر : المغنى ٧٦٢/٢ ، شرح الجمل لابن هشام ص ٢٨٢ .
(٩) ينظر : الصفوة الصفية ق ١ ج ٢ ص ٥٢ .

والبعلى[١]والجندى[٢] ، والخوارزمى[٣] .

قال أبو العباس أحمد بن يحى ثعلب فى قوله – عز وجل - : " **إذا أخرج يده لم يكد يراها**[٤] " :" والاختيار أن يقال : لم يرها ولم يكد [٥]. "

وقال ابن هشام :

" والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى ، وإثباتها ‘ثبات . [٦]

وضعف هذا القول ، وخطأه أبو البقاء العكبرى[٧] ، وابن يعيش[٨] . معللين لذلك بوقوع التناقض فيه بين إثبات المعنى ونفيه .

قال ابن يعيش فى قوله تعالى : " **لم يكد يراها** "[٩] :

" ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكد . وهو ضعيف ؛ لأن لم يكد إن كانت على بابها ، فقد نقض أول كلامه بآخره ؛ وذلك أن قوله " لم يرهـا " يتـضمن نفـى الرؤية ، وقوله " لم يكد " فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان [١٠]. "

وعلى ذلك أجاب الرضى[١١] بأنه ليس فى هذه المواضع ما يدل على حـصوله بعد انتفائه.

وذكر البعلى[١٢] أن قوله تعالى : " **إذا أخرج يده لم يكد يراها**[١٣] " أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرقد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يـر ،

---

(١) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٢٦٩/١ .

(٢) ينظر : الإقليد فى شرح المفصل ١٥٩٣/٣ والجندى هو تاج الدين أحمد بن محمود بـن عمـر الخجنـدى ثـم المالكى الحنفى المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ صنف الإقليد شرح المفصل للزمخشرى ، والمقاليـد فـى شـرح المصباح للمطرزى ، عقود الجواهر فى علم التصريف . ينظر : هدية العارفين ١٠٢/٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٠٨/٣ .

(٤) سورة : النور من الآية (٤٠) .

(٥) مجالس ثعلب ١٤٢/١ .

(٦) المغنى ٧٦٢/٢ .

(٧) ينظر : اللباب ١٩٥/١ ، ما من به الرحمن ص ٤٥٣ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٧ .

(٩) سورة : النور من الآية (٤٠) .

(١٠) شرح المفصل ١٢٤/٧ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٢١٩/٤ .

(١٢) ينظر : الفاخر ٢٦٨/١ .

(١٣) سوره : النور من الآية (٤٠) .

ولم يقارب . وكذلك إذا قلت : " كاد زيد يبكى " فمعناه : قارب زيد البكاء ، فالمقاربة ثابتة ، ونفس البكاء منتف . وإذا قلت : " لم يكد زيد يبكى " معناه : لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربه ؛ ولهذا كان **قول ذى الرمة** :

إذا غير النأى المحبين لم يكد رمسيس الهوى من حب مية يبرح[1] .

صحيحا بليغا ؛ لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغيير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح ، وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح[2] .

وبهذا القول قال جماعة من المفسرين كالفراء[3] ، والزجاج[4] ، والنحاس[5] ، والقرطبى[6] .

قال أبو زكريا الفراء فى قوله تعالى : " **لم يكد يراها** [7]" :

" .... فقال بعض المفسرين : لا يراها . وهو المعنى ؛ لأن أقل من الظلمات التى وضعها الله لا يرى فيها الناظر كفه [8] . "

وبمثله قال الباقون .

كما أن هذا الرأى هو اختيار ابن مالك[9] ، وابن الحاجب[10] ، والأسفراييني[1] ،

---

(١) البيت من الطويل ينظر : الديوان ص ١١٩٢ ، المفصل ص ٢٧١ ، شرح المفصل ١٢٤/٧ ، شرح الوافية ص ٣٧٠ ، الإيضاح ٩٥/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٢١/٣ ، الصفوة الصفية ق ١ ج ٢ ص ٥٣ ، شرح الكافية للرضى ٢١٩/٤ ، شرح التسهيل ٤٠٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ ، الفوائد الضيائية ٣٠٣/٢ ، التذييل والتكميل ٣٦٨/٤ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٣١٧ ، اللسان (رسس) والرسيس : ابتداء الحب .

(٢) ينظر : الفاخر ٢٦٨/١ .

(٣) ينظر : معانى القرآن ٢٥٥/٢ .

(٤) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٤٨/٤ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٦/٣ ط عالم الكتب .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١٥٤/١ ط دار الكتب العلمية .

(٧) سورة : النور من الآية : (٤٠) .

(٨) معانى القرآن ٢٥٥/٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٧/١ .

(١٠) ينظر : شرح الوافيه ص ٣٦٩ ، شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٩٤/٢ .

وابن جماعة[٢] ، والجامى[٣] ، وأبى الفداء[٤] ، والسيوطى[٥] .

قال ابن الحاجب

" وقال قوم هو كالأفعال . وهو الصحيح ، والذى يدل عليه علمنا بأن كل فعل لم يدخل عليه حرف نفى فمعناه على حسب ما وضع له ، فإذا دخل عليه النفى كان نافيا لذلك المعنى عمن نسب إليه ، وهذا معلوم من لغتهم ؛ فوجب أن يندرج " كاد " فى هذا الأمر العام المعلوم من لغتهم [٦]. "

والذى يجب الالتفات إليه : أن ابن القواس قد اتبع ابن الحاجب فى اختياره لهذا القول معللا لذلك بنفس ما علل به ابن الحاجب ، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن الحاجب كان أحد الروافد التى استمد منها ابن القواس اختياراته[٧] . وسيتضح ذلك جليا بمعارضة ما علل به ابن القواس على ما سبق أن علل به ابن الحاجب .

قال ابن القواس :

" والأول أظهر ؛ لأن كل فعل يدل على ما وضع له ، إذا دخل عليه النفى نفى ذلك المعنى الثابت ، و " كاد " فعل موضوع لاثبات المقاربة ، فإذا دخل عليه النفى نفى تلك المقاربة . [٨] "

وهو نفس ما صحح به هذا القول فى شرح الألفية[٩]

والذى ينظر فى تعليل ابن القواس ، وما علل به ابن الحاجب لا يجد اختلافا إلا فى بعض الألفاظ اليسيرة ، مما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه فى أنه كان من مصادر اختياراته .

القول الثانى :

وزعم قوم منهم : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب[١٠]فى أحد قوليه، واختاره

---

(١١) ينظر : لباب الإعراب ص ٤٢٨ .

(١) ينظر : شرح الكافية ص ٣١٨ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٠٢/٢ .

(٣) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص ٣٠١ .

(٤) ينظر : الإتفاق فى علوم القرآن ١٦٨/١ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣ وينظر : الإيضاح ٩٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ص ٧٨٧ وشرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ .

(٧) شرح الكافية ص ٧٨٧ .

(٨) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ .

(٩) ينظر : مجالس ثعلب ١٤٢/١ .

ابن أبى الربيع[١]، وإليه ذهب ابن يعيش[٢] وأبو البقاء العكبرى[٣] فقد زعم هــؤلاء أن " كاد " ، و " يكاد " إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت ، وإذا لم يدخل النفى عليهمــا ، فالخبر منفى[٤] .

قال أبو البقاء :

" إذا كانت " كاد " مثبتة فى اللفظ ، فالفعل غير واقع فى الحقيقة كقولك : كــاد زيد يقوم أى : قارب ذاك ولم يقم ، وإن كانت منفية ، فهو واقع فى الحقيقة كقولك : لم يكد يقوم ، لأن المعنى : قارب ترك القيام . [٥] "

وقال أبو العباس :

"........ وقولك : كدت أقوم . أى : لم أقم ، ولم أكد أن أقوم أى : قمت ... [٦]

أستدل أصحاب هذا القول على صحة قولهم بما جاء فى التنزيل فى قوله تعالى :

" **فذبحوها وما كادوا يفعلون** "[٧] فالزبح حاصل ثابت مع النفى[٨] .

وقوله تعالى : " **إذا أخرج يده لم يكد يراها**[٩] " قال : وقد رآها[١٠] .

وقوله تعالى : " **يكاد البرق تخطف أبصارهم** "[١١] وما خطف[١٢] .

وقوله تعالى : " **يكاد زيتها يضئ** "[١٣] ولم يضئ[١٤] .

---

(١) ينظر : الملخص ٤٤٢/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٢٥/٧ .

(٣) ينظر : اللباب ١٩٥/١ ، ما من الرحمن ص ٤٥٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٩٣/٢ ، الصفوة الصفيه ق ١ ج ٢ ، ص ٥٢ ، شرح التــسهيل ٣٩٩/١ ، الفاخر للبعلى ٢٦٧/١ ، الهمع ١٣٢/١ .

(٥) اللباب ١٩٥/١ .

(٦) مجالس ثعلب ١٤٢/١ .

(٧) سورة : البقرة من الآية (٧١) .

(٨) ينظر : الصفوة الصفيه ق ١ ج ٢ ص ٥٢ .

(٩) سورة النور : من الآية (٤٠) .) اللباب ١٩٥/١ .

(١٠) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٢٦٧/١ .

(١١) سورة البقرة من الآية : (٢٠) .

(١٢) ينظر : الفاخر ٢٦٧/١ .

(١٣) سورة النور من الآية : (٣٥) .

(١٤) ينظر : الهمع ١٣٢/١ .

قال ابن يعيش :

" فإذا دخل النفى على " كاد " قبلها كان ، أو بعدها : لم يكن إلا لنفى الخبر كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها ، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع ، وإذا اقترن بها حرف النفى كان الفعل الذى بعدها قد وقع ، هذا مقتضى اللفظ فيها ،وعليه المعنى ، والقاطع فى هذا قوله – تعالى -: " **فذبحوها وما كادوا يفعلون** "[(١)] ، وقد فعلوا الذبح بلا ريب [(٢)]. "

كما تمسك أصحاب هذا القول بأنك إذا قلت : "كاد زيد يموت " ، فالموت غير حاصل بل منفى ، والكلام إثبات وكذلك إذا قلت : كاد زيد يخرج، فالخروج غير حاصل ، فهذا معنى كونها نفيا فى الإثبات . كما تمسكوا فى النفى بقوله تعالى :" **وما كادوا يفعلون** [(٣)]" ومعلوم انهم قد فعلوا وأن الذبح حاصل ثابت مع النفى[(٤)] ، وبما أنشده ذو الرمة :

إذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح[(٥)]

فمعناه هنا الإثبات وقد استند من قال بأن معناه الإثبات إلى ما رواه بعض الرواة من أن ذا الرمة لما أنشد هذا البيت قيل له : أقررت بزوال الحب ، وذلك إنما أخذوه من قوله : " لم يكد " فلولا أن معناه فى النفى إثبات لم يكن لأخذهم عليه معنى[(٦)].

وقيل إنه لما أنشده أنكر عليه وقيل له : فقد برح حبها ؛ فغيره إلى قوله : " لم أجد رسيس الهوى وعليه أكثر الرواة[(٧)] .

وعلى ما ذهب إليه هؤلاء وعلى ما استدلوا به قام جماعة من النحاة برد مذهبهم ورميه بالفساد ، والغلط الفاحش من هؤلاء : ابن الحاجب[(٨)] ، والرضى[(٩)] ،

---

(١) سورة : البقرة من الآية (٧١) .
(٢) شرح المفصل ١٢٥/٧ .
(٣) سورة : البقرة من الآية (٧١) .
(٤) ينظر : شرح الوافيه ص ٣٧٠ ، الإيضاح ٩٣/٢ ، الصفوة الصفية ق ١ ج ٢ ص ٥٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ ، الكناش ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ، الإتقان للسيوطى ١٦٨/١ .
(٥) البيت سبق تخريجه ص
(٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٩٣/٢ ، ٩٤ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧ .
(٨) ينظر : الإيضاح ٩٤/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣ .
(٩) ينظر : شرح الكافية ٢١٨/٤ .

وابن القواس[١] ، وابن مالك[٢] ، وابن هشام[٣] ، والنيلى[٤] .

يقول ابن الحاجب فى رده على أدلتهم :

" وليس ما احتجوا به بشئ أما قوله تعالى : " **وما كادوا**[٥] يفعلون " ؛ فعلى معنى أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح والذى يقرره ما سبق من تعنتهم فى قوله تعالى و" **أتتخذنا هزوا**[٦] " ، ولقولهم : " **ادع لنا ربك**[٧] **يبين لنا ما هى** " ، " **وادع لنا ربك**[٨] **يبين لنا ما لونها** " ، " **ادع لنا ربك يبين لنا ما هى إن البقر**[٩] **تشابه علينا** " .

وهذا التعنت دأب مالا يفعل ولا يقارب أن يفعل ، وفعلهم بعد ذلك لا ينافى نفى مقاربتهم الفعل قبله ، فإنه قد يلتجئ من ذلك دأبه إلى الفعل . ولولا مادل على الذبح من قوله تعالى : " **فذبحوها**[١٠] " – ويشبه – لم يفهم من نفس الفعل إلا نفى المقاربة . ثم لا ينكر أن العرف – فى مثل ذلك – جرى على نحو ذلك فى المعنى . "[١١]

وأما استدلالهم بقوله تعالى : " **لم يكد**[١٢] **يراها** " ، فالجواب عنه أنه يجب أن يحمل على نفى مقاربة الرؤية ؛ لأنه لو حمل على معنى أنه يراها لفسد المعنى ، ويكون ذلك مثل قولك : ظلمة عظيمة فوق بعضها ، وليس فوقها ظلمة لشدة تراكمها إذا أخرج الإنسان يده يراها ، وهذا ظاهر الفساد ؛ فلذلك وجب حمله على نفى

(١) ينظر : شرح الكافية ص٧٨٧ ، ٧٨٨ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ .

(٣) ينظر : المغنى ٧٦٢/٢ .

(٤) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٥٢ ، ٢٣ .

(٥) سورة : البقرة من الآية (٧١)

(٦) سورة : البقرة من الآية (٦٧) .

(٧) سورة : البقرة من الآية (٦٨)

(٨) سورة : البقرة من الآية (٦٩) .

(٩) سورة : البقرة من الآية (٧٠) .

(١٠) سورة : البقرة من الآية (٧١) .

(١١) شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣ وينظر : الإيضاح ٩٤/٢ .

(١٢) سورة : النور من الآية (٤٠) .

المقاربة. أى : إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها ، وهذا أبلع من نفى نفس الرؤية ؛ لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية أبعد[١] .

وأما قول " ذو الرمة " فالجواب عنه : أن قوله لا ينبغى أن يخطأ ،بل يجب أن يحمل على نفس المعنى السابق فى الآية فيكون قصده : أنه إذا غير الهجر المحبيين لم يقارب حبى التغيير ، وهذا أبلغ من نفى نفس التغيير ؛ لأنه إذا انتفى مقاربة التغيير كان التغيير أبعد[٢]

ومن خطأه من الشعراء ، فمذهبه مذهب من استدل بقوله تعالى : " **وما كادوا يفعلون** "[٣] فى أنها للإثبات وقد ثبت فساد مذهبه[٤] .

وبنفس ما سبق رد ابن القواس[٥] أدلة أصحاب هذا المذهب نقلا عن ابن الحاجب مع تغيير طفيف فى بعض الألفاظ .

كما أن الرضى[٦] كان رده على هؤلاء فيما ذهبوا إليه ردا شديدا عنيفا ، فنعته بالغلط الفاحش تارة ، وبأفحش الغلط تاره أخرى .

قال الرضى :

" قال بعضهم فى " كاد " : إن نفيه إثبات وإثباته نفى بخلاف سائر الأفعال .

أما كون إثباته نفيا : فإن أراد به أنك إذا قلت : كاد زيد يقوم وأثبت الكود أى : القرب فهذا الإثبات نفى ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشئ نفيه بل فى " كاد زيد يقوم " إثبات القرب من القيام بلا ريب .

وإن أرادوا أن إثبات " كاد " دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا فى الفعل لا قريبا منه .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٩٤/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣ ، ٩٢٣ وشرح الوافية ص٣٧٠ ، ٣٧١ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ ، الصبان ٢٦٨/١ ، حاشية الخضرى ١٢٥/١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٣/٣ ، الإيضاح ٩٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ ، حاشية الصبان ٢٦٨/١ .

(٣) سورة : البقرة من الآية (٧٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح ٩٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ص٧٨٧ ، ٧٨٨ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٠٤/٢ ، ٩٠٥ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٢١٩/٤ .

وأما كون نفيه إثباتاً فنقول أيضا : إن قصدوا أن نفى الكود أى : القرب فى : " ما كدت أقوم " إثبات لذلك المضمون ؛ فهو من أفحش الغلط . وكيف يكون نفى الشئ إثباته ؟ ....[١]

كما أن تمسكهم بقول من قال : " كاد زيد يموت " " وكاد زيد يخرج " بأن الموت غير حاصل ، وكذلك الخروج مع أن الكلام إثبات . وهو معنى كونها فى الإثبات نفى . فهذا مردود بأن قولك : " كاد " دلت على إثبات قرب الموت والخروج ولا يلزم من الحصول قرب الشئ ، حصول نفس الشئ وكذلك إذا نفيت فقلت ما كاد زيد يموت ،أو ما كاد زيد يخرج ، فقد نفيت قرب الموت والخروج ، وإذا انتفى قربهما لزم منه انتفاء حصولهما[٢]

القول الثالث :

وذهب بعض النحاة إلى أن " كاد " فى الإثبات إثبات ماضيا كان لفظه أو مستقبلا ، وفى النفى مع الماضى تفيد الإثبات ، وفى المستقبل كسائر الأفعال تنفى فى النفى[٣] .

قال ابن الحاجب :

" والمذهب الثالث : أنه فى الإثبات إثبات ، وفى النفى للماضى إثبات وفى المستقبل على قياس الأفعال "[٤] .

أستندل هؤلاء على أنها فى النفى مع الماضى تفيد الإثبات بقوله تعالى : " **وما كادوا يفعلون** "[٥] فإنهم قد فعلوا والذبح حاصل ثابت مع النفى[٦] .

وهذا المذهب رده ابن الحاجب[٧] بأن ما ذكروه فى نفى الماضى غير مستقيم ؛ لأنه قد علم من قياس لغتهم أن المثبت إذا دخل عليه النفى انتفى فإذا قلت : " قرب

---

(١) شرح الكافية ٢١٩/٤ .

(٢) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٥٢ ، ٥٣ ، حاشية الصبان ٢٦٨/١ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٩٣/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٠/٤ ، الصفوة الصفية للنيلى ق١ ج٢ ص٥٢ ، التذييل ٣٦٩/٤ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٩٣/٢ .

(٥) سورة : البقرة من الآية (٧١) .

(٦) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ص٣٧٠ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٥٢ ، شرح الكافية لابن القواس ص٧٨٩ ، الكناش ص٣٠٢ .

(٧) ينظر : الإيضاح ٩٤/٢ .

خروج زيد " كان معناه إثبات قرب الخروج . فإذا قلت : ما قرب خروج زيد كان معناه نفى قرب الخروج ، هذا معلوم من لغتهم ، فيجب رد قوله : " **وما كادوا فعلون**[1] "

إليه فيكون المعنى : وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم ، واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى التفسير ولا يؤخذ من قوله : " **فذبحوها** "[2]

قال ابن الحاجب تعقيبا على ما سبق :

هذا هو الوجه الذى ينبغى حمل الآية عليه ، وما كان مثلها ؛ جريا على القاعدة المعلومة من كلا مهم ، وقد وافقوا فى دخول النفى على المستقبل أن يكون معناه : نفى القرب على قياس الأفعال ، ولا فرق فى قياس لغة العرب فى دخول النفى على الماضى ، أو على المستقبل ؛ فثبت أن المذهب الصحيح جرى كاد مجرى الأفعال فى الاثبات والنفى[3] ".

كما رده ابن جماعة بأنه لا دليل لهذا القائل فى الآية معللا لذلك بأن الزمان الذى ذبحوا فيه غير الزمان الذى ما قاربوا فيه الفعل ، فمعناه : وما كادوا قبل ذلك الزمان يفعلون لشدة تعنتهم[4] .

وعلى هذا النحو أجاب الإسفراييني[5] ، وأبو الفداء[6] على ما استدل به أصحاب هذا القول وردا عليهم مذهبهم .

وبعد :

فقد خلص للبحث أن فى كاد ثلاثة مذاهب :

<u>**المذهب الحق**</u> وهو جريه على قياس الأفعال فى الإثبات والنفى ، وهذا المذهب هو ما اختاره ابن القواس متبعا فى ذلك ابن الحاجب ، معللا لاختياره بنحو ما علل به صاحبه . ولست أخالفه فى اختياره ؛ لأن اختياره قد وافق الصواب ، وذلك لأن هذا القول قد سلم من الكثير من الردود والاعتراضات التى وردت على غيره من الآراء الأخرى .

---

(١) سورة : البقرة من الآية (٧١) .
(٢) سورة : البقرة من الآية (٧١) .
(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٩٤ .
(٤) ينظر : شرح الكافية ص ٣١٧ .
(٥) ينظر : لباب الإعراب ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ .
(٦) ينظر : الكناش ص ٣٠٢ .

كما أنه المذهب الذى جرى على ما هو معلوم من قياس لغة العرب فى النفى والإثبات . ولأنه المذهب الذى حظى بقول الكثير من النحاة واختيارهم له .

والمذهب الثانى : مخالفته للأفعال فى الإثبات والنفى جميعا .

والمذهب الثالث : مخالفته فى النفى للماضى ، وجريه على قياس الأفعال فى غير ذلك[١].

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٩٤/٢ .

المبحث السادس : التعجـــب

وفيـــه مسألتـــان :-

المسألة الأولى : حقيقة " ما " التعجبية فى : " ما أفعل " .

المسألة الثانية : الخلاف فى معنى " أفعل " فى التعجب .

المسألة الأولى : حقيقة " ما " التعجبية فى " ما أفعل "

قال ابن القواس :

" الذى يدل على أن " ما " فى " ما أفعل " اسم عود الضمير عليها(١) .

واختلف فيها بعد اتفاقهم على أنها مبتدأ :

فقال سيبويه(٢) **والخليل ومن تابعهما** : إنها نكرة غير موصوفة ولا موصولة .

وقال الأخفش(٣) : إنها موصولة .

وقال الكوفى (٤): إنها استفهامية دخلها معنى التعجب . والأول أظهر ؛ لأن على قول الأخفش يلزم منه أمران محالان :

أحدهما : حذف الخبر مع عدم القرينة .

وثانيهما : أن الصلة لإيضاح الموصول وبيانه وذلك ينافى وضع ما عليه التعجب من الإبهام لخفاء سببه (٥).

وأما قول الكوفى فضعيف ؛ لأن الاستفهام إنشاء ، فلا ينقل إلى إنشاء آخر بخلاف الخبر فإن نقله إلى الإنشاء سائغ معروف(٦) .

فعلى القول الأول : تكون " ما " مبتدأ والجملة بعدها خبرها ، والعائد الضمير الذى فى الفعل عند سيبويه وما بعدها الخبر .

وأما على قول الأخفش فتكون "ما" مبتدأ وما بعدها صلتها والخبر محذوف . (٧)" أ هـ

التحليل والتعليق :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن أقوال النحاة فى نوع " ما " التعجبية فى صيغه " ما أفعل " فذكر أن للنحاة فى ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه والثانى

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٢٥١/٣ ، التصريح ٨٧/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، ٧٣ .

(٣) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٣٤٧/١ ، هامش (١) للسيرافى على الكتاب ٧٣/١ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٠٣/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١١١/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٩٥٨/٢ .

(٧) شرح الكافية لابن القواس ص ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

للأخفش والثالث للكوفيين ، منتهيا من ذلك إلى اختياره مذهب سيبويه من بين هذه المذاهب ، مبينا الأمور التى أودت بضعف كل من مذهبى الأخفش والكوفيين وأسباب وهنها . وفى المسألة أقوال أخرى لم يتعرض لها ابن القواس تتضح بالتحليل والتعليق مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابقة على النحو التالى :

أجمع النحاة على أن " ما " التعجبية فى صيغه " ما أفعل " اسم وذلك ؛ لأن فى أفعل ضميرا يعود عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء[(١)] .

كما أن إجماعهم كاد ينعقد على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها لولا ما روى عن الكسائى من أنه يرى أنها لا محل لها من الإعراب . وإن كان الأزهرى قد ذكر أن ما ذهب إليه الكسائى شاذ ولا يخل بالإجماع [(٢)].

وبعد اتفاقهم على أنها مبتدأ اختلفوا فى حقيقتها ومعناها على مذاهب متعددة :

المذهب الأول :

يرى سيبويه والخليل وجمهور البصريين أن " ما " نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة بمعنى شئ ، فإذا قلت : ما أحسن زيدا ف " ما " نكرة تامة مبهمة فى محل رفع بالابتداء و " أحسن " فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى " ما " و " زيدا " مفعول به والجملة فى موضع الخبر والمعنى : شئ أحسن زيدا أى : جعله حسنا[(٣)] .

قال سيبويه :

" هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرى مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك: ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شئ أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به .... ونظير جعلهم " ما " وحدها اسما قول العرب : إنى مما أن أصنع أى : من الأمر أن أصنع فجعل " ما " وحدها اسما [(٤)]. "

ووجه هذا المذهب : أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم فى التعجب ، فناسب النكرة المبهمة التى لا شئ أشد إبهاما منها ولذلك لم يضعوا موضعها شيئا فلا يقولون : شئ أحسن زيدا فى معنى : ما أحسن زيدا ؛ لأن شيئا لا يعطى إبهام " ما " نصا.

---

(١) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥١/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧/٢ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٨٧/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٨/٢ ، شرح ابن عقيل على الألفية ١٤٨/٣ .

(٤) الكتاب ٧٢/١ ،٧٣ .

وقيل هو : بمعنى شئ مع أنهم لا يفسرونه بشى ، وذلك تعريب للتعليم وشئ لا ينافى إرادة ذلك الإبهام وإن كان نصا فيه[١] .

كما أنهم عدلوا فى التعجب عن لفظ " شئ " إلى لفظة " ما " وهى بمعناها فى أنهما اسمان مبهمان منكران لأن شيئا تصح تثنيته وجمعه وتصغيره وتعريفه وغير ذلك من خواص الأسماء و " ما " لا يصح ذلك فيها . كما أن " ما " يؤكد بها إبهام " شئ " فيقال : ما أخذت منه شيئا " ما "[٢] .

كما أن الذى حمل " ما " على أن تكون غير موصولة ولا موصوفة أن الصلة والصفة توضحان الاسم الذى تجيئان صلة له أو صفة وتبينانه بيانا أى بيان ، والتعجب باب إبهام وخفاء ، وقد قال المتقدمون : التعجب فقد السبب ألا ترى أنك لو رأيت رحى تدور وليس شئ يديرها لتعجبت من ذلك فإذا رأيت ما يديرها زال التعجب [٣].

وبقول سيبويه قال ابن جنى[٤] ، وأبو على الفارسى[٥] الذى استدل لذلك بقوله :

" والدليل على أنها غير موصوفة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة أو صلة أو خبرا ، فلو كان صفة أو صلة لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كاملا تاما ، كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كاملا تاما . والخبر ينبغى أن يكون مضمرا إذ ليس بمظهر ، وذلك المضمر لا يخلو من أن يكون شيئا متصلا به من فعل يفعله أو أمر ينسب إليه أو غيره . فإذا قصد به شئ أو خص به أمر فسد بذلك معنى التعجب لتعيينه واختصاصه وزوال الإبهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجبا . فإذا لم يجز أن يكون الخبر مضمرا أو لم تكن " ما "

صلة ولا صفة ثبت أن " ما " اسم منكور غير موصوف فى هذا الباب كما ذكرناه . [٦]

---

(١) ينظر : التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص ٨٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٨/٢ .

(٢) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص ٣٤٠ ، شرح اللمع للواسطى ص ١٧٨ ، شرحها للتبريرى ص ٣١٩ .

(٣) ينظر : المرتجل ص ١٤٦ ، شرح اللمع للواسطى ص ١٧٩ ، شرح اللمع للتبريزى ص ٣١٩ .

(٤) ينظر : اللمع ص ٢١٧ .

(٥) ينظر : البغداديات ص ٢٥٥ ، الإيضاح ص ١١٤ .

(٦) البغداديات ص ٢٥٥ .

كذلك ذهب هذا المذهب واختاره كثير من النحـــاة مـــنهم : ابـــن الـــسراج[١] ، والمبرد[٢] ، والزمخشرى[٣] ، وابن أبى الربيع[٤] ، وابن هشام[٥] ، وابـــن بابـــشاذ[٦] ، وابن الخشاب[٧] ، وعبد القاهر الجرجانى[٨] ، والعكبـــرى[٩] ، وابـــن الحاجـــب[١٠] ، والأنبارى[١١] ، وابن الخباز[١٢] ، وابن يعيش[١٣] ، والخوارزمى[١٤] ، والصيمرى[١٥]، وابن القواس[١٦] ، وأبو بكر الشرجى[١٧] ، وابن عـــصفور[١٨] ، وابـــن مالـــك[١٩] ، وابن الناظم[٢٠] ، والجامى[٢١] ، والسلسيلى[٢٢] ، وابن عقيل[٢٣] ، وخالد الأزهرى[٢٤] ، والسيوطى[٢٥] ، والخضرى[٢٦] ، ونص على اختيار ابن معطى له كل من ابـــن القواس[٢٧] ، والنيلى[٢٨] .

---

(١) ينظر : الأصول ٩٩/١ .
(٢) ينظر : المقتضب ١٧٣/٤ ، ١٧٧ .
(٣) ينظر : المفصل فى علم العربية ص ٢١٧ .
(٤) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٤٥٠/١ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٣/٣ ، شرح الجمل ص ١٨٥ ، المغنى ٣٢٧/١ .
(٦) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٣٣٩ .
(٧) ينظر : المرتجل ص ١٤٦ .
(٨) ينظر : المقتصر فى شرح الإيضاح ٣٧٣/١ .
(٩) ينظر : اللباب ١٩٦/١ ، التبيين ص ٢٨٢ .
(١٠) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١١١/٢ .
(١١) ينظر : أسرار العربية ص ٧٧ .
(١٢) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٨٢ .
(١٣) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .
(١٤) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل ص ١١١ .
(١٥) ينظر : التبصره والتذكرة ٢٦٥/١ .
(١٦) ينظر : شرح الكافية ص ٧٩٤ ، ٧٩٥ .
(١٧) ينظر : إئتلاف النصرة ص ٧٣ ، ٧٤ .
(١٨) ينظر : شرح الجمل ٥٨٣/١ .
(١٩) ينظر : شرح التسهيل ٣١/٣ .
(٢٠) ينظر : شرح الألفية ٣٢٧/١ .
(٢١) ينظر الفوائد الضيائيه ٣٠٩/٢ .
(٢٢) ينظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٥٩٩/٢ .
(٢٣) ينظر : المساعد ١٤٨/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٠/٣ .
(٢٤) ينظر : التصريح ٨٧/٢ .
(٢٥) ينظر : الهمع ٩٠/٢ .
(٢٦) ينظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٣٩/٢ .
(٢٧) ينظر : شرح الفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .
(٢٨) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق ١ ج ٢ ص ١٠٤ .

وحكى ابن مالك[١] عن أبى الحسن الأخفش موافقته على صحة جعل " ما " نكرة إلى جانب أنه يجيز كونها موصولة كما سيأتى بيانه فى عرض أقواله فيها .

وقد بين ابن يعيش[٢] أن الأخفش اضطرب مذهبه فيها واستبعد أن تكون اسما تاما جاء ذلك فى قوله :

" **وأما الأخفش** فإنه استبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها [٣]".

وقد استند بعض هؤلاء النحاة السابقين لبعض التعليلات التى تبرهن على صحة إختيارهم لهذا المذهب سوف أذكر بعضاً منها :

علل أبو البركات الأنبارى لاختياره لمذهب سيبويه بقوله :

" وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى ؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شئ وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شئ . وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير . [٤] "

وقال ابن مالك فى تعليله :

" والقول الأول قول البصريين وهو الصحيح ؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فيتعين كون الثانى مقتضيا للإبهام وهو " ما " فلذلك اختير القول بتنكيرها ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير محضة كما لم يمتنع الابتداء " بمن " و " ما " الشرطيتين والاستفهاميتين [٥]. "

وهذا هو تعليل ابن الناظم الذى استدل به على أولوية مذهب سيبويه قال :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣١/٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٣) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٤) أسرار العربية ص ٧٧ .

(٥) شرح التسهيل ٣١/٣ .

" والذى ذهب إليه سيبويه أولى ؛ لأن " ما " لو كانت موصولة لما كان حـذف الخبر واجبا ؛ لأنه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم وسد غيره مسده وها هنا لم يسد مسد الخبر شئ ؛ لأنه ليس بعد المبتدأ إلا صلة ، والصلة من تمام الاسم فليست فـى محل خبره ، وإنما هى فى محل بقية حروف الاسم فلا تصلح لسد مسد الخبر [١]".

وضعف الرضى ما ذهب إليه سيبويه من جهة أن استعمال " ما " نكـرة غيـر موصوفة نادر نحو قوله تعالى : " **فنعما** "[٢] على قول ولم تسمع مع ذلك مبتدأه [٣].

وكان ابن عصفور قد افترض مثل هذا الاعتراض وأجاب عنه بقوله :

" فإن قيل : فإن " ما " لم تقع تامة من غير صلة ولا صـفة إلا فـى الـشرط والاستفهام فالجواب : إن ذلك قد جاء قليلا حكى من كلامهم : غسلته غـسلا نعمـا " "ولأمر ما جدع قصير أنفه "[٤] . ألا ترى أن ما لا يخلو أن تكون من فاعل ظـاهر أو مضمر فثبت أنها اسم وليس لها صلة [٥]".

المذهب الثانى والثالث :

وذهب أبو الحسن الأخفش فى قولين آخرين له ، إلى أن " ما " معرفة ناقـصة بمعنى الذى وما بعدها صلة لها والخبر محذوف وتقديره فى نحو : ما أحسن زيـدا : الذى أحسن زيدا شئ[٦] .

أو أنها نكرة ناقصة وما بعدها صفة فى محل رفع والخبر محذوف تقديره : شئ أحسن زيدا عظيم[٧] ولم يتعرض ابن القواس فى نصه لهذا القول وإنما اقتصر علـى المشهور من مذهب الأخفش وهو كونها معرفة موصولة[٨] . وعلى الوجهين فحـذف الخبر لازم كالتزام حذفه بعد " لولا " ؛ لأن ما لا تكون نكـرة تامـة إلا شـرطية أو استفهامية أو موصولة ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة [٩] .

---

(١) شرح الألفية ص ٣٢٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية : (٢٧١) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٢٧/٤ .

(٤) ينظر : المستقصى ٣٤٠/٢ .

(٥) شرح الجمل ٨٥٣/١ .

(٦) ينظر : المرتجل ص ١٤٧ ، أوضح المسالك ٢٥١/٣ ، شرح التسهيل ٣١/٣ ، شرح الألفية لابن النـاظم ص ٣٢٧ ، المساعد ١٤٨/٢ ، الكناش ص ٣٠٥ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥١/٣ ، الارتشاف ٣٣/٣ ، التصريح ٨٧/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص ٧٩٤ .

(٩) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١ ، المرتجل ص ١٤٧ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٤/١ ، الارتـشاف ٣٣/٣ ، شرح الأشمونى ٢/ ٢ .

فيتحصل بقوليه إفهام وإبهام ، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته أو صفتة وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر[١] .

قال أبو الحسن الأخفش فى قوله تعالى : " **فما أصبرهم على النار** "[٢] :

" فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال : " **قتل الإنسان ما أكفره** [٣]" تعجبا من كفره . وقال بعضهم " **فما أصبرهم** "[٤] أى : ما أصبرهم وما الذى أصبرهم [٥]."

والواضح من كلام أبى الحسن أنه ليس فيه ما ينص على أحد أقواله السابقة ، وأن الذى ذكره ويفهم منه أن ما موصولة إنما هو حكاية عن بعض النحاة كالسيرافى[٦] وغيره. ولعله قد نص على ما نسبه إليه الكثير من النحاة الثقاة فيما لم يتيسر لى الوقوف عليه .

ونقل أبو بكر الشرجى[٧] وابن عقيل[٨] هذا المذهب عن النحاة الكوفيين .

كما أن ابن يعيش[٩] نص على أن كونها موصولة هو المشهور من مذهب الأخفش وعليه جماعة من النحاة الكوفيين وأن من يقول بذلك قد احتج بقولهم : " حسبك " فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر ؛ لأن فيه معنى النهى فكانت " ما " كذلك نص ابن السراج[١٠] على ذلك قبله .

وإذا كان ابن الحاجب قد اختار[١١] مذهب سيبويه وذكر أنه أظهر من وجه أنه لا تقدير فيه ولم ينقل من إنشاء إلى إنشاء فقد اضطرب قوله فى مذهب الأخفش فذكر فى شرح الكافية[١٢] أنه أوجه من حيث إن استعمال " ما " الموصولة ثابت

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣١/٣ .
(٢) سورة : البقرة من الآية (١٧٥) .
(٣) سورة : عبس آية رقم : (١٧) .
(٤) سورة : البقرة من الآية رقم (١٧٥) .
(٥) معانى القرآن للأخفش ٣٤٧/١ .
(٦) ينظر : شرح الكتاب ١٣٨/١ .
(٧) ينظر : ائتلاف النصرة ص ٧٣ .
(٨) ينظر : المساعد ١٤٩/٢ ، الارتشاف ٣٣/٣ .
(٩) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .
(١٠) ينظر : الأصول ١٠٠/١ .
(١١) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣ .
(١٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣ .

واستعمال " ما " بمعنى " شئ " مبتدأ لم يثبت وهذا بعينه موجود فـي الوجـه الأول ، بينما تراه يصفه بالتعسف فى الإيضاح[١] وذلك لأنه يحتاج فيه إلى تقدير خبر محذوف.

وقد كثرت اعتراضات النحاة على ما ذهب إليه الأخفش ، وضعفه كثير منهم لأمور منها : أنه يعتقد فيه حذف الخبر حذفا لازما ، فيحصل به إفهام بذكر المبتدأ وصلته ، وإبهام بالتزام حذف الخبر . ويستلزم من ذلك مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإفهام وتأخير الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام كما فعل بضمير الشأن ومفسره وبضميرى " نعم " و " رب " وبالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك[٢] .

الثانى : كون الخبر ملتزم الحذف دون شئ يسد مسده والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شئ يحصل به استطالة كما فعل بعد " لولا " وفى : عمرك لأفعلن فالحكم بالموصولية على "ما " وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير لـه فلم يعول عليه ولا مجيب للداعى إليه[٣] .

ومن الأمور التى وجهت إلى هذا المذهب أن يقال لصاحبة إن ما ذهبت إليه من أنها موصولة فاسد ؛ لأنها إذا كانت معرفة تناقض ذلك مع معنى التعجب ؛ لأن التعجب لا يكون إلا ممن خفى السبب[٤] .

فإن اعتذر بأن الإبهام فى حذف الخبر قيل له : إن الخبر الذى أدعيت حذفه لا يخلو من أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة . فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه ، وإن كان لغير دلالة فباطل ؛ لأن الخذف من غير دليل غير موجود فى كلام العرب[٥] .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١١/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣١/٣ ، التصريح ٨٧/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٧٧/٤ ، شرح التسهيل ٣٢/٣ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، الصفوة الصفية ج٢ ق١ ص١٠٥ وشرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ ، المساعد ١٤٩/٢ التصريح ٨٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل ٥٨٢/١ ، شرح اللمع للواسطى ص١٧٩ ، المقتصد ٣٧٥/١ ، شرح الكافية لابن القواس ص٧٩٤ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٥٨٢/١ ، الصفوة الصفية ج٢ ق١ ص١٠٥ .

ومنها : أن هذا المذهب يؤدى إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به فى موضع من المواضع ولو كانت بمنزلة : " الذى " للفظ بخبرها فى قرآن أو شعر وظهر فى بعض المواضع[١]

ومنها : أنهم يقدرون المحذوف بشئ والخبر ينبغى أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحو إنما يكون بشئ أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة[٢] .

بهذا الذى سبق ذكره ونحوه اعترض مذهب الأخفش جماعة من النحاة ورماه بعضهم بالضعف وبعضهم وصفه بالفساد . من هؤلاء : ابن السراج[٣] ، والمبرد[٤] ، والجرجانى[٥] ، وابن الأنبارى[٦] ، وابن الخشاب[٧] ، وأبو بكر الشرجى[٨] ، وابن الحاجب[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، الرضى[١١] ، والواسطى[١٢] ، والنيلى[١٣] ، وابن يعيش[١٤] ، ابن القواس[١٥] ، وابن مالك[١٦] ، والأزهرى[١٧] .

المذهب الرابع :

وذهب الفراء ، وابن درستويه إلى أن " ما " فى صيغة : " ما أفعل " هى التى يستفهم بها فى قولك : ما تضع ؟ وما عندك ؟ فهى بمنزلة : " من " و " أى " فى

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١ ، شرح اللمع للوسطى ص١٧٩ ، شرح اللمع للتبريزى ص٣١٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٣) ينظر : الأصول ١٠٠/١ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٧٧/٤ .

(٥) ينظر : المقتصد ٣٧٥/١ ، ٣٧٦ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص٧٦ ، ٧٧ .

(٧) ينظر : المرتجل ص١٤٧ .

(٨) ينظر : ائتلاف النصرة ص٧٣ .

(٩) ينظر : شرح الإيضاح فى شرح المفصل ١١١/٢ .

(١٠) ينظر : شرح الجمل ٥٨٢/١ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٢٢٧/٤ .

(١٢) ينظر : شرح اللمع ص١٧٩ .

(١٣) ينظر : الصفوة الصفية ج٢ ق١ ص١٠٥ .

(١٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(١٥) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٤ ، ٧٩٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

(١٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣ .

(١٧) ينظر : التصريح ٨٧/٢ .

الإبهام ثم نقلت إلى إنشاء التعجب . وهى مبتدأ والجملة بعدها خبر عنها ، والتقدير فى قولك ما أحسن زيدا : أى شئ أحسن زيدا[١] .

قال الفراء فى قوله تعالى : " **فما أصبرهم على النار** "[٢] :

" **فيه وجهان** : أحدهما : فما الذى صبرهم على النار ؟ والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار !!! .... "[٣]

وإنما وضعت " ما " فى التعجب لأجل أن التعجب فيه إبهام وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على .

فقولك : ما أحسن زيدا فى المعنى فقولك : أى رجل زيد إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك فإجماعهم على أن قولهم : أى رجل زيد ؟ استفهام دخله معنى التعجب دليل على أن ما أحسن زيدا كذلك[٤] . وكان الفراء يذهب فيها إلى أن ما بعدها اسم وحقه أن يضاف إلى ما بعده[٥] .

وذكر الرضى[٦] أن ما ذهب الفراء إليه قوى من جهة المعنى ، لأنه كان جهل سبب حسنة فأستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى "**وما أدراك ما يوم الدين** "[٧] " ولله دره أى رجل كان " وقال الشاعر :

فأومأت إيماء خفيا لحبتر وولله عينا حتبر أيما فتى[٨]

فالاستفهام فى هذه الأقوال السابقة فيه معنى التعجب ، وهذا القول نسبه ابن مالك[٩] ، والمرادى[١٠] لعامة الكوفيين .

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٠٣/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ ، المساعد ١٤٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٥٠/٣ .

(٢) سورة : البقرة من الآية (١٧٥) .

(٣) معانى القرآن للفراء ١٠٣/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، المساعد ١٤٨/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٢٢٧/٤ .

(٧) سورة : الانفطار آية (١٧) .

(٨) البيت من الطويل للراعى النميرى ينظر : الديوان ص٣ ، الكتاب ١٨٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٧/٤ ، الهمع ٩٣/١ ، اللسان مادة " حبتر " ، محجم شواهد العربية لهارون ٤٢٩/١ ، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية إميل يعقوب ١٠٦١/٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣ .

(١٠) ينظر : الجنى الدانى ص٣٣٧ .

ورد ما ذهب إليه الفراء بأمور منها :

أن كونها استفهامية ليس بصحيح ؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعى تجردها للاستفهام ، وإما أن يدعى كونها للاستفهام والتعجب معا ، كما هى فى قوله تعالى : " **فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة** "[١] .فالأول باطل باجماع ؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام[٢] .

كما يبطل أيضا أن تكون للاستفهام والتعجب ؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو : " **وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين** "[٣] " **وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال** "[٤] " **والحاقة ما الحاقة** "[٥] و " **القارعة ما القارعة** "[٦] و " ما " التى فى صيغة " ما أفعل " مخصوصة بالأفعال فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما؛ فقد ذكر ابن عقيل أن قولهم باسمية " أفعل " قد بان بطلانه[٧] .

أنه لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها " أى " لأن استعمال " أى " فى الاستفهام كثير[٨] .

كما رد أيضا بأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه وكونه مشوبا بالاستفهام أو ملموحا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها [٩].

ومنها : أن الاستفهام إنشاء فلا ينقل إلى إنشاء آخر بخلاف الخبر فإن نقله إلى إنشاء سائغ معروف [١٠].

---

(١) سورة : الواقعة آية (٨) .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣ .
(٣) سورة : الواقعة آية (٢٧) .
(٤) سورة : الواقعة آية (٤١) .
(٥) سورة : الحاقة آية (١ ،٢) .
(٦) سورة : القارعة آية (١ ، ٢) .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣ ، المساعد ١٤٨/٢ ، التصريح ٨٧/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣، ٣٣ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ .
(١٠) ينظر: شرح الإيضاح فى شرح المفصل ١١١/٢، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

ومنها : أن ما ذكر - من كون " ما " استفهام - بعيد جدا ، لأن التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذى جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت " ما " استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب ؛ لأن الاستفهام ليس بخبر[1] .

بما سبق ونحوه أبطل مذهب الفراء ، والكوفيين ابن الحاجب[2] ، وابن يعيش[3]، وابن القواس[4] ، والنيلى[5] ، وابن مالك[6] ، والأزهرى[7] ، والسيوطى [8].

وهناك قول خامس حكاه بعض المفسرين فى تفسير قوله – تعالى - : " **فما أصبرهم على النار** "[9] وهو أن " ما " نافيه . والمعنى : أن الله ما أصبرهم على النار أى ما يجعلهم يصبرون على العذاب [10].

ذكر ذلك أبو البقاء العكبرى فقال : " وقيل هى نفى : أى فما أصبرهم الله على النار [11]" .

وقال أبو حيان :

" وذهب قوم إلى أن " ما " نافية والمعنى : أن الله ما أصبرهم على النار أى : ما يجعلهم يصبرون على العذاب "[1] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١١/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ص ٧٩٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ .

(٥) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج ٢ ق ١ ص ١٠٥ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٢/٣ .

(٧) ينظر التصريح ٨٧/٢ .

(٨) ينظر : الهمع ٩٠/٢ .

(٩) سورة البقرة من الآيه : (١٧٥) .

(١٠) ينظر : مامن به الرحمن ص ٨٤ ، البحر المحيط ٤٩٥/١ .

(١١) ما من به الرحمن ص ٨٤ .

وبعد :

فهذه مذاهب النحاة فى " ما التى فى صيغة " ما أفعل " كل مذهب بما له وما عليه وهى بلسان حالها ناطقه " بأن المذهب المختار منها والأولى بالإتباع هو مذهب إمام النحاة سيبويه والجمهور وهو ما اختاره ابن القواس وعليه أكثر النحاة وهو ما اختاره وأوافقهم عليه ؛ لأن ما لا يحتاج إلى حذف وتقدير أولى مما يحتاج ؛ ولأن ما دون قول سيبويه من الأقوال يترتب عليه ارتكاب كثير من المخالفات النحوية قد بدت من خلال عرض اعتراضات النحاة عليها .

ومذهب الفراء وإن لم يكن فيه حذف للخبر إلا أنه قد ضعف بأن فيه بعد عن القصد الذى هو التعجب بجهل السبب ثم بالاستفهام عنه ثم تضمنه معنى التعجب .

---

(١٢) البحر المحيط ٤٩٤/١ .

المسألة الثانية : الخلاف فى معنى " أفعل " فى التعجب

قال ابن القواس :

" اختلف فى صيغة : " أفعل به " نحو : أحسن بزيد وأكرم بعمرو ، فالاكثر – وهو اختيار سيبويه – أن لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب ، كما أن الدعاء بلفظ الماضى
ومعناه المضارع[١] .

قال الأخفش والزجاج – وحكى عن الكوفيين[٢] واختاره فى المفصل[٣] – أن اللفظ محمول على حقيقته الأصليه أى : هو أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا حسنا أو كريما .

وإذا ثبت هذا فنقول على الأول : الجار والمجرور بعد " أفعل " فى موضع الفاعل والباء زائدة مثلها فى قوله تعالى : " **وكفى بالله شهيدا** "[٤] ، ولا ضمير فى أفعل وفيه حينئذ تغييران : استعمال الأمر فى غير موضعه الأصلى ، وزيادة[٥] الباء ، وأشار إليه بقوله : " وأفعل به فاعل عند سيبويه ولا ضمير فى " أفعل " .

وعلى الثانى : الفاعل مضمر والجار والمجرور فى محل نصب وإليه أشار بقوله : مفعول عند الأخفش ، والباء إما زائدة – حينئذ – كما فى قوله تعالى : " **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** "[٦] أو للتعديه كما فى أحسن مثل قولهم : أحسن زيد أى : صار ذا حسن ، فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها فى : أغد البعير : إذا صار ذاغدة ، ثم جئ بالباء ليصير ما كان فاعلا مفعولا بها .... "[٧] **أ هـ**

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١ ، أوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، شرح الجمل لابن هشام ص ١٨٦ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ ، الكناش لأبى الفداء ص ٣٠٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ ، الارتشاف ٢٥٥/٣ ، التصريح ٨٩/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .

(٣) ينظر : المفصل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) سورة : النساء من الآية (٧٩) ، سورة الفتح من الآية (٢٨) .

(٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ .

(٦) سورة البقرة : من الآية (٩٥) .

(٧) شرح الكافية ص ٧٩٥ ، ٧٩٦ وينظر شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ .

<u>التحليل والبيان</u> :

أجمع النحاة إلا الأنبارى[(١)] على القول بفعلية " أفعل " من " أفعل به " فى التعجب ؛ وذلك لأن هذه الصيغة لم يصغ عليها إلا فعل ، ولأن العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة ، والمؤكد بالفعل لا يكون إلا فعلا [(٢)].

لكنهم اختلفوا فى مفهومه . تناول ابن القواس هذا الخلاف فى نصه السابق فذكر أن للنحاة فى ذلك مذهبين ذكرهما مشيرا إبان عرضه لهما إلى اختياره للمذهب الأول بأنه الأكثر ، ذاكر اختيار سيبويه له .

وسيتضح بالتحليل والتعليق مدى هذا الخلاف ، وحجة كل فريق ، وما ورد له من تأييد وما وجه إليه من انتقادات واعتراضات ثم موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

المذهب الأول :

يرى سيبويه والجمهور أن " أفعل به " كأحسن بزيد بمعنى : " ما أفعله " فمدلولها من حيث التعجب واحد و " أفعل " فعل تعجب لازم لصيغة الأمر ، ومعناه الخبر ، فهو فى الأصل فعل ماض على صيغة أفعل وهمزته للصيرورة أى : صار ذا كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة ، وأبقلت الأرض أى : صارت ذات بقل ، وأثمرت الشجرة أى صارت ذات ثمر ، فغير اللفظ من صيغة الماضى إلى ضيغه الأمر ، وزيدت الباء فى الفاعل قصدا لإصلاحه ، وصونا للفظ من الاستقباح ؛ لأن أفعل لما غيرت صيغته قبح إسناده للظاهر ؛ لكونه على صورة الأمر[(٣)] .

ولعلهم قد استشفوا ما ذهب سيبويه إليه من قوله :

" وما لم يكن فيه " ما أفعله " لم يكن فيه أفعل به رجلا .... والمعنى فى " أفعل به " و " ما أفعله واحد .... "[(٤)]

ووجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه أنهم أرادوا بذلك التوسع فى العبارة ، والمبالغة فى المعنى . أما التوسع فى العبارة فظاهر ؛ لأن تأدية

---

(١) ذكر ابن عقيل فى المساعد ١٤٩/٢ أن الأنبارى زعم أن " أفعل " هنا اسم وينظر : التصريح ٨٨/٢ والهمع ٥٥/٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٨٢/١ ، حاشية الصبان ١٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١ ، أوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، الملخص لابن أبى الربيع ٤٥٢/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ ، حاشية الصبان ١٨/٣ ، حاشية يس على شرح الفاكهى ٢٧٢/٢ .

(٤) الكتاب ٩٧/٤ .

المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد . وأما دخول الباء فلما ذكر مـن إرادة الدلالة على التعجب ؛ لأنه لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال ، ويتعدى بما تتعدى بـه تلك الأفعال ، فكنت تقول فى : أحسن بزيد : أحسن إلى زيد ، لأنك تقـول : أحـسنت إلى زيد ، ولا تقول أحسنت بزيد[١] .

استدل أصحاب هذا المذهب على أن " أفعل " ليس بحقيقـة أمـر : أن الكـلام يحتمل التصديق والتكذيب ، كما أن الخبر يحمل ذلك هذا بالإضافة إلى لزومة الإفـراد وتعريه من الضمير مع المثنى والجمع ، فيخاطب الاثنين والاثنتـين والجماعـة مـن الضربين بما يخاطب به الواحد المذكر .

تقول : يا زيد أحسن بعمرو ويا زيدان أحسن بعمرو ويا زيدون أحسن بعمـرو ويا هند أحسن بعمرو ويا هندان أحسن بعمرو ويا هندات أحسن بعمرو .

ولم تقل : أحسنى ولا أحسنا ولا أحسنوا ولا أحسن ؛ لأنه إخبار كما تقول ، ذلك فـى الأمر على الحقيقه . ولو كان على الظاهر لوجب أن يقال : أحسنى وأحسنا وأحـسنوا وأحسن كما تقول فى الأمر : اضربى واضربا واضربوا واضربن [٢].

وقد تابع سيبويه فى هذا كثير من النحاة فاختاروا قوله مستدلين له .

من هؤلاء ابن السراج[٣] ، ابن الخشاب[٤] ، وابـن بابـشاذ[٥] ، وأبـو علـى الفارسى[٦] ، وابن جنى[٧] ، وعبـد القـاهر الجرجـانى[٨] ، والأنبـارى[٩] ،وابـن أبى الربيع[١٠] ، وابن يعيش[١١]،وابن الخبـاز[١٢] ، والتبريزى[١٣] ، ابن خـروف[١]

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٢) ينظر : المقتصد ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، المرتجل ص ١٤٨ ، اللمع ص ٢١٨ ، شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢ ، شرح الجمل لابن هشام ص ١٨٦ أسرار العربية للأنبارى ص ٨٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٣٨٤ .

(٣) ينظر : الأصول ١٠١/١ .

(٤) ينظر : المرتجل ص ١٤٧ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٣٤٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح ص ١١٥ ، البغداديات ص ١٦٦ .

(٧) ينظر : اللمع ص ٢١٨ ، ٢١٩ ز

(٨) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ .

(٩) ينظر : أسرار العربية ص ٨٢ .

(١٠) ينظر : الملخص فى علم العربية ٤٥٢/١ .

(١١) ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٧ ، ١٤٨ .

(١٢) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(١٣) ينظر : شرح اللمع ص ٣٢٧ .

وابن عصفور[٢] ، والعكبرى[٣] وابن القواس[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن هشام[٦] ، وابن الناظم[٧] ، والسلسلى[٨] ، والجامى[٩] ، وابن عقيل[١٠] ، والسيوطى [١١].

قال ابن الخشاب :

" ويدلك على أنه ليس ، بحقيقه أمر احتمال الكلام التصديق والتكـذيب ، كمـا يحتمله الإخبار وتعرى الفعل من ضمير يحتمله احتماله ضمائر المـأمورين .... هذا هو القول المحقق عند الأكثرين [١٢]"

وقال ابن مالك بعد عرضه خلاف النحاة فى معنى أفعل به مبتدءا بقول سيبويه: " والأول هو الصحيح ؛ لسلامته مما يرد على الثانى من إشكالات ....[١٣]."

وقال السيوطى :

" والأصح أنه خبر معنى وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغه وليس بأمر حقيقه ... [١٤]"

وقد رد الزمخشرى[١٥] ما ذهب إليه سيبويه ، والجمهور – وتبعه فى هذا الـرد ابن الحاجب[١٦]

وحكاه الرضى[١] غير منسوب – بأن كلامهم فيه ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها :

---

(١٤) ينظر : شرح الجمل ٥٨٤/٢ .

(١) ينظر : شرح الجمل ٥٨٨/١ .

(٢) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ص ٧٩٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٥٨/٢ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ص ١٨٦ .

(٦) ينظر : شرح الألفية ص ٣٢٧ .

(٧) ينظر : شفاء العليل ٥٩٩/٢ .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٣١٠/٢ .

(٩) ينظر : المساعد ١٤٨/٢ .

(١٠) ينظر : الهمع ٩٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(١١) المرتجل ص ١٤٨ .

(١٢) شرح التسهيل ٣٣/٣ .

(١٣) الهمع ٩٠/٢ .

(١٤) ينظر : المفصل فى علم العربية ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٥) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٩٨/٣ .

١ - استعمال الهمزة لصيرورة الشئ ذا كذا فى أكرم وهو قليل ولو كان منه لجاز: ألحم بزيد ! وأشحم بزيد ! .

٢ - نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر وهو ما لم يعهد ، والمعهود أن الماضى قد جاء بمعنى الأمر نحو : " اتقى امرؤ ربه " .

٣ -زيادة الباء فى الفاعل وهى قليلة ، والمطرد زيادتها فى المفعول [٢].

وعلى الزمخشرى رد ابن يعيش[٣] بأن ما ذكره بعيد عن الصواب .

المذهب الثانى :

وهو قول الفراء ، والزجاج ، والزمخشرى ، وابن كيسان ، ونسب إلى ابن خروف .فقد ذهب هؤلاء إلى أن " أفعل " فى التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، والباء للتعدية داخلة على المفعول به ، وليست زائدة .

ثم اختلفوا فى مرجع الضمير فقال ابن كيسان من الكوفيين وتبعه ابن الطزاوة[٤] هو ضمير يعود على المصدر الدال عليه الفعل ففى نحو : أحسن بزيد تقديره :

أحسن يا حسن بزيد أى : الزمه ، ودم به . وقبل الفاعل : ضمير المخاطب ، ولم يبرز باختلاف المخاطب من تثنيه وجمع وتأنيث : لأنه فى كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير [٥].

قال الزمخشرى فى رده لمذهب سيبويه وأخذه بهذا المذهب :

---

(١٦) ينظر : شرح الكافية ٢٢٨/٤ .

(١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٦/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، التصريح ٨٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٧ ، ١٤٨ .

(٣) هو : أبو الحسن سليمان بن محمد ولد بمالقة ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتابه سيبويه كما أخذ عن غيره ثم تجول كثيرا فى الأندلس فاستفاد منه خلق كثير من مصنفاته : المقدمات على كتاب سيبويه كما والترشيح توفى بمالقة سنة ٥٢٨هـ ينظر : بغية الوعاة ٦٠٢/١٥ ، نشأة النحو ص١٣٦ .

(٤) ينظر : المفصل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٢٨/٤ ، أوضح المسالك ٢٥٥/٣ ، شرح اللمع للتبريزى ص ٣٢٨ ، الارتشاف ٢٥٥/٣ ، التصريح ٨٩/٢ .

" وأما أكرم بزيد فقيل : أصله : أكرم زيد أى صار ذا كرم .... وفى هذا ضرب من التعسف وعندى أن أسهل منه مأخذا أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما أى : أن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها فى قوله تعالى : " **ولا تلقوا بأيديكم فى التهلكة** [1]" للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعديه هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يعبر عن لفظ الواحد .... [2]"

وقد تبع الزمخشرى فى ذلك ابن الحاجب[3] فقد انتقد مذهب سيبويه ، وذكر أن ما ذهب إليه الفراء والزمخشرى إنما هو جار على القياس ، وليس فيه من التعسف ما فى مذهب سيبويه.

قال معلقا على كلام الزمخشرى :

" .... وتقدير ذلك أن يقال : إنه أمر فى الأصل من أكرمته أى : جعلته كريما والباء مزيدة على المفعول ، فـ " به " على هذا ضمير ، فاستعمل الهمزة للتعدى وهو كثير واستعمال الباء زائدة على المفعول وهو كثير ، واستعمل صيغة الأمر للأمر وهو القياس ، ثم نقل على التقدير الأول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذى فى التقدير الأول ، وإنما يلزم فيه الإضمار الذى لا يتغير ، وليس بمستبعد ألا ترى أن مثل هذه الصيغة فى الإنشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يغير عن لفظ الوحدة فى قولك: نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا ؟ فكذلك ها هنا .... [4] "

وللإنصاف فإن ما نص عليه ابن خروف[5] يخالف ما نسبه إليه ابن هشام[6] ، والرضى[7] ، وأبو حيان[8] ، والأزهرى[9] ، وغيرهم من النحاة من أن " أفعل " أمر حقيقة ، فقد نص على أن أفعل لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، كما هو مذهب سيبويه .

---

(١) سورة : البقرة من الآية : (٩٥) .

(٢) المفصل فى علم العربية ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٩/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ١١٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٥٨٤/٢ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٥/٣ ، وضياء السالك ٧٦/٣ ، ٧٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢٢٨/٤ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٣٥/٣ .

(٩) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٨٩/٢ .

قال ابن خروف :

" وقولهم : " أفعل به " لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ، ولو كان فيه ضمير المخاطب لظهر فى التثنية والجمع ومخاطبة المؤنث بقولهم : " يا هند أحسن بعمرو " دليل على ذلك ، وكذلك : يا زيدون أحسن بعمرو [١]" .والذى يناسب ما ذكره ابن خروف تجاه مذهب الكوفيين أنه استحسنه كما كان تعبير ابن مالك[٢] .

قال ابن خروف :

" وهو قول لا دليل على خطئه [٣]"

وقد رد هذا المذهب بأمور منها :

١- أن الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد[٤] .

٢- أنه لو كان الناطق " بأفعل " آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا ، كما لا يكون الآمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفا ولا مشبها ولا مناديا . ولا خلاف فى كون الناطق بأفعل المذكور متعجبا ، وإنما الخلاف فى انفراد التعجب ومجامعة الأمرية[٥] .

٣- أنه وإن كان بلفظ الأمر إلا أنه ليس بأمر ، وإنما هو خبر ؛ لأنه محتمل للصدق والكذب ، فيصح أن يقال فى جوابه صدقت أو كذبت ، وليس كذلك حقيقة الأمر[٦] .

٤- أنه لو كان أمرا مع الإجماع على فعليته للزم إبراز ضميره فى التأنيث والتثنية والجمع ، كما يلزم ذلك مع كل فعل أمر متصرفا كان أو غير متصرف ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل ؛ لأن المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير[٧] .

---

(١) شرح الجمل ٥٨٤/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٥٨٥/٢ .

(٤) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٢٠٣/١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ ، التصريح ٨٩/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .

(٦) ينظر : اللباب ٢٠٣/١ ، شرح المفصل ١٤٨/٧ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ ، ٣٤ ، التصريح ٨٩/٢ .

٥- أنه لو كان أفعل أمرا مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك ، لأن فى ذلك إعمال فعل واحد فى ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد[(١)].

٦- أنه لو كان أمرا لكان يصح أن يجاب بالفاء ، فكان يجوز لك أن تقول : أكرم بعمرو فيشكرك ، وأجمل بخالد فيعطيك كما يجوز لك أن تقول : أعطنى فأشكرك فلما لم يجز ذلك فى التعجب ، ولم يصح ، دل على أنه ليس بحقيقة أمر ، وإنما هو خبر[(٢)] .

٧- أن " أفعل " لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى " أفعل " تالى " ما " لوجب له من الإعلال ما وجب ل " أبن " و " أقم " ونحوهما إذا كانت عينه " ياء " أو " واوا " فلما قيل : " أبين " و " أقوم " بالتصحيح وعدم الإعلال دل على أنه بمعنى الخبر وليس أمرا ؛ لأن فى إعلاله مخالفة للنظائر[(٣)] .

بهذا كان رد أبى البقاء[(٤)] ، وابن يعيش[(٥)] ، وابن مالك[(٦)] ما ذهب إليه الكوفيون واستشكالهم عليه وتضعيفهم له .

وعليه : فإن القول المختار من القولين السابقين هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن القواس ، وكثير من النحاة ، وهو ما أختاره وأوافقهم على اختياره ؛ وذلك لسلامته من كثير من الاعتراضات الواردة على غيره ؛ ولأنه – كما فى تعليل الأنبارى[(٧)] – إذا كان الكلام مستقلا بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى إضمار . ثم حمل " أحسن بزيد " على : " ما احسن زيدا " فى تقدير الإضمار لا يستقيم ؛ لأن " أحسن " إنما أضمر فيه لتقدم " ما " عليه ؛ لأن " ما " مبتدأ و" أحسن " خبره ، ولابد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ بخلاف : " أحسن بزيد " فإنه لم يتقدمه ما يوجب تقدير الضمير فبان الفرق بينهما . ومن الجدير بالاهتمام هنا أن أبنه على أن ابن القواس قد خالف ابن الحاجب فى اختياره ، وهذا إن دل فإنما يدل على شخصية المستقلة ، وأنه ذو عقلية ناضجة غالبا ما تستنبط اختياراتها من ذاتها .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/٣ ، التصريح ٨٩/٢ ، الهمع ٩٠/٢ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ ، الهمع ٩٠/٢ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/٣ ، التصريح ٨٩/٢ .
(٤) ينظر : اللباب ٢٠٣/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/٣ .
(٧) ينظر : أسرار العربية ص ٨٢ .

المبحث السابع : أفعال المدح والذم

وفيه مسألة واحدة هي :-

حقيقة " نعم " و " بئس "

حقيقة " نعم " و " بئس "

قال ابن القواس

(........... فمنها :" نعم " و " بئس " وهما فعلان ماضيان عند البصرى والكسائى[١] – وهو الأظهر – خلافا لباقى الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان[٢] .

والذى يدل على فعليتهما : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو : نعمت وبئست **وفى الحديث** : " **من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت** "[٣] ، واستتاد الضمير المرفوع وإبرازه متصلا بهما فيما حكى الكسائى نحو : نعما رجلين ونعموا رجالا ، ورفعهما الفاعل الظاهر ، ودخول لام القسم . وفى التنزيل : " **ولنعم دار المتقين** "[٤] وفى قوله:

يمينا لنعم السيدان وجدتما[٥] ....

واحتج المخالف بعدم التصرف ، ودخول حرف النداء فى نحو : يانعم المولى – يانعم النصير وبدخول حرف الجر فى قوله :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرما[٦]

وبقول بعض العرب : " **ما هى بنعم المولودة** " ، وقول الآخر : " **نعم السير على بئس العير**" ولعدم صحة اقتران الزمان بهما ، فإنه لا يقال : نعم الرجل أمس ، وقالوا : نعم الرجل زيد ، وفعيل ليس من أبنية الأفعال .

والجواب عن الأول : أنهما لما وضعا لإنشاء المدح والذم العاملين منعا عن التصرف لاخراجها عن أصلها إلى شبه الحرف ، ولأن التصرف مناف للإنشاء .

---

(١) ينظر : اسرار العربية ص٦٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١٣٥ ، الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ .

(٢) ينظر : توجيه اللمع ص٣٨٨ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ، ائتلاف النصرة ص١١٥ ، التبيين ص٢٧٦ .

(٣) الحديث أخرجه الترمذى فى سننه فى : " أبواب الجمعة ، باب فى الوضوء يوم الجمعة ٤/٢ .

(٤) سورة : النحل من الآية (٣٠) .

(٥) هذا شطر بيت من الطويل لزهير ابن أبى سلمى وتمامه * على كل حال من سحيل ومبرم وهو من معلقته المشهورة ينظر : ديوانه ص٧٩ ، شرح الجمل لابن خروف ٥٩٥/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٣٧/٤ ، شرح التسهيل ١٧/٣ ، المساعد ١٣٤/٢ .

(٦) البيت من الطويل وقائله : حسان ابن ثابت الأنصارى ينظر : ديوانه :(٣٦٩) ، المسائل الخلافية ص١٣٥ وروايته: " ألستم " ، شرح المفصل ١٢٧/١ ، أسرار العربية ص٧٠ ، الإنصاف ٩٧/١ ، توجيه اللمع ص٣٨٩ وروايته : " يؤلف بيته * أخاقلة " وروايه فى الديوان : الست بنعم الجار يولف بيته : لذى العرف ذا مال كثير ومعدما .

وعن الثانى : أن المنادى محذوف والتقدير : يارب أنت نعم المولى .

وعن الثالث : أن حرف الجر محمول على الحكاية .

وعن الرابع : أن عدم صحة اقتران الزمان بهما لخروجهما إلى الإنشاء ، لا لكونهما غير فعلين .

وعن الخامس : أنها رواية شاذة فلا تبنى عليها الأصول . وعلى تقدير صحتها لادلالة فيها لاحتمال أن تكون الياء نشأت من الكسرة .)[1] أ هـ

التحليل والتعليق :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن ما للنحاة من خلاف حول حقيقة " نعم " و " بئس " فتناول مذهب البصريين وبعض الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنهما فعلان ، بينما يرى باقى الكوفيين أنهما اسمان ، ذاكرا ما استدل به كل على ما ذهب إليه ، مبينا أن المختار لديه والأظهر عنده ،هو ما ذهب إليه البصريون من كونهما فعلين ، موضحا ما رد به هؤلاء على ما استدل به الكوفيون .

وسيتضح بالتحليل والتعليق استقصاء هذا الخلاف ، وأدلة كل فريق ، وما رد به كل على مخالفه ، مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس[2] على النحو التالى :

فى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقة " نعم " و " بئس " طريقتان :

الطريقة الأولى وفيها مذهبان :

المذهب الأول :

يرى جمهور البصريين والكسائى – من الكوفيين - أن " نعم " و " بئس " فعلان ماضيان جامدان الأول دل على إنشاء المدح ، والآخر دل على إنشاء الذم .[3]

ذلك أنهم لما قصدوا المدح العام ، واستمراره فى نفس الممدوح جعلوا " نعم " دليلا على هذا المعنى ، والتزموا فيها لفظ الماضى ، لأنه أدل على هذا المعنى من المضارع ؛ لأن المضارع مشترك فيه الحال والاستقبال ، وهما على شرف الزوال

(١) شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٢/٩٦٧ ، ٩٦٨ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣/١٥ ، التصريح ٢/٩٤ ، الهمع ٢/٨٤ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع ص٣٨٨ ، ائتلاف النصرة ص١١٦ ، المسائل الخلافية للعكبرى ص١٣٥ ، التسهيل ص١٢٦ ، شرح التسهيل ٣/٥ ، شفاء العليل ٢/٥٨٥ .

والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار . بخلاف الماضى : فإنه ماضى أبدا ، وهو بمعنى الاستمرار أصلح وعلى معنى الثبوت أدل . وكذلك وضعوا فى الذم كلمة : " بئس " لهذا المعنى [1] .

استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور هى :

١- إنه مما يشهد شهادة قطعية بفعلية " نعم " و " بئس " اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التى ليس أحد من العرب يقلبها هاء ، كما فعلوا ذلك فى تاء غرفة وغزالة ، وظريفة إذا وقفوا عليهن ، فهى تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو: نعمت المرأة هند وبئست المرأة رعد . والمعلوم أن هذه التاء مخصوص بها الماضى لا تتعداه ، فلا يسوغ الحكم باسمية ما اتصلت به[2] .

٢- استتار الضمير المرفوع وإبرازه متصلا بهما نحو : نعما رجلين ونعموا رجالا، نعمن نساء الهندات . حكى ذلك الكسائى والأخفش[3] .

٣- رفعهما الفاعل الظاهر كما هو فى قولك نعم الرجل زيد ، فالرجل مرتفع بنعم ارتفاع الفاعل بفعله ، علما بأنهما ليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل[4] .

٤- بناؤهما على الفتح من غير عارض عرض لهما ، كما تكون الأفعال الماضية كذلك ، ولو كانا اسمين لكانا معربين ، إذ لا موجب لبنائهما على الفتح ، ولاعلة هاهنا توجب ذلك[5] .

٥- دخول لام القسم عليهما[6] كما فى قوله تعالى : " **ولنعم دار المتقين** "[7]

---

(١) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة للعينى ص١٨٧ ، تحقيق أ د / خالد عبد الحميد أبو جندية .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٢٧/٧ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٤ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣١٣/٣ ، شرح المقدمة النحوية ص٣٤٣، اللباب ١٨٠/١ ، الأمإلى الشجرية ١٥١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٠/٣ ، الهمع ٨٤/٢ ، حاشية الصبان ٢٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٣٥/٤ ، شرح اللمع للتبريزى ص٥٥ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٤ ، التبيين ص٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٨٨ ، ائتلاف النصرة ص١١٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٣ ، المساعد ١٢٠/٢ ، الهمع ٨٤/٢ .

(٤) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص١٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، شرح اللمع للوسطى ص١٨٨

(٥) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٣٤٣ ، أسرار العربية ص٦٩ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الجمل ٥٩٨/١ ، شرح اللمع للوسطى ص١٨٨ ، ائتلاف النصرة ص١١٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٧٩٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٩٦٧/٢ ، ٩٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ .

(٧) سورة : النحل من الآية (٣٠) .

وقول الشاعر :

يمينا لنعم السيدان وجدتما … على كل حال من سحيل ومبرم[(١)]

٦- عطف " نعم على الفعل الماضى[(٢)] فى قوله تعالى : " **ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون**[(٣)]

٧- أن كونهما حرفين منفى بالاتفاق ، ولا سيما وهى تفيد فائدة مع اسم واحد ، ولا يجوز أن يكونا اسمين ؛ لأنهما لو كانتا اسمين لوجب أن تكونا مرفوعتين ، ولا سبيل إلى ذلك ؛ إذ أنهما ليستا بفاعل ولا مبتدأ ولا ما شبه بهما . أو منصوبة ولا سبيل إلها أيضا لأنهما ليستا مفعولا ولا ما شبه به ، أو مجرورة ولا سبيل إليها أيضا[(٤)] .

وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى[(٥)] ، وابن جنى[(٦)] ، وابن السراج[(٧)] ، وابن بابشاذ[(٨)] ، والزمخشرى[(٩)] ، وعبد القاهر الجرجانى[(١٠)] ، والصيمرى[(١١)] ، وابن الحاجب[(١٢)] ، وابن هشام[(١٣)] ، وابن الخباز[(١٤)] ، والرضى[(١٥)] ، والواسطى[(١٦)] ، والتبريزى[(١٧)] ، واختاره أبو بركات الأنبارى[(١٨)] ، وابن الوراق[(١٩)] ، وابن القواس[(٢٠)]، والعينى[(٢١)] ، والأزهرى[(٢٢)] .

---

(١) البيت سبق تخريجه ص

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩٦٨/٢ ، شرح التسهيل ٥/٣ .

(٣) سورة : الصافات الآية (٧٥) .

(٤) ينظر : اللباب ١٨٠/١ ، التبيين ص٢٧٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح ص١٢٢ .

(٦) ينظر : اللمع ص٢٢١ .

(٧) ينظر : الأصول ١١١/١ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٣٤٣ .

(٩) ينظر : المفصل ص٢٧٢ .

(١٠) ينظر : المقتصد ٣٦٣/١ .

(١١) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ .

(١٢) ينظر : الكافية ص٢١٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٠٣/٢ ، ١٠٤ .

(١٣)ينظر : شرح الجمل ص١٨٩ .

(١٤) ينظر : توجيه اللمع ص٣٨٨ .

(١٥) ينظر : شرح الكافية ٢٣٢/٤ .

(١٦) ينظر : شرح اللمع ص١٨٨ .

(١٧) ينظر : شرح اللمع ص٣٣٠ .

(١٨) ينظر : أسرار العربية ص٧٠ .

(١٩) ينظر : العلل فى النحو ص١٦١ .

(٢٠) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ .

(٢١) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة ١٨٧ .

(٢٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٩٤/٢ .

قال الأنبارى :

(والصحيح ما ذهب إلي البصريون) [(١)]

وقال الأزهرى :

(والمشهور وأصحها أن نعم وبئس فعلان جامدان) [(٢)] .

المذهب الثانى :

وذهب الفراء[(٣)] وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدءان ، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء ، وهو معنى من معانى الحروف ، فلما أشبها الحرف فى المعنى بنيا على الفتح لهذا السبب[(٤)] .

أستتدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بالأتى :

١ - دخول حرف النداء عليهما كقولك : يانعم المولى ويانعم النصير "

وحرف النداء مختص بالأسماء ، لأنه لا ينادى الحرف ولا الفعل[(٥)] .

وعنه أجاب البصريون بأن دخول حرف النداء عليهما ليس بحجة ، لأن المنادى محذوف وتقديره : ياالله نعم المولى أنت ، أو أنه محمول على تقدير الحكاية أى : يا من يقال له : " نعم المولى " ويامن يقال له " نعم النصير "[(٦)] .

وعلى هذا الجواب رد الكوفيين بأنه لا يقال هنا إن المنادى محذوف ؛ لأن المنادى إنما يقع محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر أو ما جرى مجراه ، كما فى قراءة من قرأ[(٧)] : " **ألا يا اسجدوا**[(٨)] **لله** "[(٩)] .

---

(١) أسرار العربية ص٧٠ .

(٢) ينظر : التصريح ٩٤/٢ .

(٣) ينظر : معانى القرآن ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص٦٩ ، توجيه اللمع ص٣٨٨ ، المسائل الخلافية ص١٣٥ ، التبيين على مذاهب النحويين ص٢٧٦، ائتلاف النصرة ص١١٥ ، شرح التسهيل ٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ، حاشية الصبان٢٦/٣ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ص٧٠ ، التبيين ص٢٧٦ ، شرح المفصل ١٢٨/٧ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣١٣/٣ ، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص٨١ .

(٦) ينظر : توجيه اللمع ص٣٨٩ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٩٦٨/٢ ، أسرار العربية ص٧١ ، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص٨١ .

(٧) هذه قراءة : أبو عبد الرحمن السلمى والحسن وحميد الأعرج : ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٩٠/٢ .

(٨) سورة النمل من الآية (٢٥) .

(٩) ينظر : الإنصاف ٩٩/١ ، المسائل الخلافية ص١٣٦ ، التبيين ص٢٧٨ .

وعليه أيضا أجاب البصريون بأن قولهم إن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر أو شبهه ليس بصحيح ، لأنه لا فرق منه بين الفعل الأمرى والخبرى وأيضا فإنها تدخل على الجمل الاسمية كثيرا على أنه قد قيل :إن حرف النداء هنا لمجرد التنبيه فقط كدخوله على : " ليت " فى قوله تعالى : " **ياليتنا نرد** "[1] وقول الشاعر :

ألا يا اسلمى يادار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر[2]

فلا يقدر فى هذا البيت أن المنادى محذوف[3] .

٢-دخول حرف الجر عليهما ، والجر من خصائص الأسماء . فمن ذلك قول بعض العرب لمن بشره ببنت ولدت له : " **والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة**"

وكقول بعضهم : " نعم السير على بئس العير "

وقول حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخاقلة أو معدم المال مصرما[4]

فأدخلوا عليهما حرف الجر ، وحرف الجر يختص بالأسماء فدل على أنهما اسمان[5] .

وعليه أجاب البصريون بأن دخول حرف الجر عليهما لا ينهض دليلا قاطعا قاضيا باسميتهما ، ولا حجة فيه ، لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبة فى فعليته كما فى قول الراجز :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه[6]

---

(١) سورة : الأنعام من الآية (٢٧) ..

(٢) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة غيلان بن عقبة ينظر : الديوان ٥٥٩/١ ، الأمالى الشجرية ١٥١/٢ ، المسائل الخلافية ص١٣٧ ، الإنصاف ١٠٠/١ ، ائتلاف النصرة ص١١٨ ، معنى اللبيب ٢٧٠/١ ، الهمع ١١١/١ ، معجم شواهد العربية لـ " هارون " ١٥٠/١ ومنهلا أى نازلا ، والجرعاء : الأرض الرملة المستوية والقطر : المطر

(٣) ينظر : الإنصاف ١٠٣/١ ، المسائل الخلافية ص١٣٦ ، ائتلاف النصرة ص١١٧ ، ١١٨ .

(٤) البيت سبق تخريجه ص

(٥) ينظر : أسرار العربية ص٦٩ ، ٧٠ ، الإنصاف ٩٨/١ ، ٩٩ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، المسائل الخلافية ص١٣٥ ، التبيين ص٢٧٦ ، ائتلاف النصرة ص١١٥ ، شرح التسهيل ٥/٣ .

(٦) هذا الرجز لأبى خالد القنانى فى شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢ وبلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى ١٤٨/٢ ، أسرار العربية ص٧٠ ، الإنصاف ١١٢/١ ، الخصائص ٣٦٦/٢ وروايته والله ما زيد بنام ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ ، شرح التسهيل ٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٤٤/١ وروايته فيهما : " عمرك ما زيد "، التبيين ص١٨١ ، اللباب ١٨١/١ ، اللسان مادة " نوم . و الليان : الملاينة .

فلو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم الفعل الذى هـو " نـام " بالاسـمية لدخول الباء عليه ، وليس ذلك من قولكم[١] .

وإذا قد ورد دخول حرف الجر على " نام " وهو فعل بالإجماع ، ولم يجـز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فيه ، فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لـ " نعـم " و " بئس " بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما . وذلك لتقدير الحكاية فيهما . فتقـديرها فى: قولهم : " **والله ما هى بنعم الولد** " والله ما هى بولد مقول فيه : نعم الولد .

وفى قولهم : " **نعم السير على بئس العير** " : نعم السير على عير مقول فيه بئس العير

وفى قول حـسان : " ألست بنعم الجار .... البيت " ألست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك هو الحال فى قول الراجز : والله ما ليلى بنـام صـاحبه .... البيت : والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه . [٢]

فقد حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه ، ثم حذفوا الصفة التى هى " مقول " وأقاموا المحكى بها مقامها .وحذف القول فى كتاب الله – تعـالى – وكـلام العـرب وأشعارهم أكثر من أن يحصى[٣]

فدخول حرف الجر على هذه الأفعال فى اللفظ ، إلا أنه داخل علـى غيرهـا فـى التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية .

٣- استدلوا أيضا على الاسمية بقول الشاعر :

فصبحك الإله بنعم بال   يأيمن طائر وأجل فال[٤]

فجر ما بعد " نعم " بالإضافة دليل على اسميتها ؛ لأن الفعل لا يضاف[٥]

وعليه أجيب بأن هذا يحتمل أن يكون أراد : " بنعيم بال " ثم نقل الكـسرة مـن العين إلى النون ، كما يفعل بما عينه حرف حلق ، فلما سكنت العين حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحينئذ لم يبق حجة[٦] .

---

(١) ينظر : أسرار العربية ص٧٠ ، الإنصاف ١١٣/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٤ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٦/٣ .
(٣) ينظر : الأمإلى الشجرية ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، أسرار العربية ص٧١ ، الأنصاف ١١٢/١ ، ١١٣ ، شرح المفصل ١٢٨/٧ ، التصريح ٩٤/٢ .
(٤) البيت من الوافر ولم أقف له على قائل وهو من شواهد التيلى فى الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٤ بلا نـسبة والبيت شاهد للكوفيين استدلوا به على اسمية " نعم " وذلك لدخوله الجر عليها وجرما بعدها بالإضافة إليها .
(٥) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٤ .
(٦) بنظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج٢ ص١١٥ .

وكذلك استدلوا بقول الشاعر :

فقد بدلت ذاك بنعم بال أيـــام ليـــاليهـــا قصار(١)

وقول الآخر :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر(٢)

فإن " نعم " اسم بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، ففى الأول أضيفت إلى " بـــال " ، وفـــى الثانى أضيفت إلى لفظ " طير " وفى إضافتها دليل على اسميتها ، لأنه لا يضاف إلا الاسم(٣) .

وعليه أجيب بأنه لا حجة فى ذلك ، ولا دليل على الاسمية فيهما، لأن نعم فـــى البيتين اسم ، وكأنها فى الأصل : " نعم " التى هى فعل ، فسمى بها وحكيت ، ولـــذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك : " قيل " و " قال " فـــإن العرب لما جعلتهما للقول ، حكيا ودخل عليهما حرف الجر(٤) .

ويشهد لذلك ما جاء فى الأثر :

" **نـهى رسول الله – صلى الله علية وسلم – عن قيل وقال وعن إضاعة المال.**"(٥)

٤-ومما يستدل به على أنهما اسمان أنه لا يحسن اقتران الزمـــان بهمـــا كـــسائر الأفعال ، فلا يقال : نعم الرجل غدا ولا أمس ، ولا بئس الرجل غدا ولا أمس ، فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما دل على أنهما ليسا بفعلين.(٦)

كما أنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعلين ؛ لكانا يتصرفان ، فكان منه مستقبل وأمـــر مصدر واسم فاعل ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا دل علـــى أنهما ليسا بفعلين(٧) .

---

(١) البيت من الوافر التام وهو : لعدى بن زيد ينظر : ديوانه ص١٣٣ ت محمد جبـــار المعيبـــد ط بغـــداد . وينظـــر : المقرب ٦٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ ، معجم شواهد العربية لـــ عبد السلام هارون ١٦٧/١ .

(٢) هذا الرجز لم أقف على قائله وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل ٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٣ ، الهمع ٨٤/٢ ، اللسان : " نعم " ، معجم شواهد العربية لـــ عبد السلام هارون ٤٨٠/٢ ، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية لـــ أميل يعقوب ١١٦/٣ .

(٣) ينظر : المقرب ٦٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، ٥٩٩ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٤ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، ٥٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص١١٥ .

(٥) الحديث رواه البخارى فى صحيحه كتاب الاعتصام ص٦٣ ، وكتاب الرقاق ص٦٠ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص٧٠ ، شرح المفصل للخوارزمى ٣١٣/٣ ، ائـــتلاف النـــصرة ص١٣٨ ، المـــسائل الخلافية ص١٣٨ ، التبيين ص٢٧٦ .

(٧) ينظر : المسائل الخلافية ص١٣٨ .

وعنه أجاب البصريون بأنهما إنما امتنعا من اقتران الزمان الماضى والمستقبل بهما وسلبا التصرف ؛ لأن " نعم " موضوعة لغاية المدح و " بئس " موضوعة لغاية الذم ، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح والمذموم لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون فى المستقبل ، لأن الموجود هو المتيقن . فلما اختص بهذا المعنى علم زمانهما ولهذا لم يتصرفا(١) .

ويدل على فساد ما قالوه أن " عسى " فعل عند الجميع ، ولا يقترن بها زمان ولا تتصرف لنفس العلة السابقة ، وهى دلالتها على معنى القرب ، وبهذا أشبهت هذه الأفعال الحروف حتى جمدت ؛ لأنها دلت على معنى زائد على الحدث والزمان وهذا هو باب الحروف(٢) .

٥- أن اللام تدخل عليهما إذا وقعا خبرا لإن كقولك : إن زيدا لنعم الرجل ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو على الفعل المضارع ، و " نعم" ليست فعلا مضارعا ، والماضى لا تدخل عليه فثبت أنها اسم(٣) .

وعنه أجاب البصريون بأن اللام عليهما لا يدل على اسميتهما ؛ ذلك أن اللام قد دخلت على الحرف مثل قوله تعالى : " **ولسوف يعطيك ربك فترضى** "(٤)

وإنما حسن دخول اللام على " نعم " لأنها لما جمدت ودخل عليها حرف النداء وحرف الجر فى الظاهر أشبهت الأسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حرف التوكيد(٥) .

ألا ترى أنهم قد أدخلوا اللام على الماضى فى قوله :

إذن لقام بنصرى معشر خشن   عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا(٦)

---

(١) ينظر : المرتجل ص١٣٧ ، أسرار العربية ص٧١ ، الإنصاف ١٢١/١ ، التبيين ص٢٨٠ ، ائتلاف النصرة ص١١٨ .

(٢) بنظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، ٥٩٩ ، التبيين ص٢٨٠ .

(٣) ينظر : المسائل الخلافية ص١٣٨ ، التبيين ص٢٧٦ ، ٢٧٧ ، الهمع ٨٤/٢ .

(٤) سورة : الضحى آية : (٥) .

(٥) ينظر : التبيين ص٢٨٠ ، ائتلاف النصرة ص١١٨ .

(٦) البيت من البسيط نسبه ابن هشام فى المغنى ٢٨/١ للحماسى ونسبه هارون لـ قريط بن أنيف ينظر معجم الشواهد العربية لـ عبد السلام هارون ٣٨٢/١ وبلا نسبة فى اللباب ١٨١/١ واقتصر فيه على جزء الشطر الأول ، التبيين على مذاهب النحويين ص٢٨٠ ، المعجم المفصل لـ أميل يعقوب ٩٦٦/٢ . والحفيظة : الغضب لحرمة تنتهك من حرماتك . واللوثة : الحمقة .

٦-الإخبار عنهما . وذلك من علامات الأسماء حكى بعضهم : " **فيك نعم الخصلة** " فجعلها مبتدأ خبره " فيك "[١] .

وعليه أجيب بأن تقدير كلام : فيك خصلة نعمت الخصلة . فليس فيه إخبار عنها .[٢]

٧-ومما استدل به الكوفيون على اسميتهما قولهم : نعيم الرجل ، فهذا البناء ليس من أبنية الفعل فثبت أنهما اسمان[٣] .

ورد هذا بأن هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب[٤] وحده ، ولئن صحت فليس فيها حجة ، فهذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة ، لأن الأصل فى : " نعم " " نعم " بفتح النون وكسر العين فأشبع الكسرة فنشأت الياء ولذلك نظائر كقولهم : " الصياريف " " والدراهيم "[٥] .

كما أن مما استدلوا به عطفهما على الاسم ذكر السيوطى أنه حكى عن الفراء : " **الصالح وبئس الرجل فى الحق سواء** "[٦] .

ولا أرى فى هذا دليلا على الاسمية لأنه يحتمل أن يكون من قبل عطف الفعل على اسم مشبه الفعل وذلك جائز فى العطف[٧] .

هذا ما استدل به الكوفيون ، وما رد به البصريون عليه ، وقد عرضتها بهذه الكيفية التى جاء مع كل دليل للكوفيين الرد عليه من البصريين ؛ وذلك لتكون المقارنة واضحة بين الدليل والرد عليه ، فتكون الصورة أشد وضوحا وأكثر بيانا .

---

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٠/٢ ، الهمع ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : المساعد ١٢٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل للخوارزمى ٣١٣/٢ ، أسرار العربية ص٧٠ ، التبيين ص٢٧٧ .

(٤) هو : محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوى اللغوى ، أخذ عن سيبويه وعيسى بن عمر وعنه أخذ كثير من الخلق أشهرهم أبو قاسم المهلبى من مصنفاته : المثلث ، وخلق الإنسان ، ومجاز القرآن توفى سنة ست ومأتين . ينظر : نزهة الألباء ص٩١ ، ٩٢ ، بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ص٧١ ، ٧٢ ، الإنصاف ١٢١/١ ، الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج٢ ص١١٥ ، ائتلاف النصرة ص١١٨ ، التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٢٨١ .

(٦) ينظر الهمع ٨٤/٢ .

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٤٤/٣ .

وبعد

فإنه بعد هذا العرض السابق وبالمقارنة بين أدلة كلا الفريبقين أستطيع أن أقول: إن الصحيح المختار هو المذهب القائل بفعلية " نعم " و " بئس " وهو ما اختاره وأيده ابن القواس[١] وجماعة من النحاة . وذلك لقوة ما استدلوا به ممن أثبت فعليتها ، وصحة ما أبطلوا به أدلة الكوفيين وبينوا به فساد القول باسميتهما .

وبهذا يكون ابن القواس قد تحرى الصواب وظفر به فى اختياره لهذا المذهب . بقى أن أتعرض بإيجاز للطريقة الثانية من طريقتى هذا الخلاف علما بأن ابن القواس لم يتعرض لها ، لكننى رأيت أن فى ذلك إتماما لصورة الخلاف فى المسألة :

الطريقة الثانية :

هذه الطريقة مبنية على الخلاف فى " نعم " و " بئس " بعد إسنادهما إلى الفاعل كما أنه فى الطريقة الأولى كان منصباً عليهما دون النظر إلى ما أسند إليه وإن كان صاحب التصريح قد نسب إلى ابن عصفور هذه الطريقة التى حررها فى تصانيفه المتأخرة نص فيها على أنه لم يختلف أحد من النحاة البصريين والكوفيين فى أن " نعم " و" بئس " فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل .[٢]

وقد اقتصر خلاف النحاة فى هذه الطريقة على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يرى جمهور البصريين أن " نعم " و " بئس " فى قولك : نعم الرجل وبئس أخو الرجل فعلان كما كانا كذلك قبل الإسناد ، والاسم المحلى بـ "ال" أو المضاف إلى المحلى بـ "ال" الواقع بعد أحدهما فاعل ، وعلى ذلك فقولك : نعم الرجل : جملة فعلية وكذلك : بئس أخو الرجل[٣] .

قال أبو حيان : والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد " نعم " و " بئس " إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة وكذلك بئس الرجل[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٥/٣ ، التصريح ٩٤/٢ ، الهمع ٨٤/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١٥/٣ ، التصريح٩٤/٢ ، الهمع ٨٤/٢ .

(٤) الارتشاف ١٥/٣ .

القول الثانى :

وذهب الكسائى إلى أن قولك : نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك : " تأبط شرا " وذرى حبا " و " شاب قرنها " .
فقولك : نعم الرجل عنده اسم جنس واحد فى معنى قولك : الممدوح وكذلك : بئس الرجل قد صار اسم جنس واحد بمنزلة قولك : المذموم ، وهما فى الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما[١] .

ونظير ذلك ما قاله النحويون من أن " حبذ " وقد ركب صدره " حب " مع عجزه " ذا " وصار مجموعهما اسما واحد بمعنى : الممدوح[٢] .

القول الثالث :

وفيه ذهب الفراء إلى أن قولك نعم الرجل زيد ، وكذلك : بئس الرجل عمر فى الأصل : رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذى هو: " رجل " وأقيمت الصفة وهى جملة : " نعم الرجل " و " بئس الرجل " مقامه وأعربت بإعرابه[٣] . وعليه فيكون قولك : نعم الرجل زيد .
" نعم الرجل " جملة فعلية من فعل وفاعل مبتدأ وزيد خبر بمنزلة قولك : ممدوح زيد وبئس الرجل عمرو كذلك[٤] .

ومذهب الفراء قريب من مذهب الكسائى ؛ لأن كلا منهما قد جعل ما كان جملة وهو نعم وفاعله وبئس وفاعله اسما واحدا[٥] .

ويرد مذهبهما أنه لو صح ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ أو أن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار ، فكان يجوز أن تقول : نعم الرجل قائم أو نعم الرجل مسافر ، ولكن يصح أن يقع هذا الميتدأ " المركب " اسما للنواسخ فكان يمكن أن تقول : " كان نعم الرجل مسافرا " وكذلك : ظننت نعم الرجل حاضرا،

---

(١) الارتشاف ١٥/٣ .
(٢) ينظر : الارتشاف ١٥/٣ ، التصريح ٩٤/٢ ، الهمع ٨٤/٢ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧٠/٣ هامش (٣) .
(٣) هذا مذهب الخليل والمبرد وابن السراج ينظر : الكتاب ١٨٠/٢ ، المقتضب ١٤٣/٢ ، الأصول ١١٥/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٩/٤ .
(٤) ينظر : التصريح ٩٤/٢ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك ٢٧١/٣ هامش (٣) .

كما هو حال كل مبتدأ فلما لم يصح ذلك ولا يجوز ووجدتهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ولا يحيدون عن ذلك إلى غيره مما سبق ذكره دل ذلك على أن العرب لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ وظهر لذلك فساد ما ذهب إليه الكسائى والفراء . (١)

والطريقة الأولى هى المشهورة وأصحها : أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان كما هو مذهب الجمهور من البصريين والكسائى من الكوفيين(٢) . وكما هو اختيار ابن القواس كما ذكر ذكره .

---

(١) ينظر : التصريح ٩٤/٢ ، أوضح المسالك ٢٧١/٣ هامش (٣) .

(٢) ينظر : التصريح ٩٤/٢ .

الفصـل الثالـث

الحـــــــــــــروف

وفيـــــه خمســـــة مباحـــث

المبحث الأول : حـــــــروف الجــــــــر .

المبحث الثاني : الحروف المشبهة بالفعل .

المبحث الثالث : حـــروف العطـــــف .

المبحث الرابع : حـــروف الإيجـــاب .

المبحث الخامس : حـــرف الـــــــردع .

المبحث الأول : حـــــروف الجـــــر .

وفيـــه تســـع مسائـــــل :-

المسألة الأولـــى : " من " لابتداء الغاية فى الزمان .

المسألة الثانية : دخول ما بعد " إلى " فيما قبلها .

المسألة الثالثة : " فى " الظرفية بمعنى " إلى " و " مع " .

المسألة الرابعة : " الباء " للتبعيض .

المسألة الخامسة : وصف مجرور " رب " .

المسألة السادسة : عامل " رب " بين الذكر والحذف .

المسألة السابعة : واو " رب " بين الإعمال والإهمال .

المسألة الثامنة : حقيقة " من " الجارة للرب فى القسم .

المسألة التاسعة : الأوجه فى المقسم به بعد حذف حرف القسم .

المسألة الأولى : " من " لابتداء الغاية فى الزمان

قال ابن القواس

" من " : أكثر الحروف الجارة تصرفا ، لاختصاصها بالدخول على " عند " دون سائرها . ولها معان كلها راجعة إلى ابتداء الغاية . وقد ذكر المصنف منها أربعة

الأول : - أن تكون لابتداء غاية فعل الفاعل فى المكان دون الزمان(١) نحو : سرت من البصرة إلى بغداد ، وتعرف بأنها للابتداء صحة مقابلة " إلى " لها لفظا أو تقديرا ....

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون لابتداء الغاية مطلقا(٢) أى فى المكان والزمان . واحتجوا بقوله تعالى : " **لمسجد أسس على التقوى من أول يوم** "(٣)

وبقول الشاعر :

[لمن الديار بقنة الحجر ؟]   أقوين من حجج ومن دهر(٤)

وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير : من تأسيس أول يوم ، ومن مر حجج(٥) .

وقيل : لا يخرجها هذا التأويل(٦) عن الزمان ؛ فالأولى أنها فيهما للتبيين "(٧) أ هـ

التحليل والبيان :

لا خلاف بين النحاة فى استعمال " من " الجارة لابتداء الغاية فى المكان ، وذلك نحو قوله – تعالى - : " **سبحن الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله** "(٨)

---

(١) هذا مذهب جماعة من البصريين ينظر : اللمع ص١٥٥ ، المفصل ص٢٨٣ ، ائتلاف النصرة ص١٤٣ ، الإنصاف ٣٧٢/١ ، أسرار العربية ص١٤٢ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٨ ، شرح الكافية للرضى ٢٦٠/٤ ، الارتشاف ٤٤١/٢ .

(٣) سورة : التوبة من الآية (١٠٨) .

(٤) البيت من الكامل لزهير بن أبى سلمى ينظر : الديوان ص٨٦، الخصائص ٣١٠/١ ، الملخص ص٥١٣ ، شرح الكافية للرضى ٢٥٩/٤ ، شرح المفصل ١١/٨ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٨٤/١ ، الغرة المخفية ص١٨١ ، شرح اللمع لابن برهان ١٩٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، الإنصاف ٣٧١/١ ، أسرار العربية ص١٤٨ ، التصريح ١٧/٢ ، الأزهية ص٢٨٣ ، والقنة : أعلى الجبل ، الحجر : مساكن ثمود البائدة عند وادى القرى من ناحية الشام . وأقوين : أى أقفرن ، الحجج : السنون والدهر الأبد : الممدد .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٧٥/١ ، أسرار العربية ص١٤٨ ، ائتلاف النصرة ص١٤٣ .

(٦) هذا قول ابن الخباز ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٨١ .

(٧) شرح الكافية ص٨١١ ، ٨١٢ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ .

(٨) أول سورة : الإسراء

ونحو قولك : سرت من البصرة إلى بغداد .

لكنهم اختلفوا فى كونها لابتداء الغاية فى الزمان ، ولهم فى ذلك قولان :

الأول :

ذهب الكوفيون إلى أن " من " الجارة يجوز أن تستعمل لابتداء الغاية فى الزمان كاستعمالها فى ابتدائها فى المكان[١] .

وبه قال الأخفش[٢] ، وأبو العباس المبرد[٣] ، وابن درستوريه[٤] ، والسهيلى[٥]، وبعض البصريين مخالفين فى ذلك أكثرهم[٦] .

استدل هؤلاء على صحة قولهم بوروده فى كتاب الله العزيز ، وحديث رسوله الكريم وكلام العرب .

فمن شواهدهم القرآنية ما جاء فى قوله تعالى :

" **لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه** "[٧]

قال الأخفش :

" يريد : " منذ أول يوم " ؛ لأن من العرب من يقول : " لم أراه من يوم كذا " يريد : " منذ أول يوم " يريد به : " من أول الأيام " . "[٨]

وقوله تعالى : " إذا نودى للصلوة من يوم الجمعة "[٩]

وقوله تعالى : " لله الأمر من قبل ومن بعد "[١٠]

---

(1) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٦٠/٤ ، شرح اللمع لابن برهان ١٩٤/١ ، المساعد ٢٤٦/٢ ، شرح ابن عقيل ١٣/٣ ، ١٤ ، شرح الألفية لابن الجزرى ص١٦٢ .

(2) ينظر : معان القرآن للأخفش ٥٦١/٢ .

(3) ينظر : المقتضب ١٨٢/١ ، ١٣٦/٤ .

(4) ينظر : شرح المفصل ١٠/٨ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٩١/٢ ، التصريح ٨/٢ .

(5) ينظر : الروض الأنف ٢٤٦/٢ .

(6) ينظر : شرح المفصل ١١/٨ ، الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٨١ ، التصريح ٨/٢ ، توضيح المقاصد للمرادى ١٩١/٢ .

(7) سورة : التوبه من الآية : (١٠٨) .

(8) معانى القرآن للأخفش ٥٦٠/٢ ، ٥٦١ .

(9) سورة : الجمعة من الآية (٩) .

(10) سورة : الروم من الآية (٤) .

فـــ " قبل " و " بعد " هنا ظرفا زمان ، وقد دخلت عليهما " من "[١] .

وجاء فى الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم - :

" **مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال : من يعمل لى إلـــى نصف النهار على قيراط قيراط فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط . ثم قال : من يعمل لى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط . ثم قال : من يعمل لـــى مـــن صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ الا فأنتم الذين تعملون مـــن صلاة العصر إلى مغرب الشمس ألا لكم أجركم مرتين**[٢] . "

صدق رسول الله- صلى الله عليه وسلم - قال ابن ماالك معلقا على هذا الحديث ومصححا لهذا المذهب

" قلت : يضمن هذا الحديث استعمال " من " فى ابتداء غاية الزمان أربع مرات ، وهو ما خفى على أكثر النحويين ؛ فمنعوه تقليدا لسيبويه فى قوله :

" وأما من " فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ...... وأما " مذ " فتكون ابتداء غاية الأيام ، والأحيان كما كانت " من" فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها ...."[٣] يعنى أن " مذ " لا تدخل على الأمكنة ، ولا " من " على الأزمنة "[٤]

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة – رضى الله عنها - :

" **هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام** "[٥]

وكذلك قول عائشة – رضى الله عنها :-

(فجلس رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يجلس عندى من يوم قيل فى ما قيل[٦] **)**

وقال أنس – رضى الله عنه - : " **فلم أزل أحب الدباء من يومئذ**[٧] " .

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١ .

(2) هذا الحديث أخرجه البخارى فى : ٦٠ كتاب الأنبياء ، ٥٠ باب ما ذكر عن بنى إسرائيل وفى باب الإجارة فى صحيح البخارى ١٥٧/٤ ، ١٥٨ .

(3) الكتاب ٢٢٤/٤ ، ٢٢٦ .

(4) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٩ ، ١٣٠ .

(5) الحديث أخرجه أحمد بن حنبل فى مسنده ج٣ ص٢١٣ .

(6) أخرجه البخارى فى ٥٢ كتاب الشهادات ، ١٥ باب تعديل النساء وبعضهن بعضا

(7) الحديث أخرجه البخارى فى ٧٠ كتاب الأطعمة ، ٣٨ باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا .

وقول بعض الصحابة : " **فمطرنا من جمعه إلى جمعة** "[١] .

ومن الشواهد الشعرية ما جاء فى قول النابغة الزيبانى :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب[٢]

وقول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقنة الحجر ؟ أقوين من حجج ومن دهر[٣]

وقول الآخر :

وكل حسام أخلصته قيونه تخيرن من أزمان عاد وجرهم[٤]

وقول الآخر :

من الآن قد أزمعت حلما فلن أرى أغازل خودا أو أذوق مداما[٥]

ومثله أيضا :

ألفت الهوى من حين ألفيت يافعا إلى الآن ممنوا بواش وعاذل[٦]

ومنه :

مازلت من يوم بنتم والها دنفا ذالوعة عيش من يبلى بها عجب[٧]

---

(1) أخرجه البخارى فى : ١٥ – كتاب الاستسقاء ، ١٠ – باب الدعاء اذا تقطعت السبل من كثرة المطر .

(2)البيتان من الطويل ينظر : ديوان النابغة ص٤٥ ، المغنى ٣٤٩/١ ، شرح التسهيل ١٣٢/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣١ ، التصريح ٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٦/٣ ، شرح الاشمونى ٤٦٠/١ ، والروض الأنف ٢٤٦/٢ ، وروايته للثانى : نورثن من أزمان ، الفاخر ٦٠٦/٢ ، ويوم حليمة : يوم مشهور من أيام العرب كان بين الغسا سنة والمناذرة .

(3) البيت سبق تخريجه ص

(4) البيت من الطويل نسبه ابن مالك إلى جبل بن جوال ينظر : شرح التسهيل ١٣٢/٣ ، شرح شواهد التوضيح ص١٣٢ ، الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٦٠٦/٢ وقوله أخلصته . أى : اختارته . والقيون جمع : قين وهو الحداد

(5) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وهو من شواهد ابن مالك فى شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٢ ، شرح التسهيل ١٣٣/٣ ، والبعلى فى الفاخر ٦٠٦/٢ .

(6) البيت من الطويل ولم أقف له على قائل استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١٣٣/٣ شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٢ ، البعلى فى الفاخر ٦٠٦/٢ بلا . وقوله ممنوا : مقدرا على .

(7) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ١٣٣/٣ ، شواهد التوضيح واللتصحيح ص١٣٢ ، والبعلى ٦٠٦/٢ والواله : من ذهب عقله ، الدنف من ذهب عققله . واللوعة : الحرقة .

ومثله :

إنى زعيـــــم يانويـــقة إن أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنون من الغدو إلى الرواح(١)

وقوله أيضا :

أتعرف أم لا رسم دار معطلا من العام تلقاه ومن عام أولا(٢)

وكذلك قوله :

كأنهما ملان لم يتغيرا وقد مر للدارين من دارنا عصر(٣)

فأدخل من على الآن وهو زمان فى قوله " ملان " ؛ لأن أصله : من الآن ، فحذف نون " من " ووصل الميم بـــ " الام " من الآن ، فجعلهما كلمة واحدة(٤) .

هذا ما استدل به الكوفيون . وأمثلته كثيرة .

القول الثانى :

وفيه يرى سيبويه(٥) ، وأبو على الفارسى(٦) ، وابن جنى(٧) ، والزمخشرى(٨) ، وكثير من البصريين أن " من " الجارة إنما تكون لابتداء الغاية فى غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا نحو : سرت من البصرة ، أو غيره نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو(٩) .

---

(1) البيتان من مجزوء الكامل ولم أقف على قائلهما وينظر فيهما : شرح المفصل ٩/٧ ، شرح التسهيل ١٣٣/٣ ، الكافية الشافية ٢٢٢/١ ، ١١٤/٢ ، الأذهبة ص٦٤ ، ٦٥ وروايته البيت الثانى : وسلمت من غرض الحتوف "

(2) البيت من الطويل ولم أقف على قاله ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(3) البيت من الطويل لأبى صخر الهزلى ينظـــر : بقيـــة أشـــعار الهـــذليين ص٩٣ ، شـــرح المفـــصل ٣٥/٨ ، الخصائص ٣١٠/١ ، رصف المبانى ص٣٢٦ ، الأمالى لأبى على القالى ١٤٦/١ ، شذور الـــذهب ص١٢٨ ، اللسان مادة (أين) ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(4) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(5) ينظر : الكتاب ٢٢٤/٤ .

(6) ينظر : الإيضاح ص٢٦٤ .

(7) ينظر : اللمع ص١٥٥ .

(8) ينظر : المفصل ص٢٨٣ .

(9) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٥٩/٤ ، الإنصاف ٣٧٠/١ ، ائتلاف النصرة ص١٤٣ ، وشرح الجمل ٤٨٨/١.

قال سيبويه :

(" وأما " من " فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن ، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا . وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها[١] . ")

احتج البصريون لصحة ما ذهبوا إليه بأن قالوا : إننا أجمعنا على أن " من " فى المكان نظير " منذ " فى الزمان ؛ لأن " من " وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان كما أن " مذ " وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان . ألا ترى أنك تقول : " ما رأيته مذ يوم الجمعة " فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة كما تقول : " ما سرت من بغداد ؛ فيكون المعنى : ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ؛ فكما لا يجوز أن تقول : " ما سرت مذ بغداد " ؛ فكذلك لا يجوز أن تقول : " ما رأيته من يوم الجمعة "[٢]

وأيد البصريين فيما ذهبوا إليه ، واختار قولهم جماعة من النحاة : منهم : ابن أبى الربيع[٣] ، والأنبارى[٤] والرمانى[٥] ، والزجاجى[٦] ، والإسفراييني[٧] ، والصيرمى[٨] ، وابن عصفور[٩] ، وابن الحاجب[١٠] ، فى أحد قوليه ، وأبو بكر الشرجى[١١] .

---

(1) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(2) ينظر : الإنصاف ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، ائتلاف النصرة ص١٤٢ ، ١٤٣ .

(3) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ص٥١٣ ، البسيط فى شرح الجمل ٨٤٥/٢ .

(4) ينظر : الإنصاف ٣٧٢/١ – ٣٧٦ ، أسرار العربية ص١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .

(5) ينظر : معانى الحروف ص٩٧ ، منازل الحروف للرمانى ص٣٦ .

(6) ينظر : حروف المعانى ص٥٠ .

(7) ينظر : لباب الإعراب ص٤٣٠ .

(8) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١ .

(9) ينظر : شرح الجمل ٤٨٨/١ ، ٤٨٩ .

(10) ينظر : الكافية ص٢١٥ .

(11) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٤٣ .

قال أبو بكر الشرجى :

" والصحيح مذهب البصريين "[١]

وقد اضطرب ابن القواس فى هذه المسألة كما هو الحال عند ابـــن الحاجـــب ، فصرح فى شرحه لألفية[٢] ابن معطى بأن الأصح فى " من " أن تكون لابتداء الغايـــة فى المكان وهو ما عليه البصريون .

قال ابن القواس :

" ولها أقسام : أحدها : ابتداء الغاية فى المكان على الأصح[٣] ."

وسيأتى بيان القول الثانى له فيما بعد – إن شاء الله - .

وقد أجاب البصريون على ما استدل به الكوفيون بأن ما استدلوا به يمكن تأويله على التأويل ، والحذف . فأما قوله تعالى : " **من أول يوم أحق أن تقوم فيه**[٤] " فلا حجة ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما جاء فى قوله تعالى : " **وأسأل القرية التى كنا فيها والعير التـــى أقبلنـــا فيها**[٥] " فالتقدير أسأل أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه[٦] .

وعليه أجاب السهيلى بقوله :

" وليس يحتاج فى قوله " من أول يوم " إلى إضمار كما قرره بعض النحاة : من تأسيس أول يوم فرارا من دخول " من " على الزمان ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه من وقت تأسيس أول يوم فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئا ، و" من " تدخل على الزمان وغيره ." [٧]

(1) ائتلاف النصرة ص١٤٣ .

(2) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٨٥/١ .

(3) شرح ألفية ابن معطى ٣٨٥/١ .

(4) سورة : التوبة من الآية (١٠٨) .

(5) سورة يوسف الآية (٨٢) .

(6) ينظر : الإنصاف ٣٧٢/١ ، وأسرار العربية ص١٤٨ ، وائتلاف النصرة ص١٤٣ .

(7) الروض الأنف للسهيلى ٢٤٦/٢ تحقيق عبد الرؤف سعد ط مكتبة الكليات الأزهرية مؤسسة مختار .

وأما قول زهير :

أقوين من حجج ومن دهر "[١]

فالرواية الصحيحة : " مذ حجج ومذدهر " . ولئن سلمنا ما رويتموه : من حجج ومن دهر " فالتقدير فيه : من مر حجج ومن مر دهر ، كما تقول : مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[٢] .

قال ابن عصفور فى رد ما استدل به الكوفيون :

" والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلا هــذا الذى ذكرناه ؛ إذ لا بال له إن كان شذ ؛ فلذلك وجب تأويل جميع ذلــك علــى حــذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيس أول يوم . فمن داخله فى التقدير على التأسيس ، وهو مصدر ، وكأنه قال : من مر حجج ومن مر دهر . والمر مصدر يسوغ دخــول مــن عليه ، ومن طلوع الصبح ؛ ولذلك قابله بقوله : " حتى تغــرب الــشمس " والطلــوع مصدر . ومن تقدم العام ، ومن تقدم عام أول وكأنه قال : من بناء الآن أى : مما بنى الآن ، أو أحدث الآن . "[٣]

كما أجيب بأن " من " فى كل ما سبق يمكن أن تكون زائدة ، إذ يجوز أن تــزاد فى الإيجاب ، كما تزاد فى النفى وهو قول أبى الحسن[٤] الأخفش ويحتج بقوله تعالى : " **يغفر لكم من ذنوبكم** "[٥] أى : ذنوبكم .

وقوله تعالى : " **قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم** "[٦] أى : يغضوا أبصارهم .

ويقول الشاعر :

ألا حى ندمانى عمير بن عامر   **إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا**[٧] .

أراد اليوم ، أو غدا ؛ فكذلك هاهنا : التقدير فى قوله : " من حجج ومن دهر " أى حججا ودهرا

---

(1) عجز بيت سبق تخريجه .

(2) ينظر : الإنصاف ٣٧٥/١ ، أسرار العربية ص١٤٨ .

(3) شرح الجمل ٤٨٩/١ .

(4) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٢٧٢/١ .

(5) سورة : الأحقاف من الآية (٣١) والآية ٤ من سورة نوح .

(6) سورة : النور من الآية : (٣٠)

(7) البيت من الطويل ولم أقف على قائله ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ وشرح اللمع لابن برهان ١٩٤ .

فدل هذا على فساد ما ذهبوا إليه(١) .

وأما ما ورد من دخولها على " قبل " و " بعد " فمردود أيضا بأنهما فى الأصل صفتان ، وليسا بظرفين ؛ لأن الأصل فى قولك : " جئت قبلك " أو " بعدك " جئت زمانا قبل زمانك ، أو زمانا بعد زمانك ، فلما لم يتمكنا فى الظرفية جاز دخول " من " عليهما(٢) .

وقد رد الكوفيون ومن شايعهم ، ونختار قولهم على ما أجاب به البصريون بأن الأصل عدم الحذف ، وعلى فرض تقدير محذوف ، فإن تقديره لا يخرجه من الزمان(٣) .

كما أن إنكار ابن عصفور لما استدل به الكوفيون ووصفه لما ورد من ذلك ؛ بأنه قليل ولم يكثر الكثرة التى توجب القياس . وعليه فالأولى تأويله(٤) ، رد عليه أبو حيان(٥) ، والمرادى(٦) بأن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصحيح الصواب ؛ وذلك لكثرة ما ورد من ذلك نظما ونثرا ، وتأويل ما كثر ليس بجيد .

قال أبو حيان :

" وقد كثر ذلك فى كلام العرب نثرها ، ونظمها ، وقال به الكوفيون ، والمبرد ، وابن درستويه ، وهو الصحيح . وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد(٧) " .

كما أن ابن مالك قد قطع بأن منع هذا الاستعمال غير صحيح فقال :

" وأما استعمال "من " فى الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك فى القرآن ، والآحاديث الصحيحة ، والأشعار الفصيحة ...."(٨)

وحكى ابن(٩) مالك قولا آخر لسيبويه استخلصه من نص له فى الكتاب(١٠) يوافق ما عليه الكوفيون وبهذا يكون له قولان .

---

(1) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ .
(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١ .
(3) ينظر : الروض الأنف للسهيلى ٢٥٧/٤ ، الفرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز ص١٨١ ، التصريح ٨/٢ .
(4) ينظر : شرح الجمل ٤٨٩/١ .
(5) ينظر : الارتشاف ٤٤١/٢ .
(6) ينظر : الجنى الدانىص٣٠٨ ، ٣٠٩ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٩١/٢ ، ١٩٢ .
(7) ارتشاف الضرب ٤٤١/٢ .
(8) شرح التسهيل ١٣١/٣ ، وينظر : شرح الكافية الشافية ٣٥٨/١ .
(9) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص١٣٠ ، ١٣١ .
(10) ينظر : الكتاب ٢٦٤/١، ٢٦٥ .

وصحح مذهب الكوفيين ، واختاره – فضلا عما سبق – جماعة من النحـــاة مـــنهم الموزعى[١] ، وابن الخباز[٢] ، وابن الحاجب الذى بدا من خلال كلامه فى الكافية[٣] تأييده لقول البصريين بينما صرح فى شرحها[٤] بتأييده لقول الكـــوفيين ، حيـــث ذكـــر تأويـــل البصريين لما استدل به الكوفيون ، ثم عقب عليه بقوله : " ولا حاجـــة إلـــى التأويـــل "[٥] وقوله هذا يدل على تأييده التام لهم فيما ذهبوا إليه ، وقد أيده ابن القواس فى ذلك ؛ فقـــال معقبا على قول من قال : إن تقدير البصريين لا يخرجها من الزمان : " وقيل لا يخرجها هذا التأويل عن الزمان . فالأولى أنها فيهما للتبيين[٦] " . والتبيـــين معنـــى راجـــع إلـــى الابتداء، فهو بذلك قد اختار فيها استدل به الكوفيون أن تكون للتبيين الذى يراد به الابتداء.

قال صاحب الإقليد :

" .... كونها للتبعيض وللتبيين وللزيادة راجع إلى معنى ابتداء الغايـــة غيـــر متجرد عن ذلك المعنى "[٧]

كما أن الرضى قد اختاره ، وبين أنه لا مانع منه وأنه كثير فى الاستعمال بقوله :

" والظاهر مذهب الكوفيين ، إذ لا مانع من مثل قولك : نمت من أول الليـــل إلـــى آخره " و " صمت من أول الشهر إلى آخره " . وهو كثير الاستعمال[٨] . "

---

(1) ينظر : مصابيح المغانى فى حروف المعانى ص٣٥٤ .
(2) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٨١ .
(3) ينظر : الكافية ص٢١٥ .
(4) شرح المقدمة الكافية ٩٥٩/٣ .
(5) شرح الكافية ص٨١٢ .
(6) شرح الكافية ص٨١٢ .
(7) الإقليد فى شرح المفصل تأليف تاج الدين أحمد بن محمود الجندى ١٦٧٧/٤ ، تحقيق د / محمود أحمـــد علـــى أبو كتة الدراويش والمعنى نفسه فى شرح الخوارزمى ١٠/٤ .
(8) شرح الكافية ٢٦٠/٤ .

كذلك اختاره ، وأباح استعماله ، وأيد قائليه : ابن هـشام[١] ، والعكبـرى[٢] ، والسمين[٣] الحلبى ، وابن يعيش[٤] ، وابن خروف[٥] ، والجامى[٦] ، والأزهـرى[٧] ، وابن جماعة[٨] ، وابن عقيل[٩] ، والأشمونى[١٠] .

وبعد

فقد رأت الدراسة بعد هذا التحليل : أن ما ذهب إليه الكوفيون هو القـول السديد ؛ وذلك لبعده عن التكلف بالحذف ، والتقدير، ولكثرة وروده فى النثر ، والـنظم الـصحيحين الفصيحين ، وخاصة أنه كثر فى القرآن الكريم كثرة تدعو إلى القول بأنه حقيقة واقعة يصح أن تكون قياسا يتبع ، وأن تأويل ما كثر مجيئه ضرب من تجاهل الحقائق ، وتعسف جلى ظـاهر تنأى عنه لغتنا التى اتسمت بالسهولة ، واليسر ، والبعد عن التعقيد .

كما أن ما ذهب إليه الكوفيون هو اختيار الكثير من النحاة . كما سـبق بيانـه . الأمر الذى يجملنى على أن أتفق مع ابن القواس فى اختياره هنا لأنه اختيار قد حظـى باهتمام أكثر النحاة وتأييد السماع له ، واتفاقه وقواعد اللغة التى ترى أن مـاليس فيـه تقدير أولى وأحسن ما يحتاج إلى تقدير .

---

(1) ينظر : ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧٨/٢ .

(2) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ص٣١٨ .

(3) ينظر : الدر المصون ٥٠٣/٣ ، ٥٠٤ .

(4) ينظر : شرح المفصل ١١/٨، ١٢.

(5) ينظر : شرح الجمل ٤٧٣/١ .

(6) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٠/٢ .

(7) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٨/٢ .

(8) ينظر : شرح الكافية ص٣٢٦ .

(9) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٦/٢ ، شرح الألفية ١٣/٣ ، ١٤ .

(10) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤٦٠/١ .

المسألة الثانية : دخول ما بعد " إلى " فيما قبلها[1]

قال ابن القواس :

" إلى " لها ثلاثة معان :

أحدها : انتهاء الغاية ، وهى فى مقابلة " من " نحو : سرت من البصرة إلى بغداد ، وأنا إليك " أى " : إنما أنت غايتى .

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على أربعة أقوال :

أحدها : أنه لا يدخل – وهو الأصح – لأنها تدل على غاية الشيئ ونهايته التى هى حده ، وما بعد الحد لا يدخل فى المحدود ؛ ولذلك لم يدخل شيئ من الليل فى الصوم فى قوله – تعالى - : " **ثم أتموا الصيام إلى الليل** "[2] .

فإن دخل ما بعدها فى ما قبلها كان مجازا

وثانيها : أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازا بدليل قوله تعالى : (**وأيديكم إلى المرافق**) [3] " **وأرجلكم إلى الكعبين** "[4] .

وثالثها : أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه .

ورابعها : أن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها أو جزءا منه كالمرفق دخل . وإن لم يكن من جنسه لم يدخل كالليل بعد النهار . وعلى القول الأول لا يكون وجوب غسل المرافق مأخودا من الآية ، بل من السنة بدليل خارج . "[5] أ هـ

التحليل والتعليق :

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن خلاف النحاة فى دخول ما بعد إلى الغائية فيما قبلها ، وعدم دخوله منتهيا من ذلك إلى اختياره أحد هذه الأقوال .

---

(1) ينظر : الأصول لابن السراج ٤١١/١ ، الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٥٤ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٣/٣ ، شرح الكافية للرضى ٢٦٥/٤ ، المغنى ٨٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩/١ ، المقرب ١٩٩/١ ، الجنى الدانى ص٣٨٥ ، رصف المبانى ص٨٠ ، شرح المفصل ١٤/٨ ، ١٥ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٥٨/٢ ، ٥٩ .

(2) سورة البقرة آية : (١٨٧) .

(3) من الآية (٦) سورة المائدة .

(4) من الآية رقم (٦) سورة المائدة .

(5) شرح الكافية ص٨١٥ ، ٨١٦ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٨٧/١ .

وسيتضح بالتحليل والتعليق مدى هذا الخلاف ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

ما بعد إلى الفائية لا يخلو من أن تقترن به قرينة . تدل على أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه – أو لا تقترن به هذه القرينة .

فإن اقترن به قرينة تدل على أنه داخل فيما قبلها عمل بها ، وذلك كقولك : اشتريت الفدان إلى طرفه ، فالطرف داخل فى الشراء ، وذلك لأن العادة قد جرت بأنه لا يمكن للإنسان شراء فدان من غير أن يكون الطرف داخلا فى الشراء .

كما أنه هو الشأن إن دلت القرينة على عدم الدخول ، وذلك كقولك :

اشتريت الفدان إلى الطريق ، فالطريق غير داخل فى الشراء ؛ لأن العادة قد جرت بأن الطريق ليس مما يباع[١] .

أما إذا انعدمت القرينة التى تحدد دخول ما بعد " إلى " فيما قبلها من عدم دخوله، فللنحاة فيه هذا الخلاف التالى[٢] :

القول الأول :

ذهب أكثر المحققين من النحاة إلى أن " إلى " لانتهاء الغاية فى الزمان نحو قوله تعالى : " **ثم أتموا الصيام إلى الليل** "[٣] أو فى المكان نحو : خرجت من البيت إلى المسجد ، أو فى غيرهما نحو قولك : وكلتك إلى الله ، ونحو : قلبى إليك . وأنها غاية فى الانتهاء ، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازا[٤] .

قال سيبويه :

" وأما " إلى " فمنتهى لابتداء الغاية تقول : من كذا إلى كذا[٥] "

وبمثله قال المبرد[٦] .

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .

(2) ينظر : السابق ٤٩٩/١ .

(3) سورة : البقرة آية : (١٨٧) .

(4) ينظر : المقتضب ١٣٩/٤ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٣/٣ .

(5) الكتاب ٢٣١/٤ .

(6) ينظر : المقتضب ١٣٩/٤ .

وقال ابن عصفور :

" وأما " إلى " فإنها أيضا لانتهاء الغاية ، وما بعدها غير داخل فيما قبلها ، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك نحو قولك : " اشتريت الشقة إلى طرفها . "[١]

وقد احتج هؤلاء بالآتى :

أن " إلى " تدل على غاية الشيئ ونهايته التى هى حده ، وما بعد الحد لا يـدخل فى المحدود ، ولذلك لم يدخل شيئ من الليل فى الصوم فى قوله تعالى : " **ثم أتموا**[٢] **الصيام إلى الليل** " .[٣]

وأن القائل : اشتريت الموضع من الوادى إلى الوادى يريد أن الوادى لا يـدخل فى الشراء[٤] .

أن الأكثر فيه مع القرينة أنه لا يدخل فيما قبلها ، فالأولى فيه عند عدم القرينـة أن يحمل على الأكثر[٥] .

وأن الشيئ لا ينتهى ما بقى منه شيئ إلا أن يتجوز ؛ فيجعل القريـب الانتهـاء انتهاء ، ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة ؛ فهو إذا غير داخل فيما قبلها[٦] .

قال المرادى مختارا ومعللا لاختياره هذا القول :

" والصحيح أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، وهو قول أكثـر المحققـين ؛ لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ؛ فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضا فـإن الـشيئ لا ينتهى ما بقى منه شيئ إلا أن يتجوز ، فيجعل القريب الانتهاء انتهاء ، ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة ؛ فهو إذا غير داخل [٧] ".

---

(1) المقرب ١٩٩/١ .
(2) سورة : البقرة آية : (١٨٧) .
(3) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٨٧/١ .
(4) ينظر : رصف المبانى للمالقى ص٨٠ .
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩/١ ، المغنى ٨٨/١ ، الجنى الدانى للمرادى ص٣٨٥ .
(6) ينظر : شرح الجمل ٤٩٩/١ ، الجنى ص٣٨٥ .
(7) الجنى الدانى ص٣٨٥ .

وهذا القول اختيار كثير من النحاة منهم : ابن الحاجب[١] ، والرضى[٢] ، وابن القواس[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن هشام[٥] ، والمرادى[٦] ، والشمنى[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والأشمونى[٩] ، وأبو الفداء[١٠] .

قال ابن عصفور :

(............. ومنهم من ذهب إلى أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها ؛ وذلك نحو قولك : اشتريت هذا المكان إلى الشجرة . فمنهم من ذهب إلى أن الشجرة داخلة فى الشراء ، ومنهم من ذهب إلى أن الشجرة غير داخلة فى الشراء . والصحيح أنها غير داخلة فى الشراء ، وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين .... "[١١]

القول الثانى :

ذهب بعض النحاة إلى أن ما بعد " إلى " الغائبة داخل فيما قبلها ، ولا يخرج عنه إلا مجازا على العكس مما سبق فى القول الأول[١٢] .

قال ابن الحاجب :

" وقيل : ظاهرة فى الدخول ، فلا تستعمل فى غيره إلا مجازا . "[١٣]

وهذا القول نقله الرضى[١٤] ، وابن القواس[١٥] ، والنيلى[١٦] عن ابن الحاجب دون أن ينسب منهم إلى أحد .

---

(1) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٤٣/٣ .
(2) ينظر : شرح الكافية ٢٦٥/٤ .
(3) ينظر : شرح الكافية ص٨١٦ .
(4) ينظر : شرح الجمل ٤٩٩/١ .
(5) ينظر : المغنى ٨٨/١ .
(6) ينظر : الجنى الدانى ص٣٨٥ .
(7) ينظر : حاشية الشمنى على المغنى ١٦٢/١ .
(8) ينظر : المساعد ٢٥٤/٢ .
(9) ينظر : شرح الأشمونى ٤٦٣/١ .
(10) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٣٢٥ .
(11) شرح الجمل ٤٩٩/١ .
(12) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٦٥/٤ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق١ ص٢٨٦ ، رصف المبانى ص٨٠ ، الارتشاف ٤٥٠/٢ .
(13) شرح المقدمة الكافية ٩٤٣/٤ .
(14) ينظر : شرح الكافية ٢٦٥/٤ .
(15) ينظر : شرح الكافية ص٨١٦ وشرح ألفية ابن معطى ٣٨٧/١ .
(16) ينظر : الصفوة الصفية ج١ ق١ ص٢٨٦ .

واستند أصحاب هذا القول فى أن ما بعد " إلى " يدخل فيما قبلها ولا يخرج إلا مجازا[١] بقوله تعالى : " **يا أيها الذين أمنوا إذا قمتم إلى الصلـــوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين** "[٢]

فقد ذكر ابن برهان[٣] أن أكثر الفقهاء أوجب غسل المرافق مما يترتب عليه أن ما بعد " إلى " لم يخرج مما قبلها كما خرج فى قوله تعالى : " **ثم أتموا الصيام إلى الليل**[٤] " .

كما اختار المالقى هنا دخول ما بعد " إلى " فيما قبلها ؛ فاستحسن إيجاب غسلها لزوال تكلف التحديد وبراءة الذمة[٥] .

ورد أبو الفداء على هؤلاء بأن : الأصح إنما دخلت المرافق والكعبان فى هـــذه الآية فى حكم ما قبل " إلى " بتبيان ذلك من النبى – صلى الله عليه وسلم – بالفعـــل ، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله[٦] .

القول الثالث :

وذهب أبو العباس أحمد بن يحى ثعلب[٧]والخوارزمى[٨] إلـــى أنهـــا مـــشتركة تستعمل تارة فى الدخول ، وتارة فى غيره[٩] .

قال النيلى :

" والثالث : أنها مشتركة تستعمل تارة فى الدخول ، وتارة غيره . "[١٠]

ذلك أنهم جعلوها مثل حتى للغاية ، والغاية تدخل وتخرج[١١] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٨١٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٣٨٧/١ .

(2) سورة المائدة آية(٦) .

(3) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١٦٤/١ .

(4) سورة : البقرة آية (١٨٧) .

(5) ينظر : رصف المبانى ص٨١ .

(6) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٤٣/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٤/٢ ، الكناش فى النحـــو والصرف ص٣٢٥ .

(7) ينظر : مجالس ثعلب ٢٢٦/١ .

(8) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ٢٠١ .

(9) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٨٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١٦٤/١ .

(10) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج١ق١ ص٢٨٦ .

(11) ينظر : مجالس ثعلب ٢٢٦/١ تحقيق عبد السلام هارون ط٥ دار المعارف .

تقول : خرجت من بغداد إلى البصرة ، فابتداء سيرك بغداد ، وانتهاؤه البصرة ، وجائز أن تكون دخلت البصرة ، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها[١] .

فمما جاء فى التنزيل وقد دخل الحد فى المحدود قوله : " **وأيديكم إلى**[٢] **المرافق** " فالمرفق داخله فى الغسل . ومما لم يدخل قوله : " **ثم أتموا الصيام**[٣] **إلى الليل** " ، فالليل غير داخل فى الصيام[٤] .

قال أبو العباس أحمد بن يحى ثعلب فى قوله – عز وجل : " **وأيديكم إلى المرافق**[٥] " :

" هى مثل " حتى " للغاية ، والغايه تدخل وتخرج ، يقال : ضربت القوم حتى زيدا يكون زيدا مضروبا ، وغير مضروب ؛ فيؤخذ هاهنا بالأوثق . "[٦]

وقال الخوارزمى :

(" وأما " إلى " فمعناها انتهاء الغاية ، وقد يدخل الحد فى المحدود ، وقد لا يدخل فمثال الأول قوله تعالى : " **وأيديكم إلى المرافق**[٧] " على اختلاف فيه . ومثال الثانى : " **ثم أتموا الصيام إلى الليل**[٨]" .)[٩]

القول الرابع :

وذهب جماعة من النحاة إلى أن ما بعد " إلى " إن كان من جنس ما قبلها ، أو جزءا منه دخل ، وإن لم يكن من جنسه لم يدخل .[١٠]

---

(1) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٨٨ ، ما من به الرحمن ص٢١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٨ .

(2) سورة : المائدة من الآية (٦) .

(3) سورة : البقرة آية (١٨٧) .

(4) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص٨٨ .

(5) سورة المائدة آية (٦) .

(6) مجالس ثعلب ٢٢٦/١ .

(7) سورة : المائدة آية (٦) .

(8) سورة : البقرة آية (١٨٧) .

(9) شرح الجمل ص٢٠١ .

(10) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٦٥/٤ . ، الصفوة الصفية ج١ ق١ ص٢٨٦ ، الارتشاف ٤٥٠/٢ ، رصف المبانى ص٨٠ ، المساعد ٢٥٣/٢ .

قال الرضى :

" وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : " أكلت السمكة إلى[1] رأسها " فالظاهر الدخول وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو : " **ثم أتموا الصيام إلى الليل**[2] " .)[3]

فلما كانت الرأس من السمكة جزءا دخلت ولما كان الليل ليس من النهار لم يدخل .

وكذلك إذا قلت " اشتريت الغنم إلى آخرها ، فما بعد " إلى " داخل فيما قبلها ؛ لأنه من جنسه[4] .

وهذا القول ذكره بعض من النحاة غير معزو إلى أحد . من هؤلاء ابن الحاجب[5] ، والرضى[6] ، والنيلى[7] ، والمرادى[8] ، والمالقى[9] ، وابن هشام[10] وإن كان القرطبى[11] قد نسبه لسيبويه .

يقول النيلى :

(**والرابع** : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها ، أو جزءا منه دخل ، وإلا فلا كالمرفق فإنه جزء من اليد ؛ فلذلك دخل .)[12]

هذه هى أقوال النحاة فى حكم دخول ما بعد " إلى " الغائية فيما قبلها .

وبعد :

فالقول المختار لدى ابن القواس فى نصه السابق هو الأول القائل بمنع دخول ما بعد إلى فيما قبلها وهو اختيار كثير من النحاة أيضا .

---

(1) فى شرح الكافية (حتى) مكان " إلى " والحديث عن " إلى " ينظر ٢٦٥/٤ .
(2) سورة : البقرة آية (١٨٧) .
(3) شرح الكافية ٢٦٥/٤.
(4) ينظر : رصف المبانى ص٨٠.
(5) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٤٣/٣.
(6) ينظر : شرح الكافية ٢٦٥/٤.
(7) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج١ ق١ ص٢٨٦.
(8) ينظر : الجنى الدانى ص٣٨٥.
(9) ينظر : رصف المبانى ص٨٠.
(10) ينظر : المغنى ٨٨/١ .
(11) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٨٦/٦ .
(12) الصفوة الصفية جـ١ ق١ ص ٢٨٦.

ولست أوافقهم فى ذلك ، لأن ما ذهبوا إلى اختياره يمكن رده بآيـــة المائـــدة[١] فكثير من العلماء قد أخذوا بالاحتياط ، فحكموا بدخول الأيدى والأرجل فى الغسل .

كما أن القول الثانى القائل بالدخول مردود بقوله تعالى : " **ثـــم أتمـــوا الـــصيام إلـــى الليل** "[٢] لمنع دخول الليل فى الصوم .

والذى أراه أولى بالاختيار هو القول بأنها مشتركة ؛ حيث ورد ما بعدها تـــارة بدخوله وتارة بعدم دخوله لوجود الوجهين فى اللغة وهو قول وسط بين حتمية الدخول ومنعه .

---

(1) الآية رقم : (٦) .

(2) سورة : البقرة آية (١٨٧) .

المسألة الثالثة : (فى) الظرفية بمعنى " إلى " و " مع "

قال ابن القواس :

" وأما قوله تعالى : " **فردوا أيديهم فى أفواههم**[١] " وقوله : " **فادخلى فى عبادى** "[٢] فقيل : إنها فى الأولى . بمعنى " إلى " أى : إلى أفواههم . وفى الثانية . بمعنى " مع " أى : مع عبادى[٣] .

وقيل : هى فيهما على بابها[٤] – وهو الأولى - ؛ لأن حمل الحرف على ما وضع له مهما أمكن أولى من حمله على غيره ، وقد أمكن هاهنا فلا يعدل عنه . "[٥] أ هـ

<u>**التحليل والبيان**</u> :

فى النص السابق جاء اختيار ابن القواس متفقا مع ما عليه سيبويه وجمهور النحاة مخالفا فى ذلك الكوفيين فيما ذهبوا إليه من إثباتهم استعمال " فى " بمعنى " مع " و " إلى " ويلاحظ أن ابن القواس لم يعز أيا من القولين لصاحبه كما لم يتعرض لشواهد المثبتين لذلك .

وسيتضح بالتحليل والبيان تفصيل القول فى كل مذهب ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق مع نسبه كل قول لقائله ما أمكن ذلك على النحو التالى :

" فى " حرف من حروف الجر معناه : الوعاء ، والظرفية حقيقة ، أو مجازا . فالحقيقة إما مكانية مثل قوله تعالى : " **غلبت الروم فى أدنى الأرض**[٦] " وإما أن تكون زمانية كقوله تعالى : " **فى بضع سنين**[٧] " . والمجازية نحو قوله تعالى : " **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة**[٨] " وكقولك : دخلت فى الأمر وتكلمت فى شأن حاجتك[٩] .

---

(1) سورة : إبراهيم من الآية (٩) .

(2) سورة : الفجر من الآية (٢٩) .

(3) هذا قول الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك ينظر : الارتشاف ٤٤٦/٢ ، المساعد ٢٦٥/٢ ، أدب الكاتب ص٣٣٥ ، ٣٤٣ ، شرح التسهيل ١٥٥/٣ .

(4) هو قول سيبويه والمحققين من البصريين ينظر : الكتاب ٢٢٦/٤ ، الجنى الدانى ص٢٥٢ ، ٢٥٣ ، التصريح ١٤/٢ ، الهمع ٣٠/٢.

(5) شرح الكافية ص٨٢٠ .

(6) سورة : الروم الآية (٢ ، ٣) .

(7) سورة : الروم من الآية (٤) .

(8) سورة : الأحزاب من الآية (٢١) .

(9) ينظر : ضياء السالك ٢٩٠/٢ ، ٢٩١ ، رصف المبانى ص٣٨٨ .

هذه هى حقيقة أمرها . وقد تخرج عن هذه الحقيقة ، فتأتى بمعنى حروف أخر . من ذلك استعمالها بمعنى " إلى " وبمعنى " مع " .

أثبت ذلك الكوفيون[١] ، والقتبى[٢] ، وابن مالك[٣] .

فذكر هؤلاء أنها تكون للدلالة على المصاحبه بمعنى " مع " ، كما تكون بمعنى " إلى " استدل أصحاب هذا القول بورود السماع بهذا الاستعمال فقد جاء فى النثر والنظم الصحيحين .

فمن ورودها بمعنى " مع " للدلالة على المصاحبه ماجاء فى القرآن الكريم وقول العرب ونثرهم وشعرهم . فمن وروده فى القرآن الكريم ما جاء فى قوله تعالى : " **فخرج على قومه[٤] فى زينته** " ، ، وقوله تعالى : " **قال أدخلوا فى أمم قد خلت[٥] من قبلكم** " وقوله تعالى : " **أولئك الذين حق عليهم القول فى أمم قد خلت من[٦] من قبلهم** " أى : مع أمم . وقوله تعالى : " **فادخلى فى عبادى[٧]** " . وقوله تعالى : " **ونتجاوز عن سيئاتهم فى أصحاب الجنة[٨]** " . وقوله تعالى :" **وأدخل يدك فى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء فى تسع[٩] آيات** " أى : مع تسع آيات .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : " **وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين[١٠]** " أى : مع عبادك فى الجنة .

وجاء عليه قول العرب : " **لفلان عقل فى حلم .** " ، و " **فلان عاقل فى حلم** " . أى مع حلم[١١] .

---

(1) ينظر : الارتشاف ٤٤٦/٢ ، المساعد ٢٦٥/٢ ، التصريح ١٤/٢ .

(2) ينظر : أدب الكاتب ص٣٣٥ ، ٣٤٣ ، والقتبى هو : ابو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى كان كوفيا ومولده بها أخذ عن أبى حاتم السجستانى وغيره وأخذ عنه ابن درستويه ومن مصنفاته : غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومشكل القرآن ، وأدب الكاتب توفى فى ذى القعدة سنة سبعين ومائتين . ينظر : نزهة الألباء ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، البغية ٦٣/٢.

(3) ينظر : التسهيل ص١٤٥ وشرحه ١٥٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٦٢/١ .

(4) سورة : القصص من الآية (٧٩) .

(5) سورة الأعراف من الآية (٣٨) .

(6) سورة : الأحقاف من الآية (١٨) .

(7) سورة : الفجر من الآية (٢٩) .

(8) سورة الأحقاف من الآية (١٦) .

(9) سورة : النمل الآية (١٢) .

(10) سورة : النمل آية (١٩) .

(11) ينظر : أمالى الشجرى ٢٦٧/٢ ، البديع فى علم العربية لابن الأثير م١ ج١ ص٢٦٧ .

ومن وروده فى الشعر ما جاء فى قول الشاعر :

كحلاء فى برج صفراء فى نعج　　　كأنها فضة قد مسها ذهب[١]

وقول الآخر :

شموس ردود فى حياء وعفة　　　خيمة رجع الصوت طيبة النشر[٢]

وقول الشاعر :

إذا أم سر ياح غدت فى ظعائن　　　جوالس نجدا فاضت العين تدمع[٣]

وقول الآخر :

ولوحا ذراعين فى بركه　　　إلى جؤجؤ رهل المنكب[٤]

ومنه أيضا :

أو طعم غادية فى جوف ذى حدب　　　من ساكب المزن يجرى فى الغرانيق[٥]

ومثله :

وهل يعمن من كان أحدث عهده　　　ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال[٦]

---

(1) البيت من البسيط وقائله: ذو الرمة ينظر : ديوانه ص١٢ وروايته : كحلاء فى دعج صفراء ، الخصائص ٣٢٥/١ ، وروايته : بيضاء فى نعج صفراء فى برج ، شرح التسهيل ١٥٥/٣ ، معجم شواهد العربية لـ هارون ٤٥/١ .

(2) البيت من الطويل ينظر : شرح التسهيل ١٥٥/٣ بلا نسبة ونسبه المحقق لنصيب . والبيت استشهد به ابن مالك على مجئ فى التى للظرفية بمعنى " مع " التى للمصاحبة لأنه أراد : مع حياء وعفة .

(3) البيت من الطويل نسبه الهروى فى الأزهية ص٢٦٩ لدراج بن زرعة وينظر : أمالى الشجرى ٢٦٧/٢ ، اللسان (سرح) ، مصابيح المغانى ص٢٣٦ ، معجم شواهد العربية ٢١٩/١ بلا . والسرياح : اسم الجراد وقيل : اسم أمرأة . والجالس : الآتى نجدا .

(4) البيت من المتقارب للنابغة الجعدى ينظر: ديوانه ص٢١ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص٢٣٦ ، الأزهية ص٢٦٩ ، أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٤٣ ، منهج السالك لأبى حيان ص٢٤٧ وروايته فى الأخيرين (ولوح) بالرفع واللوح : العظيم العرض . والبركة : الصدر ، والجؤجؤ عظام صدر الطائر .

(5) البيت من البسيط لـ خراشة بن عمرو فى الأزهية ص٢٧٠ وينظر : أدب الكاتب ص٣٤٣ ، رصف المبانى ص٣٩١ ، اللسان " غرنق " ، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية لأميل يعقوب ٦١٥/٢ ، الفادية : السحابة الممطرة ، الحدب الموضع ، الغرانيق : طير مائى .

(6) البيت من الطويل وقائله : امرؤ القيس ينظر : الديوان ص٢٧ ، معانى الحروف للرومانى ص٩٦ ، الخصائص ٣١٣/٢ ، مغنى اللبيب ١٩٢/١ ، الهمع ٣٠/٢ والبيت شاهد على أن " فى " بمعنى " مع " ويرى ابن قتيبة وأبو حيان أنها فيه بمعنى : " من " ينظر : أدب الكاتب ص٣٤٢ الارتشاف ٤٤٦/٢ .

ومن وردوها بمعنى " إلى " ما جاء فى قوله تعالى :

" **فردوا أيديهم فى أفواههم**[١] . " أى : إلى أفواههم ؛ لأن " رد يتعدى بـــ " إلى "[٢] كقوله تعالى : " **إنا رادوه إليك**[٣] "

وقولة علقمة بن عبيدة :

طحابك قلب فى الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب[٤]

أى إلى الحسان .

وبهذا قال الرمانى[٥] ، وابن الشجرى[٦] ، وابـــن الأثيـــر[٧] ، والهـــروى[٨] ، وابن هشام[٩] ، والمرادى[١٠] ، والسلسيلى[١١] ، وابن عقيل[١٢] ، والأزهرى[١٣] .

قال ابن هشام :

(" فى حرف جر له عشرة معان ...... الثانى المصاحبة نحو : " **ادخلوا فى**[١٤] **أمم** " أى معهم .... " **فخرج على قومه فى زينته** "[١٥] ..... السادس : مرادفة إلى " نحو : " **فردوا أيديهم فى أفواههم** "[١٦] .)[١٧]

---

(1) سورة : إبراهيم من الآية : (٩) .

(2) ينظر : رصف المبانى ص٣٨٨ .

(3) سورة : القصص من الآيه (٧) .

(4) البيت من الطويل ينظر : ديوان علقمة ص١٣١ ، الأمالى الشجرية ٢٦٧/٢ ، معجـــم شـــواهد العربيـــة ٤٠/١ والبيت استشهد به ابن الشجرى على مجئ " فى " التى للظرفية بمعنى " إلى " ينظر: الأمالى ٢٦٧/٢ .

(5) ينظر : معانى الحروف ص٩٦ .

(6) ينظر : الأمالى الشجرية ٢٦٧/٢ .

(7) ينظر : البديع فى علم العربية م١ج١ ص٢٦٧ وابن الأثير هو المبارك بن محمـــد مجـــد الـــدين بـــن الأثيـــر أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد المعروف بابن الأثير الـــشيبانى الجـــزرى ولـــد سنة ٥٤٤ هـــ الموافق ١١٤٩م وتوفى فى حدود سنى ٦٦٢ هـــ الموافـــق ١٢١٠م مـــن مـــصنفاته : نزهـــة الأبصار فى نعت الفواكه والثمار . ينظر : هدية العارفين ١٢٨/٦ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٦٤/٣ .

(8) ينظر : الأزهية فى علم الحروف ص٢٧١ .

(9) ينظر : المغنى ١٩٢/١ ، ضياء السالك ٢٩٠/٢ ، ٢٩١ .

(10) ينظر : الجنى الدانى ص٢٥٢ .

(11) ينظر : شفاء العليل ٦٦٤/٢ .

(12) ينظر : المساعد ٢٦٥/٢ .

(13) ينظر : التصريح ١٤/٢ .

(14) سورة : الأعراف من الآية (٣٨) .

(15) سورة : القصص من الآية (٧٩) .

(16) سورة إبراهيم من الآية (٩) .

(17) المغنى ١٩١/١ ، ١٩٢ .

وقال ابن عقيل فى ذكر معانى " فى " :

" وللمصاحبة أثبته الكوفيون ، والقتبى ، وتبعهم المصنف .... "[١]

وأنكر سيبويه[٢] ، والمحققين من أهل البصرة ما أثبته الكوفيون ، ومن شايعهم، ورأوا أنها لا تكون إلا للظرفية حقيقة ، أو مجازا ، وما أو هم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه[٣]

قال سيبويه :

" وأما " فى " فهى للوعاء ، تقول هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهو فى بطن أمه ، وكذلك : هو فى الغل ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . كذلك : هو فى القبة وفى الدار . وإن اتسعت فى الكلام فهى على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيئ وليس مثله . "[٤]

وبهذا قال ابن عصفور[٥] ، وابن أبى الربيع[٦] ؛ فذكرا أنها لا تكون إلا حرفا جارا ومعناها : الوعاء ، ولا تكون إلا له على جهة الاتساع أو على جهة الحقيقة .

كما أنه اختيار الرضى[٧] ، وابن القواس[٨] .

قال الرضى : " والأولى أن نقول : هى بمعناها ، والمراد التمكن . "[٩]

وعلل ابن القواس لاختياره قول سيبويه والمحققين من أنها فى كل ما زعم فيه الكوفيون أنها قد خرجت عن معنى الظرفية إلى المصاحبة ، أو معنى " إلى " ؛ بأن الأولى فى كل ذلك أن تكون على بابها لأن حمل الحرف على ما وضع له مهما أمكن أولى من حمله على غيره وقد أمكن هاهنا فلا يعدل عنه[١٠] .

---

(1) المساعد ٢/٢٦٥ .

(2) ينظر : الكتاب ٤/٢٢٦ .

(3) ينظر : البسيط ٢/٨٥٠ ، معانى الحروف للرمانى ص٩٦ ، الارتشاف ٢/٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(4) الكتاب ٤/٢٢٦ .

(5) ينظر : شرح الجمل ١/٥١١ .

(6) ينظر : البسيط ٢/٨٥٠ .

(7) ينظر : شرح الكافية ٤/٢٧٥ .

(8) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٠ .

(9) شرح الكافية ٤/٢٧٥ .

(10) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٠ .

كما أيد قول البصريين أبو حيان[١] ؛ فذكر أن ما استدل به الكوفيون يعد من القلة بحيث لا يقاس عليه ، وأن هذا الذى استشهدوا به تأوله أصحابه من البصريين ، وردوا إلى الظرفية كل ما زعم فيه الكوفيون أنه قد خرج عن الظرفية إلى معنى آخر.

وخرج المالقى ما استدل به الكوفيون من استعمال " فى " بمعنى إلى على الظرفية مؤيدا بذلك البصريين ؛ فبين أن " فى " من قوله تعالى : " **فردوا[٢] أيديهم فى أفواههم** " : بمعنى الظرفية فقال :

" لكن إذا تحققت هذا ؛ فالمعنى أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواههم ؛ فقد أدخلوها فيها[٣] ".

كما أن " فى " التى جاءت بمعنى مع فى قول الشاعر :

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال[٤]

قد ذكر أيضا أن بعض النحاة قال : إنها بمعنى " من " ؛ لأنه أراد من ثلاثة أحوال .

فهذا أيضا وإن كانت فيه بمعنى " من " فإن " من " للتبعيض ، وبعض الشيئ داخل فى كله ؛ فهى بمعنى الوعاء المجازى[٥] .

كما ذكر أن " فى " و إن كانت بمعنى " مع " فى قوله :

أو طعم غادية فى جوف ذى حدب من ساكب المزن يجرى فى الغرانيق[٦]

إلا أنها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازى ؛ لأن الماء وإن كان جاريا مع الغرانيق فهو فى جملتها فى الجرى[٧] .

ثم قال بعد تخريجه لما سبق :

" وكل ما يرد عليك من وضعها مكان غيرها ؛ فإلى معناها يرجع ، فتأمله تجده . إن شاء الله ."[١]

---

(1) ينظر الارتشاف ٢/٤٤٧ .

(2) سورة إبراهيم من الآية (٩) .

(3) رصف المبانى ص٣٨٨ .

(4) البيت سبق تخريجه ص

(5) ينظر : رصف المبانى ص٣٩١ .

(6) البيت سبق تخريجه ص .

(7) ينظر : رصف المبانى ص٣٩١ .

كذلك قال بمذهب البصريين السمين الحلبى[٢]

فذكر أن " فى " على بابها من الظرفية فى قوله تعالى : " **فردوا أيديهم فى أفواههم** "[٣]

والقول فى هذا : أن مجئ " فى " بمعنى " إلى " وبمعنى " مع " أمر قد أثبته الكوفيون بالسماع من النثر ، والنظم الصحيحين وأنكره البصريون متأولين لكل ما استدل به الكوفيون لصحة ذلك . وقد اختار مذهب البصريين ابن القواس معللا لذلك ، بأن حمل الحرف على ما وضع له مأمكن أولى من حمله على غيره .

ولست متفقا معه فى ذلك ، وأرى أن خروج " فى " عن الظرفية إلى معنى آخر كدلالتها على المصاحبة واستعمالها بمعنى " إلى " أمر قد ثبت بالاستعمال اللغوى عن العرب فى نثرهم ، وشعرهم الصحيحين ؛ وأن الأخذ به أولى من التأويل والتضمين خاصة أن حروف الجر قد ناب بعضها عن بعض فى المعنى فى كثير من الاستعمالات اللغوية فالأخذ به أولى .

---

(1) رصف المبانى ص٣٩١ .

(2) ينظر : الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٢٥٣/٤ .

(3) سورة : إبراهيم من الآية (٩) .

المسألة الرابعة : الباء للتبعيض

ذكر ابن القواس أن من معانى " الباء " أن تكون للتبعيض ثم قال :

" وأما كونها للتبعيض – كما هو مذهب الشافعى[1] رضى الله عنه – فقيل هو منقول عن ابن كيسان .

وقال ابن جنى : لا يعرفه أهل العربية .[2]

قيل : إنما عرف التبعيض منها بدليل شرعى[3] ، وهو الأظهر [4]. **أ هـ**

التحليل والبيان :

في النص السابق تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة في معنى من معان الباء وهو التبعيض ، فذكر قول الإمام الشافعى و أنه في الأصل مذهب كوفى ، ثم ذكر معارضة البصريين له بما نقله عن ابن جنى من أن أهل العربية لا يعرفون للباء هذا المعنى . وقد اختار ابن القواس القول الأخير مبيناً أن ما عرف عنها من هذا المعنى إنما هو راجع إلى دليل شرعى .

وسيتضح بالتحليل ، والتعليق مدى هذا الخلاف ، وأدلة كل ، وما رد به كل على صاحبه مع بيان موقف النحاة ، والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى

ذكر النحاة للباء المفرد معان كثيرة ، فأوصلها ابن هشام [5] إلى أربعة عشر معنى .

منها : استعمالها في التبعيض بمعنى " من " وكان لهم حول إثبات هذا المعنى ، ونفيه قولان :

الأول : يرى الكوفيون ، ومن وافقهم من النحاة ، والفقهاء كالأصمعى ، والفارسى ،

---

(1) ينظر : الاستذكار ص١٦٨ والمحصول في علم الفقه ٥٣٢/١-٥٣٤ والشافعى هو : محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع القرشى أو عبدالله الإمام الشافعى ولد بعسقلان سنة ١٥٠ هـ وتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ له من التصانيف : إثبات النبوة ، والرد على البراهمة ، أحكام القرآن ، تعظيم قدر الصلاة ، العفة الأكبر ينظر : هدية العارفين ٩/٦ .

(٢) ينظر سر الصناعة ١٢٣/١

(٣) هو قول عمر الكوفى ينظر :البيان فى شرح اللمع ص٢٥٣ ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان ١٧٤/١ ، والفوائد والقواعد للثمانينى ص٣٣٨ .

(٤) شرح الكافية ص ٨٢١-٨٢٣ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٣٩٥/١ .

(٥) ينظر : المغنى ١١٨/١ .

والقتبى [١] ،وابن الشجرى [٢] ، والهروى [٣] ، والشافعى : أن الباء المفردة يجوز أن تكون للتبعيض ، وهو ما عبر عنه بعضهم بموافقة " من " يعنى التبعيضية [٤].

قال أبو بكر الشرجي :

وعند الكوفيين ، ووافقهم الأصمعى ، والفارسى ، وابن مالك ، وغيرهم : أنها قد ترد للتبعيض"[٥].

واستدل هؤلاء لما قالوه ؛ بأن هذا المعنى قد ورد في النثر ، والنظم الصحيحين

فمن وروده في النثر : ما جاء في قوله تعالى : " **عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**[٦] " أي : منها .

وقوله تعالى : " **وامسحوا برؤسكم**[٧] " فالباء للتبعيض ؛ ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس وانتهي الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازته قدر الأنملة من الرأس في المسح[٨] .

وقول بعضهم : طفت بالبيت ، وعلقت بالبيت

وكذلك قول العرب : أخذت بثوب زيد . والمعلوم أن الأخذ إنما كان ببعض الثوب [٩].

ومن وروده في الشعر : ما جاء في قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج [١٠]

---

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص٣٠١/٣٠٢ ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين ، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(٢) ينظر الأمالى الشجرية ٢٧٠/٢ .

(٣) ينظر : الأزهية في علم الحروف ص٢٨٢ .

(٤) ينظر : حروف المعاني للزجاجي ص٤٧/٤٨ ، رصف المباني ص١٤٦ ، الارتشاف ٤٢٧/٢ ، منهج السالك لأبي حيان ص٢٤٨ ، الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، الأزهية ص٢٨٣ ، الجني الداني ص٤٣ ، الغرة المخفية ص١٨١ ، الهمع ٢١/٢ ، حاشية يس ١٦٩/٢ .

(٥) ائتلاف النصرة ص١٦١ .

(٦) سورة : الإنسان (٦) .

(٧) سورة : المائدة من الآية (٦) .

(٨) ينظر : رصف المبانى ص١٤٦ .

(٩) ينظر : التوطئة للشلوبينى ص٢٤٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٦/١ ، منهج السالك لأبي حيان ص٢٤٨ .

(١٠) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلى ينظر : شرح أشعار الهذليين ٥١/١ ، الآمالى الشجرية ٢٧٠/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٣/١ ، شرح ابن عقيل ٦/٢ ، سر الصناعة ١٣٥/١ ، شرح الكافية لابن جماعة ص٣٣٠ ، التصريح ٢/٢ ، الأزهية ص٢٨٤ ، منهج السالك لأبي حيان ص٢٤٨ ، ترفعت : تصاعدت ، اللجج معظم الماء ، النئيج : الصوت .

وقول الآخر :

فلثمت فاها آخذاً بقرونها   شرب النزيف ببرد ماء الحشرج(١)

وقول عنترة :

شربت بماء الدحر ضين فأصبحت   زوراء تنفر عن حياض الديلم(٢)

أي شربت من ماء الدحر ضين .

وأيد قول الكوفيين ، والأصمعى والفارسى ، وأخذ به جماعة من النحاة منهم : ابن الجزرى(٣)، وابن سيدة (٤)،والرضى(٥) ، وابن مالك (٦)، والزجاجى (٧)، وابن هشام (٨)، وابن الناظم (٩)، وعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى (١٠)، وابن جماعة (١١)، وابن عقيل (١٢)،

---

(١) البيت من الكامل وقائله : جميل بن معمر ينظر : ديوانه ص٤٢ تحقيق : حسين نصار ط دار مصر، وهو أيضاً في ملحق ديوان عمر بن أبى ربيعه ص٢٣٥ ، وهو من شواهد المغنى ١٢٣/١ ، الهمع ٢١/٢ ، شرح الكافية لابن جماعة ص٣٣٠ ، شفاء الطايل ٦٦٣/٢/ ، شرح الكافية الشافية ٣٦٢/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٣ ، منهج السالك لأبى حيان ص٢٤٨ ، قرونها أى : ضفائرها ، النزيف : بمعنى : المفعول أى : المنزوف من الخمر الممزوجة بالماء ، الحشرج : ماء فيه حصى ينظر : اللسان : " حشرج " .

(٢) البيت من الكامل ينظر : ديوان عنتره ص ١٨ ط دار الجبل ، شرح المفصل ١١٥/٢ ، الرصف ص١٥١ ، الأزهية ص٢٨٣، الخصائص ١١٠/١ ، حروف المعانى ص٤٨، سر الصناعة ١٣٤/١ ، الآمالى الشجرية ٢٧٠/٢ ، الدحر ضان :ماء لبنى سعد والزوراء : المائلة ، والدليم : مياه للأعراب معروفه وقيل : جنس من الترك ضربهم مثلاً لأعدائه

(٣) ينظر : شرح الألفية ص١٦٥ .

(٤) ينظر : المخصص ٢٤٠/٤ وابن سيدة هو على بن أحمد بن سيدة اللغوى النحوى الأندلسى أبو الحسن الضرير وقيل : اسمه محمد وقيل أسماعيل كان حافظا ولم يكن فى زمانه من هو أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار صنف المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة وشرح إصلاح المنطق وشرح الحماسة توفى سنة ثمان وخمسين وأربع مائة . ينظر : البغية ١٤٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٢٧٨/٤ .

(٦) ينظر : التسهيل ص١٤٥ ، شرح التسهيل ١٥٢/٣ ، ١٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٦٢/١ .

(٧) ينظر : حروف المعانى ص٤٧/٤٨ .

(٨) ينظر : اللمحه البدرية ٢٤٨/٢ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٨٦/٢ .

(٩) ينظر : شرح الألفية ص٢٦٣ .

(١٠) ينظر : كشف المشكل ٥٦٧/١ ، وعلي بن سليمان هو : على بن سليمان النحوى ويلقب بحيدرة اليمنى الأديب النحوى كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً ونحواً وشعراً صنف : كشف المشكل فى النحو وغيره توفى سنة تسع وتسعين وخمسمائة . ينظر كشف الظنون ٧٠٣/٥ ، البغية ١٦٨/٢ .

(١١) ينظر : شرحه على الكافية ص٣٣٠ .

(١٢) ينظر : المساعد ٢٦٤/٢ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢/٣ .

والاشمونى [١]، والمكودى [٢]، والأزهرى [٣]، والسيوطى [٤].

القول الثاني : وفيه منع سيبويه [٥] ، وجمهور البصريين استعمال البــاء للتبعــيض ، وأنها للإلصاق في كل موضع قيل فيه إنها للتبعيض ، وذلــك تمــسكاً بأصل معناها وهو الإلصاق [٦].

قال سيبويه :

"وباء الجر إنما هى للإلزاق و الاختلاط ، وذلك قوله : خرجت بزيد ، ودخلــت بـــه، وضربته بالسوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله [٧]" .

وإلى هذا ذهب كثير من النحاة ؛ فرأوا أن الباء لتعدي الفعل الذي لا يتعدى بنفـسه إلى المفعول ؛ وإذا عدته إليه ؛ فقد أوصلته إليه ؛ وإذا أوصلته إليه فقــد ألــصقته بـــه ، وأضفته إليه ، فمعناه العام هو الإلصاق كقولك : " به داء " أي : قد ألصق به ، ولزمـــه . فالذي يلزم هذا الحرف ولا يوجد إلا به هو الإلصاق ؛ ولذلك يجب أن يدعى أنهـا إنمـا وضعت له ؛ وأن كل معنى جاء زائداً عليه ، فهو عارض لم توضع الباء له [٨].

ومن هنا كان إنكارهم على الكوفيين ، ومن شايعهم القول بأنها تأتي للتبعيض ، فأخذوا يردون عليهم ما ذهبوا إليه ، وما استدلوا به .

فرأوا أن ما ذهبوا إليه شيء لا يعرفه أهل العربية ، وأن من قال به لا خبرة له بها [٩].

قال ابن جنى :

" فأما ما يحكيه أصحاب الشافعى – رحمه الله – عنه من أن الباء للتبعيض ،

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ٤٦٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الألفية ص١٣٨ .

(٣) ينظر : التصريح ١٣/٢ .

(٤) ينظر : الهمع ٢١/٢ ، الإتقان في علوم القرآن ١٥٩/١ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢١٦/٤ .

(٦) ينظر : اللمع ص٢٣٢ ، الفصول الخمسون ص٢١٣ ، الصفوة الــصفية ق١ ج١ ص٢٩٥ ، شــرح المقدمــة الكافية ٩٤٦/٣ ، الجنى الدانى ص١٦١ ، أسرار العربية ص١٤٣ ، شرح الجمــل لابــن عــصفور ٤٩٣/١ ، ائتلاف النصرة ص١٦١ ، رصف المبانى ص٤٧ ، البسيط ٨٥٧/٢ ، والتوطئه ص٢٤٧ .

(٧) الكتاب ٢١٦/٤ .

(٨) ينظر : البسيط ٨٥٧/٢ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٩٥ .

(٩) ينظر : سر الصناعة ١٢٣/١ ، إملاء ما من به الرحمن ص٢١٥ ، شرح اللمع لابن برهان ١٧٤/١ .

فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت " [١].

وقال ابن الخباز فيها من قوله تعالى : " **وامسحوا برءوسكم** " [٢].

" وقال الفقهاء : هي للتبعيض ، وهو معنى غير معروف "[٣].

وقال العكبري أيضاً في قوله تعالى : " **وامسحوا برءوسكم** " [٤].

" الباء زائدة . وقال من لا خبرة له بالعربية : الباء في مثل هذا للتبعيض ، وليس بشيء يعرفه أهل النحو ، ووجه دخولها : أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس " [٥].

ولابن برهان اعتراض آخر جاء فيه أن من زعم أن الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفون ويقال لمن جاء بهذا المعنى : أخبرنا عن قوله تعالى :

" **وأقسموا بالله**[٦] " و " **اركبوا فيها بسم الله** [٧]" و " **فسبح باسم ربك العظيم** [٨]" و " **ومن لستم له برازقين** [٩]" ، " **فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله** [١٠] " أى تبعيض في شيء من هذا ؟ [١١]

كما حكى الشيخ يس[١٢] اعتراض بعضهم بقوله : لو كانت الباء للتبعيض لصح : زيد بالقوم تريد : من القوم ، وقبضت بالدراهم أي من الدراهم .

ورد بأن الباء تكون للتبعيض إذا عدى الفعل بها . وأما قبضت فهو متعد بنفسه [١٣].

وقد شدد أبو علي الشلوبينى في منع دلالة الباء على هذا المعنى بقوله في تعداد معانيها

---

(١) سر الصناعة ١٢٣/١ .

(٢) سورة : المائدة من الآية (٦) .

(٣) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ص١٨٦ .

(٤) سورة : المائدة من الآية (٦)

(٥) إملاء ما من به الرحمن ص٢١٥ .

(٦) سورة : الأنعام من الآية (١٠٩) ، سورة : النمل من الآية (٣٨) ، سورة : النور من الآية (٥٣) ، سورة : فاطر من الآية (٤٢) .

(٧) سورة : هود من الآية (٤١) .

(٨) آخر سورة : الواقعة آية (٩٦) .

(٩) سورة : الحجر من الآية (٢٠) .

(١٠) سورة : البقرة من الآية (٢٥٦) .

(١١) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١٧٤/١ .

(١٢) ينظر : حاشية ياسين على شرح الفاكهى ١٦٩/٢ .

(١٣) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي ١٦٩/٢ .

" ..... ومعناها إنما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعانى المذكورة فليس بخارج عنه ، أى : أنه مناسب له إلا التبعيض فليس في شيء من معانى الباء ، وإنما هو مجاز لحق الكلام كلحاقه إياه في : ضربت زيداً . ومن جعله من معانى الباء فغلط " [1].

كما أن ابن عصفور قد رد ما استدل به الكوفيون وبين بطلانه ووجه فساده فذكر أن قول من قال أن الباء للتبعيض في قول العرب : أخذت بثوب زيد ، وقوله تعالى :

" **وامسحوا برءوسكم**[2] " باطل وفاسد ، معللاً لبطلانه بأن التبعيض هاهنا ليس مفهوما من الباء . بل التبعيض مفهوم من معنى الكلام ، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب وقد علم أن اليد لا تختلط بجميع الثوب ؛ كما أنك إذا قلت : شربت ماء البحر إنما تريد : شربت بعض ماء البحر ، فكما أن التبعيض هنا لم يفهم من حرف ؛ فكذلك هو في قولهم : أخذت بثوبه ، وإنما يقال إن الحرف يعطى معنى إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف نحو قولك : قبضت من الدراهم . ألا ترى أن التبعيض إنما فهم من " مِنْ " بدليل أنك لو قلت : أخذت الدراهم ، وأسقطت " من " لارتفع التبعيض ، وكان المقبوض جميع الدراهم ؛ كذلك لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعلم أن الأخذ إنما كان في بعض الثوب ؛ إذ اليد لا تحيط بجميع أجزاء الثوب [3].

وقيل : إن الباء زائدة . وقيل : إن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء والأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء .

وكذلك قال ابن جني في قول عنترة الذي استشهد به الكوفيون : إن الباء في قوله : " شربت بماء الدحرضين " إنما هو بمعنى في ؛ كما تقول : شربت بالبصرة والكوفة . أي : شربت وهى بماء الدحرضين [4].

وأما الباء في قول أبى ذؤيب : " شربن بماء البحر .... البيت " فذكر أن الباء فيه زائدة ؛ لأن معناه؛ شربن ماء البحر ؛ وأن هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف [5].

---

(١) التوطئة : ص٢٤٧ .

(٢) سورة : المائدة من الآية (٦) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٦/١ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١٣٤/١ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١٣٥/١ .

وقد اعترض ابن هشام إنكار ابن جنى لمذهب الكوفيين من أن العرب لا تعرف مجيء الباء للتبعيض ، ولا ورد به ثبت بأن قوله هذا معارض بقول شيخه أبى علـــى وبقول الأصمعى [١].

كما اعترض بعضهم كلامه بأنه شهادة على النفي ، وهي غير مقبولة [٢].

وعنه أجيب بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام : معلومة نحو : إن العرب لم تنـــصب الفاعل . وظنية عن استقراء صحيح نحو : ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة . وشائعة غير منحصرة نحو : لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود. وكلام ابن جنى من الثانى لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب [٣].

وبمذهب البصريين قال ابن خروف[٤] ، والزمخـــشرى [٥]، وابـــن يعـــيش [٦]، والخوارزمى [٧]، والصيمرى [٨] والحريرى [٩]، وابـــن معطـــى [١٠]، والنيلـــى [١١]، والأنبارى [١٢]، وابن الأثير [١٣]، وابن الحاجب [١٤]، والجامى [١٥]، وابن هشام [١٦]في قول له ذكر أن الظاهر في ما استدل به الكوفيون أن تكون للإلصاق .

وحكى قول بعضهم أنها في آية الوضوء للاستعانة [١٧].

---

(١) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٢٤٨/٢ .

(٢) ينظر : الجنى الدانى ص٤٤ .

(٣) ينظر : الجنى الدانى ص٤٤/٤٥ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٤٧٧/١ .

(٥) ينظر : المفصل في علم العربية ص٢٨٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢٢/٨ .

(٧) ينظر : شرح المفصل المرسوم بالتخمير ١٧/٤،١٦ .

(٨) ينظر : التذكرة والتبصرة ٢٨٥/١ .

(٩) ينظر : شرح ملحة الإعراب ص٣٥ .

(١٠) ينظر : الفصول الخمسون ص٢١٣ .

(١١) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٩٥ .

(١٢) ينظر : أسرار العربية ص١٤٣ .

(١٣) ينظر : البديع في علم العربية لابن الأثير ٢٤٠/١ ، تحقيق فتحى أحمد علم الدين .

(١٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٤٦/٣ .

(١٥) ينظر : الفوائد الضيائيه ٣٢٤/٢ .

(١٦) ينظر : المغنى ١٢٣/١ .

(١٧) ينظر : المغنى ١٢٣/١ .

كما أن هذا القول اختاره ابن القواس[١] ، والمالقى[٢] ، والشرجى [٣].

قال المالقى في رده علي ما استدلوا به على مجيء الباء للتبعيض :

" والصحيح أن الباء في ذلك كله للإلصاق .... وإنما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز لا أصل للباء فيه ، فهو مثل ضربت زيداً ، وأنت تريد : بعضه بإطلاق اللفظ مجازاً "[٤]

والذي يبدو أن ابن القواس في اختياره لمذهب البصريين الذين أنكروا مجيء الباء للتبعيض ، وأنه لا يعرف هذا المعنى منها إلا بدليل شرعى قد استقى اختياره من قول عمر الكوفى : " وعند الشافعى ومن وافقه من الفقهاء أنها للتبعيض ، ويجب أن يكون استفادة بدليل شرعى بدليل قوله تعالى : " **وليطوفوا بالبيت العتيق** " [٥]؛ لأن الطواف بجميع البيت واجب . وهذه حجة من يذهب إلى أن مسح جميع الرأس واجب " [٦].

وبعد هذا التحليل السابق الذي تثبت من خلاله أن استعمال الباء للتبعيض معنى قد أثبته الكوفيون ، وكثير من النحاة مستدلين لذلك بورود هذا المعنى في النثر ، والنظم الصحيحين .

وأنكره البصريون واختار ابن القواس قولهم متأولين لكل ما استدل به الكوفيون بحمله على المعنى الأصلى للباء ، وهو الإلصاق تمسكاً بالأصل ، وأكدوا على أنه المعنى الأصلى لها ؛ وأن ما جاء زائداً عليه من المعانى فمردود إليه ، ومنها التبعيض لأنها لم توضع له .

فالأصل فى كل حرف أن يدل على معنى واحد خاص به حقيقى فيه وبقية المعانى التى ترد على الحرف سوى معناه الحقيقى تحمل على المجاز أو التأويل أو الشذوذ ، فإذا آل المعنى بالحمل على المجاز أو التأويل أو التضمين إلى ما وضع له الحرف فى الأصل من معنى حقيقى كان أولى وأجدى .

وعليه فالأخذ بظاهر قول الكوفيين غفلا غير مقيد يلزم عليه أن تقول : سرت إلى زيد وأنت تريد معه ، وزيد فى الفرس وأنت تريد عليه ، وزيد فى عمرو وأنت تريد عليه فى العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش ، فما ادعاه الكوفيون لا يمكن تطبيقه على جميع النصوص ، كما أن تطبيقه على ما يمكن منها يفوت كثيرا من الشارات الجميلة والقيم البلاغية الرقيقة والمعانى والمدلولات البديعة اللطيفة[٧] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٣ .

(٢) ينظر : رصف المبانى ص٤٧ .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٦١ .

(٤) رصف المبانى ص١٤٧ .

(٥) سورة : الحج من الآية (٢٩) .

(٦) البيان في شرح اللمع ص ٢٥٣ تحقيق د/ علاء الدين حمويه ط١د١ / عمار .

(٧) نقلا عن أ.د / محمود محمود الدرينى .

المسألة الخامسة : وصف مجرور "رب "

قال ابن القواس في ذكر أحكام " رب " :

(" ولها أحكام تختص بها " منها :

" أن مجرورها يلزم وصفه[١] – على الأصح – توفيرا لمقتضاها في التقليل ، لأن قولك : رب رجل عالم أبلغ في التقليل من : رب رجل ، لأنه أخص من مطلق رجل أو ليكون الوصف عوضاً عن الفعل المحذوف الذي يتعلق به ")[٢]. أ هـ

<u>التحليل والبيان</u> :

في النص السابق اقتصر ابن القواس في حديثه عن خلاف النحاة في وصف مجرور "رُبَّ " على المختار عنده فصحح قول من ذهب إلى أن مجرورها لابد من وصفه دون تعرض منه لا من قريب ولا من بعيد للقول الثانى الذى يرى أصحابه أن وصف مجرور " رب " ليس بلازم كما سيأتى بيانه – إن شاء الله - :

وسيتضح بالتحليل والتعليق أصحاب كل قول وحجتهم ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

للنحاة فى وصف مجرور " رُبَّ " قولان :

الأول : يرى أبو العباس المبرد[٣] ، وابن السراج [٤]، وأبو على الفارسى [٥]، وأكثر المتأخرين أن مجرور " رُبَّ " الظاهر يجب وصفه فلا تقل : رب رجل وتسكت حتى تقول : رب رجل صالح أو رب رجل عندك [٦]، ولذلك تأول

---

(١) هذا مذهب ابن السراج وأبو على الفارسى ينظر : الأصول ٤١٨/١ ، الإيضاح ص٢٦٤ ، كتاب الشعر ٩٣/١.

(٢) شرح الكافية ص٨٢٦ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٠٣/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٥/٣ ، ١٤٠/٤ .

(٤) ينظر : الأصول ٤١٨/١ .

(٥) ينظر : كتاب الشعر ٩٣/١ ، الإيضاح ص٢٦٤ .

(٦) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥٠ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٦٧٦/٢ ، الهمع ٢٦/٢ .

البصريون حذف المبتدأ فى قول الشاعر :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ۝ عاراً عليك ورب قتل عارُ (١)

فقالوا : إنما أراد : هو عارٌ ، فحذف المبتدأ من الجملة التى هى صفة لمعمول "رُبَّ" (٢).

قال ابن السراج :

" وأعلم أنه لابد للنكرة التى تعمل فيها "رب" من صفة ، إما اسم ، وإما فعل . لا يجوز أن تقول : رب رجل وتسكت حتى تقول : رب رجل صالح أو تقول : رب رجل يفهم ذاك " (٣).

ووصف المجرور يكون بالمفرد نحو : رب رجل عالم لقيت ، ويكون بالجملة الفعلية نحو قولك : رب رجل أكرمته ، وبالجملة الاسمية نحو قولك : رب رجل أبوه كريم ، ونحو قول الزاجر :

يا رب هيما هى خير من دعه (٤)

وكما يكون بالظرف نحو : رب رجل أمامك ، وبالجار والمجرور نحو : رب رجل فى الدار .

كما يكون باسم الفاعل أو المفعول (٥).

قال ابن يعيش :

" وتلزمه الصفة ، وهذه الصفة تكون بالمفرد نحو : رب رجل جواد ، ورب رجل عالم ، وبالجملة ، فالجملة إما فعل وفاعل ، وإما مبتدأ وخبر ، فالجملة من الفعل

---

(١) البيت من الكامل نسبة هارون لـ ثابت بن كعب الملقب بثابت قطنه ؛ لأنه كان يجعل قطنه على إحدى عينه التى ذهبت من سهم أصابه فيها فى بعض الحروب ، ينظر : معجم شواهد العربية ١٦٨/١ ، الأزهية ص٢٦٠، أمالى الشجرى ٣١٠/٢ ، مصابيح المغانى ص١٩١/١٩٤ ، الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٢٦٥ ، المغنى ١٥٤/١ ، الجنى الدانى ص٤٣٩ ، شرح الكافية للرضى ٢٨٨/٤ ، الهمع ٩٧/١ ، ٢٥/٢ ، المقتضب ٦٦/٣ ، التصريح ١١٢/٢ ، اللمحة البدرية لابن هشام ٢٤٦/٢ .

(٢) ينظر : أمالى ابن الشجرى ٣٠١/٢ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص١٩٤ ، الأزهية ص٢٦٠ .

(٣) ينظر : الأصول ٤١٨/١ .

(٤) هذا بيت من الرجز وقائلة لبيد بن ربيعه ينظر : ديوانه ص٣٤٠ ، شرح الكافية للرضى ٢٨٧/٤ ، مجمع الأمثال ١٠٣/٢ ، مجالس تعلب ٤٤٩/٢ ، الهمع ٢٥/٢ ، والبيت شاهد على أن مجرور رب يوصف بالجملة الاسمية .

(٥) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٠٨ ، المفصل ص٢٨٦ ، شرح الكافية للرضى ٢٩٠/٤ ، الأزهية ص٢٦٠ ، الجنى الدانى ص٤٥٠ ، الهمع ٢٦/٢ .

والفاعل نحو قولك : رب رجل لقيته ، فقولك : لقيته جملة من فعل وفاعل فى موضع خفض على الصفة لرجل ، وأما الجملة من المبتدأ أو الخبر فقولك : رب رجل أبـــوه قائم ، فأبوه قائم مبتدأ وخبر فى موضع جر على النعت لرجل [١]"

وقد علل أصحاب هذا القول للزوم وصف مجرور " رب " بأن المـــراد مـــن " رب " التقليل ووصف النكرة المجرورة بها أبلغ فى التقليل من عدمه ؛ لأن قولـــك : رب رجل عالم أبلغ فى باب التقليل من قولك : رب رجل من غير وصف [٢].

وبأن الفائدة لا تحصل بدون الصفة ، لأنه لا معنى لقولك : رب رجـــل حتـــى تقول عالم أو صالح[٣] .

قال الخوارزمى :

" ثم لابد فيما دخلت عليه من جملة تقع صفة له ، لأنه لا تحصل الفائدة بدونها " [٤].

ولذلك شدد ابن أبى الربيع على أن مجرور "رب " لابد أن يكون موصوفاً معللا لـــذلك بأن تقليل النظر لابد أن يرجع إلى الوصف كما نبه على أنه متى جاء غير موصـــوف فلابد أن يكون فى تقدير الصفة ، ولعلة ما لم تحذف العرب صفته وألزمت هذه الصفة الظهور لأن الموضع موضع افتخار[٥].

كما ذكر أنه مما يقوى عندك أن مخفوض " رب " لابد أن يكون موصوفاً : أنك تقول : أما رجل عالم فقد لقيت كما تقول : أما بزيد فقد مررت ، والتقدير : مهما يكن من شيء فرب رجل عالم لقيت . ولا نجد من كلام العرب : أما رجل فقد لقيت [٦].

كما ذكر ابن مالك أن من أدلتهم : أنها تقع جوابا فقول القائل : رب عالم لقيت ردا علـــى من قال :ما لقيت عالما ؛ فلولا الصفة لم يكن الجواب موافقاً [٧] وبهذا قال الزمخشرى [٨]،

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجـــب ٩٤٩/٣ ، شـــرح المفـــصل ٢٨/٨ ، الـــصفوة الـــصفية ق١ ج١ ص٣٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١ .

(٣) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠١/٢ ، مصابيح المغانى فى حروف المغانى للموزعى ص١٩٤ ، الأذهية ص٢٦، ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٢٠٣ .

(٤) ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٢٠٣ ، وينظر : شرح المفصل للخوارزمى ٢٠/٤ .

(٥) ينظر : البسيط ٨٦٥/٢ .

(٦) السابق : ٨٦٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٨١/٣ .

(٨) ينظر : المفصل ص٢٨٦ .

وابن الشجرى [١]، والنيلى [٢]، وعبد القاهر الجرجانى [٣]، والهروى [٤]، والأنبـــارى [٥]، وابن هشام [٦]، والحريرى [٧]، وابـــن يعـــيش [٨]، والخـــوارزمى [٩]، والواســـطى [١٠]، والتبريزى [١١]، والإسفرايينى [١٢]، وابن عصفور [١٣]، وأبو على الشلوبينى [١٤].

وبنحو ما سبق علل لتصحيح هذا القول واختياره ابن الحاجـــب[١٥] ، والرضـــى [١٦]، وابن أبى الربيع [١٧]، وابن القواس[١٨] ، والجامى [١٩].

قال الرضى : " قوله : " موصوف على الأصح " هذا مذهب أبى على وابـــن الـــسراج ومن تبعهما ، وقيل لا يجب ذلك ، والأولى الوجوب لأن " رب " مبتـــدأ على ما اخترنا لا خبر له ؛ لإفادة صفة مجرورة معنى الجملة " [٢٠].

---

(١) ينظر : الأمالى الشجرية ٣٠١/١ .
(٢) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٠٧/٣٠٨ .
(٣) ينظر : المقتصد ٨٣٢/٢ .
(٤) ينظر : الأذهبة ص٢٦٠ .
(٥) ينظر : أسرار العربية ص١٤٤ .
(٦) ينظر : شرح اللمحة البدرية ١٤٦/٢ .
(٧) ينظر : ملحة الإعراب ص٣٦ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٢٨/٨ .
(٩) ينظر : ترشيح العلل ص٢٠٣ ، شرح المفصل ٢٠/٤ .
(١٠) ينظر : شرح اللمع ص٩١ .
(١١) ينظر : شرح اللمع ص١٨١ .
(١٢) ينظر : لباب الإعراب ص٤٣٧ .
(١٣) ينظر : شرح الجمل ٥٠٣/١ ، المقرب ١٩٩/١ .
(١٤) ينظر : التوطئة ص٢٤٥ .
(١٥) ينظر : الكافية ص٢١٧ ، شرح الكافية ٩٤٩/٣ .
(١٦)ينظر : شرح الكافية ٢٨٦/٤ .
(١٧) ينظر : البسيط ٨٦٥/٢ .
(١٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٧/٢ .
(١٩) ينظر : ينظر الفوائد الضيائيه ٣٢٧/٢ .
(٢٠) شرح الكافية ٢٨٩/٤ .

القول الثانى :

ويرى الأخفش[١] ، ونسب [٢]إلى الفراء ، والزجاج ، وابن طاهر [٣]، وبه قال ابن خروف [٤]وأبو حيان [٥] .

أن وصف مجرورها لا يلزم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٦].

استدل هؤلاء لذلك بالسماع مع ضعف ما علل بـه أصـحاب [٧]القـول الأول الملزمون للوصف فمن ورود السماع به غير موصوف قول أم معاويه :

يا رب قائلة غداً يالهف أم معاوية[٨] .

وقول الآخر :

ألا رب مأخوذ بإجرام غيره فلا تسأمن من هجران من كان مجرما [٩]

ومنه أيضاً :

رب مستغن ولا مال له وعظيم الفقر وهو ذو نشب [١٠]

كما أنهم استدلوا على منع لزوم الوصف ، بأن تضمنها معنى القلة أو الكثرة يغنى عن الوصف كما فى كم الخبرية [١١].

---

(١) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٩٠/١ ، ٩١ ، ٦٠٢/٢ .

(٢) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥١ ، الهمع ٢٦/٢ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلى أبو بكر المعروف بالخدب ، أخذ عن أبى قاسم بن الرماك وغيره وعنه أخذ بن خروف ومصعب الخشنى من آثارة : تعليق على الإيضاح واشتهر بتدريس الكتاب كما أن له حواش عليه ، توفى سنة ٥٨٠هـ ينظر بغية الوعاة ٢٨/١ ، معجم المؤلفين ٢٧١/٨ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٥٤٨/١ .

(٥) ينظر : تذكرة النحاة ص٦ ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ط مؤسسة الرسالة .

(٦) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥١ ، المساعد ٢٨٦ .

(٧) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥١ .

(٨) البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة زوج أبى سفيان فى يوم بدر ينظر : المغنى ١٥٨/١ ، المساعد ٢٨٦/٢ ، الجنى الدانى ص٤٥١ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص١٩٥ ، شرح التسهيل ١٧٩/٣ ، ١٨٢ ، الهمع ٢٨/٢ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص١٠٦ .

(٩) البيت من الطويل ولم أقف على قائله وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/٣ ، الدر اللوامع ٢٢/٢ ، الهمع ٢٨/٢ ، معجم شواهد العربية ٣٣٢/١ ، والبيت شاهد على مجيء مجرور " رب " دون وصف مما يدل على أن الوصف ليس بلازم له .

(١٠) البيت من الرمل ولم أقف له على قائل ولا أحدا استشهد به سوى ابن مالك فى شرح التسهيل ١٨٢/٣ ، واستشهد به على أن مجرور رب لا يلزم وصفة والنشب : المال والعقار . ينظم المعجم الوجيز مادة (ن ش ب)

(١١) ينظر : المساعد ٢٨٦/٢ ، الهمع ٢٦/٢ .

قال ابن خروف

" ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة ، لتضمنها إحدى المعنيين وتغنى عن الصفة " [١].

وذكر ابن مالك [٢]أن الذى يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياها بـ " كم " ووصف مجرور " كم " الخبرية لا يلزم فكذا وصف ما سوى بها .

استدل ابن مالك على استغناء مجرور رب عن الوصف عند سيبويه بقوله :

" وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب " [٣].

قال ابن مالك معلقاً على كلام سيبويه السابق :

" فتصريحه بكون يقول مضافاً إلى الرجل برب مانع كونه صفه ، لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف ، وإنما يضاف العامل إلى المعمول ، " فيقول " إذن عامل فى " رجل " بواسطة " رب " كما كان " مررت " من : مررت بزيد عاملاً فى " زيد " بواسطة الباء " [٤].

وقد حكى المرادى[٥] نقل ابن هشام هذا القول عن المبرد ، وخالف ابن جماعة [٦] المصنف فى شرح الكافية فصحح قول من يرى أن الوصف غير لازم فى مجرور " رب " .

وبتصحيحه أيضاً صرح السمين[٧] فى قوله :

" وهل يلزم وصف مجرورها ؟ .... والصحيح عدم ذلك فمن مجيئه غير موصوف قول هند[٨] :

يا رب قائلة غداً   يا لهف أم معاوية " [٩].

وذكر المرادى أن ما احتج به غير الملزمين من السماع يمكن أن يقال فيه :

---

(١) شرح الجمل ٥٤٨/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٨٢/٣ .

(٣) الكتاب ٤٢١/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٨٣/٣ .

(٥) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥١ .

(٦) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ص٣٣٢/٣٣٣ .

(٧) ينظر : الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٢٨٦/٤ .

(٨) البيت سبق تخريجه صـــ

(٩) الدر المصون ٢٨٦/٤ .

إن الموصوف فى هذه الشواهد محذوف ، لأن ما دخلت عليه " رب " فيها صفات وتقديره فى البيت الأول : يا رب امرأة قائلة . وفى الثانى : ألا رب رجل مأخوذ ، وكذلك فى الثالث [١].

وبعد :

فبعد هذا العرض السابق لقولى النحاة فى وصف مجرور " رب " والذى يمكن للدراسة من خلاله أن ترى أن اختيار ابن القواس الذى استقاه من اختيار ابن الحاجب [٢] والذى علل [٣] له بنحو ما علل به ابن السراج [٤] ، وابن الحاجب [٥] هو اختيار قد وافق فيه الصواب وذلك لأنه قول أكثر النحاة ، ولأنه لا معنى لمجرور " رب " دون الوصف إذ لا معنى لقول القائل رب رجل حتى يقول : كريم أو صالح ..... الخ

ولأن ما استدل به غير الملزمين تطرق إليه الاحتمال ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به ، وبهذا فإن القول بلزوم وصف مجرور " رب " هو القول الصحيح الأولى بالاتباع .

---

(١) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥١ .

(٢) ينظر : الكافية ص٢١٧ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٩/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٠٣/١ .

(٤) ينظر : الأصول ٤١٧/١ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٤٩/٣ .

المسألة السادسة : عامل (رُبَّ) بين الذكر والحذف

قال ابن القواس فى ذكر أحكام " رب " :

" ولها أحكام تختص بها دون ما عداها من حروف الجر : أحـدها .... ، ورابعها : أن فعلها – أى العامل فيها لا يكون إلا ماضياً .... وهذا العامل محذوف غالباً أى يجوز إظهاره ، وحذفه أكثر (١) لكثرة استعماله كما فى متعلق " بسم الله " .

فإذا قيل : رب رجل أكرمنى ، فأكرمنى : صفة لرجل ، والجواب محذوف لقيام الصفة مقامه كما فى قوله :

رب رفد هرقته ذلك اليوم   وأسرى من معشر أقيال (٢)

فهرقته فى محل صفه لرفد ، والعامل محذوف ، وأسرى معطوف على رفـد ، ومـن معشر يتعلق بمحذوف ، وهو صفة لأسرى . ولا يتعلق بأسرى لـئلا يبقـى مجـرور " رب " بلا وصف .

وقيل (٣): لا يجوز إظهاره إلا فى الضرورة للزوم الوصـف عوضـاً عنـه ، والأول أظهر " (٤). **أهـ**

<u>التحليل والبيان</u> :

تناول ابن القواس فى هذا النص خلاف النحاة فى حكم من أحكام رب ألا وهـو الحكم فى حذف أو ذكر متعلق " رب " وقد اقتصر حديثه على قولين من أقوال النحـاة فى ذلك ، اختار ابن القواس عقب ذكره لهما قول من يرى أن ما تتعلـق بـه " رب " يجوز فيه الحذف والذكر إلا أن حذفه أكثر من ذكره .

وسيتضح بالتحليل تفصل أقوال النحاة فى هذا الحكم ، مع بيان موقفهم والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

---

(١) هذا مذهب أبو على الفارسى فى الإيضاح ص٢٦٥ ، وابن السراج فى الأصـول ٤١٧/١ ، الزمخـشرى فـى المفصل ص٢٨٦ ، وابن الحاجب فى شرح المقدمة الكافية ٩٥٠/٣ .

(٢) البيت من الخفيف وقائلة : الأعشى ينظر : ديوانه ص١٣ ، والإيضاح ص٢٦٥ ، المفـصل ص٢٨٦ ، شـرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨ .وشرح المفصل للخوارزمى ٢١/٤، ٢٢ شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٥/٣، والإيضاح فى شرح المفصل ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، والهمع ٩/١ ، الصفوة الصفية ق١ج١ ص٣٠٧ ، . والرفـد : بالفتح : القدح العظيم : وبالكسر العطية ، والأقيال : جمع قيل وهم الأعداء .

(٣) نسبه إلى جمهور النحاة ابن يعيش فى شرح المفصل ٢٩/٨ ، أبو حيان فى الارشاف ٤٥٩/٢ .

(٤) شرح الكافية ص٨٢٦ ، ٨٢٧ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٠٤/١/٤٠٥ .

" رب " حرف من حروف الجر وشأنه شأن باقى الحروف فى أنه لابد له من فعل يتعلق به كالباء وغيره من هذه الحروف ، كما أنه كان من حقه أن يصل ما قبله بما بعده كسائر الحروف نحو قولك : أخذت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ، إلا أنه لما جعل نظير " كم " لأن " كم " للتكثير و " رب " للتقليل ، واختصت بالدخول على النكرات كما أن " كم " كذلك . وجعل لها صدر الكلام كما جعل لـ " كم " لأن " كم" فيها معنى الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فلما جعلت نقيضتها حملت عليها . فإذا قلت : رب رجل أدركت ، فموضع " رب " مع المجرور نصب بالفعل الواقع بعدها ، وكان الأصل أن يكون الفعل مقدماً عليها إلا أنه أخر عنها لما ذكر سابقاً (١).

وللنحاة فى حذف هذا الفعل وذكره أقوال :

القول الأول :

ذهب جمهور البصريين(٢) إلى أن هذا الفعل واجب الحذف ، ولا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر ، وعلل لذلك هؤلاء بأنها تقع جواباً عن سؤال ملفوظ به أو مقدر .

تقول لمن قال لك : ما لقيت عالماً ؟ أو قدرت أنه يقول ؛ فتقول فى جوابه : رب رجل عالم : أي : قد لقيت .

قال ابن يعيش :

" ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال : لا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر ، وإنما حذف الفعل فيها كثيراً ، لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلا عالما ؟ أو قدرت أنه يقول ، فتقول فى جوابه : رب رجل عالم . أى : قد لقيت ، فساغ حذف العامل ؛ إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك ، وحذف هاهنا كحذف الفعل العامل فى الباء من بسم الله والمراد : أبدأ بسم الله أو بدأت بسم الله ، فترك ذكره لدلالة الحال عليه . " (٣)

---

(١) ينظر : البيان فى شرح اللمع لــ عمر بن إبراهيم الكوفى ص٢٥٠ ، شرح المفصل ٢٩/٨ .

(٢) ينظر : البسيط ٨٦٤/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٨ ، الجنى الدانى ص٤٥٣/٤٥٤ ، الارتشاف ٤٥٩/٢ ، أسرار العربية ص١٤٤ .

(٣) شرح المفصل ٢٩/٨ .

وقد أبرز ابن يعيش فى كلامه ما اعتمد عليه البصريون فى تعليلهم لوجوب حذف هذا العامل ولزومه وإصرارهم على أنه لا يكاد يظهر إلا فى ضرورة الشعر وذلك لأنه قد علم من السؤال الملفوظ به أو المقدر ، والذى تقع رب وما تتعلق به جوابا له فمن شدة الظهور الخفاء ، وأن كثرة الاستعمال قد سوغت هذا الحذف ، كما ساغ ذلك فى " **بسم الله الرحمن الرحيم** " .

وقال أبو حيان :

" وذهب بعضهم إلى أنه يلزم حذفه ، لأنه معلوم كما حذف فى " بسم الله . " [(١)]

وكان ابن الحاجب [(٢)] قد ذكر ما علل به أصحاب هذا القول على نحو ما سبق ذكره عند ابن يعيش ، وذكر النيلى [(٣)] ، وابن القواس: [(٤)] أن من عللهم التى استندوا إليها فى لزوم حذف العامل : أن العامل قد حذف لقيام الصفة مقامه نحو قولك : رب رجل أكرمته ، فأكرمته صفة والعامل محذوف والتقدير : لقيت أو صادفت .

ومنه قول الأعشى :

رب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقيال [(٥)]

فهرقته صفة ل " رفد " ، والعامل محذوف ، وكذا من معشر صفة لأسرى لأنه معطوف على رفد ، ولا يتعلق بأسرى ؛ لئلا يبقى مجرور " رب " بلا وصف [(٦)].

القول الثانى :

وذهب لكذة الأصبهانى[(٧)] إلى أن الفعل الذى يتعلق به " رب " واجب الذكر ولا يجوز حذفه ، وأن ما ورد مما فيه حذف المتعلق لحن ممنوع [(٨)].

---

(١) الارتشاف ٤٥٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٥٠/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٥١/٢ .

(٣) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٠٧ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٠٤/١ .

(٥) البيت سبق تخريجه ص

(٦) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٠٨ ، وشرح ألفية ابن معطى ٤٠٤/١ .

(٧) هو : الحسن بن عبد الله أبو على الأصبهانى المعروف بلكذة كان إماما فى النحو واللغة جيد المعرفة بفنون الأدب أخذ عن الباهلى صاحب الأصمعى ، والكرمانى ، وأخذ عن الزجاج صنف : النوادر ، خلق الانسان ونقص علل النحو ، ينظر : بغية الوعاة ٥٠٩/١ .

(٨) ينظر : البسيط ٨٦٤/٢ ، منهج السالك لأبى حيان ص٢٦١ ، الهمع ٢٧/٢ ، ٢٨ .

قال أبو حيان :

" وذهب لكذة الأصبهانى إلى أنه لا يجوز حذفه البتة ، ولحن ما روى من ذلك " [١].

القول الثالث :

وزعم بعض النحاة أن حذفه نادر . نسب هذا القول للخليل ، وسيبويه جماعة من النحاة كأبي حيان [٢]، وابن عقيل [٣]، والسيوطى [٤].

قال ابن عقيل :

" وفى حذفه وذكره مذاهب : نادر الحذف ، وهو قول الخليل ، وسيبويه " [٥].

القول الرابع :

وفيه فصل بعض البصريين فذكروا : أنه إذا كان هناك ما يدل على العامل ولم تقم الصفة مقامه فإن شئت حذفته وإن شئت أظهرته . أما إذا كانت الصفة تقوم مقامه فإنه لا يجوز حينئذ إظهار العامل ، ومثال ذلك أن تسمع إنسانا يقول : ما لقيت رجلا عالما فتقول : رب رجل عالم لقيت ، فلك ألا تذكر لقيت وتكتفى برب رجل عالم جوابا له ، وإذا كان ذلك ابتداء فلابد من إظهار الفعل ؛ لأنك لو حذفته لم يعلمه سامعك .

ومثال ما لا يظهر الفعل فيه ؛ لأن الصفة تقوم مقامه قولك : رب رجل يفهم هذه المسألة لمن قال لك : قد فهمتها ، والتقدير : رب رجل يفهم هذه المسألة وجدت ، فمثل هذا لا يظهر فيه العامل [٦].

قال أبو حيان :

" وفصل بعض أصحابنا فقال : إذا كان ثم ما يدل على العامل ، ولم تقم الصفة مقامة فإن شئت حذفته وإن شئت أظهرته ، وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار العامل .... " [٧].

---

(١) الارتشاف ٤٥٩/٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤٥٩/٢ ، منهج السالك ص٢٦١ .

(٣) ينظر : المساعد ٢٨٦/٢ .

(٤) ينظر : الهمع ٢٨/٢ .

(٥) المساعد ٢٨٦/٢ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٤٦٠/٢ .

(٧) الارتشاف ٤٥٩/٢ ، ٤٦٠ .

القول الخامس و الأخير :

وفيه يرى أبو على الفارسى [١]، والجزولى [٢]، أن فعلها الذى تتعلق به يجوز إظهاره ويجوز حذفه إلا أن الأكثر حذفه لكثرة الاستعمال ، ولأنه جواب والجواب يحذف اختصاراً [٣].

قال أبو على :

" والفعل الذى يتعلق به قد يحذف فى كثير من الأمر للعلم به ؛ لأنها تستعمل جواباً .... " [٤]

وإلى هذا ذهب ابن السراج [٥] ، والزمخشرى [٦]، وابن الخباز [٧]، وأبو على الشلوبينى [٨]، وابن الحاجب [٩]، واختاره ابن القواس [١٠]، وبه أيضاً قال العكبرى [١١]، والخوارزمى [١٢]، وصاحب الاقليد [١٣]، والمرادى [١٤]، والجامى [١٥].

قال ابن السراج :

" واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا ، لأنه جواب وقد علم فحذف وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان فتقول : رب رجل عالم قد أتيت فتجعل هذا هو الفعل الذى تعلقت به " رب " حتى يكون فى تقديره : برجل عالم مررت [١٦] ...... " .

---

(١) ينظر : الإيضاح ص٢٦٥ .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية ص١٢٦

(٣) ينظر : البسيط ٨٦٤/٢ ، الارتشاف ٤٥٩/٢ ، الهمع ٢٨/٢ .

(٤) الإيضاح ص٢٦٥ .

(٥) ينظر : الأصول ٤١٧/١ .

(٦) ينظر : المفصل ص ٢٨٦ .

(٧) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٨٨، ١٨٩ .

(٨) ينظر : التوطئة ص٢٤٦ .

(٩) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٥٠/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٥١/٢ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٧ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٠٤/١ .

(١١) ينظر : اللباب ٣٦٥/١ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل ٢١/٤ ، ٢٢ .

(١٣) ينظر : الإقليد فى شرح المفصل ١٦٩٤/٤ .

(١٤) ينظر : الجنى الدانى ص٤٥٣ .

(١٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٧/٢ .

(١٦) الأصول ٤١٧/١ .

وقد نص أبو حيان على هذه المذاهب الخمسة بعد ذكره لها بقوله :

" .... فتخلص فى الحذف خمسة أقوال : الوجوب ، والمنع ، والندور، والكثرة ، والتفصيل " [١].

وكان ابن القواس [٢] قد اختار القول الأخير ، والذى يقضى بأنه يجوز إظهاره وحذفه، وحذفه أكثر لكثرة الاستعمال ، ولأنه جواب ، وهو فى ذلك قد استقى اختياره من قول المنصف [٣] وغيره من القائلين بهذا القول يتضح ذلك بعرض قول ابن الحاجب فى ذلك :

" وفعلها ماض محذوف غالباً ؛ لأن المعنى على تقليل محقق ، فلا يكون فعله إلا ماضياً . وإنما حذف غالباً لما كان معلوماً كما حذف متعلق بسم الله ..... " [٤]

وبعد

فإنه من خلال العرض السابق يتبين أن الصحيح من الآراء السابقة هو القول الأخير الذى اختاره ابن القواس وبهذا يكون اختيار ابن القواس قد وافق الصواب كله .

---

(١) الارتشاف ٢/٤٦٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ص٨٢٧ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ١/٤٠٤ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣/٩٥٠ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٥١ .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٣/٩٥٠ .

المسألة السابعة : واو " رُبَّ " بين الإعمال[1] والإهمال

قال ابن القواس :

قال " ابن الحاجب " : " وواوها " [2].

أقول : أى : واو " رب " فإنها تجر برب مضمرة بعدها ، لأن " رب " تضمر بعد ثلاثة أحرف : " الواو " و " الفاء " و " بل " [3].

وأما الواو فكقوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس[4]

فجر " بلدة " بـ " رب " خلافاً للكوفيين [5]والمبرد [6] فإن الجر عندهم بالواو لا برب ، والأول أظهر

أما أولا : فلأنها قد جرت مع عدم الواو فى قوله :

رسم دار وقفت فى طلله [كدت أقضى العمر من حلله [1]]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٩٧/٤ ، شرح الكافية لابن جماعة ص٣٣٤ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣٢٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٤٥، ١٤٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١ ، ووسائل الفئة فى العوامل المائة للعينى ص١٢٧ ، ت أ د/ خالد عبد الحميد أبو حندية ، الارتشاف ٤٦٢/٢ ، الكناش لأبى الفداء ص٣٢٨ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٥٢/٣ .

(٣) هذا مذهب البصريين ينظر : ائتلاف النصرة ص١٤٥ ، ١٤٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١ ، المساعد ٢٩٧/٢ ، الارتشاف ٤٦٢/٢ .

(٤) البيتان من مشطور الرجز لـ جران العود عامر بن الحرث كما نسبه صاحب التصريح ٣٥٣/١ ، وينظر : الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، الجنى الدانى ص١٦٤ ، الكناش فى النحو والصرف لأبى الفداء ص٣٢٨ ، شرح المفصل ١١٧/٢ ، اليعافير : جمع يعفور وهو ولد الظبى . والعيس جمع أعيس وعيساء وهى بقر الوحش وهو وصف فى الأصل للإبل لبياضها .

(٥) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٤٥ ، ١٤٦، شرح الكافية للرضى ٢٩٧/٤ ، المساعد ٢٩٧/٢ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ ، الفوائد الضيائية ٣٢٩/٢ ، البسيط ص٨٦٩/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦/٢، ٣٤٧ الكامل : ٤٧٤/١ ، ٤٧٥ .

وأما ثانياً : فلأن الواو حرف عطف فى الأصل ، وهو لا يعمل " [٢]. أ.هـ

(٧) البيت من الخفيف لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة ينظر : ديوانه ص٦٩ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١ ، المساعد ٢٧/٣ ، اللسان (جلل) ، الإنصاف ٣٧٨/١ ، ائتلاف النصرة ص١٤٦ والرسم : ما بقى لاصقاً بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه . الطلل : بفتح اللام الأولى : مابقى شاخصاً بالأرض من آثار كالوتد . من جلله : من عظمه

(٨) شرح الكافية ص٨٣٠/٨٣١ .

التحليل والتعليق :

فى هذا النص تحدث ابن القواس عن الجر " برب " المضمرة بعد الواو ، فذكر خلافهم فى كون العمل لرب المضمرة بعدها ، أو أن الجر إنما هو بالواو نفسها لا برب .

وأيد ابن القواس قول البصريين مستندا لتعليلين فى اختياره .

وسيتضح بالتحليل موقف النحاة والباحث من الخلاف السابق وحجج كل مع وضع اختيار ابن القواس فى الميزان .

المذهب الأول :

ذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد – من البصريين – إلى أن واو " رب " كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام " رُبَّ " جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى " رب " وليس الجر برب مضمرة [١].

احتج الكوفيون والمبرد بالآتى :

١ - أن هذه الواو بمعنى " رب " ونائبة عنها ، ولما كانت رب تعمل الجر فكذلك الواو تعمل الجر ؛ لنيابتها عنها كنيابة " واو " القسم عن الباء فى المعنى والعمل فكذلك هاهنا [٢].

قال المبرد : " وخفض بهذه الواو ؛ لأنها فى معنى " رب " ، وإنما جاز أن يخفض بها لوقوعها فى معنى " رب " ؛ لأنها حرف خفض ، وهى أعنى الواو تكون بدلا من الباء فى القسم ؛ لأن مخرجها من مخرج الباء من الشفة ...... " [٣].

٢ - أن بعض القصائد والأراجيز يفتتح بها ، وحرف العطف لا يبتدأ به [٤]

فمن ذلك ما جاء فى قول رؤبة :

وبلدة عامية أعماؤه   كأن لون أرضه سماؤه [٥]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢٩٥/٤ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، حاشية الشمنى على المغنى ١٠٩/٢ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) الكامل ٤٧٤/١ ، ٤٧٥ ، وينظر : المقتضب ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ .

(٤) ينظر : البسيط ٨٦٩/٢ ، سر الصناعة ٦٣٧/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٦١/٢ ، المساعد ٢٩٧/٢ .

(٥) هذا مطلع أرجوزة ل رؤبة فى وصف المفازة والسراب ينظر : ديوانه ص٣ ، سر الصناعة ٦٣٦/٢ ، ٦٣٧ ، شرح المفصل ١١٧/٢ ، الإنصاف ٣٧٧/١ ، ٣٨١ ، معجم شواهد العربية ل عبد السلام هارون ٤٣٧/٢ .
والأعماء : المجاهل واحدها عمى بوزن : فتى . أى مجاهله متناهية فى العمى ، وهو ضرب من المبالغة مثل : ليل أليل ويوم أيوم .

قوله أيضاً :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق [(١)]

وقول الآخر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس [(٢)]

فالواو فى هذا ومثله جارة بمعنى " رب " وليست عاطفة ؛ لأنها لو كانت عاطفة لاستدعت معطوفاً عليه ، ووقوعها أول الكلام يدفع كونها عاطفة ، مثبت أنها بمعنى " رب " ولأن فى تقدير المعطوف عليه تعسفا لا داعى إليه عندهم [(٣)].

وقد اعتمد ابن الحاجب [(٤)]مذهب الكوفيين والمبرد وأيد قولهم فأشار إلى أن الواو هى الجارة لعده إياها ضمن حروف الجر .

كما مال إليه الرضى [(٥)] والجامى [(٦)] فى شرحهما للكافية متبعين فى ذلك ابن الحاجب

المذهب الثانى :

وذهب سيبويه[(٧)] وغالب البصريين أن واو " رب " لا تعمل ، وإنما العمل ل " رب " المقدرة ؛ لأن هذه الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ إذ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف غير مختصة ، فوجب أن لا تكون عاملة وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل هاهنا ل " رب " المقدرة ، ولذلك لم يعدها سيبويه من حروف الجر [(٨)].

احتج هؤلاء – فضلا عن ما سبق – بالآتى :

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ل رؤبة فى ديوانه ص١٠٤ ، وينظر : الكتاب : ٢١٠/٤ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، الفصول الخمسون لابن معطى ص٢١٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٥/٤ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، سر الصناعة ٤٩٣/٢ ، ٦٣٦ ، الجنى الدانى ص١٥٤ ، المساعد ٢٩٧/٢ ، ووسائل الفئة فى العوامل المائة للعينى ص١٢٧ت أ د/ خالد عبد الحميد أبو جندية . القاتم : المغبر ، الأعماق : النواحى القاصية . المخترق : المتسع.

(٢) سبق تخريجه ص .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٦١/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٩٧/٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٦١/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٥٢/٣ ، ٩٥٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٢٩٧/٤ ، ٢٩٨ .

(٦) ينظر : الفوائد الضائية ٣٢٩/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٦٣/١ ، تحقيق هارون ط٣ ، عالم الكتب .

(٨) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٤٥ ،١٤٦ ، الإنصاف ٣٧٧/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ ، شرح الكافية لابن جماعة ص٣٣٤ ، الكناش ص٣٢٨ ، ٣٢٩ .

١ - أنه قد أنيب عن " رب " غير الواو من حروف العطف كقوله :

محور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط (١)

وقوله : بل جوز تيهاء كظهر الحجفت (٢)

فكما أن الواو و" بل " هنا حرفا عطف ، ولم يقل أحد بأنهما للجر ، فكذلك الواو ليست للجر ، وإنما هى نائبة فى اللفظ عن " رب " ، وليس لها أثر في العمل (٣)

٢ - أن واو العطف لا تدخل على واو " رب " ، لامتناع دخـول العـاطف علـى العاطف (٤)، ولو كانت الواو غير عاطفة لدخلت عليها واو العطف ، كما دخلت على واو القسم فى قوله :

و والله لولا تمره مما حببته ولا كان أدنى من عبيد ومشرق (٥)

٣ - ومما يدل على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب عنه الحـرف ودل عليه ، وليس العمل للحرف نفسه ، إظهار العامل بعد حرف العطف كمـا فى نحو : ضربت زيدا وضربت بكراً ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد (٦).

فالعمل فى " بكر " و " خالد " إنما هو للعامل المراد لا لحرف العطف .

٤ - كما أنه من الأمور الدالة على أن الواو للعطف وليست هى الجارة وأن الجـر بـ " رب " المضمرة بعدها ، أنه يحسن ظهور " رب " مـع الـواو فيقـال : " ورب بلد " ومع " بل " و " للفاء " فيقال : " بل رب بلد " و " فـرب حـور "

---

(١) البيت من الوافر للمتنخل الهذلى مالك بن عـويمر ينظـر : ديـوان الهـذليين ١٩/٢ ، الإنـصاف ٣٨٠/١ ، شرح المفصل ١١٧/٢ ، ٣٥/٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٣ ، الكناش فى النحو والصرف لأبى الفـداء ص٣٢٩ . والمرط : كساء من صوف أو خز يؤتزر به . والريطة : الملاءة قطعة واحدة .

(٢) هذا الرجز أنشده ابن منظور مادة (ح ج ف) ونقل عن ابن برى أنه من أرجوزة لـسؤر الـذئب وينظـر : الخصائص ١٠٤/١ ، سر الصناعة ٦٣٧/٢ ، المحتـسب ٩٢/٢ ، المـساعد ٢٩٦/٢ ، الإنـصاف ٣٧٩/١ ، ورصف المبانى ص١٥٥ ، ١٥٦ ، والتيهاء : الصحراء يتيه فيها السالك . الحجفت : الترس .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ ، شرح المفصل ١١٧/٢ .

(٤) ينظر : المغنى ٤١٦/٢ ، ٤١٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١ .

(٥) البيت من الطويل نسبه الشيخ عبد السلام هارون ل غيلان بن شجاع النهشلى ينظر : معجم شواهد العربية ٢٥٠/١ ، المغنى ٤١٧/٢ ، الخصائص لابن جنى ٢٢٠/٢، شرح المفصل ١٣٨/٧، اللسان (ح ب ب) ويروى قبله:

أحب أبا مروان من أجل تمره وأعلم أن الجار بالجار أرفق

وبين القافيتين إقواء لاختلاف حركة حرف الروى.

(٦) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ٦٣٨/٢ .

ولو كانت عوضا عن " رب " لما جاز ظهورها معها ، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض [١].

هذا ما استدل به البصريون ومن أيدهم وصحح مذهبهم واختاره مــن النحــاة كــابن جنى [٢]، وابن أبى الربيع [٣]، وأبو بكر بن الأنبارى [٤] من الكوفيين ، وابن القــواس [٥]، وابن مالك [٦]،وابن هشام[٧] ،والمرادى [٨]،وابن عقيل [٩]، والأشمونى [١٠]والخضرى [١١]، والشمنى [١٢] ، وابن جماعة [١٣] .

وأما ما استدل به الكوفيون فقد رد عليه البصريون وأجابوا عنه بالآتى :

أما قولهم : إن هذه الواو عملت الجر لنيابتها عن " رب " بالحمــل علــى واو القــسم الجارة لنيابتها عن الباء فى المعنى والعمل فمردود بأمرين :

الأول : أن الجر بـــ " رب " محذوفة بعد " الفاء " و " بل " قد ثبت ، ولا قائل بأنهمــا العاملان ، وأن الجر بـــ " رب " محذوفة دون شيء قبلها قد روى فى قوله :

مثلك أو خير تركت رزية   تقلب عينيها إذا طار طائر [١٤].

---

(١) ينظر : الإنصاف ٣٨١/١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٦٣٨/٢ .

(٣) ينظر : البسيط ٨٦٩/٢ ، ٨٧٠، ٨٧١ .

(٤) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢١٨ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٠ ، ٨٣١ ، شرحه لألفية ابن معطى ٤١٠/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٧٠/١ .

(٧) ينظر : المغنى ٤١٦/٢ ، ٤١٧.

(٨) ينظر : الجنى الدانى ص١٥٤، ١٥٥ .

(٩) ينظر : المساعد ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ .

(١٠) ينظر : شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك ٤٨٤/١.

(١١) ينظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢٣٥/٣/١ .

(١٢) ينظر : حاشيته على مغنى اللبيب ١٠٩/٢ .

(١٣) ينظر : شرحه على الكافية ص٣٣٤، ٣٣٥ ، وهو : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكتانى الحموى الشافعى ولد ب " حماة " بسوريا سنة ٦٣٩ هـــ وتوفى سنة ٧٣٣ هـــ ، تتلمذ على والده فكــان مــن علماء الحديث وعلى محمد جمال الدين بن مالك النحوى ، أخذ النحو . من تلاميذه الذهبى والسبكى وابن كثيــر وابن قيم الجوزية . من مصنفاته شرح الكافية ، الضياء الكامل فى شرح الشامل فى النحو ، ينظــر : شــذرات الذهب ١٠٥/٩ ، النجوم الزاهرة ١٣٩/٩ .

(١٤) من الطويل دخله " الخرم " وهو بلا نسبة فى الإنصاف ٣٧٨/١ ، الحيوان ٤١٥/٣ ، البيان والتبيين ٣٠٧/٣، اللسان (ر هـــ ب) ومعجم شواهد العربية ١٥٦/١ وذكر الشيخ هارون فى الكتاب هامش١ ج٢ ص١٦٤ ، أنه منسوب لأبى الربيس الثعلبى أو الجون المحرزى .

وقول الآخر :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله [١]

فعلم من ذلك أن الجر بعد الواو إنما هو بـــ " رب " كما هو بها بعد " الفـــاء " و " بل " وعند التجرد منهما ومن الواو [٢].

الثانى : أن هناك فرقاً بين واو " رب " و " واو " القسم . ذلك أن الواو فى القسم إنمـــا هى بدل من الباء وواقعة موقعها ، وليست الباء مقدرة بعد واو القسم ، كمـــا يقدر العامل الأصلى للجر بعد حرف العطف [٣].

فمن قال : قام زيد وقام عمرو فأظهر العامل بعد حرف العطف ، لم يجـــز لـــه على وجه من الوجوه أن يقول : وبالله لأقومن ، على أن الواو للقـــسم ؛ لأنهـــا هنـــا للعطف والباء بعد الواو هى حرف القسم .

كما أن الواو حرف عطف فى قولك : قام زيد وقام عمرو ، ســـواء أظهـــرت العامل ، أم حذفته ، وليست الواو فى قولك : والله لأقومن هى الواو فى قولك : وبـــالله لأقومن .

وعليه فقد ظهر أن واو القسم لما كانت بدلا من الباء البتة ، فلا تظهر معها ولا تضمر بعدها جرت فى العمل مجراها .

وأما قولهم : إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، وبعض الشعراء والرجاز يبتدؤن بها فى أول القصيدة والأرجوزة .

فالجواب عنه بأن القصيدة تجرى مجرى الرسالة ؛ لأن الشعر إنما يؤتى به بعد خطب يجرى ، أو خطاب يتصل ، فيأتى بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها مـــن الكلام أو الحال ، ونظير ذلك أيضاً افتتاحهم الرسائل بقولهم : أما بعد : فقد كان كـــذا

---

(١) البيت سبق تخريجه ص

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٠/١ ، رصف المبانى للمالقى ص١٩٢ ، الصفوة الصفية للنيلى ج١ ق١ ص ٣١٣ .

(٣) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ٦٣٨/٢ ، ٦٣٩ ، الإنصاف ٣٨١/١ .

وكذا ، فكأنه قال : أما بعد ما نحن فيه أو بعدما كنا بسبيله فقد كان كذا وكذا ، فاستعمالهم هنا لفظ " بعد " يدل على ما ذكر من أنهم يعطفون القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام [١].

وبعد

فقد ثبت بما سبق أن واو " رب " حرف عطف وليست جارة للنكرة بعدها ، وإنما الجر بـ " رب " المقدرة بعدها ، كما هو مذهب سيبويه والبصريين ، واختيار ابن القواس له اختيار قد وافق فيه الصواب كله وذلك لأن :

١ - هذه الواو مثيلة " الفاء " و " بل " العاطفتين فى الجر بـ " رب " مضمرة بعدهما ، ولم يقل أحد بأن الجر بهما ، وقياسا عليه : فالواو عاطفة لا جارة ، والجر برب المضمرة بعدها مثلهم .

٢ - امتناع دخول واو العطف على واو " رب " فلو كانت جارة لدخلت الواو العاطفة عليها كما تدخل على واو القسم

٣ - اختيار كثير من النحاة لهذا المذهب وتصحيحهم إياه .

٤ - قوة أدلة أصحابه ومنطقية حججهم .

---

(١) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ٦٣٧/٢ ، البسيط لابن أبى الربيع ٨٦٩/٢ ، الإنصاف ٣٨١/١ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ ، المساعد ٢٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١ .

المسألة الثامنة : حقيقة " من " الجارة للرب فى القسم

قال ابن القواس :

" وأما " من " فتختصتص بـــ " ربى " نحو : من ربى لأفعلــن وهـــى " مـــن " الجارة عند سيبويه [(١)].

وعند الكوفى [(٢)]أنها من أيمن . والأول أظهر :

أما أولاً : فلاختصاصها بربى ولو كانت من " أيمن " لاختصت باسم الله تعالى .

وأما ثانياً : فلأن حذف الهمزة والياء مما لا دليل عليه ، وفى ميمها الضم والكسر [(٣)].

وقد تحذف نونها نحو : م الله ؛ وقد تكسر الميم وتضم .

وقيل : إن " الميم " من " أيمن " لاختصاصها باسم الله كاختصاص " أيمن " به.)[(٤)] **أ هـــ**

التحليل والبيان :

فيما سبق تحدث ابن قواس عن خلاف النحاة فى حقيقة " من " الجارة للفظ الرب فى القسم فذكر : أن للنحاة فيها قولين ذكرهما مرجحاً ومختاراً للأول منهما معللا لذلك بعدة تعليلات وسيتضح بالتحليل مدى هذا الخلاف وأدلة كل ، وموقف النحاة والباحــث من اختياره السابق على النحو التالى :

يرى سيبويه [(٥)] أن " من " حرف جر تخفض المقسم به كالباء والواو ، وتختص بالدخول على " الرب " كما اختصت التاء بالدخول على " الله " وليست الباقيـــة "مـــن " أيمن " ، ويجوز فى نونها الإظهار والإدغام مع راء " رب " [(٦)] .

قال سيبويه :

" واعلم أن من العرب من يقول : من ربى لأفعلن ذلك . ومن ربى إنك لأشر. يجعلها فى هذا الموضع بمنزلة الواو والباء فى قوله : والله لأفعلن – ولا يدخلونها فى غير ربى كما لا يدخلون التاء فى غير الله . "[(٧)]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ ، البديع فى علم العربية ق١ج١ص٢٧٢ ، الجنى الدانى ص٣٢١ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٤) شرح الكافية ص٨٣٤ ، ٨٣٥ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٢٩/١ ، ٤٣٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٣ .

(٦) ينظر : شـــرح المفـــصل للخـــوارزمى ٢٥٥/٤ ، رصـــف المبـــانى ص٣٢٦ ، الجنـــى الـــدانى ص٣٢١ ، اللباب ٣٨١/١ ، الفوائد والقواعد للثمانينى ص٧٠٠ .

(7) الكتاب ٣٩٩/٣ .

ويجوز فى ميمها الضم والفتح ، ولا تستعمل بضم الميم إلا فى القسم ، كما لا تدخل الفتحة فى " لدن " إلا مع " غدوة "[١] .

يقول سيبويه :

" ولا تدخل الضمة فى " من " إلا ههنا ، كما لا تدخل الفتحة فى " لدن " إلا مع " غدوة " حين تقول : لدن غدوة إلى العشى . "[٢]

وإلى هذا القول ذهب ابن الخباز[٣] ، والصيمرى[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وابن أبى الربيع[٦] ، وابن عصفور[٧] ، والبعلى[٨] ، وابن الأثير[٩] .

قال ابن يعيش :

" وأما قولهم : " من ربى لأفعلن " فالظاهر من أمرها أنها " من " التى فى قولهم: أخذت من زيد ، أدخلت فى القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء ؛ تكثيرا للحروف لكثرة استعمال القسم ، واختصت بربى اختصاص التاء باسم الله ، فلا يقولون " من الله لأفعلن[١٠] " .

كما أن هذا القول هو اختيار ابن الحاجب[١١] ، وتبعه فى ذلك ابن القواس[١٢] .

علل ابن القواس لاختياره هذا بأمرين :

الأول : اختصاصها بـــ " ربى " ولو كانت من " أيمن " لاختصت باسم الله – تعالى – لأن أيمن مختص بـــ " الله " .

---

(1) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٣ ، المفصل ص٣٤٦ ، توجيه اللمع ص٤٨٠ .
(2) الكتاب ٤٩٩/٣ .
(3) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٩٩ .
(4) ينظر : التبصرة والتذكرة ٤٤٦/١ .
(5) ينظر : شرح المفصل ١٠٠/٩ .
(6) ينظر : البسيط ٩٢٨/٢ ، الملخص ٥٣٤/١ .
(7) ينظر : شرح الجمل ٥٢٤/١ ، ٥٢٥ .
(8) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٦٣٢/٢ .
(9) ينظر : البديع فى علم العربية ق١ ج١ ص٢٧٢ .
(10) شرح المفصل ١٠٠/٩
(11) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٦/٢ .
(12) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٤ وشرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ .

الثانى : أن حذف الهمزة والياء من " أيمن " مما لا دليل عليه[١] .

وهو نفس ما علل به ابن الحاجب آنفا يتضح ذلك جليا فى قوله :

(وتضم ميم (من) فيقال : من ربى إنك لأشر ، تنبيها على القسم لما فى لفظها من الاشتراك ، فقصدوا إلى أن يكون لها فيما قل دلالة على أنها المقسم بها . ومن الناس من يزعم أنها من أيمن ، ولكنه أختير ذلك لأنها داخلة على ربى ، كما تدخل " من " ولو كانت من " أيمن " لدخلت على اسم الله كما تدخل " أيمن " ....) [٢]

فهذا الذى بين الاختيارين من توافق فى أغلب التعليلات ، إن دل فإنما يدل على أن ابن الحاجب كان من أهم المصادر التى اعتمد عليها ابن القواس واستقى منها اختياراته .

كذلك اختاره الرضى بقوله :

" والأولى أن يقال : إنما روى من قولهم : " من الله " مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظه " الله " وحدها : هى من الجارة المستعملة مع " ربى " أتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين . "[٣]

وقد استدل لذلك بأن بناءه يدل على أنه ليس محذوفا من أيمن المعرب لأن أختصار المعرب ورده إلى حرفين لا يوجب البناء كما فى" يد " و " دم "[٤] .

وزعم الكوفيون أنها اسم مقتطعة من " أيمن " التى هى اليمين ، وذلك لكثرة تصرفهم فيها . [٥]

وهذا القول لم ينسبه للكوفيين – فيما أعلم – سوى ابن القواس[٦] ، وكان تعبير الكثير عن قائله بعبارة : وقال بعضهم[٧] أو وقيل .

---

(1) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٤ ، ٨٣٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ .

(2) الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(3) شرح الكافية ٣٠٠/٤ .

(4) ينظر : شرح الكافية ٢٩٩/٢ .

(5) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٨٣٤ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ .

(6) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٤ وشرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ .

(7) ينظر : البديع فى علم العربية لابن الأثير ق١ ج١ ص٢٧٢ ، الفوائد والقواعد للثمنينى ص٧٠٠ ، الفاخر للبعلى ٦٣٢/٢ ، الجنى الدانى ص٣٢١ .

قال الخوارزمى :

(وبعضهم قال : أصلها أيمن الله لأفعلن ، حذفت منها الزوائد ، لكثرة دورها فى القسم خاصة ، وهو قول الأكثر قالوا ولهذا ضمت الميم هاهنا .) [١]

واختار المالقى القول باسميتها ، وأنها مقتطعة من " أيمن " . نص على ذلك فى قوله :

(والأظهر عندى أن تكون اسما مقتطعة من " أيمن " التى هى اليمين عند سيبويه – رحمه الله - . [٢])

استدل المالقى على اختياره للقول باسميتها بوجهين :

الأول : أن معنى : " من ربى " و " أيمن الله " واحد ، وليست حرف جر ، لأنها لو كانت حرف جر لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ، ولا يستقيم هنا أيضا لفساد المعنى[٣] .

الثانى : أنا وجدنا " أيمن " يحذف منها النون فيقال : " أيم الله " والألف والياء والنون فيقال : " م الله " بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعد أن تحذف ألفها وياؤها فتبقى " من " ، فيكون هذا الحذف من التصرف فيها به ، كما تصرف فيها بغيره من الحذف إلا أنها لما لزمت الرفع بالأبتداء فى القسم لاغير واتصلت بالمقسم به أجتمعت ضمة ميمها مع ضمة نونها مع حركة ما بعدها فجرت مجرى طنب وعنق فخففت بالسكون فقيل : " من " كما قيل : طنب وعنق ، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالة على أصل التحريك[٤] ....

وأضاف إلى ذلك أنها بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف فسكنت إجراء لها مجرى " مذ " ، وعلل دكره لها ضمن الحروف بأن أكثر الناس جعلها حرفا[٥] وقطع باسميتها بقوله :

(والصحيح فيها أنها اسم لما ذكرت ....) [٦]

---

(1) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٢٥٥/٤ .

(2) رصف المبانى ص٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(3) ينظر : رصف المبانى ص٣٢٦ .

(4) ينظر : رصف المبانى ص٣٢٦ .

(5) ينظر : رصف المبانى ص٣٢٧ .

(6) ينظر : رصف المبانى ص٣٢٧ .

واستبعد هذا القول وقال ببطلانه ووضح وجه فساده . جماعة من النحاة منهم : ابن الخباز[١] ، وابن عصفور[٢] ، والبعلى[٣] .

فابن الخباز استبعده مبينا وجه استبعاده له بقول :

(وقيل : إذا ضممت فقلت : من ربى فأصلها : أيمن ربى وهو بعيد لحذف الفاء من غير عوض[٤])

كما علل ابن عصفور والبعلى لبطلانه بأمور هى :

أحدها : أنها لا تضاف إلا إلى الله فيقال : أيمن الله " ومن " لا تدخل إلا على الرب .

ثانيها : أن أيمنا معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيئ بقى ما بقى منه معربا ، فلو كانت " من " بقية أيمن لكانت معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

ثالثها : أنه لو كان كذلك لما جاز كسر ميمه[٥] .

وهناك قول ثالث زعم بعض الناس فيه أن المضمومه من " أيمن " والمكسورة من " من " لأنه ليس فى أيمن كسرة فى ميمه . ذكر هذا القول ابن الحاجب[٦] .

وبعد :

فهذه أقوال النحاة فى حقيقة " من " الداخلة على الرب فى القسم . أرى : أن أصحها وأظهرها هو أنها من الجارة لاختصاصها بالدخول على الرب وخفضه وهو ما ذهب إليه سيبويه[٧] واختاره ابن القواس[٨] وغيره من النحاة ، ولسلامته من الانتقادات والاعتراضات التى وجهت إلى غيره ، الأمر الذى يحملنى على القول بأن ابن القواس كان صائبا فى اختياره له .

---

(1) ينظر : الغرة المخفية ص١٩٩ .
(2) ينظر : شرح الجمل ٥٢٤/١ .
(3) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٦٣٢/٢ .
(4) الغرة المخفية ص١٩٩ .
(5) ينظر : شرح الجمل ٥٢٤/١ ، الفاخر ٦٣٢/٢ .
(6) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٧/٢ .
(7) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٣ .
(8) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٤ وشرح ألفية ابن معطى ٤٣٠/١ .

المسألة التاسعة : الأوجه فى المقسم به عند حذف حرف القسم

قال ابن القواس :

" وقد يحذف حرف القسم والعوض عنه – إذا حذف – فعل القسم فيتعدى الفعل المقدر إلى الاسم المقسم به فينصبه(١) وهو الأجود نحو : الله لأفعلن .

ومنه قوله :

ألا رب من قلبى له الله ناصح ومن قلبه لى فى الظباء السوانح(٢)

وقوله :

فقالت : يمين الله مالك حيلة وما إن أرى عنك العماية تنجلى(٣)

ومنهم من يجوز فيه الجر فيقول : الله لأذهبن بإضمار الجار .

ولا يكون عند البصرى(٤) إلا فى اسم الله – تعالى - .

وأجازه الكوفى(٥) مطلقا نحو : أبيك لأفعلن . وهو ضعيف ؛ لأن الجار لايضمر من غير عوض إلا فى الضرورة . "(٦) أ هـ

التحليل والبيان :

فى النص السابق تحدث ابن القواس عن ما يجوز فى الاسم المقسم به بعد حذف حرف القسم والفعل ، وذكر أن النصب فيه هو الأجود وضعف ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الجر فى كل مقسم به .

وسيتضح بالتحليل بيان هذا الخلاف ، وأدلة كل ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

---

(1) هذا مذهب سيبويه والبصريين ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، الارتشاف ٤٧٨/٢ .

(2) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ينظر : ديوانه ص٦٦٤ والكتاب ١٠٩/٢ ، ٤٩٨/٣ ، الأصول ٤٣٣/١ ، المفصل ص٣٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩ ، البديع فى علم العربية ق١ ج١ ص٢٧٤ والتبصرة ٤٤٧/١ والظباء : السوانح : هى التى عن يمين الرامى .

(3) البيت من الطويل لامرئ القيس ينظر : ديوانه ص١٤ ، الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٢٣٦/٢ ، اللمع ص٢٨٨ ، البديع فى علم العربية ق١ ج١ ص٢٧٣ ، شرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، أمالى الشجرى ٣٦٩ ، الخصائص ٢٨٤/٢ والعماية : الجهالة وهى من عمى القلب .

(4) ينظر : البسيط ٩٣١/٢ ، اللباب ٣٧٧/١ .

(5) ينظر : اللباب ٣٧٧/١ ، ائتلاف النصرة ص١٤٦ ، ١٤٧ ، الارتشاف ٤٧٩/٢ .

(6) شرح الكافية ص٨٣٥ ، ٨٣٦ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ .

تعين عند سيبويه[١] وجمهور البصريين النصب فى كل مقسم به وصل إليه بحرف الجر – غير الله – إذا حذف منه هذا الحرف ، وهذا من تغيير القسم تقول : بالله لأفعلن والأصل : أقسم بالله لأفعلن وكأن الأصل أن تنصب بالفعل لأنه يطلبه على جهة الفعلية ، لكن حرف الجر يطلبه بالخفض فاجتمع على هذا الاسم طالبان : الفعل يطلبه بالنصب ، والحرف يطلبه بالخفض ، فكان ظهور عمل الحرف أولى لقربه ؛ ولأن الحرف لا يعلق ، والأفعال جاء فيها التعليق ، فلما حذف حرف الجر ظهر عمل الفعل فقالوا : الله لأفعلن ولا يكون هذا إلا مع حذف الفعل[٢] .

وأما حذف الفعل فإنما جاز للتخفيف ، ولكونه معلوما عندهم ، والشيئ إذا كان معلوما جاز حذفه ، وهو وإن كان محذوفا إلا أنه كالمنطوق به ؛ لأن حذفه كان من أجل التخفيف فى الكلام[٣] .

قال ابن يعيش :

(قد حذفوا حرف القسم كثيرا تخفيفا وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل فى المقسم عليه ونصبوه قالوا الله لأفعلن بالنصب ، وذلك على قياس صحيح ، وذلك أنهم إذا عدوا فعلا قاصرا إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبوه به .... فكذلك قالوا فى القسم " الله لأفعلن " ولا يكادون يحذفون هذا الحرف فى القسم مع الفعل ، ولا يقولون أحلف الله ولا أقسم الله ، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعا ، والقياس يقتضى حذف الحرف أولا فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل توسعا لكثرة دور الأقسام[٤] ."

ومن هذا القبيل قولهم " يمين الله ، وأمانة الله والأصل : بيمين الله وبأمانه الله ، فحذف حرف الجر ، ونصب الاسم وعليه قول الشاعر :

ألا رب من قلبى له الله ناصح   ومن قلبه لى فى الظباء السوانح[٥]

---

(1) ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، ٤٩٨ .

(2) ينظر : البسيط ٩٣٠/٢ ، ٩٣١ .

(3) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٥٧٨ .

(4) شرح المفصل ١٠٣/٩ .

(5) البيت سبق تخريجه ص

أى : ألا رب من قلبى له بالله ناصح ، أى أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذى هو الباء ؛ فعمل الفعل النصب فى المقسم به[١] .

وعليه أيضا قول الآخر :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى[٢]

وأنشدوا أيضا :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد[٣]

قالوا : هذا البيت مصنوع . والمقسم به فيه ، وفيما سبقه من أبيات منصوب بإضمار أحلف أو أقسم ونحوه مما يقسم به من الأفعال اللازمة[٤] . وإن شئت أضمرت فعلا متعديا ، نحو : أذكر وأشهد وشبههما ، وعليه اقتصر ابن السراج[٥] ، فلا يضمر عنده إلا فعل متعد واختار ابن يعيش[٦] الأول ؛ لأنك إذا أضمرت فعلا متعديا لا يكون من هذا الباب .

ويجوز الجر عند أصحاب هذا المذهب إن كان القسم به الاسم المعظم " الله " خاصة ، وذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال[٧] .

قال سيبويه :

" ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ؛ وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر فى كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه .... [٨] "

فالخفض لا يجوز عند النحاة البصريين إلا إذا كان المقسم به " الله ".

وذكر ابن أبى الربيع[٩] أن ذلك خاص به ، ولا يقاس عليه ، كما لم يقس عليه فى دخول التاء واللام ؛ لأن هذا الاسم المعظم له اختصاص فى لسان العرب كثير ؛ لكثرة دورانه فى كلامهم .

---

(1) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٩ .

(2) البيت من الطويل وقائله أمرؤ القيس ينظر : ديوانه ص٣٢ ، الكتاب ٥٠٤/٣ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ،شرح المفصل ١١٠/٧ برواية : " لها تالله " ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩، التصريح ١٨٥/١ ، الهمع ٣٨/٢ ، معجم شواهد العربية ٣٠٩/١ .

(3) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وهو من شواهد الكتاب ٦١/٣ ، ٤٩٨ ، المفصل ص٣٤٨ ، شرح المفصل ٩٢/٩ ، ١٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٢٦/١ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، شرح الكافية الشافية ٨٦١/٢ ، اللسان (أ و م) وتأدمه : أى تخلطه .

(4) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٩ .

(5) ينظر : الأصول ٤٣٣/١ .

(6) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٩ .

(7) ينظر : البسيط ٩٣١/٢ ، اللباب ٣٧٧/١ .

(8) الكتاب ٤٦٨/٣ .

(9) ينظر : الملخص ٥٣٦/١ .

ومن الملاحظ هنا أن حرف الجر المحذوف لم يعوض عنه بشيئ ، وقد حكى أبو حيان[١] أن من البصريين من يجعل النصب جائزا ، ومنهم من يرى أن النصب فيه لازم إلا فى لفظ الجلالة ، فيجوز فيه الجر قال أبو حيان :

" ومذهب البصريين أن المقسم به إذا حذف منه الحرف بلا عوض ، ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائنا ما كان . وقيل لا يجوز فيه إذ ذاك إلا النصب إلا فى لفظ الجلالة فيجوز الجر . "[٢]

احتج البصريون بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجدها هنا فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال . وهو من الأدلة المعتبرة ، ويخرج على هذا الجر إذا إذا دخلت " ألف " الاستفهام و " ها " التنبيه نحو : " الله ما فعل " و " ها الله ما فعلت " ؛ لأن " ألف" الاستفهام وها " صارتا عوضا عن حرف القسم ، والذى يدل على ذلك : أنه لا يجوز أن يظهر معها حرف القسم ، فلا يقال : " أو الله " ولا " ها والله " ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يجوز أن يقال : " بوالله لأفعلن ، فكذلك هاهنا[٣] .

وبهذا المذهب قال أبو على الفارسى[٤] ، وابن جنى[٥] ، والزمخشرى[٦] ، وابن لخباز[٧] ، والصيمرى[٨] ، والعكبرى[٩] ، وابن الأثير[١٠] ، والواسطى[١١] ، وابن مالك[١٢] .

---

(1) ينظر : الارتشاف ٤٧٨/٢ .
(2) الارتشاف ٤٧٨/٢ .
(3) ينظر : الإنصاف ٣٩٦/١ .
(4) ينظر : الإيضاح ص٢٧٧ .
(5) ينظر : اللمع ص٢٥٧ .
(6) ينظر : المفصل ص٣٤٧ ، ٣٤٨ .
(7) ينظر : الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية ص١٩٥ ، ١٩٦ ، توجيه اللمع ص٤٧٧ .
(8) ينظر : التبصرة والتذكرة ٤٤٧/١ .
(9) ينظر : اللباب ٣٧٧/١ .
(10) ينظر : البديع فى علم العربية ق١ ج١ ص٢٧٣ .
(11) ينظر : شرح اللمع ص٢٢٩ .
(12) ينظر : شرح التسهيل ١٩٩/٣ .

كما أن وجه النصب هو اختيار ابن الحاجب[١] ، وابن القواس[٢] ، وابن ابى الربيع[٣] ، والنيلى[٤] ، وابن يعيش[٥] ، والرضى[٦] ، وابن عصفور[٧] ، والبعلى[٨] ، وعمر بن إبراهيم الكوفى[٩] ، وأبو على الشلوبين[١٠] .

قال ابن أبى الربيع :

(ومنهم من قصر حذف حرف الجر وإبقاء عمله على الاسم المعظم وقال : لا يقال : العزيز لأفعلن بالخفض ، ولا يقال هذا وأشباهه إلا بالنصب ، وهو عندى الأحسن وهو الأظهر من كلام النحويين ؛ لأن إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله ليس بقياس وإنما يقال منه ما قالت العرب . "[١١]

ويرى الأخفش[١٢] : أن لفظ الجلالة (الله) يجر إذا كان معه حرف القسم ، فإذا سقط الحرف منه نصب ، وحكى أن من العرب من يجره بغير الحرف لكثرة الاستعمال وهو عنده قياس ردئ وما جاء عليه من قولهم شاذ لا يقاس عليه .

قال الأخفش فى قوله تعالى :

" **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين**[١٣] " .

".. وأما و" الله " فجره على القسم ، ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت " الله ربنا" ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا فى القياس ردئ.. [١٤]

---

(1) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٩/٢ .
(2) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٥ ، شرح ألفية ابن معطى ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ .
(3) ينظر : البسيط ٩٣١/٢ ، ٩٣٢ ، الملخص ٥٣٦/١ .
(4) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج١ ص٣٢٥ ، ٣٢٨ .
(5) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٩ .
(6) ينظر : شرح الكافية ٣٠١/٤ .
(7) ينظر : شرح الجمل ٥٣٢/١ .
(8) ينظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٦٣٢/٢ .
(9) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٥٧٩ .
(10) ينظر : التوطئة ص٢٥٦ .
(11) البسيط ٩٣١/٢ ، ٩٣٢ وينظر الملخص ٥٣٦/١ .
(12) ينظر : معانى القرآن ٤٨٤/٢ .
(13) سورة الأنعام آية (٢٣) .
(14) معانى القرآن ٤٨٤/٢ .

"وذهب الكوفيون وتبعهم بعض البصريين إلى أن الجر يجوز فى كل اسم يقسم بـــه إذا حذف الحرف منه[1] .

احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن قالوا :

إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ، ويخفضون بها . ذكر الأنبارى أن الفراء قال : سمعناهم يقولون : " آلله لتفعلن " فيقول المجيـــب : " الله لأفعلن " فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفا[2] .

أن موضع الحرف قد علم فجاز حذفه وإعماله ، وجاء فى كلامهم إعماله مـــع الحذف ، فروى عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقـــول : " خير عافاك الله " أى بخير[3] .

ومنه قول الشاعر :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله[4]

وأمثلة ذلك كثير فى أشعارهم[5] .

كما أن مما استدلوا به أن " رب " يجر بها بعد الواو والفاء وبل ، فدل ذلك على جواز ما ذهبنا إليه[6] .

وضعف ابن القواس[7] مذهب الكوفيين بأن الجار لا يضمر من غير عوض إلا فى الضرورة .

وقد أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين فقالوا :

أما احتجاجهم بقولهم : " الله لأفعلن " فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة علـــى خلاف القياس ، لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف والـــلام دون غيره من الأسماء ، لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا جاز حذف حـــرف الخفـــض

---

(1) ينظر : الإنصاف ٣٩٣/١ ، اللباب ٧٧/١ ، ائتلاف النصرة للشرجى ص١٤٦ ، الارتشاف ٤٧٩/٢ ، توجيه اللمع ص٤٧٧

(2) ينظر : الإنصاف ٣٩٣/١ .

(3) ينظر : الإنصاف ٣٩٤/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٤٧٧ .

(4) البيت سبق تخريجه ص

(5) ينظر : الإنصاف ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ .

(6) ينظر : الإنصاف ٣٩٦/١ .

(7) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٦ وشرح ألفية ابن معطى ٤٢٤/١ .

لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل على ذلك أن هذا الاسم يختص بما لا يكون فى غيره . ألا ترى أنه يختص بالتـاء وإن كـان لا يجوز دخولها فى غيره(١) .

وأما ما روى عن رؤبة بن العجاج فهو من الشاذ الذى لا يعتد به لقلته وشذوذه وكذلك جميع ما استشهدوا به لقلته وشذوذه ، ولأن حرف الجر ضعيف جدا فلا يجوز إعماله بعد الحذف(٢) .

قال العكبرى :

" وقال الكوفيون يجوز ذلك أى الجر ، فى كل مقسم به ، واحتجوا لذلك بأشـياء كلهـا شاذ قليل فى الاستعمال لا يقاس عليه ، لأن حرف الجر كجزء من المجرور ، وكجزء مـن الفعل من وجه آخر ، فحذفه كحذف جزء منها إذا بقى عملها . فأما إذا لم يبق فالعمل للفعـل ، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلا متصلا ، ولأن عمل حرف الجر قليل ضعيف على حسب ضعفه ، وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوته وتصرفه. "(٣)

وأما إضمار " رب " بعد الواو والفاء وبل – وهى حروف جر – فإنما جاز ، لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها ، دالة عليها فجاز حذفها ، وما حذف وفى اللفـظ علـى حذفه دلالة ، أو حذف إلى عوض وبدل فهو فى حكم الثابت(٤) .

هذا ما رد به البصريون أدلة الكوفيين وبعد :

فإن ما ذهب إليه البصريون هو الأوجه والأظهر ، وذلك لقوة أدلـتهم ، ولأنـه قول أكثر النحاة وموضع اختيارهم ، فحذف حرف الجر وإبقاء عمله ليس بقياس إنمـا هو موقوف على السماع ، فيقال منه ما قالته العرب ، ولأن عوامل الأسماء لا تعمـل مضمرة ، وإنما جاز ذلك فى اسم الله خاصة لشهرته ولكثرة القسم به(٥) .

وبهذا يكون اختيار ابن القواس لهذا المذهب هو الصواب والأولى بالاتباع .

---

(1) ينظر : الإنصاف ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(2) ينظر : الإنصاف ٣٩٨/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٤٧٧ .

(3) اللباب ٣٧٧/١ .

(4) ينظر : الإنصاف ٣٩٨/١

(5) ينظر : البيان فى شرح اللمع للكوفى ص٥٧٨ والبسيط ٩٣٢/٢ .

المبحث الثانى

الحروف المشبهة بالفعل

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : " كأن " بين البساطة والتركيب

المسألة الثانية : البساطة والتركيب فى : " لكن "

□

المسألة الأولى : " كأن " بين البساطة والتركيب

قال ابن القواس :

" كأن حرف مفرد – على الأصح[١] – معناه التشبيه .

وقيل[٢] : مركب من كاف التشبيه و " أن " . فالأصل فى نحو : كأن زيدا أسد : إن زيدا كأسد ، فقدمت الكاف للعناية ، والاهتمام بالتشبيه ؛ ليكون معلوما من أول الأمر ، وفتحت الهمزة للتركيب . "[٣] أ هـ

التحليل التعليق :

فى هذا النص ذكر ابن القواس أن النحاة قولين فى " كأن " من حيث كونها بسيطة أو مركبة دون أن يعزو كل قول لأصحابه وأدلتهم .

وقد أشار ابن القواس إلى أن المختار والأصح عنده أنها حرف مفرد لا تركيب فيه . وسيتضح بالتحليل تتبع كل قول وعزوه لقائله ، ما أمكن ، وبيان أدلته التى اعتمد عليها فيه ، مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

أولا : القول بالتركيب :

يرى الخليل[٤] وجماعة من البصريين أن " كأن " مركبة من كاف التشبيه و " إن " ركبت الكاف مع إن كما ركبت مع " ذا " و " أى " فى : " كذا " و " كأين " .

فالأصل فى قولك : كأن زيدا أسد : إن زيدا كالأسد ، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهى فى موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره : إن زيدا كائن كالأسد ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عقدوا عليه الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما أدخلوها على إن وجب فتحها ؛ لأن المكسورة لا يقع عليها حروف الجر ، ولا تكون إلا أولا ، وبقى معنى التشبية الذى كان فيها متأخرة فصار اللفظ : كأن زيدا أسد[٥] .

---

(1) هذا هو اختيار ابن الحاجب ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ ، .

(2)هو مذهب الخليل ينظر : الكتاب ١٥١/٣ .

(3) شرح الكافية ص ٨٧٢ وينظر : شرح ألفيه ابن معطى ٩١٠/٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ .

(4) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ .

(5) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ ، سر الصناعة لابن جنى ٣٠٤/١ ، الخصائص ٣١٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٧/٤، الصاحبى لابن فارس ص١١٧ ، اللباب ٢٠٥/١ ، رصف المبانى ص٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨ ، الجنى الدانى ص٥٦٨

قال سيبويه :

" وسألت الخليل عن " كأن " فزعم أنها " إن " لحقتها الكاف للتشبية ولكنها صارت مع " إن " بمنزلة كلمة واحد وهى نحو : " كأين " رجلا ونحو : له كذا وكذا درهما ؟ "(١)

وهذا القول نسبه ابن الحاجب(٢) ، والمرادى(٣) ، وأبو حيان(٤) لسيبويه والأخفش ، والفراء .

قال المرادى :

" ومذهب الخليل وسيبويه ، والأخفش وجمهور البصريين ، والفراء : أنها مركبة من كاف التشبيه وإن .... "(٥)

وإلى هذا ذهب ابن قتيبة(٦) الذى استدل على تركيبها بقوله :

" كأن تشبيه . وهى : " أن " أدخلت عليها كاف التشبيه الخافضة ، ألا ترى أنك تقول : شربت شرابا كعسل ، وشربت شرابا كأنه عسل ؛ فيكونان سواء ؟!(٧) . "

وعضد ابن جنى(٨) هذا القول بأن قولهم : كأن زيدا عمرو فى الأصل : زيد كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه " إن " فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاما أن عقد الكلام عليه .

ألا ترى أنه قد بين أن " كأن " كانت فى الأصل كاف التشبيه قبل أن تزاد عليها " إن " التى جئ بها لتوكيد الخبر ، ثم حدث التركيب بين الكاف وإن حين قدمت الكاف وفتحت همزة " إن " ؛ لأن المكسورة ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيدا عمرو(٩) .

---

(1) الكتاب ١٥١/٣ .

(2) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ .

(3) ينظر : الجنى الدانى ص٥٦٨ .

(4) ينظر : الارتشاف ١٢٨/٢ .

(5) الجنى الدانى ص٥٦٨ .

(6) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص٢٨١ ، ٢٨٢ ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ط دار الكتب العلمية .

(7) تأويل مشكل القرآن ص٢٨١ .

(8) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١ ، الخصائص ٣١٧/١ .

(9) ينظر : الخصائص ٣١٧/١ ، سر الصناعة ٣٠٤/١ .

كما ذهب إليه الزمخشرى[١] وأبو البقاء العكبرى[٢] وأبو البركات[٣] الأنبـــارى وابن يعيش[٤] والخوارزمى[٥] وابن مالك[٦] والأزهرى[٧] .

وخطأ هذا المذهب بعض البصريين كابن الحاجب[٨] الذى أنكر على الزمخشرى ما ذهب إليه من القول بالتركيب ، حيث لا دليل يدل على ذلك ، مبينـــا أن الاحتمـــال القائم أن تكون كلمة برأسها للتشبيه ، كما أن " ليت " كلمة برأسها للتمنى .

كما أن هذا القول هو اختيار السيوطى[٩] والأشمونى[١٠] .

ثانيا : **القول بالبساطة** :

ذهب إليه واختاره جماعة من النحاة منهم : ابن الحاجب[١١] وابن القـــواس[١٢] والجامى[١٣] والمالقى[١٤] وأبو حيان[١٥] . فقد ذهب هؤلاء إلى أن " كأن " حرف برأسه مفرد ، وضع للدلالة على تأكيد التشبيه .

قال ابن الحاجب :

" وهى عند بعضهم حرف برأسه وهو الصحيح[١٦] ".

---

(1) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٣٠١ .

(2) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٥/١ .

(3) ينظر : الإنصاف ١٩٧/١ ، ١٩٨ .

(4) ينظر : شرح المفصل ٨١/٨ .

(5) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٦٩/٤ .

(6) ينظر : شرح التسهيل ٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٢٠/١ .

(7) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢١٢/١ .

(8) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ .

(9) ينظر : الهمع ١٣٢/١ .

(10) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٣١/١ .

(11) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ .

(12) ينظر : شرح الكافية ص٨٨٢ ، شرح ألفية ابن معطى ٩١٠/٢ ، ٩٢٣ .

(13) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ .

(14) ينظر : رصف المبانى ص٢٠٩ .

(15) ينظر : الارتشاف ١٢٨/٢ ، ١٢٩ .

(16) شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ .

وقال الجامى :

" وكأن للتشبيه أى : لإنشائه ، وهى حرف برأسه على الصحيح ، حملا على أخواتها ؛ ولأن الأصل عدم التركيب[١] . "

استدل القائلون ببساطتها بأمور :

منها : أن الألفاظ فى الأصل بسيطة والتركيب طارئ عليها ، وهو على خلاف الأصل والالتفات إلى الأصل أولى وأحسن ؛ إذ لا توجد ضرورة تدعوا إلى التركيب وتوجبه[٢] .

ومنها : أن أخواته غير مركبة[٣] .

ومنها : أنه لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر ، وبذلك يلزمها ما تتعلق به إذ هى ليست بزائدة . ألا ترى أن المعنى عند الخليل ومن عضد مذهبه فى نحو : كأن زيدا الأسد : إن زيدا كالأسد ، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف لها فى التأخر متعلق، وليس لها ذلك فى التقديم[٤] .

ومنها : أن الكاف إذا كانت داخلة على " إن " لزم أن تكون هى وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، فتصير الجملة التامة القائمة بنفسها وهى جملة كأن زيدا قائم جزء جملة ؛ لأنها بعد جعل أن وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف تصير : كقيام زيد ، تحتاج ، بعد أن كانت جملة تامة وكلاما مستقلا – إلى ما يتمم الجملة .[٥]

ومنها : أنها إذا خففت جاز إعمالها وإلغاؤها ، ألا أن الإلغاء أكثر ، وهذا مما يدل على أنها ليست مركبة ، أنها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة ، والمفتوحة لا تعمل على ما تقرر ، وهذه إنما تعمل فى الظاهر[٦] .

كما أن من أدلتهم أنه لا يجوز تقدير التقديم والتأخير فيه فى بعض المواضع .

---

(1) الفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ .

(2) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ ، رصف المبانى ص٢٠٩ ، الجنى الدانى ص٥٦٩ .

(3) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ .

(4) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ ، رصف المبانى ص٢٠٩ ، الجنى الدانى ص٥٦٩ .

(5) ينظر : االإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ ، رصف المبانى ص٢٠٩ ، الجنى الدانى ص٥٧٠ .

(6) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ ، ١٩٨ .

بيان ذلك : أنه إذا كان يجوز لك أن تقول إن الأصل فى قولك كأن زيدا أسـد : إن زيدا كالأسد[١] بتقدير التقديم فى إن والتأخير فى الكاف ، فإنه لا يصح ذلك فى نحو قولك : كأن زيدا قام ، وكأن زيدا فى الدار ، وكأن زيدا عندك ، وكأن زيدا أبوه قـائم فلو كان يجوز تقدير التقديم والتأخير فى هذا كسابقه لكنت تقول : إن أصل ذلـك : إن زيد كقام ، وإن زيدا كفى الدار ، وإن زيدا كعندك ، وإن زيدا كأبوه قـائم ، وذلـك لا يجوز ، لأن الكاف التى للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير ، فهذا قد دل على أنها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإن كان المعنـى يعطـى مـا يعطـى التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب[٢] .

وقد أستبعد ابن هشام التركيب فيها ، فذكر أن المخلص منه أن يدعى أنها بسيطة[٣] .

وبعد :

فقد اتضح بعد ذكر هذه الأدلة السابقة – والتى تبرهن على " أن " القول ببساطة " كأن " هو القول الصحيح المختار – أن اختيار ابن القواس له قد وافق فيه الـصواب متبعا فى ذلك شيخه ابن الحاجب[٤] ، ومخالفا إمام النحاة سيبويه وجمهور البـصريين القائلين بالتركيب ، الأمر الذى لم يقم دليل يدل عليه ولا قرينة تشير إليه .

---

(1) هذا الكلام على أن " كأن " لا معنى لها سوى التشبيه علما أنها قد ترد لمعانى أخرى منها :

١- الشك والظن : إذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفة أو مشتقا نحو : كأن خالد وصل ، وكأن عصاما أبـو قادم ، وكأن محمد حسن ، وكأن أحمد فاهم . ومنا التحقيق : قال به الكوفيون ، والزجاجى ، وأنشدوا عليه قول الشاعر : فأصبح بطن مكة مقشعرا   كأن الأرض ليس بها هشام

ومنها التقريب كقول الحسن البصرى فى المواعظ : كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تزل . وقـولهم : كأنـك بالشتاء مقبل ، كأنى بك رجل ، وكأنك بالفرج آت .

قاله الكوفيون والمعنى عندهم على تقريب ما أتصل به . ينظر الجنى الدانى ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(2) ينظر : رصف المبانى ص٢٠٩ ، ٢١٠ ، الجنى الدانى ص٥٧٠ .

(3) ينظر : المغنى ٢١٥/١ .

(4) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل ١٩٧/٢ .

المسألة الثانية : البساطة والتركيب فى : " لكن "

قال ابن القواس :

(معنى " لكن " : الاستدراك ، وتتوسط بين كلامين متغايرين : .... وهى مفردة[١] خلافا للكوفى[٢] فإنه ذهب إلى أنها مركبة .والأول أصح لأن التركيب على خلاف الأصل .)[٣] أ هـ

التحليل والبيان :

لكن حرف معناه : الاستدراك بمعنى أنه يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها .[٤]

واختلف النحاة فى هذا اللفظ من حيث كونه بسيطا مفردا ، أو مركبا من أحرف ركب بعضها مع بعض وصارت بهذه الصورة .

تناول ابن القواس هذا الخلاف فى نصه السابق مبينا أن القول بالبساطة هو الأصح عنده وسيتضح بالتحليل مدى هذا الخلاف ، وموقف النحاة ، والباحث من البساطة والتركيب فيه ، مع بيان ما عليه ابن القواس فى اختياره السابق :

أولا :

القول بالبساطة :

وإليه ذهب جمهور البصريين فهؤلاء يرون : أن " لكن " حرف بسيط منتظم من خمسة أحرف وهو أقصى ما يكون عليه الحرف[٥] .

قال ابن يعيش :

(أما " لكن " فحرف نادر البناء لا مثال له فى الأسماء ، والأفعال ، وألفه أصل، لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أن الألفات فى الحروف زائدة ، فلو

---

(1) هذا مذهب البصريين ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٧٨/٤ ، اللباب ٢٠٦/١ ، الفوائد الضيائية ٣٥١/٢ ، المغنى ٣٢١/١ .

(2) ينظر : معانى القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، المغنى ٣٢١/١ ، الجنى الدانى ص٦١٧ ، الارتشاف ١٢٨/٢ ، الهمع ١٣٣/١ .

(3) شرح الكافية ص٨٧٤ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩١٠/٢ .

(4) ينظر : البرهان فى علوم القرآن ٤٠٨/٢ للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣ دار الفكر ، الجنى الدانى ص٦١٥ .

(5) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٨ ، ٨٠ ، شرح الكافية للرضى ٣٧٨/٤ ، اللباب ٢٠٦/١ ، الفوائد الضيائية ٣٥١/٢ ، الجنى الدانى ص٦١٨ ، الهمع ١٣٣/١ .

سميت به لصار اسما وكانت ألفه زائدة ، ويكون وزنه فاعلا ، لأن الألــف لا تكــون أصلا فى ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء . [١])

وقال الرضى :

(و" لكن " هى عند البصريين مفردة . [٢])

وقد أيد البصريين فى ذلك جماعة من النحاة فاختاروا القول بالبساطة وصححوه وأبدوا إعجابهم به . من هؤلاء ابن يعيش[٣] ، والمرادى[٤] ، وابن القواس[٥] .

وإنما كانت البساطة أصح الأقوال ، لأن التركيب على خلاف الأصل ، ودعوى لا دليل عليها . بهذا علل أن القواس لاختياره هذا المذهب فقال :

(والأول أصح لأن التركيب على خلاف الأصل . [٦])

وعلل ابن يعيش[٧] والمرادى[٨] لاختيار هذا القول بالنأى عن الضعف الذى فى القول بتركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفا واحدا .

كذلك ذهب إليه واختاره العكبرى[٩] ، والرضى[١٠] ، والأزهرى[١١] ، والأشمونى[١٢] .

ثانيا :

القول بالتركيب :

وهو قول الكوفيين[١٣] ، لكنهم قد ذهبوا فى أصل تركيبها إلى أقوال :

---

(1) شرح المفصل ٧٩/٨ .

(2) شرح الكافية ٣٧٨/٤ .

(3) ينظر : شرح المفصل ٧٩/٨ .

(4) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٤/١ ، الجنى الدانى ص٦١٨ .

(5) ينظر : شرح الكافية ص٨٧٤ ، شرح ألفية ابن معطى ٩١٠/٢ .

(6) شرح الكافية ص٨٧٤ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٩١٠/٢ .

(7) ينظر : شرح المفصل ٨٠/٨ .

(8) ينظر : الجنى الدانى ص٦١٨ .

(9) ينظر : اللباب ٢٠٦/١ .

(10) ينظر : شرح الكافية ٣٧٩/٤ .

(11) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢١٢/١ .

(12) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٣٠/١ .

(13) ينظر : الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس ص١٢٤ تحقيق أحمــد حــسن بــسج ط دار الكتــب العلميــة ، الإنصاف ٢٠٩/١ ،/ اللباب ٢٠٦/١ ، الهمع ١٣٣/١ .

فيرى الفراء أن أصلها : " لكن " ساكنة النون ، و " أن " المفتوحة المشدودة طرحت همزة " أن " للتخفيف وسقطت نون " لكن " حيث استقبلت ساكنا(١) .

قال الفراء :

(وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ، لأن أصلها : إن عبد الله قائم فزيدت على إن لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا . (٢))

ويرى بعض الكوفيين أنها مركبة من " لا " و " إن " المتصدرة بالكاف الزائدة لمعنى التشبيه ، فصارت " لا كأن " ثم نقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة فصارتا جميعا حرفا واحدا(٣) ، كما زيدت اللام والهاء عليها فى قول الشاعر :

لهنك من عبسية لو سيمه   على هنوات كاذب من يعولها(٤)

فزادوا اللام والهاء على " إن " ، فكذلك هاهنا زادوا عليها " لا "و" الكاف "، فإن الحرف قد يوصل فى أوله وآخره فمما وصل فى أوله قول العرب : " كم مالك ؟ فهى " ما " زيدت عليها الكاف ، وحذف الألف من آخرها لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها. ومما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : " **فإما ترين من البشر أحدا** "(٥) فكذلك هاهنا : زيدت لا والكاف على إن وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفا واحدا . وكما قالوا " لن " وأصلها : " لا أن " ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فصارتا حرفا واحدا ، فكذلك هاهنا ، وإذا قد جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ، فلأن تحذف الهمزة وحدها كان ذلك من طريق الأولى(٦) .

بهذا علل هؤلاء لما ذهبوا إليه من أن أصل تركيبها " إن " واللام والكاف .

ولذلك قالوا إنها كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان :

---

(1) ينظر : معانى القرآن للفراء ٤٦/١ ، المغنى ٣٢١/١ ، الجنى الدانى ٣٢١/١ ، الارتشاف ١٢٨/٢ ، الهمع ١٣٣/١.

(2) معانى القرآن للفراء ٤٦٥/١ .

(3) ينظر : الإنصاف ٢٠٩/١ ، المغنى ٣٢١/١ ، شرح المفصل ٧٩/٨ ، شرح الكافية للرضى ٣٧٨/٤ ، التصريح ٢١٢/١ ، الهمع ١٣٣/١ .

(4) البيت من الطويل ولم أقف له على قائل وينظر : معانى القرآن للفراء ٤٦٧/١ ، الإنصاف ٢٠٩/١ واللسان مادة : " ل هـ ن " ونسب ابن منظور روايته للكسائى . وقوله : عبسية نسبه إلى بنى عبس يريد : إنك أمراة من بنى عبس ، والهنونات : جمع هنة والهنة ما يقبح التصريح به من الفعلات القبيحة .

(5) سورة : مريم : (٢٦) .

(6) ينظر : الإنصاف ٢٠٩/١ ، ٢١١ ، ٢١٣ .

منها : " لا " وهى نفى ، والكاف بعدها مخاطبة أو تشبيه ، لأن المعنى يدل عليها والنون بعد الكاف بمنزلة : " إن " الخفيفة أو الثقيلة إلا أن الهمزة حذفت منها استثقالا لاجتماع ثلاثة معان فى كلمة واحدة هى :

أن " لا " تنفى خبرا متقدما ، و " إن " تثبت خبرا متأخرا ، ومعنى الكاف ، ولذا لا تكاد تجئ إلا بعد نفى وجحد كقوله جل ثناؤه : " **وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى** "[(١)] .

والذى يدل على أن النون فيها خفيفة أو ثقيلة : أنك إذا ثقلت النون نصبت بها ، وإذا خففتها رفعت بها[(٢)] .

وهذا القول اختاره السهيلى[(٣)] وصححه .

قال السهيلى : (وأما " لكن " فأصح القولين فيها : أنها مركبة من " لا " و " إن " و " الكاف " والكاف التى هى للخطاب فى قول الكوفيين ما أراها إلا كاف التشبيه لأن المعنى يدل عليها إذا قلت : ذهب زيد لكن عمرا مقيم تريد لا كفعل عمرو[(٤)] . "

كذلك استحسنه ابن يعيش[(٥)] ، معللا لذلك بندرة هذا البناء فى الحروف ، وعدم النظير ويؤيده دخول اللام فى خبره على مذهبه كما تدخل فى خبر إن .

يرد احتجاجهم أن البيت : " ولكننى من حبها لعنيد " لا يعرف قائله ولا نظير له ولا تتمة ، ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل : " لكن أننى " ، فحذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين[(٦)] .

وعلى ما ذهب إليه الكوفيون وما استدلوا به كان رد البصريين له فرموه بالوهن والضعف الشديد منطلقين فى ردهم من أن ما ذهبوا إليه من الزيادة والحذف والنقل دعوى من غير دليل ولا معنى .

فقولهم : " إنها فى الأصل " إن " زيد عليها " لا " و" الكاف " كما زيدتا فى قوله " لهنك ..."

مردود بأن كون الهاء فيه زائدة غير مسلم به ، وإنما هى مبدله من ألف " إن " فإن الهاء تبدل من الهمزة فى مواضع كثيرة من كلامهم يقال : هرقت الماء ، والأصل

---

(1) سورة : الأنفال من الآية (١٧) .

(2) ينظر : الصحابى لابن فارس ص١٢٥ تحقيق أحمد حسن بسج طباعة دار الكتاب العلمية – بيروت – لبنان .

(3) ينظر : نتائج الفكر للسهيلى ص٢٠٠ .

(4) نتائج الفكر ص٢٠٠ .

(5) ينظر : شرح المفصل ٧٩/٨ .

(6) ينظر : المغنى ٣٢١/١ .

فيه: أرقت ، كما يقال : هرحت الدابة والأصل فيه : أرحت الدابة ، فهذا يدل على أن الهاء فى لهنك مبدلة من همزة وليست زائدة[١] .

وأما قولهم إن الحرف قد يوصل فى أوله مردود بأن ذلك إنما هو مما جاء قليلا على خلاف الأصل لدليل دل عليه فيبقى ما عداه على الأصل كما أن هذا لا يدخل فى القياس ؛ فيقاس عليه[٢] .

وكذلك قولهم " إن " لن " أصلها " لا أن " غير مسلم به ، وهو مردود بأن " لـــن " حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه[٣] على ذلك . ويدل عليه أنه يقال : أما زيـــدا فلـــن أضرب ولو كان مركبا لما جاز أن يقال ذلك لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها[٤] .

كما أعترضه الرضى بأنه لا يخفى أثر التكلف فيما قالوه وهو نوع مـــن علـــم الغيب ونقل الحركة " كسرة الهمزة " إلى المحرك " الكاف "[٥] .

وإذا كان ابن يعيش قد أستحسن مذهب الكوفيين من وجه بينه – كما سبق – فقد ضعفه من وجه آخر لما رأى ما فيه من ضعف لتركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفا واحدا[٦] .

أما أبو البقاء العكبرى : فقد رأى أن ما ذهب إليه الكوفيون ضعيف جدا ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ثم هو فى الحروف أبعد ؛ كما بين أن فيه أمرين آخرين يزيدانه ضعفا وبعدا وهما :

زيادة الكاف فى وسط الكلمة .

حذف الهمزة الأمر الذى يستدعى ، ويحتاج فى مثل هذا إلى دليل قطعى[٧] .

هذا ما رد به البصريون ما استدل به الكوفيون . الأمر الذى يجدد بى أن أقول إنه من خلال التحليل السابق يتبين أن القول المختار هو القول بالبـــساطة ، وهـــو مـــا ذهـــب إليـــه البصريون ، وذلك لأنه الأصل ، وأن التركيب دعوى لا دليل عليها ، ولا معنى لهـــا ولأنـــه

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢١٤/١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .
(2) ينظر : الإنصاف ٢١٦/١ .
(3) ينظر : الكتاب ٥/٣ .
(4) ينظر : الإنصاف ٢١٦/١ .
(5) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٧٩/٤ .
(6) ينظر : شرح المفصل ٨٠/٨ .
(7) ينظر : اللباب ٢٠٦/١ .

اختيار كثير من النحاة ، ولسلامته من كثير من التضعيفات الواردة علـــى القـــول بالتركيـــب وبذلك يكون ابن القواس قد وافق فى اختياره السابق أصح الأقوال وأصوبها .

المبحث الثالث : حروف العطف

وفيه مسألة واحدة هي :

واو العطف بين إفادة الجمع المطلق والترتيب

واو العطف بين إفادة الجمع المطلق والترتيب(١)

قال ابن القواس :

(قوله : " الأربعة الأول " إشارة إلى القسم الأول . وبدأ بالواو لأنها أصل حروف العطف ؛ لأنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب فى الأعرف فيما حكاه أبو على(٢) والسيرافى

وقال ابن بابشاذ(٣) : هو مذهب البصريين – مطلقا – وأكثر الكوفيين(٤) .

ونقل عن الفراء(٥) والكسائى وثعلب(٦)أنها تفيد الترتيب(٧) ، وإليه ذهب بعض(٨) الفقهاء

احتج من قال بأنها للجمع المطلق بوجوه سمعية واستدلالية :

أما السمعية : فبقوله – تعالى – حكاية عن الكفار : " **إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا** "(٩) أى : نحيا فى الدنيا ونموت لأنهم لا يقولون بالحياة للبعث .

وقوله – تعالى - : (**يامريم اقنتى لربك واسجدى واركعى**) (١٠) فقدم السجود على الركوع.

وقوله : " **وادخلوا الباب سجدا وقوله حطة**(١١) " وفى الأخرى :

" **وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا** "(١٢) والقصة واحدة .

---

(1) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٥٩ ، اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٤١٧/١ ، شرح اللمع للواسطى ص١١٦ ، ١١٧ ، شرح الأشمونى ٩٧/٢ ، ٩٨ ، الهمع ١٥٦/٣ ، البحر المحيط ٤٧٧/٢ ، ٤٧٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨ ، ٩٣ ، الجنى الدانى ص١٥٩ .

(2) ينظر : الإيضاح ص٢٩٥ .

(3) ينظر : شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص١٠٣ .

(4) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٥٩ ، رصف المبانى ص٤١١ ، اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٤١٧/١ ، ٤١٨ ، الجنى الدانى ص١٥٩ .

(5) هذا النقل مخالف لما ذهب اليه فقد نص على أن الواو لا ترتب كما هو مذهب البصريين ينظر كتابه معانى القرآن ٣٩٦/١

(6) ما نقل عن ثعلب يخالف ما نص عليه من أن الواو لا ترتب . ينظر : مجالس ثعلب ق٢ ص٣٨٦ ت "هارون " ط ٤ دار المعارف .

(7) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٥٩ ، مغنى اللبيب ٤٠٩/٢ ، الجنى الدانى ص١٥٩ .

(8) هو الإمام الشافعى ينظر : الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار لابن عبد البر ١٨٥/١ ت على النجدى ناصف ط المجلس الأعلى .

(9) سورة : الأنعام آية (٢٩) .

(10) آل عمران الآية (٤٣) .

(11) البقرة آية (٥٨) .

(12) الأعراف الآية : (١٦١) .

وقول الشاعر :

أغلى السباء بكل أدكن عاتق   أو جونة قدحت وفض ختامها[١]

والقدح بعد الغض .

وأما الاستدلالية : فلأنها لو جعلت للترتيب – مع كون الفاء وثم يدلان عليه – للزم منه بطلان ما يدل على الجمع من غير ترتيب مطلقا[٢] .

ولأنها تستعمل فى موضع لا يصح فيه الترتيب[٣] نحو : المال بين زيد وعمرو؛ لأن " بين " تقتضى التفريق حسا .

ولذلك يمتنع دخول الفاء فيه ، ولأنه يقال : " اختصم زيد وعمرو ، وتقاتل خالد وبكر ، فلو كانت فيه للترتيب للزم وقوع الفعل من فاعل واحد وهو محال ، لأن التفاعل والافتعال لا يصح من فاعل واحد بدليل امتناع دخول الفاء وثم كما مر .[٤] " **أ هـ**

التحليل والتعليق

تحدث ابن القواس فى النص السابق عن معنى الواو العاطفة فذكر أن العلماء قد انقسموا إزاء ما تفيده الواو إلى طائفتين : طائفة شملت البصريين وأكثر الكوفيين وقد ذهبوا إلى أنها لمطلق الجمع ، وأخرى تضم بعض الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها للترتيب . وبين ابن القواس أن مذهب البصريين – أصحاب القول الأعرف – قد استدلوا لصحة قولهم بعدة أدلة سمعية وقياسية .

---

(1) البيت من الكامل وقائله لبيد بن ربيعة العامرى من معلقته التى مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها   بمنى تأبدعولها فرجامها

ينظر الديوان ص٣١٤ ، أسرار العربية ص١٥٩ ، سر الصناعة لابن جنى ٦٣٢/٢ ، شرح المفصل ٩٢/٨ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٧٧٧/١ اللسان مادة (ق د ح ، ع ت ق ، د ك ن) والسباء : شراء الخمر وأغلى السباء : اشترى الخمر بالغلاء ، والأدكن : الذق الأغبر ، والعاتق من الخمر : الخالص الذى لم يخلط بغيره . والجونة : الخابية المطلية بالقار ، وقد حدت أى غرقت . فض ختامها : أى كثر طينها الذى يكون كالختم عليها والبيت شاهد على عدم الترتيب فى الواو وذلك لتقديم ما هو آخر على ما هو أول فى قوله : قدحت وفض ختامها إذ القدح أى الغرف يكون بعد فض الخاتم فلو أن الواو للترتيب لقال : فض ختامها وقدحت .

(2) ينظر : شرح ألفية ابن معطى ٧٧٨/١ .

(3) ينظر : أسرار العربية ص١٦٠ ، الإيضاح لأبى على الفارسى ص٢٩٥ ، المقتصد فى شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر ٩٣٧/٢ .

(4) شرح الكافية ص٨٨٠ ، ٨٨١ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ٧٧٦/١ ، ٧٧٧ .

وسيتضح بالتحليل تفصيل هذا الخلاف وحجة أصحاب كل من الفريقين وردود أصحاب القول الراجح وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى:

القول الأول :

لجمهور البصريين وأكثر الكوفيين فهؤلاء يرون أن الواو العاطفة لمطلق الجمع وليست للترتيب ، فهى تعطف الشيئ على مصاحبه نحو قوله – تعالى - : " **فأنجيناه وأصحب السفينة** "[١] وعلى سابقه نحو قوله – تعالى – : " **ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم** "[٢] كما تعطفه على لاحقه كقوله – تعالى – : " **كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك** "[٣]

وكذلك الحال إذا قلت : قام زيد وعمرو أحتمل ثلاثة أوجة فقد يكونا قاما معا فى وقت واحد ، أو أن يكون المتقدم قام أولا أو العكس بأن يكون المتأخر هو الذى قام أولا ، وهذه الواو لا دليل فيها على تعين وجه من هذه الأوجه وإنما الواضح أن جميع الاحتمالات قائمة . [٤]

قال سيبويه :

(............... قالواو لم ترد فيها هذا المعنى ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد وعمرو لم يكن فى هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد . [٥])

وإلى هذا القول ذهب الفراء فى معانيه على العكس ما نسب إليه من القول بأنها للترتيب ، فقد قرر ما ذهب إليه سيبويه بقوله :

(فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر . فإذا قلت : زرت عبد الله وزيدا فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة .... [٦])

---

(1) سورة : العنكبوت آية (١٥) .

(2) سورة الحديد آية (٢٦) .

(3) سورة الشورى آية (٣) .

(4) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٨٩/٤ ، معنى اللبيب ٤٠٨/٢ ، حاشية الشمنى على المعنى ١٠٤/٢ ، الجنى الدانى ص١٥٨ ، لباب الأعراب للأسفراييني ص٣٩٦ ، شرح الألفية للمكودى ص٢٠٢ ، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزرى ص٣٣٧ ، التصريح ١٣٥/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٧١ ، حروف المعانى للزجاجى ص٣٦ .

(5) الكتاب ٢٩١/١ .

(6) معانى القرآن للفراء ٣٩٦/١ .

كما أن " أبا العباس المبرد " قد قرر حقيقة هذه الواو بأنه ليس فيها دليل على أيهما كان أولا بقوله : (وليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ... [١]) .

وعلى الرغم مما نسب إلى أبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب من أنه من القائلين بأنها للترتيب – كما سيأتي بيانه في القول التالي – إلا أنه بالرجوع إلى مجالسه وجدت أنه من القائلين بأنها لمطلق الجمع .

قال أبو العباس : (إذا قلت : قام زيد وعمر فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد وإن شئت كان بمعنى التأخير وإن شئت كان قيامها معا .... [٢]) .

وبمثل هذا قال الزجاج[٣] ، وابن السراج[٤] ، وأبو علي الفارسي[٥] ، وابن جني[٦] ، والصيمري[٧] ، والنيلي[٨] ، والزمخشري[٩] ، والعكبري[١٠] ، وعبد القاهر الجرجاني[١١] ، والواسطي[١٢] ، والتبريزي[١٣] ، والأسفراييني[١٤] ، وابن الخباز[١٥] ، وابن معطي[١٦] ، وابن الحاجب[١٧] ، والأنباري[١٨] ، والسهيلي[١٩] والخوارزمي[٢٠] ،

---

(1) المقتضب ١٤٨/١ .
(2) مجالس ثعلب القسم الثاني ص٣٨٦ تحقيق (هارون) ط٤ دار المعارف .
(3) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤١٠/١ .
(4) ينظر : الأصول ٥٥/٢ .
(5) ينظر : الإيضاح ص ٢٩٥ .
(6) ينظر : اللمع ص١٧٨ .
(7) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٣١/١ .
(8) ينظر : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ق٢ ج١ ص٧٤٦ .
(9) ينظر : المفصل في علم العربية ص٣٠٤ .
(10) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٧/١ .
(11) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٧/٢ ، ٩٣٨ .
(12) ينظر : شرح اللمع ص١١٦ ، ١١٧ .
(13) ينظر : شرح اللمع ص٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(14) ينظر : لباب الإعراب ص٣٩٦ .
(15) ينظر : شرح اللمع ص٢٨٤ .
(16) ينظر : الفصول الخمسون ص٢٣٦ .
(17) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٧٩/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ .
(18) ينظر : أسرار العربية ص١٥٩ .
(19) ينظر : نتائج الفكر ص١٩٦ .
(20) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ص٢٨٦ .

والرضى[١] ، وابن يعيش[٢] ، وابن أبى الربيع[٣] ، وغيرهم[٤] .

احتج هؤلاء لقولهم بالسماع والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : " **وادخلوا الباب سجدا وقولو حطة** "[٥] وقال فى آية أخرى : " **وقولوا حطة وأدخلوا الباب سجدا** "[٦] والقصة واحدة فلولا أن الواو لا ترتب لم يجز هذا لتناقد القولين[٧] .

وقوله تعالى " **فكيف كان عذابى ونذر** "[٨]

فلو كانت الواو مرتبة لتقدم النذر ؛ لأنه أولا قبل العذاب بدليل قوله تعالى : " **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا** "[٩] وقوله تعالى : " **يا مريم اقنتى لربك وأسجدى وأركعى مع الراكعين** "[١٠] وشرعها يقدم الركوع على السجود[١١] .

ومما يدل على أن الواو لا تقضى الترتيب أنه لما نزل قوله تعالى :

" **إن الصفا والمروة من شعائر الله**[١٢] " قال الصحابة : **بأيهما نبدأ يارسول الله ؟** قال – صلى الله عليه وسلم - : " **ابدأوا بما بدأ الله به**[١٣] " فلو كانت الواو تقتضى الترتيب لم يسألوا عن ذلك[١٤] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية ٣٨٦/٤ .

(2) ينظر : شرح المفصل ٩٠/٨ ، ٩١ .

(3) ينظر : البسيط فى شرح الجمل ٣٣٥/١ ، الملخص فى ضبط قوانين العربية ٧٥٢/١ .

(4) كـ ابن خروف فى شرح الجمل ٣٢١/١ ، المالقى فى الرصف ص٤١١ ، ابن عقيل فى المساعد ٤٤٤/٢ وابن عصفور فى شرح الجمل ٢٢٦/١ .

(5) سورة : البقرة آية (٥٨) .

(6) سورة : الأعراف آية (١٦١) .

(7) ينظر : اللباب للعكبرى ٤١٧/١ ، شرح اللمع للواسطى ص١١٦ ، شرح الكافية للرضى ٣٩٠/٤ .

(8) سورة : القمر آية (١٦) .

(9) سورة : الإسراء آية (١٥) .

(10) سورة : آل عمران آية (٤٣) .

(11) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٥٩ ، شرح المفصل ٩٢/٨ .

(12) سورة البقرة : آية ١٥٨ .

(13) الحديث أخرجه الدار قطنى فى سننه (كتاب الحج) باب المواقيت ٢٥٤/٢ عن جابر – رضى الله عنه – وينظر سنن الدار قطنى / ط دار المحاسن للطباعة .

(14) ينظر : البسيط لابن أبى الربيع ٣٣٥/١ .

ومما جاء فى الشعر قول أمية بن أبى الصلت :

فملتنا أننا المسلمون　　　على دين صديقنا والنبى(١)

فلو كان الواو للترتيب لقدم النبى – صلى الله عليه وسلم – على الصديق لشرفة وعلو منزلته(٢)

وقول حسان بن ثابت :

بها ليل منهم جعفر وابن أمه　　　على ومنهم أحمد المتخير(٣)

فلو كانت للترتيب لقدم النبى – صلى الله عليه وسلم – على جعفر وابن أمه .

وقول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بجوزه　　　وأردف أعجازاً وناء بكلكل . (٤)

فلو أن الوا للترتيب لقدم " الكلكل " وهو الصدر ثم " الجوز " وهو الوسط ثم الأعجاز " وهى المؤخرة(٥) .

وقول الآخر : أغلى السباء بكل أدكن عاتق　　أوجونة قدحت وفض خاتمها(٦)

ومن غير السماع :

أن الواو تقع فى موقع يمتنع فيه الترتيب ، وذلك نحو قولك : المال بين زيد وعمرو ولو قلت : " فعمرو بالفاء لم يجز ، لأن " بين " هنا تقتضى أكثر من واحد ،

---

(1) البيت من المتقارب نسبه ابن عصفور لأميه بن أبى الصلت وليس فى ديوانه ينظر : شرح الجمل ٢٢٧/١ ونسبه المبرد فى الكامل ١١,١/٣ للصلتان العبدى تحقيق محمد أحمد الدالى ط مؤسسة الرسالة . الأولى

(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ .

(3) البيت من الطويل وقائله حسان بن ثابت ، ينظر الديوان ص٢٢٤ تحقيق سيد حنفى حسين ط دار المعارف وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/١ .

(4) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر ينظر : الديوان ص١٨ تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم ط دار المعارف ، ابن عصفور فى شرح الجمل ٢٢٧/١ وينظر : اللسان مادة " كلل " ، معجم شواهد العربية لـ " هارون ٣٠٤/١ ، المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية أميل يعقوب ٧٨٨/٢ . و " حوزه : وسطه ، وناء بكلكل : أى نهض بصدره وفيه تقديم وتأخير .

(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ .

(6) البيت سبق تخريجه ص

وكذلك قولك : سيان زيد وعمر ، واختصم زيد وعمر فالفاء لا تصلح مع الفعل " سيان و " اختصم " ؛ لأن ذلك مما يقع بين اثنين[١] .

أن الواو فى العطف نظير التثنية والجمع إذا اختلقت الأسماء واحتيج إلى الواو ، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع تقول : جاءنى زيد وعمر لتعزر التثنية .

فإذا اتفقت قلت : جاءنى الزيدان والعمران ، والواو الأصل ، وإنما يذهبون إلى التثنية للإيجاز والاختصار من ذكر الاسمين ، وعطف أحدهما علـــى الآخـــر ، فـــإذا اختلف الاسمان اضطرهم ذلك إلى العطف بالواو ؛ لأن التثنية لا تمكن مع إخلافهما . وإذا كان العطف بالواو نظير التثنية وجب أن يثبت له ما تفيده التثنية التى لا تفيد سوى الاجتماع[٢] .

إن " الفاء " و " ثم " تدلان على الجمع والترتيب ، وكون الواو كذلك أيضا يلزم منه بطلان ما يدل على الجمع من غير ترتيب[٣] .

كما أنه مما يدل على أن الواو لمطلق الجمع من غير ترتيـــب : أنـــك تقـــول : جاءنى زيد وعمرو بعده ، فلو كانت للترتيب لكان قولك بعده تكريرا ، ولكان إذا قلت : جاءنى زيد اليوم وعمرو أمس متناقضاً ؛ لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليـــه أمس من قبل : أن الواو ترتب الثانى بعد الأول ، وأمس تدل على تقدمه[٤] .

أضف إلى ما تقدم أن الواو تمتنع من أن تقع فى موضع يجب فيه الترتيب ، ولـــو كانت مرتبة كالفاء ما امتنعت أن تقع فى جواب الشرط الذى يكون مرتبا على الـــشرط ، والفاء هى التى تقع فيه . وفى هذا دلالة واضحة على أن الواو لا ترتيب فيها[٥] .

كما أنه لا يجوز : لاتدن من الأسد ويأكلك ، وإنما يتعين فيأكلك بالفاء فى جـــواب مـــا كان الأول سببا له[٦] .

---

(1) ينظر : اللباب ٤١٧/١ ، أسرار العربية ص١٦٠ ، الإيضاح ص٢٩٥ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٣٧/٢ ، شرح المفصل ٩١/٨ ، ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٢٨٦ .

(2) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٤١٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٨ .

(3) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ص٨٨٠ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٧٧٨/١ .

(4) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٣٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨ .

(5) ينظر : اللباب ٤١٧/١ ، ٤١٨ .

(6) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق٢ ج١ ص٧٤٧ ، الارتشاف ٤١٤/٢ .

القول الثانى :

وذهب قوم من النحاة الكوفيين إلى أن الواو للترتيب(١) .

وهو منقول عن قطرب والكسائى وابن درستوريه والفراء وثعلب وأبى عمرو الزاهد(٢)وعلى بن عيسى الربعى(٣) وهشام وأبى جعفر الدينورى(٤) والإمام الشافعى ولكن المنقول عن هشام والدينورى . أن الواو لها معنيان : معنى اجتماع فلا نبالى بأيهما بدأت نحو : أختصم زيد وعمرو . ومعنى اقتران بأن يختلف الزمان ، فالمتقدم فى الزمان يتقدم فى اللفظ(٥) .

احتج هؤلاء بالآتى :

دلالتها على الترتيب فى قول الله تعالى : " **إذا زلزلت الأرض زلزالها**(٦) **وأخرجت الأرض أثقالها** " وقوله تعالى : " **يأيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم**(٧) "

فمن المعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال ، والسجود فى الشرع لا يكون إلا بعد الركوع(٨) .

---

(1) ينظر : اللباب ٤١٧/١ ، ٤١٨ ، رصف المبانى ص٤١١ ، الجنى الدانى ص١٥٨ ، ١٥٩ ، معانى الحروف للرمانى ص٥٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ص٥٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٧٢ .

(2) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم اللغوى الزاهد كان من أكابر أهل الغة وأحفظهم لها أخذ عن أبى العباس أحمد بن يحى ثعلب وكان يعرف بغلام ثعلب . ولد سنة إحدى وستين ومائتين ، وتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة فى خلافة المطيع لله – تعالى - . ينظر : نزهة الألباء ص٣٧٦ – ٣٨٠ ، هدية العارفين ٤٢/٦ .

(3) هو : على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعى النحوى كان من أكابر النحويين ، أخذ عن أبى سعيد السيرافى ثم خرج إلى شيراز فأخذ عن أبى على الفارسى مدة طويلة نحو من عشرين سنة ، شرح كتاب الإيضاح للفارسى وكتاب الجرمى شرحا وافيا وألف كتابا حسنا سمى بالبديع ، توفى لعشرة بقين من محرم سنة عشرين وأربعمائة فى خلافة القادر بالله تعالى . ينظر : نزهة الألباء ص٣٤١ ، بغية الوعاة ١٨١/٢ ، كشف الظنون ٦٨٦/٥ .

(4) هو أحمد بن جعفر أبو على أحد النحاة المبرزين أخذ عن المازنى كتاب سيبويه بالبصرة وعن المبرد وكان يتخطى ثعلب وطلبته ويخرج إلى المبرد ليقرأ عليه . من تصانيفه : المهذب فى النحو ، وضمائر القرآن . توفى سنة تسع وثمانين ومائتين ينظر : البغية ٣٠١/١ ، هدية العارفين ٥٣/٥ .

(5) ينظر : الجنى الدانى للمرادى ص١٥٩ ، المغنى ٤٠٩/٢ ، معانى الحروف للرمانى ص٥٩ .

(6) سورة الزلزلة آية : (١ ، ٢) .

(7) سورة الحج آية : (٧٧) .

(8) ينظر : رصف المبانى ص٤١١ .

وبقول الله تعالى : " **شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم**[١] " فهذا كلام مرتب[٢] .

ويؤنس بهذا أيضا قوله تعالى : " **وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظهركم عليهم**[٣] " .

فلو أنه كف أيديهم قبل كف أيدى عدوهم ؛ لكان فى ذلك محنة لهم ومشقة عليهم[٤] .

وعلى هذا رد المالقى بأنه ليس فى هذا رد على البصريين ؛ لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب فى الوا فيلزمهم الرد بهذا ، ولكن الترتيب فيما يقع بحكم اللفظ من غير قصد له فى المعنى ، فليس الترتيب من الواو ، وإنما هو من أمر خارج عنها ؛ لأنها لو كانت موضوعة للترتيب لم تكن أبدا إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب فى بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم فى كلامه الذى هو به أعنى وبيانه أهم استحسانا لا إيجابا[٥] .

كما رد ابن عصفور على استشهادهم بآية الزلزلة بأن قولهم : " إن الواو مرتبة " من الخطأ ؛ لأن فهم ترتيب الزلزلة قبل إخراج الأرض أثقالها إنما هو من طريق المعنى وليس للواو دور فيه[٦] .

ومن أدلة الكوفيين أيضا ما جاء فى الأثر أن " سحيما عبد بنى الحسحاس " أنشد عن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه - :

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[٧]

---

(1) سورة : آل عمران آية : (١٨) .

(2) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٥٩ .

(3) سورة : الفتح آية : (٢٤) .

(4) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص٦٠ .

(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/١ ، رصف المبانى للمالقى ص٤١٢ .

(6) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢ .

(7) البيت من الطويل لـ " سحيم عبد بنى الحسحاس " ينظر الديوان ص ١٦ ت / د/ عبدالعزيز اليمنى ط الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ولم ينسبه سيبويه ينظر : الكتاب ٢٦/٢ وكذا ابن يعيش فى شرح المفصل ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ١٣٨ وبلا نسبه فى الإنصاف ١٦٨/١ وروايته: (غاديا) وينظر : التصريح ٨٨/٢ والمغنى ١٢٤/١ .

قال عمر : " **لو كنت قدمت الإسلام علىالشيب لأجزتــك** " فدل إنكاره على أن التأخير فى اللفظ يدل على التأخير فى المرتبة ولولا أنها للترتيب لاستوى عنده الأمران[(١)] .

ورده ابن يعيش بأنه لا دلالة فيه قاطعة بكون الواو للترتيب ؛ لأن إنكار عمــر على الشاعر قوله بعدم تقديمه الإسلام ، لما فيه من ترك الأدب لعدهم تقديم الإسلام فى الذكر وإن كان لا فرق بينهما[(٢)] .

وهناك بعض أدلة أخرى تولى ابن يعيش الرد عليها على نحو ما سبق[(٣)] .

وبالرغم مما سبق بيانه من مذهب سيبويه والذى جاء فى صريح عبارتــه فــى الكتاب أن الواو لا ترتيب فيها إلا أننى أجد أن أبا زكريا التبريزى قــد ذكــر أن مــن النحويين من يجوز الترتيب فى الواو مستدلا بعبارة لسيبويه فى كتابه[(٤)] .

قال فى شرحه للمع :

(ومن النحويين من يجوز فيها الترتيب ، ويستدل بقــول ســيبويه : " مــررت برجل وحمار " إن شئت جعلته مرورا واحدا ، وإن شئت مررت بالرجل ثم بالحمار ، أو بالحمار ثم بالرجل فقد جوز فى أحد أقسامها أن تكون مــررت بالرجــل أولا ثــم بالحمار إتباعا للفظ . "[(٥)]

وعبارة سيبويه لا تحمل سوى ما يدل على نفى الترتيب وإثبات مطلق الجمــع بينهما وهاك هى : " .... قولك : مرت برجل وحمار قبل : فــالواو أشــركت بينهما فىالباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى مــن الحمار ، كأنك قلت : مررت بهما .... وليس فى هذا دليل على أنه بدأ بــشئ قبل شيئ ولا بشيئ مع شيئ ، لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو والمبدوء به فى المرور عمرو ويجوز أن يكون زيدا ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما فى حال واحدة . "[(٦)]

---

(1) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص١١٨ ،، وشرح اللمع للتبريزى ص٢٢٤ .
(2) ينظر : شرح المفصل ٩٣/٨ .
(3) ينظر : شرح المفصل ٩٢/٨ ، ٩٣ .
(4) ينظر : شرح اللمع للتبريزى ص٢٢٤
(5) شرح اللمع ص٢٢٤ .
(6) الكتاب ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ .

وبعرض ما سبق من أدلة البصريين وأدلة الكوفيين والرد عليها فإننى أردت أن أوضح ما قرر ابن مالك من أن ما نسب إلى الكوفيين هم منه براء وإن كان مقولا .

قال ابن مالك :

" وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب وليس بمصيب لما تقدم من الدلائل. وأئمة الكوفيين . برآء من هذا القول لكنه مقول . "[١] كما ذكر موافقة الفراء لسيبويه ونفى صحة ما نسب له[٢] .

وتصديقا لما قرره ابن مالك فإنه سبق أن ذكرت ما ذهب إليه الفراء[٣] وثعلب[٤] من أنهما قد ذهبا إلى ما ذهب إليه سيبويه بأن الواو لا ترتيب فيها . ولا أرى داعيا لتكرار ما نصا عليه هنا ؛ لأنه قد سبق ذكر ذلك إبان عرض المذهب البصرى .

كما أن ابن أبى الربيع قد تكفل بالرد على ما نسب إلى الشافعى من كون الواو دالة على الترتيب

بقوله :" فمن ذهب إلى أن الواو تقتضى الترتيب فهو خطأ بين ولا ينبغى أن يعتقد أن الشافعى أخذ فرض ترتيب الوضوء من الواو لما بينه من أن الواو لا تقتضى لترتيب[٥]"

كذلك وضح الشمنى أن الشافعى لم ينص على إفادتها الترتيب وأنهم أخذوه من قوله بالترتيب فى الوضوء وهو أخذ ليس بصحيح على حد قوله[٦] .

وقد جزم ابن يعيش بنفى هذا القول عن كل من يوثق بعربيته فقال :

" ولا نعلم أحد يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب ...." [٧]

وانطلاقا مما سبق فإن قول البصريين قد حظى بتأييد الكثير من النحاة البصريين والكوفيين فتناقلوه فى مؤلفاتهم مؤيدين له ومستدلين على تأييدهم له بالأدلة

---

(1) شرح الكافية الشافية ٥٣٩/١ .

(2) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٣ ، ٣٥٠ .

(3) ينظر : معانى القرآن للفراء ٣٩٦/١ .

(4) ينظر : مجالس ثعلب القسم الثانى ص٣٨٦ .

(5) البسيط فى شرح الجمل ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ .

(6) ينظر : حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ١٠٤/٢ .

(7) شرح المفصل ٩١/٨ .

السماعية وغيرها مبينين أوجه القوة فيه ، معارضين وناقدين ما ذهب إليه بعض الكوفيين من القول بالترتيب ، واصفين إياه تارة بالضعف والفساد ، وتارة بالبطلان مبينين وجه الفساد والبطلان فيه بالأدلة القوية والحجج العقلانية ، بل امتد الأمر عندهم أن رأى بعضهم أنه لا يوجد من يقول بذلك ممن يوثق بعربيته ، وبذلك يكون اختيار ابن القواس لقول البصريين اختيارا سديدا ينم عن بصيرة نافذة وعقلية نحوية ناضجة بنت اختيارها هذا على الأدلة السماعية والعلل المنطقية وهو أيضا ما أختاره وأوافق ابن القواس والنحاة عليه .

المبحث الرابع : حروف الإيجاب

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : " بلى " بين البساطة والتركيب

المسألة الثانية : حقيقة : " جير "

المسألة الأولى : " بلى " بين البساطة والتركيب

قال ابن القواس :

" بلى " حرف مفرد – على الأصح – موضوع لإيجاب النفى . أى : لنقض النفى ، وإثبات ما بعده . ولهذا لا تقع إلا بعد نفى ، خبرا كان ، أو استفهاما . "[١] **أهـ**

التحليل والبيان :

" بلى " حرف من الحروف الهوامل التى لا عمل لها وتختص بالوقوع فى جواب النفى ، سواء أكان النفى فى اللفظ ، أم فى المعنى . ودخوله على النفى إنما ليفيد إبطاله[٢]، سواء أكان النفى مجردا عن الاستفهام كقوله تعالى : " **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى** "[٣] ، أم كان مقرونا باستفهام حقيقى نحو قولك : اليس زيد بقائم ؟ فتقول : بلا ، أو مقرونا باستفهام توبيجى كقوله تعالى : " **أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى**[٤] " وقوله تعالى : " **أيحسب الإنسن أن لن نجمع عظامه** بلى "[٥] أو باستفهام تقريرى نحو قوله تعالى : " **ألم يأتكم نذيرا قالوا بلى** "[٦]

وللنحاة خلاف فيه من حيث كونه بسيطا أو مركبا .

تناول ابن القواس جانبا منه فى نصه السابق ، فاقتصر على المختار عنده ، وهو كونه حرفا بسيطا مفردا ، لا تركيب فيه دون إشارة منه إلى القول الآخر .

وسيتضح بالتحليل أقوال النحاة فيه ، وموقفهم والباحث من اختيار ابن القواس السابق على النحو التالى :

أولا : القول بالبساطة :

ذهب إليه جماعة من النحاة منهم : ابن هشام[٧] ، وأبو حيان[٨] ، والمرادى[٩]

---

(1) شرح الكافية ص٨٩٩ وينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١١٣١/٢ .

(2) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٨ ، المغنى ١٣١/١ ، الجنى الدانى ص٤٢٠ ، شرح الكافية للرضى ٤٣٧/٤ ، معانى الحروف للرمانى ص١٠٥ .

(3) سورة : التغابن من الآية (٧) .

(4) سورة : الزخرف من الآية (٨٠) .

(5) سورة : القيامة من الآية (٣ ، ٤) .

(6) سورة : الملك من الآية : (٨ ، ٩) .

(7) ينظر : المغنى ١٣١/١ .

(8) ينظر : الارتشاف ٢٦١/٣ .

(9) ينظر : الجنى الدانى ص٤٢٠ .

وابن عقيل[1] ، والسيوطى[2] . فهؤلاء يرون أنها حرف ثلاثى الوضع مرتجل، والألف فيه من نسج الكلمة ، وأصل من أصولها .

قال أبو حيان :

(وأما " بلى " : فهو حرف ثلاثى الوضع مرتجل ، والألف من نسج الكلمة .[3])

وقال السيوطى :

(بلى حرف مرتجل ..... أصلى الألف[4])

وبمثل هذا القول قال المرادى[5] ، وابن هشام[6] ، وابن عقيل[7] .

وهذا القول اختاره : الرضى[8] ، وابن القواس[9] .

قال الرضى :

(والأولى كونها حرفا برأسها .)[10]

ثانيا : القول بالتركيب

قال به أبو زكرياء الفراء[11] ، وابن فارس[12] ، والسهيلى[13] .

وهؤلاء اختلفوا فى أصل تركيبها :

فذهب الفراء ، وابن فارس إلى أن الأصل فيها : " بل " التى هى كلمه عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفا يصلح فيها الوقوف عليها[14] .

---

(1) ينظر : المساعد ٢٣٢/٣ .

(2) ينظر : الهمع ٧١/٢ .

(3) الارتشاف ٢٦١/٣ .

(4) الهمع ٧١/٢ وينظر الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١٦٠/١ ط دار نهر النيل للطباعة والنشر .

(5) ينظر : الجنى الدانى ص٤٢٠ .

(6) ينظر : المغنى ١٣١/١ .

(7) ينظر : المساعد ٢٣٢/٣ .

(8) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٣٨/٤ .

(9) ينظر : شرح الكافية ٨٩٩ وشرح ألفية ابن معطى ١١٣١/٢ .

(10) شرح الكافية ٤٣٨/٤ .

(11) ينظر : معانى القرآن ٥٢/١ ، ٥٣.

(12) ينظر : الصاحبى ص١٠٣ وابن فارس هو : أحمد بن فارس بن محمد بن حبيب أبو الحسين اللغوى القزوينى كان نحويا على طريقة الكوفيين . أخذ عن أبيه وعن إبراهيم بن سلمه القطان ، وعنه أخذ البديع الهمذانى وكان كريما جوادا . صنف : المجمل فى اللغة ، فقه اللغة ، مقدمة فى النحو ، الانتصار لثعلب . توفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بالرى . ينظر : بغية الوعاة ٣٥٢/١ ، هدية العارفين ٦٨/٥ .

(13) ينظر : أمالى السهيلى ص٤٤ ، ٤٥ .

(14) ينظر : معانى القرآن للفراء ٥٢/١ ، ٥٣ ، الصاحبى ص١٠٣ ، شرح الكافية للرضى ٤٣٨/٤ .

قال الفراء فى قوله تعالى :

" بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته " **فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**[١] " :

(وضعت " بلى " لكل إقرار فى أوله جحد .... فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده ، فاختاروا " بلى " ، لأن أصلها كان رجوعا محضا عن الجحد إذا قالوا : ما قال عبد الله ، بل زيد ، فكانت " بل " كلمة عطف ، ورجوع لا يصلح الوقوف عليها : فزادوا فيها ألفا يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعا عن الجحد فقط ، وإقرارا بالفعل الذى بعد الجحد ، فقالوا : " بلى " فدلت على معنى الإقرار والإنعام ، ودل لفظ " بل " على الرجوع عن الجحد فقط .) [٢]

وبمثله قال ابن فارس إلا أن الألف عنده دليل على كلام منتظر بعدها . فإذا قلت: أما خرج زيد ؟ فتقول بلى ، وبل فهما رجوع عن الجحد ، والألف فى "بلى " دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد[٣] . **وقيل** : الألف زائدة للإيجاب يدل على ذلك لزوم كون ما قبلها منفيا أبدا[٤] .

وقيل هى للإضراب ، أو التأنيث بدليل إمالتها ، وكتابتها بالياء كالف حبلى ، والمراد بالتأنيث تأنيث اللفظ كالتاء فى : " ثمت " و " ربت "[٥] .

ويرى السهيلى[٦] أنه مركب من " بل " و " لا " التى للنفى .

قال السهيلى :(وأما " بلى " : فكلمه فيها لفظ " بل " التى للإضراب ، ولفظ " لا " التى للنفى ، فمن أجل ذلك لا تقع أبدا إلا إضرابا عن نفى ومن أضرب عن النفى فقد أراد الإيجاب كقول القائل : ليس العسل حلالا فتقول : بلى إضرابا منك عن نفيه لتثبت الحل ....) [٧]

وعلى كلا الرأيين فإن القول بالتركيب قول باطل ، لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولا معنى لها ، وأن القول الصحيح المختار هو أن تكون " بلى " حرفا بسيطا مفردا ، لا تركيب فيه ، لأنه الأصل ، ولا يعدل عنه إلا بدليل ، وحيث لا دليل على غيره ، فإن الرجوع إلى الأصل أولى بالإتباع .

وبهذا فإن ما اختاره ابن القواس هو الأولى بالاتباع .

---

(1) سورة : البقرة الآيه (٨١) .

(2) معانى القرآن ٥٢/١ ، ٥٣ ، وكلام الفراء لا يقطع بتركيبها وإنما هو تحقيق لمعناها وتفسير له . فزيادة الف على كلمة ليس دليل على تركيبها فـ " بلى " بمنزلة " بل " تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق ، وبل سبيلها أن تأتى بعد الجحد كقولك : ما قام أخوك بل أبوك . قال الجوهرى : " وإذا قال الرجل للرجل : ألا تقوم ؟ فقال له بلى . أراد بل أقوم فزادوا الألف على " بل " ليحسن السكوت عليها ، لأنه لو قال : بل . كان يتوقع كلام بعد بل ، فزادوا الألف ليزول عن المخاطب هذا التوهم .

(3) ينظر : الصاحبى ص١٠٣ .

(4) ينظر : الهمع ٧١/٢ .

(5) ينظر : حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ٢٣٦/١ .

(6) ينظر : أمالى السهيلى ص٤٤ ، ٤٥ .

(7) أمالى السهيلى ص٤٤ ، ٤٥ .

المسألة الثانية : حقيقة : " جير "

قال ابن القواس :

(وأما " جير " فحرف[١] فى الأظهر بمنزلة : " أجل " وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله :

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره[٢]

وبنيت على الكسر ، لأنه الأصل فى التقاء الساكنين ، ولم يراعوا فيها طلب الخفة كـ " أين " و " كيف " لقلة استعمالها . وقد تفتح طلبا للخفة . وقد يقسم بها نحو : جير لأفعلن ومعناه[٣] : حقا .

ومنهم من ذهب إلى أنها اسم[٤] بدليل تنوينها فيما حكاه الجزولى[٥] عن شيخة ابن برى[٦]

فى قول الشاعر :

وقائله أسيت ؟ فقلت جير أسى إننى من ذاك إنه[٧]

وعلة بنائها حينئذ إما حملا لها على الحرفية ، وإما لوقوعها موقع الفعل ؛ لأن معناها : أعترف وأقر فبنيت كما تبنى أسماء الأفعال[٨] .)[١] أ هـ

---

(1) هذا قول الرمانى والزمخشرى وابن هشام ينظر : معانى الحروف ص١٠٦ ، والمفصل ص٣١٠ ،المغنى ١٣٨/١ .

(2) البيت من الطويل بلا نسبة فى الإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٣/٢ ، المغنى ١٣٨/١ ، شرح الكافية للرضى ٣١٧/٤ ، وروايته فيه (أتيحت) ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٨ ، ١٢٤ ، المفصل ص٣١٠ ونسبه هارون فى معجم شواهد العربية ١٥٨/١ لـ " مضرس الأسدى " والفردوس : روضة باليمامة والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المتثلم والضمير فى دعاثره للحوض .

(3) ينظر : معانى الحروف ص١٠٦ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٨٩ ، المفصل ص٣١٠ ، شرح المفصل ١٢٤/٨ ، شرح الجمل لابن خروف ٥١٥/١ .

(4) هذا مذهب سيبويه ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، ١٥٢/٤ ، ١٥٣ .

(5) ينظر : المقدمة الجزولية ص٣٢٣ .

(6) هو : أبو محمد عبد الله بن أبى الوحش برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى الأصل المصرى الإمام المشهور فى علم النحو واللغة والرواية والدراية أخذ عن المعافرى ، عبد الله الرازى له حواش فائق على صحاح الجوهرى ابا فيها بالغريب ولد بمصر سنة ٤٩٩هـ وتوفى بمصرسنة ٥٨٢هـ ينظر : وفيات الأعيان ١٠٨/٣ ، ١٠٩ ط دار صادر بيروت ، والبغية ٣٤/٢ .

(7) البيت من الوافر ولم أقف على قائله وهو بلا نسبة فى شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١١٢٩/٢ ، المغنى ١٣٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٣١٨/٤ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، المقدمة الجزولية ص٣٢٣ ، رصف المبانى ص١٢٤ ، ١٧٧ ، الجنى الدانى ص٤٣٥ ، الهمع ٤٤/٢ ، ٧٢ ، اللسان (أسا) ومعجم شواهد العربية ٣٨٧/١ .

(8) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٢/٢ ، شرح ألفية ابن معطى ١١٢٨/٢ ، ١١٢٩ .

(1) شرح الكافية ص٩٠١ ، ٩٠٢ ، شرح ألفية ابن معطى ١١٢٨/٢ ، ١١٢٩ .

التحليل والتعليق :

فى هذا النص تحدث ابن القواس عن خلاف النحاة فى حقيقة : " جير " فبين فى قول له واختيار منه أنها حرف من حروف الجواب بمنزلة : " أجل " .

كما ذكر أن من النحاة من ذهب إلى أنها اسم . ولكل دليلة الذى اعتمد عليـه ، وسنده الذى استند إليه .

ولكى تتضح أدلة كل فريق فى صورة كاملة وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس السابق إليك تفصيل ما قاله النحاة فى هذه المسألة :

القول الأول : وهو القول بالحرفية :

وإليه ذهب جماعة من النحاة كالرمـانى[١] ، والزمخـشرى[٢] ، وابـن هـشام[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، والرضى[٥] ، والنيلى[٦] ، والعكبرى[٧] ، وابن خروف[٨] ، وابن مالـك[٩] ، والمرادى[١٠] .

فقد ذهب هؤلاء إلى أن " جير " حرف تصديق وإيجاب بمعنى " نعم " مثلها فى ذلك مثل " بلى " و " أجل " وإنما كسرت لالتقاء الساكنين ، ولم تخفف بالفتح كما خففت " أين " و " كيف " وذلك ؛ لأنه لم يكثر استعمالها كما كثر استعمالهما[١١] .

قال الزمخشرى : " ومن أصناف الحروف حروف التصديق والإيجـاب وهـى " نعم " و " بلى " و " أجل " و" جير " و" أى " و " إن " ....[١٢] "

---

(1) ينظر : معانى الحروف ص١٠٦ .

(2) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٣١٠ .

(3) ينظر : المغنى ١/١٣٨ .

(4) ينظر : الكافية ص٢٢٩ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٢٢ .

(5) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤/٣١٧ .

(6) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١ ج٢ ص٢٩٠ .

(7) ينظر : اللباب ٢/٩٤ .

(8) ينظر : شرح الجمل ١/٥١٥ ، ٥١٦ .

(9) ينظر : التسهيل ص١٥٤ ، شرح التسهيل ٣/٢١٩ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٦ .

(10) ينظر : الجنى الدانى ص٤٣٥ .

(11) ينظر : المفصل فى علـم العربيـة ص٣١٠ ، شـرح المفـصل لابـن يعـيش ٨/١٢٤ ، شـرح الجمـل لابن خروف ١/٥١٥ ، معانى الحروف للرمانى ص١٠٦ ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٩٠ ، شـرح ألفيـة ابن معطى لابن القواس ص٢/١١٢٨ .

(12) المفصل فى علم العربية ص٣١٠ .

وقال النيلى :

(أما جير : فحرف ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقائهما[١] .)

وقال الرمانى :

" .... وإنما كسرت لالتقاء الساكنين ، ولم تفتح حملا على " أين " و " كيف " ؛ لأنه لم يكثر استعمالها كما كثر استعمالهما . "[٢]

وقد تفتح راؤها تخفيفا[٣] كما فى قول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره[٤]

استدل هؤلاء على أنها حرف بمعنى " نعم " ، وليست اسما بمعنى : حقا بأمور :

١- أن كل موضع وقعت فيه " جير " يصلح أن تقع فيه " نعم " ، وليست كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه " حقا " فإلحاقها " بنعم " أولى[٥] . ولذلك وقعت فى جواب التصديق بمعنى نعم فى قول الشاعر :

متى تفخر ببيتك من معد يقل تصديقك العلماء جير[٦]

أى : تقول فى جوابك العلماء مصدقين لك : جير أى : نعم[٧] .

٢- أنها لما كانت شديدة الشبة بـ " نعم فى اللفظ والاستعمال بنيت ، ولو أنها وافقت " حقا " فى الإسمية لأعربت ، ولجاز أن يلحقها الألف واللام ، كما أن " حقا " كذلك .[٨]

٣- أنها لو لم تكن بمعنى " نعم " لم نعطف عليها فى قول بعض الطائيين :

---

(1) الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٨٩ .

(2) معانى الحروف ص١٠٦ .

(3) ينظر : المفصل ص٣١٠ .

(4) البيت سبق تخريجه ص

(5) ينظر : شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، الجنى الدانى ص٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(6) البيت من الوافر التام ولم أقف له على قائل وهو بلا نسبة فى أمالى الشجرى ٣٧٤/١ ، ٣٢٤/٢ ، وروايته فيه: " فى معد " ، الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٨٩ شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٤/١ ، ٣٢٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١ وروايته: (متى تنأى بقومك فى معد * تقل ....) ، اللسان (نأى) معجم الشواهد العربية ١٨٤/١

(7) ينظر : الصفوة الصفية ق١ ج٢ ص٢٨٩ ، ٢٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١ .

(8) ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٨ ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ .

أبى كرماً لا آلفا جير أو نعم بأحسن إيفاء وأنجز موعد(١)

٤ - ولم يؤكد " نعم " بها فى قول طفيل الغنوى :

وقلن على البردى أول مشرب نعم جير إن كانت رواء أسافله(٢)

ولا قوبل بها " لا " فى قول الراجز :

إذ تقول لا ابنة العجيرى تصدق لا إذا تقول جير(٣)

فهذا تقابل ظاهر(٤) .

ويرى ابن خروف : أن جير حرف تأكيد بمعنى " حقا " ولا تستعمل إلا فى القسم كإى بمعنى " حقا " فيقال : إى والله لأفعلن وجير والله بالفتح والكسر – ويقال : إى لأفعلن ، وجير لأفعلن والمقسم به محذوف(٥)

كما ذكر الرضى أنها تقوم مقام الجملة القسمية وهى حرف تصديق بمعنى " نعم " وذلك لما بينهما من تشابه . (٦)

قال الرضى :

(ويقوم مقام الجملة القسمية أيضا بعض حروف التصديق وهو " جير " بمعنى " نعم " والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول : " جير " لأفعلن كأنك قلت : نعم والله لأفعلن وهى مبنية على الكسر وقد تفتح كـ " كيف " وليس اسما بمعنى حقا ......) (٧)

كذلك ذكر ابن يعيش أن أكثر ما يستعمل فيه " جير " أن تكون مع القسم : فيقال : جير لأفعلن أى : نعم والله وهى عنده حرف بمعنى أجل ونعم(٨) .

---

(1) البيت من الطويل نسبه ابن مالك لبعض الطائيين فى : شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، وكذلك المرادى فى الجنى ص٤٣٤ ، وبلا نسبه فى الهمع ٤٤/٢ ، ومعجم شواهد العربية ١١٤/١ .

(2) البيت من الطويل ينظر : ديوانه ص٨٤ ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ ، الارتشاف ٤٩٤/٢ ، الجنى الدانى ص٤٣٤ الهمع ٧٢/٢ وروايته فى ٤٤/٢ : هى " أجل جير " ، وينظر : معجم شواهد العربية ٢٨٧/١ .

(3) هذا الرجز لم أقف على قائله وينظر : المغنى ١٣٨/١ وشرح التسهيل ٢١٩/٣ وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ والجنى الدانى ص٣٤٣ والهمع ٤٤/٢ ، ٧٢ ، ومعجم شواهد العربية ٤٧١/٢ وهو فى الجميع بلا نسبة .

(4) ينظر : شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، ٢٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(5) ينظر : شرح الجمل ٥١٥/١ .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣١٧/٤ .

(7) شرح الكافية ٣١٧/٤ .

(8) ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٨ .

وبحرفيتها قال التبريزى[١] والسلسيلى[٢] والجامى[٣] والأسفراييني[٤] وابن عقيل[٥] والسيوطى[٦] وصححه ابن مالك[٧] فقال :

(والصحيح أنها حرف بمعنى نعم ......)

ورد هذا القول ابن أبى الربيع ، وذكر أن مما يبطله : أنه قد سمع لحاق التنوين بـ " جير " والتنوين لا يلحق الحروف .[٨]

القول الثانى : وهو القول بالاسمية :

وإليه ذهب سيبويه[٩] ، والسيرافى[١٠] ، والمالقى[١١] وحكاه الجزولى[١٢] عن شيخه أبى محمد بن برى .

قال أبو حيان : (وأما جير فمذهب سيبويه أنها اسم .)[١٣]

استدل هؤلاء على اسميتها بشيئين :

أحدهما : أن معناها " حقا " وما حل من الألفاظ المشكلة فى الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية ، إلا إن قام دليل على حرفيته كـ " كاف " التشبيه التى معناها مثل . " وجير " لما كان بمعنى " حقا " حكموا له بالإسمية كما فى قول الشاعر:

لم يفعلوا فعل آل حنظلة　　　إنهم " جير " بئس ما ائتمروا[١٤]

فمعناها ها هنا : إنهم حقا بئس ما ائتمروا[١٥] .

---

(1) ينظر : شرح اللمع ص٦٤ .
(2) ينظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٦٩٩/٢ .
(3) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٦٨/٢ .
(4) ينظر : لباب الإعراب ص٢٩٢ .
(5) ينظر : المساعد ٣٢٨/٢ .
(6) ينظر : الهمع ٧٢/٢ .
(7) ينظر : التسهيل ص١٥٤ وشرحه ٢١٩/٣ .
(8) ينظر : الملخص ٥٣٨/١ ، البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٩٤٤/٢ .
(9) ينظر : الكتاب ٢٨٦/٣ ، ١٥٢/٤ ، ١٥٣ .
(10) ينظر : شرح الكتاب ١١٢/١ .
(11) ينظر : رصف المبانى ص١٧٦ .
(12) ينظر : المقدمة الجزولية ص٣٢٣ .
(13) الارتشاف ٤٩٤/٢ .
(14) البيت من البسيط وقائله امرؤ القيس ينظر : ديوانه ص١٣٢ ، معانى الحروف للرمانى ص١٠٦ ، رصف المبانى ص١٧٧
(15) ينظر : رصف المبانى للمالقى ص١٧٧ .

الثانى :

أنها قد نونت فى الشعر مراعاة لأصلها من الإسمية .[١]

حكى الجزولى عن ابن برى أنه استدل على أسميتها بتنوينها قال :

(وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها اسم التنوين وأنشدنا[٢] :

وقائلة أسيت فقالت جير   أسي إننى من ذاك إنه .[٣] "

فهذا التنوين وأن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا فى الأسماء التى أصلها التمكن ، كتنوين المنادى العلم فى قول الشاعر :

ضربت صدرها إلى وقالت   ياعديا لقد وقتك الأواقى[٤]

وقول الأخر :

سلام الله يامطر عليها   وليس عليك يامطر السلام[٥]

ولا يكون تنوين الضرورة فى فعل ، ولا حرف ، ولا فى متوغل فى البناء كالضمير إلا فى القوافى للترنم وليس من باب الضرورة . فصح بهذا أن " جير " اسم متمكن فى الأصل الا أنه قل استعماله إلا فى القسم ، كما ذكر ، فلا مدخل له فى الحروف[٦] .

وفى تفسيرهم لمعناها اختار المالقى[٧] أن يكون " اسما " بمعنى " حقا " فيكون مصدرا وتضمن معنى القسم .

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، الجنى الدانى ص٤٣٥ ، البسيط لابن أبى الربيع ٩٤٤/٢ ، رصف المبانى ص١٧٧ .

(2) البيت سبق تخريجه ص

(3) ينظر : المقدمة الجزولية ص٣٢٣ تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد ط١ مطبعة أم القرى بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

(4) البيت من الخفيف نسبه المبرد للمهلهل برواية : " رفعت " ينظر : ديوانه ص ٥٨ تحقيق طلال حرب ط دار صادر بيروت . أولى وينظر: المقتضب ٢١٤/٤ ، أمالى الشجرى ٩/٢ ، شرح المفصل ٨/١٠ ، رصف المبانى ص١٧٧ ، شرح شذور الذهب ص١١٢ ، شرح ابن عقيل ٢٦٣/٣ ، الهمع ١٧٣/١ ، اللسان (وقى) ، معجم شواهد العربية ٢٥٤/١ .

(5) البيت من الوافر للأحوص الأنصارى ينظر ديوانه ص ١٨٩ ، الكتاب ٢٠٢/٢ ، المقتضب ٢١٤/٤ ، شرح شذور الذهب ص١١٣ ، الأزهية فى علم الحروف للهروى ص١٦٤ ، التصريح ١٧١/٢ ، الهمع ١٧٣/١ ، شرح ابن عقيل ٢٦٢/٣ ، رصف المبانى ١٧٧ ، معجم شواهد العربية ٣٥٠/١ .

(6) ينظر : البيسط ٩٤٤/٢ ، رصف المبانى ص١٧٧ ، ١٧٨ .

(7) ينظر : رصف المبانى ص١٧٦ .

قال المالقى :

" .... وليست عندى جوابا ، وإنما هى اسم بمعنى : " حقا " مضمنه معنى القسم ، إذ هى عوض منه ، وفيها معنى التوكيد فتقول : " جير " لأفعلن كما تقول : حقا لأفعلن ، فهى كـ " عوض " فى قولهم : " عوض لأضربنك " وهى من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به ، فبنيت على حركة لالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين ." [١]

وقال أبو حيان فى هذا التفسير وعلة بنائها فيه :

(وقيل هى مصدر ، والمعنى : " حقا " لأفعلن ، وبنيت لقلت تمكنها ، لأنها لا تستعمل إلا فى القسم . [٢])

وقال الرضى :

(وبناؤها عندهم ، لموافقة " جير " الحرفية لفظا ومعنى . [٣]) .

وذكر النيلى أن علة بنائها عند من جعلها اسما ، أنها جارية مجرى " نعم " وبنوها على الكسر بعد الياء ، لأنها قليلة الأستعمال[٤] .

واستبعد ابن أبى الربيع[٥] هذا المعنى معللا لذلك بأن " حقا " لا يقع إلا على أن يكون منصوبا على الظرف . ألا ترى أنك لا تقول : حقا إنك منطلق بكسر الهمزة وإنما يقال : حقا أنك منطلق بفتحها وذلك أن " حقا " هنا بمنزلة عندى ومنزلة : فى علمى أنك منطلق ، وعندى أنك منطلق بفتح الهمزة تقول : حقا أنك منطلق وتقول : فى الحق أنك منطلق .

فلو كانت " جير " مصدرا لقلت : لأفعلن هذا جير ، كما تقول لأفعلن هذا حقا. ألا ترى أنك تقول : زيد منطلق حقا ، وزيد حقا منطلق ولا تقول : حقا زيد منطلق ، وإنما يقال حقا أن زيدا منطلق على تقدير : فى علمى أن زيدا منطلق[٦] .

---

(1) رصف المبانى ص١٧٦ .

(2) الارتشاف ٤٩٤/٢ ، وينظر : الملخص لابن أبى الربيع ٥٣٨/١ ، ٥٣٩ .

(3) شرح الكافية ٣١٧/٤ .

(4) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١ ج٢ ص٢٩٠ .

(5) ينظر : البسيط ٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ .

(6) ينظر : البسيط ٩٤٦/٢ .

ويرى بعضهم أن معناها : " أبدا " فهو ظرف وبنى لقلة تمكنه .[١]

قال أبو حيان :

(وقيل ظرف ، وبنى لقلة تمكنه ، وكأنه قال : لا أفعل ذلك أبدا .[٢])

وهناك قول ثالث فى معنى ونوع الاسمية فيها ذهب إليه ابن أبى الربيع[٣] وحكاه الرضى[٤] عن عبد القاهر الجرجانى ، أنها اسم للفعل : " أعترف " أو " أحقق " أو" أتيقن " لأفعلن كذا ، ثم حذف الفعل وجعل هذا اسما له ، كما فعل ذلك فى " شتان " " وهيهات " و " نزال " ، وما أشبههن من أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال يلحقها التنوين وكثير ما تفسر بالمصادر .

وعلة بنائه فى هذا الوجه : إما حملا له على " جير " الحرفية لموافقة له فى لفظه . وأصل معناه فى الحرفية التحقيق والإثبات ، وإما لوقوعه موقع الفعل ؛ لأن معناها : " اعترف و " أقر " فبنى كما تبنى الأفعال .[٥]

وقد شدد ابن أبى الربيع على إعجابه الشديد بهذا القول ، لأنه أعدل الأقوال فقال مبينا معناها واستعمالها وعلة بنائها :

" فأعدل الأقوال عندى القول الثانى : أن " جير " اسم فعل ، ويكون بناؤه كبناء أسماء الأفعال ، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، ولا تستعمل إلا فى القسم ولا يظهر معه القسم .[٦] "

وقد رد ابن هشام[٧] جميع هذه الأقوال ، فليس يصفو له سوى القول بأنها حرف جواب بمعنى " نعم " ، وهو ما اختاره ابن القواس[٨] ، وابن مالك[٩] ، وبه قال أكثر النحاة وذلك لأنها

---

(1) ينظر : الملخص لابن أبى الربيع ٥٣٩/١ ، الارتشاف ٤٩٤/٢ .
(2) الارتنشاف ٤٩٤/٢ .
(3) ينظر : البسيط ٩٤٤/٢ .
(4) ينظر : شرح الكافية ٣١٨/٤ .
(5) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٢٢/٢ ، شرح ألفية ابن معطى ١١٢٩/٢ .
(6) البسيط ٩٤٦/٢ .
(7) ينظر : مغنى اللبيب ١٣٨/١ .
(8) ينظر : شرح الكافية ص٩٠١ ، شرح ألفية ابن معطى ١١٢٨/٢ .
(9) ينظر : التسهيل ص١٥٤ ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ .

لو كانت اسما بمعنى حقا لكانت مصدرا ، ولو كانت بمعنى " أبدا " لكانت ظرفا ، وفي كلتا الحالتين كان يجب أن تعرب ، ويدخل عليها " ال " كما أن " حقا " كذلك[١] .

وأما استدلالهم بتنوينها فى قول الشاعر :

وقائلة : أسيت فقلت : " جير "   أسى إننى من ذاك إنه[٢]

فقد خرج على وجهين :

الأول : أن الأصل فى " جير " : " جير إن " إن بتأكيد " جير " بإن التى بمعنى: " نعم " ، ثم حذفت همزة " إن " وخففت إن بحذف نونها الثانية ، فلم يبق سوى نون واحدة فصارت " جير ". [٣]

وهذا الوجه استبعده الشمنى[٤] لأنه لم يثبت فى موضع من المواضع تخفيف إن التى بمعنى نعم ولا حذف .

الثانى : أن يكون شبه أخر النصف بآخر البيت ، فنون تنوين الترنم وهو مخفض بالاسم ووصل بنيه ، الوقف[٥] .

قال الشمنى وهذا التخريج ظاهر التعسف[٦] .

وذكر ابن مالك ، والمرادى أن الشاعر مضطر إلى ذلك[٧] .

وبهذا يتضح أن القول الأول هو القول الأولى بالإتباع ، وهو ما اختاره ابن القواس ، وإليه ذهب أكثر النحاة ، وهو ما اختاره وأرجحه .

---

(1) ينظر : المغنى ١/١٣٨ ، شرح التسهيل ٣/٢١٩ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٦ .

(2) البيت سبق تخريجه ص

(3) ينظر : المغنى ١/١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ ، الجنى الدانى ص٤٣٥ .

(4) ينظر : حاشية الشمنى على المغنى ١/٢٤٩ .

(5) ينظر : المغنى ١/١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ ، الجنى الدانى ص٤٣٥ .

(6) ينظر : حاشية الشمنى على المغنى ١/٢٤٩ .

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ ، الجنى الدانى ص٤٣٥ .

المبحث الخامس : حرف الردع

وفيه مسألة واحدة هي:

" كلا " بين البساطة والتركيب

" كلا " بين البساطة والتركيب

قال ابن القواس :

(" كلا " حرف مفرد على الأصح[١] .

وقيل : إنها مركبة إما من كاف التشبيه ولا النافية[2] . وإما من " ألا " التى للتنبيه و" لا " النافية . إلا أنه حذف ألف " لا " و " أدغم " اللام فى اللام وأبدل من الهمزة الكاف[3] . وهذا مع كونه على خلاف الأصل لا دليل عليه . "[4] أ هـ

<u>التحليل والتعليق</u> :

فى النص السابق صحح ابن القواس القول بالإفراد والبساطة فى " كلا " مبينا أن النحاة من النحاة من ذهب إلى أنها مركبة على خلاف فى أصل تركيبها ، وقد وضح ابن القواس ما يقوى اختياره لمذهب البساطة بأن القول بالتركيب على خلاف الأصل ، ولا دليل عليه .

وسيتضح بالتحليل بيان هذا الخلاف ، وأدلة أصحابه ، وموقف النحاة والباحث من اختيار ابن القواس على النحو التالى :

للنحاة فى بساطة " كلا " وتركيبها قولان :

الأول :

القول بالبساطة : وهو قول أكثر النحاة ونسبه أبو حيان[5] والمرادى[6] إلى جمهور النحاة فقال أبو حيان

" .... مذهب الجمهور أنها بسيطة[7] .

وبمثله قال المرادى .

وبه قال ابن فارس[8] فرد على ما ادعى التركيب فيها بقوله :

---

(1) هذا مذهب أكثر النحاة كابن فارس فى الصاحبى ص١١٨ ، والزجاجى فى اللامات ص١٦ .

(2) نسبه النحاة لثعلب ينظر : المغنى ٢١٢/١ ، الارتشاف ٢٦٢/٣ ، الهمع ٧٤/٢ .

(3) هو مذهب ابن العريف ينظر : رصف المبانى ص٢٨٧ .

(4) شرح الكافية ص٩٣٤ ، ٩٣٥ وينظر : شرح ألفية ابن معطى ١١٣٤/٢ .

(5) ينظر : الارتشاف ٢٦٢/٣ .

(6) ينظر : الجنى الدانى ص٥٧٨ .

(7) ينظر : الارتشاف ٣٦٢/٣ .

(8) ينظر : الصاحبى ص١١٨ .

(............ وهذا ليس بشئ . و " كلا " كلمة موضوعة لما كرناه على صورتها فى التثقيل . [1])

كما ذهب إليه الزجاجى[2] فذكر أن كلا حرف واحد واللام فيه مكررة مشددة . وهو حرف وضع للنفى والنهى . فمعناها الزجر ، والردع ، والنفى لدعوى مدع على أصح الأقوال . [3]

القول الثانى : وهو القول بالتركيب .

وإليه ذهب جماعة من النحاة ، ونسب لثعلب[4] وابن العريف[5] وقد اختلفا فى أصل تركيبها على مذهبين :

المذهب الأول :

أنها مركبة من كاف التشبيه و " لا " النافية التى للرد[6] .

وهذا القول نسبه ابن هشام[7] وأبو حيان[8] والمرادى[9] والموزعى[10] لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

قال ابن هشام :

(كلا مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه و " لا " النافية . قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين . [11])

---

(1) ينظر : الصاحبى ص١١٨ .
(2) ينظر : اللامات ص١٦ تحقيق مازن المبارك ط دار صادر بيروت .
(3) هو قول سيبويه والجمهور وأكثر البصريين ينظر هذا الخلاف فى المغنى ٢١٢/١ ، الجنى الدانى ص٥٧٧ ، شرح المفصل ١٦/٩ ، الارتشاف ٢٦٢/٣ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى للموزعى ص٢٧٤ ، رصف المبانى ص٢١٢ .
(4) ينظر : المغنى ٢١٢/١ ، مصابيح المغانى فى حروف المعانى ص٢٧٤ ، الهمع ٧٤/٢ .
(5) نسبه إليه المالقى ينظر : رصف المبانى ص٢١٢ وابن العريف هو : الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبى المعروف بابن العريف النحوى كان نحويا مقدما فى المسائل حافظا للرأى خرج إلى مصر ورأس بها توفى سنة سبع وستين وثلثمائة هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢٥٧/١ .
(6) ذهب إليه أحمد بن يحيى ثعلب ولم أقف عليه فيما يتسر لى من مؤلفاته ونسبه إليه ابن هشام فى المغنى ٢١٢/١، السيوطى فى الهمع ٧٤/٢ .
(7) ينظر : المغنى ٢١٢/١ .
(8) ينظر : الارتشاف ٢٦٢/٣ .
(9) ينظر : الجنى الدانى ص٥٧٨ .
(10) ينظر : مصابيح المغانى فى حروف المعانى ص٢٧٤ .
(11) المغنى ٢١٢/١ .

وذكر الموزعى[1] أن هذا التركيب عند ثعلب راجع إلى أن العرب إذا قللت قالت : " هو كلا ولا " واستشهد لهذا بقول الشاعر :

أصاب خصاصة فبدا كليلا كلا وأنغل سائره انغلالا[2]

المذهب الثانى :

أنها فى الأصل مركبة من " كل " و " لا " ونسبه المالقى[3] لابن العريف قال : (وهى بسيطة عند النحويين إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من " كل " و " لا " .) [4]

وذكر ابن القواس القول الثانى فى تركيبها وهو أنها مركبة من " ألا " التى للتنبيه و " لا " النافية وهو قول لم أقف عليه عند أحد من النحاة – فيما أعلم – جاء ذلك فى قوله : " .... وإما من " ألا " التى للتنبيه و " لا " النافية إلا أنه قد حذف ألف "لا " وأدغم اللام فى اللام وأبدل من الهمزة الكاف "[5]

ويبدو أنه هو نفس قول ابن العريف بعد الحذف والتعديل لأن " ألا " حين تحذف الألف وتقلب الهمزة كاف تصير كل ثم تدغم اللام فى اللام .

وقد لاقى ادعاء التركيب فيها رد كثير من النحاة عليه ورفضهم له فابن فارس عبر عن رده لهذه الدعوى بقوله :

(وزعم ناس أن أصل " كلا " : " كلا " و " لا " .... وهذا ليس بشئ [6])

كما أن المالقى قد رد على ابن العريف ما زعمه من أنها مركبة من " كل " و " لا " بأن ما زعمه كلام خلف وفاسد ، وذلك لأن كل لم يأتى لها معنى فى الحروف

---

(1) مصابيح المغانى ص٢٧٤ .

(2) البيت من الوافر ولم ينسبه ابن فارس فى الصاحبى ص١١٨ وكذلك عند الموزعى ص٢٧٤ وهو لذى الرمة ينظر ديوانه ص٦٩ وينظر : تاج العروس ٤٤٢/١٠ وقوله : كليلا : أى ضعيفا أى لا يبين ضوءه وأنغل انغلالا:أى : دخل فى السحاب .

(3) ينظر : رصف المبانى ص٢١٢ .

(4) ينظر : رصف المبانى ص٢١٢ .

(5) شرح الكافية ص٩٣٥ .

(6) الصاحبى ص١١٨ .

، فلا سبيل إلى إدعاء التركيب من أجل " لا " إذ لا يدعى التركيب إلا فيما يـــصح لـــه معنى فى حال الإفراد ، فهذا كلام لم يوافق فيه أحدا ممن أدعى التركيب فى غيره[1] .

ولم يكن ابن القواس بأقل من سابقيه فى رفض دعوى التركيب ، فقـــد اختـــار القـــول بالبساطة وصححه ، ورد على من ادعى التركيب بأن دعوى التركيب فيها على خلاف الأصل ، لأن الأصل هو البساطة وحيث إنه على خلاف الأصل كان ينبغى أن يوجـــد دليل على هذه الدعوى ، وحيث لا دليل عليها فإنها باطلة ، والقول بها باطل وهذا مـــا أختاره وأميل إليه وأتفق مع ابن القواس فى وقوع الاختيار عليه .

---

(1) ينظر : رصف المبانى ص٢١٢ وينظر : الجنى الدانى ص٥٧٨ ، ٥٧٩ .

القسم الثاني
(دراسة الاختيارات)
ويشمل

الفصـل الأول : منهجه فى الاختيارات

الفصل الثانى : مصادره فى اختياراته

الفصل الثالث : أصول النحو فى اختياراته

الفصل الرابع : اتجاهه النحوى وموقفه من النحويين

الفصل الخامس: ابن القواس واختياراته فى الميزان

الفصل الأول
منهجه فى الاختيارات

منهجه فى الاختيارات

كان لشخصية ابن القواس القوية ، وثقته بعلمه أثره الواضح فى اختياراته ، وصدور أحكامه على آراء النحاة سواء أكان بصتحها ، واختياراها ، أم كان بتضعيفها ، وردها ، وشرح وجه فسادها ، فجاءت أحاكمه كلها صريحة ، وواضحة ، ومباشرة لا غموض فيها ، ولا التواء .

فقد عبر عن اختياراته بالأصح والأظهر ، والأولى ، والأقوى ، والأوجه ، إلى غير ذلك من الأساليب التى استخدمها فى الدلالة على ترجيحه ، واختياره لقول مامن الأقوال معللا فى أغلب الأحيان لما قضى بصحته ، وأظهر يته ، وأولويته ، ووجاهته على غيره من الآراء الأخرى .

كما عبر عن الرأى الذى لم يختره ، بأنه ضعيف أو أنه خطأ أو أنه باطل ، أو أنه لا حجة فيه ، ولا يخفى ضعفه ، أو فساده ظاهر . إلى غير ذلك من العبارات التى استعمالها لرد غير ما اختاره ، ورجحه من الآراء مع ذكر الأسباب التى بنى عليها حكمه بالضعف ، والخطأ ، والبطلان إلى غير ذلك .

وقد اختلف منهج ابن القواس ، وتنوعت أساليب اختياراته خلال عرضه للقضايا النحوية ، ومناقشته لها على النحو التالى :

أولا : أن يذكر المذهب الذى يختاره ويغفل ما سواه :

قد يكتفى ابن القواس فى عرضه للقضية بذكر القول المختار عنده مشيرا إلى صحته ، وقد يعلل لذلك متغافلا ما عداه من الأقوال الأخرى فى القضية ، وكأنه يريد بذلك أن يقدم للقارئ ما يريد له أن يأخذ به من الأقوال ؛ لأنه أصحها وليس له أن يشغل ذهنه بغيره .

وهذه بعض النماذج التى تبرهن على ذلك :

قال فى اختياره للقول بلزوم وصف مجرور " رب " :

" ...... ولها أحكام تختص بها منها :

أن مجرورها يلزم وصفه – على الأصح – توفيرا لمقتضاها فى التقليل ؛ لأنت قولك : " رب رجل عالم " أبلغ فى التقليل من : رب رجل ؛ لأنه أخص من مطلق رجل ، أو ليكون الوصف عوضا عن الفعل المحذوف الذى يتعلق به ."(١)

(1) شرح الكافية ص٨٢٦ وينظر : البحث ص٤٥٣ .

وقال فى اختياره للقول بالإفراد فى " بلى " :

" بلى " حرف مفرد – على الأصح – موضوع لا يجاب النفى أى : لنقض النفى وإثبات ما بعده . ولهذا لا تقع إلا بعد نفى خبرا كان ، أو استفهاما." [١]

ثانيا : **أن يفتتح المناقشة فى القضية ويصدرها بذكر اخياره .**

من المناهج التى سلكها ابن القواس فى اختياراته أنه كان يبتدئ القضية ، ويفتتحها بذكر اختياره للقول الذى يرى أنه الأصح والأظهر ، ثم يدلل على صحته ، ويردف ذلك بذكر باقى الآراء ، ويتولى الرد عليها .

وهذه بعض النماذج :

قال فى اختياره مذهب سيبويه فى خلاف النحاة فى فتحة الممنوع من الصرف :

" ...... والأصح أنها فتحة إعراب كما ذهب إليه سيبويه :

أما أولا : فلانتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحرف مطلقا .

وأما ثانيا : فلأنه لما كان فى حالة الرفع ، والنصب معربا وجب أن يكون فى حالة الجر كذلك ...

وذهب الأخفش ، والمبرد إلى أنها بناء ، لأن الفتح علم المفعول الذى يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والجر علم ما يقتضيه بواسطة ، فتنافيا ، فامتنع أن يؤثر عامل الجر الفتح .

والجواب أن الفتح إنما لم يقتضيه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة . وأما إذا كان نائبا عنها ، فلا نسلم أنه لا يقتضيه مطلقا[٢] . "

وقال فى عرض خلافهم فى حقيقة " لبيك " :

" والأصح أن " لبيك " مثنى – كما ذهب إليه سيبويه – خلافا ليونس ، فإنه يزعم أن ألف " لبا " انقلبت ياء ؛ لاتصالها بالمضمر ......"[٣] .

---

(1) شرح الكافية ص٨٩٩ وينظر : الرسالة ص ٥١٠ كما ينظر شرح الكافية ص٢٠٨ والرسالة ص٢١٩ مسألة: " حذف حرف النداء مع الإشارة " .

(2) شرح الكافية ص٣٢ ، ٣٣ وينظر : الرسالة ص٤٦.

(3) شرح الكافية ص١٦٨ وينظر : الرسالة ص١٦٨.

وقال فى اختياره لأصح الآراء فى خلافهم فى : " مهما " :

" ... والأصح أنها " ما " الشرطية زيدت عليها " ما " للتأكيد ، وأبدل من الألف الأولى هاء ؛ لئلا يجتمع مثلان . وهو رأى الخليل .

وقال الأخفش : أصلها : " مه " للكف زيدت عليها " ما " التى للجــزاء ، وهــو ضعيف ، لأنه لا معنى للكف هاهنا .

ويقوى الأول : أنه قد استفهم بما وحدها ....

وقيل : هى اسم مفرد يجازى بها ، ووزنها : " فعلى " نظرا إلى أن الأصل هو (الإفراد .... [1])

ثالثا : أنه كان يبدئ حديثه فى القضية بذكر القول الذى يختاره ويذيله بذكر ما يدل على اختياره له .

كان ابن القواس يذكر القول الذى يختاره ، ويعقب عليه فى نهايته بذكر ما يدل على صحته كأن يقول : " وهو الأصح " أو " وهو الأظهر " ..... ثــم يــذكر بــاقى الآراء، والرد عليها .

ومن النماذج التى تبرهن على ذلك :

قال فى اختياره لأصح الأقوال فى عرض خلافهم حول حقيقة حروف التثنيــة ، والجمع :" واختلف فى هذه الحروف : فذهب سيبويه ، ومن تابعه إلى أنهــا حــروف إعراب ، وهو الأصح .

أما أولا : فلأنها لما زيدت فى أواخر الكلم لمعنى ، وجب أن تكون حــروف إعــراب قياسا على تاء التأنيث ، وياء النسب .

وأما ثانيا : فلأنها تحذف فى الترخيم ، إذا سمى بما هى فيه كحذف حرف الإعراب ،

وأما ثالثا : فلعدم قلب الواو ياء فى نحو : " مذروين " ، والياء همزة فى " الثنــايين " وما ذاك إلا أن الزيادة صارت جزءا من الكلمة ، فتحصنا بها لعدم وقوعهما طرفين ، كما تحصنا فى " شقاوة " و " عباية " بحرف الإعراب .

---

(1) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر : الرسالة ص ٣٢٠ وينظر أيضا : شرح الكافية ص٥٦ ، ٥٧ والرسالة ص٤٠، وكذلك شرح الكافية ص٧٩٤ ، ٧٩٥ والرسالة ص٣٨٢ .

وقال الكوفيون : إنها هى أنفسها الإعراب .

وقال الأخفش ، والمازنى ، والمبرد : إنها دلائل إعراب .

والجرمى : إنها حرف إعراب ، وانقلابها هو الإعراب [١]. "

وقال فى اختياره لأصح الأقوال فى مناقشته اختلافهم فى بناء الأمر وإعرابه :

" وحكم آخر الأمر المبنى للفاعل المخاطب حكم الجزم . أى : أنه مبنى على السكون ، كما هو مذهب البصرى – وهو الأظهر .

أما أولا : فلعدم عله الإعراب التى هى المضارعة .

وأما ثانيا : فلبناء ما وقع موقعه من أسماء الأفعال نحو : " مه " و " نزال " .

وذهب الكوفى إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة لأمرين :

أحدهما : حذف النون منه فى الأمثلة الخمسة ، وحذف حرف العلة من الفعل المعتل ، كما يحذف فى الجزم .

وثانيهما : أنه قد جاء حذف اللام ، وجزم الفعل بها فى قوله :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وأجيب :

أما عن الأول : فبأن هذه الحروف إنما حذفها الجازم ؛ لتنزلها منزلة الحركات .

وأما عن الثانى : فلأنه خبر يراد به الدعاء ، وحذفت الياء للضرورة[٢] . "

وقال فى خلافهم فى حقيقة " نعم " ، و " بئس " ، واختياره لأصح الآراء :

" .... وهما فعلان ماضيان عند البصرى ، والكسائى – وهو الأظهر – خلافا لباقى الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان .... [٣] "

---

(1) شرح الكافية ص٤٠ ، ٤١ والرسالة ص٧١ .

(2) شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ وينظر : الرسالة ص٣٤٣ .

(3) شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر : الرسالة ص٤٠٤ وينظر أمثلة ما سبق فى شرح الكافية ص٤١ ، ٤٢ والرسالة ص٩٣، شرح الكافية ص٦٢١ ، ٦٢٢ والرسالة ص١٥٨، شرح الكافية ص٨١٥ ، ٨١٦ والرسالة ص٤٣٠.

رابعا : أنه كان يبتدئ بالقول المختار عنده ولا يذكر ما يدل على اختياره له إلا بعد ذكره باقى الآراء:

من أكثر الطرق التى انتهجها ابن القواس فى عرض اختياراته ، أنه كثيرا ما كان يصدر القضية بالقول المختار عنده دون أن يقرنه بما يدل على اختياره ، ثم يسير مع القارئ ليعرض عليه الآراء الأخرى ، وأدلة أصحابها ، والرد عليها ، فإذا ما ثبت عنده ضعف باقى الآراء خرج عليه بالحكم على أول الأقوال بأنه الأظهر ، أو الأصح، أو الأوجه مبينا الأدلة ، والأسباب التى بنى عليها اختياره ، فيقع هذا الاختيار فى نفس القارئ موقع الإقناع ، ويلقى لديه قبولا واستيعابا ، بعد أن أطلعه على كل الآراء وبين له الضعيف ، والفاسد من الصحيح الأوجه ، وأظهر له جميع الأسباب التى استحق كل قول من الأقوال الحكم الذى قضى به عليه .

وهذه بعض النماذج التى تبين ذلك :

قال فى عرض خلافهم فى ناصب المفعول معه ، واختياره لأصح الآراء :

" واعلم أنه اختلف فى العامل فى المفعول معه :

فقال سيبويه ومن تابعه - وهو اختيار المصنف - : إنه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى " مع " ؛ لأن الواو لما علقت الفعل بالاسم بعدها تعدى الفعل إليه ، فنصبه كما عدت " الهمزة " ، و " الباء " الفعل اللازم إلى المفعول به .

وقال الزجاج : الناصب له فعل مضمر بعد الواو ، وهو لا بست وصاحبت ؛ لئلا يفصل بين الفعل ، والمفعول معه بالواو ، وليست الواو للتعدية بدليل امتناع ضربت وزيدا .

وقال الكوفى : إنه ينصب على الخلاف . ومعناه أن هذه لا تقتضى المشاركة فى الفعل ، بدليل امتناع تكرار الفعل ، فلا يقال : استوى الماء واستوى الخشبة ؛ لأنه لا يراد بالاستواء ضد الاعوجاج ، فلما لم يشاركه ، فقد خالفه ، فنصب على الخلاف .

وقال الأخفش : ينصب انتصاب الظرف ؛ لأنه ناب عن " مع " الظرفية ، كما أن " غيرا " لما ناب عن " إلا " ، والاسم المنصوب بعدها انتصب .

والأول أظهر ؛ لأن الواو لما كانت معدية كانت كالجزء ، فلم يعتد بها فصلا بين العامل ، والمعمول[(١)] . "

وقال فى عرض خلافهم فى نوع " ما " التعجبية ، واختياره لأصح الآراء :

" واختلف فيها بعد اتفاقهم على أنها مبتدأ :

فقال سيبويه ، والخليل ، ومن تابعهما : إنها نكرة غير موصوفة ، ولا موصولة .

وقال الأخفش : إنها موصولة .

وقال الكوفى : إنها استفهامية دخلها معنى التعجب .

والأول أظهر ؛ لأن على قول الأخفش يلزم منه أمران محالان :

أحدهما : حذف الخبر مع عدم القرينة .

وثانيهما : أن الصلة لإيضاح الموصول وبيانه ، وذلك ينافى وضع ما عليه التعجب من الإبهام لخفاء سببه .

وأما قول الكوفى فضعيف ؛ لأن الاستفهام إنشاء ، فلا ينقل إلى إنشاء آخر ، بخلاف الخبر ، فإن نقله إلى الإنشاء سائغ معروف[(٢)] "

خامسا : أن يذكر المخالف أولا :

من المناهج التى نهجها ابن القواس فى اختياراته ،أنه كان يذكر القول المخالف، أو الأقوال المخالفة أولا ، ويتولى الرد عليها ، ويبين وجه ضعفها ، وفسادها ، ثم يتبع ذلك بذكر القول الذى استقر عنده أنه الأصح والأظهر ، مستدلا على أوجه صحته ، ورجاحته على غيره .

وهذه بعض النماذج التى تبين ذلك :

قال فى عرضه لخلافهم فى العامل فى المعطوف نسقا ، واختياره لأصح الآراء :

" واختلف فى العامل : فقيل : العامل فيه مقدر . وهو اختيار أبى على ، وابن جنى ؛ لأنه يجئ فيما يمتنع عمل الأول فيه ، ويتحتم التقدير فى قوله :

يا ليت بعلك قد غدا　　متقلدا سيفا ورمحا

---

(1) شرح الكافية ص٢٣٦ ، ٢٣٧ وينظر : الرسالة ص٢٢٦.

(2) شرح الكافية ص٧٩٤ ، ٧٩٥ وينظر : الرسالة ص٣٨٢ وينظر أمثلة ذلك فى شرح الكافيـة ص٤٤٢ ، ٤٤٣ والرسالة ص٢٧١ وكذلك شرح الكافية ص٤٨٢ ، ٤٨٣ والرسالة ص ٢٨٠ .

ونحو يا زيد وعمرو ؛ لأنه لو لم يقدر حرف النداء فى الثانى ، لامتنع بناؤه على الضم لوجود حرف العطف فاصلا .

وقيل : العامل حرف العطف ؛ لأنه لما استوفى الأول معموله ، وتقدير عامل آخر خلاف الأصل ، كان نسبة العمل إلى الحرف أولى لنيابته عن العامل .

وقيل : العامل هو الأول بتوسط الحرف كالواو فى المفعول معه ، كما هو مذهب سيبويه ، وهو الأصح بدليل : قام زيد وعمرو الظريفان ، فلو لم يكن العامل فيهما هو الأول لما جاز الجمع بين وصفيهما ، ولأنه لو قدر العامل فى نحو جاءنى غلام زيد وعمرو ، لفسد المعنى ؛ لأن تقدير العامل يوجب تقدير الغلام ، وليس كذلك، بل هو واحد ، ولامتناع التقدير فى نحو : " رب شاة وسخلتها ، وفى : " يازيد والحارث ، وفى نحو : اختصم زيد وعمرو(١) . "

وقال فى خلافهم فى " كان " الواقعة بين " ما " و " أفعل " التعجب ، واختياره لأصح الآراء فيها :

" وفى كان ثلاثة أقوال :

أحدها : للزجاج وهو أن " كان " ناقصة " ، و " أحسن " فى موضع نصب ؛ لأنه خبرها . وهو ضعيف ، لدخول " ما " التى للتعجب على " كان " دون أحسن .

وثانيها : أنها تامة ، و " أحسن " فى موضع نصب على الحال . وهو أضعف من الأول ؛ لأن فعل التعجب – حينئذ – يصير فضله .

وثالثها : - وهو الأظهر – أن كان زائدة ، ولميته معلومة مما مر (٢) ".

(1) شرح الكافية ص٣٥٥ ، ٣٥٦ وينظر : الرسالة ص٢٤٩.

(2) شرح الكافية ص٧٦٩ ، ٧٧٠ وينظر : الرسالة ص٣٥٥ .

وقال فى خلافهم حول استعمال " فى " الظرفية بمعنى " إلى " أو " مع " ، واختياره لأصح الأقوال :

" وأما قوله – تعالى - : " **فردوا أيديهم فى أفـــواههم**[١] ، وقولـــه تعـــالى : " **فادخلى فى عبادى**[٢] " فقيل : إنها فى الأولى . بمعنى " إلى " أى : إلى أفواههم . وفى الثانية . بمعنى " مع " أى : مع عبادى .

وقيل : هى فيهما على بابها – وهو الأولى - ؛ لأن حمل الحرف على ما وضع له مهما أمكن أولى من حملة على غيره ، وقد أمكن ههنا ، فلا يعدل عنه[٣] . "

(1) سورة : إبراهيم من الآية : (٩) .

(2) سورة : الفجر من الآية (٢٩) .

(3) شرح الكافية ص٨٢٠ وينظر : الرسالة ص٣٤٨ وينظر أمثلة ما سبق فى شـــرح الكافيـــة ص٣٥٢ والرســـالة ص٢٤٣ ، وكذلك شرح الكافية ص٧٣٠ والرسالة ص٣٣٣.

الفصل الثاني

مصادره في اختياراته

مصادر ابن القواس فى اختياراته

اتسم ابن القواس فى عرضه للقضايا النحوية بطول النفس ، فلا عجب أن تراه على هذه الدرجة فى مناقشته لتلك القضايا التى وقفت على اختياراته فيها ؛ ذلك أنه كان ذا عقلية راجحة وبصيرة نافذة ذات قدرة فائقة على النقاش والمحاورة ومقارعة الآخرين والرد عليهم الحجة بالحجة والدليل بالدليل ، وإبداء الأسباب التى كان على أساسها القضاء على هذا المذهب بالصحة والقوة ، وعلى ذاك بالوهن والبطلان والفساد

لقد أعد ابن القواس نفسه إلى جانب ما سبق – لهذا الأمر أيما إعداد ، وتزود لخوض غماره بشتى ألوان الزاد . فما من شك فى أنه قد استفاد من العلماء السابقين ، وقرأ كتبهم ، ونهل منها ، ووقف على آرائهم وحججهم وتفهمها ، فلم يكن له لأن يناقش أقوالهم ويحكم عليها بالقوة أو الضعف ، إلا إذا كان قد ألم بها ، ووقف عليها فى كتبهم ، أو سمع بها من غيرهم .

فلذلك لا غرو ولا عجب من أن تصدر عنه مثل هذه الاختيارات السديدة ، وتلك الآراء الرشيدة ، فهو إلى جانب أنه ذو فكر نحوى سديد ، وعقل رشيد ، قد أثقل ذلك ودعمه بوقوفه على فكر السابقين له من العلماء ، فاستفاد من علمهم ، وأضاف إليه ، بما فتح الله به عليه ، وقد ظهر ذلك جليا واضحا فى عرض مناقشاته وصدور اختياراته .

ومن هنا رأيت أنه من إحقاق الحق ، أن أنبه على أن هؤلاء العلماء ، وما تركوه من مصنفات عظيمة ، كانا ركيزتين مهمتين ومصدرين أساسين ضمن الركائز والمصادر التى استمد ابن القواس منها اختياراته ، واستقى منها ترجيحاته ، وقد ظهر ذلك جليا واضحا فيما وقفت عليه فى بعض اختياراته ، وتعليلاته التى وجدتها متطابقة مع نفس اختيارات وتعليلات بعض من سبقه من العلماء الذين وقف على علمهم ، ونهل من نبعهم وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه خلال تحليلى [1] لبعض القضايا التى وقع ذلك فيها .

---

(1) ينظر : الرسالة ص٤٧٩ ، ٤٥٩.

وليس فى ذلك ما يعيبه ، وينقص من قدره ، أو يقلل من شأنه ، فلقد كان جديرا بالاحترام ، وكان محقا للحق حين صرح بذلك ، ونبه عليه بنفسه فى بعض اختياراته. فنراه يطالعك فى عرضه للقضايا ، ومناقشته للآراء فيها ، بأن هذا قول فلان ، أو دليله ، وحجته، أو علل به ، أو أنه اختيار فلان ، وأنه هو الأظهر ، والأولى والأصح.

وعليه :

فإن مصادر ابن القواس التى استقى منها مناقشته ، واستمد منها اختياراته تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول :

وهو يتمثل فى الرجال الذين نقل عنهم من العلماء ، فقد أكثر ابن القواس من النقل فى القضايا التى عرضها ، وناقش آراء النحاة ، ونصب من نفسه حكما وقاضيا، فحسم الخلاف فيها باختياره ، لما قد رأى أنه من الآراء هو الأظهر ، أو الأصح ، كما حكم على غيره بالضعف والبطلان ، والفساد .

فكثيرا ما نقل عن الخليل ، وسيبويه آرائهم ، وأدلتهم ، واختياراتهم . إلا أن أخذه عن سيبويه جاء فى المرتبة الأولى ، فما من قضية من القضايا التى ناقشها ، وعرض للخلاف فيها إلا وهو يدلى بذكر سيبويه ، سواء أكان بذكر رأيه فيها ، أو اختياره لاختيار سيبويه له ، أو غير ذلك . ولم لا وهو إمام النحاة ، وحامل لوائهم .

وهذه بعض النماذج ، التى تبرهن على أن ابن القواس قد استمد بعض اختياراته من اختيارات سيبويه :

قال فى عرض خلافهم فى معنى " أفعل " فى التعجب " ، واختياره لأصح الأقوال :

" اختلف فى صيغة : أفعل به " نحو : أحسن بزيد ، وأكرم بعمرو .

فالأكثر – وهو اختيار سيبويه – أن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، كما أن الدعاء بلفظ الماضى ومعناه المضارع .....[1] "

---

(1) شرح الكافية ص٧٩٥ وينظر : الرسالة ص ٣٩٥.

وقال فى عرضه لخلافهم فى حقيقة " إذن " ، واختياره لأصح الآراء :

" إذن " حرف معناه : الجواب ، والجزاء لكلام إما محقق ، وإما مقدر ....
وهى مفردة – على الأصح – وهو اختيار سيبويه ، وجمهور النحاة .... [١] "

وقال فى أخذه عن الخليل قوله فى " مهما " وتركيبها واختياره له :

" وأما " مهما " فكقوله تعالى : - " **مهما تأتنا به من آية** "[٢] .

والأصح : أنها " ما " الشرطية ، زيدت عليها " ما " للتأكيد ، وأبدل من الألف الأولى هاء ؛ لئلا يجتمع مثلان . وهو رأى الخليل ....." [٣]

كما أنه أخذ عن المصنف الكثير من اختياراته ، وقد صرح بذلك فى بعض اختياراته ، فتراه يذكر أن هذا القول هو اختيار المصنف ، وهو الأظهر .

وتلك بعض النماذج التى تبرهن على صحة ذلك :

قال فى أخذه بقول سيبويه واختياره ، تبعا لاختيار ابن الحاجب له فى ناصب المفعول معه : " واعلم أنه اختلف فى العامل فى المفعول معه :

فقال سيبويه ، ومن تابعه – وهو اختيار المصنف - : إنه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى " مع " ؛ لأن الواو لما علقت الفعل بالاسم بعدها تعدى الفعل إليه فنصبه ، كما عدت الهمزة والباء الفعل اللازم إلى المفعول به .

وقال الزجاج : ...." [٤]

ثم قال عقب عرض باقى الآراء :

" والأول أظهر ، لأن الواو لما كانت معدية كانت كالجزء ؛ فلم يعتد بها فصلا بين العامل والمعمول ." [٥]

---

(1) شرح الكافية ص٦٩٨ وينظر : الرسالة ص٣١٢ وينظر فى مثل ذلك شرح الكافية ص٤١ والرسالة ص٩٣، شرح الكافية ص٣٢ والرسالة ص٤٦ وشرح الكافية ص٣٥٥ ، ٣٥٦ والرسالة ص ، وشرح الكافية ص١٦٨ والرسالة ص١٦٨.

(2) سورة : الأعراف من الآية : (١٣٢) .

(3) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر: الرسالة ص٣٢٠ .

(4) شرح الكافية ص٢٣٦ ، ٢٣٧ وينظر : الرسالة ص٢٢٧.

(5) شرح الكافية ص٢٣٦ ، ٢٣٧ وينظر : الرسالة ص٢٢٧.

وقال أيضا فى عرض خلافهم فى إبدال النكرة من المعرفة ، واختياره لأصح الأقوال ؛ لأنه اختيار المصنف ، ورأى الزمخشرى ، وعبد القاهر ، والكوفيين ، وأخذه عنهم ذلك :

" إنما لم تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة – كما اختاره المصنف -، وهو رأى صاحب المفصل ، وإليه ذهب عبد القاهر ، والكوفيون – وهو الأظهر -،لعدم حصول بيان المعرفة وإيضاحها من مجرد النكرة فإذا وصفت حصل بها الفائدة كقوله تعالى " **بالناصية ناصية كاذبة** "(١) ...."(٢)

كذلك نقل ابن القواس عن جمهور البصريين ، فأخذ عن يونس بن حبيب ، وعن المبرد ، والسيرافى ، وابن السراج ، والزجاج ، والأخفش ، والمازنى .

كما نقل عن جماعة من الكوفيين كالفراء ، وأبى العباس أحمد بن يحى ثعلب ، والكسائى ، وابن كيسان .

وأخذ أيضا عن غيرهم من الكثير من العلماء . كابن جنى ، وأبى على الفارسى، والجزولى ، والشلوبينى ، وابن بابشاذ ، وابن برى ، وغيرهم ، وجماعة من المتأخرين .

فابن القواس قد تعرض للنقل عن هؤلاء العلماء ، فتراه يذكر آراءهم ، ويؤيدها، ويختارها تارة ، ويذكر أدلتها . وتارة أخرى يردها ، ويضعفها ، ويبطلها ، ويبين وجه فسادها . وهو فى كل أحواله يعلل لكل ما صدر عنه من أحكام بما يؤيد حكمه ، ويقوى موقفه .

وهذه بعض النماذج التى تبين صحة نقله عن هؤلاء العلماء السابقين ، وغيرهم :

قال فى أخذه عن البصريين ، واختياره لقولهم فى ناصب المنادى :

" ...... واختلف فى العامل فيه :

فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار .

---

(1) سورة : العلق من الآية (١٥ ، ١٦) .

(2) شرح الكافية ص٣٧٨ ، ٣٧٩ والرسالة ص٢٥٥ وينظر أيضا : شرح الكافية ص١٨٧ والرسالة ص١٩٠.

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء ، وهو اختيار المبرد .

ومنهم من زعم أن " يا " وأخواتها أسماء أفعال .

والأول أظهر ؛ لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، فإذا قدر قدر ما هو الأصل .[١]"

وجاء أيضا فى عرض خلاف النحاة فى تقدير الخبر فى مثل : " ضربى زيدا قائما " ، وأخذه برأيهم : " .... قولهم : " ضربى زيدا قائما " .. وفيه ثلاثة أقوال:

أحدهما للبصريين : هو أن التقدير : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما . فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به ، وهو " إذا " عليه . ثم حذف " إذا " لدلالة المضاف إليه عليه ، ثم " كان " التامة ، وفاعلها لدلالة الحال عليها.........."[٢] .

ثم قال بعد عرض باقى الآراء :

" والأظهر قول البصريين . "[٣]

وكان فى نقله عن يونس بن حبيب إنما كان للرد على ما ذهب إليه ، وإبطاله بالدليل ، والحجة فقال فى عرض خلافهم فى حقيقة " لبيك " :

" والأصح أن لبيك مثنى كما ذهب إليه سيبويه خلافا ليونس ، فإنه يزعم أن ألف " لبا " انقلبت ياء ، لاتصالها بالمضمر كألف : " لديك " ، و " عليك " . وهو مفرد .

وأبطل بأن ألفه قد قلبت ياء مع إضافته إلى الظاهر .

قال :

دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور "[٤]

كما لم يتوان ابن القواس فى الرد على الأخفش ، والمبرد ما نقله عنهما،وتضعيفه له ، طالما أن لديه الأدلة القوية لذلك ، فجاء فى عرض خلافهم فى فتحة " ما لا ينصرف " فى الجر : " وذهب الأخفش ، والمبرد إلى أنها بناء ؛ لأن

(1) شرح الكافية ص١٧٤ وينظر : الرسالة ص١٨٢.

(2) شرح الكافية ص١٤٦ وينظر : ص١٤٩ من البحث .

(3) شرح الكافية ص١٤٧ وينظر : ص١٤٩ من البحث كما ينظر مثال تلك النماذج فى شرح الكافية ص١٦٩ ، ١٧٠ والرسالة ص١٧٤.

(4) شرح الكافية ص١٦٨ وينظر : الرسالة ص١٦٨.

الفتح علم المفعول الذى يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والجر علم ما يقتضيه بواسطة ؛ فتنافيا ؛ فامتنع أن يؤثر عامل الجر الفتح .

والجواب :

أن الفتح إنما لم يقتضه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكثرة . وأما إذا كان نائبا عنها ؛ فلا نسلم أنه لا يقتضيه مطلقا .[١] "

وجاء فى نقله عن الأخفش قوله ، وتضعيفه له فى خلافهم حول التركيب ، والبساطة فيه : " مهما " : " وقال الأخفش : أصلها : " مه " للكف زيدت عليها " ما " التى للجزاء .

وهو ضعيف ؛ لأنه لا معنى للكف ههنا ."[٢]

ويواصل ابن القواس نقله عن المبرد والرد عليه فيقول فى عرض خلافهم فى كيفيه ترخيم غير المنادى :

" واختلف فى كيفية جوازه : فسيبويه – يجيزه على لغتى الترخيم مطلقا، والمبرد لا يجيزه إلا على لغة الضم .

والأول أظهر كقوله :

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعه أماما

وأما المبرد فرواه :

....   وما عهدى كعهدك يا أماما

وهو تعسف ."[٣]

---

(1) شرح الكافية ص٣٣ وينظر : ص٤٦ من البحث .

(2) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر : الرسالة ص٣٢٠.

(3) شرح الكافية ص١٩٥ وينظر : الرسالة ص٢١٣.

وأما عن نقله عن الكوفيين فجاء فى اتجاهين متضادين :

الأول : أن يكون نقله عنهم للأخذ بقولهم ، واختياره ؛ لأن الحق فى جانبهم ، وذلك كما جاء فى مناقشته خلاف النحاة فى إبدال النكرة من المعرفة ، وأخذه بقولهم:

" إنما لم تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة ، كما فى اختيار المصنف . وهو رأى صاحب المفصل ، وإليه ذهب عبد القاهر ، والكوفيون ، وهو الأظهر .... "(١)

وقد يقتصر فى أخذه على قول أحدهم ؛ لأن قوله وافقه الصواب عنده ، وذلك **كما جاء فى أخذه بقول الكسائى فى حقيقة " نعم " و " بئس " فقال** :

" ..... وهما فعلان ماضيان عند البصرى ، والكسائى – وهو الأظهر – خلافا لباقى الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان .

والذى يدل على فعليتهما : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو : "نعمت " و " بئست " ... واستتار الضمير المرفوع ، وإبرازه متصلا بهما فيما حكى الكسائى نحو: نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، ورفعهما الفاعل الظاهر ، ودخول لام القسم .." (٢)

الثانى : أن يكون نقله لآرائهم لمناقشتها ، والرد عليها ، وإثبات أوجه الفساد فيها ، وذلك كثير جدا فى اختياراته ، فكثيرا ما يذكر أقوال البصريين ، ويختارها ، ويأتى باقوال الكوفيين ويرد عليها .

جاء فى عرض خلافهم فى تقدير الخبر من نحو : " ضربى زيدا قائما " :

" ..... **وفيه ثلاثة أقوال** : .....

أحدها للبصريين : .....

وثانيها للكوفيين : وهو : أن قائما معمول المصدر الذى هو المبتدأ ، والخبر محذوف. والتقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل .

---

(1) شرح الكافية ص٣٧٨ وينظر : ص٢٥٥من البحث كما ينظر مثال ذلك فى شرح الكافية ص٨١١ ، ٨١٢ والرسالة ص٤١٩ .

(2) شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر ص٤٠٤ من الرسالة .

وثالثها : لابن درستويه : ....

والأظهر قول البصريين

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ، ومعنى :

أما المعنى : فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام ؛ لأن المعنى : ما ضربت زيدا إلا قائما .

وعلى قولهم ، لا يبقى فيه إشعار بنفى الضرب عن حال أخرى .

وأما اللفظ : فشرط وجود الحذف : قيام غيره مقامه . وفى جعله من تتمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط ؛ فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه . (١) "

وكذلك يواصل ابن القواس اختياراته لأقوال البصريين ، ويتوجه بالنقل عن الكوفيين للرد عليهم ، وقد يكون رده لبعضهم كما يكون رده متوجها لأحدهم بعينه .

فمن ذلك رده لقول بعضهم فى ناصب المفعول ، ورد قول الفراء ، واختياره لأصح الآراء .

يقول

" **وفى عامله ثلاثة أقوال** :

أحدها : للبصريين : أن العامل هو الفعل ؛ لاقتضائه إياه .

الثانى : لبعض الكوفيين : وهو أن العامل هو الفاعل وحده ؛ لأنه مؤثر فيه .

الثالث : للفراء : أن العامل هو الفعل والفاعل جميعا ؛ لأن الفاعل جزء من المؤثر ، وجزء المؤثر مؤثر .

والأول أظهر بدليل انقسام الفعل إلى لازم ، ومتعد .

وأما الثانى فباطل :

أما أولا : فلأن الفاعل قد يكون مضمرا ، والمضمر لا ينسب العمل إليه .

---

(1) شرح الكافية ص١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ وينظر : الرسالة ص١٤٩.

وأما ثانيا : فلأنه ليس مؤثرا حقيقة ؛ ولأنه لو كان عاملا لما جاز تقديم المفعول على الفاعل ؛ لامتناع تقديم الفاعل عليه ؛ لأن المعمول يقع حيث يقع العامل... .

وأما الثالث : فاستحالته أيضا ظاهرة :

أما أولا : فلأنه ليس جزءا حقيقيا ، بل كالجزء .

وأما ثانيا : فلأنه على تقدير كونه جزءا يلزم ألا يتقدم على الفاعل ؛ لامتناع تقديم معمول الجملة عليها ، أو على شئ منها لعدم تصرفها .... [(١)] "

وجاء فى نقله عن الفراء ، والكسائى ، وثعلب قولهم فى عرض خلاف النحاة فى معنى واو العطف فقال : " .... ونقل عن الفراء ، والكسائى ، وثعلب أنها تفيد الترتيب . وإليه ذهب بعض الفقهاء ..." [(٢)]

ومن أخذه عن ابن السراج ، وابن جنى ، وأبى على الفارسى ، واختياره لأصح الأقوال عنده .

وكذلك أخذه باختيار أكثر المتأخرين ، واختياره ما جاء فى مناقشته ، وعرضه خلافهم حول تعلق الظرف الواقع خبرا ونوع متعلقه :

" إذا وقع الخبر ظرفا مطلقا فلابد له من متعلق خلافا للكوفيين ؛ فإنه لا يتعلق عندهم بشئ مطلقا . والأول أظهر ....

واختلف فى المقدر :

فذهب أبو على ، وأكثر المتأخرين إلى أنه فعل . أى جملة . فزيد فى الدار تقديره : استقر فى الدار .

وذهب ابن السراج ، وأبو الفتح إلى أنه اسم فاعل ....." [(٣)]

---

(1) شرح الكافية ص١٦٩ ، ١٧٠ وينظر : الرسالة ص ١٧٤ كما ينظر أيضا شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ والرسالة ص١١٨ وما بعدها .

(2) شرح الكافية ص٨٨٠ ، ٨٨١ وينظر الرسالة ص٤٩٧.

(3) شرح الكافية ص١٢٩ ، ١٣٠ وينظر : ص١٤٣ من الرسالة .

وقال فى خلافهم فى رافع المبتدأ والخبر :

" واعلم أن فى العامل فى المبتدأ ، والخبر أقوالا :

أحدها : هو اختيار أكثر المتأخرين أن العامل فيهما الابتداء ، بشرط التجرد عن العوامل المذكورة .....

الثانى : .... "

ثم قال بعد عرض الأقوال ، وأدلتها ، والرد عليها ، مشيرا إلى اختياره لاختيار أكثر المتأخرين :

" وبهذا يتبين أن الحق هو الأول ؛ لأن التجرد مع الإسناد أحدث للاسم كونه مبتدءاً ، والآخر خبرا .... " [١]

القسم الثاني :

وهو أيضا يتمثل فى الكتب والمؤلفات التى نقل منها عن هؤلاء العلماء ، سواء صرح بنقله عنها ، وأخذه منها ، أم لم يصرح . ويأتى فى مقدمة هذه الكتب ، وتلك المؤلفات المصدر الأول لها وهو (كتاب) سيبويه " الذى مازال على كثرة ما ألف بعده من كتب النحو – هو المورد العذب ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، وما ذهب بهاؤه ، ولا خمد سناؤه ، وهو كالدوحة الباسقة ، وغيره أغصان لها وفروع ، وكالنهر المتدفق يغذى فروعه ، وجداوله . "[٢] .

نقل ابن القواس عن (الكتاب) فى الكثير من مناقشاته إن لم تكن كلها ، ولم يشر إليه ، اعتمادا منه على أن قوله مثلا : " قال سيبويه " يصرف الذهن إلى الكتاب . " ولو أنه ألزم نفسه بذكره لتردد اسمه فى كل مسألة عرض لها [٣] . "

---

(1) شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ وينظر : البحث ص١١٨ كما ينظر : مثال ما سبق فى شرح الكافية ص٣٥٥ ، ٣٥٦ والرسالة ص٤٢٩ .

(2) تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن ، كتاب سيبويه ماله وما عليه ص١٠٤ أ .د/ خالد عبد الحميد أبو جندية ، أ . د على محمد فاخر الطبعة الثانية .

(3) تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن ص١٠٤ .

وهذه بعض النماذج لما نقله ابن القواس من الكتاب :

قال فى عرض خلافهم فى رافع المبتدأ والخبر ، واختياره لأصح الأقوال :

" واعلم أن فى العامل فى المبتدأ ، والخبر أقوالا :

أحدها : .....

الثانى : أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخبر . وهو نص سيبويه... "(1).

وقال فى مناقشة خلافهم حول حقيقة " ما " التعجبية ، واختياره لأصح الأقوال :

" واختلف فيها بعد اتفاقهم على أنها مبتدأ :

فقال سيبويه ، والخليل ، ومن تابعهما : إنها نكرة غير موصوفة ، ولا موصولة"(2)

وقال فى خلافهم فى أصل المشتقات ، واختياره لأصح الآراء :

" وأعلم أن الفعل مشتق من المصدر – على الأصح - كما ذهب إليه البصرى "(3).

ويأتى فى المرتبة الثانية نقله عن (معانى القرآن للفراء) ، فقد اكتفى عن ذكره بذكر صاحبه ، الذى كان يذكر اسمه صراحة ، وأحيانا يذكره بالكوفى . وإليك بعض النماذج التى تبرهن على نقله من كتاب " معانى القرآن للفراء ":

قال فى عرض خلافهم فى حقيقة " كلا " و " كلتا " ، واختياره لأصح الآراء :

" وأما كلا " : فاسم مفرد اللفظ مثنى المعنى – على الأصح - ....

وقال الكوفى : إنها مثناة فى اللفظ ، والمعنى محتجا باختلافهما مع المضمر ، وبأن الشاعر قد نطق بفردها فى قوله :

فى كلت رجليها سلامى واحدة .... (4)

---

(1) شرح الكافية ص١١٤ وينظر : الكتاب ١٢٣/٢ والرسالة ص١١٨.

(2) شرح الكافية ص٧٩٤ وينظر : الكتاب ٧٢/١ ، ٧٣ والرسالة ص٣٨٢.

(3) شرح الكافية ص٦٢١ وينظر : الكتاب ١٢/١ ، ٢٠ ، ٢١ والرسالة ص ١٥٨وينظر : مثال ما سبق فى شرح الكافية ص١٧٤ والكتاب ٢٩١/١ والرسالة ص١٨٢.

(4) شرح الكافية ص٤١ ، ٤٢ وينظر : معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢ والرسالة ص٩٣ .

وقال فى مناقشته لخلافهم فى مانع الصرف لما جاء من ألفاظ العدد معـــدولا ، واختياره أصح الأقوال : " وفى المانع له عن الصرف أقوال :

أحدها : لسيبويه ، ومن تابعه من جمهور البصريين ....

وقال الفراء : المانع له العدل معنى عن الإضافة إلى الضمير المتقدم .... [١]

ونقل عن (المقتضب) فى أكثر من موضع دون ذكره .

وهذه بعض النماذج : قال فى خلافهم فى رافع المبتدأ والخبر ، واختياره لأصح الأقوال : " وأعلم أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا :

أحدها : ....

الثانى : ....

الثالث : للمبرد : وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، وكلاهما عمل فى الخبر ..... [٢] "

كما نقل عن (المقتضب) و (الكامل) موافقة المبرد للكوفيين فـــى أن الجـــر بالواو ، لا برب المحذوفة [٣] .

وكذلك نقل عن (المقتضب) قوله فى حروف التثنية : " إنها دلائل إعراب [٤] ".

كما نقل عن (معانى القرآن للأخفش) ما ذهب إليه الأخفش فى " ما " التعجبية من أنها موصولة[٥] ، وقوله فى حروف التثنية إنها دلائل إعراب[٦] .

---

(1) شرح الكافية ص٥٩ وينظر : معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ والرسالة ص٥٢ وينظر : مثل ما سبق من النماذج فى شرح الكافية ص٤٨٢ ، ٤٨٣ ومعانى القرآن ٢٠٣/١ والرسالة ص٢٨٠ وكذلك : شرح الكافية ص٧٩٤ ، ٧٩٥ ومعانى القرآن ١٠٣/١، الرسالة ص٣٨٢ وكذلك : شرح الكافيـــة ص٨٧٤ ومعـــانى القـــرآن ٤٦٥/١ والرسالة ص٤٩١ .

(2) شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ وينظر : المقتضب ٤٨/٢ ، ١٢/٤ ، ١٣٦ والرسالة ص ١١٨.

(3) ينظـــر : شـــرح الكافيـــة ص٨٣٠ ، ٨٣١ والمقتـــضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ والكامـــل ٤٧٤/١ ، ٤٧٥ والرسالة ص ٤٦٦.

(4) ينظر : شرح الكافية ص٥٩١ والمقتضب ١٥٢/٢ والرسالة ص٧١ وينظر أيضا : شـــرح الكافيـــة ص١٩٥ ، المقتضب ٢٥١/٤ والرسالة ص .

(5) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٤ وينظر : معانى القرآن للأخفش ٣٤٧/١ وينظر : الرسالة ص٣٨٢.

(6) ينظر : شرح الكافية ص٤٢ ومعانى القرآن للأخفش ١٦٢/١ والرسالة ص٧١.

وجاء فى نقله عن (المفصل) مصرحا به ، فقال فى عرضه خلافهم فى معنى " أفعل به " فى التعجب :

" قال الأخفش ، والزجاج – وحكى عن الكوفيين - ، واختاره فى (المفصل) : أن اللفظ محمول على حقيقته الأصلية أى : هو أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا حسنا ، أو كريما [١] . "

" وعن (اللمع) لابن جنى نقل ما ذهب إليه من أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخبر [٢] .

وأخذ من (سر الصناعة) [٣] رد ابن جنى على من ذهب إلى أن " الباء " تأتى للتبعيض ، بأن هذا المعنى لا يعرفه أهل العربية ، وكذلك اختياره للقول بأن العامل فى عطف النسق مقدر [٤] .

ونقل عن (البيان فى شرح اللمع) لعمر بن إبراهيم الكوفى قوله فى التبعيض فى الباء:

" إنما عرف التبعيض منها بدليل شرعى . [٥] "

ونقل من (الإيضاح) [٦] قول أبى على الفارسى إن الابتداء عمل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر .

ونقل من (شرح المقدمة الكافية) لابن الحاجب اختياره لقول من يرى أن الفعل " كاد " يدل فى الإثبات على الإثبات ، وفى النفى يدل على النفى . وعلل بنفس التعليل الذى علل به ابن الحاجب فى شرحه[٧] .

---

(1) شرح الكافية ص٧٩٥ والمفصل ص٢٧٦ والرسالة ص٣٩٥ .

(2) ينظر : شرح الكافية ص١١٤ واللمع ص١١١ والرسالة ص١١٨ .

(3) ينظر : سر الصناعة ١٢٣/١ ، شرح الكافية ص٨٢١ ، ٨٢٣ والرسالة ص٤٤٥ .

(4) ينظر : سر الصناعة ٦٣٥/٢ ، ٦٣٦ ، شرح الكافية ص٣٥٥ ، ٣٥٦ ، الرسالة ص٢٤٩.

(5) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص٢٥٣ ، شرح الكافية ص٨٢١ ، ٨٢٣ والرسالة ص٤٤٥ وينظر شرح الكافية ص١١٤ والرسالة ص١١٨ شرح المقدمة الجزولية ص٩٣ .

(6) ينظر : الإيضاح ص٧٣ وشرح الكافية ص١١٤ والرسالة ص١١٨.

(7) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣ ، شرح الكافية ص٧٨٧ والرسالة ص٣٦٩ .

ونقل عن (المقدمة الجزولية) ما حكاه الجزولى عن شيخه ابن برى أنه استدل على اسميه " جير "[١] بأن الشاعر نونها فى قوله :

وقائلة أسيت فقلت جير   أسى إننى من ذاك إنه .

كما نقل عن شرح المقدمة النحوية قول ابن بابشاذ : إن واو العطف تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب : هو مذهب البصريين مطلقا وأكثر الكوفيين [٢] .

ولعل فيما ذكرته القدر الكافى للاستدلال على أن ابن القواس قد نقل كثيرا من مؤلفات من سبقه من العلماء ، واستعان بكتبهم فى مناقشته لآراء النحاة فى اختياراته خلال شرحه (للكافية) .

(1) ينظر : المقدمة الجزولية ص٢٣٣ وشرح الكافية ص٩٠١ ، ٩٠٢ والرسالة ص٥١٣.

(2) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص١٠٣ ، شرح الكافية ص٨٨٠ والرسالة ص٤٩٧ .

الفصل الثالث
أصول النحو في اختياراته

أصول النحو فى اختياراته

أصول النحو هى أدلته التى تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله .

وفائدة هذه الأدلة وتلك الأصول : التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى الارتقاء للاطلاع على الدليل .

فالذى يركن إلى التقليد ، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك فى أغلب الأمر عن عوارض الشك والارتياب[١] .

وأصول النحو سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب الحال ، وعلة[٢] .

وابن القواس فى اختياراته السابقة قد اعتمد فيها على كثير من هذه الأدلة . إن لم تكن كلها ، فاستدل بها فى مناقشاته ومحاوراته واختياراته ، ورده على الآخرين .

وإليك تفصيل القول فى كل دليل على حده لبيان مدى اعتماد ابن القواس عليه فى اختياراته السابقة :

أولا : السماع :ـ

وهو : النقل ويراد به : المسموع ، والمنقول من الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة الثابت فى كلام من يوثق بفصاحته[٣].

والسماع ، يعد المد اللغوى الذى يقام عليه صرح القياس[٤] .

وهو يشمل كلام الله – تعالى – وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته ، وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ، ونثرا عن مسلم ، أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لابد فى كل منها من الثبوت[٥] .

---

(1) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب ص٨٠ والاقتراح ص٢٧ .

(2) ينظر : لمع الأدلة ص٨١ والاقتراح ص٢٧ ، ٢٨ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(3) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة ص٨١ .

(4) ينظر : القياس فى النحو من الخليل إلى ابن جنى ص٨١ ود/ صابر أبو السعود .

(5) ينظر : الاقتراح ص٤٨ .

وكان لكل من المدرستين – البصرية والكوفية – منهجه الخاص به إزاء المسموع عن العرب فى تقعيد قواعدها النحوية :

فالبصريون ، جعلوا السماع أصلا لإرساء مبادئهم النحوية ، فاخذوا النحو من استقرائهم للكلام الفصيح متحرين الدقة فى أخذهم وعراقة من يأخذون عنه من العرب، مقتصرين فى وضع القاعدة أو الحكم على ما كثر، واطرد اطرادا بينا فى لسان العرب ، وما عداه يحفظ ولا يقاس عليه ، كما أنهم كانوا يؤولون ما يخالف قواعدهم ، ويحكمون عليه بأنه شاذ أو مصنوع . ومن هنا كثر عندهم التأويل ، والحكم بالشذود والضرورة(١) .

فهذا هو " الخليل بن أحمد " أبرز نحاة البصرة يعتمد فى تأصيله لقواعد النحو،وإقامة بنيانه على السماع ، والتعليل ، والقياس .

والسماع عنده إنما يعنى نبعين كبيرين :

أولهما : نبع النقل عن القراء بالذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه وحملته .

ثانيهما : نبع الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم ، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم فى الجزيرة ، يحدثهم ، ويشافههم ، ويأخذ عنهم الشعر واللغة .

ويروى أن الكسائى سأله – وقد بهره كثرة ما يحفظ – من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه : من بوادى الحجاز ، ونجد ، وتهامة(٢) .

وعلى منهج الخليل سار سيبويه ، ومن جاء بعده من النحاة البصريين ، حتى أصبح الاعتماد على السماع عندهم فى تقيد قواعدهم مشروطا بشروط هى :

١-شدة التحرى لمن يؤخذ عنه من القبائل العربية ، فلا يؤخذ إلا عن المقطوع بعراقتهم من قبائل العرب .

٢-الاستيثاق من صحة ما جاء عن طريق الحفظة والأثبات .

---

(1) ينظر : المدارس النحوية ص١٨ ، ١٩ ، تاريخ النحو العربى ص٢٩ أ.د خالد عبد الحميد أبو جندية ، أ.د على محمد فاخر ، مسائل الخلاف ص١٦ أ.د أحمد محمد عبد الله ، مرشد المريد ص١٣ أ.د عبد المعطى جاب الله سالم .

(2) ينظر : المدارس النحوية ص١٥٩ .

٣-وجود الكثرة الفياضة من هذا المسموع التى تخول القطـــع بنظـــائره ، وإلا يكون مرويا يحفظ ،ولا يقاس عليه[١] .

بينما ترى أن الكوفيين كانوا على العكس مما كان عليه البصريون ، فقد غلـــب عليهم طابع الاتساع فى السماع ، فأخذوا عن الأعراب الذين قطنوا حاضر العـــراق ، لقصد التيسير والتسهيل على الناس فى استعمالاتهم ، فلم يمنعوا محاكاة أى اســـتعمال كان ، واحترموا كل ما سمع عن العرب فقل عندهم التأويل ، والشذوذ ، والاضطرار ، والاستنكار، وكانوا يعتدون بالشواهد الفردية ، ويقيسون عليها ، ولو كان ما سمع لفظا فى شعر ، أو نادر كلام ، جعلوه بابا أو فصلا ، وقد اعتمد الكوفيون فى ذلك على أن اللغة العربية مأخوذة من لغات قبائل شتى تغايرت فى بعض ألفاظها. [٢]

أما عن استدلال " ابن القواس " بالسماع ، فقد ثبت عندى خلال شرحه عامة أنه قد نهج نهج أقرانه من البصريين فى لإكثار من الاستشهاد بالسماع ، لكن تفاوت الأخذ عنده ،فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن والقراءات القرآنيـــة ، وكـــذلك الـــشعر كثـــرة واضحة.

وأما عن استدلاله بالحديث : فكان أقل بكثير ، فلم يتجاوز عدد ما استشهد بـــه على مدى شرحه كله اثنى عشر حديثا . وكذلك جاء استشهاده بالأقوال، والأمثال قريبا من ذلك .

هذا عن استدلاله بالسماع خلال شرحه للكافية بإيجاز أردت أن أسوقه أولا لأبين أن ابن القواس قد استعان بكل أنواع السماع خلال شرحه لتقعيد القواعـــد النحويـــة ، ومناقشة الآراء ، ودعم الأحكام .

أما السماع فى اختياراته النحوية ، فقد انحصر عنده فى الأنواع الآتية :-

أولا : **استدلاله بالقرآن الكريم** :

وهو أعلى أنواع السماع منزلة ؛ لأنه كلام الله الذى تكفـــل بحفظـــه فقـــال : " **إنا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون** "[٣] فلم تمتد إليه يد البشر بالتغيير ، أو التحريف

(1) ينظر : المدارس النحوية ص١٦١ ، مرشد المريد ص١٣ .
(2) ينظر : المدارس النحوية ص١٦١ .
(3) سورة : الحجر الآية (٩) .

؛ فكان جديرا بأن يحتفى النحاة بجعله المصدر الأساس لتقعيد قواعـــدهم ، وتثبيتهـــا ، ودعم أحكامهم النحوية وتقويتها .

وهذا ما دأب عليه " ابن القواس " فى استدلاله بالقرآن الكريم على دعم أحكامه النحوية وصحة اختياراته فجعله " ابن القواس " فى المرتبـــة الأولـــى فـــى اســـتدلاله بالسماع؛ حيث كان يقدمه على كل الأنواع الأخرى كما كان أكثر من غيره ورودا فى استدلاله .

والذى لاحظته عليه فى استدلاله بالقرآن ، أنه كان يكتفى بذكر موطن الـــشاهد فقط، فكان يذكر الآية كاملة أحيانا ، كما كان يستشهد بآية وجزء آية ، وأحيانـــا تـــراه يقتصر على جزء الآية ، فقط الذى هو موطن الشاهد ، وكان فى استدلاله متمكنا مـــن حفظه لكتاب الله ، فلم أدرك عليه أنه أخطأ فى شئ من الآيات التى استشهد بها .

كما أنه من الملاحظ عليه فى استشهاده لاختياراته أنه لم يستـــشهد إلا بـــالقراءة العشرية ولم أقف له فى اختياراته أنه استشهد بقراءات أخرى غير هذه القراءة التـــى جاء بها لتثبيت قواعده النحوية ، ودعم اختياراته ، وبرهانا لصحتها ، وموافقتها لأعلى أنواع السماع وهو القرآن الكريم كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يـــده ولا مـــن خلفه .

وهذه بعض النماذج التى تبرهن على صحة ما سبق ذكره عـــن طريقـــة ابـــن القواس فى استدلاله بالقرآن الكريم لدعم اختياراته النحوية :

استدل بقوله تعالى : " **كلتا الجنتين آتت أكلها** "(١) – وهو جزء آية – على صحة اختياره لقول من يرى أن " كلا " اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى . قال :

وأما " كلا " : فاسم مفرد اللفظ مثنى المعنى – على الأصح – ويعود الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى .

أما اللفظ فكقوله - تعالى - : " كلتا الجنتين آتت أكلها "(١) . ولو كان على المعنى لقال : " آتتا " .... "(٢) .

---

(1) سورة : الكهف من الآية : (٣٣) .

واستدل لصحة قول سيبويه ، ومن تابعه من الجمهور على أن الممنوع صرفه من ألفاظ العدد المعدولة ، منع للعدل والصفة بقوله تعالى : " أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع "[٣] فقد استدل بها ورد على من يقول بأن الوصفية هنا ليست أصلية بقوله :

" .... وفى المانع له عن الصرف أقوال :

أحدهما : لسيبويه ومن تابعه من جمهور البصريين : أنه امتنع للعدل والصفة ، وفى التنزيل : " **أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع** "[٤] . لا يقال : إن الصفة فيه ليست أصلية فلا تعتبر كما فى (أربع) لأنا نقول : الوصفية إنما هى غير أصلية فى المعدول عنه ، لا فى المعدول فلا يلزم من كونها غير أصلية فى أحدهما أن لا تكون أصلية فى الآخر ....."[٥]

واستدل بقوله تعالى : " **بالناصية ناصية كاذبة** "[٦] لصحة اختياره ، لقول الزمخشرى ، وعبد القاهر ، والكوفيين القاضى بأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت ؛ لأن فى وصفها حصول الفائدة ، وفى انعدامه انعدام حصول المعرفة ، وإيضاحها[٧] .

ومن الملاحظ أن ما استدل به هنا إنما هو جزء من آخر آية ، وجزء من أول آية أخرى وهما موطن الشاهد .

واستدل بقوله – تعالى - : " **ولنعم دار المتقين** "[٨] على صحة اختياره لقول من يرى أن " نعم " و " بئس " فعلان لدخول لام القسم عليهما فقال :

---

(1) سورة : الكهف من الآية (٣٣) .
(2) شرح الكافية ص٤١ ، ٤٢ وينظر : الرسالة ص٩٣ .
(3) سورة : فاطر من الآية الأولى .
(4) من الآية الأولى من سورة : فاطر .
(5) شرح الكافية ص٥٨ ، ٥٩ وينظر الرسالة ص٥٢
(6) سورة : العلق من الآية (١٥ ، ١٦) .
(7) ينظر : شرح الكافية ص٣٧٨ ، ٣٧٩ وينظر : ص٢٥٥ من الرسالة .
(8) سورة : النحل من الآية (٣٠) .

" وهما فعلان ماضيان عند البصرى ، والكسائى – وهو الأظهر – خلافا لباقى الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان .

والذى يدل على فعلتيهما : .... ودخول لام القسم . وفى التنزيل :

" ولنعهم دار المتقين "[١] ...."[٢] .

واستدل بقوله تعالى : " **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى** "[٣] فى الرد على من زعم أن الناصب لاسم الشرط هو جوابه داعما اختياره للرأى القاضى بأنه فعل الشرط فقال : " واختلف فى الناصب لها :

فمنهم من ذهب إلى أنه فعل الشرط .

ومنهم من ذهب إلى أنه الجواب . والأول أولى ؛ لأن الجواب قد يكون جملة اسمية ، وهى تعمل كقوله – تعالى - : " أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى "[٤] [٥]

ومن دفاعه عن الآية حين يكون الاستدلال بها فى غير موضعها ، ما جاء فى رده على الفراء ، والكسائى استدلالهم بقوله تعالى : :" **أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى** "[٦] لما ذهبوا إليه من أن المبتدأ ، والخبر يترافعان ، لأن عمل العامل بحسب الاقتضاء ، ولما اقتضى كل واحد منها الآخر ، عمل فى صاحبه ، فقال عارضا آراء النحاة فى رافع المبتدأ، والخبر واختياره[٧] لقول أكثر المتأخرين ، واختيارهم" :

---

(1) سورة : النحل من الآية (٣٠) .

(2) شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر ص٤٠٤ من الرسالة .

(3) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(4) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(5) شرح الكافية ص٧٢٥ ، ٧٢٦ وينظر ص٣٢٨ من الرسالة .

(6) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(7) ينظر : شرح الكافية ص١١٦ وينظر : ص١١٨ من الرسالة .

" واعلم أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا :

أحـدها : وهو اختيار أكثر المتأخرين أن العامل فيها الابتداء بشرط التجرد عن العوامل المذكورة ....

والرابع : للفراء ، والكسائى : أن المبتدأ والخبر يترافعان ؛ لأن عمل العامـل بحـسب الاقتضاء ، ولما اقتضى كل واحد منهما الآخر عمل فى صاحبه بـدليل قولـه تعالى :" أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى "(١) فإن " أيا " منصوب " بتدعوا " و " تدعوا " مجزوم بها ....

وأما التمسك بالآية ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن " أيا " ليست عاملة بالأصالة ؛ لأنها اسم ، والاسم أصله أن لا يعمل ، وإلا لعمل كل اسم ، بل يعمل إما لشبه الفعل ، أو شبه الحرف .

فالعامل فى : " تدعوا " ما تضمنه " أى " من معنى حرف الشرط ، و " تدعوا " عامل بذاته فى " أى " ، فليس عملهما من جهة واحدة .

وثانيهما : أن " أيا " وإن كان مقدما فى اللفظ فهو مؤخر فى المعنى ؛ لأنـه مفعـول ، والمفعول مرتبته التأخير لما مر ، وما عرف له من تـضمنه معنـى حـرف الشرط وإن منع تأخيره لفظا لكن لا يمنع تقديرا بخلاف خبر المبتدأ ، فإنه إذا تقدم عندهم بطلت خبرته ، وارتفع المبتدأ على جهة الفاعلية . "(٢)

ومما يدل على كثرة استشهاده بالقرآن أنه كان يذكر فى الموطن الواحد أكثر من آية ، ليعضد بها صحة ما قال باختياره . فمن ذلك ما جاء فى استدلاله لصحة قول من ذهب إلى أن واو العطف تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب فقال :

" ....وبدأ بالواو ، لأنها أصل حروف العطف ؛ لأنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب فى الأعراف فيما حكاه أبو على ، والسيرافى ....

---

(1) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(2) شرح الكافية ص١١٤ ،١١٥ ، ١١٦ وينظر : الرسالة ص١١٨ وما بعدها .

احتج من قال بأنها للجمع المطلق بوجوه سمعيه ، واستدلالية :

أما السمعية : فبقوله – تعالى – حكاية عن الكفار : " **ما هى إلا حياتنـــا الـــدنيا نموت ونحيا** "[1] أى : نحيا فى الدنيا ، ونموت ؛ لأنهم لا يقولون بالحياة للبعث .

وقوله – تعالى - : " **يا مريم اقنتى لربك واسجدى واركعى** "[2] فقدم السجود على الركوع .

وقوله : " **وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة** "[3] وفى الأخرى :

" **وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا** "[4] والقصة واحدة ...."[5]

---

(1) سورة : الجاثية من الآية (٢٤) وقد أخطأ الشارح فيها فذكر " إن هى " مكان " ما هى " كما أخطأ المحقق فى نسبتها إلى سورتها فقد ذكر أنها من سورة الأنعام رقم (٢٩) والصواب ما أثبته فى الحالتين .

(2) سورة آل عمران من الآية (٤٣) .

(3) سورة : البقرة من الآية (٥٨) .

(4) سورة : الأعراف من الآية (١٦١) .

(5) شرح الكافية ص٨٨٠ ، ٨٨١ وينظر الرسالة ص٤٩٧.

ثانيا : الأشعار والأرجاز : [١]

الشعر ديوان العرب ، وسجل تاريخهم الحافل بأمجادهم ، ومآثرهم فهو المـــرآة التى تعكس حياتهم ، وهو الصورة الصادقة للسلوك الاجتماعى من مكـــارم أخـــلاق ، ونجدة مكروب ، ونصرة مظلوم ، وإيواء ضعيف وغير ذلك مـــن مظـــاهر الـــسلوك الفردى ، والاجتماعى الذى كان يمثل الفرد والمجتمع فى هذه الآونة من التاريخ ، وهو كل ما يجرى على عرف الكلام العربى الفصيح ؛ لأن من يقول الشعر غالبا ما يكـــون متمكنا من قواعد اللغة بالسليقة أولا قبل التعليم والتدريس .

وقد اهتم علماء العربية عناية كبيرة بالشعر العربى ، لأنه مـــادة خـــصبة لغريـــب الألفاظ ، ووحشيها وأوزان الشعر ، ومعرفة بحوزه ، وموسيقاه ، ومقاماته ، وأســـجاعه، وهو ينأى عن اللحن ، والخطأ إلى حد كبير . ومن هنا جعلوا الأشعار ، والأرجـــاز مـــن المصادر الرئيسية التى تتبنى عليها القواعد النحوية ، وتدعم الحكم بصحتها[٢] .

ولم يعتمد العلماء على أقوال الشعراء فى الاستشهاد بها إلا ما كان منهـــا فـــى العصور التى خلت فيها اللغة من التلوث باللسان الأعجمى ، وكثرة ما دل فيهـــا مـــن ألفاظ غير عربية ؛ ولذلك فقد قسموا الشعراء إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى : وتشمل الشعراء الجاهليين قبل الإسلام ، كعنترة بـــن شـــداد العبـــسى ، وامرئ القيس بن حجر الكندى ، وعلقمة الفحل .

الطبقة الثانية : وتشمل الشعراء المخضرمين ممن كان فى الجاهلين ، وأدرك الإسلام ، وذلك كحسان بن ثابت الأنصارى ، ولبيد بن ربيعة العامرى .

الطبقة الثالثة : وتشمل الشعراء المتقدمين ممن كانوا فى صدر الإسلام .

ويقال لهولاء الإسلاميون . ومنهم جرير ، و الفرزدق .

الطبقة الرابعة : وتشمل الشعراء المولدين ممن جاءوا بعد شـــعراء الطبقـــة الثالثـــة ، وهؤلاء يقال لهم المحدثون ، كبشار بن برد ، وأبى نواس[٣] .

---

(1) كان الأولى أن أذكر هنا استشهاده بالحديث لكننى قدمت الشعر مراعاة لترتيبه فى كثرة استشهاد ابن القواس به بعد القرآن الكريم .

(2) ينظر : علل النحو لابن الوراق ص٥٣ .

(3) ينظر : حزانة الأدب ٥/١ ، ٦ ، ٧ تحقيق عبد السلام هارون الطبقة الثالثة .

وقد أجمع العلماء أن الطبقتين الأولى ، والثانية يستشهد بشعره بلا خلاف وأما الطبقة الثالثة : فالصحيح الذى عليه أكثر العلماء القول بصحة الاستشهاد بشعرهم . وأما الطبقة الرابعة : فالصحيح أنه يستشهد بشعرشعرائها مطلقا ، وإن كان بعض العلماء قد أجاز الاستشهاد بشعر من يوثق به منهم . وهذا القول اختاره الزمخشرى ، وتبعه الرضى فى ذلك ، فقد استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع من كتابه .[(١)]

وابن القواس فى استشهاده بالشعر لصحة اختياراته قد جاء به فى المرتبة الثانية بعد القرآن فى الكثرة ، فكان يبدأ أولا بالقرآن ، ثم يأتى بعد ذلك بالشعر . وقد راوح بين ذكره للبيت كاملا ، وبين اقتصاره على شطر البيت أحيانا الذى هو موطن الشاهد فقط .

كما لم تتعدد رواية الأبيات التى استشهد بها إلا بيتا واحدا سيبين فى موضعه إن شار الله ...

وقد لوحظ عليه أنه لم يهتم بنسبة الأبيات إلى قائليها ، فقد أهمل ذلك فى جميع أبياته التى استدل بها لاختياراته . الأمر الذى تطلب جهدا وافرا للوقوف على قائليها .

لكننى حينما وقفت على قائلى هذه الأبيات تبين لى أن ابن القواس ، قد تحرى الدقة فى الشعر الذى استشهد به حيث اقتصر فى استشهاده على شعراء الطبقة الأولى، والثانية ، والثالثة . ولم يشهد بشعر أصحاب الطبقة الرابعة .

فمن شعراء الطبقة الأولى التى استشهد بشعرها : امرؤ القيس ، وزهير ، والأعشى ، والنابغة الذبيانى .

وهذه نماذج لبعض ما استشهد به من شعرهم :

استشهد لاختياره نصب المقسم به إذا حذف فعل القسم بقول امرؤ القيس :

فقالت يمين الله مالك حيلة   وما إن أرى عنك العماية تنجلى[(٢)] .

كان ابن القواس يقوم فى بعض الأحيان بإعراب البيت ، وذلك لبيان موطن الشاهد فيه ، فمن ذلك استشهاده بقول الأعشى لصحة اختياره للقول بحذف الفعل العامل فى " رب " ، والذى تتعلق به . جاء ذلك فى قوله خلال عرضه لأحكام " رب " :

" .... ولها أحكام تختص بها دون ما عداها من حروف الجر : أحدها : ...

---

(1) ينظر : خزانه الأدب للبغدادى ٦/١ ، ٧ .

(2) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٦ والبحث ص٤٧٨ .

ورابعها : أن فعلها – أى العامل فيها لا يكون إلا ماضيا ...... وهذا العامــل محــذوف غالبا أى : يجوز إظهاره ، وحذفه أكثر ؛ لكثرة استعماله كما فى متعلــق : " بسم الله " . فإذا قيل : " رب رجل أكرمنـــى " فــأكرمنى ، صــفة لرجــل ، والجواب محذوف ؛ لقيام الصفة مقامه كما فى قوله :

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال

فــ " هرقته " فى محل صفة لرفد ، والعامل محذوف ، و " أسرى " معطــوف على " رفد " و " من معشر " يتعلق بمحذوف ، وهو صفة لأسرى . ولا يتعلق بأسرى، لئلا يبقى مجرور " رب " بلا وصف ...." (١)

كما أن ابن القواس كان أحيانا يسوق ما احتج به مخالفوه من شعرهم ثــم يــرد عليه ، وذلك كما جاء فى استدلال المبرد بقول النابغة الذبيانى على أن ناصب المنادى حروف النداء ، وهو ما يخالف اختيار ابن القواس لقول سيبويه الذى يرى أن المنادى منصوب بفعل واجب الاضمار جاء ذلك فى قوله :

" .....واحتج المبرد بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل بــدليل إمالتهــا ، وتعلق الجار بها نحو : يالزيد ، ونصبها للحال كقوله :

.... يابؤس للجهل ضرارا لأ قوام

وأجيب : بأن الإمالة لا توجب لها عملا ، بدليل إمالة " بلى " مع عدم عملهــا . وأما تعلق الجار بها ، ونصب الحال فممنوع ، وإنما هو بالفعل ، لأنه يلزم منه أن يفيد مع الاسم من غير تقدير فعل ، وهو محال ، لامتناع أن يكون الحرف خبرا ، أو مخبرا عنه .... " (٢)

واستشهد لصحة اختياره لقول البصريين ، والكسائى القاضى بأن " نعم " ، و " بئس " فعلان ، لدخول لام القسم عليهما بشطر بيت من معلقة زهير بن أبى ســلمى ، وهو قوله :

يمينا لنعم السيدان وجدتما (٣) ....

---

(1) شرح الكافية ص٨٢٦ ، ٨٢٧ وننظر : س٤٦٠ من البحث .

(2) شرح الكافية ص١٧٤ ، ١٧٥ وينظر : ص١٨٢ من البحث .

(3) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ وينظر : ص٤٠٤ من البحث .

ومن شعراء الطبقة الثانية : لبيد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، وعبد الله بن الزبعرى .

وهذه نماذج لبعض ما استشهد به من شعرهم :

استشهد لصحة اختياره لقول البصريين ، القاضى بأن واو العطف تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب بقول لبيد بن ربيعة من معلقته :

أغلى السباء بكل أدكن عاتق   أو جونه قدحت وفض ختامها

قال : " والقدح بعد الفض . "[١]

وجاء فى رده على احتجاج الكوفيين لصحة قولهم ، القاضى ، بأن فعل الأمر معرب بدليل حذف لام الأمر ، وجزم الفعل فى قول حسان بن ثابت :

محمد تفد نفسك كل نفس   ....

فعضد اختياره القاضى بأن فعل الأمر مبنى على السكون ، وأجاب عن البيت بأن الفعل " تفد " فى البيت خبر يراد به الدعاء ، وحذفت الياء للضرورة[٢] .

ومن شعراء الطبقة الثالثة استشهد بشعر جرير ، والفرزدق ، وذى الرمة .

فمن ذلك أنه :

استشهد لصحة اختياره للقول القاضى بأن " كلا " اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى ، لعود الضمير إليه مثنى ، حملا على معناه بقول الفرزدق :

كلاهما حين جد الجرى بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى .

فلو كان مثنى اللفظ والمعنى لقال " أقلع "[٣] .

وجاء فى استدلاله لصحة اختياره لقول سيبويه ، القاضى بجواز الترجيم فى غير النداء مطلقا بقول الفرزدق :

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أماما . [٤]

---

(1) شرح الكافية ص٨٨٠ وينظر : ص٤٩٧ من البحث .

(2) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٩ وينظر : ص٣٤٣ من البحث .

(3) ينظر : شرح الكافية ص٤١ والبحث ص ٩٣ .

(4) ينظر : شرح الكافية ص١٩٥ والبحث ص٢١٣.

وفى البيت رواية أخرى للمبرد ذكرها له ، ورد عليه روايته بقوله :

" **وأما المبرد فرواه : وما عهدى كعهدك له يا أماما**

وهو تعسف ." [١]

واستدل لصحة اختياره للقول بنصب المقسم به إذا حذف فعل القسم بقول ذى الرمة:

ألا رب من قلبى له الله ناصح ومن قلبه لى فى الظباء السوانح[٢] ..

ولم يستشهد ابن القواس بشعر الطبقة الرابعة من الشعر المولدين فى اختياراته .

ثالثا : استشهاده بالحديث الشريف :

الحديث كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم – وما نقل عنه من عبارات توضح أقواله ، وأفعاله ، وأخباره . وهو بعد كلام الله العزيز ، فصاحة ، وبلاغة . وكان الواجب أن يأتى بعده فى صحة الاحتجاج به فى علوم العربية كافة بلا تمييز بينهما ، وذلك لأنه كلام أفضل البشر[٣]

وقد ذهب النحاة فى الاستشهاد بالحديث مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول : مذهب المانعين مطلقا . ويمثل القائلين به أبو الحسن بن الضائع ، وحجته فى منعه ثلاثة أمور :-

١- أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقا .

٢- أن السبب فى تركهم الاحتجاج به ، جاء من جواز نقله بالمعنى ، فتجد القصة واحدة ، والرواية متعددة .

٣- أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن فى كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب[٤] .

---

(1) شرح الكافية ص١٩٥ وينظر البحث ص ٢١٣.

(2) ينظر : شرح الكافية ص٨٣٥ والبحث ص٤٧٨ .

(3) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٥ د/ خديجة الحديثى ط دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٨١م .

(4) ينظر : الاقتراح للسيوطى ص٥٣ ، الاحتجاج بالحديث ص٢١ والخزانة ١١/١ .

المذهب الثانى : مذهب المجوزين مطلقا :

وعلى رأس هذا المذهب ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ ، والرضى ، وتابعهما فى ذلك ابن مالك عبد الله بن يوسف الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١هـ تلميذ أبى حيان، وكذلك تابعهم البدر الدمامينى المتوفى سنة ٨٢٨هـ(١) .

وحجة هؤلاء ، أن تدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين – على تقدير تبديلهم– يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ، ومنع من تغييره، ونقله بالمعنى(٢) .

المذهب الثالث : وهو مذهب المتوسطين :

وقد وقف هؤلاء موقفا وسطا بين المانعين مطلقا ، والمجوزين مطلقا ، وكان المتحدث بلسان هؤلاء والمدافع عن رأيهم الشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ الذى أجاز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها(٣) .

هذه هى مذاهب العلماء فى الإحتجاج بالحديث بإيجاز ، إلا أنه ينبغى أن أبين ما توصل إليه أحد الباحثين ، من أن القول بأن الأوائل لم يحتجوا بالحديث قول غير صحيح ؛ لأنه بالبحث قد ثبت أن سيبويه ، وشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدى ، وأبا عمرو بن العلاء ، قد احتجوا بالحديث فى النحو ، والصرف وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا(٤) .

وأما عن موقف ابن القواس من الاستشهاد بالحديث ، كمصدر من مصادر السماع فى دعم اختيارته النحوية ، وإثبات صحتها ، فإنه يمكن القول بأنه كان من أنصار شيوخه من البصريين الذين قللوا من الاستشهاد بالحديث حتى ظن بهم أنهم لم يستشهدوا به .

---

(1) ينظر : الاحتجاج بالحديث ص٢٢ .

(2) ينظر : حزانة الأدب ١٥/١ ، والاحتجاج بالحديث ص٢٣ .

(3) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٢٥ ، الخزانة ١٢/١ .

(4) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٧٧ .

فكل ما بلغ من استشهاده بالحديث فى كتابه كله ، من تدعيم قواعد نحوية ، وشرح مواد لغوية قد بلغ ثمانية أحاديث فقط .

ولم يستشهد فى دعم اختياراته النحوية إلا بحديث واحد لم يذكر غيره ، وهو ما يثبت حقا أنه كان من أنصار مدرسة شيوخه من البصريين كالخليل ، وسيبويه وغيرهم.

فأما ما استشهد به ، فقد جاء فى دعم اختياره لصحة القول البصرى القائل بأن " نعم " ، و " بئس " فعلان مستدلا بدخول التاء التى للتأنيث عليها قال :

" .... " نعم " ، و " بئس " وهما فعلان ماضيان عند البصرى والكسائى. وهو الأظهر خلافا لباقى الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان .

والذى يدل على فعليتهما : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو : " نعمت " ، و " بئست " وفى الحديث : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت "[١] ...." [٢]

ثانيا : القياس[٣] :

القياس فى اللغة : مصدر قاس الشيئ يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه قدره على مثاله. ويقال : قايست بين الشيئين إذا قادرت بينهما[٤] .

وذكر ابن الأنبارى أنه فى وضع اللسان بمعنى : التقدير ، وهو مصدر قايست الشيئ بالشيئ ومقايسة وقياسا : قدرته . ومنه المقياس أى : المقدار وقيس رمح . أى : قد رمح[٥] .

وهو فى أبسط معانيه عبارة عن عملية فكرية يقوم بها الإنسان ، الذى ينتمى إلى جماعة لغوية ويجرى بمقتضاها على الاستعمال المطرد فى هذه الجماعة . وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوى التى تبنى عليها الاستعمالات اللغوية[٦] .

---

(1) الحديث سبق تخريجه ص ٤٠٤ .

(2) شرح الكافية ص٧٩٧ وينظر : ص٤٠٤ من البحث .

(3) ينظر فى القياس الخصائص ١٠٩/١ وما بعدها ، الاغراب ولمع الأدلة ص ٩٣ ، الاقتراح ص٩٤ ، القياس فى النحو من الخليل إلى ابن جنى ص١٠ د/ صابر أبو السعود ، أصول النحو العربى ص٩٧ د/ محمد عيد ، القياس فى النحو ص٩ د/ منى الياس .

(4) ينظر : اللسان : (ق ى س) .

(5) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة ص٩٣ .

(6) ينظر : القياس ص٩ د/ منى الياس ط دار الفكر .

وقد عرف أبو البركات الأنبارى قياس النحو بأنه : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول فى كل مكان ، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم[١] .

وحمل غير المنقول على المنقول معناه : قياس الأمثلة على القاعدة ، وذلك أن المنقول المطرد ، يعتبر قاعدة ثم يقاس عليها غيرها ، فهو كما قال ابن الأنبارى : حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو أنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو اعتبار الشيئ بالشيئ بجامع[٢] .

وهو معظم أدلة النحو والمعول فى غالب مسائلة عليه ، فله من النحو منزلة عظيمة ومكانة عالية رفيعة ، فالنحو ما هو إلا قياس ولا وجود للنحو بدونه ، ومن هنا قال الكسائى :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل أمر ينتفع[٣]

وكذلك قالوا فى حد النحو : " إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب."

وقال أبو اسحاق الزجاجى :

" النحو علم قياسى ، ومسبار لأكثر العلوم ، لا يقبل إلا ببراهين وحجج ما خلا مالزم قبوله من علوم الشريعة ، بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين والدلائل العقلية الحقيقية على لزوم الحجة ...." [٤]

ويرى الأنبارى أنه " إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا ، وجب أن يكون قياسا وعقلا . والسر فى ذلك ، هو أن عوامل الألفاظ يسيره محصورة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد فى النقل من الاستعمال ، لأدى إلى ألا يفى ما نخص بما لا نخص وبقى كثير من المعانى لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا........" [٥]

---

(1) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة ص٤٥ .

(2) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة ص٩٣ .

(3) ينظر : الإغراب ولمع الدلة ص٩٥ ، الاقتراح ص٩٤ ، المدارس النحوية ص١٧٦ .

(4) الإيضاح فى علل النحو ص٤١ .

(5) الإغراب ولمع الأدلة ص٩٩ .

ولما كان القياس معظم أدلة النحو والمعمول عليه فى غالب مسائله ، فقد صار الأخذ به واجبا ، وكان إنكاره مستحيلا ؛ لأن فى إنكاره إنكارا للنحو .

قال ابن الأنبارى :

" اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط فى رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعانى المتعلقة معرفتها به منه ...." [١]

ويعد عبد الله بن اسحاق الحضرمى المتوفى سنة سبع عشرة ومائة من الهجرة هو أول من بعج النحو ومد القياس

قال محمد بن سلام الجممى :

" .....ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمى ، وكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء وبقى بعده بقاء طويلا .

وكان ابن أبى اسحاق أشد تجريدا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها ." [٢]

فهو أول من حمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع منهم ، كما كان يسعى إلى اطراد القاعدة ، إذ عانا للقياس الذى حكمه فى مسائل النحو ، وكان إذ عانه للقياس يتطلب تعريفا لمسائل النحو وبعجا له [٣] .

وقال أبو الطيب اللغوى :

" كان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة ، وأعقلهم ففرع النحو وقاسه . " [٤]

---

(1) الإغراب ولمع الأدلة ص٩٥ .

(2) طبقات فحول الشعراء ١٤/١ تحقيق محمود شاكر ط مطبعة المدنى .

(3) ينظر : المدارس النحوية ص٢٣ ، القياس فى النحو من الخليل إلى ابن جنى ص٢٦٠ ، أصول النحو العربى ص٧٢ .

(4) مراتب النحويين والغويين ص٢٤ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم .

وقد بنى عبد الله قياسه على أساس من استقراء لغة العرب ، وعلى السماع من قبائل فى نجد وبوادى الحجاز وتهامه ، كما رحل إلى قبائل تميم وقيس وأسد وطيئ وهذيل وبعض عشائر كنانة ، كما بنى هذا القياس على العلة التى تفسره[١] .

وقد اتخذ النحاة البصريون والكوفيون القياس أصلا من الأصول التى يعتمدون عليها فى تقعيد قواعدهم ، وأعلوا من شأنه وآمنوا بفائدته ، جاعلين نصب أعينهم الهدف الذى يرمون إليه ، وهو عصمة اللسان من الخطأ ، وتيسير اللغة على من يتعلمها ؛ لذا كان تحريهم فيما ينقلون عنه ويأخذون منه ، ثم وضعهم القاعدة على الأعم الأغلب[٢] .

وقد اختلفت نظرة أصحاب المذهبين نحو القياس ، فاتسم مذهب البصريين بالتشدد والمحافظة على المأثور ، أملا من أصحابه أن يسود اللغة نظام واحد مطرد، فآثروا السماع عليه ، وأخذوا يتشددون فيه ، فاشترطوا فى الشواهد المستمد منها القياس ، أن تكون جارية على ألسن الفصحاء ، وأنت تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة ، حتى إذا تحدث العربى أو غيره وجب أن يطبق تلك القواعد ويسير على منهاجها بدقة وحزم ، وأن من يخالف تلك القواعد يحكم على كلامه بالخطأ وعلى منطقه باللحن[٣] .

وعلى العكس مما كان عليه البصريون مضى الكوفيون ، فاتسم مذهبهم بالتيسير والتخفيف على الناس فى استعمالاتهم ، فلم يمنعوا من محاكاة أى استعمال كان، واحترموا كل ما سمع عن العرب ، فلا ضير على القائل إن حاكى أى استعمال ، وأنه يجب أم تخضع القاعدة لما نطق به العربى أيا كان ، ولا يخضع كلام العربى للقاعدة، ولذلك كثر عندهم القياس وعرف مذهبهم بمذهب القياس ، وقل عندهم التأويل والشذود والاضطرار والاستنكار واعتمدوا فى ذلك على أن اللغة العربية مأخوذة من لغات قبائل شتى تغايرت فى بعض ألفاظها[٤] .

---

(1) ينظر : القياس فى النحو من الخليل إلى ابن جنى ص٢٧ .

(2) ينظر : المدارس النحوية ص١٦١ .

(3) ينظر : نشأة النحو ص٩٠ للشيخ محمد الطنطاوى ، المدارس النحوية ص١٦١ ، تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن ص٢٥ تأليف أ.د/ خالد عبد الحميد أبو جندية ، أ . د / على محمد فاخر الطبعة الثانية .

(4) ينظر : المدارس النحوية ص١٦١ ، الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ص١٩ أ.د/ أحمد محمد عبد الله ، تاريخ النحو العربى ص٢٥ ، مرشد المريد ص١٥أ.د/ عبد المعطى جاب الله .

أما البصريون فقد أرادوا من مذهبهم أن يمثل الغالب والكثير الذى يتكلم به العرب فى جزيرتهم ، حتى إذا تعلمه الناس بعد ذلك وأرادوا أن يسيروا عليه ويجعلوه حاكما لكلامهم ، كان كلامهم مرآة لكلام العرب الكثير – إن لم يكن جمعه – وعلى ذلك يعطى جواز الصحة والسلامة ، فلا اطمئنان لقاعدة إلا إذا كانت تعكس غالب كلام العرب ، وما كان مخالفا للغالب والكثير كان مرويا يحفظ ولا يقاس عليه ، ومن هنا كثر السماع عندهم ، وقل القياس ، وعرف مذهبهم بمذهب السماع(١) .

والقياس فى العربية يأتى على أربعة أقسام :

الأول : حمل فرع على أصل ، وهذا النوع يسمى قياس المساوى ، وذلك أن تعطى بعض الكلمات حكم الأخرى بالحمل عليها لوجه أو لعلة تجمع بينهما(٢) .

وهو يسمى أيضا قياس العلة(٣) .

ومن أمثلته حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد ، وكذلك إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد نحو قولهم : " قيم " و " ديم " فى : قيمة وديمه . و زوجة وثورة "فى : " زوج وثور " . وهذا النوع من القياس معمول به عند العلماء كافة(٤) .

الثانى : حمل أصل على فرع وهو عكس النوع السابق ، وهذا يسمى قياس الأولى.

ومن أمثلته : إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته كـ " قمت قياما " و " قاومت قواما " .

كما أن من أمثلته حذف الحروف للجزم وهى أصول ، حملا على حذف الحركات له وهو زوائد ، وحمل الاسم على الفعل فى منع الصرف ، وعلى الحروف فى البناء ، وهو أصل عيهما ، وحمل " ليس وعسى " فى عدم التصرف على " ما " و " لعل " كما حملت " ما" على " ليس " فى العمل(٥) .

الثالث : حمل نظير ، على نظير وهذا أيضا يسمى قياس المساوى .

---

(1) ينظر : تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن ص٢٧ ، مرشد المريد فى النحو بين التقليد والتجديد ص١٥ ، ١٦.

(2) ينظر : الاقتراح ص١٠١ .

(3) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة ص١٠٥ .

(4) ينظر : لمع الأدلة ص١٠٥ ، الاقتراح ص١٠١ ، الخصائص ١١٢/١ .

(5) ينظر : الاقتراح ص١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

والنظير الذى يحمل على نظير ، إما أن يكون نظيره فى اللفظ ، أو فى المعنى أو فيهما فمن **أمثلة الأول** :

زيادة " إن " بعد " ما " المصدرية الظرفية والموصولة ، لأنهما بلفظ "ما "النافية.

ودخول لام الابتداء على "ما " النافية ، حملا لها فى اللفظ على "ما " الموصولة.

ومن أمثلة الثانى :

إهمال أن المصدر مع المضارع ، حملا على " ما " المصدرية .

ومن أمثلة الثالث :

" اسم التفضيل و" أفعل " فى التعجب ، فإنهم منعوا " أفعل التفضيل " أن يرفع الظاهر ، لشبهه "بأفعل" فى التعجب ، وزنا وأصلا ، وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير " أفعل " فى التعجب لشبهه " بأفعل التفضيل " فى ذلك[١] .

النوع الرابع من أنواع القياس : وهو حمل ضد على ضد ،ويسمى هذا النوع من من القياس بقياس الأدون[٢] .

ومن أمثلة هذا النوع من القياس : نصب المضارع بـ " لم " حملا على الجزم بـ " لن " ، فإن الأولى لنفى الماضى ، والثانية لنفى المستقبل[٣] .

وبعد هذا العرض السابق للقياس وأقسامه ، وما عرف عن مذهب الكوفيين بأنه مذهب القياس لتوسعهم فى الأخذ به ، كما أن البصريين توسعوا فى السماع وعرف مذهبهم بمذهب السماع ، وقل عندهم القياس والأخذ به ، فإنه يمكن أن أوضح أن " ابن القواس " قد نهج نهج أقرانه من البصريين فى قلة الأخذ بالقياس ،فى دعم اختياراته النحوية وكثرة الأخذ بالسماع ، كما سبق ذكره فى السماع عنده .

لقد سار ابن القواس على منطق البصريين فبنى قياسه على ما شاع وكثر فى لسان العرب ، وليس على ما قل ونذر ، فلذلك لم يتوان فى أن يحكم بالشذوذ والندرة والقلة والرداءة على كل ما جاء مخالفا للقياس .

---

(1) ينظر : الاقتراح ص١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .
(2) ينظر : الاقتراح ص١٠١ .
(3) ينظر : السابق ص١٠٦ .

وهذه بعض النماذج لصور القياس التى اعتمد عليها ابن القواس فى اختياراتـــه السابقة ، والتى تفصح عن سيره على منطق البصريين فى ذلك :

فمن النوع الأول وهو قياس الفرع على الأصل ، وهو المسمى بقياس المساوى ما علل به ابن القواس لاختياره منع حذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل فلا يحذف مع اسم الإشارة ولا غيره قال :

" القياس أن لا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل ...." [١]

ومنه أيضا ما جاء فى اختياره للقول القاضى بمنع صرف " سراويل " وإن كان مفردا بالحمل على ما كان جمعا فقال :

" ...... " سراويل " وفيه وجهان : الصرف وعدمه . أما عدم الصرف – وهو الأكثر – فقيل : إنه مفرد أعجمى حمل على موازنه من الجمع فى العربية ...." [٢]

ومن النوع الثانى - وهو : حمل الأصل على الفرع ما علل به اختياره مـــذهب البصريين ، القاضى بأن فعل الأمر مبنى على السكون قياسا على ما وقع موقعه مـــن أسماء الأفعال قال :

" وحكم آخر الأمر المبنى للفاعل المخاطب حكم الجزم أى : أنه مبنـــى علـــى السكون كما هو مذهب " البصرى " وهو الأظهر .

أما أولا: فلعدم علة الإعراب التى هى المضارعة .

وأما ثانيا : فلبناء ما وقع موقعه من أسماء الأفعال نحو : " مه ونزال ." [٣]

فالأفعال أصلها البناء ، وقد حملت على الأسماء ، وهى فرع فيه ، وذلـــك لأن الأصل فيها الإعراب .

ومن النوع الثالث وهو حمل النظير على النظير وهـــو مـــا يـــسمى بالقيـــاس المساوى ، ما استدل به لاختياره قول سيبويه فى حقيقة حروف التثنية والجمـــع الـــذى يفيد بأنها حروف إعراب فقال :

---

(1) شرح الكافية ص٢٠٧ ، ٢٠٨ وينظر : ص٢١٩ من البحث .

(2) شرح الكافية ص٧٣ وينظر : ص٦٤ من البحث .

(3) شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ وينظر : ص٣٤٣ من البحث .

" واختلف فى هذه الحروف : فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنها حروف إعراب وهو الأصح أما أولا :

فلأنها لما زيدت فى أواخر الكلم لمعنى وجب أن تكون حروف إعراب قياسا على تاء التأنيث وياء النسب ...." [١]

ومن ذلك أيضا استدلاله بالقياس لاختياره قول سيبويه الذى يفيد بأن ناصب المفعول معه الفعل بواسطة الواو فقال :

" واعلم أنه اختلف فى العامل فى المفعول معه :

فقال سيبويه ومن تابعه – وهو اختيار المصنف :- إنه الفعل أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى " مع " ؛ لأن الواو لما علقت الفعل بالاسم بعدها ، تعدى الفعل إليه فنصبه ، كما عدت الهمزة والباء الفعل اللازم إلى المفعول به ...." [٢]

ومن استدلاله أيضا بالقياس المساوى من حمل النظير على النظير استدلاله لصحة اختياره للقول الذى يدل على أن " كاد " تدل على الإثبات فى الإثبات وعلى النفى فى النفى قياسا على سائر الأفعال فقال :

" اختلف فى دلالة " كاد " على النفى والإثبات :

فقال قوم : إنه فى الإثبات يدل على الإثبات ، وفى النفى يدل على النفى ، قياسا على غيره من الأفعال ...... والأول أظهر ." [٣]

وقد بلغ من تشدد ابن القواس فى القياس ، كما هو الشأن عند أقرانه البصريين، أنه أنكر كل ما جاء مخالفا للقياس ، فكثر عنده الحكم (بأنه ضعيف) و(بأنه لا حجة فيه) و(بأنه مستحيل) و (بأنه روايته شاذة) إلى غير ذلك من الأحكام التى يقضى بها على كل ما ند وخرج عن القياس .

وهذه بعض النماذج التى تبرهن على صحة ذلك :

قال فى رده على الفراء ما ذهب إليه من أن (كلا) و (كلتا) مثناه فى اللفظ والمعنى مستشهدا لذلك الشعر :

---

(1) شرح الكافية ص٤٠ ، ٤١ وينظر : ص٧١ من البحث .

(2) شرح الكافية ص٢٣٦ وينظر : ص ٢٢٧ من البحث .

(3) شرح الكافية ص٧٨ وينظر : ص٣٦٩ من الرسالة .

" وقال الكوفى : إنها مثناة فى اللفظ والمعنى محتجا باختلافهما مع المضمر، وبأن الشاعر قد نطق بمفردها فى قوله :

فى كلت رجليها سلامى واحدة

ولا حجة فيه .

أما الأول : فلأن الانقلاب والتغيير فيه - وإن فهم منه الإعراب – فليس بإعراب حقيقة؛ لأن إعرابه مقدر مطلقا .....

وأما الثانى : فلاحتمال أن تكون الألف حذفت من " كلتا " وبقيت الفتحة دالة عليه ." [١]

وجاء فى رده على ما استشهد به الكوفيون لصحة ما ذهبوا إليه ، من أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام مقدره لأمرين منهما : أنه قد جاء حذف اللام وجزم الفعل بها فى قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

فأجاب : بأنه خبر يراد به الدعاء وحذفت الياء للضرورة . [٢]

وجاء فى رده على روايةالمبرد قول الشاعر :

.... **وما عهدى كعهدك يأأماما**

بأنه تعسف[٣] .

وقال فى رده على ما استدل به من زعم أن " نعم وبئس" اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قوله :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرما

بأن حرف الجر محمول على الحكاية[٤] .

ورد على من زعم أنهما اسمان ، لأنه روى فى " نعم " : نعيم الرجل زيد و" فعيل " ليس من أبنية الأفعال ، بأنها رواية شاذة ، فلا تبنى عليها الأصول ، وعلى تقدير صحتها لا دلالة فيها لاحتمال أن تكون الياء نشأت من الكسرة[٥] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية ص٤١ ، ٤٢ وينظر : البحث ص٩٣ .

(2) ينظر : شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ وينظر : البحث ص٣٤٣ .

(3) ينظر : شرح الكافية ص١٩٥ وينظر : البحث ص٢١٣ .

(4) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر : البحث ص٤٠٤ .

(5) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ ، ٧٩٨ وينظر : البحث ص٤٠٤ ، ٤٠٥ .

وجاء فى رده على الكوفى زعمه ، بأن المقسم به يجوز جره مع حذف حرف القسم مطلقا نحو : أبيك لأفعلن ، بأنه ضعيف ؛ لأن حرف الجر لا يضمر من غير عوض إلا فى الضرورة[١] .

ثالثا : استصحاب الحال :

استصحاب الحال أو الأصل هو : إبقاء اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وذلك نحو قولك فى فعل الأمر : إنما كان مبنيا ؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وأن ما يعرب منها إنما أعرب لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل فى البناء[٢].

واستصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة التى عول عليها فى كثير من المسائل، وإن كان من أضعف الأدلة كما ذكر الأنبارى[٣] . فلهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

قال ابن الانبارى :

" واستصحاب الأصل من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل . ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به فى إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه . وكذلك لا يجوز التمسك فى بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو ."[٤]

وقد سلك ابن القواس مسلك النحاة فى استدلاله به فى كثير من المسائل لإثبات صحة اختياراته النحوية ودحض غيرها من الآراء .

وإليك بعضا من النماذج التى تبرهن على استدلال ابن القواس باستصحاب الحال لصحة اختياراته النحوية :

استدل به لبيان صحة اختياره لقول سيبويه ، القاضى بأن فتحة الممنوع من الصرف إعراب فقال:

" والأصح أنها فتحة إعراب – كما ذهب إليه سيبويه - :

أما أولا : فلانتفاء سبب البناء ، وهو شبة الحرف مطلقا .

---

(1) شرح الكافية ص٨٣٥ ، ٨٣٦ وينظر : البحث ص ٤٧٨.

(2) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٤٦ والاقتراح ص١٧٢ .

(3) ينظر : الإغراب ص١٤١ ،الاقتراح ١٧٢ .

(4) الإغراب ص١٤٢ .

وأما ثانيا : فلأنه لما كان فى حالة الرفع والنصب معربا ، وجب أن تكون فى حالة الجر كذلك عملا بالاستصحاب . "[١]

كما استدل به أيضا لصحة اختياره قول سيبويه والجمهور الذى يفيد بأن ناصب المنادى الفعل المضمر فقال :

" .... والأول – قول سيبويه والجمهور – أظهر ؛ لأن الفعل هو الأصل فى العمل فإذا قدر قدرما هو الأصل . "[٢]

وبه استدل أيضا لصحة اختياره لقول من ذهب إلى أن " كاد " تدل فى الإثبات على الإثبات وفى النفى على النفى فقال :

" .... والأول أظهر ؛ لأن كل فعل يدل على ما وضع له ، فإذا دخل عليه النفى نفى ذلك المعنى الثابت و " كاد " فعل موضوع لإثبات المقاربة فإذا دخل عليه النفى نفى تلك المقاربة . "[٣]

وكذلك استدل به لصحة القول بأن " فى " الظرفية على بابها ردا على من زعم أنها تأتى بمعنى " إلى " أو بمعنى " مع " فقال :

" .... وأما قوله - تعالى - : " **فردوا أيديهم فى أفواههم** "[٤] وقوله : " **فادخلى فى عبادى** "[٥] فقيل : إنها فى الأولى بمعنى " إلى " أى : إلى أفواههم . وفى الثانية بمعنى " مع " أى : مع عبادى .

وقيل : هى فيهما على بابها – وهى الأولى – ؛ لأن حمل الحرف على ما وضع له مهما أمكن ، أولى من حملة على غيره ، وقد أمكن ههنا فلا يعدل عنه . "[٦]

وجاء أيضا فى استدلاله به لصحة اختياره للقول الذى يدل على أن واو " رب " لا تعمل الجر ، وأن الجر بـ " رب " مضمرة بعدها فى قوله :

" ....والأول أظهر . أما أولا : فلأنها قد جرت مع عدم الواو ....

---

(1) شرح الكافية ص٣٢ ، ٣٣ وينظر ص٤٦ من البحث .

(2) شرح الكافية ص١٧٤ ، ١٧٥ وينظر : ص١٨٢ من البحث .

(3) شرح الكافية ص٧٨٧ وينظر : ص٣٦٩ من البحث .

(4) سورة إبراهيم من الآية (٩) .

(5) سورة : الفجر من الآية (٢٩) .

(6) شرح الكافية ص٨٢٠ وينظر : ص٤٣٨ من البحث .

وأما ثانيا : فلأن الواو حرف عطف فى الأصل ، وهو لا يعمل . "(١)

وبه أيضا استدل لصحة اختياره للقول القاضى بأن " لكن " حرف مفرد وليس مركبا فقال :

" وهى مفردة خلافا للكوفى ، فإنه ذهب إلى أنها مركبة . والأول أصح ، لأن التركيب على خلاف الأصل "(٢)

رابعا : **الاختيارات والعلة النحوية** :

علل النحو ليست موجبة ، وإنما هى مستنبطة أوضاعا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها(٣) .

وهذه العلل أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقين ؛ ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ؛ لأنها إنما هى علامات وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجود الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا(٤) .

وقد ظهر البحث عن العلة فى لغة العرب وأساليبهم فى القرن الثانى الهجرى ، وبعد عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى أول من تحدث عن العلل النحوية .

قال محمد بن سلام :

" عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى كان أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل . "(٥)

وقال فيه ابن الأنبارى :

" كان قيما بالعربية والقراءة إماما فيهما ... ويقال إنه أول من علل النحو ." (٦)

كما أن الخليل بن أحمد وسيبويه كانا أشد توسعا فى التعليل ، فقد ظهرت العلة عندهما فى أوضح صورها ، وبسطا القول فيها بسطا لفت أنظار بعض معاصرى الخليل فتقدم يسأله : أأخذ هذه العلة عن العرب ، أم اخترعها من لدن نفسه ؟

---

(1) شرح الكافية ص٨٣٠ ، ٨٣١ وينظر : الرسالة ص ٤٦٦ .

(2) شرح الكافية ص٨٧٤ وينظر : ص٤٩١ من البحث .

(3) ينظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٦٤ .

(4) ينظر : الخصائص لابن جنى ٤٨/١ .

(5) طبقات فحول الشعراء ١٤/١ .

(6) نزهة الألباء ص١٨ .

فقال :

" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة ، لما عللته منه .

فإن أكن أصبت العلة ، فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك عله له فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شيئ منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[١]

وقد وضع سيبويه مبدأ عاما لكل ما هو خارج عن القياس بين فيه : أن كل ما خرج عن القياس ودعت إليه الضرورة اجتهد النحاة فى طلب التعليل له وإيجاد وجه يخرج عليه[٢] فقال :

" وليس شيئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها." [٣]

وعليه علق ابن جنى بأن هذا المبدأ الذى أطلقه سيبويه أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيئ به ، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه [٤] .

وكتاب سيبويه ملئ بالعلل البعيدة عن الفلسفة القريبة من روح اللغة ومن حسها[٥] .

وقد كان لدخول الفلسفة والمنطق ونقلهما إلى العربية أثره الكبير الواضح على علوم العربية وخاصة النحو حيث ظهر أثر ذلك فى العلل فشمل التعليل كل شئ حتى الشاذ والضرورة ، اجتهد النحاة فى طلب التعليل له وإيجاد وجه يخرج عليه[٦] .

---

(1) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٦٤ .

(2) ينظر : المدارس النحوية ص٨٢ .

(3) الكتاب ٢٢/١ .

(4) ينظر : الخصائص ٥٣/١ ، ٥٤ .

(5) ينظر العلة النحوية لمازن المبارك ص٥٧ أخذا عن ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٦٨ .

(6) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص٩٨.

وقد اهتم علماء المدرستين البصرية والكوفية – فيما بعد – بالعلة النحوية اهتماما بالغًا إلا أن المدرَسة البصرية كانت أشد اهتماما بالقياس والعلة من المدرسة الكوفية .

فالبصريون قد توسعوا فى القياس والتعليل ، فذهبوا يطلبون ويلتمسون لكل قاعدة علة ولم يكتفوا بالعلة التى هى مدار الحكم ، وإنما التمسوا عللا وراءها ، ومن هنا تنوعت علل النحو ، وكثرت كثرة دعت من جاء بعدهم إلى الأخذ فى تقسيم العلل وإفرادها بأبواب خاصة ، بل ومصنفات منفردة بها ، فألف " الزجاجى " : (الإيضاح فى علل النحو) وكما فعل " ابن جنى " فى " الخصائص "و " ابن الوراق " الذى قام بتأليف " العلل فى النحو " و " الخوارزمى " الذى ألف كتابه " ترشيح العلل فى شرح " الجمل " و " ابن الأنبارى " الذى صنف كتبه القائمة على العلل " كالإنصاف " و " أسرار العربية " و " الإغراب " و " لمع الأدلة "[١]

ثم توالت الكتب والمؤلفات النحوية ، التى أوردت العلل فى شروحها وتعليقاتها، وما كان اهتمامهم بها بهذه الكيفية إلا لأهميتها وضرورتها فى الدرس النحوى ، حتى تعرف الحكمة والغاية من أقوال العرب وأحاديثهم .

والعلة تنقسم إلى أقسام كثيرة ، وتتفرع إلى فروع عديدة ، وقد ذكرها السيوطى مجملة فى قوله :

" وهى : عله سماع ، وعلة تشبيه ،وعلة استغناء وعلة استثقال ، وعلة فرق وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير، وعلة نقيض ،وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل، وعلة تحليل ،وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى."[٢]

وابن القواس فى اختياراته قد سلك مسلك أقرانه من البصريين ، فاهتم بالعلة اهتماما كبيرا لدعم أحكامه وإثبات صحة اختياراته ، فلم يترك - فى غير القليل – موضعا إلا وعلل له، فقد علل بالأظهر والأوجه ، والأولى ، والأقوى ، والأكثر ، كما

---

(1) ينظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٦٤ والمدارس النحوية ص١٩ ، ٢٠ .

(2) الإقتراح للسيوطى ص١١٥ وينظر : علل النحو لابن الوراق ص٨٢ ، ٨٩ و أصول النحو العربى د/ محمد عيد ص١٢٤ ، ١٢٥ .

علل بالأضعف ، والأقل إلى غير ذلك من العليلات التى تـنم عـن عقليـة ذكيـه ، وشخصية قوية ، واثقة من علمها ، ولديها المقدرة الفائقة على التعليل وابداء الأسباب، فجاء فى مناقشاته ودعمه لاختياراته بأكثر أنواع العلل السابقة وهـذه بعـض نمـاذج لأنواع العلل التى علل بها ابن القواس:

١ـ **علة سماع** :

وذلك كما جاء فى تعليله لاختياره مذهب الكوفيين ، القاضى بأن "مـن "تـأتى لابتداء الغاية فى الزمان بقوله تعالى " **لمسجد أسس على التقوى من أول يوم**[١] " ويقول الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

فليس هناك ما يدل على استعمالها للزمان سوى السماع[٢] .

٢ـ **علة أصل** :

وذلك كما فى تعليله لصحة اختياره قول سيبويه وجمهور البصريين ، مـن أن المنادى منصوب بفعل واجب الإضمار ؛ لأن الفعل هو الأصل فى العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل[٣] .

وكذلك تعليله لصحة اختيار قول من يرى أن " كاد " يدل علـى الإثبـات فـى الإثبات ، وعلى النفى فى النفى بأن كل فعل يدل على ما وضع له ، فإذا دخـل عليـه النفى نفى ذلك المعنى الثابت ، و " كاد " فعل موضوع لإثبات المقاربة ، فـإذا دخـل عليه النفى نفى تلك المقاربة[٤] .

وكذلك تعليله لاختياره للقول القاضى بأن " رب " تجر مضمرة بعـد الـواو ، وليس بالواو بقوله : .... واما الواو فكقوله :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

---

(1) سورة : التوبة من الآية (١٠٨) .

(2) ينظر : شرح الكافية ص٨١١ ، ٨١٢ والرسالة ص٤١٩ .

(3) ينظر : شرح الكافية ص١٧٤ ، ١٧٥ وينظر : البحث ص١٨٢ .

(4) ينظر : شرح الكافية ص٧٨٧ وينظر : ص٣٦٩ من الرسالة.

فجر " بلدة " بـــ " رب " خلافا للكوفيين والمبرد ،فإن الجر عنـــدهم بـــالواو لا برب والأول أظهر . وأما **أولا** : ....

وأما ثانيا : فلأن الواو حرف عطف فى الأصل وهو لا يعمل . "[١]

٣ـ علة جواز :

وذلك كما علل به لقول المبرد من أن العامل فى نصب المنـــادى هـــو حـــرف النداء؛ وذلك لأنها حروف قوية الشبه للفعل بدليل إمالتها ....[٢]

قال السيوطى عنها :

" وعلة جواز : وذلك ما ذكروه فى تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ، فـــإن ذلك عله لجواز إلا ماله فيما أميل لا لوجوبها ." [٣]

٤ـ علة وجوب :

وذلك كما جاء فى تعليله لدعم اختياره للقول القاضى بأن الظرف الواقع خبـــرا لابد له من متعلق فقال :

" إذا وقع الخبر ظرفا مطلقا ، فلابد له من متعلق ، خلافا للكـــوفيين ، فإنـــه لا يتعلق عندهم بشيئ مطلقا .

والأول أظهر ؛ لأنه معمول وكل معمول لابد له من عامل ، وإذا لم يكن محققا ، فلابد وأن يكون مقدرا ." [٤]

٥ـ علة عدم علة :

وذلك كما فى تعليله لصحة اختيار قول سيبويه الذى يدل على أن فتحة الممنوع من الصرف فتحة إعراب فقال : " والأصح أنها فتحة إعراب – كما ذهب إليه سيبويه.

أما أولا : فلانتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف ...." [٥]

فعلل صحة كونها فتحة إعراب بعدم وجود علة البناء .

---

(1) شرح الكافية ص٨٣٠ ، ٨٣١ وينظر : ص٤٦٦ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص ١٧٤ ، ١٧٥ وينظر : البحث ص١٨٢.

(3)الاقتراح ص١١٧ .

(4) شرح الكافية ص١٢٩ ، ١٣٠ وينظر : البحث ص١٤٣.

(5) شرح الكافية ص٣٢ ، ٣٣ وينظر : ص٤٦ من البحث .

وكذلك تعليله بذلك لدعم اختياره لمذهب سيبويه ، القاضى بأن فعل الأمر مبنى على السكون فقال :

" وحكم آخر الأمر المبنى للفاعل المخاطب حكم الجزم ، أى " أنه مبنى على السكون كما هو مذهب البصرى وهو الأظهر .

أما أولا : فلعدم علة الإعراب التى هى مضارعته ." (١)

فقد علل لبنائه على الأصل ، لعدم وجود علة تؤذن بإعرابه .

٦ـ علة قرب وجوار :

علل بها لدعم صحة إعمال الثانى من العاملين المتنازعين ، كما ذهب إليه البصريون قال فى تعليله بها :

" اتفق البصريون وأكثر الكوفيين على جواز إعمال الثانى والأول مطلقا ، واختلفوا فى الأولية : فاختار البصريون إعمال الثانى ، والكوفيون إعمال الأول .

أما البصريون فاحتجوا بأمرين : **أحدهما** : ....

ثانيهما : أن إعمال الثانى أولى لقربه من المعمول ، بدليل جر ما يجب رفعه لقربه من المجرور ، نحو : جحر ضب خرب . "(٢)

٧ـ علة خوف اللبس أو كراهيته :

وهذه العلة من العلل التى راعاها العرب فى كلامهم ، وذلك بغرض الحرص على الوضوح والإبانة فى كلامهم ، فتحاشوا كل ما خلط بين المعانى .

وبهذه العلة علل ابن القواس فى اختياره لقول من منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة فقال :

" ويمتنع حذفه من اسم الجنس مطلقا .... وأما اسم الإشارة – على الأصح – فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره ...." (٣)

---

(1) شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ وينظر : البحث ص٣٤٣.

(2) شرح الكافية ص١٠٠ ، ١٠١ وينظر : البحث ص١٠٤.

(3) شرح الكافية ص٢٠٨ وينظر : ص٢١٩ من البحث .

٨ـ علة تخفيف لكثرة الاستعمال :

وهى من العلل التى توخاها العرب فى كلامهم ، فكانوا كثيرا ما يحذفون لكثرة الاستعمال ما لا يحذف فى غيره تخفيفا ، وهو ما علل به ابن القواس لصحة اختيـــاره لقول من يرى أن عامل (رب) حذفه أكثر من ذكره لكثر الإستعمال كما فى متعلــق " بسم الله "[(١)] .

٩ـ علة أولى :

وبها علل ابن القواس لصحة اختياره لقول من يرى أن " فى " الظرفية لا تكون بمعنى " إلى " ، ولا بمعنى " مع " فى قوله تعالى : " **فردوا أيديهم فى أفــواههم** "[(٢)] ، وقوله تعالى : " **فأدخلى فى عبادى** "[(٣)] قال : " .... وقيل هى فيهما على بابها – وهو الولى – ؛ لأن حمل الحرف على ما وضع له مهما أمكن ، أولى من حمله على غيره وقد أمكن ههنا فلا يعدل عنه . "[(٤)]

١٠ـ ضرورة شعرية :

وهو ما علل به فى اختيار لصحة قول من يرى أن الصرف عبارة عن التنوين جاء ذلك فى قوله : " ......فالأصح أنه عبارة عن التنوين أما أولا : ....

وأما ثانيا : فلأن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين لإقامة الــوزن يقــال : صــرفه ضرورة ...." [(٥)]

١١ـ علة تناسب :

وبها علل لاختياره رفع صفة " أى " لأنها هى المقصودة بالنداء قال :

" ....وإذا كان هو المنادى وجب رفعه ، لتناسب حركته حركة المنــادى المفرد المعرفة . "[(٦)]

---

(1) شرح الكافية ص٨٢٦ ، ٨٢٧ وينظر : ص٤٦٠ من البحث .

(2) سورة : إبراهيم من الآية (٩) .

(3) سورة : الفجر الآية (٢٩) .

(4) شرح الكافية ص٨٢٠ وينظر : ص٤٣٨ من البحث .

(5) شرح الكافية ص٥٦ ، ٥٧ وينظر : البحث ص٤٠.

(6) شرح الكافية ص١٨٨ وينظر : ص١٩٦ من البحث .

١٢ـ علة جمود :

وذلك كما فى تعليله لقول من زعم أن " نعم وبئس " اسمان فقال :

" واحتج المخالف بعدم التصرف ...." [١]

١٣ـ علة تحسين :

وذلك نحو ما علل به لصحة اختياره بأن أصل " الذى " و" التى " : " لذ " و " لت " وأن الألف واللام فيهما زائدة لتحسين اللفظ لا للتعريف ؛ لأن الموصول إنما يتعرف بصلته ...." [٢]

١٤ـ علة فرق :

وهو ما علل به لحذف الياء من " الذى " و " التى " فى التثنية فقال :

"..... وأما حذف الياء فى التثنية فللفرق بين المعرب والمبنى " [٣]

١٥ـ علة تعويض :

وقد علل بها فى دعمه لصحة اختياره لقول من يرى أن مجرور " رب " يلزم وصفه فقال :

"ولها أحكام تختص بها منها : أن مجرورها يلزم وصفه – على الأصح – توفيرا لمقتضاها فى التقليل ؛ لأن : رب رجل عالم ، أبلغ فى التقليل من : رب رجل؛ لأنه أخص من مطلق رجل ، أو ليكون الوصف عوضا عن الفعل المحذوف الذى يتعلق به ." [٤]

١٦ـ علة اختصار :

وهو ما علل به لاختياره للقول القاضى بأن المضارع المقترن بالفاء ، يجوز أن يجعل هو الجواب ، ولا حاجة إلى الفاء حينئذ ، لارتباطه بالشرط وهو أولى ؛ لعدم الحذف والإضمار ." [٥]

---

(1) شرح الكافية ص٧٩٧ وينظر : البحث ص٤٠٤.

(2) شرح الكافية ص٤٤٢ ، ٤٤٣ وينظر : البحث ص٢٧١.

(3) شرح الكافية ص٤٤٢ ، ٤٤٣ وينظر : البحث ص٢٧١.

(4) شرح الكافية ص٨٢٦ وينظر : ص٤٥٣ من البحث .

(5) شرح الكافية ص٧٣٠ وينظر : البحث ص٣٣٣.

١٧ـ علة نظير :

وهو ما علل به لصحة اختياره لقول من يرى أن " نعم وبئس " فعلان لدخول تاء التأنيث عليهما نحو : " نعمت " و " بئست " ، واستتار الضمير المرفوع وإبرازه متصلا بهما كنظيرهما من الأفعال فى ذلك . [١]

١٨ـ علة عدم النظير :

وذلك كما فى تعليله لصحة اختياره للقول القاضى بأن الأصل فى " الذى " و " التى " " لذ " و " لت " ، وليس كما زعم الكوفى أن يكون أصلهما الذال وحدها قال : "................... والأول أظهر لامتناع أن يكون اسم غير مضمر ، ولا مخفف بالحذف على حرف واحد ." [٢]

١٩ـ علة مخالفة وعدم مخالفة :

وهو ما علل به لاختياره قول البصريين فى إعمال الثانى ، عند تنازع العاملين معمولا فقال " .... أن إعمال الأول يلزم منه وقوع الفصل بين العامل والمعمول بالجملة ، وإعمال الثانى " لا يلزم منه ذلك فكان إعماله أولى . "[٣]

---

(1) ينظر : شرح الكافية ص٧٩٧ والبحث ص٤٠٤.

(2) شرح الكافية ص٤٤٢ ، ٤٤٣ وينظر : ص٢٧١ من البحث .

(3) شرح الكافية ص١٠٠ ، ١٠١ وينظر : ص١٠٤ من البحث .

الفصل الرابع

اتجاهه النحوى وموقفه من النحويين

اتجاهه النحوى وموقفه من النحويين :

بالتأمل فى اختيارات ابن القواس السابقة ، يتبين لك أنه تناولها تناولا ينبئ عن قدرته الفائقة ، والبارعة فى إدارة الحوار ، والنقاش ، والرد على الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، مع إبدال الأحكام السديدة ، والآراء الرشيدة المبينة على الأدلة القوية، والعلل المنطقية .

إلا أن الذى ينبغى التنبيه عليه ، والإشارة إليه أن ابن القواس فى أحكامه ، واختياراته التى فصل بها بين كل من البصريين ، والكوفيين فى خلافاتهم السابق ذكرها ، كان غالبا ما يقضى للبصرين بأن الحق فى جانبهم ، وأن الصواب فى مذهبهم ، وأن قولهم هو الأظهر والأولى ، والأصح مدعما حكمه ، واختياره بالأدلة التى بنى عليها صحة اختياراته ، والتعليلات التى تقضى بصحة أحكامه ، الأمر الذى يدل على شدة ميله للمذهب البصرى ، وتمسكه به ، واتجاهه نحوه ،وتأييده الواضح له ؛ فلذلك لم يتوان فى مناصرته ، والدفاع عنه ، ودعمه بالأدلة والحجج التى تبرهن على صحته، وقوته .

لقد أيد " ابن القواس " إمام النحاة ، وجمهور البصريين ، ومن شايعهم فى كل ما سبق من قضايا خلافيه ، واختار قولهم ، فلم يخالفهم إلا فى أربع مسائل فقط سيأتى بيانها فيما بعد – إن شاء الله تعالى - ، وقد أيدته ، ووافقته فى بعضها ، وخالفته فى بعض .

أما عن القضايا التى اختار فيها مذهب البصريين ، فهذه تشمل جل القضايا ، ومعظمها . وجاءت اختياراته فى أكثرها – فيما أرى – صائبة مدعومة بالأدلة القوية،والحجج المنطقية ؛ فأيدته فيها جميعها ، ولم أخالفه إلا فى تسع مسائل(١) رأيت أن الأولى فيها فى غير اختياره ، فاجتهدت فى الأخذ بما هو أولى من اختياره بالاختيار ، وأحق من الآراء بالوضع فى الاعتبار ، فإن كنت قد وفقت ، فما توفيقى إلا بالله ، وإلا فحسبى أننى اجتهدت ، وأننى بشر أصيب وأخطئ .

وهذه نماذج لبعض المسائل التى اختار فيها مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين، ومن شايعهم ، أذكرها على سبيل الاستشهاد لصحة ما سبق تقريره :

---

(1) ينظر على سبيل المثال ص٢٢٥ ، ٢٦٢ ، ٣٢٧ .

قال فى عرضه خلاف النحاة فى اشتقاق الاسم ، واختياره لقول البصريين ، وقد وافقته فيه :

" **أما اشتقاقه** :

فذهب البصرى إلى أنه من " السمو " ووزنه إما : " فعل " كـ " عدل " ، وإما : " فعل كـ " قفل " فحذفت لامه اعتباطا ، وأسكنت فاؤه ، وجئ بهمزة الوصل ؛ لئلا يبتدأ بالساكن ، ووزنه حينئذ : " إفع " بحذف لامه .

وذهب الكوفى إلى أنه من السمة ....

والأول أظهر لأمور :

أحدها : أنهم قالوا فى تكسيره : أسماء ، وفى تصغيره : " سمى " برد لامه ؛ لأنها يردان الأسماء إلى أصولها دون أوسام ، ووسيم .

وثانيها : رد لامه فى تصريف الفعل نحو : سميته ، وأسميته وهو من الواو ، إلا أنها لما وقعت رابعة ، قلبت ياء ، كما قالوا : أغزيت وأعليت وهما من " الغزو " و " العلو " .

وثالثها : أن التعويض أولا لا يكون إلا فى محذوف اللام غالبا نحو : " ابن " و " اثنان "[١]

وقال فى عرض خلافهم حول العامل فى المفعول به ، واختياره لقولهم ، وقد وافقته[٢] أيضا فى ذلك :

" **وفى عامله ثلاثة أقوال** :

أحدها :ـ للبصريين : أن العامل هو الفعل لاقتضائه إياه .

الثانى : لبعض الكوفيين ....

الثالث : للفراء ....

والأول أظهر بدليل انقسام الفعل إلى لازم ، ومتعد ...."[٣]

---

(1) شرح الكافية ص٢١ ، ٢٢ وينظر : البحث ص٣٢ .

(2) ينظر : ص١٧٩ من البحث .

(3) شرح الكافية ص١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤وينظر : ص١٧٤ من البحث .

وقال أيضا فى عرض خلافهم فى ناصب المنادى ، واختياره لقول سيبويه ، والجمهور ، وأيدته[١] أيضا فى اختياره هذا :

" .... واختلف فى العامل فيه :

فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء – وهو اختيار المبرد –

ومنهم من زعم أن " يا " وأخواتها أسماء أفعال .

والأول أظهر ؛ لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، فإذا قدر قدر ما هو الأصل .

وأما الحروف ، فإنما ينصب منها ما شابه الفعل ، وإذا أمكن أن ينسب العمل إلى الفعل الذى هو الأصل ؛ فلا يعدل عنه إلى الحرف ، وقد أمكن فوجب القول به . "[٢]

ومن النماذج التى وافق البصريين ، وخالفته فيها ما جاء فى عرضه لخلاف النحاة حول حذف حرف النداء من اسم الإشارة فقال :

" ويمتنع حذفه من اسم الجنس مطلقا ......

وأما اسم الإشارة – على الأصح - ؛ فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حذفت منه حرفه النداء لالتبس بغيره ؛ ولأنه يصح أن يكون وصفا ." [٣]

فهذا الذى أيده هو ما ذهب إليه سيبويه ، والجمهور . وقد خالفته فى ذلك فرأيت أن مذهب الكوفيين القائل بالجواز أولى لتأييد السماع ، والقياس لقولهم[٤] .

وقال أيضا فى خلافهم فى " مهما " واختياره لقول الخليل ، وسيبويه ، والجمهور ، القاضى بأن " مهما " حرف مركب . وخالفته فى ذلك مؤيدا قول من ذهب إلى أنها حرف بسيط ؛ لأن البساطة هى الأصل : " وأما " مهما " فكقوله تعالى : " **مهما تأتنا به من آية** "[٥] .

---

(1) ينظر ص١٨٩ من البحث .

(2) شرح الكافية ص١٧٤ ، ١٧٥ وينظر الرسالة ص١٨٢.

(3) شرح الكافية ص٢٠٨ وينظر : ص ٢١٩ من البحث .

(4) ينظر : الرسالة ص ٢٢٥.

(5) سورة : الأعراف من الآية (١٣٢) .

والأصح أنها " ما " الشرطية ، زيدت عليها " ما " للتأكيد ، وأبدل من الألف الأولى هاء ، لئلا يجتمع مثلان . وهو رأى الخليل .

وقال الأخفش : أصلها : مه : " للكف " زيد عليها " ما " التى للجزاء .

وقيل : هى اسم مفرد يجازى بها ....." [١]

والذى ينبغى أن أنبه عليه وأن يلتفت إليه أن ابن القواس فى تأييده للبصريين ، واختياره لمذهبهم ، واتجاهه إليه ، لم يكن ينطلق من هوى نفسى ، أو تعصب أعمى لمذهبهم ، وإنما كان ينطلق من ثقته بنفسه ، وتثبته من عملمه ، فلم يكن ليصدر عنه حكم ، إلا إذا توافر لديه من الأدلة ما يبرهن على قوته ، ويدلل به على صحته .

وأهم ما يبرهن على ذلك ، أنه كان يخالفهم حين يرى أن الحق ليس معهم ، وأن الصواب فى غير مذهبهم ، ولذلك خالفهم فى بعض المسائل مؤيدا غيرهم .

قال فى عرضه خلاف النحاة فى رافع المبتدأ والخبر ، واختياره مذهب أكثر المتأخرين عارضا عن قول سيبويه ، وما ذهب إليه :

" واعلم أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالا :

أحدها : وهو اختيار أكثر المتأخرين أن العامل فيهما الابتداء بشرط التجرد عن العوامل المذكورة ....

الثانى : أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخبر ، وهو نص سيبويه ، وإليه ذهب أبو على ، وأبو الفتح .

الثالث : للمبرد وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، وكلاهما عمل فى الخبر ......

وبهذا يتبين أن الحق هو الأول .... [٢] "

وقال عارضا خلافهم فى حقيقة " كأن " ، معرضا عن قول البصريين القاضى بتركيبها ، مختارا قول من يرى أنها حرف مفرد ، لا تركيب فيه ، وقد أيدته فى ذلك :

" كأن حرف مفرد – على الأصح معناه التشبيه .

وقيل : مركب من كاف التشبيه ، و " أن " فالأصل فى نحو : كأن زيدا أسد :

---

(1) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر : ص٣٢٧ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ وينظر : ص١١٨ من البحث .

إن زيدا كأسد ، فقدمت الكاف للعناية ، والاهتمام بالتشبيه ؛ ليكون معلوما من أول الأمر ، وفتحت الهمزة للتركيب . [١] "

ولم يقف ابن القواس فى اتجاهه نحو المذهب البصرى عند تأييده ، واختيار آراء أصحابه ، وإنما تخطى ذلك إلى حد الهجوم على آراء الكوفيين ، وإبطالها ، وبيان أوجه الفساد فيها ، وتقويد حججهم ، وإبطالها ، فرد على الفراء ، والكسائى ، وعامة الكوفيين .

فمن ذلك ما جاء فى رده على الكوفيين فى تقديرهم الخبر من نحو : ضربى زيدا قائما : ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل :

" وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ، ومعنى :

أما المعنى : فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام ؛ لأن المعنى : ما ضربت زيدا إلا قائما . وعلى قولهم لا يبقى فيه إشعار بنفى الضرب عن حال أخرى.

وأما اللفظ : فشرط وجود الحذف ، قيام غيره مقامه . وفى جعله من تتمه المبتدأ لا يوجد هذا الشرط ؛ فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه ." [٢]

وجاء فى رده قول الكوفيين فى أصل المشتقات ، وإبطال ما احتجوا به فى قوله :

" .... ذهب الكوفى إلى أن المصدر مشتق من الفعل – على العكس – محتجا بأمور:

أحدها : أن الفعل عامل فى المصدر نحو : ضربت ضربا ، والعامل أصل للمعمول .

وثانيها : أنه تابع للفعل فى الصحة ، والاعتلال كاستحوذ استحواذا ، واستقام استقامة .

وثالثها : أنه يؤكد به الفعل ، والمؤكد أصل للمؤكد ، لأنه تابع له .

ورابعها : أن من الأفعال ما لا مصدر له كـ : " نعم " و " بئس " ، و " ليس " ، ونحوها من الأفعال التى لا تتصرف ، فلو كان الفاعل مشتقا منه ، لوجب أن يكون لهذه أصل لها كالمادة .

والجواب : .

أما عن الأول : فلأن الحروف عامله وليست أصلا للمعمول ، وعلى تقدير تسليمه أن الاشتقاق إنما يؤخذ من جهة التصريف والمعنى ، لا من جهه العمل .

---

(1) شرح الكافية ص٨٨٢ وينظر : ص٤٨٦ من البحث .

(2) شرح الكافية ص١٤٥ ، ١٤٦ وينظر : ص ١٤٩ ، ١٥٠ من البحث .

وأما عن الثانى : فلأنه لا يلزم من التبعية فى الاعتلال كون التابع فرعا للمتبوع ، فإن بعض الأفعال كالمستقبل يعتل باعتلال بعضها كالماضى ، وليس المستقبل فرعا على الماضى .

وأما عن الثالث : فلأنه يبطل بنحو : قام القوم أجمعون ، فإن أحدهما ليس مشتقا من الآخر .

وأما عن الرابع : فلأنه معارض بالمصادر التى لا أفعال لها نحو : " ويل " ، و " ويح " ، و " ويس " .) [١]

وقال فى رده قول الفراء والكسائى فى رفع المبتدأ والخبر :

(واعلم أن فى العامل فى المبتدأ ، والخبر أقوالا : أحدها ...

والرابع : للفراء ، والكسائى أن المبتدأ ، والخبر يترافعان ؛ لأن عمل العامل بحسب الإقتضاء .

ولما اقتضى كل واحد منها الآخر عمل فى صاحبه بدليل قوله – تعالى - :

" **أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى** "[٢] فإن " أيا " منصوب " بتدعوا " ، وتدعوا مجزوم بها .

ويبطله : وجوب تقديم كل واحد منها على الآخر من جهة العاملية ، وتأخره من جهة المعمولية فى حالة واحدة ، وهو محال ...." [٣]

ومن الجدير بالذكر أن أبين أن ابن القواس الذى كثير ما رد أقوال الكوفيين ، وضعفها ، وبين أنها فاسدة ، وباطلة لم يكن يتجنى على أقوالهم بتضعيفها ووصفها بالفساد لانحيازة إلى مذهب البصريين ، إنما كان يفصل بين خلافهم النحوى بما يملى عليه علمه ، وما يرجحه عقله الذى تشهد اختياراته بالاتزان ، والاعتدال . ويدل على ذلك ، أنه كان يقضى للكوفيين ، ويحكم بصحة قولهم حينما يكون الحق فى جانبهم ، والصواب فى مذهبهم ، فها هو ذا يصحح قولهم ، ويختار مذهبهم خلال عرضه لأقوال

---

(1) شرح الكافية ص٦٢١ ، ٦٢٢ .وينظر : الرسالة ص١٥٨ ، ١٥٩ .

(2) سورة : الإسراء من الآية (١١٠) .

(3) شرح الكافية ص١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ وينظر : ص١١٨ من الرسالة ويراجع مثل النماذج السابقة : شرح الكافية ص٧٣٨ ، ٧٣٩ ، البحث ص٣٤٣ وشرح الكافية ص٤١ ، ٤٢ والبحث ص٩٣ ، شرح الكافية ص١٦٩ ، ١٧٠ والرسالة ص١٧٤ .

النحاة فى إبدال النكرة من المعرفة فقال : " إنما لم تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة . كما اختاره المصنف . وهو رأى صاحب (المفصل) ، وإليه ذهب (عبد القاهر) ، والكوفيون ، وهو الأظهر ، لعدم حصول بيان المعرفة ، وإيضاحها من مجرد النكرة . فإذا وصفت حصل بها الفائدة ، كقوله – تعالى - : " **بالناصية ناصية كاذبة** "[(١)] ....

وأجاز جمهور البصريين إبدال النكرة من المعرفة مطلقا ، محتجين بأنه يحصل من اجتماعهما فائدة لم تحصل منها فى حالة الانفراد ، نحو : مررت بصاحبيك : عاقل ، وجاهل .

ومنه قوله :

فلا وأبيك خير منك إنى ليؤذينى التحمحم والصهيل

فأبدل : خيرا منك من المعرفة . "[(٢)]

ولم يقف عند اختياره لقول الكوفيين السابق ، وإنما قام بالرد على البصريين ما ذهبوا إليه ، وما استدلوا به فى قوله :

والجواب :

أما عن الأول : فلأنا لا نسلم حصول الفائدة من مجرد اجتماعهما ، بل من كون البدل صفة ، وموصوفها محذوفا ؛ فكان النكرة موصوفة .

وعن البيت : بأن " أفعل منك " إنما أفاد ؛ لأنه قريب من المعرفة ؛ لتخصيصه بالتفضيل ." [(٣)]

وقد خالفته فى ذلك ، ورأيت أن قول البصريين أولى بالاختيار[(٤)] .

كذلك اختار قولهم القاضى بأن " من " الجارة تأتى للغاية فى الزمان ، والمكان[(٥)] . وقد أيدته[(٦)] فيه لتأييد السماع لذلك .

---

(1) سورة : العلق من الآية (١٥ ، ١٦) .

(2) شرح الكافية ص٣٧٨ ، ٣٧٩ وينظر : الرسالة ص ٢٥٥ .

(3) شرح الكافية ص٣٧٩ وينظر : الرسالة ص٢٥٥ .

(4) ينظر : ص٢٦٢ من الرسالة .

(5) شرح الكافية ص٨١١ ، ٨١٢ وينظر : الرسالة ص٤١٩ .

(6) ينظر : الرسالة ص٤٢٩ .

كما أن ابن القواس لم تثنه بصريته عن التصدى لمن اقترف خطأ ، أو ارتكب شططا ، وخالف الصواب المتعارف عليه ، أيا كانت مكانته العلمية ، ومذهبه النحوى ، فقد سبق أن ذكرت أنه رد على الكسائى ، والفراء ، وضعف أقوالهم . والآن أؤكد تصديه لغيرهم من العلماء ، فأبين أنه ضعف ما ذهب إليه الزجاج ، والمبرد ، والأخفش ، وأبطل قول يونس ، وابن درستويه ، وابن بابشاذ ورد على قولهم ، وأجاب عن أدلتهم ، وحججهم .

وهذه بعض النماذج التى تبرهن على صحة ذلك :

قال فى عرضه خلافهم فى حقيقة " لبيك " ، واختياره قول سيبويه ، ورده على يونس ما ذهب إليه مدعوما بالحجة والدليل :

" والأصح أن " لبيك " مثنى – كما ذهب إليه سيبويه خلافا ليونس ، فإنه يزعم أن ألف " لبا " انقلبت ياء ؛ لاتصالها بالمضمر كألف : " لديك " ، و " عليك " . وهو مفرد .

وأبطل بأن ألفه قد قلبت ياء ، مع إضافته إلى الظاهر . قال :

دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور. "[١]

وجاء فى رده على الأخفش ، والمبرد زعمهما ، أن فتحة الممنوع من الصرف فى الجر بناء ، وليست بإعراب قوله :

" وذهب الأخفش ، والمبرد إلى أنها بناء ؛ لأن الفتح علم المفعول الذى يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والجر علم ما يقتضيه بواسطة ؛ فتنافيا ، فامتنع أن يؤثر عامل الجر الفتح .

والجواب :

أن الفتح إنما لم يقتضيه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة ، وأما إذا كان نائبا عنها ، فلا نسلم أنه لا يقتضيه مطلقا ." [٢]

وقال فى رده على الأخفش ما ذهب إليه من أن : " مهما " أصلها " مه " :

" وقال الأخفش : أصلها : " مه " للكف زيدت عليها " ما " التى للجزاء .

---

(1) شرح الكافية ص١٦٨ وينظر : ص١٦٨ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص٣٢ ، ٣٣ وينظر : الرسالة ص٤٦ .

وهو ضعيف ؛ لأنه لامعنى للكف ههنا ." [١]

كذلك جاء فى نقده للأخفش ما ذهب إليه فى ما التعجبية بعد اختياره لقول سيبويه :

(.......... وقال الأخفش : إنها موصولة ......

والأول أظهر – قول سيبويه – ؛ لأن على قول الأخفش يلزم منه أمران محالان :

أحدهما : حذف الخبر مع عدم القرينة .

وثانيهما : أن الصلة لإيضاح الموصول ، وبيانه ، وذلك ينافى وضع ما عليه التعجب من الإبهام لخفاء سببه ." [٢]

ويعود إلى الرد على المبرد ، فيجيب عن ما استدل به ، ويرد على ما ذهب إليه من أن المنادى منصوب بحرف النداء بقوله :

" .... واحتج المبرد بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل ، بدليل إمالتها ، وتعلق الجار بها نحو : يا لزيد ، ونصبها للحال كقوله :

.... يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

وأجيب : بأن الإمالة لا توجب لها عملا ، بدليل إمالة " بلى " مع عدم عملها .

وأما تعلق الجار بها ، ونصب الحال ، فممنوع ، وإنما هو بالفعل ؛ لأنه يلزم منه أن يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل ، وهو محال لامتناع أن يكون الحرف خبرا ، أو مخبرا عنه كما مر . " [٣]

وقال فى رده على الزجاج ، وتضعيف قوله :

وفى كان ثلاثة أقوال :

أحدها – للزجاج - : وهو أن " كان " ناقصة ، وأحسن فى موضع نصب ، لأنه خبرها.

---

(1) شرح الكافية ص٧٢٠ وينظر : ص٣٢٠ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص٧٩٤ ، ٧٩٥ وينظر : ص٣٨٢ من البحث .

(3) شرح الكافية ص١٧٥ ، ١٧٦ وينظر : ص١٨٢ من البحث .

وهو ضعيف لدخول " ما " التى للتعجب على " كان " دون " أحسن " .[١]

كما قال فى رده ما ذهب إليه ابن درستوريه ، وابن بابشاذ من أن تقدير الخبر فى نحو : ضربى زيدا قائما بمنزلة أقائم الزيدان ؟ فيكون تقديره : ضربت زيدا قائما :

" وأما القول الأخير : فيعلم بطلانه من جهة المعنى ، وهو عدم إفادة عموم النفى عن حال أخرى غير القيام . "[٢]

---

(1) شرح الكافية ص٧٦٩ ، ٧٧٠ وينظر : ص٣٥٥ من البحث .

(2) شرح الكافية ص١٤٦ ،/ ١٤٧ وينظر : ص١٥٠ من البحث .

الفصل الخامس

ابن القواس واختياراته في الميزان

ابن القواس واختياراته فى الميزان :

إنه لكى تتحقق عدالة ما يشير إليه هذا العنوان من وضع ابن القواس ، واختياراته فى الميزان ، كان ولابد من ذكر ماله من محامد فى مناقشاته واختياراته، قبل أن أذكر ما عليه من هنات ؛ لأن وزن أى عمل من الأعمال لا تتحقق عدالة تقييمه ، ووزنه إلا إذا روعى فيه الجانبان .

واختيارات ابن القواس السابقة ، ومعالجته لعرضها ، ومناقشتها ، قد جمعت الكثير من المحامد بالقياس على ما وقع فيها من هفوات – فيما أرى – وفيما يلى بيان ماله من فضائل وما عليه .

أولا : مـالـــه :

١- تمتع أسلوب ابن القواس فى عرضه للقضايا النحوية ، ومناقشتها بالسلاسة ، والوضوح ، والمقدرة الفائقة على استخراج الحقائق العلمية جلية واضحة بعبارة سهلة ميسورة نائية عن التكلف ، والتقعر بعيدة عن الغموض والالتواء.

٢- اعتنى الشارح فى معالجته للقضايا النحوية عناية شديدة بعبارة المصنف ، فتتبع كل كلمة له وما تشير إليه ، وناقش ذلك وفصل القول فيه بدقة شديدة ، وهمة عظيمة .

٣- اختيارات ابن القواس والقضايا التى ناقشها رفعت من قدر هذا الشرح ، وأعلت من شأنه ، وجعلته مصدرا من المصادر الأساسية التى يرجع إليها للفصل فى المعتركات النحوية .

٤- كما كان من أهم ما تميز به ابن القواس فى عرضه للقضايا ، أنه ناقشها بأسلوب طريف ، وطريقة جذابة حيث زاوج فى أسلوبه بين السرد ، والحوار ، عن طريق التساؤل الذى يتخيل ، ويفترض أنه قد يوجه له ، ويقوم بالإجابة عليه ، حتى يدفع عن القارئ ما يمكن أن يواجهه من الملل ، والسآمة ، فيجعله كأنه يحادث شخصا ، أو يجاوره . وهى طريقة تأثر بها من طبيعة عمله كمعلم فى " المستنصرية " .

فمن ذلك قوله فى عرضه خلافهم فى حقيقة حروف التثنية ، واختيـاره قـول سيبويه القاضى بأنها حروف إعراب :

" .... لا يقال : لو كانت حرف إعراب لامتنع انقلابها ، كمـا يمتنـع انقلاب المقصور ، ولما وقعت تاء التأنيث حشوا ؛ لأنا نجييب :

عن الأول بأن انقلاب هذه الأحرف ، إنما كان لإزالة اللـبس العـارض بـين المرفوع وغيره ، مع امتناع إزالته بقرينة صفة ، أو تأكيد أو بدل ؛ لأنه لا يكون تابع المثنى إلا مثنى ...

وعن الثانى : أنها لما كان لها دلالة على الإعراب ، جاز وقوع تاء التأنيث قبلها بالنظر إلى ذلك ، مع قطع النظر عن كونها حروف إعراب ."(١)

وقال فى عرض خلافهم فى رافع المبتدأ والخبـر ، واختيـاره لقـول أكثـر المتأخرين القاضى بأن رافعه الابتداء بشرط التجرد :

" .... لا يقال : التجرد قيد عدمى ؛ لأنه عبارة عن نفى المانع ، ونفـى المانع عدمى ، والعدمى لا يكون علة ، ولا جزء علة . لأنا نقول :

أما أولا : فلأنا لا نسلم أن العدمى لا يكون جزء من العلة لما مر .

وأما ثانيا : فلأن المراد بالعامل الأمارة ، لاما يوجب بذاته . (٢) "

٥- اهتمامه بالشواهد الشعرية فى تثبيت القواعد النحوية ، ودعم الاختيارات التى صدرت عنه ، وكذلك الشواهد القرآنية التى جاءت خالية من الأخطـاء فـى معظمها ، مما يدل على صلته القوية بكتاب الله – تعـالى - ، وتمكنـه مـن حفظه.

٦-ولوعه الشديد بالعلة النحوية ، فقد علل لصحة اختياراته ، كما علل لما قضى بضعفه ، وفساده ، وبطلانه من الآراء الأخرى ، كما أجاب عن كل ما علـل به أصحاب المذاهب الأخرى .

٧-ذكره فى بعض الأحيان المصادر التى استقى منها اختياراته ، سواء أكانت كتاب ، أم أشخاصا وهو بذلك ينسب الفضل لأهله .

---

(1) شرح الكافية ص٤٠ ، ٤١ وينظر : ص٧١ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص١١٥ وينظر : ص١١٨ من الرسالة .

ثانيا : ما عليه :

كل عمل بشرى جد فيه صاحبه ، واجتهد حتى ظن أنه إلى درجة الكمـــال بـــه وصل ، وعن النقص والذلل بعد ، فإن عمله لابد وأن يخالطه النقص ، والقصور ؛ لأن الكمال لله وحده ، والعصمة لأنبيائه ورسله .

وابن القواس فى اختياراته ، ومناقشاته للخلافات النحوية التى سبق عرضها قد بذل فيها جهدا مشكورا ، وقدمها فى صورة يحمد عليها .

وحيث إن السهو من طبيعة البشر ، والنقص لازم لأعمالهم ، فقد وقفت لابـــن القواس فى اختياراته – فيما أرى – على بعض المآخذ ، والهنات البسيطة التى لا تحط من شأنه ؛ ولا تنقص من قدره فـــ :

فمن ذا الذى ترضى سجاياه كلها   كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

وهذه هى المآخذ التى أخذتها على ابن القواس فى اختياراته السابقة :-

١- أنه ربما أهمل التعليل لبعض اختياراته ، واقتصر على ذكر الآراء فى المسألة وما يدل على اختياره فيها ، وذلك كما جاء فى عرض خلافهم فـــى ناصـــب المضارع بعد : " حتى " و " كى " و " اللام " ، واختياره لقول البصريين قال:

(واختلف فى : " حتى " و " كى " ، و " اللام " مطلقا :

فذهب البصرى إلى أن الناصب بعدها " أن " مضمرة .

وذهب الكوفى إلى أنها هى الناصبة . والأول أظهر .)(١)

وقال فى عرض خلافهم فى مجئ " الباء " للتبعيض ، واختياره لأحد الأقوال :

" وأما كونها للتبعيض – كما هو مذهب الشافعى – رضى الله عنه – فقيل هـــو منقول عن ابن كيسان .

وقال ابن جنى : لا يعرفه أهل العربية . قيل : إنما عرف التبعيض منها بـــدليل شرعى . وهو الأظهر ." (٢)

---

(1) شرح الكافية ص٦٩٤ وينظر : ص٢٨٩ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص٨٢٣ وينظر : ص٤٤٥ من الرسالة ولعل السبب فى عدم التعليل فى مثـــل هـــذه المـــسائل أن الاختيار فيها ظاهر لا يحتاج إلى تعليل يبرهن على صحته .

٢- أنه أغفل نسبة بعض الآراء فى المسألة لأصحابها أحيانا ، وربما ذكر الأقوال فى المسألة دون أن ينسب قولا واحدا لصاحبه . فمن ذلك ما جاء فى عرض خلافهم فى ناصب أسماء الشرط واختياره لأحد الأقوال :

" واختلف فى الناصب لها :

فمنهم من ذهب إلى أنه فعل الشرط .

ومنهم من ذهب إلى أنه الجواب . والأول أولى ....." [١]

وقال فى عرض خلافهم فى دخول ما بعد " إلى " الغائية فيما قبلها ، واختياره لأحد الأقوال :

" واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على أربعة أقوال :

أحدها : أنه لا يدخل – وهو الأصح – لأنها تدل على غاية الشيئ ، ونهايته التى هى حده ، وما بعد الحد لا يدخل فى المحدود ....

وثانيها : أنه يدخل ، ولا يخرج إلا مجازا بدليل قوله – تعالى – " **وأيديكم إلى المرافق**...... "[٢] .

وثالثها : أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول ، وعدمه .

ورابعها : أن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها ، أو جزءا منه كالمرفق دخل ، وأن لم يكن من جنسه لم يدخل ، كالليل بعد النهار ...." [٣]

٣- أنه كان فى بعض القضايا يقتصر على ذكر أصح الأقوال فيها فقط ، أو يذكر قولين دون أن يشير ، أو ينبه إلى أن فى القضية أقوالا أخرى لم تذكر[٤].

فمن أمثلة ذلك ، ما جاء فى اختياره لقول البصريين القاضى بمنع حذف حرف النداء فى اسم الإشارة فقال :

---

(1) شرح الكافية ص٧٢٥ ، ٧٢٦ وينظر : الرسالة ص٣٢٨.

(2) سورة : المائدة من الآية : (٦) .

(3) شرح الكافية ص٨١٥ ، ٨١٦ وينظر الرسالة ص٤٣٠ . وينظر أيضا مثاله فى : ص٦٤ ، ١٩٠ ، ٢٣٨ ، ٢٨٠ ، ٣٦٩ ، ٤٣٨ ، ٤٥٣ ، ٤٦٠ من الرسالة .

(4) ولعله اعتمد فى إهماله ذكر باقى الأقوال فى المسألة على فهم المتلقى المتخصص ، كمنا يفعل ذلك كثير من كبار النحاة .

" .... ويمتنع حذفه من اسم الجنس مطلقا ..... وأما اسم الإشـــارة – على الأصح – فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وفى غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حذف منه حرف النداء ؛ لالتبس النداء بغيره ..." (١)

وقال فى عرض خلافهم فى حقيقة " بلى " ، واختياره فيها :

" بلى حرف مفرد – على الأصح – موضوع لايجاب النفى . أى لنقض النفى ، واثبات ما بعده ؛ ولهذا لا تقع إلا بعد نفى ، خبر كان أو استفهاما ." (٢)

٤ - أنه ربمال وقع منه الخطأ ، أو السهو فى نسبة بعض الآراء .

فمن ذلك ما جاء فى عرض خلافهم فى معنى الواو العاطفة ، واختياره لأحـــد الآراء ، فذكر أنه نقل عن الفراء ، وثعلب أنها تفيد الترتيب (٣) .

وهذا الذى ذكره منسوبا إليهما ، يخالف ما نص عليه كلاهما .

فالفراء فى كتابه ، قد نص على أن الواو لا ترتب ، فقال :

" فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول الآخر . فإذا قلت : زرت عبد الله وزيدا ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ...." (٤)

كما أن أبا العباس أحمد ابن يحيى ثعلب قد نص فى كتابه على أن الواو لمطلق الجمع ، وهو ما يخالف ما نسب إليه فقال :

" إذا قلت قام زيد ، وعمرو ، فإن شئت كان عمرو . بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معا ...." (٥)

٥ - قد أخطأ المحقق فى آية من بين الآيات التى استشهد بها الشارح وكان ذلك فى نسبتها فلم يدرك الخطأ فيها ، ونسبها إلى غير سورتها(٦) وهـــذه الآيـــة

---

(1) شرح الكافية ص٢٠٨ وينظر : ص٢١٩ من الرسالة .

(2) شرح الكافية ص٨٩٩ وينظر : ص٥١٠ من الرسالة .

(3) شرح الكافية ص٨٨٠ والبحث ص٤٩٧ .

(4) معانى القرآن ٣٩٦/١ إلا إذا كان هناك للفراء كتاب آخر لم أقف عليه .

(5) مجالس ثعلب القسم الثانى ص٣٨٦ تحقيق عبد السلام هارون طبعة دار المعارف الرابعة ولعله قد قال بما نسبه إليه فى كتاب آخر غير المجالس .

(6) اختلط الأمر على المحقق فظنها آية الأنعام رقم (٢٩) وهى : " إن هى إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعـــوثين " والصواب أنها آية المؤمنون رقم (٣٧) " إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا......... "

جاءت فى عرض خلافهم فى معنى واو العطف ، حيث ذكر ما استدل به من ذهبوا إلى أنها للجمع المطلق فقال :

" احتج من قال بأنها للجمع المطلق بوجوه سمعية ، واستدلالية :

أما السمعية فبقوله – تعالى – حكاية عن الكفار : " **إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت**[(1)] **ونحيا** . "[(2)]

وصواب الآية : " **ما هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا** "

٦- أغفل ابن القواس نسبة الأبيات التى استشهد بها لقائليها ، كما أنه كان يستشهد بنصف بيت لم يذكر نصفة الآخر ، ولا قائله :

ومن أمثلة ذلك :

استشهاده لاختياره نصب المقسم به بعد حذف فعل القسم ، ونصب المقسم به فى قوله :

" .... إذا حذف فعل القسم ؛ فيتعدى الفعل المقدر إلى الاسم المقسم به ؛ فينصبه وهو الأجود نحو : الله لأفعلن .

ومنه قوله :

ألا رب من قلبى له الله ناصح ومن قلبه لى فى الظباء السوانح

وقوله :

فقالت يمين الله ما لك حيلة ...."[(3)]

وربما اقتصر على جزء من شطر البيت ، كما جاء فى عرضه خلافهم فى المنادى الذى تقرر لفظه مضافا فقال :

" إذا تكرر المنادى فى حال الإضافة كقوله :

ياتيم تيم عدى ... .

---

(1) سورة الجاثية من الآية (٢٤) .

(2) شرح الكافية ص٨٨٠ وينظر ص٤٩٧ من الرسالة .

(3) شرح الكافية ص٨٣٥ ، ٨٣٦ وينظر ص ٤٧٨ من البحث .

فالثانى ليس فيه إلا النصب ، وأما الأول فيجوز فيه وجهان :

أحدهما : البناء على الضم وهو الأظهر ...." [1]

وهذه أشياء طفيفة وضئيلة ، إذا ما قيست بما فى اختياراته من جوانب إيجابية . وهى أشياء لا تغض من قيمة عمل ابن القواس ، ولا تنقص من قدره .

والله أعلى وأعلم.

---

(1) شرح الكافية ص١٩٠ ، ١٩١ وينظر ص ٢٠٢ من البحث .

الخـــاتمـــة

الخاتمه

الحمد لله الذى جعل لكل شيئ بداية ، ونهاية . – سبحانه – هو الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية ، وصلاة وسلاما على من أرسله ربه خاتما للرسل إلى أمة هى خاتمة الأمم ، وخيرتها .

وبعـــد

فإنه كان من الأهمية بمكان أن أذكر – بعد العرض السابق لاختيارات ابن القواس ، ومناقشتها أهم النتائج التى أثمر عنها هذا البحث ، والتى تجلت فيما يأتى :

أولا : كشفت الدراسة عن أهمية هذا الشرح ، وقيمته من بين شروح الكافية ؛ حيث اتضح أن صاحبه لم يكن عارضا لخلافات النحاة خلال شرحه ، ناقلا لآراء غيره فحسب ، دون تدخل منه ، وإنما تبين خلال ذلك أن الشارح قد نصب نفسه حكما وقاضيا للفصل بين النحاة فى كثير من خلافاتهم ، فحكم بالصحة والقوة ، كما حكم بالفساد والبطلان ، الأمر الذى رفع من قيمة هذا المصدر وزاد من أهميته ومكانته بين المصادر النحوية .(١)

ثانيا : الوقوف على الفكر النحوى لابن القواس ، والكشف عن اتجاهه المذهبى الذى كشف عنه اختياره لكثير من آراء البصريين ولم يكن ذلك منه صادرا عن هوى نفسى ، أو تعصب أعمى ، وإنما كان ذلك منه عن ثقته بنفسه ، وتثبته من علمه ؛ وقد دل على ذلك وقوفه إلى جانب الكوفيين ، وأخذه بقولهم متى كان الحق فى جانبهم ، والصواب فى مذهبهم(٢).

ثالثا : أخطرت الدراسة عن موقف ابن القواس من النحاة ، وقوة شخصيته أمامهم ، الأمر الذى تجلى فى مقارعته لهم ورده عليهم الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل، فلم يسلم من نقده كبار النحاة من المدرستين البصرية ، والكوفية كإبطاله لقول يونس ، ورده على المبرد والأخفش والزجاج والفراء والكسائى وغيرهم(٣).

---

(1) ينظر : ص٥٨٧ .

(2) ينظر : ص ٥٨٨ ، ٥٩٣ .

(3) ينظر : ص٥٩٥ مبحث اتجاهه النحوى وموقفه من النحويين .

رابعا : تبين بالبحث اهتمام ابن القواس الشديد بالعلة فى دعم أحكامه النحوية، دعما لم يتوافر عند الكثير من علماء عصره [١].

خامسا : أوضحت الدراسة مدى اعتماد ابن القواس على كثير من الأصول النحوية فى تثبيت قواعده ، ودعم اختياراته ، وخاصة السماع كما هو الشأن عند أقرانه من البصريين[٢].

سادسا : أنبأ البحث عن أنه لم يكن رهينة منهج واحد فى اختياراتـــه ، وإنمـــا تبـــين بالدراسة تعدد منهجه ، وتنوع طرق ذلك عنده[٣].

سابعا : بدا من خلال البحث أن ابن القواس قد استمد بعض اختياراته مـــن العلمـــاء السابقين ، وإستعان بكثير من مصنفاتهم فى تحرى الدقة لاختيار أصح الآراء وأصوبها[٤].

ثامنا : أثبتت الدراسة أن ابن القواس لم يكثر من الاستشهاد بالحديث لدعم اختياراتـــه النحوية ، وإنما كان مقلا من الاستشهاد به ، متبعا فى ذلك مدرسة سيبويه ، والخليل ، ومن شايعهم من الذين قللوا من الاستشهاد به ، حتى ظن بهم أنهم لم يستشهدوا بالحديث تماما[٥].

تاسعا : أفصحت الدراسة عن الكشف عن مدى توفيق ابن القواس فـــى اختياراتـــه ، حيث تبين أن الكثير منها قد حظى بالتأييد ، كما تبين أن بعضهما لـــم يلـــق قبولا ، وتأييدا ، فانصرف البحث إلى اختيار غيرها من الآراء فى بعـــض المسائل .

عاشرا: عالج البحث ، واستدركت الدراسة ما وقع من قصور على سبيل السهو ، أو الخطأ فى البعض من اختيارات ابن القواس ، والتى تمثلت فى الآتى :

---

(1) ينظر : ص ٥٧٨ مبحث العلة .

(2) ينظر : الفصل الثالث من القسم الثانى ص٥٥٣ وما بعدها .

(3) ينظر : منهج ابن القواس فى اختياراته ص ٥٢٩ وما بعدها .

(4) ينظر : مصادر اختياراته ص٥٣٨ وما بعدها .

(5) ينظر : ينظر مبحث استشهاده بالحديث ص ٥٦٥ .

١- نسبة بعض الآراء النحوية ، وإلحاقها بأصحابها – بعد أن أغفل ابن القــواس نسبتها – ما أمكن ذلك. [١]

٢- توثيق الكثير من الشواهد الشعرية بنسبتها لقائليها – ما أمكن – وبيان بحرهــا العروضى ، وشرح مجملها . وكان ابن القواس قد أهمل نسبتها- .

٣- توضيح ما اختلط على المحقق ، وتصويب ما وقع فيه من اللبس فى آية مــن الآيات التى استشهد بها الشارح فأخطأ المحقق فى نسبتها . [٢]

وبعــد :

فهذه أهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث المتواضع ، أدعو الله – سبحانه – أن تكون نافعة مفيدة ، كما أسأله المغفرة عن كل ماوقع منى من سهو أو خطأ فى هذا العمل .

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا "[٣]

الباحث
رمضان محمود ابو شعيشع عمر

---

(1) ينظر : ينظر : ص٦٠٢ .

(2) ينظر : ص ٤٩٧ ، ٦٠٣ .

(3) سورة البقرة من الآية (٢٨٦) .

- إئتلاف النصرة فى إختلاف نحاة الكوفه والبصرة : تأليف عبداللطيف بن أبــى بكر الشرجى تحقيق د/ طارق الجنابى طبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م مكتبة النهضة العربية .
- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر : لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطى ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان سنة ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م .
- الاتقان فى علوم القرآن يأليف جلال الدين السيوطى : وبهامشه إعجاز القــرأن للباقلانى : طبعة دار نهر النيل .
- أحكام القرآن لابن العربى طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى .
- الأخفش الأوسط منهجه النحوى وآراؤه النحوية والصرفية لمحمود حسن محمود مكتبة جامعة القاهرة .
- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق على فاغور : طبعة دار الكتب العلمية بيــروت – لبنان – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م.
- ارتشاف الضرب من لحسان العرب لأبى حيــان الأندســى : طبعــة المكتبــة الأزهرية للتراث سنة ١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الكيــشى : طبعــة دار ابن خلدون – الأولى سنة ١٩٩٩م .
- الأزهية فى علم الحروف تأليف على بن محمد الهروى : تحقيــق عبــدالمعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤١٣هـــ - ١٩٩٣م .
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار : لابن عبدالبر تحقيق علــى النجدى ناصف : طبعة المجلس الأعلى .
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى : تحقيق محمد حسين شمس الدين طبعــة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م .
- أسرار النداء فى لغة القرآن الكريم : تأليف د/ إبراهيم حسن إبراهيم – مطبعــة الفجالة الجديدة
- الأشباه والنظائر فى النحو تأليف جلال الدين الــسيوطى : طبعــة دار الكتــب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٤م .

- الأصول فى النحو لأبى بكر بن السراج : تحقيق د/ عبدالحسين القتلــى طبعــة مؤسسة الرسالة – بيروت : الطبعة الثالثة سنة ١٤١٧هـــ - ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس تحقيق دزهير غازى زاهد طبعة عالم الكتب.
- الأعلام لخير الدين الزركلى طبعة دار العلم للملايين : بيروت – لبنان الطبعــة الثامنة والحادية عشر مايو ١٩٩٥م .
- الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو : تأليف أبى البركات الأنبارى تحقيق سعيد الأفعانى : مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـــ - ١٩٥٧م
- الإغفال تأليف أبى على الفارسى تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحـــاج ابـــراهيم . طبعة المجمع الثقافى – أبو ظبى سنة ٢٠٠٣.
- الإقتراح فى علم أصول النحو تأليف جلال الدين السيوطى تحقيق د/ أحمد محمد قاسم طبعة مطبعو السعادة الأولى سنة ١٣٩٦هـــ - ١٩٧٦م .
- الإقليد شرح المفصل تأليف تاج الدين أحمد بن عمر الجندى تحقيق د/ محمـــود أحمد على أبو كته الدراويش طبعة جامعة الإمام محمد بن ســـعود الإســـلامية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م .
- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى تأليف أبى الحسن علبى بن عيسى الرمـــانى تحقيق د/ فتح الله صالح على المصرى طبعـــة دار الوفـــاء للطباعـــة الأولـــى ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م الثانية ١٤٠٨ – ١٩٨٨م .
- أمالى الزجاجى تحقيق عبد السلام هارون طبعة دار الجيل بيروت الثانية ســـنة ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .
- أمالى السهيلى لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى تحقيق أ د / محمد إبراهيم البنا طبعة مطبعة السعادة سنة ٢٠٠٢ نشر المكتبة الأزهرية للتراث .
- الأمالى الشجربة لضياء الدين أبى السعادات ابن الشجرى .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات تأليف البقاء العكبـــرى دبعة دار الفكر – الأولى سنة ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م.
- إنباه الرواه على أبناء الزمان للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعغـــة دار الفكر العربى بالقـــاهرة الطبعـــة الأولاى ســـنة ١٤٠٦هــــ - ١٩٨٦م .

الإنصاف فى مسائل الخلاف تأليف أبى البركات الأنبارى تحقيق محمد محــى الدين عبد الحميد – الكتبة العصرية صيدا – بيروت سنة ١٤٠٧هــ - ١٩٨٧م
. الأنموذج بشرح الأرجبيلى لجمال الدين محمد بن عبد الغنى تحقيق د/ حسنى عبد الجليل يوسف طبعة مكتبة الآداب .
- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى تحقيق د/ حسن شاذلى فر هو د- طبعــة دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الثانية سنة ١٧٠٨هــ - ١٩٨٨م .
- الإيضاح فى شرح المفصل تأليف أبى عمر عثمان بن الحاجب تحقيق د/ موسى بناى العليلى . طبعة دار إحياء التراث الإسلامى – العراق . الإيضاح فى علل النحو النحو لأبى القاسم الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك طبعة دار النفــائس الأولى سنة ١٣٩٤هــ - ١٩٧٤م الخامسة سنة ١٤٠٦هــ - ١٩٨٦م .
- البحر المحيط لأبى حيان طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- البديع فى علم العربية لأبى السعادات ابن الأثير تحقيق د/ فتحى أحمــد علــى الدين – جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٢١هــ الألى .
- البرهان فى علوم القرآن لبدر الدين الزركشى تحيق محمد أبو الفضل إبــراهيم دبعة دار الفكر المثالثة سنة ١٤٠٠هــ - ١٩٨٠م . البسيط فى شــرح جمــل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/ عيادين عيد الثبينــى طبعــة دار الغــرب الإسلامى .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة تأليف جلال الدين الــسيوطى تحقيــق محمد حأبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة ١٣٩٩هــ - ١٩٧٩م دار الفكر .
- البيان فى شرح اللمع لابن جنى إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تحقيــق د/ علاء الدين حمودية – طبعة دار عمــار للنــشر والتوزيــع الأولــى ســنة ١٤٢٣هــ - ٢٠٠٢م .
- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات بن الأنبارى تحقيق د/ طه عبــد الحميد طه طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هــ - ١٩٨٠م .
- البيان والتبين تأليف أبى عثمان عمر بن بحر الجاحظ تحقيق وشرح عبد السلام هارون طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة .

- تأويل مشكل القرآن لأبى عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى تحقيـــق إبـــراهيم شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنـــان ســـنة ١٤٢٣هـــــ - ٢٠٠٢م .
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الذبيرى ط دار مكتبة الحيـــاة بيروت – لبنان .
- تاريخ الأدب العربى لبركلمان تحقيق د/ عبد الحليم النجـــار ط دار المعـــارف الخامسة ط الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٩٩٣م.
- تاريخ الأدب العربى لبركلمان ط الهيئة الععامة للكتاب .
- تاريخ علماء المستنصرية د/ ناجى معروف مطبعة العانى – بغداد سنة ١٩٦٥م .
- تاريخ مختصر الدول لابن العبرى تحقيق / أنطوان الحـــانى – بيـــروت ســـنة ١٩٨٥م . تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن – كتاب سيبويه ماله ومـــا عليه تأليف د/ خالد عبد الحميد أبو جندية ،ـــ د/ على محمد فاخر الطبعة الثانية سنة ١٤١١هـــ - ١٩٩١م .
- التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله الصميرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين طبعة دار الفكر بدمشق الأولى سنة ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م .
- التبيين على مذاهب النحويين – طبعة دار الغرب الإســـلامى تحقيـــق د/ عبـــد الرحمن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور – طبعة مطجبعة القـــدس ط دار ســـحنون بنوس .
- تذكرة الحفاظ للذهبى – ط دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان .
- التذكرة فى القراءات لأبى الحسن طاهر بن غلبون تحقيـــق د/ ســـعيد صـــالح رعيمه طبعة دار ابن خلدون .
- تذكرة النحاة لأبى حيان تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الأولى سنة ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

- التذييل والتكميل – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولــى ســنة ١٤١٩هــــ - ١٩٩٨م تحقيق د/ حسن هنداوى .
- ترشيح العلل فى شرح الجمل تأليف صدر الأفاضل الخوارزمى تحقيق / عادل محسن سالم العميرى طبعة جامعة أم القرى الأولى سنة ١٤١٩هــ - ١٩٩٨م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تأليف جمال الدين بن مالك الطائى تحقيق محمد كامل بركات طبعة المكتبة العربية – ١٣٨٧هــ - ١٩٦٧م .
- التعليق على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى مطبعة الأمانة الأولى ١٤١٠هــ - ١٩٩٠م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى تحقيق د/ محمد عبد الرحمن الطبعة الأولى ١٤٠٩هــ - ١٩٨٨م بن محمد المغدى .
- تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب لابن الفواطى تحقيق / مصطفى جــواد دمشق سنة ١٩٦٢م .
- توجيه اللمع : تأليف أحمد بن الحسين بن الخباز تحقيق أد/ فــايزذكى محمــد دياب . طبعة دار السلام للطباعة والنشر – الأولى سنة ١٤٢٣هــ -٢٠٠٢م .
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : لابن أم قاسم المرادى تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان – طبعة مكتبة الكليات الأزهرية .
- التوطئة لأبى على الشلوبينى تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع .
- الجامع لأحكام القرآن / لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- جامع البيان فى تفسير القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبــرى طبعــة دار الجيل – بيروت .
- الجمل لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى تحقيق على توفيقه الحمد – مؤســسة الرسالة – الخامسة سنة ١٤١٧هــ - ١٩٩٦م .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى تأليف الحسن بن قاسم المرادى تحقيـــق فخـــر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل – طبعة دار الكتب العلميـــة بيـــروت – لبنـــان الطبعة الولى سنة ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك الطبعـــة الأخيـــرة ســـنة ١٣٥٩هـــ - ١٩٤٠م مطبعة مصطفى البابى الحلبى .
- حاشية الشمنى المسماه بالمنصف من الكلام على مغنى ابن هشام تـــأيف تقـــى الدين أحمد بن محمد الشمنى – طبعة المطبعة البهية بمصر .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى .
- حاشية يس بن زيد الدين الحمصى على شرح الفاكهى لقطر النـــدى – الطبعـــة الثانية سنة ١٣٩٠هـــ ١٩٧١م مكتبة وكطبعة مصطفى البـــاى الحلبـــى وأولاده بمصر .
- حروف المعانى تأليف أبة القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجـــاجى تحقيـــق د/ على توفيقية الحمد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت – الثانيـــة ســـنة ١٤٠٦هـــــ ١٩٨٦م .
- الحيوان لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هـــارون طبعـــة الحلبى .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق عبد السلام هارون الثانية سنة ١٤٠٤هـــ ١٩٨٤م طبعة الخانجى .
- خازنة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر البغداى تحيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٤٠٨م – ١٩٩٨م والطبعة الثالثة ســـنة ١٤٠٩هـــــ - ١٩٨٩م .
- الخصائص لأبى الفتح ابن جنى تحقيق / محمد على النجار ط المكتبة العلمية .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم د/ محمد عبد الخالق عضيمة طبعـــة مطعبـــة السعادة بالقاهرة .
- الدراور الكامنة فى أعيان المائة الثامنة للقسلانى ط دار الجيل .

- الدر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف أحمد تأليف أحمد بن الأمية الشنقطى تحقيق محمد باسل عيون السور ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى تحقيق / علـــى محمـــد معوض ، عادل عبد الموجود وأخرين ط دار المتب العلمية بيروت – لبنان .
- الدولة العباسية قيامها وشقوطها . حسن خليفة طبعة القاهرة .
- ديوان أبى دبيد الطائى تحقيق نورى حمودى القيسى طبعة دار العارف بغـــداد ١٩٦٧م .
- ديوان الأعشى تحقيق دودلف جاير فينا ١٩٢٧م .
- ديوان امرئ القيس تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعـــة دار المعـــارف – الخامسة .
- ديوان بشر أبى حازم تحقيق عزة حسن منشورات دار الثقافة الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢م .
- ديوان تميم بن مقبل تحقيق عزة حسن – دمشق .
- ديوان جرير – بعة دار صادر بيروت .
- ديوان جميل بثينة تحقيق / حسين نصار طبعة دار نصر سنة ١٣٨٢هـــ .
- ديوان جميل بثينة – شرح مهدى محمد ناصر الـــدين – طبعـــة دار الكتـــب – بيروت لبنان الثانية سنة ١٤١٣هـــ - ١٩٩٣م .
- ديوان حسان ثابت تحقيق / عبد الرحمن البرقوقى المطبعة الرجمة بمصر ســـنة ١٩٢٩م .
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د/ سيد حنفى حسين ط دار المعارف .
- ديوان حميد بن ثور الهلالى إشراف د/ محمد يوسف نجم طبعة دار صـــادر – بيروت الأولى سنة ١٩٩٥م .
- ديوان ذى الرمة تحقيقد/ عبد الله القدوس أبة صالح دمشق سنة ١٩٧٢م .
- ديوان الراعى النميرى جمع وتحقيق داينهرت فايرت طبعة دار النشر فـــراتش شتاربر بيروت .

- ديوان زهير ابن أبى سلمى : على الفاغور طبعة دار الكتب العلمية بيــروت – الأولى ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م .
- ديوان سحيم عبد بنى الحساس د/ عبد العزيز اليمنى طبعة الدار القومية للطبعاة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـــ ١٩٦٥م .
- ديوان العجاج تحقيق وليم بن الورد ١٩٠٣م.
- ديوان عدى بن زيد تحقيق / محمد جبار المعيبد بغداد سنة ١٩٦٥م .
- ديوان علقمة من مجموع خمسة دواو بن الوهيبة ١٢٩٣ .
- ديوان عنترة بن شداد العبسى – طبعة دار الجيل .
- ديوان الفرزدق تحقيق عبد الله الصاوى – القاهرة سنة ١٣٥٤هـــ - ١٩٣٦م.
- ديوان كثير عزة شرح قدرى مايو طبعة دار الجيــل بيــروت الأولــى ســنة ١٤١٦هـــ -١٩٩٥م .
- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق إحسان عباس الكويت سنة ١٩٦٢م .
- ديوان المتنبى – طبعة دار الجيل بيروت .
- ديوان مهلهل بن ربيعة تحقيق محمد طلال حرب ط دار صــادر بيــروت – الأولى سنة ١٩٩٦م.
- ديوان النابغة الجعدى .
- ديوان النابغة الذبيانى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعــة دار المعــارف الثالثة .
- ديوان الهذليين طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩هـــ .
- الرد على النحاة لامضاء القرطبى تحقيق د/ شوقى ضيف طبعة دار المعارف .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى تأليف / أحمد بن عبد النور تحقيــق / أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعانى للألوسى ط دار إحياء التراث العربى .
- الروض الأنف للسهيلى تحقيق طه عبد الرؤف سعد – طبعة مكتبــة الكليــات الأزهرية مؤسسة مختار .

- الزاهر فى معانى كلمات الناس تأليف / أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى تحقيق د/ حاتم صالح الضامن طبعة مؤسسة الرسالة بيروت – الأولى سنة ١٤١٢هـ ١٩٨٢م .
- سر الصناعة لابن جنى تحقيق د/ حسن هنداوى طبعة داب القلم بدمشق .
- سنن أبى داود طبعة دار الفكر .
- سنن الدارقطى للإمام على بن عمر الدارقطى ط دار المحاسن للطباعة بالقاهرة .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لأبى الفلاح الحنبلى ط مكتبة القدس طبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت .
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ط دار التراث العربى .
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ط منشورات دار الآفاق بيروت .
- شرح الآجرومية لنور الدين على السنهورى رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالمنوفية تحقيق الباحث / محمد خليل شرف سنة ١٤٢٢هـ - ١٢٠٠١هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تأليف / بهاء الدين عبد الله بن عقيل تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة مكتبة دار التراث – الطبعة العشرون سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف بدر الدين بن مالك تحقيق/ محمد باسل عيون السرد طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح أبيات سيبويه للسيرافى تحقيق د/محمد على سلطان دار المأمون للتراث .
- شعر الأحوص الأنصارى جمع وتحقيق عادل سليمان جمال طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٧م.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك طبعة دار إحياء الكتب العربية .
- شرح ألفية ابن معطى تحقيق د/ على موسى الشوملى طبعة مكتبة الخريجى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح أنموذج الزمخشرى د/ يسرية محمد إبـراهيم حـسن طبعـة المطبعـة الإسلامية الحديثة بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوى المختون طبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعـلان الأولـى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى طبعة دار الفكر للطباعـة والنشر والتوزيع .
- شرح الجامع الصغير . لابن هشام .
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور اللإشبيلى – الشرح الكبير تحقيق د/ صاحب أبوجناح .
- شرح جمل الزجاجى لأبى الحسن على بن خروف الأندلسى تحقيق د/ سـلوى محمد عمر عرب – طبعة جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث سنة ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجى لأبى محمد جمال الدين بن هشام الأنـصارى تتحقيـق د/ على محسن عيسى – طبعة مكتبة النهضة العربية – الثانية سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزونى تحقيق / عبد السلام هارون ط لجنة التأليف .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد – طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت الأولى سنة ١٩٨٦م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – طبعة مطبعة الأمانة بالقاهرة .
- شرح العوامل المائة فى أصول علم العربية للأزهـرى تحقيـق د/ البـدراوى زهران طبعة دار المعارف الأولى سنة ١٩٨٣م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن بكر الأنبارى تحقيق / عبد الـسلام هارون ط دار المعارف الخامسة .

- شرح كافية ابن الحاجب تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى تحقيق / أحمد السيد أحمد طبعة المكتبة التوفيقية بالقاهرة .
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين جماعة تحقيق د/ محمد محمد داودطبعة دار المنار سنة ٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الجبائى تحقيق / على محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح كتاب سيبويمبى سعيد السيرافى تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، د/ محمود فهمى حجازى ، د/ محمد هاشم عبد الدايم –طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م .
- شرح لمحة أبى حسان لفاضل البروماوى تحقيق د/ عبد الحميد حسان الوكيل الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦٥م .
- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية تأليف جمال الدين هشام الأنصارى تحقيق د/ صلاح رواى مطبعة حسان – الثانية سنة ١٩٨٥م .
- شرح اللمع فى النحو لأبى زكريا التبريزى تحقيق د/ السيد تقى عبد السيد الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- شرح اللمع لابن برهان العكبرى تحقيق د/ فائز فارس – الطبعة الأولى بالكويت .
- شرح اللمع لابن برهان العكبرى تحقيق فائز فارس طبعة دار الرفاعى بالرياض – مكتبة الخويجى الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- شرح المفصل تأليف موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى طبعة مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليفصدر الأفاضل بن الحسين الخوارزمى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين طبعة مكتبة العبيكان – الأولى سنة ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م .

- شرح المقدمة الجزولية الطبير لأبى على الشلوبينى تحقيق د/ زكى بن سهو بن نزال العتيبى مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب تأليف / جمال الدين عثمان ابن الحاجب تحقيق د/ جمال عبد العاطى مخيمر أحمد طبعة مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة الرياض .
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف – طبعة الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية سنة ١٩٧٨م .
- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلى تأليف د/ على محمد فاخر طبعة مطبعة السعادة الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- شرح المكودى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن صالح المكودى تحقيق / إبراهيم شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- شرح ملحمة الإعراب للحريرى طبعة مطبعة التقدم العلمية بمصر .
- شرح الوافية نظم الكافغية لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناء العليلى – مطبعة الآاب سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شعر عبد الله بن الزبعرى تحقيق د/ يحيى الجبورى طبعة مؤسسة الرسالة بيروت الثانية سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد السلسيلى تحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى .طبعة اتلمكتبة القيطية بمكة المكرمة الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى علامها تأليف / أحمد بن فارس تحقيق / أحمد حسن . نسج طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسين النيلى تحقيق د/ محسن بن سالم العميرى طبعة جامعة أم القرى بمكة الأولى سنة ١٤١٥هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق / خليل عمران المنصور طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- الضرائر الشعرية وما يسوع للشاعر دون الناثر تأليف / محمود شكرى الألوسى المطبعة السلفية بمصر .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك تأليف/ محمد عبد العزيز النجار طبعة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- طبقات فحول الشعراء لحمد بن سلام الجمحى تحقيق محمود محمد شاكر طبعة مطبعة المدنى – المؤسسة العودية بمصر .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو اتلفضل إبراهيم ط دار المعارف – الثانية .
- طفيل الغنوى حياته وشعره د/ محمد عبد القادر مطابع الناشر العربى بالقاهرة .
- العلل لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق تحقيق محمود محمد محمود نصار طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤٢٢ه – ٢٠٠٢م .
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى لشمس الدين بن الجزرى ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز تحقيق حامد محمد العبدلى – طبعة دار الأنبار – بغداد – الرمادى .
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبى الفتح البعلى تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة طبعة التراث العربى بالكويت – الأولى بالكويت سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاجم تحقيق / عبد العليم الطحاوى ، محمد على البخار – ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- قتح القدير للإمام محمد بن على الشوكانى تحقيــق / ســيد إبــراهيم – ط دار الحديث بالقاهرة – الأولى سنة ١٤١٣هــ - ١٩٩٣م . المكتب ط دار المعرفة – بيروت لبنان بدسوق ط عالم الكتب .
- الفصول الخمسون لأبى الحسين يحى بن عبد المعطى – الغربى تحقيق محمود محمد الطناحى . طبعة عيسى البابى الحلبى وشركاؤه .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب تأليف نور الدين الجــامى تحقيــق د/ أسامة طه الرفاعى طبعة مطبعة وزارة الأوقاف العراقية ســنة ١٤٠٣هـــــ - ١٩٨٣م .
- الفوائد والقواعد تأليف / عمر بن ثابت الثمانينى تحقيق د/ عبد الوهاب محمــود الكحلة طبعة مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٢٤هــ - ٢٠٠٣م .
- فوات الوفيات والذيل عليهما تألبيف / محمد بن شاكر الكيثى تحقيق د/ إحــسان عباس طبعة دار صادر – بيروت – لبنان وطبعة دار الثقافة .
- القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى – طبعة مكتبة الطليعة بأسيوط د/ صابر بكر أبو السعود .
- القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العــسكريات لأبــى علــى الفارسى تأليف د/ منى الياس طبعة دار الفكر بدمشق – الأولى سنة ١٤٠٥هــ - ١٩٨٥م .
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة تأليف / محمد بن الخطيب بن الجــزرى تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس طبعة مطبعــة الــسعادة ســنة ١٤٠٣هـــــ - ١٩٨٣م .
- الكافية فى النحو لابن الحاجب تحقيق د/ طارق نجم عبد الله طبعة مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٦م .
- الكامل لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق / محمد أحمد الــدالى طبعــة مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٦هــ.
- الكامل للمبرد تحقيق د/ أحمد الدالى ط مؤسسة الرسالة الثانية سنة ١٤١٣هــ - ١٩٩٣م.

- كتاب سيبويه تأليف أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق / عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب – الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- كتاب الشعر لأبى على الفارسى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى مطبعة المدنى – الأولى .
- الكشاف للزمخشرى طبعة عالم الكتب .
- الكشاف للزمخشرى ط دار المعرفة .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والغنون لحاجى خليفة ، هداية العارفين – أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
- الكاشف عن وجوه القراءات السبع لملكى بن أبى طالب القيسى تحقيق محى الدين رمضان ط مؤسسة الرسالة الخامسة سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان الحيديرة اليمنى تحقيق د/ هادى عطية مطر طبعة مطبعة الإرشاد – بغداد سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- الكناش فى النحو والصرف تأليف / أبى الفداء عماد الدين إسماعيل تحقيق د/ على الكبسى ، وصبرى إبراهيم ط جامعة قها – مركز الوثائق والدراسات الإنسانية .
- الكواكب الدرية على متممه الآجرومية للشيخ الأهدل طبعة دار الكتب العلمية – بيروت • لبنان .
- اللامات لأبى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك طبعة دار صادر بيروت الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن طبعة دار الرفاعى الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- اللبان فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى تحقيق غازى مختار طليمات طبعة دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف .

- اللمع فى العربية تأليف/ أبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- مافات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف د/ فتحى بيومى حمودة طبعة شركة المروة .
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبى اسحاق الزجاج تحقيق د/ هدى محمد قراعه طبعة الشركة الدولية للطباعة – الثالثة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون طبعة دار المعارف – الرابعة .
- مجمع الأمثال للميدانى تحقيق / نعيم حسين ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق / وليم بن الورد البروسى طبعة دار الآفاق الجديد – الثانية سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق / على النجدى ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبى طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .
- المخصص لابن سيدة ط دار الكتب الإسلامى بالقاهرة .
- المدارس النحوية د/ شوقى صيف طبعة دار المعارف الرابعة .
- المرتجل لابن الخشاب تحقيق على حيدر أمين طبعة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م .
- مرشد المريد فى النحويين التقليد والتجديد تأليف أد/عبد المعطى جاب الله سالم مطبعة الأمانة – الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المزهر فى علوم اللغة لجلال الدين السيوطى تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخرون طبعة دار ابن خلدون الثالثة .
- المسائل البصريات لأبى على الفارسى تحقيق / محمد الشاطر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات طبعة دار القلم – دمشق تحقيق د/ حسن هنداوى الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .

- المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى تحقيق د/ عبد الفتاح سليم طبعة مكتبة الأزهر – الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٣٣م .
- المسائل العسكريات فى النحو العربى لأبى على الفارسى تحقيق د/ على جابر المنصورى طبعة مطبعة الجامعة – بغداد – الثانية ١٩٨٢م .
- المسائل العضدديات لأبى على الفارسى تحقيق د/ على جابر المنصورى طبعة مكتبة النهضة العربية – عالم الكتب – الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المسائل المسكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكارى طبعة مطبة العانى – بغداد سنة ١٢٢٤هـ - ١٩٨٣م .
- المسائل المنثورة تأليف أبى على الفارسى تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية دار المعارف بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد تأليف بهاء الدين بن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات طبعة جامعة أم القرى بمكة الطبعة الثانية سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- المستوفى فى النحو لكمال الدين الفرخات تحقيق محمد بدوى المختون ط دار الثقافة العربية سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- مسند الإمام أحمد بن خليل ط مؤسسة قرطبة بالقاهرة .
- مصابيح المغانى لمحمد بن على الموزعى تحقيق د/ جمال طلبه دار زاهد القدسى الأولى سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- معانى الحروف لأبى الحسن بن عيسى الرومانى تحقيق د/ عبد الفتاح شلبيى طبعة دارنهضة مصر للطبع والنشر الفجالة القاهرة .
- معانى القرآن تأليف أبى زكرياء يحى بن زياد الفراء .
- تحقيق أ/ محمد على النجار الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م مطبعة دار الكتب ووثائق القومية بالقاهرة .
- معانى القرآن للأخفش تحقيق / عبد الأمير محمد أمين طبعة عالم الكتب .
- معنى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى طبعة دار الحديث – الثانية سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧هـ .

- معجم الأدباء لياقوت الحموى تحقيق / محمد على بيضون طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- معجم شواهد العربية تأليف / عبد السلام هارون الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مكتبة الخانجى بمصر .
- معجم قبائل العرب القديم والحديثة لـ عمر رضا كحالة ط دار العلم للملايين بيروت سنة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .
- معجم المؤلفين لـ عمر رضا كحالة طبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت .
- المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية د/ إميل بديع يعقوب طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف ابن هشام الأنصارى تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- مفاتيح الغيب للرازى ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى تحقيق / محمد سيد كيلانى ط دار المعرفة – بيروت – لبنان .
- المفصل فى علم العربية لأبى القاسم الزمخشرى طبعة دار الجيل - الثانية .
- المقتصد لشرح الإيضاح تأليف عبد القاهر الجهانى تحقيق / كاظم بحر المرجان ط وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٢م .
- المقتضب تأليف أبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المقدمة الجزولية للجزولى تحقيق / شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المقرب تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى مطبعة العانى – بغداد – الأولى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- المقصور والممدود لأبى زكريا يحى بن زياد الفراء تحقيق / عبد الإله نبهان ، محمد خير البقاعى – دار قتية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الملخص فى ضبط قوانين العربية لأبى الحسين عبد الله بن أبى الربيع الأشبيلى تحقيق د/ على بن سلطان الحكيمى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- منازل الحروف لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى تحقيق د/ رانا محمد نصر الله إحسان إلا هى طبعة مجمع البحوث العلمية – لاهور .
- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان الأندلسى .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحدبث د/ خديجة الخريجى ط الطيعة للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٨١ .
- نتائج الفكر لأبى القاسم عبد الرحمن السهيلى تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة تأليف / يوسف بن تفربردى دبعة مصوره عن طبعة دار الكتب – المؤسسة المصرية العامة – وزارة الثقافة .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البؤكات الأنبترى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة مطبعة المدنى .
- نشأة النحو للطنطاوى طبعة دار المنار ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاه للشيخ الطنطاوى تعليق الأستاذين عبد العظيم الشناوى ، محمد عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ –١٩٩٦م .
- النشر فى القراءات العشر تأليف محمد بن محمد بن الجزرى : طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- النوادر فى اللغة نوادر أبى زيد الأنصارى : طبعة دار الكتاب العربى بيروت الثانية سنة ١٩٦٧م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف اسماعيل باشا البغدادى طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة فى مطبعتها – منشورات استانبول سنة ١٩٥٥م – مكتبة المتبنى – بيروت : وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- هشام الكوفى النحوى – عصره – حياته – أراؤه النحويه : أد/ أحمـــد محمـــد عبد الله طبعة مطبعة الأمانة .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية تأليف جلال الدين السيوطى : طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة – الأولى سنة ١٣٢٧هـــ .
- الوافى بالوفيات للصفدى تحقيق على بن الحسين المسعودى ، على بن محمد بن الرضا .
- وسائل الفيئة فى العوامل المائه : تحقيق أد/ خالد عبدالحميد أبو جندية طبعة دار الطباعة المحمدية – ضرب الأتراك بالأزهر الأولى ١٤١٢هـــ ، ١٩٩٢م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكـــان تحقيـــق د/ إحـــسان عبـــاس ط دار صادر بيروت ، ط دار الثقافه بيروت لبنان ١٣٩٧هـــ - ١٩٧٧م .
- يونس البصرى حياته وأثاره ومذاهبة تأليف د/ أحمد مكى الأنصارى طبعة دار المعارف .

الفهـارس الفنيـة

وتشمل

١ـ الآيات القرآنية

٢ـ الأحاديث النبوية الشريفة

٣ـ الأمثال ومأثور الكلام

٥ـ الأشعار والأرجاز

٦ـ الأعلام

٧ـ المصادر والمراجع

٨ ـ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة " الفاتحة " :		
" أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم "	٦ ، ٧	٢٥٦
سورة " البقرة " :		
" يكاد البرق يخطف أبصارهم "	٢٠	٣٧٤
" وادخلو الباب سجدا وقولوا حطة "	٥٨	٤٩٧ ، ٥٠١، ٥٦٠
" أتتخذنا هزوا "	٦٧	٣٧٦
" ادع لنا ربك يبين لنا مالونها "	٦٩	٣٧٦
" ادع لنا ربك يبين لنا ما هى "	٧٠	٣٧٦
" ادع لنا ربك يبين لنا ما هى إن البقر تشابه علينا "	٧٠	٣٧٦
" فذبحوها "	٧١	٣٧٦ ، ٣٧٩
فذبحوها وما كادوا يفعلون "	٧١	٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨
" وما كادوا يفعلون "	٧١	٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩
" بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون "	٨١	٥١٢
" ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم "	٨٥	٢٢٢
" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "	٩٥	٣٩٥ ، ٤٠٠
" فأينما تولوا فثم وجه الله "	١١٥	١٣٦
" ومن كفر فأمتعه قليلا "	١٢٦	٣٣٦
" إن الصفا والمروة من شعائر الله "	١٥٨	٥٠١
" فما أصبرهم "	١٧٥	٣٨٨
" فما أصبر هم على النار "	١٧٥	٣٨٨، ٣٩١ ، ٣٩٣
" ثم أتموا الصيام إلى الليل "	١٨٧	٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦
" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكه "	١٩٥	
" وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم "	٢١٦	٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨
" ولولا دفع الله الناس "	٢٥١	١٧٥
" فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله "	٢٥٦	٤٤٩

سورة " النور " :		
" قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم "	٣٠	٤٢٦
" يكاد زيتها يضئ "	٣٥	٣٧٤
" إذا أخرج يده لم يكد يراها "	٤٠	٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦
" وأقسموا بالله "	٥٣	٤٤٩
" قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول "	٥٤	٢٥٢
سورة " النمل " :		
" وأدخل يدك فى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء فى تسع آيات"	١٢	٤٣٩
" وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين "	١٩	٤٣٩
" ألا يسجدوا لله "	٢٥	٤٠٨
" وأقسموا بالله "	٣٨	٤٤٩
سورة " القصص " :		
" إنا رادوه إليك "	٧	٤٤١
" إحدى ابنتى هاتين "	٢٧	٢٣٩
" فخرج على قومه فى زينته "	٧٩	٤٣٩، ٤٤١
سورة " العنكبوت " :		
" فأنجيناه وأصحاب السفينة "	١٥	٤٩٩
سورة " الروم " :		
" غلبت الروم فى أدنى الأرض "	٢ ، ٣	٤٣٨
" فى بضع سنين "	٤	٤٣٨
" لله الأمر من قبل ومن بعد "	٤	٤٢٠
" وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتنا "	١٦	١٠٥

سورة " الأحزاب " :		
" والقائلين لإخوانهم هلم إلينا "	١٨	٢٨٢
" هلم إلينا "	١٨	٢٨٠
" لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة "	٢١	٤٣٨
" والحافظين فروجهم والحافظات والذكرين الله كثير والذاكرات "	٣٥	١١٣
سورة " سبأ " :		
" قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب "	٤٨	٢٤٨
سورة " فاطر " :		
" الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع "	١	٥٤ ، ٦٢ ، ٥٥٧
" أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع "	١	٥٤
" مثنى وثلاث ورباع "	١	٦٠
" ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها "	٢	٣٢٩
" إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم "	١٤	٣٤١
" هو الحق مصدقا "	٣١	٢٤٤
" وأقسموا بالله "	٤٢	٤٤٩
سورة " الصافات " :		
" ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون "	٧٥	٤٠٧
سورة " ص " :		
" حتى توارت بالحجاب "	٣٢	١١٣
سورة " الزمر " :		
" وأمرت لأن أكون أول المسلمين "	١٢	٢٠٧
سورة " الشورى " :		
" كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك "	٣	٤٩٩
" وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله "	٥٢ ، ٥٣	٢٥٦

سورة " النازعات " : " فيم أنت من ذكرها "	٤٣	٣٠١
سورة " عبس " : " قتل الإنسان ما أكفره "	١٧	٣٨٨
سورة " الإنفطار " : " وما أدراك ما يوم الدين "	١٧	٣٩١
سورة " الفجر " : " فادخلى فى عبادى "	٢٩	٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٥٣٦ ، ٥٨٤
سورة " الضحى " : " ولسوف يعطيك ربك فترضى "	٥	٤١٢
سورة " العلق " : " لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة " " بالناصية ناصية كاذبة "	١٥ ، ١٦ ١٥ ، ١٦	٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٧
سورة " القدر " : " سلام هى حتى مطلع الفجر "	٥	٢٩٠
سورة " الزلزلة " " إذا زلزلت الأرض زلزالها "	١	٥٠٤
سورة " القارعة " : " القارعة ما القارعة "	١ ، ٢	٣٩٢
سورة " الكافرون " : " قل يأيها الكافرون "	١	٢٠٠

فهـــرس الأحاديـــث

فهـــــرس الأمثـــال ومأثور الكلام

" نعيم الرجل زيد "	٤١٣

فهـــرس الأشعـــار والأرجـــاز

فلثمت فاها	ماء الحشرج	جميل	الكامل	٤٤٧
الحـــــاء				
ياليت بعلك	سيفا ورمحا	عبد الله بن الزبعرى	م الكامل	٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٥٣٤
إذا غير النأى	ميه يبرح	ذو الرمة	الطويل	٣٧٢ ، ٣٧٥
إنى زعيم ونجوت	من الرزاح إلى الرواح	بـــــلا	م الكامل	٤٢٣
يمشى به	سراويل رامح	تميم بن مقبل	الطويل	٦٩
ألا رب	السوانح	ذو الرمة	الطويل	٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٦٥ ، ٦٠٤
الـــــدال				
ألا حى	أوغدا	بلا	الطويل	٤٢٦
فلو أنه ولكنما أهلى	ومن يتودد مثنى وموحد	ساعدة بن جؤبة الهذلى	الطويل	٥٤ ، ٦٢
إذا ما الخبز	الثريد	بلا	الوافر	٤٨٠
فما جمع	ولا فردا لفرد	بلا	الوافر	٣٠٥
يامن رأى	وجبهة الأسد	الفرزدق	المنرح	٢٠٢ ، ٢٠٦
أبى كرما	وأنجزا موعد	بعض الطائيين	الطويل	٥١٦
من يكدنى	والوريد	أبو زيد الطائى	الخفيف	١١٢
الـــــراء				
إلا علالة	نهد الجزاره	الأعشى	م الكامل	٢٠٦ ، ٢٠٧
وعمرو بن	كمشية قسورا	امرؤ القيس	الطويل	٢١٦
مثلك أو خير	طار طائر	بلا	الطويل	٤٧٠
فقد بدلت	قصار	عدى بن زيد	الوافر	٤١١
إن يقتلوك	قتل عار	ثابت بن كعب	الكامل	٤٥٤
وقلن على الفردوس	أبيحة دعاثره	مضرس الأسدى	الطويل	٥١٣
كأنهما ملآن	دارنا عصر	أبو صخر الهذلى	الطويل	٤٢٣

إنا وجدنا	ولا قصر	بلا	البسيط	٢٥٩
ألا يا اسلمى	بجرعائك القطر	ذو الرمة	الطويل	٤٠٩
خذوا حظكم	بالغيب تذكر	بلا	الطويل	٢١٧
فلم أر بيتا	عزة عامر	بلا	الطويل	٢٧٥
لم يفعلوا	ما ائتمروا	امرؤ القيس	البسيط	٥١٧
ياتيم تيم	عمر	جرير	البسيط	٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٦٠٤
بها ليل	المتخير	حسان بن ثابت	الطويل	٥٠٢
أنا ابن داره	من عار	سالم بن دارة	البسيط	١٧٤
تجاوزت	إلى ضوء ناره	عبد الله بن جزل الطعان	الطويل	٢٦٠
دعونى	فأسكنها هدرى	بلا	الطويل	١٧٠ ، ١٧١
يفاكهنا	وبالجزر	امرؤ القيس	الطويل	٦٣
شموس	النشر	نصيب	الطويل	٤٤٠
لمن الديار	ومن دهر	زهير	الكامل	٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٦٨١
دعوت لما نابنى	يدى مسور	بلا	المتقارب	١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٥٤٢ ، ٥٩٥
متى تفخر	العلماء جير	بلا	الوافر	٥١٥
السين				
هذى برزت	نسيسا	المتنبى	الكامل	٢٢٠
الصاد				
أكاشره	صاحبه حريص	عدى بن زيد	الوافر	٩٦
الطاء				
فحور	وفى الرياط	المتنخل الهذلى	الوافر	٤٦٩
العين				
لقد عزلتنى	حيا لأسمعا	بلا	الطويل	٢٩١ ، ٢٩٦، ٣٠٦ ، ٣٠٩
لا يغرنكم	فهو خداع	بلا	الخفيف	٢٢٤

إذا أم سرباح	العين تدمع	دراج بن زرعة	الطويل	٤٤٠
الفـــــــــــاء				
فإلى ابن أم ملك إذا نزل	أو تزحف لا ينزف	لبشر بن أبى حازم	الكامل	٢٥٩
عليه من اللون	لمستضعف	بلا	المتقارب	٦٤ ، ٦٦
فكلتاهما	لم تحنف	أبو الأحرز الحمانى	الطويل	٩٥
القـــــــــــاف				
ضربت	الأواقى	المهلهل	الخفيف	٥١٨
ووالله لولا	ومشرق	غيلان بن شجاع النهشلى	الطويل	٤٦٩
أو طعم غادية	فى الفرانيق	خراشة بن عمر	البسيط	٤٤٠ ، ٤٤٣
الكـــــــــــاف				
على مثل	من بكى	متمم بن نويرة	الطويل	٣٤٨
الـلام				
فرد على الفؤاد وقد نعنى	له السؤالا الخرد الخدالا	رجل من بنى أسد	الوافر	١١٠
محمد تفد	من أمر تبالا	حسان بن ثابت	الوافر	٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٥٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٧٥
أصاب غضاضة	انغلالا	ذو الرمة	الوافر	٥٢٥
أيا أبتى	ما دمت آملا	بلا	الطويل	٢١٠
أتعرف	ومن عام أولا	بلا	الطويل	٤٢٣
إن الألى	من عاداك مخذولا	رجل من طيئ	البسيط	٢٢٣
وقلن على البردى	رواء أسافله	طفيل الغنوى	الطويل	٥١٦
لهنك من عبسية	من يعولها	بلا	الطويل	٤٩٣
فلا وأبيك	والصهيل	**شمير بن الحارث الضبى**	الوافر	٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٥٩٤
هلا سألت	أن تسألى	ربيعة بن مقرم	الكامل	٣٠٩
لتبعد أذ نأى	ولا أبالى	بلا	الوافر	٣٤٧

فكونوا أنتم	من الطحال	بلا	الوافر	٢٢٩
ذى دعى اللوم	بالإجزال	رجل من طيئ	الخفيف	٢٢٤
فقلت يمين الله	وأوصالى	امرؤ القيس	الطويل	٤٨٠
فصحبك الإله	وأجل فال	بلا	الوافر	٤١٠
وهل يعمن	فى ثلاثة أحوال	امرؤ القيس	الطويل	٤٤٠ ، ٤٤٣
رب رفد	من معشر أقيال	الأعشى	الخفيف	٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٥٦٣
فقالت يمين	العماية تنجلى	امرؤ القيس	الطويل	٤٧٨ ، ٥٦٢ ، ٦٠٤
إذا هى لم تسنك	عود أسحل	عمر بن أبى ربيعة	الطويل	١٠٩
ألفت الهوى	بواش وعاذل	بلا	الطويل	٤٢٢
وهذا ردائى	أمال بن حنظل	الأسود بن يعفر	الطويل	٢١٥
فقلت له	وناء بكلكل	امرؤ القيس	الطويل	٥٠٢
رسم دار	من جلله	جميل بن معمر	الخفيف	٤٦٦، ٤٧١ ، ٤٨٣
ذا ارعواء	من سبيل	بلا	الخفيف	٢٢٣
		الميـــم		
من الآن	اذوق مداما	بلا	الطويل	٤٢٢
يسق بها العساقل ألا أضحت	ينفى اللغاما شاسعة أماما	جرير	الوافر	٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٥٤٣ ، ٥٦٤
كلا يومى	إلا لماما	الفرزدق	الوافر	٩٦
أنا سيف	تذريت السناما	حميد بن ثور الهلالى	الوافر	٢٦٦
ألا رب	من كان مجرما	بلا	الطوي	٤٥٧
الست بنعم	مصرما	حسان بن ثابت	الطويل	٤٠٤ ، ٤٠٩ ، ٦٧٥
ولن يلبث	ما تيمما	حميد بن ثور الهلالى	الطويل	٢٦٠

أعلى السباء	وفض حتامها	لبيد بن ربيعة	الكامل	٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٦٤
إذا هملت	لوعه وغرام	ذو الرمة	الطويل	٢٢٣
سلام الله	يا مطر السلام	الأحوص	الوافر	٥١٨
إن ابن حارث	قد علموا	المغيرة بن جنباء	البسيط	٢١٧
قضى كل	معنى غريمها	كثير عزة	الطويل	١٠٧
قالت بنوا عامر	ضرار الأقوام	النابغة الذبيانى	البسيط	١٨٢ ، ١٨٦ ، ٥٦٣ ، ٥٩٦
أماوى	ماوى يندم	بلا	الطويل	٣٢٠ ، ٣٢٥
يمينا لنعم	من سحيل ومبرم	زهير	الطويل	٤٠٤، ٤٠٧ ، ٥٦٣
ولكن نصفا	من مناف وهاشم	الفرزدق	الطويل	١٠٦
فألقت متاعا	كف ومعصم	بلا	الطويل	٢٦٠
شربت بماء	عن حياض الديلم	عنترة بن شداد	الكامل	٤٤٧
وكل حسام	عاد وجرهم	جبل بن جوال	الطويل	٤٢٢
النـــــون				
وقائلة أسيت ؟	من ذاك إنه	بلا	الوافر	٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٥١
نولى قبل	كما زعمت تلانا	بلا	الخفيف	٢٢٣
إذن لقام	لوثه لانا	الحماسى	البسيط	٤١٢
لتعم أنت	حوائج المسلمينا	بلا	الخفيف	٣٤٧ ، ٣٤٩
داويت عين	وتفلو القعدان	بلا	الكامل	٢٩٣
فلست بمدرك	ولا لو أنى	بلا	الوافر	٩٧ ، ٩٩
فقلت ادعى	داعيان	الأعشى	الوافر	٣٤٨
اليـــــاء				
فملتنا	والنبى	أمية بن أبى الصلت	المتقارب	٥٠٢
مهما لى	وسرباليه	عمر بن ملقط	السريع	٣٢٠ ، ٣٢٣
عيرة ودع	للمرء ناهيا	سحيم	الطويل	٥٠٥

أنصـــــاف الأبيـــــات

فهـــــرس الأرجـــــاز

ياجعفر ياجعفر ياجعفر إن كنت دحداحا فأنت أقصر	بلا	٢٦٠
صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر	بلا	٤١١
إذا تقول لا ابنه العجيرى تصدق لا إذا تقول جير	بلا	٥١٦
إما ترينى اليوم أم حمز قاربت بين عنقى وجمزى	رؤبة العجاج	٢١٤
وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود	٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٦٨١
يارب هيجا هى خير من دعة	لبيد	٤٥٤
وقائم الأعماق خاوى المخترق	رؤبة العجاج	٤٦٨
تقول بنتى قد أنى أناكا ياأبتا علك أو عساكا	رؤبة العجاج	٢١١
والله أسماك سمى مباركا آثرك الله به إيثاركا	أبو خالد القنانى	٣٥ ، ٣٦
كأن خصييه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	جندل بن المثنى	٩٥
إن كنت أدرى فعلى بدنه من كثر التخليط أنى من أنه	بلا	٢٦٤ ، ٢٦٥
إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعونى	بلا	١٦٩

فهـــــرس الأعـــــلام

المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** : تأليف عبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى تحقيق د/ طارق الجنابى طبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مكتبة النهضة العربية .
- **إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر** : لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطى ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- **الإتقان فى علوم القرآن** تأليف جلال الدين السيوطى : وبهامشه إعجاز القرآن للباقلانى: طبعة دار نهر النيل .
- **أحكام القرآن** لابن العربى طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى .
- **الأخفش الأوسط منهجه النحوى وآراؤه النحوية والصرفية** لمحمود حسن محمود مكتبة جامعة القاهرة .
- **أدب الكاتب** لابن قتيبة تحقيق على فاغور : طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبى حيان الأندلسى : طبعة المكتبة الأزهرية للتراث سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الكيشى : طبعة دار ابن خلدون – الأولى سنة ١٩٩٩م .
- **الأزهية فى علم الحروف** تأليف على بن محمد الهروى : تحقيق عبدالمعين الملوحى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار** : لابن عبدالبر تحقيق على النجدى ناصف: طبعة المجلس الأعلى .
- **أسرار العربية** لأبى البركات الأنبارى : تحقيق محمد حسين شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **أسرار النداء فى لغة القرآن الكريم** : تأليف د/ إبراهيم حسن إبراهيم – مطبعة الفجالة الجديدة .

- **الأشباه والنظائر فى النحو** تأليف جلال الدين السيوطى : طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **الأصول فى النحو** لأبى بكر بن السراج : تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت : الطبعة الثالثة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **إعراب القرآن** لأبى جعفر النحاس تحقيق زهير غازى زاهد طبعة عالم الكتب.
- **الأعلام** لخير الدين الزركلى طبعة دار العلم للملايين : بيروت – لبنان الطبعة الثامنة، والحادية عشر مايو ١٩٩٥م .
- **الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو** : تأليف أبى البركات الأنبارى تحقيق سعيد الأفغانى : مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- **الإغفال** تأليف أبى على الفارسى تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم . طبعة المجمع الثقافى – أبو ظبى سنة ٢٠٠٣.
- **الاقتراح فى علم أصول النحو** تأليف جلال الدين السيوطى تحقيق د/ أحمد محمد قاسم طبعة مطبعة السعادة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- **الإقليد شرح المفصل** تأليف تاج الدين أحمد بن عمر الجندى تحقيق د/ محمود أحمد على أبو كته الدراويش طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- **الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى** تأليف أبى الحسن علبى بن عيسى الرمانى تحقيق د/ فتح الله صالح على المصرى طبعة دار الوفاء للطباعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الثانية ١٤٠٨ – ١٩٨٨م .
- **أمالى الزجاجى** تحقيق عبد السلام هارون طبعة دار الجيل بيروت الثانية سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- **أمالى السهيلى** لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى تحقيق أ د / محمد إبراهيم البنا طبعة مطبعة السعادة سنة ٢٠٠٢ نشر المكتبة الأزهرية للتراث .
- **الأمالى الشجرية** لضياء الدين أبى السعادات ابن الشجرى .
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** تأليف البقاء العكبرى طبعة دار الفكر– الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **إنباه الرواه على أبناء الزمـان** للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعغة دار الفكر العربى بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .
- **الإنصاف فى مسائل الخـلاف** تأليف أبى البركات الأنبارى تحقيق محمد محى الدين عبـــد الحميد الكتبة العصرية صيدا – بيروت سنة ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .
- **الأنموذج بشرح الأردبيلى** لجمال الدين محمد بن عبد الغنى تحقيق د/ حسنى عبد الجليل يوسف طبعة مكتبة الآداب .
- **الإيضاح العـضدى** لأبى على الفارسى تحقيق د/ حسن شاذلى فر هـــو د- طبعـــة دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الثانية سنة ١٧٠٨هـــ - ١٩٨٨م .
- **الإيضاح فى شرح المفـصل** تأليف أبى عمر عثمان بن الحاجب تحقيق د/ موســـى بنـــاى العليلى . طبعة دار إحياء التراث الإسلامى – العراق .
- **الإيضاح فى علل النحو النحو** لأبى القاسم الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك طبعـــة دار النفائس الأولى سنة ١٣٩٤هـــ - ١٩٧٤م ، الخامسة سنة ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م.
- **البحر المحيط** لأبى حيان طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **البديع فى علم العربيـة** لأبى السعادات ابن الأثير تحقيق د/ فتحى أحمد علـــى الـــدين جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٢١هـــ الألى .
- **البرهان فى علوم القرآن** لبدر الدين الزركشى تحيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار الفكر الثالثة سنة ١٤٠٠هـــ - ١٩٨٠م .
- **البسيط فى شرح جمل الزجاجى** لابن أبى الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى طبعة دار الغرب الإسلامى .
- **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة** تأليف جلال الدين السيوطى تحقيق محمـــد أبـــو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م دار الفكر .
- **البيان فى شرح اللمـع** لابن جنى إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تحقيق د/ علاء الدين حموية – ط دار عمار للنشر والتوزيع الأولى سنة ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م
- **البيان فى غريب إعراب القـرآن** لأبى البركات بن الأنبارى تحقيق د/ طه بد الحميد طـــه طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هـــ - ١٩٨٠م .

- **البيان والتبين** تأليف أبى عثمان عمر بن بحر الجاحظ تحقيق وشـرح عبـد الـسلام هارون طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة .
- **تأويل مشكل القرآن** لأبى عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى تحقيق إبـراهيم شـمس الدين طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** لمحمـد مرتـضى الزبيـدى ط دار مكتبـة الحيـاة بيروت - لبنان .
- **تاريخ الأدب العربى** لبركلمان تحقيق د/ عبد الحليم النجار ط دار المعارف الخامسة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٩٩٣م.
- **تاريخ علماء المستنصرية** د/ ناجى معروف مطبعة العانى – بغداد سنة ١٩٦٥م .
- **تاريخ مختصر الدول** لابن العبرى تحقيق / أنطوان الحـانى – بيـروت سـنة ١٩٥٨م .
تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى الآن – كتاب سيبويه ماله وما عليه تأليف د/ خالـد عبد الحميد أبو جندية ،ـ د/ على محمد فاخر الطبعة الثانية سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **التبصرة والتـذكرة** لأبى محمد عبد الله الصميرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين طبعة دار الفكر بدمشق الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **التبيين على مذاهب النحـويين** – طبعة دار الغرب الإسلامى تحقيق د/ عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور – طبعة مطبعة القدس ط دار سحنون بتونس .
- **تذكرة الحفاظ** للذهبى – ط دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان .
- **التذكرة فى القـراءات** لأبى الحسن طاهر بن غلبون تحقيق د/ سعيد صـالح رعيمـة طبعة دار ابن خلدون .
- **تذكرة النحاة** لأبى حيان تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن طبعـة مؤسـسة الرسـالة – بيروت – الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التـذييل والتكميـل** لأبى حيـان ط دار القلـم – دمـشق – الطبعـة الأولـى سـنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م تحقيق د/ حسن هنداوى .
- **ترشيح العلل فى شرح الجمل** تأليف صدر الأفاضل الخوارزمى تحقيق / عادل محـسن سالم العميرى طبعة جامعة أم القرى الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** تأليف جمال الدين بن مالك الطائى تحقيق محمد كامل بركات طبعة المكتبة العربية – ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- **التعليق على كتاب سيبويه** لأبى على الفارسى تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى مطبعة الأمانة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** للدمامينى تحقيق د/ محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب** لابن الفواطى تحقيق / مصطفى جواد دمشق سنة ١٩٦٢م .
- **توجيه اللمع** : تأليف أحمد بن الحسين بن الخباز تحقيق أد/ فايزذكى محمد دياب . طبعة دار السلام للطباعة والنشر – الأولى سنة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** : لابن أم قاسم المرادى تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان – طبعة مكتبة الكليات الأزهرية .
- **التوطئة** لأبى على الشلوبينى تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع .
- **الجامع لأحكام القرآن** : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبى طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- **جامع البيان فى تفسير القرآن** لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى طبعة دار الجيل – بيروت .
- **الجمل** لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى تحقيق علي توفيقه الحمد – مؤسسة الرسالة – الخامسة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **الجنى الدانى فى حروف المعانى** تأليف الحسن بن قاسم المرادى تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك** الطبعة الأخيرة سنة ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م مطبعة مصطفى البابى الحلبى .

- **حاشية الشمنى المسماه بالمنصف من الكلام على مغنى ابن هـشام** تأليف تقى الدين أحمـد بـن محمد الشمنى – طبعة المطبعة البهية بمصر .
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** طبعة دار إحيـاء الكتـب العربيـة عيسى البابى الحلبى .
- **حاشية يس بن زين الدين الحمصى على شرح الفاكهى لقطـر النـدى** – الطبعة الثانيـة سـنة ١٣٩٠هـ ١٩٧١م مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .
- **حـروف المعـانى** تأليف أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيـق د/ علـى توفيقية الحمد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت – الثانية سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- **الحيوان** لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون طبعة الحلبى.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العـرب** للبغدادى تحقيق عبد السلام هـارون الثانيـة سـنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م طبعة الخانجي .
- **خزانة الأدب ولب لباب لـسان العـرب** تأليف عبد القادر البغداى تحيق عبد السلام هـارون الطبعة الأولى ١٤٠٨م – ١٩٩٨م والطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **الخصائص** لأبى الفتح ابن جنى تحقيق / محمد على النجار ط المكتبة العلمية .
- **دراسات لأسـلوب القـرآن الكـريم** د/ محمـد عبـد الخـالق عـضيمة طبعـة مطعبـة السعادة بالقاهرة .
- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة** للعقسلانى ط دار الجيل .
- **الدر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامـع** تأليف أحمد بن الأمين الشنقطى تحقيـق محمد باسل عيون السور - ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الدر المصون فى علوم الكتـاب المكنـون** للسمين الحلبى تحقيق / على محمد معوض ، عادل عبد الموجود وآخرين ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الدولة العباسية قيامها وسقوطها** . حسن خليفة طبعة القاهرة .
- **ديوان أبى ذبيد الطائى** تحقيق نورى حمودى القيسى طبعة دار العارف بغداد ١٩٦٧م.
- **ديوان الأعشى** تحقيق دودلف جاير فينا ١٩٢٧م .
- **ديوان امرئ القيس** تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار المعارف –الخامسة.

- **ديوان بشر أبى حازم** تحقيق عـزة حـسن منـشورات دار الثقافـة الطبعـة الثانيـة سنة ١٩٧٢م.
- **ديوان تميم بن مقبل** تحقيق عزة حسن – دمشق .
- **ديوان جرير** – طبعة دار صادر بيروت .
- **ديوان جميل بثينة** تحقيق / حسين نصار طبعة دار نصر سنة ١٣٨٢هـ .
- **ديوان جميل بثينة** – شرح مهدى محمد ناصر الدين – طبعة دار الكتـب – بيـروت لبنان الثانية سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **ديوان حسان بن ثابت** تحقيق / عبد الرحمن البرقـوقى المطبعـة الرحمانيـة بمـصر سنة ١٩٢٩م .
- **ديوان حسان بن ثابت** تحقيق د/ سيد حنفى حسين ط دار المعارف .
- **ديوان حميد بن ثور الهلالى** إشراف د/ محمد يوسف نجم طبعة دار صادر – بيـروت الأولى سنة ١٩٩٥م .
- **ديوان ذى الرمة** تحقيق د/ عبد الله القدوس أبو صالح دمشق سنة ١٩٧٢م .
- **ديوان الراعى النميرى** جمع وتحقيق داينهـرت فـايرت طبعـة دار النـشر فـراتش شتاير بيروت .
- **ديوان زهير ابن أبى سلمى** : على الفاغور طبعة دار الكتب العلمية بيـروت – الأولـى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ديوان سحيم عبد بنى الحساس** د/ عبد العزيز اليمنى طبعة الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م .
- **ديوان العجاج** تحقيق وليم بن الورد ١٩٠٣م.
- **ديوان عدى بن زيد** تحقيق / محمد جبار المعيبد بغداد سنة ١٩٦٥م .
- **ديوان علقمة من مجموع خمسة دواوين** - الوهبية ١٢٩٣ .
- **ديوان عنترة بن شداد العبسى** – طبعة دار الجيل .
- **ديوان الفرزدق** تحقيق عبد الله الصاوى – القاهرة سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- **ديوان كثير عزة** شرح قدرى مايو طبعة دار الجيل بيروت الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- **ديوان لبيد بن ربيعة** تحقيق إحسان عباس الكويت سنة ١٩٦٢م .
- **ديوان المتنبى** – طبعة دار الجيل بيروت .
- **ديوان مهلهل بن ربيعة** تحقيق محمد طلال حرب ط دار صادر بيروت – الأولى سنة ١٩٩٦م.
- **ديوان النابغة الجعدى** .
- **ديوان النابغة الذبيانى** تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار المعارف الثالثة .
- **ديوان الهذليين** طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ .
- **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبى تحقيق د/ شوقى ضيف طبعة دار المعارف .
- **رصف المبانى فى شرح حروف المعانى** تأليف / أحمد بن عبد النور تحقيق / أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- **روح المعانى للألوسى** ط دار إحياء التراث العربى .
- **الروض الأنف للسهيلى** تحقيق طه عبد الرؤف سعد – طبعة مكتبة الكليات الأزهرية مؤسسة مختار .
- **الزاهر فى معانى كلمات الناس** تأليف / أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى تحقيق د/ حاتم صالح الضامن طبعة مؤسسة الرسالة بيروت – الأولى سنة ١٤١٢هـ ١٩٨٢م.
- **سر الصناعة لابن جنى** تحقيق د/ حسن هنداوى طبعة دار القلم بدمشق .
- **سنن أبى داود** طبعة دار الفكر .
- **سنن الدارقطنى** للإمام على بن عمر الدارقطى ط دار المحاسن للطباعة بالقاهرة .
- **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب** لأبى الفلاح الحنبلى ط مكتبة القدس طبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت .
- **شذرات الذهب** لابن العماد الحنبلى ط دار التراث العربى .
- **شذرات الذهب** لابن العماد الحنبلى ط منشورات دار الآفاق بيروت .
- **شرح الآجرومية** لنور الدين على السنهورى رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالمنوفية تحقيق الباحث / محمد خليل شرف سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ .
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** تأليف / بهاء الدين عبد الله بن عقيل تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة مكتبة دار التراث – الطبعة العشرون سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** تأليف بدر الدين بن مالك تحقيق/ محمد باسل عيون السرد طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **شرح أبيات سيبويه** للسيرافى تحقيق د/محمد على سلطان دار المأمون للتراث .
- **شعر الأحوص الأنصارى** جمع وتحقيق عادل سليمان جمال طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٧م.
- **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** طبعة دار إحياء الكتب العربية .
- **شرح ألفية ابن معطى** تحقيق د/ على موسى الشوملى طبعة مكتبة الخريجى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح أنموذج الزمخشرى** د/ يسرية محمد إبراهيم حسن طبعة المطبعة الإسلامية الحديثة بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **شرح التسهيل لابن مالك** تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوى المختون طبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح التصريح على التوضيح** للشيخ خالد الأزهرى طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- **شرح الجامع الصغير** . لابن هشام .
- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور اللإشبيلى – الشرح الكبير تحقيق د/ صاحب أبوجناح
- **شرح جمل الزجاجي** لأبى الحسن على بن خروف الأندلسى تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب – طبعة جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث سنة ١٤١٩هـ.
- **شرح جمل الزجاجي** لأبى محمد جمال الدين بن هشام الأنصارى تنحقيق د/ على محسن عيسى – طبعة مكتبة النهضة العربية – الثانية سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شرح ديوان الحماسة** للمرزوقى تحقيق / عبد السلام هارون ط لجنة التأليف .
- **شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصارى تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد – طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت الأولى سنة ١٩٨٦م .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – طبعة مطبعة الأمانة بالقاهرة .

- **شرح العوامل المائة فى أصول علم العربيـة** للأزهرى تحقيق د/ البدراوى زهران طبعة دار المعارف الأولى سنة ١٩٨٣م .
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليـات** لابن بكر الأنبارى تحقيق / عبد السلام هارون ط دار المعارف الخامسة .
- **شرح كافية ابن الحاجب** تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى تحقيق / أحمد السيد أحمد طبعة المكتبة التوفيقية بالقاهرة .
- **شرح كافية ابن الحاجب** لبدر الدين بن جماعة تحقيق د/ محمـد محمـد داودطبعـة دار المنار سنة ٢٠٠٠م .
- **شرح الكافية الـشافية** لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الجيائى تحقيق / على محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **شرح كتـاب سـيبويه** سعيد السيرافى تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، د/ محمود فهمـى حجازى ، د/ محمد هاشم عبد الدايم –طبعة الهيئة المصرية العامـة للكتـاب سـنة ١٩٨٦م .
- **شرح لمحة أبى حيان** للفاضل البرماوى تحقيق د/ عبد الحميد حسان الوكيل الأولى سـنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦٥م .
- **شرح اللمحة البدرية فى علـم العربيـة** تأليف جمال الدين بن هشام الأنصارى تحقيـق د/ صلاح رواى مطبعة حسان – الثانية سنة ١٩٨٥م .
- **شرح اللمع فى النحو** لأبى زكريا التبريزى تحقيق د/ السيد تقى عبد السيد الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **شرح اللمع لابن برهان العكبرى** تحقيق د/ فائز فارس – الطبعة الأولى بالكويت .
- **شرح اللمع لابن برهان العكبرى** تحقيق فائز فارس طبعة دار الرفاعى بالرياض – مكتبـة الخويجى الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- **شرح المفـصل** تأليف موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى طبعة مكتبة المتنبـى بالقاهرة .

- **شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** تـأليف صـدر الأفاضـل بـن الحـسين الخوارزمى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين طبعة مكتبة العبيكـان – الأولـى سـنة ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م .
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبينى** تحقيق د/ زكى بن سهو بن نزال العتيبى مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب** تأليف / جمال الدين عثمان ابن الحاجب تحقيـق د/ جمال عبد العاطى مخيمر أحمد -طبعة مركز البحوث والدراسـات بمكتبـة نـزار مصطفى الباز – مكة المكرمة الرياض .
- **شرح المقدمـة النحويـة** لابن بابشاذ تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف – طبعة الجهـاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية سنة ١٩٧٨م .
- **شرح المقـرب** لابن عصفور الأشبيلى تأليف د/ على محمد فاخر طبعة مطبعة الـسعادة الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح المكودى على ألفية ابن مالـك** لأبى زيد عبد الرحمن صالح المكودى تحقيق / إبراهيم شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الأولى سـنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- **شرح ملحمة الإعراب** للحريرى طبعة مطبعة التقدم العلمية بمصر .
- **شرح الوافية نظم الكافيـة** لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناء العليلى – مطبعـة الآاب سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **شعر عبد الله بن الزبعرى** تحقيق د/ يحيى الجبورى طبعة مؤسـسة الرسـالة بيـروت الثانية سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **الشعر والـشعراء** لابن قتيبة طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الأولـى سـنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- **شفاء العليل فى إيضاح التسهيل** لأبى عبد الله محمـد السلـسيلى تحقيـق د/ الـشريف عبد الله على الحسينى البركاتى .طبعة المكتبة الفيطية بمكة المكرمة الأولـى سـنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** لابن مالك تحقيق / محمد فـؤاد عبـد الباقى طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها** تأليف / أحمد بـن فـارس تحقيق / أحمد حسن بسج - طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية** لتقى الدين إبراهيم بن الحسين النيلـى تحقيـق د/ محسن بن سالم العميرى طبعة جامعة أم القرى بمكة الأولى سنة ١٤١٥هـ .
- **ضرائر الـشعر** لابن عصفور تحقيق / خليل عمران المنصور طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- **الضرائر الشعرية** وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف / محمـود شـكرى الألوسـى المطبعة السلفية بمصر .
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** تأليف/ محمـد عبـد العزيـز النجـار طبعـة سـنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **طبقات فحـول الـشعراء** لحمد بن سلام الجمحى تحقيق محمود محمد شاكر طبعة مطبعة المدنى – المؤسسة العودية بمصر .
- **طبقات النحـويين واللغـويين** للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف– الثانية .
- **طفيل الغنوى حياته وشعره** د/ محمد عبد القادر مطابع الناشر العربى بالقاهرة .
- **العلل** لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق تحقيق محمود محمد محمود نصار طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤٢٢ه – ٢٠٠٢م .
- **غاية النهاية فى طبقات القراء** لابن الجزرى لشمس الدين بن الجـزرى ط دار الكتـب العلمية بيروت – لبنان .
- **الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفيـة** لابن الخباز تحقيق حامد محمد العبدلى – طبعة دار الأنبار – بغداد – الرمادى .
- **الفاخر فى شرح جمل عبد القـاهر** تأليف / محمد بن أبى الفتح البعلى تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة طبعة التراث العربى بالكويت – الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- **الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم** تحقيق / عبد العليم الطحاوى ، محمد على البخار – ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- **فتح القدير** للإمام محمد بن على الشوكانى تحقيق / سيد إبراهيم – ط دار الحديث بالقاهرة – الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . ط دار المعرفة – بيروت لبنان وطبعة عالم الكتب .

- **الفصول الخمسون** لأبى الحسين يحى بن عبد المعطى – المغربى تحقيق محمود محمد الطناحى . طبعة عيسى البابى الحلبى وشركاؤه .

- **الفوائد الضيائية** شرح كافية ابن الحاجب تأليف نور الدين الجامى تحقيق د/ أسامة طه الرفاعى طبعة مطبعة وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **الفوائد والقواعد** تأليف / عمر بن ثابت الثمانينى تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة طبعة مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- **فوات الوفيات والذيل عليهما** تأليف / محمد بن شاكر الكبثى تحقيق د/ إحسان عباس طبعة دار صادر – بيروت – لبنان وطبعة دار الثقافة .

- **القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى** د/ صابر بكر أبو السعود – طبعة مكتبة الطليعة بأسيوط .

- **القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات** لأبى على الفارسى تأليف د/ منى إلياس طبعة دار الفكر بدمشق – الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة** تأليف / محمد بن الخطيب بن الجزرى تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس طبعة مطبعة السعادة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **الكافية فى النحو** لابن الحاجب تحقيق د/ طارق نجم عبد الله طبعة مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٦م .

- **الكامل لأبى العباس** محمد بن يزيد المبرد تحقيق / محمد أحمد الدالى طبعة مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

- **الكامل** للمبرد تحقيق د/ أحمد الدالى ط مؤسسة الرسالة الثانية سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- **كتاب سيبويه** تأليف أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق / عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب – الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

- **كتاب الشعر** لأبى على الفارسى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى مطبعة المدنى – الأولى.
- **الكشاف** للزمخشرى طبعة عالم الكتب .
- **الكشاف** للزمخشرى ط دار المعرفة .
- **كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون** لحاجى خليفة ، هداية العارفين – أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع** لمكى بن أبى طالب القيسى تحقيق محى الدين رمضان ط مؤسسة الرسالة الخامسة سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- **كشف المشكل فى النحو** لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى تحقيق د/ هادى عطية مطر طبعة مطبعة الإرشاد – بغداد سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- **الكناش فى النحو والصرف** تأليف / أبى الفداء عماد الدين إسماعيل تحقيق د/ على الكبسى ، وصبرى إبراهيم ط جامعة قطر – مركز الوثائق والدراسات الإنسانية .
- **الكواكب الدرية على متممه الآجرومية** للشيخ الأهدل طبعة دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان .
- **اللامات** لأبى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك طبعة دار صادر بيروت الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- **لباب الإعراب** لتاج الدين محمد بن محمد الأسفراييني تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن طبعة دار الرفاعى الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **اللباب فى علل البناء والإعراب** لأبى البقاء العكبرى تحقيق غازى مختار طليمات طبعة دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **لسان العرب** لابن منظور ط دار المعارف .
- **اللمع فى العربية** تأليف/ أبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **مافات الإنصاف من مسائل الخلاف** تأليف د/ فتحى بيومى حمودة طبعة شركة المروة .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف** لأبى اسحاق الزجاج تحقيق د/ هدى محمد قراعه طبعة الشركة الدولية للطباعة – الثالثة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **مجالس ثعلب** تحقيق عبد السلام هارون طبعة دار المعارف – الرابعة .

- **مجمع الأمثال** للميدانى تحقيق / نعيم حسين ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **مجموع أشعار العـرب** ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق / وليم بن الورد البروسى طبعة دار الآفاق الجديد – الثانية سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيــق / على النجدى ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبى طبعة المجلس الأعلى للشئون الإســلامية بالقاهرة سنة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .
- **المخصص** لابن سيدة ط دار الكتب الإسلامى بالقاهرة .
- **المدارس النحوية** د/ شوقى ضيف طبعة دار المعارف الرابعة .
- **المرتجـل** لابن الخشاب تحقيق على حيدر أمين طبعة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م .
- **مرشد المريد فى النحويين التقليد والتجديد** تأليف أد/عبد المعطى جاب الله سالم مطبعــة الأمانة – الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المزهر فى علوم اللغـة** لجلال الدين السيوطى تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخــرين طبعة دار ابن خلدون الثالثة .
- **المسائل البـصريات** لأبى علــى الفارســى تحقيــق / محمــد الــشاطر الطبعــة الأولــى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **المسائل الحلبيـات** طبعة دار القلم – دمشق تحقيق د/ حسن هنــداوى الطبعــة الأولــى ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
- **المسائل الخلافية فـى النحـو** لأبى البقاء العكبرى تحقيق د/ عبد الفتاح سليم طبعة مكتبــة الأزهر – الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٣٣م .
- **المسائل العسكريات فى النحو العربـى** لأبى على الفارسى تحقيق د/ على جابر المنصورى طبعة مطبعة الجامعة – بغداد – الثانية ١٩٨٢م .
- **المسائل العضديات** لأبى على الفارسى تحقيق د/ على جابر المنصورى طبعــة مكتبــة النهضة العربية – عالم الكتب – الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** لأبى على الفارسى تحقيق صــلاح الــدين عبــد الله السنكارى طبعة مطبة العانى – بغداد سنة ١٢٢٤هـــ - ١٩٨٣م .
- **المسائل المنثورة** تأليف أبى على الفارسى تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعــات مجمــع اللغة العربية دار المعارف بدمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** تأليف بهاء الدين بن عقيل تحقيق د/ محمد كامــل بركــات طبعة جامعة أم القرى بمكة الطبعة الثانية سنة ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م .
- **المستوفى فـى النحـو** لكمال الدين الفرخان تحقيق محمد بدوى المختــون ط دار الثقافــة العربية سنة ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ط مؤسسة قرطبة بالقاهرة .
- **مصابيح المغانى** لمحمد بن على الموزعى تحقيق د/ جمال طلبه دار زاهد القدسى الأولى سنة ١٤١٥هـــ - ١٩٩٥م .
- **معانى الحـروف** لأبى الحسن بن عيسى الرمانى تحقيق د/ عبد الفتاح شلبيى طبعــة دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة القاهرة .
- **معانى القرآن** تأليف أبى زكرياء يحى بن زياد الفراء تحقيق أ/ محمــد علــى النجــار الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠٢م مطبعة دار الكتب ووثائق القومية بالقاهرة .
- **معانى القرآن** للأخفش تحقيق / عبد الأمير محمد أمين طبعة عالم الكتب .
- **معنى القـرآن** وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى طبعة دار الحــديث – الثانية سنة ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧هـــ .
- **معجم الأدبـاء** لياقوت الحموى تحقيق / محمد على بيضون طبعة دار الكتــب العلميــة بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١١هـــ - ١٩٩١م .
- **معجـم شـواهد العربيـة** تــأليف / عبــد الــسلام هــارون الطبعــة الأولــى ســنة ١٣٩٢هـــ - ١٩٧٢م مكتبة الخانجى بمصر .
- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثـة** لـــ عمر رضا كحالة ط دار العلم للملايين بيروت سنة ١٣٨٨هـــ ١٩٦٨م .
- **معجم المؤلفين** لـــ عمر رضا كحالة طبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت .

- **المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية** د/ إميل بديع يعقوب طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** تأليف ابن هشام الأنصارى تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- **مفاتيح الغيب** للرازى ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- **المفردات فى غريب القرآن** للأصفهانى تحقيق / محمد سيد كيلانى ط دار المعرفة – بيروت – لبنان .
- **المفصل فى علم العربية** لأبى القاسم الزمخشرى طبعة دار الجيل - الثانية .
- **المقتصد لشرح الإيضاح** تأليف عبد القاهر الجرجانى تحقيق / كاظم بحر المرجان ط وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٢م .
- **المقتضب** تأليف أبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المقدمة الجزولية** للجزولى تحقيق / شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المقرب** تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى مطبعة العانى – بغداد – الأولى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **المقصور والممدود** لأبى زكريا يحى بن زياد الفراء تحقيق / عبد الإله نبهان ، محمد خير البقاعى – دار قتية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الملخص فى ضبط قوانين العربية** لأبى الحسين عبد الله بن أبى الربيع الأشبيلى تحقيق د/ على بن سلطان الحكيمى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **منازل الحروف** لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى تحقيق د/ رانا محمد نصر الله إحسان إلا هى طبعة مجمع البحوث العلمية – لاهور .
- **منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك** لأبى حيان الأندلسى .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث** د/ خديجة الخريجى ط / الطيعة للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٨١ .

- **نتائج الفكر** لأبى القاسم عبد الرحمن السهيلى تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة** تأليف / يوسف بن تغربردى طبعة مصوره عن طبعة دار الكتب – المؤسسة المصرية العامة – وزارة الثقافة .
- **نزهة الألباء فى طبقات الأدباء** لأبى البركات الأنبارى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة مطبعة المدنى .
- **نشأة النحو** للطنطاوى طبعة دار المنار ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **نشأة النحو** وتاريخ أشهر النحاه للشيخ الطنطاوى تعليق الأستاذين عبد العظيم الشناوى، محمد عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ –١٩٩٦م .
- **النشر فى القراءات العشر** تأليف محمد بن محمد بن الجزرى : طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- **النوادر فى اللغة** نوادر أبى زيد الأنصارى : طبعة دار الكتاب العربى بيروت الثانية سنة ١٩٦٧م .
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** تأليف اسماعيل باشا البغدادى طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة فى مطبعتها – منشورات استانبول سنة ١٩٥٥م – مكتبة المتبنى – بيروت : وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- **هشام الكوفى النحوى** – عصره – حياته – أراؤه النحويه : أد/ أحمد محمد عبد الله طبعة مطبعة الأمانة .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية** تأليف جلال الدين السيوطى : طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة – الأولى سنة ١٣٢٧هـ .
- **الوافى بالوفيات** للصفدى تحقيق على بن الحسين المسعودى ، على بن محمد بن الرضا .
- **وسائل الفيئة فى العوامل المائه** : تحقيق أد/ خالد عبدالحميد أبو جندية طبعة دار الطباعة المحمدية – ضرب الأتراك بالأزهر الأولى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس ط دار صادر بيروت ، ط دار الثقافه بيروت لبنان ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **يونس البصرى حياته وأثاره ومذاهبه** تأليف د/ أحمد مكى الأنصارى طبعة دار المعارف.

فهـــرس الموضوعـــات

جامعـــة الأزهـــر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
قسم اللغـويات

تـــم استيفـــاء الأخطـــاء والملاحظـــات

التي وردت أثناء المناقشـــة

أ.د / خالد عبد الحميد أبو جندية
استاذ اللغويات ورئيس القسم فى الكلية " مشرفا "

التوقيع

أ.د / عبد المعطى جاب الله سالم
استاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدسوق " مناقشا "
التوقيع

أ.د / محمود محمود الدرينى
استاذ اللغويات فى كلية اللغة العربية بالمنصورة " مناقشا "

التوقيع